جامعة باتنة –1–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إعادة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي ما بعد الثورات العربية: دراسة حالة سوريا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب:

محمد الشريف أقضي

إشراف الأستاذ:

الدكتور لزهر وناسي

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حسين قادري	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة –1–	رئيسا
لزهر وناسي	أستاذ محاضر–أ–	جامعة باتنة –1–	مشرفا ومقررا
سامي بخوش	أستاذ محاضر–أ–	جامعة باتنة –1–	عضوا مناقشا
يوسف أزروال	أستاذ محاضر–أ–	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
كريم رقولي	أستاذ محاضر–أ–	جامعة سطيف–2–	عضوا مناقشا
عمار بالة	أستاذ محاضر–أ–	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2020 - 2021

إهـــــداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله.

إلى أخي لؤي نور اليمين وكل أفراد العائلة الكريمة.

شكـــر وعرفـان

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور لزهر وناسي لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة، إذ لم يتوان لحظة في إفادتي بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة، فله مني فائق الإحترام والتقدير.

كما أعبر عن الشكر والعرفان إلى الأساتذة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، والشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة.

تحاول هذه الأطروحة دراسة وتحليل موضوع إعادة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي مابعد الثورات العربية، بالتركيز على حالة سوريا، حيث تكمن القيمة العلمية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على مختلف الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء الدولة السورية بعد أزمة 2011، كما تزود الباحثين المهتمين بالشأن السوري وصناع القرار في سوريا بمعطيات علمية جديدة عن الآليات الواقعية الكفيلة بإعادة هندسة وتقوية المؤسسات الأمنية والسياسية السورية بعد الأزمة، حيث تطرح الدراسة مجموعة من المبادئ التوجيهية لترشيد عمليات الإنتقال من معضلة الفوضى العارمة الموجهة من طرف بعض القوى الإقليمية والدولية التي شنت حربا كونية على الدولة السورية، إلى حالة الإستقرار المستدام، في إطار مقاربة شاملة متعددة الأبعاد من شأنها أن توفر بدائل فكرية غير غربية، تتجاوز مخاطر النقل الجاهز للمقاربات الأنجلوسكسونية المنمطة والمتجاهلة للواقع السوري، لذلك تتمسك الأطروحة بهدفها الأسمى وهو إقحام البعد المحلي في تصميم المقاربة الواقعية لعمليات إعادة بناء الدولة السورية وفق نهج مرحلي وفي سياق حوكماتي، حيث تمحورت إشكالية البحث حول مدى إمكانية إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية المنهارة في ظل التحديات الداخلية والتهديدات الإقليمية والدولية التي فرضتها تداعيات الأزمة السورية بعد 2011.

وسعيًا منا للإجابة على هذه الإشكالية والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، فقد أكدت الدراسة على أن عملية إعادة بناء الدولة السورية تقتضي إعتماد مقاربات إبتكارية شاملة تتضمن آليات مرحلية تتناغم مع واقع الدولة وخصوصيات المجتمع السوري، كما أثبتت الدراسة أن جهود إعادة تشييد مؤسسات الدولة السورية المنهارة، إرتبطت بعدة مبادرات إقليمية ودولية، أهمها الجهود الأممية في إطار مسار جنيف الذي يعكس الإستقطاب الأمريكي في الهيمنة على تسوية الأزمة السورية في إطار تكريس النمط القسري لإعادة بناء الدولة، في حين إرتبطت الجهود الروسية بمباردة أستانا التي تعكس نوع من الطموح الواقعي للنهوض من الأزمة بأقل التكاليف الممكنة، مما أعطاها زخمًا ومفعول قوي يعتمد على إلتزام الدول الضامنة بالضغط على فواعل الصراع لإنهاء الأزمة.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج المتعلقة بآليات إعاد بناء الدولة السورية، والمتمثلة في مجموعة من المتطلبات السياسية المرحلية التي تبدأ بالحوار السوري– السوري وتوطيد العلاقة بين المجتمع والقيادة السورية مرورًا بالدستور التوافقي، وصولاً لمرحلة حوكمة عمليات إعادة بناء الدولة، علاوة عن طرح مجموعة من المتطلبات الأمنية التي تشمل إصلاح القطاع الأمني وإنهاء نفوذ الكيانات المسلحة غير النظامية، فضلاً عن شروط إرساء الحوكمة الأمنية الرشيدة، لتفضي الدراسة في الأخير لتقديم رؤية إستشرافية لمسار إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة.

This thesis attempts to study and analyze the issue of rebuilding the national state in the Arab world after the Arab revolutions, focusing on the case of Syria, where the scientific value of this study lies in the fact that it sheds light on the various regional and international efforts to rebuild the Syrian state after the 2011 crisis, it also provides researchers interested in the Syrian issue and decision-makers in Syria with new scientific data on realistic mechanisms to re-engineer and strengthen Syrian security and political institutions after the crisis, where the study presents a set of guidelines to rationalize the transitions from the dilemma of complete chaos directed by some regional and international powers that launched a global war against the Syrian state, to a state of sustainable stability, within the framework of a comprehensive, multi-dimensional approach that would provide non-Western intellectual alternatives, beyond the risks of ready transfer of stereotypical Anglo-Saxon approaches that ignore the Syrian reality. Therefore, the thesis adheres to its ultimate goal, which is to involve the local dimension in designing a realistic approach to the processes of rebuilding the Syrian state according to a phased approach and in a governance context. The research problem focused on the extent to which the collapsed Syrian state institutions can be rebuilt in light of the internal challenges and regional and international threats imposed by the repercussions of the Syrian crisis after 2011.

In an effort to answer this problem and tackle the various aspects of the subject, the study confirmed that the process of rebuilding the Syrian state requires the adoption of comprehensive innovative approaches that include phased mechanisms that are in harmony with the reality of the state and the peculiarities of the Syrian society. The study also proved that the efforts to rebuild the collapsed Syrian state institutions were linked to several regional and international initiatives, the most important of which are the international efforts within the framework of the Geneva process, which reflects the American polarization in dominating the settlement of the Syrian crisis in the context of perpetuating the forced pattern of rebuilding the state, while the Russian efforts were linked to the Astana Initiative, which reflects a kind of realistic ambition to rise from the crisis at the lowest possible costs, which gave it better impetus and a strong effect that depends on the commitment of the guarantor countries to pressure the conflict actors to end the crisis.

The study reached a number of results related to the mechanisms of rebuilding the Syrian state, which are represented in a set of interim political requirements that begin with the Syrian-Syrian dialogue and the consolidation of the relationship between society and the Syrian leadership through the consensual constitution, to reach the stage of governance of the reconstruction of the state, in addition to putting forward a set of security requirements that include reforming the security sector and ending the influence of irregular armed entities, in addition to the conditions for establishing good security governance, the study concludes to present a forward-looking vision for the path of rebuilding the Syrian state after the crisis.

مقدمة

التعريف بالموضوع

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 بداية موجهة ثورية عنيفة وغير مسبوقة في تاريخ العالم العربي، إمتدت من الخليج إلى المحيط وشارك فيها ملايين المواطنين العرب، الذين عبروا عن سخطهم وتذمرهم من الأنظمة السياسة القائمة، وحالة الإفلاس الواسع النطاق الذي تمر بها الأقطار العربية على مختلف الأصعدة، دون أن تدرك تلك الحشود الجماهيرية العارمة بأنها ضحية مؤامرة غربية صممتها المعاهد والمراكز البحثية والإستخباراتية الأمريكية على وجه خاص، لخلخلة أركان الدول العربية وتعميق أزماتها، من خلال إستراتيجيات الثورات الملونة، التي تدعو الحشود الجماهيرية لإحتلال الميادين والإعتصام في الساحات العامة ومحاصرة المقرات السيادية لإسقاط الأنظمة وتفكيك الدول.

لذلك، لم يكن تطور أحداث العنف الثوري في المنطقة العربية نتيجة أبعاد وديناميات محلية– قطرية، بل إرتبطت بأجندة إقليمية– دولية، ومقاربات غربية أضفت الطابع الديمقراطي على العنف الثوري، الذي إصطلح عليه إعلاميًا بالربيع العربي، وهي عبارة فضفاضة ومصطلح غير علمي، يعكس المقاربة الدبلوماسية الغربية للمخاض العسير لمسار العنف الثوري، الذي لم يكن إستمرارًا للربيع الديمقراطي الأوروبي، بقدر ماكان إستمرارًا للثورات الملونة التي شهدتها بعض الدول الشيوعية السابقة خلال بداية العقد الأول من القرن الحالي، وتكريسًا لمنطق العولمة النيوليبرالية المتطرفة لإعادة إنتاج القهر والهيمنة بوسائل عولمية جديدة عن طريق أساليب التحكم عن بعد، مما جعل الأقطار العربية قابعة تحت وطأة المخاطر والتهديدات الأمنية الجديدة، التي تتراوح بين عولمة العنف والإرهاب وتكريس الحروب اللاتماثلية واختراق المجتمعات العربية أفقيًا وعموديًا، في ظل تصاعد الإحتقانات الداخلية والتجاذبات الهوياتية بأساليب مبتكرة وآليات غير مرئية لا يمكن التعاطي معها، في إطار إعادة ترتيب أوراق العالم العربي الجديد، عبر هندسة الفوضى الخلاقة المقدسة بإسقاط الأنظمة دون الإنتقال إلى الديمقراطية، بل تفكيك الدول على أسس إثنو– طائفية بطريقة تتلاءم مع الإطار الأوسع للشرق الأوسط الكبير وتعميم الحرية والديمقراطية بألوان طائفية تحقيقًا لآمال المحافظين الجدد في الإنتقال من السلطوية إلى الطائفية، من خلال بناء الفوضى المقدسة في الشرق الأوسط الجديد، وإعادة إحياء منطق سايكس– بيكو لتجزئة الأقطار العربية.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن فوضى الثورات العربية المعولمة هي إتجاه تدميري للمنطقة العربية ومقاربة للتفكيك الممنهج للدولة والمجتمع العربي، أدت إلى إحداث فراغ سياسي وأمني رهيب، وخلّفت وراءها حزامًا من الدول الفاشلة والمنهارة وإمارات ثيوقراطية متطرفة وكيانات إثنو– طائفية، كبديل للتنظيم السياسي للدولة الوطنية العربية، ليعود بذلك العالم العربي مجددًا لمرحلة مجتمعات ما قبل الدولة.

تدفعنا هذه القراءة الأولية إلى طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة السياقات الإقليمية والدولية التي أنتجت المسار العنيف للثورات العربية، إذ لم تمتثل تلك الثورات في جميع جوانبها للنماذج الثورية التاريخية الناجحة، فهي موجات عنف طائفي وإثني، إرتبط مسارها ومخرجاتها بمداخل ومطالب البيئة الإقليمية والدولية، وفق متغيرات المصلحة والأيديولوجيا والبعد الجيوسياسي والحسابات الإستراتيجية لهذه القوى في التعامل مع حقائق الأزمة الثورية، وهذا ما نلاحظه في الأزمة السورية كأنموذج.

على المستوى السوري، فقد إتسمت الدولة البعثية بالسلطوية المستقرة التي قضت على عهد الفوضى والإنقلابات العسكرية، ووضعت حدًّا لتسييس الهويات الإثنية، وكبحت إنتعاش النعرات الطائفية وقوضت روابط ما قبل الدولة، حيث علمنة الدولة السورية، وطُبقت السلطوية على جميع المناطق، بما فيها تلك التي تقطنها الغالبية العلوية، ولم يتم تسييس الطائفية إلا بعد إندلاع الأزمة 2011.

وفي هذا السياق، ساهمت الدبلوماسية والقوة الناعمة الغربية والتركية والخليجية والصهيونية، في ترويج مؤامرة الثورة السورية من أجل الديمقراطية، وأضحى المواطن السوري أسير الأكاذيب وضحية المؤامرة الكونية لتدمير الدولة السورية، عبر حشد كوني لهندسة الحرب السورية، من خلال الجمع بين تناقضات التحول الديمقراطي واستدعاء إنتماءات ما قبل الدولة، للإطاحة بالنظام السوري وتفكيك الدولة وتشرذم المجتمع السوري، وأضحت الأزمة السورية بمثابة حرب بالوكالة الإقليمية والدولية، لا علاقة لها بالربيع الديمقراطي بل هي تكملة للصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن ظلت سوريا هي الدولة العربية إن لم نقل الوحيدة، الأكثر تمسكًا بالقضية الفلسطينية، لذلك لم تتأخر إسرائيل في تحريض المجتمع الدولي على الدولة الممانعة، وما شكله من ضربة قاصمة وُجهت للنظام الإقليمي العربي، لإخراج سوريا من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي وإعادة هندسة السلام الشرق الأوسطي الجديد.

وحتى تتضح الرؤية، فقد تراكمت مساعي تدمير سوريا منذ عدة عقود، حيث سُلطت عليها أقصى أنواع العقوبات الإقتصادية واعتبرت دولة مارقة في مرحلة لاحقة، وشوه الغرب رموز النظام السوري، بناءًا على دعمه للمقاومة، وعدم تعاون النظام السوري مع ترتيبات الإحتلال الأمريكي للعراق، ورغم أن الأزمة السورية في بدايتها كانت سلمية نسبيًا، إلا أن المسار السلمي للثورة لم يستمر أكثر من ثلاثة أشهر، فمع حلول صائفة 2011 ظهرت حقيقة المؤامرة، حيث ظهرت قوى متمردة وجماعات متطرفة مسلحة تحارب السلطة بالوكالة الإقليمية والدولية، وتشكك في هوية وكيان الدولة السورية، وأضحى نموذج الدولة السورية يصارع تهديدات البقاء أمام تصاعد الهويات التقليدية وظهور كيانات متطرفة إحتلت مساحات واسعة من الأراضي السورية، ناهيك عن المطالب الإنفصالية الجهوية، وكادت الدولة السورية على وشك الإنهيار التام لولا

التدخل الروسي بالتنسيق مع حزب الله اللبناني والميليشيات الإيرانية جنبا إلى جنب مع الجيش العربي السوري، بطريقة سمحت بعودة مؤسسات الدولة وتحرير النظام للأراضي المحتلة من الإرهاب والمعارضة المسلحة، ومنع إنهيار الدولة السورية سيما بعد عام 2015، وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن تدخل بعض القوى المتحالفة مع النظام السوري، لم يكن إلتزامًا دينيًا أو مذهبيًا، بقدر ما كان دعمًا لحكومة صديقة ناصرت قضايا المقاومة ومثّلت أهم أقطاب محور الممانعة، أما روسيا فقد كان تدخلها دفاعًا عن حليف تقليدي، وبحثًا عن ثقل روسي في المنطقة الذي إفتقدته منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي، وقد سمح التدخل الروسي بتغيرات عميقة في مسار ونتائج الحرب لصالح النظام السوري الذي حرر معظم الأراضي السورية.

وعليه جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء الدولة السورية بعد أزمة 2011، والمقاربة لعملية إعادة بناء الدولة على الواقع السوري، من خلال محاولة طرح عدة متطلبات متعددة الأبعاد ذات مضامين محلية، التي تمثل مقاربات إبتكارية شاملة لإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية بطريقة تتجاوز المقاربة التدخلية الأجنبية.

أهمية الموضوع

تتمثل أهمية الموضوع في جانبين:

الجانب العلمي: تتمثل القيمة العلمية للموضوع في كونه يعالج أحد أهم المسائل البحثية المثيرة للجدل على المستوى الأكاديمي والرسمي، مما إستدعى تصميم إطار نظري ملائم بهدف المقاربة لعمليات إعادة بناء الدولة السورية بعد أزمة 2011، من منطلقات فكرية محلية تأخذ بعين الإعتبار حقيقة وواقع الدولة والمجتمع السوري، ولا تمتثل للمتطلبات التحيزية والتدخلية التي تنطوي عليها المقاربات النظرية الأنجلوسكسونية السائدة في حقل العلاقات الدولية، على إعتبار أن تلك المقاربات إن تم تطبيقها فعليًا في الواقع السوري، فقد تُنتج مجموعة من العمليات والتغيرات المعيارية والنسقية التي تنقل الدولة السورية من حالة الأزمة إلى فرض الوصاية الأجنبية على الدولة السورية، وشرعنة التدخلات الإقليمية والدولية في سوريا ما بعد الحرب، ونظرًا للتهديدات المتعددة الجوانب التي شكّلتها الحرب السورية، فإن هذا البحث جاء كمحاولة جادة ورؤية إحترافية ومجهود فكري بنّاء، يسعى لخلق مجموعة من الأطر الفكرية المتناسقة في إطار صياغة إستراتيجية فكرية شاملة للنهوض من حالة الفشل وإيجاد مداخل نظرية مواكبة لطبيعة الأزمة السورية المعقدة، من خلال مجموعة من المخرجات والبدائل الكفيلة بتجاوز النقل الجاهز للمقاربات الأنجلوسكسونية المنمطة والمتجاهلة للواقع السوري.

الجانب العملي: يبرز هذا الجانب للموضوع في كونه يسلط الضوء على الآليات والمتطلبات الواقعية لإعادة بناء الدولة السورية في ظل التحديات الداخلية والخارجية، حيث تتمسك الدراسة بمعالجة حقائق الأزمة السورية بعيدًا عن التصورات المثالية للنماذج الإرشادية الغربية، وتتجاهل كل الرؤى غير الغربية التي قد تنطوي على مبادرات تحريضية لتفكيك الدولة والمجتمع السوري، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في كونها حيادية وموضوعية وواقعية، تُقدم مجموعة من المباديء التوجيهية من أجل الإسراع في توطيد عمليات إعادة بناء الدولة بالتركيز على المتغيرين السياسي والأمني، ووفق نهج مرحلي وسياق محلي، تأخذ بعين الإعتبار أهمية المقاربة التشاركية الحوكماتية في مسار إعادة بناء الدولة، مما يخلق ظروف مساعدة على الإنتقال الواقعي من الإنفلات الأمني إلى الإستقرار السياسي المستدام، لأن عملية إعادة بناء الدولة السورية في نهاية المطاف هي مسألة تخص المجتمع السوري دون سواه.

أهداف الدراسة

– تعميق الفهم حول الأبعاد المقارباتية المفسرة لعملية إعادة بناء الدولة الفاشلة ضمن النقاشات النظرية السائدة في حقل العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، إنطلاقًا من رصد وتحليل المنطلقات المفاهيمية والنظرية لهذه العملية، بإعتبارها مفهوم غامض تعترضه القيود الأيديولوجية والتحيزات الثقافية للبيئة الأنجلوسكسونية، التي أدت إلى خلق مقاربات معيارية بمواصفات غربية تفتقر للأطر العلمية الحيادية، حيث إرتكزت أدبيات إعادة بناء الدولة في السياق الأنجلوسكسوني على تشخيص معضلات الدولة الهشة من منظور تدخلي، تتجاهل الملكية الوطنية في مسار إعادة تأسيس مؤسسات قوية وعصرية، وعبر نموذج إرشادي يحمل في ثناياه عدد من المعايير والضوابط المهددة لإستدامة الإستقرار المؤسساتي في دول الأزمات؛ ولذلك جاءت هذه الدراسة بالموازاة مع إطلاق ترسانة فكرية غربية للإقتراب من الموضوع، حيث حاولنا فحص وتفكيك تلك المقاربات المفاهيمية والنظرية، في مسعى جاد نحو تقديم بدائل فكرية لإعادة بناء الدولة، التي قد تؤسس بدورها لمرجعية نظرية تتوافق مع الحقائق التاريخية وواقع المجتمعات غير الغربية من خلال طرح جملة من المتطلبات المتعددة الأبعاد، وعبر إعطاء بعد جديد للعملية، يتمثل في إقحام المتغير المحلي في مشروع تنظير إعادة بناء الدولة من منظور غير غربي، بعيدًا عن هيمنة النظريات الأنجلوسكسونية.

– الكشف عن حقيقة الثورات العربية، بإعتبارها مشروع غربي لإعادة هندسة العالم العربي الجديد من منظور الفوضى الخلاقة المقدسة، حيث قدّمت الدراسة مجموعة من الأدلة الواقعية التي تثبت إرتباط مسار الثورات العربية بالأجندة الخارجية، لذلك كرّست تلك الثورات التهديدات اللاتماثلية والإنفلات الأمني وانهيار مؤسسات

الدولة، سيما بعد ظهور كيانات متطرفة كبديل لنموذج الدولة الوطنية (داعش أنموذجا)، وتؤكد الدراسة على أن موجة العنف الحاد الذي مرت به المنطقة العربية تختلف عن الثورة كمفهوم إيجابي يُؤسس لتغيرات جذرية سلمية، مما يجعلنا نعتقد بأن الثورات العربية هي فتوى سياسية أمريكية لمذبحة مفتوحة في العالم العربي الجديد.

– إثبات أن الدولة السورية البعثية ليست دولة طائفية علوية، بل دولة سلطوية مستقرة، طبقت السلطوية على جميع المحافظات السورية بما فيها تلك المناطق التي تقطنها الغالبية العلوية، وقد سمحت السلطوية رغم عيوبها بكبح النعرات الطائفية ولجمها، ولم يظهر البعد الطائفي في الأزمة إلا بعد أن تم تسييسها من طرف القوى الإقليمية والدولية المعارضة للنظام السوري والمتورطة في المأساة السورية، على أنه يجب التأكيد بأن الأزمة في واقعها ومسارها ليس حرب طائفية، بل حرب كونية مؤدجلة ضد دولة الممانعة آخر رموز جبهة الصمود والتصدي.

– التأكيد القطعي بأن الأزمة السورية هي حرب بين الحكومة السورية المتحالفة مع روسيا والميليشيات الإيرانية وسلاح حزب الله، ضد مجموعة من الجماعات الإرهابية والمتمردين الذين تدعمهم تركيا والممالك الخليجية والقوى الغربية برعاية إسرائيلية، حيث سعى النظام السوري إلى الحفاظ على الإستقرار الداخلي ومنع إنهيار الدولة السورية، مقابل سعي المعارضة المسلحة والجماعات المتطرفة لتكريس المعضلة الأمنية الداخلية ونشر الفوضى الخلاقة تمهيدًا لتفكيك الدولة السورية وبلقنتها، ولذلك سعت الدراسة في تحليلها إلى رصد ثلاثة مستويات تتحكم في الأزمة السورية، والمتمثلة في المستويات المحلية والإقليمية والدولية المتفاعلة مع ثنائية الفواعل المؤيدة والمعارضة للنظام السوري.

– محاولة تقديم مقترحات فكرية للنهوض من الأزمة وإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية المنهارة، من خلال رصد مجموعة من المتطلبات السياسية والأمنية الكفيلة بتقوية مؤسسات الدولة وخلق الإستقرار المستدام حيث تتسم هذه المقترحات بالبعد المحلي، والنهج المرحلي الذي يبدأ بالحوار الوطني والمصالحة وصولاً إلى حوكمة عمليات إعادة بناء الدولة، علاوة على ذلك، فإن الطروحات الفكرية التي تم تصميمها كمباديء توجيهية تستند في تصوراتها للواقع وخصوصيات الدولة والمجتمع السوري.

– تقديم رؤية إستشرافية لمستقبل مسار إعاة بناء الدولة السورية بعد الأزمة.

أسباب إختيار الموضوع

الأسباب الذاتية: إن الدافع الحقيقى وراء إهتمامي بالشأن السوري نابع من قناعتي الراسخة بأن الدولة السورية التي ظلت صامدة في وجه الكيان الصهيوني والمؤامرات الغربية والخليجية لإخراجها من محور

الممانعة والمقاومة، قد تعرضت لمخطط جهنمي لإضعافها من الداخل تمهيدًا لتفكيكها وتدميرها وإخراجها نهائيًا وقطعيًا من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، ورغم الكم الهائل من الدراسات الغربية وغير الغربية التي تُروج لأسطورة الثورة السورية وبناء الجمهورية السورية الثالثة، فإن هذا البحث الواقعي المتواضع جاء بالموازاة مع هذا الخطاب التحريضي، عبر مقاربة تفكيكية للمشهد المأساوي الذي تمر به الدولة السورية وفي محاولة للكشف عن حقيقة المؤامرة الخبيثة التي تعرض لها المجتمع السوري بفعل الفوضى الخلاقة التي تسببت في إنهيار مؤسسات الدولة السورية، ومع إيمان الباحث بأن تعافي سوريا من محنتها قد يستغرق عقودًا من الزمن بسبب حجم المأساة التي لحقت بسوريا، فإنه يتمسك بالقليل من الأمل والكثير من الحذر من تنامي مخططات جديدة لتفكيك الدولة السورية، ولذلك قدمنا هذه الدراسة كمحاولة من الباحث للتأكيد على أن الحل الواقعي للأزمة السورية يتطلب تضامن وتكاتف المجتمع السوري مع الحكومة الحالية لمواجهة التهديدات الإقليمية والدولية، لأن المسألة الجوهرية في تجاوز الأزمة تتعلق بالسؤال عن بقاء الدولة ككيان معرض للخطر بدل الإهتمام بالديمقراطية التي ستبقى مسألة مؤجلة إلى حين توفر شروط تحقيقها.

الأسباب الموضوعية: رغم تعدد وتنوع الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع الأزمة السورية، إلا أننا إرتأينا من خلال هذه الدراسة تقديم إطار معرفي مختص في المقاربة الموضوعية والحيادية لعمليات إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة من منظور غير غربي، وفي إطار طرح علمي بنّاء يعتمد على التشكيك في الإفتراضات الأنجلوسكسونية السائدة حول آليات إعادة بناء الدولة، حيث تعتمد منهجية الدراسة على فحص وتفكيك ونقد تلك المقاربات، وطرح مجموعة من الأفكار التوجيهية والإرشادية لمسار إعادة بناء الدولة السورية، من خلال التأكيد على أهمية توفر جملة من المتطلبات الإستراتيجية المتعددة الأبعاد في سياق محلي، تسمح بإستعادة الإستقرار والأمن وإعادة بناء دولة المؤسسات السورية التي تستمد قوتها من شعبها.

إشكالية الدراسة

شهدت الدولة السورية منذ ربيع 2011 فوضى عارمة، وأزمة خلاّقة متعددة المستويات، عصفت بالدولة الوطنية ككيان سياسي وخلقت فراغ أمني رهيب، تخللها تغلغل العنف الإجتماعي بفعل تسييس بعض القوى الإقليمية والدولية للهويات الطائفية والإثنية والمناطقية، وأدت الأزمة (قبل 2015) إلى تحلل الوحدة الوطنية والهوية الوطنية الجامعة إلى مكوناتها التقليدية، وتسببت في إنهيار مؤسسات الدولة السورية وخلق كيانات متطرفة ومقاطعات إثنو– طائفية كبديل للتنظيم السياسي للدولة الوطنية السورية، وكادت الأزمة أن تقود إلى فشل الدولة السورية، لولا التدخل الروسي خلال خريف 2015 لمناصرة الجيش العربي السوري جنبًا إلى

جنب مع سلاح حزب الله اللبناني والميليشيات الإيرانية، لمنع تفكك الدولة السورية تحت وطأة موجات الفوضى الخلاقة للثورات العربية المعولمة.

تأسيسًا على ماسبق، تم طرح مسألة إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة، من خلال مجموعة من المعايير والمقاربات والآليات، لإعادة تأسيس مؤسسات الدولة ذات الإكتفاء الذاتي وتقوية هياكلها ووظائفها السياسية والأمنية، بطريقة تمكنها من إحتكار الإستخدام المشروع للقوة وفرض السلطة السياسية لسيادتها على جميع الأراضي السورية وفق النموذج الفيبري، أي أن عملية إعادة البناء تتضمن أساسًا المتغيرين الأمني والسياسي، غير أن الجدل يكمن في طبيعة المقاربات المطروحة لحل معضلة الدولة السورية، نظرًا لكون هذه المعايير النظرية المستخدمة من طرف الأكاديميين وصناع القرار تتسم بالغموض والتحيز الأيديولوجي للبيئة الأنجلوسكسونية، وهذا ما يجعلنا نطرح مقاربات إبتكارية غير غربية تتلاءم مع واقع الدولة والمجتمع السوري.

إنطلاقا من هذه الفكرة نطرح **الإشكالية** التالية:

إلى أي مدى يمكن إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية المنهارة في ظل التحديات الداخلية والتهديدات الإقليمية والدولية التي فرضتها تداعيات الأزمة السورية بعد2011؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة أسئلة فرعية:

– ماهي طبيعة المنطلقات المفاهيمية والنظرية التي تتأسس عليها مقاربات إعادة بناء الدولة وفق المنظور الأنجلوسكسوني؟ وهل تتلائم تلك المقاربات مع واقع المجتمعات العربية؟

– لماذا أدت موجات الثورات العربية المتتابعة إلى إنهيار مؤسسات الدول العربية وفشلها؟ وهل يمكن وصف هذه الأحداث بأنها ثورة أو فوضى؟

– كيف يمكننا تحليل أزمة الدولة السورية 2011 في ظل السياقات المحلية والإقليمية والدولية؟

– كيف يمكن إعادة بناء الدولة السورية في ظل التحديات الداخلية والخارجية؟ وماهي أهم المتطلبات الكفيلة بحوكمة عمليات إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة؟

– ما هي السيناريوهات المستقبلية لمسار إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة؟

فرضيات الدراسة

لفحص هذه الإشكالية يختبر الباحث الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

– تقتضي عملية إعادة بناء الدولة السورية في مرحلة ما بعد أزمة 2011 إعتماد مقاربات إبتكارية محلية شاملة، تتضمن مجموعة من المعايير والآليات والإستراتيجيات المرحلية المؤصلة والمتناغمة مع واقع الدولة السورية وخصوصيات المجتمع السوري، من أجل الإنتقال من حالة الأزمة إلى حالة الإستقرار المستدام.

الفرضيات الفرعية:

– كلما إتسعت دائرة التوافق والحوار بين كل أطياف المجتمع السوري على تسوية الأزمة في سياق سوري– سوري، كلما توفرت أرضية ملائمة لخلق الإستقرار وتوطيد عمليات إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية المنهارة.

– أدى حدة الإستقطاب الإقليمي والدولي الحدي في مسار حل الأزمة السورية إلى التأثير السلبي على إرساء مقاربات محلية سورية– سورية لحل الأزمة المستمرة منذ 2011.

المقاربة المنهجية

تحتاج كل دراسة علمية إلى إتباع عدة مناهج ومداخل وتقنيات تسمح بالتقرب من الموضوع، ولهذا تم الإعتماد على مقاربة منهجية تتضمن ما يلي:

1– مناهج الدراسة:

أ– منهج دراسة الحالة: Case Study Method

تكمن أهمية هذا المنهج في أنه يساعدنا على التعمق في البحث، ويؤدي بنا إلى التحري والتأكد من النتائج المتوصل إليها، حيث تتجلى الضرورة الملحة في إستخدام هذا المنهج في قدرته على رصد تحاليل عميقة للظاهرة محل الدراسة، إذ يقوم هذا المنهج على دراسة حالة واحدة قائمة، وهي الدولة السورية، من خلال تشخيص دقيق للأزمة السورية، ورصد شامل لمختلف جهود ومتطلبات إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة، عن طريق جمع المعلومات والبيانات التفصيلية عن النموذج محل الدراسة، ومعرفة مختلف المتغيرات والعوامل المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة والتحليل، فالحالة السورية يتعذر علينا فهمها إلا من خلال إخضاعها للدراسة بمفردها، والتعرف على جوهرها وتشخيص مختلف جوانبها، قصد المقاربة لعملية إعادة بناء الدولة السورية، مما يساعدنا على إختبار الفرضية الرئيسية التي تم طرحها، ومن ثمة التوصل إلى نتيجة واضحة بشأن مستقبل مسار إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة.

ب– المنهج المقارن: Comparative Method

نظرًا لتعقد وتعدد متغيرات الموضوع، فإن المقارنة تفرض نفسها في موضوع دراستنا، حيث إرتأينا إستخدام هذا المنهج بأسلوبه البسيط المرتكز على إجراء مقارنة بين هذه المتغيرات محل البحث والدراسة، من أجل

معرفة أوجه التشابه والإختلاف بينها، بطريقة تسمح لنا بتصميم إطار تحليلي ملائم لوصف وتفسير العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات، والوصول إلى بعض التعميمات التي تسمح لنا بإمكانية التنبؤ، ويظهر إستخدام هذا المنهج بشكل واضح في مختلف أجزاء الدراسة، إذ قمنا بالمقارنة بين مختلف مضامين ومقاربات إعادة بناء الدولة، كما تم إستعمال هذا المنهج في المقارنة بين عوامل ومسار وتداعيات الثورات العربية، وتجلى إعتماد هذا المنهج أساسًا في دراستنا للأزمة السورية، من خلال إجراء مقارنة بين مستويات الأزمة السورية كما تم توظيف هذا المنهج في المقارنة بين الجهود الإقليمية والدولية لعملية إعادة بناء الدولة السورية، فضلاً عن المقارنة بين متطلباتها السياسية والأمنية، وقد سمح لنا هذا المنهج بإستخلاص بعض النتائج التي ساعدتنا على تقديم رؤية إستشرافية لمستقبل مسار إعادة بناء الدولة السورية.

ج- المنهج التاريخي: Historical method

تقتضي هذه الدراسة إستخدام المنهج التاريخي الذي يتمتع بقدرات تفسيرية وتحليلية، تساعدنا على معرفة كرونولوجيا الدولة الوطنية في السياقين الغربي والعربي على حد سواء، وعلى الصعيدين الفكري والممارساتي إذ أن إستدعاء المنهج التاريخي يتقاطع مع جوهر الدراسة، بإعتبارها تهتم بواقع ومستقبل الظاهرة محل التحليل بإمتداداتها التاريخية، فالمنهج التاريخي ليس مجرد سرد للأحداث الماضية، بل يزودنا بقدرة تفسيرية للأحداث الحالية التي تشكلت في ظروف تاريخية معينة، أدّت دورًا محوريًا في تطورها، ويظهر الإستخدام المكثف لهذا المنهج في معرض رصدنا لمراحل نشأة الدولة الوطنية العربية بشكل عام والدولة السورية بشكل خاص، إلى جانب إستخدامه في الكشف عن أسباب الثورات العربية، كما تعاظم الدور المحوري لهذا المنهج في تفسير وتحليل الظروف التاريخية المرتبطة بالأزمة السورية على المستويين المحلي والخارجي، ناهيك عن توظيفنا لهذا المنهج في الوقوف عند أهم المحطات التاريخية الحاسمة في الأزمة السورية، علاوة على ذلك فقد ساعدنا هذا المنهج في تفكيك وتحليل الحقائق التاريخية التي أفضت إلى تبلور المشهد الحالي في سوريا وبناءًا على تلك الحقائق تمّ بناء مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لمسار إعادة بناء الدولة السورية.

2- التقنيات المنهجية:

أ- تقنية تحليل المحتوى: Content Analysis Technique

تقوم هذه التقنية على تحليل الأوضاع المختلفة، من خلال محاولة إستخراج الإتجاهات الحقيقية المعبرة عن الظاهرة محل الدراسة، وقمنا بإستخدام هذه التقنية في تحليل التقارير الدولية التي تهتم برصد وتحليل الثورات العربية أو المهتمة بمتابعة تطورات الأزمة السورية، إلى جانب تحليل مختلف النصوص القانونية

والخطابات السياسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، مع إعطاء بعد تفكيكي وقراءة عميقة للأبعاد الحقيقية لتلك التقارير والخطابات السياسية السائدة.

ب- تقنية السيناريو: Scenario Technique

إن إستخدام تقنية السيناريو المعروفة بتقنية الدراسات المستقبلية، ساعدتنا على وضع تصورات تنبؤية لمسار إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة، عن طريق رسم مجموعة سيناريوهات مستقبلية تعتمد على جملة من المؤشرات الواقعية التي نستشف منها الأحداث القادمة، من خلال دراستنا للإحتمالات الممكنة والإحتمالات القليلة الحدوث على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وفي معرض إعتمادنا على هذه التقنية قمنا بتطبيق عملياتها المرحلية المتمثلة في: الرصد، التحديد، رسم الإحتمالات، الترجيح؛ وانطلاقا من هذه العمليات، وبناءًا على حقائق الأزمة السورية، توصلنا إلى بناء ثلاثة سيناريوهات، أما السيناريو الأول؛ فهو خطي يتضمن إستمرار الوضع القائم، والسيناريو الثاني؛ فهو إصلاحي يتصور تسوية الأزمة وإعادة بناء الدولة السورية، في حين تضمن السيناريو الثالث مجموعة من التصورات الراديكالية المستبعدة، على أن الباحث رجح السيناريو الأول.

3- المداخل التحليلية:

أ- المدخل النسقي: Systems Approach

يفيدنا هذا المدخل في تفكيك العلاقة التفاعلية داخل العلبة السوداء، وفق تصور **ديفيد إيستون David Easton** حول المدخلات والمخرجات والفعل الإسترجاعي، وقد تمّ الإعتماد على هذا المدخل في دراسة وتحليل الدولة العربية بإعتبارها نسق مؤثر في المجتمع القائمة به، ويساعدنا هذا المدخل في التعرف على طبيعة تفاعل الأنظمة السياسية العربية مع المحيط الداخلي من جهة، والتفاعل مع المحيط الخارجي من جهة أخرى، من خلال الوقوف عند مختلف التغيرات التي طرأت على هذه التفاعلات بصورة كلية أوجزئية، ففي دراستنا للحالة السورية إرتأينا الإستخدام الواسع لهذا المدخل بإعتباره مناسبًا لتحليل تفاعل النظام السوري مع الفواعل الإقليمية والدولية، سواء المؤيدة أو المعارضة للنظام السياسي السوري، حيث أن هذا التفاعل ساهم في تشكيل مجموعة من المدخلات ضمن أجندة النظام السياسي، ومنها قضية الإستقرار كقضية محورية ضمن توجهات النظام السوري، كما ساعدنا هذا المدخل في معرفة وتحليل أنماط وتوجهات السياسة الخارجية السورية تجاه التهديدات الإقليمية والدولية، حيث تبرز أهمية هذا المدخل في توفير آليات التحصيل المساعدة على على دراسة عملية إعادة بناء الدولة في سياق البيئة الداخلية من جهة، وفي سياق البيئتين الإقليمية والدولية من جهة أخرى، حيث أثبت هذا المدخل أن القوى المتحالفة مع النظام تسعى إلى خلق مجموعة من

المدخلات بهدف الحفاظ على إستقرار النظام السياسي ومنع فشل الدولة، بطريقة تؤدي إلى مجموعة من المخرجات في شكل سياسات عامة تفضي لإعادة بناء الدولة السورية، فيما تهدف المطالب التي تتمسك بها توجهات القوى الخارجية المعارضة للنظام، إلى تكريس مجموعة من المخرجات التي تؤدي إلى إسقاط النظام وخلق اللاإستقرار، مما يؤدي إلى إستدامة الأزمة السورية وفشل الدولة بدل إعادة بنائها.

ب- مدخل علاقة الدولة-المجتمع: State - Society Relation Approach

يزودنا المدخل بالتعرف على أدوار الفاعلين في صنع السياسات العامة، وشبكة العلاقات والتفاعلات بين مختلف الفاعلين، وهو ما يطلق عليه بشبكة السياسة، فهذا المدخل يساعدنا على دراسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية الموجودة في الدول العربية، وفهم العلاقة بين الدولة الوطنية ومكونات المجتمع، وقد تم توظيف هذا المدخل بشكل مكثف في تحليلنا لمتطلبات حوكمة عمليات إعادة بناء الدولة السورية بعد أزمة 2011.

حدود الدراسة

الحيز المكاني لهذه الدراسة هو العالم العربي الذي يتكون من 22 دولة تمتد في قارتي إفريقيا وآسيا وخصصنا الجمهورية العربية السورية كحالة دراسة، بإعتبارها تندرج ضمن الفضاء الجغرافي للمنطقة العربية أما **الحيز الزماني** لهذه الدراسة فيرتبط بفترة ما بعد الثورات العربية بوجه عام والأزمة السورية بوجه خاص منذ 2011، لكن الدراسة لا تهمل الفترات التاريخية السابقة سواء على مستوى الإقليم العربي أو على مستوى القطر السوري.

تبرير خطة الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات، فقد تم الإعتماد على خطة من أربعة فصول، فضلاً عن مقدمة والخاتمة.

جاء **الفصل الأول** ليشكل مدخلاً مفاهيميًا ونظريًا لمتغيرات الدراسة، من خلال محاولة الإحاطة بأهم المقاربات التي تناولت موضوع الدولة الوطنية، والقضايا المرتبطة بمسألة إعادة بناء الدولة الفاشلة، بالإضافة إلى التشخيص المفاهيمي والنظري للفكر الثوري، حيث تضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث مهمة، أما المبحث الأول؛ فقد إهتم بالتأصيل النظري والمفاهيمي للدولة الوطنية، وتناول المبحث الثاني؛ أهم المقاربات المفاهيمية والنظرية لعملية إعادة بناء الدولة، فضلاً عن رصد أهم خصائصها وأنماطها، في حين إختص المبحث الثالث؛ بتحليل المضامين المختلفة لمفهوم الثورة، مع التعرض لمقاربات الأجيال الأربعة من النظرية الثورية.

بالنسبة **للفصل الثاني**، والموسوم بـ: "الدولة الوطنية العربية: النشأة التاريخية، أزمات دولة مابعد الإستعمار، الثورات العربية"، بدوره تضمن ثلاثة مباحث، حيث تطرق المبحث الأول؛ لنشأة الدولة الوطنية العربية، من خلال رصد أهم المحطات التاريخية التي ساهمت تكوين الدولة الوطنية العربية، وركزنا على مناقشة مسألة الميلاد المتعثر للدولة العربية، أما المبحث الثاني؛ فتناول بالدراسة والتحليل أزمات دولة مابعد الإستعمار في العالم العربي المتمثلة في أزمة الهوية وأزمتا الشرعية والتنمية، مع الإشارة إلى دور العولمة في تعميق أزمات الدول العربية، أما المبحث الثالث؛ فقد تم تخصيصه لدراسة الثورات العربية، من خلال الإحاطة بأسبابها والتعرض لمسارها ورصد أهم تداعياتها السياسية والأمنية.

وعالج **الفصل الثالث** أزمة الدولة السورية 2011 بين السياقات الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية، عبر ثلاثة مباحث، حيث تم الحديث عن النشأة التاريخية للدولة السورية في المبحث الأول، في حين خصص المبحث الثاني؛ لمناقشة أسباب ومراحل الأزمة السورية، واهتم المبحث الثالث؛ بتحليل مستويات الأزمة السورية.

وخصص **الفصل الرابع** لمناقشة جهود ومتطلبات إعادة بناء الدولة السورية بعد أزمة 2011، حيث إختص المبحث الأول؛ بتناول الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء الدولة السورية، وركزنا من خلالها على رصد وتحليل كل من مسار جنيف وأستانا، في حين خصص المبحث الثاني؛ للإحاطة بمتطلبات إعادة بناء الدولة السورية، من خلال الإشارة إلى جملة من المتطلبات السياسية والأمنية الكفيلة بحوكمة عمليات إعادة بناء الدولة السورية، واهتم المبحث الثالث؛ بتقديم رؤية إستشرافية لمسار إعادة بناء الدولة السورية بعد الأزمة.

الدراسات السابقة

1- دراسة تأصيلية هامة للباحث **أحمد سيد حسين** في كتابه الموسوم بـ: دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين، الكتاب الذي صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2015، في الأصل عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2013، وتتألف هذه الدراسة من ثلاثة أقسام، إختص القسم الأول منها بالإطار النظري للعلاقة بين القيادة السياسية وإعادة بناء الدولة، من خلال أربعة فصول، تناولت مفهوم كل من القيادة السياسية وفشل الدولة ومقاربات إعاد بناء الدولة، فضلاً عن رصد دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة كبرنامج مقترح للدراسة، واهتم القسم الثاني من الدراسة بالتحدث عن شخصية فلاديمير بوتين وإعادة بناء روسيا الإتحادية، حيث خصص لهذا القسم أربعة فصول ناقشت تطور القيادة السياسية الروسية منذ عهد روسيا القيصرية إلى روسيا الإتحادية، مع الإشارة لرؤية

بوتين لإعادة بناء الدولة منذ مطلع الألفية الجديدة، علاوة عن رصد مؤشرات إعادة بناء روسيا وآفاقها المستقبلية، وجاء القسم الثالث من الدراسة لتحليل التحديات الداخلية والخارجية للدولة الروسية، مع التركيز على إستراتيجية بوتين لمواجهة هذه التحديات من خلال السياسة الإجتماعية الجديدة لروسيا.

يمكن القول أن الفكرة الجوهرية لهذه الدراسة تتمثل في أن إعادة بناء الدولة لها شقين، الأول؛ يرتبط بدور القيادة، والثاني؛ يتعلق بالدولة وقدرتها على أداء وظائفها، وعلى هذا الأساس النظري، يلاحظ الباحث أن الدولة الروسية إنتقلت من مرحلة إنهيار الدولة خلال عهد بوريس يلتسين، إلى مرحلة إعادة البناء خلال عهد فلاديمير بوتين، كما حاولت الدراسة صوغ قواعد عامة تتعلق بأهمية الدولة ووظائفها، بتسليط الضوء على تحليل دور القيادة وتأثير الرؤى والأهداف التي تحملها القيادة في عملية إعادة بناء الدولة، بإعتبار القيادة بمثابة همزة وصل بين مكونات عملية إعادة بناء الدولة، ولها تأثير حاسم في العملية السياسية والنظام السياسي برمته، ويمتد تأثيرها إلى النظم الفرعية، وقدّمت الدراسة مجموعة من المتطلبات الإقتصادية والسياسية لعملية إعادة بناء الدولة، واعتبرت الشق الإقتصادي لإعادة بناء الدولة هو المحدد لبقية الجوانب كما ناقشت الدراسة دور السياسات الإجتماعية والنظام اللامركزي في إرساء دولة المؤسسات، وفي ختام الدراسة، توصل الباحث إلى تحليل أهمية التجربة الروسية في إعادة بناء الدول العربية بعد أزمة الثورات حيث أكد على أهمية الدور المحوري للقيادة السياسية العربية في الإنتقال إلى المؤسساتية، وأشار إلى أنه يتعين على حكومات مابعد الثورات العربية أن تعي الخطوات الروسية، في الإنتقال من الهشاشة إلى تقوية مؤسسات الدولة، الذي يتطلب إستراتيجية إعادة الهيمنة والإحتكار الشرعي لوسائل العنف من طرف الدولة.

2- دراسة للباحث **رايموند هينبوش Raymond Hinnebusch** مع **وليام زرتمان وآخرون**، بعنوان: "وساطة الأمم المتحدة في الأزمة السورية: من كوفي أنان إلى الأخضر الإبراهيمي"، UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi الدراسة التي نشرها معهد السلام العالمي في مارس 2016، طرحت الإشكالية التالية: هل كان ممكنًا أن تسير أحداث الأزمة السورية بشكل مختلف؟ وماهي إستراتيجيات الوسطاء الأمميين؟ وماهي أهم إنجازاتهم؟، وتضمنت هذه الدراسة خمسة محاور رئيسية تطرقت إلى أهم مقاربات الوساطة السياسية، إلى جانب الإحاطة بوساطة كوفي أنان من خلال الخطة السداسية التي مهدت الطريق لمسار جنيف، فضلاً عن مناقشة وساطة الإبراهيمي الذي حاول تبني إستراتيجية التواصل مع الأطراف الإقليمية، وصولاً لتحليل الوساطة الأممية في سوريا عبر إسقاط المقاربات النظرية للوساطة على ممارسات وسطاء الأزمة السورية.

تذهب هذه الدراسة إلى الإعتقاد بأن أنان والإبراهيمي حاولا إيجاد مخرج من الأزمة السورية، مع أنهم كانو يعلمون بأن نجاح مهمتهم مستحيلة بسبب تعقد طبيعة الصراع، ومع ذلك فقد حاولا على الأقل وقف المزيد من التدهور، حيث أكدت الدراسة أن المبعوثين الأمميين واجهتهما صعوبات من طرف النظام والمعارضة التي رفضت حل وسط سياسي، ومن أهم هذه الصعوبات هو طبيعة العنف الذي تغذيه أطراف خارجية وأضحت الفواعل المحلية تتمسك بمنطق القوة كمخرج وحيد من الأزمة، لذلك لم يستطع أنان وقف الدعم الخارجي للمعارضة التي كانت تنتظر بشغف تكرار السيناريو الليبي، ولم يحقق الإبراهيمي إلا القليل من التقدم الشكلي على مستوى إجراءات بناء الثقة، ووصلت جهوده التفاوضية إلى الطريق المسدود في الجولة الثانية من مسار جنيف 2014، الذي أثبتت نتائجه أن الصراع لم يكن جاهزًا للحل.

بوجه عام، إستندت الدراسة إلى المقاربات النظرية للوساطة السياسية، في تحليلها للتحديات التي واجهت أنان والإبراهيمي، ويتعلق الأمر بمقاربات: المهمة والتفويض، الحيادية والشمولية، الموافقة، الإستراتيجية التأثير الإيجابي، بالنسبة للمهمة والتفويض؛ فإن عدم دعم الوسيطين الأمميين إرتبط بالإنقسام داخل مجلس الأمن وتضارب الرؤى في تفسير بيان جنيف المبهم، أما الحيادية؛ فإن الوساطة تم تفويضها من قبل الأمم المتحدة لمناهضة الأسد، وبحكم أن الشمولية؛ تعني أنه إذا تم إستبعاد طرف مشمول بالإتفاقية لكونه فاعل في الأزمة فسيعطل الإتفاقية، فقد كان لإستبعاد إيران والنظام السوري من جنيف –1– سببًا في تعطيل بيان جنيف، أما الإستراتيجية التفاوضية؛ فقد أدت إلى فشل بناء الثقة، فيما تمثل التأثير؛ في الإعتماد على القوى الخارجية لإدارة الصراع، وخلصت الدراسة إلى القول بأن المبادئ التوجيهية التي رسمها أنان كانت غامضة ولا تحظى بالإجماع، أما الإبراهيمي الذي حاول تطبيق تلك المبادئ فقد إصطدم بالمعارضة التي لا ترغب في المصالحة بسبب الضغط الخارجي، ولذلك كانت خيارات الوسيطين الأمميين محدودة، لأن المستوى الدولي لا يرغب في الحل السياسي للأزمة السورية.

3– دراسة ثانية للباحث **رايموند هينبوش** بعنوان: "المعركة على إعادة إعمار سوريا" The Battle over Syria's Reconstruction المقال الذي نشرته جامعة دورهايم البريطانية على صفحات مجلتها الموسومة بـ: السياسة العالمية، طرح من خلالها الباحث الإشكالية التالية: كيف أنتج الصراع الجيوبولتيكي في سوريا عدم تناسق عمليات إعادة الإعمار بعد الحرب؟، حيث يفترض **رايموند** أن القوى الفاعلة في الصراع السوري فقدت المنافسة الجيوسياسية على الأرض مما فرض عليها الإعتماد على البعد الجيو إقتصادي في مسار الصراع، حيث أصبحت إعادة الإعمار الإقتصادي معركة جديدة في الصراع السوري، بل إعتبر أن إعادة الإعمار هي إستمرار للصراع بوسائل وأدوات أخرى، وتضمن المقال أربعة محاور رئيسية تناولت تحليل

مستويات إعادة الإعمار، والسياق الداخلي لإعادة الإعمار، من خلال تحليل ممارسات النظام لبناء القوة وتكيفه مع تحديات الأزمة، فضلاً عن التطرق لجيوبولتيكا الأزمة والبعد الجيو إقتصادي لمعركة إعادة الإعمار، ووفقًا لهذه الدراسة، فإن روسيا تعتبر القوة الرائدة لإعادة إعمار واستقرار سوريا، في حين تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دور المفسد لعملية إعادة الإعمار، من خلال نفوذها في شمال شرق سوريا لمنع الأسد من الوصول إلى الموارد الطاقوية الضرورية لإعادة الإعمار، كما تضمنت الدراسة مجموعة توصيات تمحورت في مجملها حول ضرورة تنسيق الجهود الروسية الأوروبية برعاية أممية لإعادة الإعمار بشرط إتباع النظام نهج أكثر مرونة، مع أهمية تدخل الأمم المتحدة والبنك الدولي لتمويل الإستقرار وتخفيف المعاناة الإنسانية في سوريا، وناشد الباحث كل من روسيا والإتحاد الأوروبي إلى التوسط في مبادرات سلام بين النظام وتركيا والميليشيات الكردية الخاضعة للوصايا الأمريكية، لمواجهة الدور الأمريكي المعرقل لمشاريع إعادة الإعمار، ليتوصل **رايموند** في نهاية الدراسة إلى نتيجة مفادها، أنه بدون إعادة الإعمار ستبقى سوريا دولة فاشلة واقتصادها هش، قد تنجر عنها تداعيات عودة العنف والإرهاب.

4- نشر المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية دراسة للباحث **موريل أسبورج Muriel Asseburg** الموسومة بـ: "إعادة الإعمار في سوريا: التحديات والخيارات السياسية لدول الإتحاد الأوروبي" "Reconstruction in Syria: Challenges and Policy Options for the EU and its Member States" حيث إنطلق **موريل** في دراسته من طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للإتحاد الأوروبي تعديل نهجه تجاه الأزمة السورية بطريقة تجعله يتماشى بشكل أفضل مع واقع الأزمة وتحديات إعادة الإعمار؟، مفترضًا أن الحوافز والعقوبات الأوروبية على سوريا لن تؤدي إلى تسوية الصراع بسبب النجاحات العسكرية للنظام السوري وتتألف الدراسة من أربعة محاور رئيسية فضلاً عن مجموعة من التوصيات، حيث تطرقت في المحور الأول؛ إلى نهج القيادة السورية في إعادة الإعمار، وفي المحور الثاني؛ تحدثت عن مصالح القوى الإقليمية والدولية في الأزمة السورية، أما المحور الثالث؛ فأشارت إلى تحديات إعادة إعمار سوريا، وفي المحور الرابع؛ ناقشت المقاربة الأوروبية لإعادة إعمار سوريا.

وقدمت الدراسة مجموعة من السيناريوهات المستقبلية للأزمة السورية، حيث ترى أنه من غير المحتمل التوصل إلى تسوية تفاوضية أو مصالحة وطنية أو خلق إستقرار مستدام في سوريا، وحسب هذا السيناريو فسوريا ستواجه تحديات هائلة تتجاوز بكثير إعادة بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات الإنسانية، فمن غير المرجح أن تتوفر الأموال المطلوبة لإعادة الإعمار، بسبب بقاء الأسد والمصالح الجيوسياسية للقوى المنخرطة في الأزمة، ومن غير المتوقع أن يبادر الإتحاد الأوروبي بتمويل برامج إعادة إعمار سوريا بعد

الحرب، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن النظام السوري رغم تحريره لثلثي البلاد، وربما سيحرر باقي المحافظات السورية، إلا أنه لن يتمكن من إعادة إعمار الدولة، بسبب تكاليف العملية التي تصل إلى 400 مليار دولار، وهو مبلغ ضخم يتجاوز إمكانيات وقدرات الدولة السورية.

5- نشر المعهد الهولندي للعلاقات الدولية تقريرًا بعنوان: "الخلط بين السياسة والقوة: اللجنة الدستورية السورية قيد المراجعة"، " Mixing politics and force Syria's Constitutional Committee in review " للباحث **لارس هاوش Lars Hauch**، ركز التقرير على أربعة محاور رئيسية، رصدت مختلف المبادرات السابقة لتشكيل اللجنة الدستورية مثل مسار جنيف ومبادرة سوتشي التي إعتبرها بمثابة مسودة دستور روسي جديد لسوريا، كما تضمن التقرير كرونولوجيا لمراحل تشكيل اللجنة الدستورية وأهم إجتماعاتها، فضلاً عن إستقراء مجموعة من التوقعات المحتملة والتوصيات، فقد أراد الباحث من خلال هذا التقرير أن يؤكد بأن روسيا أضفت الطابع الشرعي على عملية أستانا من خلال مبادرة سوتشي –اللجنة الدستورية– كحلقة وصل بين مساري جنيف وأستانا، بدليل أن اللجنة الدستورية السورية أضحت تعمل في إطار منصة جنيف وتتقيد بالنموذج الإرشادي الذي حدده القرار الأممي 2254، وهذا ما مكّن اللجنة من أن تكون بمثابة ثقل موازن لإعادة التأهيل التدريجي للحكومة السورية، لكن التقرير أشار إلى أن نجاح اللجنة يرتبط بتجاوز تدابير المساعدة الفنية للهيئة الدستورية لتشمل الضغط السياسي على نظام الأسد، والأدهى من ذلك أن التقرير يدعوا إلى التدخل العسكري الأوروبي والتركي لتغيير موازين القوى، بطريقة تسمح بتنشيط عمل اللجنة التي عطلتها الهيمنة الروسية، حيث يتهم **لارس هاوش** كل من موسكو وطهران ودمشق بالعمل نحو الحل العسكري للأزمة بدل الحل السياسي في جنيف، ولذلك أوصى التقرير بتجميد عمل اللجنة الدستورية مؤقتًا إلى غاية التدخل الإنساني في شمال غرب سوريا، ولم يكتف التقرير بالمطالبة بالتدخل العسكري، بل إعتبر أن العقوبات الإقتصادية الأمريكية الجائرة على سوريا تمثل فرصة سانحة لإسقاط الأسد وتسوية الأزمة السورية.

6- نشر معهد السلام الأمريكي تقريرًا أعده الدبلوماسي الأمريكي السابق **مايكل سينغ Michael Singh** مع الباحثة **دانا سترول Dana Stroul** ، **سينغ** الذي عمل مساعدًا في وزارة الشؤون الخارجية خلال حقبتي كولن باول وكوندوليزا رايس، هو الرئيس المشارك لمجموعة دراسة سوريا المفوضة من قبل الكونغرس والمكلفة بتزويد صناع القرار في الولايات المتحدة بتوصيات حول السياسة الأمريكية تجاه سوريا، التقرير الموسوم بـ: "التقرير النهائي وتوصيات مجموعة دراسة سوريا"، Syria Study Group, Final Report and Recommendations, يعكس الأجندة الأمريكية في سوريا، حيث طرح الإشكالية التالية: ماهي الإستراتيجيات

والآليات الكفيلة بحماية المصالح الأمريكية في سوريا في ظل الحرب الأهلية؟، ويفترض التقرير بأن الأهمية الإستراتيجية لسوريا بالنسبة للأمن القومي الأمريكي، تقتضي من واشنطن إستخدام أدوات النفوذ الناعمة والقسرية للإستثمار في سوريا ومنع إيران من الهيمنة على المنطقة، وبحسب التقرير، فإن هذه الإستراتيجية تتطلب نهجًا شاملاً يُراعي أهمية الموازنة الدقيقة بين الغايات والوسائل المتاحة من أجل التسوية المستقبلية للحرب السورية، لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، ولذلك يراهن التقرير على أنه لا يمكن لواشنطن تجنب أوتجاهل الصراع السوري نظرًا لأهميته في حماية المصالح الأمريكية، حيث إعتبر التقرير أن الحرب السورية هي إنتفاضة محلية سلمية ضد نظام يُشكل خطرًا على المصالح الأمريكية، علاوة على ذلك، فقد دحض التقرير كل الحقائق المتعلقة بإنتصار النظام على الإرهاب، مجادلاً بأن الأسد لم ينتصر في الصراع بل سيطر على مساحة 60 % من سوريا، وهي سيطرة هشة وجزئية تفتقر للقوة اللازمة لتأمين المناطق المحررة، كما رصد التقرير مجموعة من التوصيات، ركزت في مجملها على ضرورة فرض حزمة جديدة من العقوبات الإقتصادية على النظام السوري، ووقف مساعدات تمويل إعادة الإعمار التي يطمح لها الأسد وعزله دبلوماسيًا، مع ضرورة دعم قوات سوريا الديمقراطية التي تعتبر شريك محلي لواشنطن، على أن تمر بمرحلة إنتقالية تحت رعاية أمريكية للحفاظ على إستقرار شمال شرق سوريا، إلى جانب ذلك، حذر التقرير من مغبة سحب القوات الأمريكية من سوريا بسبب ما وصفه بالخطر الإيراني في سوريا الذي سيفتح الباب لحرب محتملة بين الميليشيات الإيرانية وإسرائيل، ويختتم التقرير توصياته بضرورة التركيز على طرد الميليشيات الإيرانية من سوريا في المدى القريب كشرط لتسوية الحرب السورية، مع الضغط على موسكو لتنحية الأسد، على أن تسعى واشنطن لعقد مصالحة محتملة بين قوات سوريا الديمقراطية وأنقرة.

7- مقال للباحثة الأمريكية **ميجان أيزنر Meagan Eisner** بعنوان: "الأزمة السورية الوساطة الفاشلة والآثار المترتبة لحل النزاعات"، " The Syrian Crisis: Failed Mediation and Implications for Conflict Resolution" المقال الذي نشرته جامعة توتسون (ميرلاند) على صفحات مجلة رؤى جديدة للشؤون العامة ربيع 2019، تضمن عشرة محاور رئيسية، ركزت على خلفيات الحرب الأهلية السورية وسماتها وأهم محاولات الوساطة الأممية، فضلاً عن تحليلها لمعوقات الوساطة وآليات هيكلة دولة مابعد الحرب، حيث إستخدم المقال نظريات الحرب الأهلية في تحليل الوساطة الدبلوماسية في الأزمة السورية، وتعتقد **أيزنر** أن الوساطة الأممية الفاشلة ابتليت بتعدد الجهات الفاعلة في الصراع السوري على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مما يفرض ضرورة البحث عن مقاربات تدخلية بديلة، تستند إلى نظريات الحرب الأهلية لإعادة هيكلة دولة مابعد الحرب، وتركز هذه المقاربات على أهمية الموازاة بين الدبلوماسية والعقوبات الإقتصادية

واللجوء إلى القوة العسكرية المتعددة الأطراف، لإسقاط نظام الأسد وإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية وأخطر ما تضمنته هذه الدراسة المستوحاة من الخطاب التحريضي الأمريكي، هو دعوتها لتفكيك الدولة السورية إلى أقاليم إثنو– طائفية كمدخل لتحقيق الإستقرار المستدام.

الفصـــــــــــــل الأول
الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للدولة الوطنية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للدولة الوطنية.

إن الهدف من تتبع المسار التاريخي لمفهوم الدولة الوطنية، يتمثل في محاولة التعرف على إرهاصات نشأة الدولة على مستوى التصورات الفلسفية من جهة، وعلى صعيد الممارسات الميدانية لتقاليد الدولة منذ اللحظة الأولى لظهور بوادر الفكرة، والذي تربطه الدراسات الأكاديمية الغربية بالفترة الإغريقية، التي شهدت ظهور أول دولة في التاريخ الإنساني، والمتمثلة في دولة المدينة في أثينا.

الفرع الأول: الإرهاصات التاريخية للدولة الوطنية.

تعتبر دولة المدينة اليونانية أول تجربة سياسية لممارسة الحكم وفق مجموعة من القيم والقواعد القانونية المتأصلة في طبيعة المجتمع اليوناني، الذي أبدع في إختراع نموذج سياسي مثَّل أداة فعالة لتطوير إستراتيجيات وفنون ممارسة الحكم وصنع القرار السياسي بفضل خلق مجموعة من التشريعات[1] القانونية المساهمة في التأسيس لقيم المواطنة وإرساء مقومات الدولة الصالحة، على نحو أخلاقي يحرر الإنسان الإغريقي من الظلم والإضطهاد، وتربطه بمعايير القانون والعدالة السياسية، حيث أضحت دولة المدينة اليونانية بمثابة منظمة ذات بعد عقلاني وأخلاقي وفّرت آليات تدبير المصلحة العامة وإدارة شؤون الحكم[2] بفضل إبتكار إطار مؤسساتي منظم لشؤون دولة المدينة التي بلغ عدد سكانها حول ثلاث مائة ألف نسمة شكلوا ثلاث طبقات إجتماعية متمايزة من الناحية السياسية والقانونية، ومثّلت هذه الطبقات صورة لهرم قاعدته طبقة الأرقاء، ورأسه طبقة المواطنين الأحرار الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة (حق المشاركة في الحياة السياسية)، وتتوسطه طبقة الأجانب الذين يتمتعون بحقوق المواطنة (الإقامة) دون الحق في المشاركة السياسية.[3]

ويعد **أفلاطون** أول من نظَّر لمصطلح الدولة في كتابه "جمهورية أفلاطون"[*] الذي يعتبر بمثابة تصور مثالي لما ينبغي أن تكون عليه مدينة أرضية حقيقية، فهي عبارة عن وضعية تخيلية لدولة المدينة[4] المتمثلة في **كاليبوس**، وهي المدينة النموذج التي لخصها في عبارة "الفضيلة هي المعرفة"، أي أن الدولة لا تقوم إلا

---

[1] - Bernard Bosanquet, **The Philosophical Theory of the State** , Canada: Botched Books, 2001, pp 19, 20.

[2] – ستيفن ديلو، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ترجمة ربيع وهبه، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003، ص ص 100،102.

[3] – جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، الجزء الأول، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة: دار المعارف، 1954، ص ص 40–42.

[*] – كلمة الجمهورية Republic في اللغة اليونانية لا تعني بلد، وإنما تدل على الآداب والأخلاق، وكتاب جمهورية أفلاطون هو عبارة عن حوار بين سقراط ومواطنيه على لسان أفلاطون.

[4] – أحمد المنياوي، **جمهورية أفلاطون**، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2010، ص 5.

بالفضيلة التي يُرسيها أصحاب المعرفة، وهم الفلاسفة الذين يحق لهم إدارة الدولة[1] التي تعبر عن حاجات المجتمع الإنساني، وتتخذ لديه صورة كائن حي يتألف من عدة أعضاء، يختص كل عضو منها بوظيفة محددة يحتاجها الكيان لضمان حياته، حيث قسّم **أفلاطون** طبقات المجتمع تقسيمًا تترابط فيه إشتراطات القدرة الطبيعية والخبرة التعليمية والقوة النفسية[2]، فالطبقة الأولى؛ هي طبقة الحكام (الفلاسفة) وفضيلتهم الخاصة هي الحكمة، أما الطبقة الثانية؛ فتتمثل في المحاربين الشجعان، في حين تنتمي فئة الحرفيين إلى الطبقة الثالثة[3]؛ مما يؤدي إلى تحقيق الدولة العادلة التي تستلزم أن تقوم كل طبقة بمهامها الخاصة بها، فالفلاسفة يحكمون والجنود يحرسون والعمال يشتغلون، وفقًا لطبيعة النفس البشرية، على إعتبار أن فكرة الدولة العادلة متجذرة في الطبيعة الإنسانية، فهي مؤسسة تسعى لتحقيق الكمال الأخلاقي وإضفاء الطابع الحضاري على المدن اليونانية، من خلال التنظيم العقلاني لأنظمة الحكم*، في إشارة منه إلى النظام الأرستقراطي المحقق لمقومات الدولة العادلة[4] بوضع المواطنين في مراكزهم الإجتماعية، وإزالة العوائق التي تعترض طريق البلوغ لمرتبة المواطن الصالح، بإلتزام الجميع بالقانون، وهو ما أكده في كتابه " القوانين" الذي دعا فيه إلى دولة هجينة تتكون من النظام الإستبدادي الفارسي والنظام الديمقراطي الأثيني، ويسمح هذا بإعلاء شأن الدستور المنظم للعلاقة بين المواطنين والحكام، مما جعله يتراجع عن طروحاته المثالية التي قامت على أساس المدينة الفاضلة.[5]

لقد إنتقد **أرسطو** التصورات الأفلاطونية للدولة المثالية التي يحكمها الفلاسفة وتتناقض مع القانون، حيث نظَّر أرسطو لدولة المدينة بإعتبارها هيئة سياسية طبيعية تمكن المجتمع من تناغم مصالحه وتحقيق الوفاق

---

[1] – إبراهيم شمس الدين، **ماكيافلي أمير فلسفة السياسة**، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994، ص 12.

[2] – عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور**، الجزائر: إبن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص 230.

[3]– جان توتشار، **تاريخ الأفكار السياسية من اليونان إلى العصر الوسيط**، ترجمة مناجي الدراوشة، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط1، 2010، ص 59.

* حدّد أفلاطون في كتابة الجمهورية، خمسة أشكال لأنظمة الحكم وهي:

– النظام الأرستقراطي: (حكم النبلاء) وهو أكثر النظم كمالاً لأنه يحقق الفضيلة.

– النظام التيموقراطي: (حكم الباحثين عن المجد) وهو حكم الأقلية العسكرية.

– النظام الأوليجارشي: (حكم الأغنياء) وهو حكم القلة البشرية.

– النظام الديمقراطي: (حكم الأحرار)، بالإضافة إلى نظام الحكم الفاضل الذي يحكمه الفلاسفة.

– النظام الإستبدادي: (حكم الفرد الطاغية).

[4]- Hebden Taylor, **The Christian Philosophy of Law, Politics, and the State** , New Jersey: Craig Press, 1969, pp 107-109.

[5] – محمد وقيع الله أحمد، **مدخل إلى الفلسفة السياسية: رؤية إسلامية**، دمشق: دار الفكر، 2010، ص ص 69، 70.

والإجتماع[1] المواطناتي لتحقيق الخير العام، معتبرًا أن الإنسان كائن مدني بالطبع، وبحاجة ماسة للإجتماع بغيره، بدءًا من إجتماعه العائلي إلى إجتماع القرية، وصولاً إلى إجتماع القرى المشكلة للدولة[2]، التي يعتبرها بمثابة شراكة معنوية أو جمعية سياسية تسعى لتحقيق المصالح الإجتماعية والإكتفاء الذاتي لعدد من القرى المشكلة للدولة، التي تنمو بشكل طبيعي يؤسس لخلق حياة سعيدة لمواطني دولة المدينة[3]، بتوفير جملة من الشروط العامة لحسن إدارة المدينة السعيدة والممارسة الكاملة للفضيلة[4]، بتكريس قيم العدالة والمساواة و سيادة الحرية، إلا أن المشاركة في هذا المجتمع السياسي تقتصر على النخبة التي تتمتع بحقوق المواطنة في حين يحرم من هذا الحق العمال والأجانب والنساء، أي أن الدولة عند **أرسطو** تتمثل في مجتمع سياسي أعضاؤه هم المواطنين الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقها[5]، مما جعله يميز بين أنماط الحكومات* ويُفرق بين مفهومي الدولة والحكومة، حيث عبَّر عن هذا الخلط قائلاً : "الدولة بما هي ككل مجموع آخر تام و مؤلف من أجزاء كثيرة، ليست إلا إجتماع عناصر، وهذه العناصر هي مجموع المواطنين، أما الحكومة فليست إلا نظامًا مفروضًا على جميع أعضاء الدولة"[6]، واعتبر الدولة الديمقراطية المحدودة بأنها أفضل دولة يمكن أن نتطلع إليها، لأنها مزيج من المبدأ الديمقراطي [البعد الكمي] والمبدأ الأرستقراطي [البعد النوعي] مع ضرورة أن تكون سياسة الدولة مبنية على أساس حكم القانون، أي أن الدولة القانونية تشمل كل من

---

[1]- Robert Jackson, **Classical and Modern thought on international relations**, New York : Palgrave Macmillan, 2005, p 104.

[2]– مصطفى النشار، **الحرية والديمقراطية والمواطنة: قراءة في فلسفة أرسطو السياسية**، القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، 2008، ص42.

[3]- Harris Rackham, **Aristotle Politics** , London: University Lecturer Cambridge , 1959, pp 3, 9.

[4] – جان توتشار، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[5] – جلال خشب وآمال وشينان، "الدولة والمجتمع المدني: حدود التأثير والعلاقة"، **إدراك للدراسات والإستشارات**، جامعة مرمرة، إسطنبول، جويلية 2016، ص 12.

* تتمثل أنماط الحكومات عند أرسطو فيما يلي:

أ– الحكومات الصالحة:

- ✓ ملكية: حكومة الفرد الواحد الصالح.
- ✓ أرستقراطية: حكومة القلة الصالحة.
- ✓ جمهورية: حكومة الكثرة الصالحة.

ب– الحكومات الفاسدة:

- ✓ طغيانية: حكومة الفرد الواحد الفاسد.
- ✓ أوليجاركية: حكومة القلة الفاسدة.
- ✓ ديمقراطية: حكومة الكثرة الفاسدة.

[6] – مصطفى النشار، مرجع سبق ذكره، ص 45.

النظام الملكي والأرستقراطي والديمقراطية المحدودة، أما الدولة غير القانونية فتشمل هجين من حكومات الطغيان والأقلية والديمقراطية المتطرفة.[1]

إن إختفاء دولة المدينة التي كانت مظهرًا للنظام السياسي قبل الإمبراطورية الرومانية*، أدى إلى سيادة القانون الطبيعي كقانون عام للدولة ينبثق من العناية الإلهية للعالم والطبيعة العقلية للبشرية، وتضمنت هذه النظرية أسس دستور الدولة بإعتباره قانونًا ملزمًا على كل مواطني الإمبراطورية[2]، التي تُجسد تصورًا قانونيًا وأخلاقيًا لنموذج الدولة في تقاليد الفكر الروماني الذي إرتبط بالمفكر **شيشرون Marcus Tullius Cicero** في القرن الأول قبل الميلاد، والذي حاول إحياء الحلم الأفلاطوني للدولة المثالية، حيث كانت روما من وجهة نظره تجسيدًا لمثالية الدولة التي حددها في كتابيه "الجمهورية" و"القوانين"، معتبرًا الدولة[3] مؤسسة أخلاقية تستند للقانون الطبيعي، جاءت للوجود بهدف تحقيق المصلحة العامة، وممارسة السلطة الشعبية عن طريق ضمان المساواة الأساسية بين جميع المواطنين، وإذعان الجميع لسلطة القانون، أي أن الدولة تتمتع بشخصية قانونية تستند لفكرة العدالة الطبيعية، مجادلاً بأن الدستور المختلط هو أفضل شكل لحكم الدولة، بإعتباره مزيج من النظم الملكية والأرستقراطية والديمقراطية[4]، فشيشرون حاول بناء نظرية تؤدي بالوصول إلى نموذج الدولة الكاملة على ضوء نظرية الدستور المختلط للأصول الرومانية المتحررة من الفكر الإغريقي الأبيقوري.[5]

---

[1] – غنار سكيربك ونلز غيلجي، **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2012، ص ص 191، 193.

* **الإمبراطورية الرومانية:** مرّت الإمبراطورية الرومانية بمرحلتين أساسيتين:

- المرحلة الأولى: 27 ق.م إلى غاية 324 م، وسادت فيها الديانة الوثنية.
- المرحلة الثانية: 324 م إلى غاية 1452 م، وسادت فيها الديانة المسيحية، حيث عرفت بإسم الإمبراطورية البيزنطية أو الإمبراطورية الرومانية الشرقية التي أسسها قسطنطين الأول عام 324م وظلت قائمة إلى غاية سقوطها على يد المسلمين في 1452 م، أما الإمبراطورية الرومانية الغربية فقد سقطت على يد القبائل الجرمانية في 476 م. للمزيد **راجع:** أحمد غانم حافظ، **الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الإنهيار**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007، ص ص 5–25.

[2] – محمد نصر مهنا، **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص 82.

[3] – محمد جمال الكيلاني،" تصور الدولة المثالية بين أفلاطون وشيشرون"، **أوراق كلاسيكية**، العدد11، 2012، ص ص 98، 99.

[4]- John Mathai, **Ancient and Medieval Political Thought**, India: The University of Calicut, 2011, pp 27, 28, 29.

[5] – جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، الجزء الثاني، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة: دار المعارف، 1954، ص ص 51، 56.

وتجدر الملاحظة إلى أن الإمبراطورية الرومانية التي تأسست في عام 27 ق.م على أنقاض **الجمهورية الرومانية***، إستمرت نحو خمسة قرون، بفضل إسهامات **أوكتافيانوس Octavius (Augustus)** في تأسيسها عبر وضعه لنظام دستوري وسياسي للإمبراطورية الرومانية بمواصفات النظام الرئاسي للجمهورية الرومانية[1] وجمع كل السلطات السياسية والقضائية والعسكرية في يده، ومنذ ذلك التاريخ إلى غاية سقوط روما في القرن الخامس ميلادي أمام غزوات القبائل الجرمانية، كان الإمبراطور يُدير كل شؤون الدولة ويُقرر القوانين ويفسرها تبعًا لإرادته المطابقة لإرادة الآلهة في إطار نظرية الحق الإلهي التي ترى بأن: "الدولة المطلقة تكون وفق مذهب ديني مقدس للسلطة العامة"، إلى أن جاءت الكنيسة للتأكيد على دعمها لسطوة الإمبراطورية الرومانية على زمام الأمور الدينية والسياسية على حد سواء، واعتبار الدولة نظام إلهي مقدس بطريقة غير مباشرة[2]، فظهرت النظرية الإلهية من أجل تبرير الحكم المطلق للملوك الأوروبيين، حيث تنطلق هذه النظرية من مسلمة مفادها أن الله خلق كل شيء في الحياة، والدولة هي إحدى المخلوقات، فهي ليست من صنع البشر وأن الملوك الذين يتولون السلطة مكلفون من قبل الله، لذلك يتوجب طاعتهم وتقديس الدولة[3]، لذلك كان لرجال الدين حضورًا قويًا في مجال تنظيم الدولة وتوجيه سياستها الداخلية والخارجية، واستغلت الإمبراطورية الرومانية المرجعية الدينية لتمجيد أبطالها وتبرير حملاتها التوسعية.[4]

بيد أن سيطرة الملوك والأباطرة الذين تمسكوا بنظرية الحق الإلهي لم تدم طويلاً، حيث سادت فيها المنافسة بين السلطة الدينية والسلطة الإمبراطورية، وانتهت بسمو السلطة الدينية[5] التي تؤكد أن السلطة الكاملة تعود للبابا، بإعتباره رئيس الكنيسة ونائب للمسيح يتمتع بسلطات مطلقة، بعيدًا عن الإلتزام بالقوانين بذريعة أن الجمع بين السلطة الزمنية والروحية تحت لواء البابا، مردها أنه يأخذ أوامره مباشرة من الله من أجل إرساء معالم دولة[6] يكون فيها الحكم ذو طبيعة إلهية، في إطار سيادة نموذج الدولة الكهنوتية

---

* – الجمهورية الرومانية: نقصد بها العصر الجمهوري Res publica (كلمة لاتينية تعني بلد) الذي سبق قيام الإمبراطورية الرومانية، حيث تستمر هذه الفترة من عام509 ق.م إلى غاية 44 ق.م وهو تاريخ إغتيال يوليوس قيصر آخر زعماء الجمهورية الرومانية. للمزيد راجع: أحمد غانم حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[1] – أحمد غانم حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[2] – عبد الصمد سعدون الشمري، **النظرية السياسية الحديثة: مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها**، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص ص 96، 97، 98.

[3] – قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 138.

[4] – سيدي محمد ولديب، **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص36.

[5] – محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ص 108، 109.

[6] – صلاح علي نيوف، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي**، الجزء الأول، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، ص 60.

الثيوقراطية*، المستندة لنظرية الحق الإلهي المباشر التي ترى أن الحاكم مختار مباشرة من قبل الله[1]، وتمنح الملوك حق الحكم، مما جعل الكنيسة المرجعية العليا للدولة الكهنوتية، التي سادت أوروبا خلال القرون الوسطى، وأفرز إستبدادًا سياسيًا تمّ شرعنته من قبل رجال الدين.[2]

من ناحية أخرى، شكّلت أعمال القديس **أوغسطين** ثورة شاملة في سياق تبرير أهمية الدين المسيحي في تسيير الإمبراطورية الرومانية، التي إعتبرها كومنولثاً Commonwealth أو شعبًا متحدًا على أهداف أخلاقية حيث أشار في كتابه: "مدينة الرب" أنه توجد مدينتين قامتا على نوعين مختلفين من الحب، فالمدينة الأرضية قامت على حب الذات، والمدينة السماوية قامت على حب الله، لذلك فمصطلح الدولة يطبق على كل مجتمع مؤلف من أناس عاقلين يعملون على تمجيد آمال الإنسانية[3]، وتحقيق بعض مظاهر السلام والأمن والنظام عبر جملة من الأنظمة القانونية والمؤسسات الحكومية التي تمثل السلطة القسرية في ترهيب المواطنين وعقابهم، أي أن الدولة (المدينة الدنيوية) والتي يطلق عليها مصطلح (مان Man) هي دولة الإكراه السياسي التي تتعارض مع الدولة العادلة في المدينة السماوية، إذ لا يمكن بناء المجتمع السياسي العادل في المدينة الأرضية، بسبب تناقض مصالح المواطنين والحكام، بل يذهب إلى حد الإعتقاد بأن محاولة تحقيق العدالة والسلام الزمني في المدينة الأرضية إنما يهدف لتحقيق الرغبة الأنانية للبشر، خلافًا لمدينة الله الخالدة التي إعتبرها مدينة العدل المحققة للسلام والأمن والمناهضة للعنف[4]، مما جعله يدعوا إلى ضرورة أن تكون الدولة الدنيوية على صلة بالكنيسة دون أن تمس بقدسية الديانة المسيحية.[5]

خلال القرن الثالث عشر ظهرت صراعات فكرية عميقة بين رجال العلم والفلسفة من ناحية، و بين رجال الدين والسلطة السياسية المطلقة التي تستند للمرجعية الدينية الكاثوليكية[6]، التي تعرضت لتحديات كبيرة بعد أن بلغ النفوذ البابوي ذروته، وجمع مركز البابا بين الصفة الدينية والمدنية، وأصبح له بلاط يوازي ما عند الملوك، وبدأ التذمر سيما في القرن الرابع عشر بعد أن وصل الخلاف بين الكرادلة إلى نقل كرسي البابا من

---

* – **ثيوقراطية Theocracy** كلمة إغريقية، ثيو: تعني إله، وقراط تعني: حكم، ويطلق عليها مصطلح حكم الكهنة، ومفادها أن الطبقة الحاكمة المسيطرة على نظام الدولة من رجال الدين(الكهنة) معينين مباشرة من طرف الله، وتكون الحكومة هي الكهنوت الديني ذاته، أي هيمنة الكهنة على الدولة.

[1] – شاهر إسماعيل الشاهد، **دراسات في الدولة والسلطة المواطنة**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2017، ص 188.

[2] – محمد أحمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2014، ص 67.

[3] – ستيفن ديلو، مرجع سبق ذكره، ص ص122، 124، 126، 128.

[4]- Linda C. Raeder, " Augustine And The Case For Limited Government" , **Humanitas**, vol 16, No 2, 2003, PP 96, 97, 98.

[5] – محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره، ص 113.

[6] – محمد أحمد علي مفتي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

روما إلى فرنسا، أعقبها الإنقسام العظيم عام 1378، مما أفقد السلطة البابوية هيبتها ومكانتها، حيث كان رجال الدين يمتلكون الإقطاعات بإسم خدمة الكنيسة، وأثقلوا الناس بالضرائب الباهضة بإسم الدين المسيحي.[1]

الفرع الثاني: التأسيس النظري والممارساتي للدولة الوطنية.

إرتبط المفهوم الحديث للدولة الوطنية ككيان سياسي، بمساهمات **مكيافيلي Niccolò Machiavelli** خلال القرن السادس عشر في كتابه "الأمير"، الذي إعتبر أول محاولة تنظيرية لفكرة الدولة المستمدة من السلطة المطلقة والتي جسدها في شخصية الأمير، حيث قدّم تحليلاً واقعيًا وتاريخيًا لفكرة الدولة بمفردات سياسية وعلمية ركزت على أنماط السلطة والحكومة ومعايير القوة ومبادئ السياسة الدولية، وفق مصطلح "الإمارات الجديدة" والتي يعني بها الدولة التي تستند قوتها وشرعيتها إلى قسوة الأمير تجاه رعاياه، بفصل الدين عن الدولة وتجرد الأمير من جميع القيم الأخلاقية النبيلة، أي أن الدولة مهمتها تحقيق قوتها وضمان أمنها دون الإكتراث بأي وازع أخلاقي[2]، في سياق طرحه لمقاربة "الغاية تبرر الوسيلة"، التي تبرر إستخدام الأمير لوسائل القسوة والقوة والخداع من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والحفاظ على هيبة وقوة الدولة، في إشارة منه إلى التصورات الإستراتيجية لتشكيل دولة وطنية في إيطاليا تحت لواء الأسرة الأميرية " **سيزارا بورجيا**" **César Borgia** والتي يمكن أن تؤدي إلى قيام نظام جمهوري مستقر، يمثل مرحلة أولية لظهور دولة ديكتاتورية إستبدادية توظف مجموعة من القوانين والسياسات الزجرية والنظم المؤسساتية المناسبة لردع المواطنين، وإحلال كيان سياسي قوي يوفر السلام والأمن ويحافظ على إستقرار النظام السياسي، مما يساعد على مجابهة الأخطار الخارجية ويعزز سياسات الدولة في الهيمنة والنفوذ على المناطق الحيوية.[3]

مبدئيًا، حاول **مكيافيلي** تقديم رؤية شاملة للدولة الوطنية، عبر التأكيد على أن جميع الدول التي حكمت الشعوب هي جمهوريات أو إمارات، والممالك إما أن تكون ملكية وراثية عائلية، أو تكون في شكل إمارات معاصرة مثل إمارة ميلانو في زمن سفورزا، والإمارات المكتسبة يتم ضمها بالقوة إلى دولة الأمير بفضل قوته وجبروته وقسوته.[4]

---

[1] – يونس عباس نعمة، "حركة الإصلاح الديني في فرنسا (1515–1560) "، **مجلة بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد4، العدد1، جوان 2014، ص ص 175، 176.

[2]- Loana Cristea, "Niccolò Machiavelli and the State" , **South-East European Journal of Political Science**, No 4, Romania ,The Lumina University Of South-East Europe, 2013, pp 61, 62, 63, 68.

[3]- Manfred J. Holler, "Niccolò Machiavelli on Power", **RMM journal Frankfurt School Verlag**, January 2009, pp 335, 336, 338, 339.

[4]- Niccolò Machiavelli, **The Prince** , Second Edition, Translated By Harvey C. Mansfield's, Chicago: The University of Chicago Press, 1985, p 5.

فالدولة الناجحة يجب أن يؤسسها رجل قوي يعمل على تحطيم دول قديمة وبناء دول جديدة، عن طريق آليات الأمير في الخداع والحيلة وإعادة هندسة المنظومة القانونية الردعية، بطريقة تؤدي إلى خلق القوة الكافية للتغلب على المدن المخلة بالنظام وخلق روح وطنية جديدة وولاء مدن جديدة[1]، أي أن الدولة السليمة (القوية) هي الدولة المتحدة التي يعيش شعبها في سعادة وشرف، أما الدولة غير السليمة هي دولة تعاني من الإضطرابات، وتحتاج إلى إجراءات القوة لإعادتها إلى طبيعتها عبر توظيف الأساليب القسرية[2]، على إعتبار أن الدولة المكيافلية هي نموذج لقوة فعالة تعتمد في جوهرها على الدينامية والعدوان، ولا تنطوي على أية مبادئ أخلاقية، عبر تجريد المفهوم الديني للدولة المسيحية التي بشرت بقيم تتعارض مع متطلبات الدولة القوية.[3]

تمثل الفترة التي ظهرت فيها حركة الإصلاح الديني في أوروبا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر، مرحلة إنتقالية للفكر السياسي الغربي من العصور الوسطى إلى العصر الحديث، وهذه المرحلة التاريخية ظهرت فيها الحركة البروتستانتية التي دعمت تطور الدولة، والتخلص من هيمنة الكنيسة وسياستها التي شوَّهت الحياة السياسية الأوروبية، وقد ترسخت هذه الأفكار بفضل مجهودات **كالفن John Calvin** [4] الذي أحدث ثورة بروتستانتية فضحت إفتراءات الكنيسة الكاثوليكية، ودحضت التقاليد الكاثوليكية الرومانية بشجب نظام البابوية، وتأسيس كنائس بروتستانتية ذات طابع وطني، أطّرت عمليات ترسيخ النزعة الوطنية في مفهوم الدولة الحديثة، بل أن تأسيس **كالفن** للحكومة البروتستانتية في مدينة جنيف وفق تقاليد محلية إمتد أثرها إلى عدة دول أوروبية على غرار فرنسا وإنجلترا واسكتلندا[5]، مما جعل من حكومة جنيف قبلة للدعاة الإصلاحيين الذين إعتنقوا المبادئ الكالفينية التي روجها **كالفن** في كتابه "مؤسسة الدين المسيحي" حيث أكد فيه أن الدولة يجب أن تكون واعية لقيمتها الروحية ومتمسكة بالقيم البروتستانتية.[6]

أما الإصلاحي **مارتن لوثر Martin Luther** ، فقد ساهم في توسيع وتعميق حركات الإصلاح الديني إلى ألمانيا، من خلال دعوته لإقامة دولة وطنية من غير نفوذ كهنوتي، بوضع حد لسلطة الملوك المطلقة

---

[1] – جورج سباين، **تطور الفكر السياسي**، الجزء الثالث، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة: دار المعارف، 1954، ص ص 41، 42.

[2] – نيقولا ماكيافلي، **فن الحرب**، ترجمة صالح صابر زغلول، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2015، ص 14.

[3] – إبراهيم شمس الدين، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[4] – رفعت فكري سعد، "**جون كالفن رائد الإصلاح الديني في أوروبا**"، الأهرام، العدد 45062، 2010/4/22.
https://bit.ly/30ENHzb (تم تصفح الموقع في: 2018/6/14)

[5]- James Harvey Robinson, **Readings In European History** , Boston: Athenaeum Press, 1906, pp 122, 123

[6] – يونس عباس نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 201.

والتحرر من فساد الكنيسة الكاثولوكية [صكوك الغفران][1]، مما أدى إلى ظهور نظم سياسية مستقلة خاصة في إسكندنافيا التي تبنت حكامًا إسكندنافيين، ودول البلطيق وإسكتلندا وهولندا، لذلك عززت العقيدة البروتستانتية النزعة القومية التي حاولت الكنيسة البابوية كبحها، سيما في ظل التعاون الوثيق بين علماء اللاهوت والحكام البروتستانت في ترسيخ البروتستانتية في المقاطعات والمدن والأقاليم التي إعتنقتها، في محاولة لوقف مساعي تغلغل الإمبراطورية الرومانية الكاثوليكية في شؤونها الداخلية[2].

ففي أجواء الإصلاح الديني التي عرفتها أوروبا مع حركة الراهب **لوثر** الذي إحتج على بيع صكوك الغفران، وعمل على تحرير المسيحيين من الدولة الكهنوتية الكاثولوكية، ظهر فكر يؤسس لفكرة الدولة ذات السلطة المطلقة المستمدة من العقد الإجتماعي، حيث اعتبر **توماس هوبز Thomas Hobbes** من أهم منظري مقاربة الدولة التعاقدية[3]، التي ترجع نشأة الدولة إلى فكرة العقد الإجتماعي، التي ترى بأن الأفراد قد إنتقلوا من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد، أي أن الدولة تمثل ثمرة الإنتقال من حالة الطبيعة (حرب الجميع ضد الجميع) إلى حالة الأمن والبقاء والسلام، بتقبل نمط السلطة الحاكمة عن طريق تنازل المجتمع عن حقوقه للحاكم في إطار سلطة مطلقة للحاكم سواء أكان ذلك فردًا أو مجموعة أفراد يمثلون الدولة كضرورة لحفظ الإستقرار[4]، وطبقًا لهذه النظرية، فالأفراد إتفقوا فيما بينهم على التخلص من حياة الفوضى والغوغائية إلى حياة أفضل تتميز بالأمن الذي توفره السلطة الحاكمة، لأن العقد تم إبرامه بين الأفراد فيما بينهم دون أن يكون الملك طرفا في هذه العلاقة التعاقدية، فهو غير مقيد إلا بأهداف العقد وهو تحقيق دولة ومجتمع يسوده أمن الفرد وحقوقه وحرياته، حيث ينتج عن هذا العقد حق الحاكم في ممارسة كل الصلاحيات (الحكم المطلق)، بطريقة تؤدي إلى خضوع المجتمع لإرادة الحاكم أو العودة إلى حالة الطبيعة بكل ما تتميز به من فوضى.[5]

إختلف **جون لوك John Locke** مع **هوبز** في وصف الوضع الطبيعي للإنسان قبل وجود الدولة (حالة الطبيعة) التي يعتبرها بمثابة الوضع الطبيعي، حيث يرى أن الجميع يتمتع بحرية التصرف بشخصه

---

[1] – صالح علي نيوف، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] – سكوت إتش هندريكس، **مارتن لوثر مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة كوثر محمود محمد، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014، ص ص 71، 76، 107.

[3] – أحمد بوعشرين الأنصاري، **مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 11.

[4] – توماس هوبز، **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ترجمة ديانا حرب وبشري صعب، الإمارات: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، 2011، ص ص 12، 13، 14.

[5] – عوض الليمون، **الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2016، ص ص 60، 61.

وممتلكاته[1] بفضل القانون الطبيعي الذي يكفل رعاية الحقوق ويضمن قيام التعاون بين الأفراد، فحالة الطبيعة عند لوك هي حالة عدم وجود حاكم عام يتمتع بسلطة القضاء، ويحكمها مبدأ المحافظة على الذات[2]، في إطار مجتمعات توفر المثل العليا لقيم الحرية ضمن حدود القانون الطبيعي الذي يتأسس على تصورات العدالة المثالية[3]، والمساواة الطبيعية التي يعتبرها حس إيجابي في هذه المجتمعات التي تفتقر لسلطة القضاء وتمثل آلية ردعية لمنع إنتشار الإنتهاكات الممنهجة لحقوق الأفراد، وتعمل على توفير ضمانات الحفاظ على ممتلكات الأفراد، عبر بلورة عقد جمعي للإنتقال من طور الطبيعة إلى طور الدولة، بتنازل الأفراد عن الحق الطبيعي والرضا بالعيش في ظل القانون المدني[4]، الذي توفره الحكومة المدنية كعلاج مناسب لتجاوزات الأفراد في مجتمعات حالة الطبيعة (ما قبل الدولة)، بطريقة تؤدي إلى حماية وتعزيز هيكل حقوق الملكية التي كانت موجودة في حالة الطبيعة، بإعلاء سلطة القانون المدني في الدولة التعاقدية التي يعتبرها لوك بمثابة التحول الذي طرأ على طبيعة حقوق الأفراد، التي كانت تتأسس على القانون الطبيعي في حالة ما قبل الدولة وأصبحت تقوم على أساس القانون المدني[5]، الذي يخول لسطات الدولة مسؤولية حماية حقوق وأملاك الأفراد، وفي حالة إساءة إستخدام السلطة التي منحت بموجب العقد، فإنه يصبح من حق الشعب الإنتفاضة والثورة على الحاكم عبر التمرد والعصيان، بإعتبار أن المقاومة هي حق الشعب في دولة تعمل على حماية حقوقه في إطار نظام الحكم المدني.[6]

تمتنت أدبيات الدولة بفضل إسهامات **جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau** الذي مثّل مرحلة الإنتقال من النظرية التقليدية للدولة في القرون الوسطى إلى المقاربة الحديثة للدولة، حيث ناضل من أجل تحقيق المساواة وحقوق الإنسان، عبر تأكيده على أن هدف كل دولة هو حفظ حقوق الأفراد، والشعب هو صاحب السيادة، وتحققت أفكاره بعد ثلاثون عاما من وفاته، حين إتُخذت أفكاره إنجيلاً للثورة الفرنسية 1789.[7]

---

[1] – علي عبود المحمداوي، **الفلسفة السياسية**، الجزائر: منشورات الإختلاف، ط1، 2015، ص 139.

[2] – سامي شهيد مشكور،" أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الإجتماعي: هوبز ولوك وروسو وأثرها في الفكر المعاصر"، **آداب الكوفة**، المجلد1، العدد 12، 2012، ص ص 183، 185.

[3]- Thomas Christiano and John Christman, **Contemporary Debates in Political Philosophy**, UK: Blackwell Publishing, 2009, p 414.

[4]- Barry Hindess, "Locke's State of Nature", **History of the Human Sciences** , Vol 20, No 3, 2007, pp 13,14.

[5]- Thomas Christiano and John Christman, op. cit , p 414.

[6] – جون دن، **جون لوك: مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة فايقة جرجس حنا، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2016، ص ص 72، 73.

[7] – جان جاك روسو، **العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**، ترجمة عادل زعيتر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1995، ص ص17، 21.

يعتقد **روسو** أن حالة الطبيعة (ما قبل الدولة) كانت حالة سعيدة، والكل يخضع للقانون الطبيعي، ولم يعرف الجميع الملكية الفردية، لكن القانون الطبيعي لم يكن كافيًا لسد الحاجات الإنسانية المتطورة، ناهيك عن تعقد مسار حالة الطبيعة، بفعل تضارب المصالح والنزاعات وتوسع الملكية الفردية والإعتداء على حقوق الآخرين[1]، مما جعل الأفراد يبحثون عن أسس المجتمع العادل الذي يقوم على أساس العقد (إتفاق) حيث يتنازل الفرد عن حقوقه الذاتية لصالح المجتمع ككل، ويضع حقوقه وحرياته بتصرف القيادة السياسية للإرادة العامة، المتمثلة في الهيئة السياسية [الدولة] والتي يسترد فيها الفرد حريته ومساواته الطبيعية[2] التي تم إبرامها في التعاقد بين الأفراد والمجتمع، بتأسيس هيئة أخلاقية جماعية تستمد من العقد شخصيتها العامة وإرادتها التي تتكون من إرادة الأفراد، وهكذا يبرر **روسو** خضوع الأفراد للسلطة والتي بدورها يجب أن تحترم الإرادة العامة للأفراد أو تتعرض للعقاب، في إشارة منه إلى ضرورة تبني نظام الحكم المقيد وشجب نظام الحكم المطلق في الدولة[3]، التي يعتبرها بمثابة هيئة تمثل الإرادة العامة للأفراد وتمثل السيادة الشعبية، التي خولت هذه الهيئة العامة حق الإكراه لكل من يرفض طاعة الإرادة العامة، حيث تمنح السلطة من قبل الإرادة العامة إلى وكيل مهمته المحافظة على الحقوق والحريات المدنية والسياسية، ويمكن عزله إذا خالف الإرادة العامة للشعب.[4]

نلاحظ أن تأسيس فكرة الدولة الوطنية مرّت عبر عدة مراحل، فمن فكر أسّس للسلطة المطلقة بإسم الدين إلى فكر يتخلص بالتدريج من التسلط عبر فكرة الدولة بسلطة مطلقة للحاكم حسب نظرية العقد الإجتماعي **لهوبز**، إلى فكرة الدولة بسلطة تشريعية وتنفيذية مقيدة بعقد إجتماعي وفق نظرية **لوك**، إلى فكرة سمو الإرادة العامة للمجتمع الذي يكون الشعب فيها حاكمًا ومحكومًا بما يقرر من قوانين تعمل على تنفيذها حكومة من إيجاد هذه الإرادة العامة ذاتها، أي سمو الإرادة الشعبية وفق تصورات **روسو**، الذي إعتبرت أفكاره إنجيلاً للثورة الفرنسية المؤسسة للدولة الوطنية المعاصرة[5].

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الطروحات الفكرية المختلفة التي تناولتها مختلف الأدبيات الفلسفية منذ اللحظة اليونانية إلى غاية عصر النهضة الأوروبية، شكّلت دعمًا فكريًا لميلاد الدولة الوطنية التي تم

---

[1] – قحطان أحمد الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 145، 146.

[2] – أحمد سرحال، **القانون الدستوري والنظم السياسية: الإطار – المصادر**، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص ص 16، 17.

[3] – نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط7، 2011، ص 69.

[4] – قحطان أحمد الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[5] – أحمد بوعشرين الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

تكريسها أو تأسيسها واقعيًا، في أعقاب معاهدة وستفاليا التي أنهت الصراعات الدينية في أوروبا، وأسّست لكيانات قومية(وطنية) تخضع لحق السيادة، ومبادئ القانون الدولي.

فالدولة الوطنية تعتبر نموذج ثوري شكّل قطيعة معرفية وفكرية مع منظومة متواصلة من القيم والعقائد، و الأعراف التي شيدت بنيانًا مقدسًا للدولة، وهي قطيعة ما كان لها أن تحدث إلا على وقع الثورة الفرنسية عام1789[1] التي عززت مبادئ وستفاليا، عبر التأكيد على سيادة الدولة الوطنية في إطار تعظيم قوتها الذاتية في مواجهة نظيراتها من الدول القومية عبر إحترام السيادة الشعبية[2]، وممارسة السلطة الحصرية على إقليمها والتمتع بحق المساواة مع باقي الدول القومية، وفقًا لقواعد القانون الدولي العام الذي أكد على ضرورة إحترام مبدأي السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تعزيزًا لمبدأ المساواة بين أعضاء المجتمع الدولي.[3]

بناءًا على ما تقدم، يمكن القول أن تأسيس الدولة الوطنية في أوروبا جاء بعد إنهيار نموذج الدولة الثيوقراطية المرتكزة على سلطة رجال الدين والإقطاعيين، وتميزت الدولة الوطنية بالتنظيم المتعدد المستويات، وفي مختلف القطاعات، مُتألقةً بجيوشها النظامية ومختلف الأجهزة البيروقراطية والمؤسسات السياسية المنظمة لشؤون المجتمع، في إطار كيان سياسي– قانوني يمثل أقصى ما توصل إليه الإجتهاد الإنساني عبر مختلف العصور، فقد جاءت الدولة–الأمة للتأكيد على مضامين السيادة الوطنية وإرساء قيم العدالة والمواطنة الكاملة للجميع بغض النظر عن الإنتماءات الإثنية أو الطائفية أو المناطقية، فقد أرست الثورة الفرنسية معالم الفكر السياسي التعاقدي وجسّدته في ممارسات واقعية، لذلك، إعتُبرت الدولة إنتصارًا للإرادة المجتمعية في تأسيس الكيان السياسي للمجتمع، بإحترام مبدأ السيادة الشعبية، أي سياد الدولة في إطار التأكيد على أن الشعب هو مصدر السيادة في الدولة– الأمة، والسلطة تمارس السيادة بإسم الشعب.

[1] – عبد الغني عماد، **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص ص 56، 57.

[2] – علي مجاهد الشرجبي وآخرون، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2011، ص 50.

[3]- Daud Hassan, "The Rise of the Territorial State and The Treaty Of Westphalia", **Yearbook of New Zealand Jurisprudence** , Vol 9, 2006, pp 63, 64, 67.

المطلب الثاني: مفهوم الدولة الوطنية في الفكر الغربي.

الفرع الأول: الدولة الوطنية في الفكر التعددي– الليبرالي.

أ– التعريف اللغوي للدولة.

مصطلح **الدولة** في اللغة العربية يرادفها باللغة الإنجليزية **State**، وهي كلمة مشتقة من المصطلح في اللغة اللاتينية **Status** التي تعني الإستقرار في وضع ما، أو الثبات على حالة معينة وهي حالة الجمود فالكلمة تدل على أمر قائم وثابت لا يتبدل، فهي تعني إستقرار الأفراد والجماعات على رقعة جغرافية معينة.[1]

ب– التعريف الإصطلاحي للدولة الوطنية.

تستند مختلف المقاربات المفاهيمية للدولة الوطنية ضمن أدبيات الفكر الغربي إلى ثلاث متغيرات أساسية:

- الدولة بإعتبارها نظامًا قانونيًا مؤسساتيًا.
- الدولة بإعتبارها السلطة السياسية والنظام السياسي.
- الدولة بإعتبارها نظامًا معياريًا متكاملاً للقيم العامة في المجتمع.

وتتفق هذه الأدبيات على أن الدولة القومية تطورت من الشكل السياسي القانوني (الشخصية القانونية) إلى الشكل المعنوي (الشخصية المعنوية للدولة)، بتوافر ثلاثة مقومات تتمثل في: الأرض، الشعب، السيادة.[2]

إن المقصود بالدولة الوطنية (القومية) Nation-state هي تلك الدولة القائمة على الوحدة القومية في كيانها القانوني، والملتزمة بمبدأ القومية Nationalism إتجاهًا سياسيًا وفلسفيًا في الممارسة السياسية[3]، والمرتكزة على حكم القانون والمؤسسات السياسية الثابتة والمستقرة والمنبثقة عن إرادة الشعب، ومرجعيتها الدستور المكتوب الذي يضمن الحقوق والحريات والمساواة لكل مكونات المجتمع، ويضع آليات وقواعد إدارة شؤون الدولة[4]، بتجميع شتات شعبها وعناصرها العرقية في نظام سياسي واحد وقوي، ولا مانع من وجود عناصر عرقية أخرى في هذه الدولة.[5]

---

[1] - Charlton T. Lewis and Charles Short, A new Latin dictionary: Founded on the translation of Freund's Latin-German lexicon, Oxford: The Clarendon Press, pp 1755-1756.

[2]– سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988، ص 64.

[3]– محمد مصطفوي، **نظريات الحكم والدولة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي**، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط2، 2002، ص 98.

[4]– محمد عبد الحمزة خوان، "النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء الدولة المدنية"، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، جامعة القادسية، المجلد8، العدد1، جوان 2017، ص 234.

[5]– إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة**، مصر: الثقافية للنشر و التوزيع ، 2003، ص 239.

إنطلاقًا من هذا التأصيل المفاهيمي، نستنتج أن الدولة الوطنية ذات منشأ غربي، حيث ظهرت في الغرب وعلى الأخص في فرنسا إبان ثورتها الأولى 1789، حينما أعلن الشعب الفرنسي على لسان ممثليه بأنه يؤلف أمة Nation، أي دولة قومية[1]، والتي ترتكز على مبدأ القوميات الذي يؤكد على أن للأمة الحق في أن تصبح دولة، وقد نشرته الثورة الفرنسية من خلال مناداتها بحقوق الأمة على أساس الأيديولوجية الثورية التي تؤدي إلى القول بأن أصل السلطة كامن في الأمة*(عقيدة السيادة الوطنية داخليًا وخارجيًا).[2]

ج- المقاربة الفرنسية للدولة الوطنية: لم يتفق فقهاء القانون الدستوري الفرنسي على تعريف موحد للدولة الوطنية بالرغم من إشتراكهم في فكرة قانونية الدولة، أي أن الدولة الوطنية هي ظاهرة قانونية تعني جماعة من الناس يعيشون في رقعة جغرافية معينة بصفة دائمة ومستمرة ويخضعون لنظام معين، وهذا ما ذهب إليه العميد **ديكي Léon Duguit** إلى إطلاق اسم الدولة الوطنية على كل تنظيم قانوني للجماعة السياسية أيًّا كانت صورتها.[3]

عرّف الفقه الفرنسي الدولة بأنها: "الشخص القانوني لشعب أو لأمة ما، الذي يعتبر مصدر السلطة العامة"، أي أن الدولة عبارة عن: "مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية ويرتبط بإقليم معين"، وهذا ما أكده الفقيه الفرنسي **بارتملي**.[4]

أما الفقيه الفرنسي **كاري دي مالبيرج Carré de Malberg** فقد عرف الدولة بأنها: "مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص، يُعطي لجماعة معينة سلطة عليا تتمتع بالأمر والإكراه"، وهو تعريف متقارب من تعريف[5] العالم الأنثروبولوجي **جينيب Van Gennep** الذي يعتقد أن الدولة لم تكن في الواقع سوى إختراع للأمة، ففي كتابه "بحث مقارن للجنسيات" يُعرف الدولة على أنها: "مجموعة من الأفراد تتقاسم بعض السمات المشتركة، مثل اللغة والدين والتنظيم المجتمعي والماضي والمصير المشترك، و الشعور بالإقامة لفترة طويلة داخل مجال جغرافي معين"، أي أن مصطلح الأمة إعتباراً من عصر النهضة

---

[1]- محمد مصطفوي، مرجع سبق ذكره، ص98.

*- ديالكتيك الأمة- الدولة: كانت الأمة تعتبر كنتيجة تفاعل تاريخي ينمو ويتكامل قبل ولادة الدولة، ففي أوروبا تكوين الأمة كان سابقًا لتكوين الدولة، لكن في الو.م.أ نجد أن الدولة سابقة على الأمة، حيث أن الدولة الأمريكية تأسست بموجب دستور 1787 الذي شكل نواة وطنية قوية إنصهرت فيها المجموعات العرقية المختلفة في إطار النظام الفيدرالي للولايات الثلاث عشر التي رغبت في العيش المشترك في إطار الدولة (الأمة).

[2]- محمد فايز عبد السعيد، **قضايا علم السياسة العام**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، 1986، ص 55.

[3]- حسين وحيد عبود وثامر محمد رخيص،" مفهوم الدولة في القانون الدستوري"، **مجلة الكوفة**، العدد 12، 2011، ص 129.

[4]- مهند وليد الحداد وخالد وليد الحداد، **مدخل لدراسة علم القانون: نظرية الدولة- نظرية القانون- نظرية الحق**، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008، ص 28.

[5]- نعمان أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 14.

مرادف لمصطلح الدولة، في حين يقترح إستخدام مصطلح الجنسية بدل الدولة– الأمة للفترات التي سبقت ميلاد الدولة الوطنية عام 1648.[1]

وفي كتابه القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، يُعرف **هوريو André Hauriou** الدولة على أنها: "جماعة من الناس تستقر على إقليم معين، تتبع نظامًا إجتماعيًا وسياسيًا معين، وتهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، وتستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه"[2]، في حين يميز **دوفرجيه Maurice Duverger** بين معنيين مختلفين للدولة، فهي تعني إما مجمل المؤسسات الحكومية لأمة ما (دولة–حكومة)، وإما الأمة ذاتها بما تحمله من مؤسسات سياسية جاهزة، وهذا ما حذا بالمفكر **هنسلي Harry Hinsley** إلى تعريف الدولة بإعتبارها: "مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات إجتماعية وسياسية متطورة".[3]

يُقدم **فوكو Paul-Michel Foucault** مفاهيم ما بعد حداثية للدولة في إطار دراساته لـ "علم الأنساب للدولة الحديثة"، حيث تجمع تحليلاته للدولة الوطنية بين عدة حقول معرفية كالبيولوجيا، وميكروفيزياء السلطة*، والماكروبولتيك وغيرها، حيث يعرف الدولة على أنها ليست أكثر من جهاز الهاتف المحمول لنظام من حكومات متعددة، أي أن الدولة نفسها شكل ديناميكي وطارئ من علاقات القوى الإجتماعية.[4]

فحسب المقاربة الفوكوية للدولة الوطنية، فإنها بمثابة شبكة من العلاقات تتميز بالقدرة على التغلغل في عمق النسيج الإجتماعي كله، فالدولة توجد في مواطن الصراع والقوة والهيمنة في إطار العلاقات الإجتماعية الصراعية، حيث تحوّلت بيولوجيا السلطة وتخلّت الدولة مع نهاية القرن التاسع عشر عن الممارسة التقليدية للسلطة، ليحل محلها السلطة البيولوجية أو الحيوية.[5]

---

[1]– كريستيان دولاكامباني، **الفلسفة السياسية اليوم: أفكار – مجادلات – رهانات**، ترجمة نبيل سعد، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية و الإجتماعية، ط 1، 2003، ص 243.

[2]– محمد عبد الحمزة خوان، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[3]– يوسف كوران، **التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2010، ص ص 33، 34.

*– **الميكروفيزياء للسلطة:** لعبة الأجساد والمؤسسات والمواقع و التقنيات وشبكة العلاقات المتحولة والصراعات المستديمة، على أشكال الإستثمار والتغلغل في عمق النسيج الإجتماعي الذي يمنح فهم السلطة لمجرد علاقة بين دولة مهيمنة ومواطنين خاضعين، أو إختزال السلطة في مجرد هيمنة طبقية، فالسلطة هي مجموعة أجهزة ومؤسسات تمكن من إخضاع المواطن داخل الدولة، فهي عبارة عن إرادة قوة، وتوجد حيث يوجد الصراع، بل إن الصراع هو السلطة ذاتها. للمزيد **راجع:** خديجة زتيلي وآخرون، **الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكاليات**، بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2014، ص ص 69–72.

[4]- Thomas Lemke, **"An indigestible meal? Foucault, governmentality and state theory"** , 2007, p 17. https://bit.ly/2Gp0NKl (accessed on 18/7/2018)

[5]– الشريف طوطاو: " ميشال فوكو: جينيالوجيا السلطة بوصفها نقد للخطاب الغربي"، **في:** خديجة رتيلي وآخرون، **الفلسفة السياسية المعاصرة، قضايا وإشكاليات**، مرجع سبق ذكره، ص ص 69، 70.

لهذا يعتقد **فوكو** أن بقاء الدولة واستمراريتها مُرتبط بالإستراتيجيات والتكتيكات العامة، التي تتميز بالتعددية واللامركزية، ودور العوامل التقنية والبيولوجية في كينونة وبقاء الدولة، وفق مقاربة دستور الحقول المعرفية وكائنات المعرفة ودور السلطة البيولوجية في إستدامة الدولة في حد ذاتها.[1]

د- المقاربة الألمانية للدولة الوطنية: إن الجانب الأهم في المقاربة الألمانية للدولة هو نظرية **هيجل Friedrich Hegel** "الدولة القائمة على أساس التاريخ"، بل هي جوهر التاريخ و روحه، فقط ربط مسار التاريخ بوجود الدولة التي أعفاها من أي إلتزام أخلاقي، حيث يُعرف الدولة على أنها: " تلك الظاهرة التي تتبع العقل الموضوعي وتعلوا عليه في العملية الجدلية، إذ أن الدولة تجسد الفكرة المطلقة ومبدأ الروح الكامنة للتاريخ".[2]

لقد أسبغ **هيجل** على الدولة صفة القداسة، حيث طرح ثلاثة معاني للدولة:[3]

- ✓ الدولة في إطار المجتمع المدني (الدولة الخارجية).
- ✓ الدولة كبنية سياسية تعكس مصالح المجتمع (الدولة السياسية).
- ✓ الدولة كمؤسسة أخلاقية قائمة على أساس تمجيد أبطالها ومؤسسيها (الدولة الأخلاقية).

فالدولة تمثل الفكرة الأخلاقية الموضوعية المحققة للروح الأخلاقية، بصفتها إرادة جوهرية تتجلى لذاتها وتَعرف ذاتها وتفكر بذاتها، وتنجز ما تعرف[4]، أي أن الدولة الهيجلية هي تلك الدولة التمجيدية الوجدانية الأسطورية.

بوجه عام، تدور مجمل أفكاره **هيجل** حول الدولة بإعتبارها الواقع الفعلي للصورة الأخلاقية، وهي المجال الرئيسي الذي يحقق الإنسان من خلاله حريته، بإعتبارها نظامًا موضوعيًا إلزاميًا على جميع المواطنين، تضطلع بمهمة تحقيق الحرية الكلية، عبر تضمين المصالح الفردية في المصلحة الشاملة التي تصبوا إلى تحقيق الحرية، أي أن الدولة هي الجوهر الأخلاقي وصلت إلى الوعي بذاتها، وهي أساس المجتمع المدني.[5]

فضلاً عن ذلك وعلى نحو مثير للإهتمام، يقترح الفقيه الألماني **ستال Friedrich Julius Stahl** تعريفًا شاملاً للدولة الوطنية مفاده أنها: "تلك الدولة التي تعين عن طريق القانون وسائل مباشرة نشاطها، وحدود

---

[1]- Thomas Lemke, op. cit , P 18.

[2]- رحيم أبو رغيف الموسوي، **الدليل الفلسفي الشامل**، الجزء الأول، بيروت: دار المحجة البيضاء، ط1، 2013، ص ص547، 548.

[3]- محمد مصطفوي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[4]- عبد الله العروي، **مفهوم الدولة**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011، ص 34.

[5] - علي السيد أبو فرحة، " التشوهات الفكرية في بناء مفهوم الدولة المدنية"، **في:** أشرف عثمان محمد الحسين وآخرون، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، الجزء الثاني، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017، ص 517.

ذلك النشاط، كما تحدد مجالات النشاط الفردي الحر، من خلال مجموعة مقومات تشمل وجود دستور يخضع الإدارة للقانون، ويعترف بالحقوق والحريات"، ويتفق هذا التعريف مع تصور **Otto von Gierke** الذي يرى أن: " الدولة هي تلك التي تخضع نفسها للقانون وليست تلك التي تضع نفسها فوق القانون".[1]

وتبقى مقاربة **ماكس فيبر Max Weber** للدولة الوطنية الأكثر شمولية ودقة في الفلسفة الألمانية تحديدًا إذ عبر في كتابه "السياسة كمهنة" عن الدولة الوطنية بقوله: " الدولة هي المجتمع البشري الذي يحتكر الإستخدام المشروع للقوة داخل حدود إقليم جغرافي معين"، أي أن الدولة هي هيئة تستند لوسائل العنف والقهر المادي لإضفاء طابع الشرعية وتكريس سيادتها على إقليمها، من خلال إحتكار العنف واستخدام القوة وفقًا لمبدأ الشرعية[2]، فهي عبارة عن تلك المنظمة أو الهيئة التي تحتكر آليات الإستخدام المشروع للقوة في منطقة جغرافية معينة.[3]

ويُقارب **Carl Schmitt** للدولة الوطنية ككيان سياسي يتمتع بحدود إقليمية معترف بها دوليًا، فهي تلك المنظمة السياسية التي تجمع شتات الأمة بهدف توفير متطلبات السلم والأمن الداخلي ومواجهة مخاطر الإختراق الخارجي، أي أنها جهاز مستقل ذو طابع سيادي قومي يتمتع بالشخصية القانونية والوطنية في إطار المجتمع الدولي.[4]

من جانب آخر، حاول **كالسن Hans Kelsen** إحياء التقاليد الكانطية في مقاربة الدولة الوطنية، من منطلق التركيز على دولة القانون الدستوري المستندة إلى سيادة الدستور وتوفير ضمانات تقيد الدولة بأحكام القانون، حيث يعرف **كالسن** الدولة على أنها: "هيئة قانونية تتميز بالتنظيم والعدل وحسن التسيير الإداري وفق آليات قانونية تقيد سلطات الدولة على تنفيذ أحكام القانون على الجميع، حيث تعتبر الدولة بمثابة هرم قمته الدستور وما يصونه من حقوق وحريات، وسلطة القانون هي أعلى هيئة في مؤسسة الدولة الوطنية العادلة"[5].

هـ- المقاربة الإنجليزية للدولة الوطنية: يشير الباحث حسن أبشر الطيب في كتابه: "الدولة العصرية دولة مؤسسات" إلى أن الدولة الوطنية وفقًا للمقاربة الإنجليزية هي: " دولة المؤسسات التي تعتمد على

---

[1]- منير حميد البياتي، **النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية**، الرياض: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط4، 2013، ص 23.

[2]- NIU Geping, "An Exploration of the Concept of the Modern Nation State: The Case of China", **Core Ethics**, Vol 4, 2008, p 237.

[3]- ستيفن دي تانسي، **علم السياسة الأسس**، ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012، ص 84.

[4]- NIU Geping, op. cit , p 241.

[5]- عبد العزيز رمضان علي الخطابي، **تغيير الحكومات بالقوة دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013، ص ص 30، 31.

إستراتيجيات التجديد الحضاري وكفاءة وفعالية المؤسسات السياسية القائمة"، حيث رصد لنا تعريف للباحث الإنجليزي **ألفرد مارشال Alfred Marshall** مفاده أن: "الدولة الوطنية المعاصرة هي تجسيد متكامل لدولة المؤسسات التي تمثل أعظم الممتلكات الإنسانية التي أنتجتها ثمرة الجهود المشتركة من أجل تمكين المؤسسات الحكومية من أداء عملها بالصورة المثالية بفعالية وكفاءة عالية".[1]

ويُعرف **ديفوا** الدولة الوطنية بأنها: "مجموعة من الأفراد مستقرين على إقليم محدد، يخضعون لسلطة صاحب السيادة المكلفة بتحقيق مصالح المجموعة، طبقًا لمبادئ القانون و وفق أربعة أركان أساسية هي: الشعب، الإقليم، السلطة، السيادة"[2]، وهذا التعريف يتفق إلى حد كبير مع مقاربة **سالمون John Salmond** الذي يرى أن الدولة هي: "مجموعة من الأفراد مستقرة على إقليم محدد لإقامة السلام والعدل عن طريق القوة".[3]

ترتكز مقاربة الفقه الإنجليزي للدولة الوطنية بوجه عام على إعتبار الدولة بأنها: "حدث إجتماعي بين فئة حاكمة وفئة أخرى محكومة"، أي أسبقية المتغير الإجتماعي على المتغير القانوني في تحديد طبيعة السند المتحكم في ظاهرة الدولة الوطنية، بمعنى أنها تعبر عن حالة إجتماعية أكثر من كونها ظاهرة قانونية، خلافًا للمقاربة الألمانية والفرنسية التي ترى أن الدولة هي الشخص القانوني للأمة.[4]

وحسب **روبرت ماكيفر Robert MacIver** فالدولة منظمة شاسعة تشمل الحكومة التي تمثل أداة إدارية محورها تنفيذ السياسة العامة، حيث تعمل الحكومة على تحويل الإرادة العامة (الدولة)، إلى قواعد ملزمة على الجميع، غير أن الدولة تعكس صفات الأمة في مؤسساتها وفي نشاطها، ولكنها لا تمتلك هذه الصفات والمقومات، وتتمثل الوظيفة الأساسية للدولة في حماية هذه الصفات وصونها، بإرساء منظومة قانونية قادرة على حماية الضمانات الدستورية لصون هذه الصفات وإرساء قيم الديمقراطية والحرية، من خلال مبدأين يتمثل المبدأ الأول؛ في حماية الحكومة للحريات بعدم تقيد حرية الرأي والعقائد والجماعات المنضوية تحت لواء الدولة الوطنية، أما المبدأ الثاني؛ فيشير إلى عدم إحتكار الحكومة للموارد الإقتصادية المتاحة في إطار إرساء العدالة الإقتصادية.[5]

من جهة أخرى، يرى **Bosanquet Bernard** أن الدولة هيئة سياسية تتضمن تسلسل هرمي للمؤسسات السياسية التي تتفاعل فيما بينها، منتجة مجموعة من العمليات المتبادلة القادرة على تنفيذ الأساليب والأدوار

---

[1]- حسن أبشر الطيب، **الدولة العصرية دولة مؤسسات**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص 18.

[2]- هيثم إبراهيم أحمد، "ملخص عن بعض جوانب الدولة"، جامعة القدس، 2002، ص ص 6، 7.

[3]- حسين وحيد عبود، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[4]– مهند وليد الحداد وخالد وليد الحداد، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

[5]– روبرت ماكيفر، **تكوين الدولة**، ترجمة حسن صعب، بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 1984، ص ص 523، 524.

العقلانية للإرادة البشرية، حيث أن الدولة ليست فقط مجموعة من الأفراد تنتمي لرقعة جغرافية معينة ذات سيادة معترف بها، بل هي منظمة ذات بعد عقلاني تعمل على تصميم مجموعة من السياسات الضامنة للحفاظ على كينونتها وبقائها، للحيلولة دون العودة للمجتمع الفوضوي (مجتمع ما قبل الدولة).[1]

ويشير مصطلح الدولة الوطنية لدى **Peter Willetts** إلى المفهوم القانوني المجرد، فالدولة هي: "وحدة متماسكة تعمل في إطار هدف مشترك، وتوجد بوصفها كيان يتجاوز الأجزاء المكونة لها–أفراد مجتمعها– " ويميز **بيتر** بين الدولة والأمة، حيث أن الأمة تعبر عن الولاء الشعبي والشعور بالهوية القومية، في حين نجد أن الدولة لها ثلاثة معاني وهي:

– الدولة شخصية إعتبارية ومجتمع سياسي وحكومة.

– الدولة كيانات متجانسة ومتماسكة تشكل أنظمة مفتوحة تمتلك العديد من القنوات المتخطية للحدود الإقليمية.

– الدولة هي الكيان المعترف به، حيث توجد حكومة تسيطر على مجموعة من الأفراد ضمن حدود إقليمية معينة(شخصية إعتبارية).[2]

و– المقاربة الأمريكية للدولة الوطنية.

ترتكز المقاربة الأمريكية للدولة الوطنية حول الدولة الفيدرالية Federated state التي تعد أحد نماذج الدولة الوطنية، والتي تُصنف ضمن الدول المركبة مثل الإتحاد الكونفدرالي* إستنادًا إلى نوعية سلطة الدولة، لأن

---

[1]- Bernard Bosanquet, op. cit , p 103.

[2]– بيتر ويلتس، " الأطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في الساحة العالمية"، **في:** جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص ص 598، 605.

* ينشأ الإتحاد الكونفدرالي – الإستقلالي التعاهدي – من خلال إتفاق دولتين أو أكثر في معاهدة دولية على تكوين هذا الإتحاد أو الإنضمام إليه، مع إحتفاظ كل دولة بإستقلالها الخارجي وسيادتها الداخلية بكل ما تتضمنه من تطبيق لدساتيرها الخاصة وقوانينها وأنظمتها الداخلية بموجب معاهدة تنشئ هيئة مشتركة تضم ممثلي الدول (على قدم المساواة) وتتمثل وظيفتها في الإشراف على تنفيذ الأهداف المشتركة، ولكن ليس لها سلطات مباشرة على رعايا الدول الأعضاء، كما أنها لا تستطيع أن تتعدى صلاحياتها المنصوص عليها في بنود المعاهدة أو تتوسع فيها، إلا بناءًا على إتفاقية جديدة.

ويُعرف الإتحاد الكونفدرالي على أنه تحالف عدة دول بقصد تنظيم بعض الأمور المشتركة، مثل تنسيق بعض الشؤون الإقتصادية والدفاعية ومنع الحروب والنزاعات الداخلية، مع إحتفاظ الدول بسيادتها، على إعتبار أن هذا النمط من التوحيد يكون بإنضمام كيانات متعددة موجودة من قبل لتشكيل حكومة مشتركة لأغراض محددة بالأمن خاصة، غير أن الحكومة المشتركة تعتمد على الحكومات المكونة لها، فقد تتألف من ممثلين عن الحكومات المكونة، ولهذا يكون لها قاعدة إنتخابية ومالية غير مباشرة، ومن الأمثلة عن ذلك، الإتحاد الكونفدرالي بين الولايات المتحدة لأمريكا الشمالية والذي دام من 1778 إلى 1787 خلال حرب الإستقلال، وهذا الإتحاد هو الذي سبق الإتحاد الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، والإتحاد الكونفدرالي السويسري The Swiss Confederation الذي تأسس خلال القرن الرابع عشر وتطور حتى عام 1848 تاريخ صدور الدستور الفيدرالي السويسري، وقدمت الكونفدرالية الجرمانية التي أسست في عام 1815 نموذجًا رائدًا لهذا النوع من الدول، علمًا أن هذه الكونفدرالية ظلت صامدة إلى غاية 1866، حيث حلت مكانها كونفدرالية ألمانيا الشمالية التي تحولت إلى دولة فيدرالية عام 1871، ثم إلى دولة وطنية متحدة عام 1934.

السلطات في الدولة الفيدرالية تتوزع بواسطة الدستور بين حكومة مركزية وحكومات إقليمية، بطريقة متوازنة وهادفة إلى بناء نظام سياسي متعدد المستويات، يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم ومن ثمة إستيعاب كل الهويات المتميزة وتعزيزها وترسيخ قيم الوحدة الوطنية.[1]

تُعرف الدولة الفيدرالية على أنها دولة مركبة أو مؤلفة من عدة دول أو دويلات أخرى بالإستناد إلى نظام دستوري مقارنة مع النظام الدولي، حيث تتطابق فئتين من الدول، إذ توجد في الأسفل الدول الأعضاء أو الدويلات التي تؤلف الفيدرالية، وفي الأعلى توجد الدولة الفيدرالية التي تمثل الحكومة المركزية المشتركة[2] التي تتمتع بسلطات ملزمة على الدول الأعضاء في مجال السياسة الخارجية وبعض الشؤون الداخلية التي يحددها في العادة الدستور الفيدرالي The Federal Constitution حيث تفقد الدول الأعضاء في الإتحاد الفيدرالي شخصيتها الدولية، فلا يحق لها بموجب الدستور الفيدرالي أن تتجادل مثلاً حول البعثات الدبلوماسية مع الدول الأجنبية لأنها إندمجت في شخصية دولية واحدة، كما يتمتع الأفراد الأعضاء في الإتحاد أيضا بجنسية واحدة تكفل حرية التنقل والعمل والملكية، حيث أن الإتحاد الفيدرالي[3] يتكون من خلال إتفاقية بين دولتين أو مجموعة دول من أجل تحقيق أهداف سياسية أو إقتصادية أو مصالح مشتركة، أو وجود روابط قومية وعقائدية وعلاقات متميزة، أو لظروف داخلية وتهديدات خارجية، فتختار الدول الإتحاد مع بعضها عبر إرادتها الحرة.[4]

للدولة الفيدرالية دستور إتحادي يطبق على كافة الولايات والدويلات الداخلية في هذا الإتحاد، وتختلف طرق وأساليب وضع هذه الدساتير من دولة إلى أخرى، فقد تم وضع دستور الولايات المتحدة الأمريكية United States Constitution عام 1787 عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة، ويتضمن الدستور الإتحادي عادة المبادئ والقواعد المتعلقة بالشؤون القومية التي تهم الإتحاد ككل، كالأحكام المتعلقة بإنتخاب رئيس الدولة الإتحادية واختصاصاته، والأحكام التي تحدد تكوين السلطات الإتحادية والإطار العام لإختصاصاتها وهذا الدستور يحدد نمطية العلاقة والحدود الفاصلة في ممارسة الإختصاص وتوزيعها بين الدولة الإتحادية والولايات الداخلية في مثل هذا النوع من الإتحادات[5]، التي تتسم بوجود سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية

---

[1]– شؤرش حسن عمر، **خصائص النظام الفيدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة**، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، ط2، 2018، ص ص 21 ، 23.

[2]– أحمد سرحال، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3]– محمد برهام المشاعلي، **الموسوعة السياسية والإقتصادية مصطلحات وشخصيات**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، 2007، ص 37.

[4] – قحطان أحمد الحمداني، مرجع سبق ذكره، ص 190.

[5]– عوض الليمون، مرجع سبق ذكره، ص 80.

على المستوى الإتحادي والمحلي، ويحدد الدستور طبيعة إختصاصات الحكومة الفيدرالية والحكومات المحلية في مجال التشريع والتنفيذ والقضاء.[1]

من جهة أخرى، حاول العديد من المنظرين الأمريكيين وضع مفاهيم علمية للدولة الوطنية، فقد حدد **جوزيف ستراير Joseph Strayer** مفهوم الدولة الوطنية بقوله: "الدولة هي تلك القوة الإجتماعية المنظمة التي تمتلك سلطة قوية تعلو قانونيًا فوق أي جماعة داخل المجتمع وعلى أي فرد من أفراده، ولها وحدها دون الأحزاب السياسية والجماعات الدينية حق القسر وطلب الطاعة على المواطنين، وفق مجموعة من المعايير وهي: الرقعة الجغرافية، الإستقرار، مؤسسات سياسية دائمة، السلطة العليا ونزعة الولاء من جانب المواطنين".[2]

ولا يبتعد العالم الأنثروبولوجي الأمريكي **Robert Carneiro** كثيرًا عن تعريف **ستراير**، إذ يرى بأن الدولة هي: " تلك الوحدة السياسية التي تتمتع بحكم ذاتي وسلطة عليا، وتشمل عدة مجتمعات تشعر بالإنتماء إلى هذا الكيان القانوني المعنوي، من خلال وجود حكومة مركزية قادرة على تكريس سلطتها الحصرية على تلك الرقعة الجغرافية".[3] أي أن **كارنيرو** ركز على الحكم الذاتي كعنصر من عناصر تكوين الدولة أكثر من الأبعاد الأخرى، خاصة البعد السيادي، كما أنه يعتقد بأن أول دولة وطنية ظهرت، كانت في عام 4000 قبل الميلاد، وهذا رأي مبالغ فيه.

وفي المقابل، هناك من يركز على على البعد السيادي (الدولة تعبر عن سمو السيادة الشعبية)، الذي يقف وراء مساعي إنتماء الفرد للدولة الوطنية، ومن بينهم **A. R. Cowger** الذي يعتبر أن الدولة الوطنية: "عبارة عن مجموعة من الأفراد المقيمين في الإقليم الجغرافي المعبر عن سيادة الدولة، وتمثل العنصر المتكامل للدولة، والقلب النابض للأمة التي تضفي معادلة الحقوق والواجبات المترابطة في إطار تناظرها قانونيًا(سيادة القانون على الجميع)، من خلال مسؤولية الدولة في ضمان تكريس سلطة القانون وتحقيق المصلحة العامة للشعب، وضمان سيادة الدولة الوطنية بإعلاء سلطة القانون على المجتمع".[4]

---

[1]– محمد برهام المشاعلي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2]– إبراهيم خليل العلاف، "الدولة في الفكر الغربي الحديث: رؤية تاريخية"، **دراسات إقليمية**، العدد 5، جامعة الموصل، 2008، ص ص 5، 6.

[3]- Robert Carneiro, "A Theory of the Origin of the State" , **Studies in Social Theory** , N03, California : The Institute for Humane Studies ,1977, p 3.

[4]- Alfred Cowger , "Rights and Obligations of Successor States: An Alternative Theory " , **Case Western Reserve Journal of International Law**, Vol 17, 1985, pp 301, 302.

الفرع الثاني: الدولة الوطنية في الفكر الماركسي- الراديكالي.

تتمحور المقاربة الماركسية للدولة الوطنية حول فكرة الطبقة الإجتماعية وأولوية البنى التحتية (الإقتصادية والإجتماعية) على البنى الفوقية(السياسية والأيديولوجية)، أي أولوية المجتمع على الدولة، مع التركيز على فكرة تحرر المجتمع من الدولة الطبقية[1] التي تعتبر قوة ناتجة عن المجتمع، لكنها تحتل موقعها فوقه وتمارس وظائفها فيه كأداة تستخدمها الطبقات المستغلة في إطار الصراع الطبقي لإستلاب الطبقة المستغلة وإخضاعها وتعميق إستغلالها، لذلك يكون الحصول على سلطة الدولة مهمة الطبقة العاملة في صراعها مع الطبقة الرأسمالية التي سلبتها حقوقها الإقتصادية والإجتماعية إستلابًا أيديولوجيًا، من خلال مؤسسات الدولة الوطنية.[2]

يرى **ماركس Karl Marx** أن المفهوم الهيجلي للدولة الوطنية هو فكر البرجوازية والبيروقراطية التي تحاول ترويجها بين بقية فئات المجتمع خدمةً للطبقة المهيمنة، فرغم ما يكون لجهاز الدولة من إستقلال في العمل السياسي إلا أنه في جوهره جهاز طفيلي قابل للإنعزال التام عن المجتمع المدني[3]، لكون الدولة تمثل الكيان المطلق الذي يدافع عن المصالح الخاصة للمجتمع المدني، فهي كيان لا ينبع من الوعي، بل من خضم الصراع الطبقي الحقيقي، إذ يشكل هذا الصراع جذور لعناصر البناء الفوقي لتلك الدولة، كشخصية قانونية للنظام الرأسمالي تخدم المصالح الرأسمالية عن طريق السيطرة على الدولة بقوتها الإقتصادية، أي أن الدولة مظهر من مظاهر الإقتصاد السياسي البرجوازي، الذي يتضمن السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والمؤسسات السياسية ذات النمط البيروقراطي المنظم للمجتمع.[4]

فالدولة الوطنية وفق أدبيات التحليل الماركسي هي ظاهرة مصاحبة للتناقض الطبقي، لأنها تظهر في مرحلة التطور الإقتصادي الذي تواكبه مجموعة من مظاهر الصراع الطبقي بين مختلف فئات المجتمع وتبرز كأداة للسيادة الطبقية، حيث اعتبرت بمثابة دولة برجوازية*، وعندما تختفي الطبقات ستزول الدولة[1]

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والإنقسام في الإجتماع العربي المعاصر**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008، ص27.

[2]-عبد الرضا حسين الطعان وآخرون، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر**، الجزء الأول، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ص 159.

[3]- سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[4]- عبد الصمد سعدون الشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 146، 148.

*- نلاحظ أن ماركس حاول في مقاربته التاريخية للدولة الوطنية، أن يؤكد على أن الدولة البرجوازية هي نمط الدولة الوطنية السائدة اليوم، ففي إعتقاده أن الدولة في العهد العبودي كانت دولة ملاكي العبيد، ثم تحولت إلى دولة الأحرار في العهد اليوناني، وفي القرون الوسطى أصبحت دولة الإقطاعيين أما الآن فهي دولة البرجوازية المستندة لتقاليد الثورة الفرنسية.

من خلال دور البروليتاريا في الوصول إلى مجتمع بلا طبقات، وبذلك تنتفي الحاجة للمجتمع المدني الذي سرعان ما يذوب مع أفول البرجوازية الذي هو أحد نتائجها، أي أن المجتمع البرجوازي هو أصل الدولة الوطنية وركيزته الطبقية.[2]

لم ينظر **ماركس** إلى الدولة الوطنية بإعتبارها ظاهرة حتمية، بقدر ما هي حدث تاريخي عارض جاء نتيجة لإنقسام المجتمع إلى طبقات متصارعة، واحتكار البعض منها ملكية الإنتاج، والتي إستطاعت بواسطتها إستغلال سائر طبقات المجتمع، من خلال سيطرتها على الجانب الإقتصادي الذي تتبعه سيطرة حتمية على الجانب السياسي، حيث أدّت الأبحاث الماركسية إلى الإعتقاد بأن الدولة هي: " ظاهرة طفيلية تمتص دماء المجتمع وتعوق حركته، ويكون الحكام فيها بمثابة سلطة مستقلة عن الشعب، ومسخرة لخدمة طبقة معينة على حساب مصالح الطبقات الأخرى".[3]

أما **إنجلز Friedrich Engels** فقد إعتبر أن الدولة في جوهرها أداة للقمع والقهر، مهما كانت الطبقة المسيطرة، فقد أنشئت لغرض قهر الطبقة البرجوازية وحلفائها وقمعهم في هذه الحال، حيث يقول **إنجلز** في رسالته إلى **بيبل August Bebel:** "طالما أن البروليتاريا تستعمل الدولة، فإنها لا تستعملها لصالح الحرية وإنما لكبح خصومها، وفي اللحظة التي يصبح فيها التكلم عن الحرية ممكنًا، ستكون الدولة الوطنية قد توقفت عن الوجود".[4]

وقد أشار **إنجلز** و**ماركس** في البيان الشيوعي The Communist Manifesto1844 ، إلى أن الدولة هي جزء من الهياكل الفوقية، التي تكون إنعكاسًا مباشرًا لعلاقات الإنتاج في المجتمع الرأسمالي، ولذلك فالدولة ستختفي تمامًا في مرحلة المجتمع الشيوعي، بعد مرحلة إنتقالية تكون فيها سلطة الدولة في أيدي ديكتاتورية البروليتاريا خلال مرحلة المجتمع الإشتراكي، واختفاء الدولة هو مؤشر لإنتقال المجتمع الإشتراكي إلى مجتمع غير طبقي، وهو المجتمع الشيوعي.[5]

بما أن الدولة هي الشكل الذي تستخدمه أفراد طبقة مسيطرة للدفاع عن مصالحها المشتركة، والتي يختزل فيها دور المجتمع المدني لعصر ما، فإن جميع المؤسسات المشتركة تمر عبر الدولة وتكتسي شكلاً

---

[1]– حسين بودبار، **الوجيز في القانون الدستوري**، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003، ص 37.

[2]– عاطف أبوسيف، **المجتمع المدني والدولة**، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 32.

[3]– نعمان أحمد الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 128، 129.

[4]– هشام عصيب، **الديمقراطية من منظور ماركسي**، دمشق: منشورات الوعي الجديد، ط1، 2010، ص 31.

[5]– سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 67.

سياسيًا[1] على قوام طبقي وتتطور بمقتضى طبقي، فالدولة بطبيعتها دولة طبقية (طبقة مسيطرة وحاكمة تمتلك القوة والنفوذ على سلطات الدولة)، وليس تاريخ الدولة شيء آخر غير تاريخ إمتلاك طبقات إجتماعية لسلطة الدولة[2] التي ترتبط بالطابع المادي للمجتمع، خصوصًا البنية الإقتصادية التي غالبا ما تجعل الأفراد محرومين من حقوقهم السياسية، وهو ما دفع **ماركس** إلى الإعتقاد بأن موظفي الدولة هم البيروقراطيون الذين يقبلون الخضوع للدولة كشرط لتأمين مستقبلهم وإعلاء طموحاتهم المادية الخاصة، تحت شعار إعلاء المصلحة العامة التي تُمثل بؤسًا شديدًا.[3]

إجتهد **غرامشي Antonio Gramsci** في مقاربته للدولة الوطنية من خلال تطويره للمقاربة الماركسية التقليدية، حيث رفض التفسيرات الحتمية والإقتصادية التي نظّرها ماركس حول إعتبار البنية السياسية (الدولة) هي إنعكاس للبنية التحتية (الإقتصادية)، وبدلاً من ذلك إعتقد أن الدولة تعد بمثابة آلية للتعبئة وتقديم الخدمات العامة، تستند إلى الهيمنة والقهر أو ممارسة السيطرة المطلقة من قبل سلطات الدولة على الأفراد لتحقيق مآربها، من خلال هيمنتها على مؤسسات المجتمع المدني (الكنيسة، المدارس، الإعلام...) كمنظومة معيارية قيمية توفر الهيمنة الأيديولوجية على الأفراد من جهة، إلى جانب الهيمنة القسرية من خلال المؤسسة العسكرية والقضائية من جهة أخرى، مما ينتج تأمين إذعان الجميع لسلطات الدولة الوطنية في إطار مسعى إرساء شرعية مؤسسات الدولة.[4]

حدّد **غرامشي** مستويين للأبنية الفوقية، أحدهما المجتمع المدني والمستوى الآخر يتمثل في المجتمع السياسي (الدولة)، ويقابل هذين المستويين وظيفة الهيمنة التي تمارس من خلال الدولة[5]، التي تشمل الجهاز الإداري والهياكل التنظيمية ومختلف المؤسسات السياسية والشبكات غير المرئية التي تمثل مجموعة من البنى التي تعكس وجود وكيان الدولة الوطنية.[6]

لقد وضع **غرامشي** طبيعة الدولة من خلال العلاقة المعقدة التي تربط بين الدولة والمجتمع المدني والمثقفين، حيث جادل بأن كل مجتمع ينتج بشكل عضوي فئة مثقفين (عضويين) تتولى مهمة قيادة مجتمعاتها إقتصاديًا وسياسيًا، ويرتبط هؤلاء المثقفون بنمط الإنتاج الرأسمالي، في حين يرتبط المثقفون

---

[1]– محمد الهلالي وعزيز لزرق، **الدولة**، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 2011، ص 86.

[2]– عبد الإله بلقزيز، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3]– ستيفن ديلو، مرجع سبق ذكره، ص ص 468، 469.

[4]- Harry Eckstein, **Internal War: Problems and Approaches**, New York: Free Press of Glencoe, 1964, pp 34, 35, 36 .

[5]– محمد عبد القادر أسبيقه، **دراسات إجتماعية معاصرة**، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1، 2013، ص 19.

[6]- Mark Bevir, **Encyclopedia of Political Theory** , Thousand Oaks, California : SAGE Publications, 2010, p 612.

التقليديون بأنماط ما قبل الرأسمالية، ويقوم المثقفون العضويون بدور وظيفي في تنظيم هيمنة الدولة على المجتمع المدني[1] الذي له وجود مزدوج، حيث يمثل جزء من الدولة الموسعة المكمل للوظيفة القسرية والردعية لمؤسسات الدولة، إذ تتيح منظمات المجتمع المدني إمكانية إيجاد نظم وقيم أيديولوجية تكرس شرعية الهيمنة القسرية للدولة على المجتمع بتطوير أنماط الوعي المجتمعي، التي تتطلب عملية بناء وترسيخ مجموعة من القيم الإجتماعية، التي تسمح بتفعيل آليات الردع من طرف السلطة البيروقراطية للدولة وما يرتبط بها من هيمنة في المجال الإقتصادي.[2]

وعليه، فالدولة الغرامشية هي أداة للترشيد والعقلنة والتعبئة الإجتماعية والإقتصادية وتقديم الخدمات الصحية والتعليم ومختلف الخدمات العامة، وميّز **غرامشي** بين نمطين من الدولة، أما النمط الأول؛ فأسماه بالدولة المحدودة الوظائف، التي تستند للمجتمع المدني كأحد مكوناته وهو نموذج الدولة الوطنية الحالية، أما النمط الثاني؛ فهو الدولة المنتشرة الوظائف، وهي دولة تتدخل في جميع مناحي الحياة، وقد تأخذ شكل الدولة الإستبدادية.[3]

علاوة على ذلك، دعا **بولانتزاس Nicos Poulantzas** إلى إستراتيجية **لينينية** لحشد الطبقة العاملة في إطار تنظيم سياسي مضاد للدولة الوطنية خارج النظام الرأسمالي وتحت قيادة حزب ثوري، حيث إعتبر الدولة الوطنية الرأسمالية على أنها تنظيم مؤسساتي يُجسد الهيمنة السياسية للطبقة البرجوازية في مواجهة الطبقة العاملة، التي لا تستطيع تحقيق الهيمنة قبل أن تستولي على سلطة الدولة، غير أن **بولانتزاس** أعطى الأولوية للصراع الطبقي السياسي على حساب الصراع الطبقي الإقتصادي، من خلال السعي نحو إستقطاب البرجوازية الصغيرة وتوحيد الشعب تحت قيادة الطبقة العاملة ضد السلطة البرجوازية الرأسمالية التي تمثل الروح الرأسمالية، حيث إعتبرها مجموعة مؤسسات لها دور رئيسي في تنظيم الهيمنة داخل كتلة السلطة وحشد الموافقة الشاملة والفعالة تجاه الطبقة أو الطبقات المسيطرة والحاكمة.[4]

من هذا المنطلق، يعتقد **بولانتزاس** أن الدولة هي الإطار التوحيدي لكل الشرائح المتصارعة، ويتضمن المنطق الداخلي لهيكل الدولة تقنين هذه الصراعات واحتوائها داخل الطبقة المهيمنة، مما يضمن إستمرار

---

[1]– نادية رمسيس فرح، " المثقفون والدولة والمجتمع المدني"، **في:** جيوفري نويل سميث (محررا)، **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، 1991، ص ص 319، 320.

[2]- David Levy and Daniel Egan , "A Neo-Gramscian Approach to Corporate Political Strategy: Conflict and Accommodation in the Climate Change Negotiations" , **Journal of Management Studies** , No 40, June 2003,PP 805, 806.

[3]– سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 67، 68.

[4]- Bob Jessop, **The Capitalist State: Marxist Theories and Methods** , Oxford : British Library, 1982, PP 155, 178.

هيمنة هذه الطبقة على المجتمع، بالإعتماد على الوظيفة المزدوجة لجهاز الدولة التي تتميز بالإستقلال النسبي عن مختلف شرائح الطبقات الإجتماعية، بما يضمن لها هامش المناورة لتحقيق مصلحة الطبقة العليا والحاكمة.[1]

فالدولة علاقات إجتماعية تكثف علاقات السلطة القائمة، وتتضمن رابطة سياسية مع علاقات الإنتاج والصراع الطبقي، فهي بمثابة بناء فوقي يجسد إنعكاسًا للبيئة الإقتصادية، حيث تتكون الدولة من نواة طبقية تؤثر على مختلف الطبقات الأخرى التي تبحث عن منفذ من أجل الوصول إليها بواسطة علاقات الإنتاج التي تؤسس وتكرس منطق الدولة الطبقية كجهاز يمتلك بناء مؤسساتي متميز.

نستنتج أن الدولة وفق منطق **بولانتزاس** هي علاقة بين السلطة والطبقات السائدة، تتميز هذه العلاقة بخاصية الجوار والتعاون أو التحالف أو الصراع،[2] حيث شهدت عدة مراحل إنتقالية من المرحلة الإقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية في أوروبا الغربية، مجسدة رسوخ السيطرة السياسية للطبقة البرجوازية التي تمخضت عن تداعيات الثورة الفرنسية، وهي الدولة الوطنية التي منحت للبرجوازية فرصة السيطرة الإقتصادية والهيمنة السياسية في إطار جهاز سياسي جديد يكرس نمط الدولة الإقطاعية.[3]

حاولت الباحثة الأمريكية **ثيدا سكوكبول Theda Skocpol** إنتقاء التحليل الطبقي للدولة، من خلال مقاربة شاملة لتحليل مفهوم الدولة الوطنية بإعتبارها مؤسسة رسمية تتمتع بسلطات عليا، تمكنها من حق وحرية التصرف وتدبير المصلحة العامة لشعبها، وتتمتع بالسيادة التامة على المستويين الداخلي والخارجي، وبالرغم من أهمية العوامل الإقتصادية في تكوين الدولة، إلا أن الديناميات الطبقية تشكل محور ثانوي في تطور الدولة.[4]

فالدولة هي تلك الهيئة التي تسيطر على وسائل القهر، وتستخدمها داخليًا وخارجيًا من أجل تأمين بقائها أي أن المحور الأساسي للدولة سلطوي أكثر من توزيعي، حيث تنتقد **سكوكبول** المقاربة الفيبرية للدولة التي تحصر وسائل القهر في المستوى الداخلي فقط، لأن **ماكس فيبر** تجاهل أهمية وسائل القهر على مستوى السلوك الخارجي للدولة في ضمان تأمين مصالحها[5]، لذلك تُعرف **سكوكبول** الدولة على أنها: " تلك المنظمة العامة التي تمسك آليات القوة والقهر والسلطة والتغيير على المستوى الداخلي والخارجي، والتي تمثل مجموعة

---

[1]– سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 69، 70.

[2]– نيكولاس بولانتزاس، **نظرية الدولة**، ترجمة ميشيل كيلو، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2010، ص ص 7، 8، 11.

[3]– نيكولاس بولانتزاس، **السلطة السياسية والطبقات الإجتماعية**، ترجمة عادل غنيم، بيروت: دار إبن خلدون، ط2، 1983، ص ص 183، 184.

[4]- Erik Olin, "Seminar on Theories of the State", Department of Sociology University of Wisconsin, **Sociology 924**, Fall Semester 2002 , p 13.

[5]– سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 71.

العمليات المتشابكة التي تتفاعل مع مجموعة من الديناميات الداخلية والخارجية، وتشمل هذه التفاعلات طبيعة المجتمع المدني والظروف العامة والتطور الداخلي للمجتمع ووسائل القهر المتعددة المستويات".[1]

المطلب الثالث: مفهوم الدولة* الوطنية في الفكر العربي – الإسلامي بين قيم التراث والحداثة.

الفرع الأول: الدولة في المرجعية التراثية.

1- المدلول اللغوي لمصطلح الدولة.

كلمة الدولة في اللغة العربية (بالفتح والضم) تعني: العقبة في المال والحرب على حد سواء، فيقال: صار الفيّء دُولة بينهم يتداولونه مرة لهذا ومرة لهذا..والدَولة الفعل والإنتقال من حال إلى حال[2].

فالمصطلح العربي للدولة يختلف عن المصطلح اللاتيني الذي يعني الجمود والثبات، فالدولة بالمفهوم اللغوي العربي تعني الحال المتغيرة(نقيض المفهوم اللاتيني)، فيقال: "الدنيا دول"، لذلك نجد أن الدولة مصطلح يطلق على السلالات الحاكمة، فيقال دولة بني أمية أي حال بني أمية[3]، وفي القرآن الكريم جاءت كلمة الدولة في سورة الحشر :" كي لا يكون دُولة بين الأغنياء منكم"(الآية السابعة)، أي لئلا يتداوله الأغنياء بينهم، وهو المعنى نفسه الذي إستعمله **إبن خلدون** في دراسته لأطوار وحال الدول التي سنراها لاحقًا.

2- الدولة النبوية في المدينة المنورة: في الوقت الذي كانت فيه أوروبا تعيش في القرون الوسطى المتشبعة بالسلطان الكلي للدولة والسلطة المطلقة للحاكم دون حدود أو قيود، ولدت في الجزيرة العربية أول دولة عادلة أقامها النبي الكريم غداة هجرته إلى المدينة، قائمة على مقومات الدولة القانونية بمعايير العصر

---

[1]- Erik Olin, op. cit , p 13.

* ظهرت عدة إشارات عن وجود ممالك عربية في الوثائق الآشورية التي ترجع إلى حوالي853 ق.م. وتحدثت هذه الوثائق عن تغلغلهم وهجراتهم، و وصفت حملاتهم المتعددة داخل أراضي سوريا والعراق، وساهمت التجارة في تدعيم عدد من الممالك العربية في شمال الجزيرة العربية وجنوبها. ويعتقد عبد الصمد سعدون في كتابه **النظرية السياسية الحديثة** أن حضارتي وادي الرافدين و وادي النيل مثلتا مركزًا للإشعاع الفكري، إذ وجدت في تلك الحضارات ممالك وأنظمة حكم وتشريعات نظّر لها مفكرون سبقوا في هذا الإتجاه تطلعات الإغريق وتأملاتهم في دولة المدينة، فقد تميزت دولة المدينة في بلاد الرافدين بالتنافس والصراع من أجل الهيمنة على السلطة(إختلاط الدين والأساطير بالدولة، تأليه وتقديس الملوك)، وقد أثبتت الدراسات التاريخية والأثرية على وجود جمعيات تشريعية، حيث كان المواطنون السومريون يجتمعون في جمعيات تشريعية منذ الألف الثالثة قبل الميلاد، ويمثل البرلمان السومري أول برلمان في تاريخ البشرية المكون من مجلس الشيوخ ومجلس أدنى يضم المواطنين القادرين على حمل السلاح، كما يعد هذا التكوين السياسي من أقدم المؤسسات السياسية، وذلك حوالي 2000 عام قبل أن تولد دولة المدينة اليونانية.. وهذه أدلة تفند المركزية الغربية التي ترجع أصل الدولة إلى الفترة الإغريقية.

[2] – محمد بن مكرم إبن منظور، **لسان العرب**، المجلد11، بيروت: دار صادر، ص 252.

[3] – طوني بينيت و لورانس غروسبيرغ، **مفاتيح إصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع**، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص 328.

الحديث من حيث[1] خضوع الجميع للقانون الرباني، وتثبيت أوضاع الدولة الإسلامية على أسس راسخة تضمنت إنشاء بعض المؤسسات والتنظيمات التي تساعد على ذلك، فكان إصدار وثيقة المدنية التي سمحت لكل الطوائف الإجتماعية بالإنتماء لهذه الدولة النبوية بصرف النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم، حيث أنشأت أول دولة إسلامية خاضعة لإدارة النبي الكريم، فلم تكن دولة قبلية أو ملكية بل دولة عالمية[2] قدمت خبرة متميزة ومتعددة، أكدتها التجربة النبوية التأسيسية لإرساء معالم دولة فتية إستندت لوثيقة الصحيفة* (دستور الدولة في المدينة المنورة)، حيث نصّ الدستور على حقوق المواطنة الكاملة للجميع وعدم حصرها بالمسلمين فقط، بل إعتبرت الوثيقة أن جميع المقيمين بما فيهم اليهود من مواطني الدولة، وحدد ما لهم من حقوق وواجبات.[3]

3- دولة الخلفاء الراشدين: كان عصر الخلفاء الراشدين من بعد النبي الكريم، النموذج والمثال لما ينبغي أن تكون عليه الدولة الإسلامية وطبيعة نظام الحكم[4]، بالرغم من الصراعات السياسية الداخلية سيما بعد مقتل عثمان بن عفان رضي الله عنه 655 م، وهو حادث فرق الصحابة وأتباعهم إلى مجموعات سياسية متنازعة أدت إلى وقوع أزمات معقدة في تاريخ الدولة الإسلامية[5]، ودخل عنصر القوة في ميكانيزمات دولة الخلافة بتكريس نمط الحكم الوراثي على الخلافة بدعوى ضرورة توريث السلطة لتجنب الفتن والإضطرابات حيث قامت دول ما بعد الخلفاء على معيار القوة والغلبة والوارثة.[6]

من الناحية الواقعية، ظلت الخلافة** محور الإهتمام السياسي الإسلامي في مقاربة تقاليد الدولة، حيث إعتبرت دولة الخلفاء وما بعدها بمثابة نمط للسلطة بدون أن يتطور الأمر إلى فقه المؤسسات السياسية

---

[1]- منير حميد البياتي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

[2]- محمد عمر الشاهين، "أسس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة"، **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، العدد2، المجلد 4، 2009، ص ص 98، 99.

* وثيقة الصحيفة قامت على أساس العقد بين الجماعات المكونة له، حيث وافقت قبائل يثرب على قيام تنظيم سياسي (دولة) تحت قيادة النبي الكريم مع ضمان توفير الأمن، وهذا النموذج التاريخي ينسجم مع روح العقد الاجتماعي الذي تخيله الفلاسفة الغرب في إطار مقاربة العقد الإجتماعي التي أسست البنى الفكرية لميلاد الدولة الوطنية خلال القرن السابع عشر.

[3]- عبد الغني عماد، مرجع سبق ذكره ، ص 59.

[4]- عصام السيد محمود، **الطريق الثالث: دراسة نقدية لمفهوم المدني والديني في المصطلح السياسي المعاصر**، الرياض: مركز الفكر المعاصر، ط1، 2016، ص 7.

[5]- جاسر عودة، **الدولة المدنية نحو تجاوز الإستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة**، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2015، ص 102.

[6]- عصام السيد محمود، مرجع سبق ذكره، ص 7.

** - **الخلافة الراشدة:** هي الإمامة بالمفهوم السياسي، بغض النظر عن الإختلاف العقائدي بين الأديان والطوائف، فالخلافة من منظور تاريخي هي وصف قيمي متأخر لدولة ما بعد الرسول أدت إلى ظهور الدولة الأموية التي وصفت بالراشدة.

للدولة الوطنية، بدليل أن البيعة كانت بمثابة أساس كينونة الدولة، مما أدى إلى ظهور فقهاء السلاطين الذين يفتون بطاعة السلطان بل الولاء المطلق له بغض النظر عن سلطته المطلقة، في إطار الدولة السلطانية المرتبطة بمشيئة السلطان، حيث تم إرساء معالم الدول العشائرية والأسرية في عهد ما بعد الخلفاء بأسماء الأسر الحاكمة (السلالات الحاكمة: الدولة الأموية، الدولة العباسية، الدولة الأيوبية...).[1]

4- الدولة في فكر الفارابي: من الناحية الفكرية يعتبر **الفارابي** من أوائل الفلاسفة المسلمين الذين حاولوا المقاربة للدولة المثالية في إطار محاكاة جمهورية أفلاطون، حيث شرح طبيعة النظام الإجتماعي والسياسي للمدينة الفاضلة عن طريق معرفة كمال الإنسان، وفي أنموذجه للمدينة المثالية، تحمل الدولة الفاضلة طابعًا عقائديًا ودينيًا، وتمارس بواسطة الناس الربانيين بغية الوصول بالمجتمع الإنساني إلى مرتبة الكمال، حيث يعرف المدينة(الدولة) الفاضلة بأنها: "السياسة الفاضلة ذاتها التي ترتقي بالسياسي إلى أسمى الفضائل وتبلغ بأبناء الأمة إلى أسمى القيم والكمال والسعادة الدائمة، فالدولة الفاضلة والشريعة وجهان لحقيقة واحدة، إذ أن الشريعة تعبر عن الوحي والدولة الفاضلة هي مظهر عيني يجسد الشريعة".[2]

5- المقاربة الخلدونية للدولة: عالج **إبن خلدون** موضوع الدولة على نحو فذ، أسهم بجدارة في منهجة أسس دراسة الدولة، حيث إمتازت طروحاته بالواقعية والوضوح بآرائه وأدواته الفكرية المعتمدة على تحليل ظاهرة الدولة في إطار حياة مجتمعه المغاربي، عاكفًا على وضع تحليل تأصيلي لنشوء وتطور الدولة[3]، التي إعتبرها قوة معنوية ومادية تحتاج إلى قوة تحميها كقوة الجيش، ومن ثم فإن قوتها مرهونة بقوته، خاصة في طور نشأتها وضعفها، فلما تضعف عصبية الدولة تحتاج إلى إظهارها بالسيف، وتقوى الحاجة إليهم في حماية الدولة.[4]

فالدولة الخلدونية هي الإمتداد الزماني والمكاني لحكم الدولة عصبية ما، يتمثل البعد المكاني في إمتداد الدولة أي مدى نفوذها واتساع رقعتها، أما المتغير الزماني فيتعلق بإستمرارها زمانيًا، أي مختلف المراحل التي تجتازها حكم العصبية من يوم إستلامها السلطة إلى يوم خروجها[5]، حيث يقول في المقدمة: " إن أحوال

---

[1]- عدنان السيد حسين، "تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها"، **في:** عادل مجاهد الشرجبي(محررا)، **أزمة الدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط1، 2011، ص ص 48، 49.

[2]- محمد سروش، **الدين والدولة في الفكر الإسلامي**، بيروت: دار الرسول الأكرم، ط1، 2004، ص ص 39، 41.

[3]- رياض عزيز هادي، "مفهوم الدولة ونشوئها عند إبن خلدون"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد37، جامعة بغداد، 2008 ، ص 78.

[4]- سعد الله علي، **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص 373.

[5]- محمد الهلال وعزيز لزرق، مرجع سبق ذكره، ص 40.

الأمم وعوائدهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر، إنما هو إختلاف الأزمنة وانتقال من حال إلى حال كما يكون ذلك في الأشخاص، فإن ذلك يقع في الأقطار والدول".[1]

وفي دراسته للعلاقة بين العصبية والدولة، يؤكد **إبن خلدون** على دور العصبية في تكوين ونشأة الدولة التي تلجأ للعصبية من أجل حماية نفسها من الدول الأخرى ذات العصبيات الكبيرة مثلها، ولما كانت العصبية تتوفر بقوة مع البداوة، فطور الدولة الأول هو البداوة، وإذا إتسعت أحوال المجتمع البدوي وتحسنت معيشتهم ورفاهيتهم خططوا للمدن والأمصار، وانتقلوا بالدولة من البداوة إلى الحضارة، على إعتبار أن عمر الدولة يمر بثلاث أجيال،[2] حيث يتصف الجيل الأول؛ بالبداوة والبسالة والمجد بسبب تنامي العصبية، بينما تتحول الدولة في الجيل الثاني؛ إلى الحضارة والترف واستبداد الحاكم واستكانة الرعية، في حين تكون الدولة في الجيل الثالث؛ قد فقدت حلاوة العز والعصبية بما فيها من القهر، ويبلغ فيها الترف ذروته حيث يصبح أبناء الدولة عيالاً عليها ويقصرون عن التصدي لأخطار العدو الخارجي، فيلجأ قائد الدولة إلى النجدة من الأجانب، حتى يأذن الله بإنقراضها بعد هرمها وتخلفها، وهو الجيل الأخير في دورتها.[3]

نستنتج أن **إبن خلدون** يقارب للدولة من ناحيتين:

– إمتداد حكم العصبية الغالبة مكانيًا، حيث نجد نوعين من الدولة: دولة خاصة ودولة عامة، وهي مقاربة أفقية للدولة.

– إمتداد حكم العصبية الغالبة زمانيًا، وهي مقاربة عمودية يصنف بموجبها الدول إلى دولة شخصية، ودولة كلية تجمع عصبية واحدة مثل الدولة الأموية والدولة العباسية؛ لذلك تعتبر مقاربة إبن خلدون مقاربة لنموذج الدولة الكلية في تطورها الزمني والدولة العامة في تطورها المكاني، بالتركيز على مبدأ العصبية في مقاربة الدولة.[4]

---

[1]– إبن خلدون، **المقدمة**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط4، ب س ط، ص 28.

[2]– مصطفى النشار، **تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون**، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، ط1، 1999، ص ص 204، 205.

[3]– عبد الحسين مهدي الرحيم، **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، طرابلس: الجامعة المفتوحة كلية الآداب والتربية، 1995، ص ص 14، 15.

[4]– محمد عابد الجابري، **فكر إبن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1994، ص ص 211، 212.

الفرع الثاني: الدولة الوطنية في الفكر النهضوي العربي والإسلامي المعاصر.

تميزت الدراسات السياسية العربية – الإسلامية المعاصرة بمضامين نبعت من التيارات الفكرية القومية* (الوطنية) التي نشأت أثناء عملية البحث عن الدولة، بعد إنهيار الدولة العثمانية، حيث برزت في هذه السياق مشاريع دول قومية، وبرامج إتحادات بين قوى إجتماعية سياسية متباينة، واختلفت تلك البرامج في تنظير الدولة الوطنية وتحديد مضمون الأمة[1] العربية– الإسلامية، بفضل جهود كبار المصلحين أمثال **جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده**، حيث تم طرح مقاربة أسلمة الدولة بإرساء قيم ونظم أيديولوجية لحركات سياسية إسلامية قائمة على منطق إعادة إحياء الخلافة الإسلامية وإصلاح الدولة، في حين ظهرت دعوات أخرى لتيارات قومية تدعو لمبدأ الوطنية على أساس الإستقلال والإنفصال عن الإمبراطورية العثمانية[2] نتيجة لفقدان المرجعية الكبرى للمسلمين، حيث رأى جيل جديد من المنظرين الإسلاميين أمثال **الطهطاوي*** أن الدولة الوطنية لا تحمل طابعًا علمانيًا، بل حاول أن يلتمس لها شواهد من القرآن والسنة للتأكيد على عدم تناقض الدولة مع الإنتماء للأمة الإسلامية المكونة لعدة شعوب مسلمة كل منها ينتمي لدولته الوطنية، وهو ما تحدث عنه في كتابه: "مناهج الألباب" 1869 الذي أشار فيه إلى أن الإنتماء القومي (الوطني) لا يصطدم بالرابطة الإسلامية بل تدعمها[3]، أو تؤسس للدولة المدنية التي دعا إليها **خير الدين التونسي** عن طريق إقامة المؤسسات المدنية التي تنهض بالمصالح العامة إقتداءًا بالدول القومية الأوروبية، على إعتبار المرجعية الدينية للشريعة الإسلامية تقر وتشجع الإصغاء للمصالح العامة في إقامة دولة المؤسسات الجديدة.[4]

ويعرف **رشيد رضا** الدولة على أنها: " تلك الجماعة التي تربطهم رابطة إجتماع واحد، تضمهم وتوحدهم تحت شعار الإنتماء الإسلامي"، أي أن الدولة تجمع عقائدي قيمي ناتج عن تفاعل مجتمعات معينة مع المبادئ الإسلامية المستندة لثلاث أبعاد في إرساء معالم الدولة، وهي: البعد التربوي والتاريخي والبعد

---

* إتخذت النزعة القومية (الوطنية) في المشرق العربي طابعًا معاديًا للدولة العثمانية، وذلك إنطلاقا من تصور الدولة والحكم العثماني كسبب للإنحطاط العربي ومصدرًا للإستبداد والتخلف، وإعتبار الدولة العثمانية دولة إقطاعية، أو كما يسميها الباحث وجيه كوثراني دولة نمط إنتاج آسيوي واستبداد شرقي.

[1]– وجيه كوثراني، **إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014، ص 9.

[2]– محمد شحرور ، **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ب س ط، ص 15.

* أعمال طهطاوي كانت ثمرة التزاوج بين الحضارة الأوروبية وإنفتاح العقل العربي المسلح بالتراث الإسلامي، حيث دعا إلى تبيئة وعصرنة القيم الإسلامي مع التجربة القومية الغربية (خاصة الثورة الفرنسية)، أي الجمع بين المفاهيم والمؤسسات الغربية والإرث الديني والحضاري الإسلامي.

[3]– أحمد محمد جاد عبد الرزاق، **فلسفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث الغربي**، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء الأول، 1995، ص ص 222، 223.

[4]– رضوان السيد: "الدين والدولة من منظور إسلامي عصري ومنفتح، **في**: أحمد الخمليشي وآخرون، **الدين والدولة في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 158.

الشرعي، وتمتاز الدولة بخاصية الوسطية[1]، وهو الرأي الذي أخذ به **المودودي** في دحضه لفكرة الدولة الدينية المتطرفة ذات البعد الثيوقراطي، حيث تحفظ على فكرة الدولة الدينية واعتبرها فكرة دخيلة ومضللة تدعم وتثبت معالم الدولة الإستبدادية وتعيد إنتاج أنماطها بإسم الدين، ودعا إلى ضرورة الأخذ بنمط الدولة الوطنية المدنية المتقيدة بالعقد الإجتماعي في سلطات الدولة ومؤسساتها، والمستجيبة لمطلب العدالة وفقًا لمبدأ الفصل بين السلطات.[2]

ضمن هذا السياق يتصور **محمد عمارة** أن الفصل بين الدين والدولة أمر غير قابل للتحقيق، حيث أن ذلك يقود إلى فصل المجتمع عن الدولة، إذ أن المجتمع والدولة تتعايش وتتماشى وفق أنماط فكرية واعتقادية متعددة (الدين، الفلسفة، الأدب)، وما هو ديني الطابع هو دنيوي المنشأ، فالإسلام ينكر أن تكون طبيعة الدولة دينية ثيوقراطية خالصة، وينكر وحدة السلطة الدينية والزمنية، ولا يمكن الفصل بينهما، وإنما نميز بينهما، فلا نستبعد الدين ولا نحاول صبغ الدولة بالصبغة الدينية الخالصة.[3]

ويعتقد **سمير أمين** أن الدولة الوطنية لا يمكن تأسيسها إلا على يد العمال والفلاحين، فهم أصحاب المصلحة الرئيسية في هذه الوحدة (الدولة الوطنية)، والتي تعني الإستقلال وإنهاء الهيمنة الأجنبية التي يمارسها النظام الرأسمالي العالمي، وذلك عبر ثورة إشتراكية تكرس السلطة الشعبية في مؤسسات الدولة وتؤدي إلى سيطرة الطبقات الكادحة على جهاز الدولة لإنهاء حال الدولة التابعة.[4]

لقد شكلت المقاربات النظرية للدولة التي طوّرها **عبد الله العروي** دفعًا قويًا في إتجاه تعميق الدراسات الأكاديمية العربية حول موضوع الدولة الوطنية، حيث يرى **العروي** أن الدولة في بداية تشكلها كانت تحمل معها قدرًا من العقلانية (التنظيم)، بيد أن هذه العقلانية القديمة تظل جزئية، أما الدولة الوطنية المعاصرة فإن عقلانيتها شاملة وتنتشر بإستمرار، وتحدد الأهداف الجزئية وتشكل المنطق الباطني في سلوكياتها الخارجية حيث مرت الدولة الوطنية في أوروبا بعدة أحداث كبرى(الإصلاحات الدينية والتمدن) التي إعتبرت بمثابة عملية عقلنة متواصلة للدولة الوطنية المدنية، التي يعرفها بأنها الدولة العقلانية التامة والشاملة[5] القائمة على منطق العقل الموضوعي، فهي بمثابة جهاز بيروقراطي مفصول عن المجتمع، تستبعد الطوباوية (الفوضى)

---

[1]– نوري إدريس،" مفهوم الأمة في الفكر العربي المعاصر بين التحديات الأيديولوجية السياسة ورهانات الحداثة ودولة القانون"، **في:** إبراهيم أمهال و آخرون، **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجزء الأول، ط1، 2016، ص 635.

[2]– عائشة عياض وآخرون، **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص 34.

[3]– محمد عمارة، **بين العلمانية والسلطة الدينية**، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1988، ص ص 64، 65.

[4]– سعد الدين إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

[5]– عبد الله العروي، مرجع سبق ذكره، ص ص 75، 76.

أي أن **العروي** يُقارب للدولة الوطنية من خلال الجمع بين فكرة الدولة الهيجلية الناتجة عن فصل المصلحة العامة عن المصلحة الخاصة، والدولة التاريخية الماركسية، والدولة الفيبرية المبنية على عملية العقلنة، فهو يدعوا إلى الدولة القائمة على العقل الموضوعي وليس الدولة المتخيلة الإفتراضية.[1]

ويرى **محمد عابد الجابري** أن الأيديولوجية القومية التي دأبت منذ القرن الماضي عملت على طرح الوحدة العربية، كبديل عن التجزئة في إطار دول وطنية، حيث إعتبرت هذه الأيديولوجية أن الكيانات القطرية واقع مزيف يجب محاربته، فحسب تصور **الجابري** يرى أن هذه الأيديولوجية القومية قد إنتهت مهمتها بقيام نقيضها الموضوعي المتمثل في الدولة القطرية العربية بوصفها حقيقة دولية وإجتماعية وإقتصادية، وبهذا يعتقد أن بناء الوحدة العربية ينطلق من واقع الدولة الوطنية الراهنة، بالإعتماد على المدخل الديمقراطي لإعادة الوحدة العربية، فالدولة الوطنية العربية لا تزال تحت تأثير غياب الديمقراطية، مما حال دون التأسيس لدولة تتعايش فيها كل التيارات المشكلة للدولة ديمقراطيًا، سواء تيار وطني– إقليمي– ديني أو علماني، وهذا التعايش الديمقراطي يسمح لنا بإرساء نموذج الدولة المبنية على عقد الإختيار الديمقراطي الحر[2] الذي يرسخ لفكر عربي نهضوي معاصر يتجاوز فشل قومية الوحدة العربية، ويكون مرشدًا علميًا يؤسس لنظرية علمية للدولة الوطنية الديمقراطية المندمجة في كيان وحدوي أشمل، إذ تسمح إستراتيجيات الخيار الديمقراطي بتسهيل إجراءات الدولة العربية الموحدة، عبر تكريس مبدأ الشرعية الديمقراطية والتاريخية في مقاربة الدولة الوحدوية القومية العربية.[3]

من ناحية أخرى، يرفض **رضوان السيد** فكرة الربط بين الدين والدولة، لأن الحكم مدني في الإسلام والقول بأن الدولة يجب أن تطبق الشرع هو رأي ظهر مع مقاربة الحاكمية في متصف القرن العشرين، لذلك يرى أن إجماع الناس هو مرجعية الدولة بدليل التجربة الإسلامية التقليدية، حيث أن الشأن السياسي (إدارة الدولة) لا علاقة بها بالشأن الديني، غير أن **رضوان** أكد على أن المضمون الديني للدولة يظهر في أوقات الأزمات الخانقة بالذات، بدليل أن الدعوة إلى تدين الدولة ظهرت عندما مرت الدولة العباسية في محنة وعندما تحولت الإمبراطورية العثمانية إلى دولة علمانية.[4]

---

[1]– شمس الدين الكيلاني، **مفكرون عرب معاصرون قراءة في تجربة بناء الدولة وحقوق الإنسان**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

[2]– محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2012، ص ص 64، 65، 70.

[3]– محمد عابد الجابري، **إشكالية الفكر العربي المعاصر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 1990، ص ص 97، 98.

[4]– رشيد الحاج صالح، " إشكالية تأسيس نظام الحكم في الفكر الإسلامي المعاصر بين الخصوصية والعالمية" **في:** أشرف عثمان محمد الحسن وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ص 415، 416، 417.

أما **محمد مهدي شمس الدين** فاعتبر أن الدولة كلها غير مقدسة، وهناك فرق بين الأمة ككيان إجتماعي كبير والدولة ككيان سياسي قانوني وجزء من الأمة العربية الإسلامية، إذ أن غاية الدولة الوطنية هي تحقيق الحرية الفردية والمصلحة العامة في إطار القانون، أما الأمة الإسلامية فغايتها تحقيق المصالح العامة من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية.[1]

ويعتقد **برهان غليون** أن إتحاد الشعوب الأوروبية وراء حلف شعبي تحت إسم " الإجماع العام" الذي ضم كل الطبقات المضطهدة والمقهورة سياسيًا وإقتصاديًا وفكريًا من قبل النظام الإقطاعي، أدت إلى ثورة شعبية عارمة ضد الطبقة الطفيلية الإقطاعية التي فقدت مبرر إستمرارها ووظيفتها، وهي القاعدة التي بنيت عليها الدولة– الأمة: أي الدولة الوطنية التي تضمن المصالح المشتركة لجميع الطبقات المتحالفة بما فيها البرجوازية والفلاحين والبرجوازية الصغيرة في المدن، حيث أن الصراع الذي دار في مرحلة لاحقة بين البرجوازية كطرف في الثورة الشعبية وبين الطبقات الأخرى خاصة الفلاحين والعمال هو الذي أدى إلى تكوين الدولة الوطنية.[2]

وفي تحليله النقدي للدولة، يراهن غليون على أن الدولة الوطنية تحولت إلى آلية لإنتاج نخبة إجتماعية هي أقرب إلى نخبة الأجانب، حيث أن الدولة تحولت من أداة لتوطين الحداثة والتحرر وإرساء المواطنة إلى وسيلة لإستعباد الأفراد وتبرير العدوان عليهم في إطار نموذج الدولة التحديثية* التي شكلت قوة مستقلة عن المجتمع وأجهضت وعودها ومشاريعها[3]، مما يستلزم ضرورة الأخذ بنموذج الدولة المواطناتية التي تربط بين البعد القيمي التربوي والبعد السياسي، وهو طموح الدولة الحديثة المتميزة بالحرية والمساواة وضمان حقوق المواطنين، وتنظيم وسائل دمقرطة ممارسات الحكم كضامن للشرعية واستقرار الدولة الوطنية أو الدولة – الأمة الديمقراطية، التي تكمن وظيفتها في تأسيس الإجماع وبناء شبكات التسوية المختلفة لتحقيق مصالح المجتمع والدفاع عنها.[4]

---

[1]– عدنان السيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 51.

[2]– برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط5، 2006، ص ص 30، 31.

* – الدولة التحديثية: يربطها غليون بالمجتمعات العربية الحديثة التي جسدت التناقضات والمخانق التي حولت الحداثة من دينامية تحريرية إلى مصدر للإحتقانات والتوترات، حيث بدأت الدولة الوطنية العربية في بداية تشكلها كدولة طليعة، قبل أن تتحول إلى دولة مافياوية تجسد إخفاقا للدولة التحديثية التي أنتجت طبقة طفيلية تمثل الدولة ومفصولة عن المجتمع، بل معادية له، وحولت الدولة الوطنية إلى آلية ردع وإخضاع وسيطرة على المجتمعات العربية.

[3]– برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015، ص ص 7–10.

[4]– سمير ساسي، **المواطنة بين الديني والسياسي في فكر برهان غليون**، لندن: الكتب أل تي دي، ط1، 2017، ص ص 108، 120.

ويذهب **عبد الإله بلقزيز** إلى الإعتقاد بأن الدولة الوطنية أعظم إختراع إنساني في التاريخ، وتعد عماد المجتمع، إذ تعمل على تنظيم ظروف الحياة الإجتماعية وتضمن الأمن والإستقرار وحماية المجتمع من الفتنة والإنقسام، فهي ثورة في تاريخ المجتمع أسّست للوجود التاريخي للمجتمع ككيان إجتماعي إلتحم في الدولة ككيان سياسي للأمة، تجسد في بنى ومؤسسات تكرس سيادة الأمة.[1]

وفي معرض إختزاله لمختلف المقاربات النظرية للدولة، يؤكد **بلقزيز** أن المقاربة الليبرالية والماركسية تشترك في إنتاج صورة نمطية لكيان الدولة المقترن بالعنف*، الذي يراه حاجة موضوعية لغرض منطق وجود الدولة ونهوضها ومصدر أساسي للحفاظ على الإستقرار والأمن، حيث أن إمتلاك الدولة لآليات الردع تساهم في إجبار المجتمع على الخضوع للقانون (شرعية القوة)، التي يربطها بالوظيفة الأيديولوجية للدولة (القيم) لفرض الشرعية وتبرير السلطة** وضمان إستمرار وجودها واستقرارها.[2]

المبحث الثاني: ماهية إعادة بناء الدولة.

المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة.

الفرع الأول: تعريف بناء الدولة.

تعد عملية بناء الدولة موضوعًا متعدد التخصصات، جذبت إهتمام منظري وعلماء عدة حقول معرفية على غرار العلوم السياسية والعلوم الإقتصادية والدراسات الأنثروبولوجية، ناهيك عن الدراسات المعمقة في ميادين التنمية والأمن، حيث تضافرت هذه الحقول المعرفية بشكل تعاوني لتحليل تعقد موضوع بناء الدولة والذي تربطه مختلف الدراسات بالإستراتيجيات التي تدخل ضمن مجال بناء مؤسسات وأجهزة الدولة الوطنية[3] المتمثلة في المؤسسات السياسية والجهاز البيروقراطي والجهاز الأمني، ومختلف قنوات تمويل الدولة، التي تستلزم إنشاء بيروقراطية من الموظفين لتحصيل الضرائب وتنظيم عملية تدفق العائدات المالية للدولة، مع ضرورة الدعم المطلق لمؤسسة الجيش الذي ينتج وسائل الدعم لسيطرة الحكومة على السكان لتعزيز

---

[1]– محمد نور الدين أفاية، "الرهانات النظرية للدولة: السلطة و الشرعية في كتابات عبد الإله بلقزيز"، **المستقبل العربي**، العدد 465، نوفمبر 2017 ص ص 118، 120.

* يقصد بلقزيز بالعنف ذلك الفعل السياسي الذي تدافع به الدولة عن وجودها وإستمرارها ككيان سياسي وإجتماعي، وحسب الباحث فإن مصطلح العنف في الليبرالية يعني قمع الفرد وكبح حرياته، في حين تعني في الماركسية قمع طبقات الشعب وحقوق الطبقات الكادحة.

** يميز بلقزيز بين الدولة والسلطة، إذ أن الدولة تحيل على البنى والمؤسسات، أما السلطة فتتحرك في حقل تلك الممارسات، وبينما تعبر الدولة عن تناقضات البنية الإجتماعية وتمثيل مكثف لتوازناتها، فإن السلطة تعبر عن النخبة والتكتلات السياسية في المجتمع.

[2]– عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والإنقسام في الإجتماع العربي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 42، 44.

[3]- Zoe Scott," Literature Review on State-Building", Governance and Social Development Resource Centre, **Report**, Department for International Development, University of Birmingham, May 2007, p 3.

المركزية، وتمايز الجهاز الحكومي عن المؤسسات الأخرى، بإحتكار القوة والسلطة لبناء قاعدة إقتصادية و سياسية وإجتماعية كضرورة قصوى لبناء الدولة.[1]

يعرف **فوكوياما** بناء الدولة على أنها بناء مؤسسات فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي، وهو بذلك نقيض تحجيمها، أي تقليص مدى قدرة الدولة في آن واحد، إذ أن عملية بناء الدولة مرتبطة بمدى الدولة وأفق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة بدأً بتوفير الأمن والنظام والدفاع عن الوطن، مرورًا بتوفير التعليم وحماية البيئة، وانتهاءًا بوضع السياسات الصناعية وإعادة توزيع الثروة، كما ترتبط عملية البناء بالدولة وقوتها وقدرتها المؤسساتية والإدارية على تصميم السياسات، وسن الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ.[2]

أما **هنتنجتون** فقد ركز في مقاربته لبناء الدولة بإعتبارها عملية أساسية لتحقيق التنمية السياسية، إذ يعتقد أن عملية التحديث وما تفرزه من مظاهر سياسية وإجتماعية، تستلزم بالضرورة إنشاء مؤسسات سياسية تواكب المتغيرات الجديدة، وتسعى لإستيعابها بصورة سلمية، حيث أن المؤسسات التقليدية تكون عاجزة، مما يؤدي إلى القيام بعملية المأسسة كوسيلة أساسية للإنتقال للمجتمع السياسي الحديث، وتعني بصورة أساسية تمايز الوظائف السياسية وتخصص الأبنية (المؤسسات) التي تمارس من خلالها هذه الوظائف[3] إذ أن أي نظام سياسي تتوقف فعاليته واستمراره على درجة قوة مأسسته، وتنظيماته والقدرة على التكيف، وأن يتميز بدرجة عالية من التعدد في الهياكل واستقلالها وتماسكها، لتدخل ضمن نطاق تحديث بناء مؤسسات الدولة من خلال ثلاث مقومات، وهي: الترشيد السياسي، التمايز الهيكلي، المشاركة السياسية[4]، مع تأكيده على ضرورة الربط بين عمليات العصرنة وبناء الدولة، عبر التوظيف الإيجابي لدور القوى الإجتماعية في بناء الدولة، مع الحفاظ على النظام السياسي وحل الخلافات الإجتماعية عبر مؤسسات الدولة، التي تعبر عن ممارسة السلطة الجماعية للمجتمع، إذا أن بناء المؤسسات السياسية هو التعبير السلوكي للإجماع الأخلاقي والإنسجام الإجتماعي الذي يؤدي إلى إعلاء سلطة الدستور على التنظيم العشائري، بفضل قوة الإجراءات المؤسساتية المتماسكة والمحققة لمتطلبات بناء الدولة.[5]

---

[1]– وليد سالم محمد، **مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة: دراسة حالة العراق**، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014، ص ص 47، 48.

[2]– فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007، ص 11.

[3]– نصر محمد عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، القاهرة: دار القارئ العربي للنشر والتوزيع والإعلان، 1981، ص 337.

[4]– فخر الدين ميهوبي، **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص 57.

[5]– صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1993، ص ص 17–21.

لهذا يشير مفهوم بناء الدولة إلى مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة [الوطنية أو الدولية] لإصلاح وتعزيز القدرة والشرعية ومأسسة الدولة، أي دعم المؤسسات السياسية المفقودة من أجل تحقيق جملة من الأهداف، تتمثل في توفير الأمن وإرساء سيادة القانون، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين، وتبرير شرعية المؤسسات السياسية الجديدة للدولة، وهو ما حذا بـ **آلان وايت Allan Whaites** إلى التأكيد بأن بناء الدولة هي عملية تعزيز قدرة وقوة مؤسسات الدولة، التي تتفاعل عبر مجموعة من الديناميات المحلية والتي تتأثر بالقوى والعلاقات الخارجية.[1]

ويعرف **تشارلز تيلي Charles Tilly** بناء الدولة بأنها: "إقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على إقليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبه المستقلة".[2]

وتُعرف **الموسوعة السياسية الميسرة** بناء الدولة كونها: "عملية إقامة المؤسسات والهياكل السياسية للدولة وآدائها لوظائفها بفعالية، وأساس نجاح عملية البناء يكمن في توسيع نطاق مزاولة الحقوق وأداء الواجبات العامة وطرح النظرة المحلية جانبا".[3]

ويرى **ديفيد إستون David Easton** أن بناء الدولة عملية سياسية، لأن النظام السياسي في حركة تفاعلية دائمة مع البيئة الداخلية والخارجية، والغايات التي وجدت من أجلها الدولة تجد أصولها ضمن نموذج التحليل النسقي، موضحًا بأن التأييد يوفر الطاعة والولاء للنظام السياسي، أما الإعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسي، فيهدف إلى تحقيق حالة البناء والتكامل والإستقرار.[4]

تعتمد عمليات بناء الدولة على كفاءة وفعالية الإدارة الحكومية، المتمثلة في المؤسسات السياسية والتشريعية والقضائية، على حد تعبير **ألفرد مارشال** الذي أشار إلى أن الإدارة الحكومية تجسيد متكامل لبناء دولة المؤسسات كخيار عقلاني وحيد لبلورة الإرادة المجتمعية، وتعبئة كل القدرات المتوافرة واستثمارها لتحقيق التنمية[5]، حيث أن بناء القدرات المؤسساتية تعتمد على توحيد وسائل الإحتكار والحق في إستخدام العنف

---

[1]- Laureta Xhelili, " The Challenges of State-building: A study of the state-building process in Kosovo", **M2 - Bachelor Degree**, Department of Political Science, Lund University, Sweden, 2012, p 9.

[2]– فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[3]– محمد لبوخ، "عملية بناء الدولة: دراسة في المفهوم والغايات والمرتكزات"، **الحوار المتوسطي**، العدد 6، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2014، ص ص 5، 6.

[4]– محمد أمين بن جيلالي، "بناء الدولة المفهوم والنظرية أسئلة الراهن"، **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر 2016، ص 6.

[5]– حسن أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 9، 10.

والقوة، عن طريق دعم تزايد دور الهيئات الإقليمية والمحلية للسيطرة على إقليمها الجغرافي، وفرض السلطة على مواطنيها عبر دعم السياسات الأمنية وتوفير المنافع المادية للمواطنين.[1]

يشير **التقرير الأوروبي حول التنمية** لعام 2009، بأن عملية بناء الدولة ترتكز على بناء شرعية مؤسسات الدولة وقدرتها على تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها مثل: الأمن، العدالة، سيادة القانون، فضلاً عن التعليم والصحة التي تلبي تطلعات المواطنين، وحسب معهد التنمية لما وراء البحار، فإن عملية بناء الدولة تتجه نحو الإجراءات التي تتداولها الأطراف الوطنية والدولة الفاعلة لإنشاء مؤسسات الدولة وتعزيزها وهو ما يتعلق بالعملية السياسية الفعالة للتفاوض حول المطالب المتبادلة بين السلطة والمواطن والعلاقة بين الدولة والمجتمع.[2]

يميز **آلان وايت** بين نمطين من عمليات بناء الدولة*، على النحو التالي:[3]

1- بناء الدولة المستجيبة: تتمثل في مجموعة من الآليات الأساسية الضرورية لبقاء الإطار المؤسسي للدولة، والمرتبط بتطوير القدرات في مجال الأمن وفرض سلطة القانون، فهي نموذج بناء الدولة التي روجها المجتمع الدولي، وتنطوي على ثلاثة محاور أساسية: دعم الشرعية، دعم العمليات الإنتخابية، تعزيز التنمية الإقتصادية لمجابهة الفقر.

2- بناء الدولة غير المستجيبة: هي تلك الهياكل المؤسساتية التي يتم تصميمها بشكل سيء، تعقد عمليات البناء بسبب هشاشة الديمقراطية، وعدم شرعية الدساتير واستمرار القمع والصراع، والدور السلبي للعامل الأيديولوجي والتصورات الدينية للأمة، التي تضع قيودًا على عمليات بناء الدولة الوطنية.

ويقارب **علي خلفية الكواري** لعمليات بناء الدولة من خلال تركيزه على دور المؤسسات السياسية في تنظيم جهود المجتمع وإرساء إرادة عامة وإجماع ضروري لبدء عملية التنمية الشاملة وتحقيق متطلبات بناء

---

[1]- Benjamin Miller, **States, Nations, and the Great Powers: The Sources Of Regional War And Peace**, New York: Cambridge University Press, 2007, p 71.

[2]- محمد أمين بن جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 3.

*- يميز بعض الباحثين بين ثلاثة أنماط لعملية بناء الدولة وهي:

أ- **بناء الدولة - الأمة:** هي عملية مأسسة الحاجة إلى إختراق أو تغلغل أيديولوجي للمجتمع، إذ أن ذلك الربط هو الذي يمكن الأنظمة من النمو والإستمرار، وأساس ذلك هو خلق إحساس عام بالهوية القومية، أي عمليات تحويل المجتمعات إلى قوميات عبر مجموعة ميكانيزمات مؤسساتية.

ب- **بناء دولة الرفاه:** ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، حيث إتخذت سياسات بعض الدول الأوروبية مثل التدخل المباشر لتوفير الرعاية الإجتماعية والإقتصادية للمواطنين، وتحسين مستوى الرفاه الإجتماعي والإقتصادي، بتوفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة (التعليم، الرعاية الصحية، العمل..)، أما بناء دولة الرفاه المعاصرة، فهي تتعدى هذه الخدمات وتهدف إلى توفير وضمان الحقوق المدنية والحقوق السياسية.

ج - **بناء الدولة الفاشلة:** وهو ما سنتطرق إليه لاحقًا، للمزيد **راجع:** محمد لبوخ، مرجع سبق ذكره، ص ص148، 149، 150.

[3]- Laureta Xhelili, op. cit , p 4.

الدولة، بتغيير ذهنيات الأفراد من صفتهم الشخصية إلى مؤسسات قائمة فكرًا وعملاً، نحو بلوغ مرحلة النضج المجتمعي والبناء المؤسساتي، أي تنمية وتأصيل النظام المؤسساتي كآلية لبناء الدولة، بتطوير الجهود البيروقراطية وتعزيز إمكانيات النظام السياسي وتأمين فعاليات البناء، بمنهجية إبداعية نقيضة لمحاكاة النموذج الغربي، من خلال إبتكار الأساليب المؤسساتية المتفاعلة مع الواقع المجتمعي.[1]

من خلال ما سبق ذكره، يمكننا أن نجمل أهم خصائص عملية بناء الدولة في النقاط التالية:

1- عملية بناء الدولة هي تلك المؤسسات السياسية الهادفة لخلق عمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية وترسيخ الهوية القومية، بتكريس آليات جهاز الدولة بفعالية السلطة المركزية، وعبر مسار التحديث الذي يروج له المنهج البنائي- الوظيفي، بتفاعل مجموعة من العمليات المؤسساتية على المستويين المحلي والعالمي، وعبر عدة فواعل إقتصادية وإجتماعية وسياسية.[2]

2- بناء الدولة نهج شامل يشير إلى بناء البنية التحتية (الإقتصاد) والبنية الفوقية (الأمن، المؤسسات السياسية، السلطات المركزية)، وبتيسير نقل الحكم من السلطة الإستعمارية إلى حكومة السكان المحليين فهي إستراتيجية غربية لدعم عمليات بناء دول ما بعد الإستعمار بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بالإعتماد على أنموذج التحديث والتجربة الغربية في بناء الدولة القومية، دون مراعاة واقع المجتمعات غير الغربية.[3]

3- بناء مؤسسات الدولة هو عملية إستراتيجية بالدرجة الأولى، تهدف لتحسين الأجهزة البيروقراطية وبناء القدرات وتعزيز العملية التشاركية في عملية البناء، من خلال خلق الشعور بالهوية الوطنية الجامعة والمشتركة والتغلب على الإختلافات الطائفية والولاءات الإثنية، أي أن بناء الدولة هي عمليات بناء المؤسسات السياسية وترسيخ قيم المنظومة الغربية في تعزيز مأسسة الدولة الوطنية.[4]

4- إن عملية بناء الدولة هي عملية طويلة الأجل تستغرق عدة أجيال، حيث أشار كابلان إلى ضرورة العمل من أجل الحفاظ على التماسك المجتمعي كمكون ضروري لإكمال الجهود الشاملة لبناء الدولة، بإستخدام

---

[1]- حسن أبشر الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 12، 13.

[2]- Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, " Understanding State-Building from a Political Economy Perspective: An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement", **Report for DFID's Effective and Fragile States Teams**, Overseas Development Institute, London, September 2007, pp 48,49.

[3]-Andrea K. Riemer, "The concepts of state building, nation building and society building", **AARMS**, Vol. 4, No. 3, 2005, pp 376, 377.

[4]-Vesna Bojicic Dzelilovic and David Rampton, "State-building, Nation-building and Reconstruction", **In:** Mary Kaldor and Iavor Rangelov (Eds) , **The Handbook of Global Security Policy** , Malden, Massachusetts: Wiley-Blackwell, June 2014, pp 268 ,269.

القدرات المحلية والتقاليد الوطنية بغية إضفاء الطابع الشرعي على تلك العمليات، التي ترتكز على عملية بناء الأمة كأداة لبناء الدولة، مما يضفي طابع الفعالية على عمليات ومسار البناء.[1]

5- بناء الدولة هو عملية إنجاح القدرات، عبر الإحتكار المشروع لإستخدام القوة من خلال بناء مؤسسات الدولة والتوازن بين الحاكم والمواطن، مع ضرورة التأكيد على ترسيخ البعد الهوياتي لإضفاء الشرعية على العمليات السياسية، بخلق رابطة الشعور بالماضي والمصير المشترك، وإرساء قيم المواطنة الكاملة الملازمة لتأطير عمليات بناء المؤسسات السياسية.[2]

6- بناء الدولة عملية متعددة الأبعاد، تعتمد على العملية السياسية الفعالة، ودور النخب والمواطن، وعبر عمليات التفاوض بين مختلف أطياف وتيارات المجتمع، مع تقديم التنازلات المتبادلة والإلتزام بالتعهدات، أي أن عملية البناء تتم عبر علاقة الدولة والمجتمع.[3]

وعليه، يمكن أن نخلص إلى أن عملية بناء الدولة عملية تراكمية، طويلة الأمد وليست عفوية، تعمل السلطة السياسية من خلالها على بناء المؤسسات وتحديثها لتوليد حس الإنتماء المشترك ببين الجماعات الثقافية المختلفة، عبر إجتذاب الهويات الفرعية ودفعها صوب الإنخراط في مؤسساتها، وتلبية مطالب تلك الجماعات بالشكل الذي يشعرها بقوة الدولة المادية والمعنوية، وبضرورة إستمرار وجودها بوصفها الجهة الوحيدة القادرة على إشباع تلك المطالب والحاجات للجماعات المختلفة، ومن ثمة توليد حس الإنتماء للدولة ومؤسساتها، وبذلك تغدو الدولة مشتركًا عامًا يحتوي الجميع ويعبر عنهم، لذا يصبح الدفاع عن هذا المشترك حقًّا عامًا للدولة على الأفراد و واجبًا خاصًا للأفراد تجاه الدولة، وهنا يبدو التماثل على أشده بين الدولة والمجتمع.[4]

---

[1]-René Grotenhuis, **Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States**, Amsterdam: Amsterdam University Press, 2016, pp 79, 80.

[2]-Armin von Bogdandy and Others, "State-Building, Nation-Building, and Constitutional Politics in Post-Conflict Situations: Conceptual Clarifications and an Appraisal of Different Approaches", **Max Planck Yearbook of United Nations Law**, Netherlands, Vol 5, 2005, p 584.

[3]- Laureta Xhelili, op. cit , p 5.

[4]- وليد سالم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الفرع الثاني: تعريف بعض المفاهيم المشابهة لبناء الدولة.

أولا: تعريف بناء الأمة.

يقصد بمصطلح بناء الأمة كمفهوم معياري معان مختلفة، تتمحور حول مضامين التجانس الإجتماعي ضمن حدود إقليمية محددة، مع الشرط المسبق المؤجل لمسألة السيادة، وفق عملية التجانس الهوياتي التي تتم تحت ضغط معايير القواسم المشتركة وحاجات المجتمع[1] إلى الوعي الشامل وتعزيز القيم الوطنية، ببناء الهويات الموحدة في المجتمعات الإنتقالية، بواسطة جملة من العمليات التاريخية المساهمة في تطوير الإحساس المشترك للمجتمع والتعبئة الإجتماعية وتعزيز البناء المؤسساتي للدولة الوطنية.[2]

يستخدم الأمريكيون بناء الأمة لوصف عمليات الوعي الجماعي، التي أدت إلى بلورة الهوية الثقافية والتاريخية لطبيعة المؤسسات السياسية القائمة من أجل إدارة المجتمع السياسي الجديد، حيث يعتبر بناء الدولة جزء من عناصر بناء الأمة[3]، بل يذهب التصور الأمريكي إلى أبعد من ذلك، من خلال الإستخدام الجديد لمصطلح بناء الأمة للإشارة للميكانيزمات والإستراتيجيات الضرورية لشرعنة النزعة العسكرية والتدخلات السافرة في شؤون الدول الأخرى، والتي تكتسي طابعًا إنسانيًا في بعض الحالات من خلال بناء الأمة عبر المساعدات الإنسانية[4]، وهذا ما حذا بـ **ليث كابلان** إلى تعريفه لبناء الأمة بإعتبارها: " التماسك الوطني والشعور بالإنتماء وبناء الثقة من أجل التغلب على الإنشقاقات العرقية، عبر المساهمة الغربية في إنشاء المجتمع السياسي الجديد كعملية طويلة الأجل تمتد لعدة أجيال".[5]

وفي المقابل، هناك من يرى بأن بناء الأمة هو عملية تجديد الهوية الوطنية للدولة وتطويرها، أي بناء هوية إقليمية أو جماعة داخل الدولة الوطنية[6]، حيث تحتاج إلى الترويج لها على المستوى الداخلي بعيدًا عن الإملاءات الخارجية، بالتركيز على معايير اللغة والتاريخ والعادات والتقاليد التي يتقاسمها المجتمع، إذ أن الهوية المشتركة أهم مقوم تتأسس عليه بناء الأمة[7]، بإعتبارها عملية هيكلية تكاملية إجتماعية وثقافية تؤدي

---

[1]– كاثرين شكدام، **بناء الأمة وسياسة بناء الدولة المثال الفرنسي ومحدداته**، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد: مركز البيان للدراسات و التخطيط، 2018، ص 4.

[2]- Australian National University, "The Twin Processes of Nation Building and State Building", **SSGM: State, Society and Governance in Melanesia**, No 1, 2007, pp 1, 2.

[3]– وليد سالم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 65، 66.

[4]- Sinclair Dinnen, **" Nation-Building – Concepts Paper"** , p 1.
https://bit.ly/36D8TJV (accessed on 5/9/2018)

[5]- René Grotenhuis, op. cit , p 79.

[6]- Atle Hetland, **"Nation-building and identity"**, The Nation, 15/8/2013, p 1.
https://bit.ly/33yYIUL (accessed on 5/9/2018)

[7]– كاثرين شكدام، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 12.

إلى ترسيخ الخصائص المشتركة للهوية والقيم والمصالح، عبر الإندماج الإجتماعي وبناء شعور الأمة معنويًا وماديًا ومؤسساتيًا.[1]

وتستند عملية بناء الأمة في قاعدتها الرصينة إلى عملية بناء الدولة، لأن الدولة هي التي تحدد مسار بناء الأمة وفقًا لفاعلية قدرتها الإستيعابية، حيث تكون بناء الأمة هي فعلاً عملية تنموية، إجتماعية وسياسية تهدف إلى إيجاد شبكة علاقات واسعة وعميقة بين الدولة والمجتمع، وتكون الدولة معبرة عن المجتمع، وهذا الأخير متمسكًا بالدولة الوطنية.[2]

يعتقد **فوكوياما** أن بناء الأمة هي تلك العمليات المتعلقة بالمجتمعات والقيم والعادات والتقاليد المشتركة والذاكرة التاريخية، حيث يؤكد أن بناء الأمة عبارة عن عملية بناء المؤسسات السياسية أو الترويج لها، من خلال مجموعة من الفواعل خارج إقليم الدولة الوطنية، من أجل إضفاء الشرعية على تلك العمليات، أي أن **فوكوياما** يقارب لبناء الأمة من منظور أمريكي، يهدف لدعم آليات الترويج الغربي لميكانيزمات بناء الأمة وفق الرؤية الغربية.[3]

وعلى هذا الأساس، نجد نوعان من الإستخدامات المتميزة لبناء الأمة، حيث أن الإستخدام الأول؛ الغالب في الدراسات الأكاديمية، يركز على القومية المحلية المساهمة في بلورة التكوين الإجتماعي للأمم، وأما الإستخدام الثاني؛ والذي تروج له مؤسسات صنع القرار سيما في الآونة الأخيرة، فيميل إلى المساواة بين بناء الأمة وبناء المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع[4]، عبر مأسسة قضية الهوية العرقية والدينية، بخلق روابط متماسكة تؤسس للسيادة السياسية وفق أجندة الدولة المانحة.[5]

ويمكن تلخيص أهم مقومات عملية بناء الأمة في النقاطة التالية:

1- يرتكز مفهوم بناء الأمة على عملية بناء الشعور المشترك بالهوية والماضي والمصير المشترك، كمدخل للتغلب على الإختلافات العرقية والطائفية، وإرساء ولاءات قومية جديدة ومأسستها.[6]

2- تساهم العمليات التاريخية في بناء الأمة وإضفاء الشرعية السياسية وتحقيق الإستقرار، عبر الإجماع والتصور المشترك الذاتي للقيم والمعتقدات، والإستخدام الإيجابي والفعال للعمليات التاريخية، بإعتبارها من ميكانيزمات إستقرار مسار بناء الأمة.

---

[1]- Sinclair Dinnen, op. cit , pp 2, 6.

[2]- وليد سالم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 84.

[3]- René Grotenhuis, op. cit , p 78.

[4]- Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, op. cit , p 47.

[5]- René Grotenhuis, op. cit , p 77.

[6]- Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, op. cit , p 47.

3- تستند مقاربة بناء الأمة إلى الثقافة السياسية القومية الجامعة لمعايير الهوية والتاريخ، والمتوافقة مع المصالح السياسية وجهود النخب القومية في بناء الأمة وشرعيتها، عبر الثقافة السياسية الممتزجة بقيم الماضي والمصير المشترك وطبيعة المصلحة القومية للأمة.[1]

4- بناء الأمة أداة لبناء الدولة الفعالة، تستند للتماسك الإجتماعي، فالعلاقة بينهما علاقة تشابكية، في حين أن لكل منهما عمليات وديناميات خاصة بها.

	بناء الدولة	**بناء الأمة**
الفواعل	الممثلون السياسيون، صناع القرار	المجتمع، الزعماء التقليديون، المجموعات الهوياتية
الآليات والأدوات	القوانين، مؤسسات الدولة الوطنية	الأساطير، التقاليد الثقافية، الأعراف
العمليات	تقديم الحلول بوضع القواعد واللوائح القانونية، وصنع السياسة العامة	ترسيخ قيم التفاهم الإجتماعي المتبادل، بناء الإلتزام المجتمعي
النتائج	التنظيم الجيد لمؤسسات الدولة، العدالة، الأمن، التنمية	الشعور بالماضي والمصير المشترك، التواصل المجتمعي
الإطار الزمني	إطار زمني محدد بدورات إنتخابية	العضوية المفتوحة، التطور المستمر
المرجعية	مرجعية المجتمع الدولي، القوانين الدولية، المعاهدات الدولية.	التاريخ، الماضي والمصير المشترك، المرجعيات الذاتية.

جدول رقم(1): مقارنة بين بناء الدولة وبناء الأمة.

source: René Grotenhuis, op. cit , p 80.

ثانيا: تعريف بناء السلام.

دخل مفهوم بناء السلام عالم الشهرة في فترة التسعينيات، وقد نشأ كرد فعل على إنتشار الحروب الأهلية في العالم الثالث، عبر محاولة قام بها الأمين العام السابق للأمم المتحدة **بطرس غالي** لتطوير طائفة واسعة

[1]- Raphael Utz, " Nations, Nation-Building, and Cultural Intervention: A Social Science Perspective ", **Max Planck Yearbook of United Nations Law**, Netherlands, Vol 9, 2005, pp 629, 631.

من الإجراءات تتجاوز حدود الأشكال التقليدية من جانب الأمم المتحدة في حفظ وصنع السلام* للتعامل مع هذه الحروب[1]، حيث إعتبر بناء السلام كمكمل لعملية صنع السلام، من خلال إنشاء الهياكل والبنى الضرورية لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام.[2]

يُعرف بناء السلام على أنه تلك الإجراءات التي تقوم بها الجهات الفاعلة الدولية أو الوطنية لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام، بالقضاء على النزاع المسلح وتفعيل المشاركة السياسية، أي أن بناء السلام يحدث في المراحل الحاسمة المحققة للوجود الفعلي للدولة، عبر تسوية الخلافات الداخلية بشكل قطعي ونهائي، والإسهام في إبرام جملة من التنازلات المؤسساتية الصعبة التي ترتبط بالسلطة السياسية بالدرجة الأولى.[3]

ويتفق أغلب منظّري دراسات أبحاث السلام على أن مفهوم بناء السلام يرتبط بعمليات إصلاح البنية التحتية وبناء المؤسسات في الدولة بدل الصراع، من أجل إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق السلام وعدم العودة إلى الصراع مرة أخرى، عبر المسعى العام لحل الصراع من كافة أبعاده الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وعدم الإقتصار على التسوية من الناحيتين السياسية والعسكرية[4]، بتشييد ظروف المجتمع حتى يستطيع المجتمع أن يعيش في سلام، وهذا يشمل عدّة طرق مثل التربية في مجال حقوق الإنسان، والتنمية الإقتصادية وزيادة المساعدة والتكافل الإجتماعي، والإنسجام والتآلف ببين فئات المجتمع الواحد، والتوافق بين الفرد والمجتمع وبين الدولة والمجتمع.[5]

لقد كشف **بطرس غالي** عن مفهوم بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع بقوله: "بناء السلام هو العمل على تجديد ودعم الهياكل المعززة لترسيخ السلام من أجل تجنب العودة للصراع مجددًا"، حيث يعني بقوله أن بناء السلام يتم عبر تدخلات دولية تم تصميمها بهدف منع إندلاع أو عودة النزاع المسلح، ببناء مجتمعات مدنية معززة للتنمية ومجتمعات سياسية مكرسة للبناء الديمقراطي والعدالة، وحكم القانون كمؤشرات لتطوير ثقافة بناء السلام.[6]

---

*- يشير مصطلح صنع السلام إلى مساعدة أطراف النزاع للوصول إلى موقف تفاوضي، أما مصطلح حفظ السلام فهو منع أطراف النزاع من الإقتتال.

[1]– مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 105.

[2]-Michael Barnett and Others, "Peacebuilding: What Is in a Name? " , **Global Governance**, No 13, 2007, p 37.

[3]- Verena Fritz and Alina Rocha Menocal, op. cit , p 49.

[4]– بدر حسن شافعي، **تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الإيكواس**، القاهرة: دار النشر للجامعات، ط1، 2009، ص 34.

[5]– إسماعيل حمدي محمد، **الإعلام ودوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير**، عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2017، ص 254.

[6]- Michael Barnett and Others, op. cit , p 36.

أما **Charles Call**، فيرى أن بناء السلام يتجاوز القضاء على النزاع المسلح، ويتمثل في الإستقرار وتحقيق التوازن، وينطوي على ميكانيزمات القضاء على جذور الصراع وفق تقنيات تستخدم لمساعدة المجتمعات على تجنب الحرب ومنع نشوب الصراع، وهذا ما ذهب إليه **الإبراهيمي** في مقاربته لبناء السلام الذي يرى بأنه: "الأنشطة المضطلع لها على الجانب البعيد عن الصراع لإعادة تجميع أسس السلام وتوفير الأدوات اللازمة لذلك".[1]

كما يعرف **جون بول ليدراخ** بناء السلام بأنه: "مفهوم يضم العمليات التي تقوم بها الفواعل المحلية التي هي كل قوى المجتمع فردًا وجماعةً، وكذا السلطة والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ودول تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وقد تسعى هذه العمليات لإقامة هذه المؤسسات إذا لم تكن موجودة بما يمنع نشوب الحرب مرة أخرى"، أي أن بناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية النزاع وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية، بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات أسفرت على التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان إستدامة هذه النتائج من جهة أخرى.[2]

إذن، بناء السلام يستتبع الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة الوطنية أو الدولية لإضفاء الطابع المؤسسي على السلام في غياب النزاع المسلح، لذلك قد يحدث بناء الدولة في غياب بناء السلام، الذي يركز على الصراع نفسه ويسعى إلى منع العودة إليه مجددًا، إذ أن بناء الدولة مكون أساسي لبناء السلام، لأنه يشدد على أهمية مأسسة الحكم وإعطاء الأولوية لجهود بناء المؤسسات[3]، التي تنطوي على تلك الإجراءات التي إتخذتها مختلف الجهات الفاعلة وطنيًا- إقليميًا- دوليًا لإحداث إصلاح وتعزيز مؤسسات الدولة المساهمة في عمليات بناء السلام[4]، عبر مسعى منع وتقليل النزاعات، ومساعدة الأشخاص الذين يتعافون من العنف في جميع أشكاله، حتى ذلك العنف البنيوي، وتمكين الأفراد من تنمية العلاقات على كافة المستويات التي تساعد بنيتهم المحلية، إذ أن تنمية العلاقات الإجتماعية بمختلف مستوياتها (بين الأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات، وكذلك مع الحركات والمؤسسات الإقتصادية والمدنية) تعمل على خلق

---

[1]- Ibid, pp 37, 42.

[2]- حمدوش رياض،" تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات".

(تم تصفح الموقع في: 2018/9/11) https://bit.ly/2F7FcFv

[3]- Ronald Paris and Timothy D. Sisk, **The Dilemmas of State-building: Confronting the contradictions of post war peace operations**, New York: Routledge, 2009, p 14.

[4]- Charles T. Call and Elizabeth M. Cousens, " Ending Wars and Building Peace: International Responses to War-Torn Societies", **International Studies Perspectives**, Vol 9, No 1, February 2008, pp 1, 4, 9.

علاقات سلمية تُشكل رأس المال الإجتماعي، وتعاونًا إيجابيًا لحل النزاعات وبناء السلام.[1] وهذا ما يلخصه الشكل التالي:

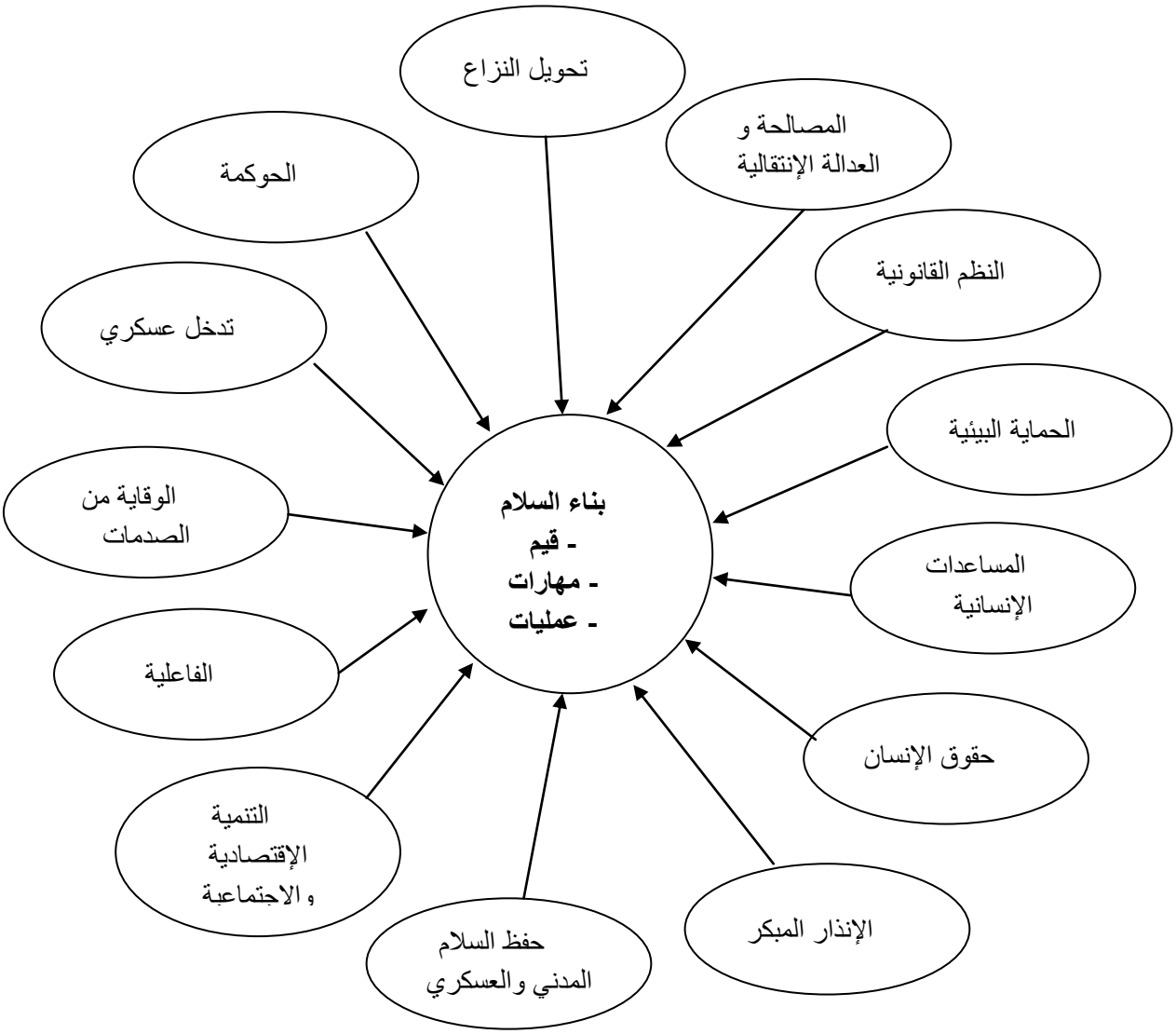

شكل رقم (1): مداخل بناء السلام.

المرجع: ليزا سكارتش، **إستراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام؟**، القاهرة: دار الثقافة، 2008، ص19.

ثالثا: تعريف بناء القدرات.

تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID: " عملية ممنهجة لتطوير كفاءة وفعالية المنظمة في سعيها لتحقيق غاياتها وتقديم خدمات ذات جودة عالية، وذلك من خلال تعزيز قدراتها التنظيمية، فهي بمثابة تلك

[1]– ليزا سكارتش، مرجع سبق ذكره، ص 16.

العملية التي يتم من خلالها التركيز على النظام والبيئة، أو السياق العام الذي من خلاله يتفاعل ويعمل الأفراد والمنظمات والمجتمعات، وتهدف هذه العملية إلى تحسين المهارات الفنية والإدارية والموارد داخل المنظمة، وتمكين العاملين في المؤسسة من إستغلال قدراتهم في الدفع بإستمرار التنمية"[1].

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP: "العملية التي يقوم من خلالها الأفراد والمنظمات والمجتمعات بإكتساب وتعزيز القدرات اللازمة والإحتفاظ بها لوضع أهداف إنمائية خاصة بهم".

تعريف منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD: "عملية تتضمن تشييد بناء جديد عبر مراحل وخطوات إستنادًا إلى تصميم محدد سلفًا، وقد يكون بناء القدرات متصلاً بالأزمات أو فترات ما بعد الصراع، حيث تكون القدرات الموجودة قد فقدت معظمها بسبب تدميرها".[2]

إن ما يميز عملية بناء القدرات هو السعي نحو دمج مجموعة من الإستراتيجيات الإصلاحية الداعمة لكفاءة وفعالية وإيجابية أداء جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، بما يدعم فكرة العدالة الإجتماعية في إطار تشاركي توافقي يفتح الطريق لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، فهي تمثل تنظيم للإستفادة من الموارد المجتمعية من خلال التدريب، لتنمية المهارات وتنمية القدرات المؤسسية، أي أنها عملية يحصل من خلالها الأفراد والمنظمات والمؤسسات المجتمعية المختلفة على ما يحتاجونه من إمكانيات تساهم في تقوية قدراتهم الفنية والتنظيمية والمؤسساتية، والحفاظ عليها بما يحقق أهداف التنمية المستدامة للجميع، عن طريق الإهتمام بتحديد الأدوار والمسؤوليات لأطراف عملية التنمية ودعم عمليات التنسيق والتنظيم، وتنمية الكوادر الفنية للهيئات الحكومية بهدف تنمية القدرات الإدارية على المستوى المحلي، والعمل على تطوير السياسات وإمكانية تنفيذها، عبر الترتيبات المؤسسية التي تجعل الحكومة تتخذ إجراءات تعمل على توفير البنية التشريعية المساندة لعملية تنفيذ إستراتيجيات بناء القدرات، بواسطة إستحداث قوانين ومؤسسات ضرورية تناط إليها مهمة تطوير عمليات المشاركة والتمكين للجميع، والعمل على توفير الموارد المالية والمادية والتكنولوجية اللازمة لإنجاح إستراتيجية بناء القدرات.[3]

من خلال عرضنا لبعض تعاريف بناء القدرات، يمكن القول أن بناء القدرات عبارة عن عملية داخلية تغير المجتمع بكل مكوناته، من خلال قواعده ومؤسساته وأسلوب عيشه، ورفع رأسماله الإجتماعي، وتحسين قدراته

[1] -United States Agency for International Development (USAID) , **Introduction to Organizational Capacity Development,** Washington, DC: Pact's Learning Series Publications, 2010, P 1.

[2] -UNDP, "Capacity Development: Empowering People and Institutions", **Annual Report 2008**, New York: United Nations Development Programme, 2008, pp 3, 4.

[3] – وائل عمران علي، "بناء القدرات المجتمعية كآلية للتدخل الإستراتيجي الداعم لتحقيق العدالة الإجتماعية والحوكمة المجتمعية مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية"، **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 38، العدد 3، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر 2018، ص ص 3، 9، 14، 16.

على رد الفعل وعلى التكيف والإنضباط الذاتي، فهي مرتبطة بالتنمية على مختلف مستويات المجتمع، كما ترتبط بالكيانات والمؤسسات بمختلف أحجامها ونطاق عملها، وبمختلف مراحل التنمية، مثل (تنمية المنظمات، تطوير النظم، التنمية المستدامة)، ولا يمكن تحقيق النتائج المرجوة من بناء القدرات، إلا إذا تم على ثلاثة مستويات مترابطة، أي على مستوى الفرد، وعلى مستوى المؤسسات، وعلى مستوى المجتمع، مع مراعاة البيئة المحلية والوطنية والدولية، إذ يجب أن تعتمد عملية بناء القدرات على قيادة الوسط الذي تنبع منه، ويتطلب بناء القدرات مشاركة واسعة لجميع الأطراف المعنية، والقائمة على الحوكمة الرشيدة الضرورية لتهيئة بيئة ملائمة للتنمية، وهي عملية تنبع في المقام الأول عن الرغبة في التغيير، وتحكمها خمسة مبادئ أساسية وهي:(الإدارة الوطنية، القدرة على الإستدامة، المشاركة، حشد الموارد الوطنية والمحلية، عملية التغيير) والتي تشكل دعائم لأي برنامج لبناء القدرات، ولذلك، يجب أن تشتمل أي إستراتيجية تهدف لبناء القدرات بعدًا وطنيًا وشموليًا يستهدف جميع المؤسسات المشاركة في الحوكمة، بالتأكيد على ضرورة الحوار السياسي والتعاون بين الجميع لتوطيد ركائز السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية وترشيدها، حيث تستهدف بناء القدرات مؤسسات تجسد الدولة أو مكوناتها، وهي الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي والجهاز القضائي من ناحية، والإدارات أو السلطات المحلية من ناحية أخرى، مع ضرورة إقامة حوكمة برلمانية رشيدة تؤثر إيجابا على التنمية، وإقامة برلمان قوي ذو كفاءة معزز للديمقراطية والقانون، ويساهم بفعالية في وضع السياسات العامة بما يضمن الإنصاف في توزيع الموارد العامة وترشيدها، ويساعد على ترسيخ الحوكمة الرشيدة على الصعيدين المحلي والوطني.[1]

[1]– الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، "بناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة"، **مذكرة الأمانة العامة**، الدورة 13 للجنة الإدارة العامة، أفريل 2014، ص ص7، 8، 9.

المطلب الثاني: مفهوم إعادة بناء الدولة الفاشلة.

الفرع الأول: تعريف الدولة الفاشلة ومؤشراتها.

أولا: تعريف الدولة الفاشلة.

بدأ الإهتمام بمفهوم الدولة الفاشلة من قبل الأكاديميين وصناع القرار منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، إلا أن الترويج السياسي له جاء في أواخر التسعينيات على لسان مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك **مادلين أولبرايت Madeleine Albright**، في سياق الحديث عن ضرورة التدخل الدولي لإنقاذ الصومال[1]، واستندت مختلف المفاهيم المعبرة عن الدولة الفاشلة إلى فرضية مفادها أن النظام الدولي الراهن يتوقع من الدول ذات السيادة أن تؤدي بعض الوظائف المحددة وفق نموذج الدولة الفيبرية لضمان أمن مواطنيها ورفاهيتهم، وأن الدولة التي لا تعي هذه المعايير يرمز إليها بمجموعة واسعة من الأوصاف، بما في ذلك الدولة الفاشلة أو الضعيفة أو الهشة أو المنهارة، وكلّها مصطلحات تعبر عن فشل الدولة الوطنية.[2]

وفقًا للباحثة **Susan Woodward**، فإن الأدبيات المتعلقة بفشل الدولة والإنهيار تعاني عددًا من العيوب الخطيرة، ليس فقط أنها مليئة بالتعريفات الغامضة ولكنها أصبحت مقاربة غير علمية، إستخدمت فيها مجموعة متنوعة من المفاهيم السياسية مثل الدولة شبه الضعيفة والفاشلة والهشة والمنهارة من قبل مراقبين مختلفين– الأكاديميين وصناع القرار– كما لو كانت معانيها متماثلة تمامًا[3]، وهو نفس التوجه الذي عبّر عنه **Alex Gourevitch**، مؤكدًا على أن عدم قدرة منظري الدولة الفاشلة على شرح الديناميات الإجتماعية الداخلية المعقدة للحكومات (التي يرون أنها فاشلة ومتعثرة بسبب الإضطرابات المتعددة المستويات) فهي في تطور مثير للسخرية بسبب ضعف مقارباتهم النظرية للدولة الفاشلة، وعدم قدرتهم على الفصل بين المفاهيم السياسية التي تخدم أغراضًا معينة، حيث ظلّت أطروحة الدولة الفاشلة تعزو فشل الدولة إلى عدم ملاءمة الدولة أو السيادة كقاعدة، متجاهلةً أن الدولة في حد ذاتها تعتبر إستيرادًا صناعيًا أو موقفًا قسريًا على المجتمعات (معظمها دول في العالم الثالث) التي تتميز بكونها غير مؤهلة لهذا النوع من التنظيم السياسي فتمّ التركيز في هذه المقاربة بشكل كبير على الرأي القائل بأن "الفوضى الداخلية" هي المسؤولة عن فشل الدولة، وهذا يعني أن صناع السياسة لا يتعين عليهم فهم الديناميات المحلية التي تحرك الصراع، أو الإعتراف بمجموعات محددة كأطراف فاعلة في الصراع، و بدلاً من ذلك ، يمكن التعامل مع الموقف على

---

[1]– أحمد سيد حسين، **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص 84.

[2]– جهاد عودة، **تقدير الأزمة الإستراتيجية في العالم العربي**، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2014، ص 96.

[3] -Susan L. Woodward, "Fragile States: Exploring the Concept", **Paper presented at the States and Security Learning Group at the Peace and Social Justice Meeting of the Ford Foundation**, Rio de Janeiro, Brazil, November 2004, p 4.

أنه فوضى، ويمكن لطرف ثالث غير مهتم أن يحلها باستخدام الأدوات السياسية المناسبة للقوى المتدخلة ولذلك تمّ تصميم هذه المقاربة وفقًا للأولويات الغربية أكثر من الواقع المحلي، أي أن المقاربات المستخدمة لوصف (الدول الفاشلة) غالبًا ما ينظر إليها على أنها "مرض" الدول النامية مقارنةً بالدول الغربية "الصحية" في ظل إهمال التاريخ والديموغرافيا والثقافة والإقتصاد وعلاقتها بالديناميات والأنماط المحلية في هذه الدول.[1]

وترى الباحثة **Rosa Ehrenreich Brook** أن الدول الفاشلة أو المضطربة هي البلدان التي غمرتها بعمق الإضطرابات السياسية، بطريقة عطّلت وظائفها في تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية للمواطنين، في إشارة منها إلى حالة التناقض بين نمط الدولة الفاشلة والدولة الناجحة بالحكم الجيد، والمتميزة بقدرة النظام على التحكم في الإقليم الجغرافي وفرض سلطته على السكان داخل تلك المنطقة السيادية(نظام قضائي مختص ومستقل، قوة الجيش والشرطة، توفر الإحتياجات الأساسية للمواطنين، حماية الأمن القومي والإنساني الإستقرار والتنمية الإقتصادية)، ممّا يُمَكّن الدولة الناجحة من السيطرة على الإضطرابات الإجتماعية في أراضيها والمحافظة على العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى، وعلى النقيض من ذلك، لا يمكن للدولة الفاشلة تقديم مثل هذه الخدمات للمواطنين، وتعيش في ظروف مضطربة ورهيبة، موضّحةً أن أغلب الدول الفاشلة تقع في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الوسطى، وجنوب آسيا، وأجزاء من أمريكا اللاتينية والعالم العربي على وجه خاص[2].

وحسب الباحثة **رنا أبو عمرة**، فإن مصطلح فشل الدولة يعني عدم قدرة الدولة على القيام بوظائفها التي لا يمكن لغيرها القيام بها، أي تعجز الدولة على أن تقوم بإنتاج عوامل إستمرارها على عدة أصعدة متوازية بحيث تصبح سببًا لفشل الوضع الإقتصادي، وما يرافقه من فشل المؤسسات السياسية في تدارك التداعيات المترتبة على الفشل على مختلف الأصعدة، فتتزايد إحتمالات ضلوع القوى الخارجية لمعالجة المشكلة، وقد تبدأ دائرة الفشل بالعكس، حيث تكون العوامل الخارجية هي نقطة البداية في حلقة الفشل، فتظهر هذه العوامل أعراضها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والمؤسساتية.[3]

ويُعرف كل من **هلمان و راتنر** 1995 **Helman and Ratner** الدولة الفاشلة على أساس معيار مدى تعرضها للخطر، حيث صنّفَا الدول الفاشلة إلى ثلاثة مجموعات يرتبط فشلها بظروف مكانية وزمانية، أما المجموعة الأولى؛ فتتكون من البوسنة وكمبوديا وليبيريا والصومال، وتتميز بكون هياكلها تطغى على ظروف

[1] - Alex Gourevitch, "The Myth of the Failed State", **Paper prepared for a conference of the International Studies Association,** New York , Columbia University,2005, pp 4, 6, 9.

[2] - Rosa Ehrenreich Brook, " Failed States, or the State as Failure? " , **The University of Chicago Law Review**, Vol 72, No 4, Fall 2005, pp 1159 -1166.

[3] – رنا أبو عمرة، **أمريكا والدولة الفاشلة**، القاهرة: دار ميريت، ط1، 2014.

الدولة، أما المجموعة الثانية؛ فتتمثل في كل من إثيوبيا وجورجيا كدول قد تفشل في المدى القريب، في حين تتمثل المجموعة الثالثة؛ في الدولة الناشئة حديثًا بعد إنهيار المعسكر السوفيتي، واعتُبرت بأنها دول ستفشل في المدى البعيد، أما **Bilgin and Morton 2002**، فقد صنّفَا الدولة الفاشلة إلى ثلاثة فئات، متمثلةً في: الدولة المارقة، الدولة الضعيفة، الدولة المنهارة، معتمدين على تصورات **William Zartman** في دراسته عام 1995 بعنوان Collapsed States: The Disintegration and Restoration of Legitimate Authority الذي عرف الدولة المنهارة، بأنها تعني عدم القدرة على تأدية الوظائف الأساسية في ظل حرب أهلية وفوضى عامة، مما يؤدي إلى فشل الدولة بالوفاء بمسؤولياتها، بسبب إنخفاض القدرة على أداء مهامها وإنهيار هيكل السلطة التشريعية، لتحل الكيانات الإثنية محل الدولة الوطنية.[1]

في حين تُعرف **مجموعة الثمانية** مصطلح الدولة الفاشلة بأنها:" أزمة في حياة الدولة– الأمة، تتميز بتدهور التنمية الإجتماعية والإقتصادية وعدم إستدامة عمليات بناء الدولة، التي تستلزم بناء التسويات السياسية الشاملة وبناء الأمن والعدالة والمساءلة للقضاء على مهددات الهشاشة"، أما **منظمة العمل الدولية** فتذهب إلى تعريف الدولة الفاشلة بأنها: " تلك الهشاشة التي تثير حالات مفاجئة ودورية، حيث يؤدي عامل خطير أو أكثر، سواء أكان من الداخل أو الخارج إلى تفاقم حالة عدم الإستقرار السياسي والهشاشة الإجتماعية والإقتصادية، وعجز الجهات الفاعلة إقتصاديًا على توفير العمل والوصول إلى مستوى معيشي لائق".[2]

وفي تحديده لمفهوم الدولة الفاشلة، يرى **نعوم تشومسكي Noam Chomsky** في كتابه: " الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية"، على أن الدولة الفاشلة مفهوم ملتبس وغير دقيق يؤدي إلى خلق نوع من الشعور بالإحباط، نظرًا لعدم وضوح إستخدام المصطلح وخلفياته الأيديولوجية، موضحًا أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة الغير قادرة على حماية مواطنيها من العنف والدمار، وتميل نزعتها إلى إعتبار نفسها فوق القانون على الصعيدين المحلي والدولي، وتتسم بتوظيف آليات ممارسة العنف والعداء ضد الجميع في ظل تجريد مؤسساتها من وظائفها الجوهرية، واستدامة العجز الديمقراطي الخطير.[3]

---

[1]- Turkan Firinci Orman, "An Analysis of the Notion of a Failed State", **International Journal of Social Science Studies**, Vol 4, No 1, January 2016, p 78.

[2]– منظمة العمل الدولية،" الدولة الهشة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادي والدول العربية"، **تقرير مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدولة العربية**، بيروت: مركز أريسكوا، 2016، ص 1.

[3]– نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**، ترجمة سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007، ص8.

ويستند تعريف **Stein Eriksen** للدولة الفاشلة إلى المقاربة الفيبرية، من خلال تشديده على مدى قدرة الدولة على الحفاظ على النظام داخل ولايتها القضائية، بإستخدام القوة المشروعة التي لا تتمتع بها الدولة الفاشلة لكونها غير قادرة على توفير بيئة آمنة لسكانها ولا تمتلك سيطرة سياسية حازمة على كامل أراضيها، وغالبًا ما تسيطر هذه الحكومات على جزء فقط من أراضيها (عادة العاصمة)، بينما يتم التحكم في أجزاء أخرى من قبل فصائل مختلفة، بمعنى آخر، تفقد الدولة السيطرة المادية على أراضيها(إنتشار الصراع والتمرد، وانعدام الأمن في ظل تصاعد مخاطر أمراء الحرب، والعنف الهيكلي وغيرها من عوامل تدمير الدولة ذات السيادة) حيث تنتشر الفوضى في الدولة بفعل الجماعات المتطرفة والمتمردين والجهاديين والإرهابيين، ومختلف الجماعات المجزأة التي تظهر للمطالبة بشرعية سياسية، وتدعمها مجموعة من الغرباء والقوى غير الدستورية التي تعمل من أجل زعزعة الإستقرار وخلق إنعدام الأمن في دولة ذات سيادة، حيث تحتاج المجموعات المتمردة إلى مأوى للإختباء، ويمكن أن توفره قوى أجنبية متدخلة لتجنيد المؤيدين، والتي بدورها تخلق الفوضى لإعاقة النظام الداخلي،[1] فتصبح الدولة بموجبها غير قادرة على الحفاظ على ذاتها كعضو في الأسرة الدولية، وبالمثل جادل باحثون آخرون بأن الفشل يظهر في فقدان الحكومة المركزية إحتكار إستخدام وسائل العنف وضعف آليات الحوكمة وتفشي التوترات الداخلية والصراعات العنيفة، في ظل إنهيار القانون والنظام واستخدام الدولة لوسائل القمع والقسر ضد مواطنيها[2]، في وقت يتراجع فيه الأداء التنموي وتعجز عن توفير الوظائف الأساسية للدولة– الأمة، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية وتدهور الفرص الإقتصادية رغم الموارد الطبيعية التي تمتلكها هذه الدول، والتي تتميز بتدهور دخلها القومي وانعكاساته على الدخل الفردي والمستوى المعيشي للمواطنين.[3]

ويوضح **Donald Potter** أن الدولة الفاشلة هي دولة متوترة ومتنازع عليها من قبل الفصائل، في ظل عجز الدولة عن توفير الحد الأدنى من النظام والأمن المدني على الصعيد الداخلي، وما يصاحبه من فشل التنظيم الإجتماعي والإخفاق التنموي وتصدع مقومات تماسك النظام السياسي،[4] حيث يمثل إنعدام الأمن في

[1] - Stein Sundstøl Eriksen , "The theory of failure and the failure of theory: 'State failure', the idea of the state and the practice of state building",**In:** Kristian Berg Harpviken(eds) , **Troubled Regions and Failing States The Clustering and Contagion of Armed Conflict**, United Kingdom: Emerald Group Publishing Limited, 2010, pp 27, 28, 29, 31.

[2]– جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[3]- Robert I. Rotberg, **State failure and state weakness in a time of terror**, Washington D.C: Brookings Institution Press, 2003, pp 6, 7, 8.

[4]- Donald W Potter, "State Responsibility, Sovereignty, and Failed States", **Refereed paper presented to the Australasian Political Studies Association Conference**, University of Adelaide, Australia, 29 September-1 October 2004, p 4.

الدول الفاشلة مشكلة خطيرة تؤثر على سلامة المواطنين، وتحرمهم من التمتع بالحقوق السياسية والفرص الإجتماعية، مما ينعكس سلبًا على مسألة السيادة وبقاء الدولة في حد ذاتها، إذ تصبح الدولة عاجزة عن الحفاظ على السلم العام، لأنها لا تستطيع السيطرة على العنف الناشئ بفعل إنهيار النظام العام، ولا يمكن للمواطنين متابعة أعمالهم في بيئة آمنة، بل يحرمون من الحصول على وظيفة مستقرة أو فرص تعليمية وخدمات صحية، ناهيك عن إنتهاك كرامة المواطنين، فالدول المضطربة والفاشلة هي أقطار فوضوية ومغمورة بالنزاعات والحروب الأهلية المدمرة[1].

ويعتقد **A. Schoeman** أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حوّلت التركيز على الدولة الفاشلة من مجرد إعتبارها مشكلة إنسانية ذات طابع محلي- إقليمي إلى مشكلة أمنية- عالمية، حيث إعتبر المحافظون الجدد في الإدارة الأمريكية خلال عهد **جورج بوش**، أن الدولة الفاشلة تمثل كيان إرهابي تشكل تهديدا للمصالح القومية الأمريكية، في إشارة إلى مجموعة من المفاهيم والفرضيات الغربية المنمطة والكونية والتي تعبر عن فشل المنهجية الغربية في إرساء مضامين الدولة النيو- فيبرية وفق المواصفات النيوليبرالية مما خلق نوع من الإرتباك النظري في وضع مؤشرات الدولة الفاشلة، والوقوع في فخ التحيز الأيديولوجي وأزمة تعميم المفاهيم.[2]

ومن التعاريف الأكثر شمولاً، هو التعريف الذي قدمته الباحثة **رنا أبو عمرة**، حيث عرفت الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي لا تستطيع الوفاء بالإحتياجات التقليدية والمستحدثة لأفراد شعبها بشكل مستمر، مما يولد على المدى الطويل حالة عامة من عدم الإستقرار، تدل عليها مؤشرات سياسية أو إقتصادية أو أمنية أو إجتماعية، ويتعاظم عوامل الفشل إما بسبب إنخراط الدولة في الصراع لفترة طويلة، أوبسبب قصور بنيوي في مؤسسات الدولة نتيجة أسباب تاريخية وظروف جغرافية وديمغرافية، أو لمواجهة الدولة لأزمة حادة ومفاجئة ولا تعتبر الدولة فاشلة نتيجة تدهور الظروف الداخلية فقط، إذ لا يمكن الحكم على فشل الدولة بمعزل عن محيطها الإقليمي ومستجدات وقضايا النظام الدولي، مما يجعل لكل حالة من حالات الإخفاق الوظيفي خصوصياتها.[3]

فالدولة الفاشلة هي دولة تتمتع بوجودها القانوني على المستوى الدولي، لكن سلطتها تتسم بكونها ضعيفة وعاجزة على الإلتزام بمسؤولياتها داخليًا تجاه مواطنيها، وخارجيًا تجاه الجماعة الدولية، وهذا العجز يتمركز

---

[1] - Rosa Ehrenreich Brook, op. cit , p 1166.

[2]- A. Schoeman, "The dilemma of the failed state thesis in post-9/11 world affairs", **Koers**, Vol 73, No 4, 2008, pp 767, 768.

[3]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 85.

على مستويين، أما المستوى الأول؛ فيتمثل في فقدان مركزية العنف الشرعي في ظل الصراعات الداخلية والمستوى الثاني؛ يظهر في عجز السلطة عن تقديم الخدمات الإجتماعية لمواطنيها في ظل غياب حكم القانون.[1]

ثانيا: المفاهيم المتشابهة المعبرة عن ظاهرة الدولة الفاشلة.

1- الدولة المنهارة Collapsed State: يشير المصطلح إلى إنهيار هيكل وسلطة الدولة، وانهيار حكم القانون والنظام السياسي إلى الحد الذي يستلزم إعادة بنائه مرة أخرى، سواء بالرجوع إلى هيكل ما قبل الإنهيار أو تشكيل نظام جديد يتفادى حدوث إنعكاسات لعملية البناء، والتي تكون أشد حدة في تأثيراتها من الإنهيار الأول، ولا يقتصر إنهيار الدولة على تلاشي البنية الحكومية بمؤسساتها، بل يمتد إلى إنهيار البنية الإجتماعية[2].

2- الدولة الهشة Fragile state: هي دول معرضة بشكل كبير للأزمة في أحد النظم الفرعية، ومعرضة بشكل خاص للصدمات الداخلية والخارجية، ففي حالة الهشاشة تجسد الترتيبات المؤسسية أزمة من الناحية الإقتصادية، ويمكن أن تكرس هذه المؤسسات حالة من الركود الإقتصادي أو الإنخفاض في معدلات التنمية أو تجسد التفاوت الشديد (في الثروة والوصول إلى وسائل كسب العيش)، فمن الناحية الإجتماعية؛ تساهم هذه المؤسسات في اللامساواة الشديدة أو عدم الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، أما من الناحية السياسية؛ فيمكن للمؤسسات الهشة أن ترسخ الإئتلافات الإستبعادية في السلطة على أساس العرق أو الدين وانتشار الفصائل المتطرفة أو المنظمات الأمنية المجزأة بشكل كبير مما يضعف الترتيبات المؤسسية القانونية وتكون عرضة للتحديات التي تواجهها النظم المؤسسية المنافسة للسلطة الشرعية والمستمدة من السلطات التقليدية، التي وضعتها المجتمعات المحلية في ظل ظروف من التوتر (من حيث الأمن أو التنمية)، وتمتد من سلطات أمراء الحرب إلى سماسرة السلطة من غير الدول، مما يضعف من قدرة الترتيبات المؤسسية القانونية على الصمود داخليًا وتبقى عرضة لموجة التدخلات الخارجية[3].

3- الدولة الضعيفة Weak state: تكون الدولة ضعيفة لأسباب هيكلية بنيوية قد تكون جغرافية أو إجتماعية- ديمغرافية، وتتعرض هذه الدولة إلى أزمات موسمية ومؤقتة، وقد تأخذ شكل تهديدات خارجية أو

---

[1]- مختاري إيمان وتمرابط إيمان، "التحولات الجديدة في مفهوم الإرهاب"، **في:** ولد الصديق ميلود وآخرون، **مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم وإختلاف المعايير عند التطبيق**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017، ص ص 72، 73.

[2]- أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3]- CSRC, **"Crisis, Fragile and Failed States Definitions used by the CSRC"**, The Crisis States Research Network, London School of Economics LSE, London, March 2006,p 1. https://bit.ly/2SAsnql (accessed on 23/10/2018)

أزمات إقتصادية، وقد تكون الدولة الضعيفة موطن توترات إثنية ودينية ولغوية، وتتسم بإرتفاع معدلات الجريمة وتدهور الأوضاع الإقتصادية، وما يصاحبها من إنخفاض في معدلات الدخل وانتشار الفساد.

4- أشباه الدول Quasi States: يرتبط هذا المصطلح بتراجع سيادة الدولة بالمفهوم الوستفالي في عصر العولمة، ويتجلى في خضوعها لضغوط القوى الكبرى في رسم سياساتها الداخلية وصياغة مواقفها الخارجية.

5-الدولة الرخوة Soft State: نحت العالم السوسيو- إقتصادي **Gunnar Myrdal غونار ميردال** هذا المصطلح وأطلقه على دول العالم الثالث، لكونها لا تطبق القانون وتفتقر لنظام إجتماعي متماسك، ويتفشى الفساد داخل السلطة التنفيذية والتشريعية، فضلاً عن فساد الجهاز القضائي والمنظومة الإعلامية.

6- الدولة المائلة إلى الفشل Vulnerable Failing State: تظهر كتابات **الوكالة الأمريكية للتنمية** هذا المفهوم للتعبير عن تلك الدولة الغير قادرة على ضمان توفير الأمن والخدمات الأساسية للمواطنين، حيث تصبح شرعية الدولة محل جدل[1].

7- دولة الأزمات Crisis State: هي دولة تتعرض لضغوط شديدة، حيث تواجه الهيئات الحاكمة أزمات جدية بطريقة تجعلها غير قادرة على إدارة الصراعات والصدمات الداخلية، وهذه ليست حالة مطلقة بل تكون حالة ظرفية في وقت معين، لذلك يمكن للدولة التعافي منها، أو يمكن أن تظل في أزمة على فترات طويلة نسبيًا، ويمكن أن تنهار مجسدة حالة جديدة تؤدي الى الحرب والفوضى، كما يحتمل أن توجد "أزمات" محددة داخل النظم الفرعية للدولة – أزمة اقتصادية، أزمة الصحة العامة ، أزمة النظام العام، أزمة دستورية – فهي أزمات حادة تتناقض مع متطلبات " الدولة المرنة" التي تتسم بوجود مؤسسات قادرة بشكل عام على التعامل مع الصراع وإدارة الأزمات الفرعية في الدولة، والإستجابة لمختلف التحديات التي تواجهها[2].

بوجه عام، يؤكد الباحث **أحمد سيد حسين** على وجود تداخل كبير بين مختلف هذه المصطلحات، وأن الإختلاف بينها يكمن في الزاوية التي يهتم بها المفهوم وبالظاهرة سواء إقتصادية أو إجتماعية أو أمنية مشددًا على وجود علاقة بين العوامل الداخلية والخارجية في تفسير ظاهرة الدولة الفاشلة.

[1]- أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 87، 88، 89.

[2]- CSRC, op. cit , p 1.

ثالثا: مؤشرات الدولة الفاشلة.

إعتمد **Charles T. Call** على عمل اللجنة المعنية بالدول الضعيفة والأمن القومي الأمريكي Commission on Weak States and U.S. National Security، وتوصل إلى الإعتقاد بوجود ثلاثة فجوات تمثل عدسة (مؤشر) يساعدنا في تحليل الدولة الفاشلة، وهي:[1]

1- فجوة القدرات: وفيها تكون مؤسسات الدولة غير قادرة على توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة للسكان، حيث يشير مصطلح فجوة القدرات إلى ضعف وظائف الدولة وغياب القوة على تحقيقها، وفق ما أكده **تقرير التنمية العالمية** الصادر عن البنك الدولي 1997 الذي حصر هذه الوظائف في (الدفاع، القانون، الصحة العامة، إدارة الإقتصاد الكلي)، كما يشمل ضعف القدرات كل من العجز الديمقراطي والأزمة البيروقراطية.

2- الفجوة الأمنية: تتمثل في عدم تقديم الدولة للحد الأدنى من مستويات الأمن في مواجهة الجماعات المسلحة وآثارها الوخيمة على البنية التحتية، وتظهر في هذه الدول إنتشار ميليشيات المتمردين، واختفاء مظاهر النظام العام (غياب مؤسستي الجيش والشرطة) مما يخلق معضلة أمنية مجتمعية، حيث قام كل من **Susan E. Rice and Stewart Patrick** بمحاولة قياس الدولة الضعيفة من خلال the Index of State Weakness مؤشرات تعتمد على (وجود نزاع مسلح، كثافة الصراع، الإنقلابات العسكرية، الحروب الداخلية وتسييس المجتمع المدني، التعبئة الإثنية للصراعات على الموارد المتناقصة).

3- فجوة الشرعية: تصور مفاده وجود دولة يرفض فيها جزء كبير من النخبة السياسية والمجتمع المدني القواعد التي تنظم ممارسة السلطة وتوزيع الثروة، علاوة عن غياب الشفافية والمساءلة الكفيلة بحرية التعبير والمشاركة في ظل أزمة نسقية للدولة الوطنية.

وفي ذات الشأن، أجرت بعض المؤسسات البحثية الأمريكية (University of Maryland) State Failure Task Force فرقة عمل ودراسات معمقة حول مجموعة من سياسات ومؤشرات الدولة الفاشلة، والتي تستند إلى عدة عوامل وهي: نوعية الحكم، عدم المساواة، الحروب الإقليمية، التركيبة الإثنوغرافية للمجتمع، العنف المدني، هشاشة المؤسسات السياسية والأمنية.[2]

[1]- Charles T. Call, " Beyond the 'failed state': Toward conceptual alternatives", **European Journal of International Relations**, Vol 17, No 2, June 2011, pp 306-309.

[2]-Carol Lancaster, "Failing and Failed States: Toward a Framework for U.S. Assistance", **In:** Nancy Birdsall (ed) , **Short of the Goal : U.S Policy and Porly Performing States**, Washington D C: Center for Global Development, 2006, P 295.

كما تتضمن بعض الكتابات عن الدولة الفاشلة، نقاشات مكثفة عن أسباب الفشل التي تعتبر مؤشرًا للفشل وتتراوح بين المؤشرات الكبيرة –الماكرو–؛ (الظروف البنيوية والبيئية التي تعكس مسار القدرة السياسية الشرعية والسلطة)، والمؤشرات المتوسطة؛ المتمثلة في الآليات المرتبطة بالقدرات المؤسساتية للدولة وقابليتها للبقاء، في حين تتمثل المؤشرات الصغرى –الميكرو–؛ في الهاجس الأمني الداخلي[1].

وتوضح **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** أنه توجد طريقة أخرى للنظر إلى مؤشرات فشل الدولة، في إطار رصدها لمجموعة من العوامل المتمثلة في الدوافع الكامنة وراء العنف المدني، وهي العوامل الميسرة (وسائل إرتكاب العنف المدني بما في ذلك التنظيم والتمويل)، والمؤسسات السياسية والإجتماعية مثل السياسات التي تخلق فرصًا للعنف المدني، والعوامل الإقليمية والدولية (الحرب في بلد قريب)، والعوامل المسببة (فشل العملية الانتخابية، الإغتيالات)، حيث ترى الوكالة أن الدولة الفاشلة هي تلك الدولة التي لم تتأهل ولا تستطيع توفير الأمن الأساسي والخدمات العامة لسكانها، وتتجه للصراع الأهلي وانهيار السلطة الحكومية، وهذه البلدان تعاني من الفقر وعدم المساواة، ومعرضة للكوارث الطبيعية، وبالتالي فهي بحاجة إلى المساعدات الأجنبية في ظل فساد الحكم، وتزايد الإنقسامات الإجتماعية الخطيرة والعنف المدني، وتؤكد الوكالة الأمريكية على أن مشاكل الفعالية والشرعية هي التي تكمن وراء تفشي الهشاشة، وأوصت بمجموعة من السياسات العامة للتصدي للهشاشة، على النحو التالي[2]:

1- فعالية الأمن: يجب توفير الخدمات العسكرية والأمنية بشكل معقول ومنصف، بدون إنتهاك قيم حقوق الإنسان.

2- الفعالية السياسية: يجب أن تكون المؤسسات والعمليات السياسية كافية للإستجابة لإحتياجات المواطنين عبر تكريس منابع الشرعية.

3- الفعالية الإقتصادية: يجب أن تدعم المؤسسات الإقتصادية والمالية التنمية الإقتصادية (بما في ذلك الوظائف)، والتكيف مع الإقتصاد بالإدارة الجيدة للموارد المتاحة بطريقة تؤدي إلى تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية على نطاق واسع وشفاف وبشكل معقول.

4- الفعالية الإجتماعية: تتمثل في توفير الخدمات الأساسية بشكل عام، بما في ذلك الفئات الضعيفة والأقليات ، مع مراعاة الواقع الإجتماعي (العادات والثقافات المحلية).

[1]- جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] - Carol Lancaster, op. cit , p 285.

من جهة أخرى، يقارب **Robert Jackson** لمؤشرات الدولة الفاشلة من منطلق إعتبارها دولة غير قادرة على حماية الحد الأدنى من الظروف المدنية لمواطنيها، مثل السلام الداخلي وفرض سلطة القانون والفشل في تثبيت معالم حكومة جيدة، ويربط فشل الدولة بإفتقارها للسيادة الإيجابية وعدم القدرة على السيطرة على أراضيها، والفشل في التعامل مع المتمردين المسلحين، علاوة عن الفشل في تنفيذ السياسات العامة وتعزيز التنمية الإقتصادية، وعلى الرغم من ذلك، يصف **جاكسون** هذه الكيانات بأنها أشباه دول، معتمدًا في تصنيفه لمؤشرات الدول الفاشلة على تصورات **William Zartman and Robert I. Rotberg**مصنفًا هذه المؤشرات إلى صنفين[1]:

- **الصنف الأول:** يتعلق بدور الدولة على أنها مقدمة للخدمات، وفي هذا الإطار تنهار الدولة عندما يتعذر عليها توفير الخدمات التي وكّلت لها، بصرف النظر عن حقيقة توفير الدولة الأمن لمواطنيها، فمن واجب الدولة أيضًا توفير المنافع العامة الأخرى في مجموعة متنوعة من القطاعات الإجتماعية، وتشمل هذه الخدمات قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية والخدمات التنموية المتنوعة، إلى جانب الشفافية في توزيع الموارد الإقتصادية.

- **الصنف الثاني:** يستخدم الفشل عادةً لتسليط الضوء على الطريقة التي تفشل بها الدولة، إما بسبب نقص القدرات أو نقص الإرادة السياسية، في محاولة لتحديد الدرجات التي لا تستطيع بها الدول (الضعيفة) المختلفة الإمتثال لمتطلبات الحد الأدنى لوجود الدولة.

ويلخص **Valentin Cojanu** and **Alina Irina Popescuand** أهم مؤشرات الدولة الفاشلة على النحو التالي[2]:

1- مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي: تركز على التصنيف العالمي WGI فيما يتعلق بجوانب الحوكمة: (المساءلة، الإستقرار، الفعالية، حكم القانون، مكافحة الفساد)، وهذه المؤشرات أُعيد إستخدامها من طرف الباحثين كمتغيرات توضيحية لمدى فشل الدولة.

2- دليل الدول الفاشلة FSI (صندوق دعم السلام): إستخدم 12 مؤشر إجتماعي وإقتصادي وسياسي وعسكري في تصنيف الدول على حسب درجة العنف، وتظهر نتائج هذه الأبحاث على وجود حوالي ملياري نسمة في دول هشة غير آمنة وبدرجات متفاوتة، من خلال المؤشرات التالية:

[1] - Robert Jackson , **The Global Covenant: Human Conduct in a World of States**, Oxford: Oxford University Press, 2000, p 296.

[2] - Valentin Cojanu and Alina Irina Popescuand, " Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement" , **The Romanian Economic Journal** , Year 10, No 25, November 2007, pp 121, 124, 125, 126.

أ- **المؤشرات الإجتماعية:** تصاعد الضغوط الديمغرافية، تزايد حركة اللجوء والنازحين، خلق حالات الطوارئ الإنسانية المعقدة.

ب- المؤشرات الإقتصادية: التنمية الإفتصادية الغير العادلة بين المواطنين، التدهو الإقتصادي.

ج- المؤشرات السياسية: عدم شرعية الدولة، التدهور التدريجي للنظام السياسي، تعسف حكم القانون إنتهاك حقوق الإنسان، تدخل الأطراف الخارجية.

3- مؤشر برتلسمان The Bertelsmann Stiftung's Transformation Index (BTI) : يفحص مؤشرات فشل الدولة من منظور الإدارة السياسية الرشيدة، من خلال معايير: المشاركة السياسية، مدى إستقرار المؤسسات السياسة، جودة الديمقراطية واقتصاد السوق، التكامل السياسي والإجتماعي، درجة الإستقرار الإقتصادي واستدامة العمليات التنموية، الرفاهية الإجتماعية.

الفرع الثاني: تعريف إعادة بناء الدولة وخصائصها.

أولا: تعريف إعادة بناء الدولة.

ظهر مصطلح إعادة بناء الدولة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ركز على آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدر تهديد الأمن والسلم والإستقرار العالمي، وشملت هذه المقاربة عدّة قضايا مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية والإصلاح السياسي والإقتصادي[1] لمجموعة من الدول الفاشلة التي تبقى مصدراً لتفشي أزمات العالم (الفقر، الأوبئة، الإرهاب..)، والتي خلقت وراءها حزامًا من الدول الهشة، تمتد من البلقان إلى الشرق الأوسط مرورًا ببعض الدول الإفريقية والآسيوية، حيث أدى إنهيارها لحدوث كوارث إنسانية وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.[2]

تعتقد **مارينا أوتاوي Marina Ottaway** أن المجتمع الدولي إتبع نهجًا غير مسبوق لإعادة بناء الدول المنهارة التي فقدت قدرتها على أداء وظائفها، إذ إختلفت هذه الدول المنهارة واقعيًا وانقسمت إلى كيانات إثنية، مما أدى إلى فسح المجال لتدخل القوى الكبرى والمنظمات المتعددة الأطراف والقوى المانحة لإدارة عمليات البناء، وفق نموذج غربي يعكس مواصفات المانحين ولا يتلاءم مع واقع المجتمعات غير الغربية[3] في إطار فرض جملة من المعايير والقيم المؤسساتية المشرعنة لهذه التدخلات وفقًا لقواعد القانون الدولي العام، والهادفة شكليًا لوقف مظاهر وأسباب إستدامة الفشل الدولاتي، بتعزيز دور القوى عبر الوطنية، ودعم

[1]- محمد أمين بن جيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[2]- فرانسيس فوكوياما، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[3]-Marina Ottaway, " Rebuilding State Institutions in Collapsed States", **Development and Change**, Vol 33, No 5, UK, Institute of Social Studies, 2002, P 1001.

برامج الإصلاح الغربي من خلال مراقبة نجاح العملية السياسية على نحو فعال، عن طريق تطبيق أجندة الحوكمة والتنمية وإصلاح القطاع الأمني، في محاولة لإعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة[1]، وبما يتماشى مع متطلبات العولمة ومصالح الغرب في إرساء قيم الديمقراطية النيوليبرالية بطريقة تؤدي إلى بناء الشرعية في عمليات إعادة البناء، حيث تُشير مختلف التدخلات الغربية في البوسنة وكوسوفو وتيمور الشرقية وأفغانستان إلى جهود المجتمع الدولي في إعادة البناء، عبر إضفاء الشرعية على إستخدام القوة العسكرية كجزء لا يتجزأ من إستراتيجية شاملة لبناء الدولة الوطنية الجديدة وفق أنموذج غربي.[2]

بالرغم أن عملية إعادة بناء الدولة أضحت محور إهتمام وكالات المانحين الدوليين، إلا أن محاولاتها لتحقيق أهدافها من الناحية العملية باءت بالفشل، بسبب منهجية إعادة البناء، التي ركزت على الأجندة الفنية والشكلية بدلاً من الإهتمام بفكرة وجود الدولة الوطنية في حد ذاتها، سيما في الدول الإفريقية التي شهدت تناقضًا واضحًا بين آليات إعادة البناء وميكانيزمات إستمرار كينونة الدولة، إذ أن إستراتيجيات بناء الدولة الليبرالية الجديدة، عمدت على تكريس مجموعة من المؤسسات السياسية غير التقليدية وفق مقاربة تكنوقراطية أدّت إلى إنعدام الذاكرة المؤسساتية داخل الهيئات السياسية التي أوكلت لها مهمة النهوض بالدولة، والتي قد تستغرق وقتًا طويلاً يتطلب إستثمارًا مستدامًا في الزمن والموارد المتاحة.[3]

من هذا المنطلق، نجد أن مفهوم إعادة بناء الدولة الفاشلة مفهوم غامض تعترضه القيود والإفتراضات التحيزية على مستوى (المنظمات الدولية، الفواعل الدوليين، الأكاديميين، المانحين الرئيسيين، حكومات البلدان الفاشلة)، مما أدى إلى خلق مفاهيم معيارية محددة أيديولوجيًا[4] وسياسيًا، وتفتقر إلى تعريف علمي حيادي، في ظل مرونة المفهوم وازدواجية المعايير والآليات المستخدمة في المقاربة لأبعاد إعادة البناء، التي أضحت عملية معقدة بسبب طبيعة العلاقات الدولية المعقدة.[5]

---

[1]-Stephen Krasner, "Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States", **International Security**, Vol 29, No2, 2004, p 103.

[2]-Hanns Walter Maull, "Containing Entropy, Rebuilding the State: Challenges to International Order in the Age of Globalisation", **International Politics and Society/Internationale Politik und Gesellschaft**, Vol 2, 2002, pp 22, 23.

[3]-Paul Jackson, **"SSR and Post-Conflict Reconstruction: Armed Wing of State-Building?** ", p 3.
https://bit.ly/2SAsO3X (accessed on 2/11/2018)

[4]- Olivier Nay , "Fragile and failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids", **international Political Science Review**, Vol 34, No 3, 2013, pp 335, 336.

[5]-Peter Rada, **" Rebuilding of Failed States"**, Budapest, 31/08/2007 , pp 16, 17.
https://bit.ly/2FaBGdu (accessed on 2/11/2018)

ويقصد بإعادة بناء الدولة تلك العملية المتمثلة في إعادة تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم معين بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على تحقيق التنمية، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في إحتكار الإستخدام المشروع للقوة المادية، وتعبر عن السلطة الجماعية عبر نهجين في العملية، أما النهج الأول؛ فهو عملية البناء من أعلى إلى أسفل بالتركيز على النخب السياسية فقط، فيما يتمثل النهج الثاني؛ في البناء من أسفل إلى أعلى بالتركيز على المجتمع المدني فقط، لذلك يجب إشتمال هذه العملية على أبعاد مؤسساتية واقتصادية وثقافية، إلى جانب التركيز على القبول الداخلي للعملية، بشرعنة المؤسسات الجديدة عبر النهج الداخلي.[1]

وعلى هذا النحو، فإن جوهر عملية إعادة بناء الدولة هو إنعكاس لتفاعل مستمر بين الأيديولوجية السائدة حول القضايا الحيوية التي تهم المواطن، والتي تعكس إلى حد كبير مستوى التطور العقلاني لأفراد ذلك المجتمع، وبين الواقع المادي والإنتاجي والبنية الإقتصادية، وبين القيادة السياسية التي تمثل العامل المحفز لهذا التفاعل، على إعتبار أن عملية إعادة بناء الدولة لها شقين، أما الشق الأول؛ فيتعلق بالقيادة السياسية ذاتها ودورها وسماتها، ويتعلق الشق الثاني؛ بقدرة الدولة على أداء وظائفها.[2]

ويركز **هنتنجتون** في تعريفه لإعادة بناء الدولة على المؤسسات الجديد القادرة على البقاء والتكيف بقدرتها المؤسساتية على تعميم السياسات والقوانين، كمتغير جوهري في العملية، عبر تطوير مؤسسات عصرية تعمل بحرية وعبر آليات سياسية –إصلاحية– تفضي إلى الجودة المؤسساتية، بإرساء معالم الكفاءة والفعالية في إستراتيجيات إعادة بناء وإنشاء مؤسسات حكومية جديدة تعزز القوانين المحلية، بطريقة تؤدي لمواجهة تحديات فشل الدول [الفقر، الإرهاب...]، حيث يستدعي ذلك ضرورة تبني وترسيخ مدخل معرفي قيمي جديد في هذه الدول الفاشلة، وعبر مسار الحوكمة الذي تفتقره الدول الهشة في العالم النامي[3]، و وفق خطاب نيوليبرالي يؤكد على الترتيبات التحتية والمؤسساتية والمساواة التنموية في مشروع إعادة البناء في مرحلة ما بعد الأزمات، عن طريق المساواة الإقليمية والعدالة الإجتماعية والتسلسل الهرمي للتنظيم المؤسساتي للدولة الوطنية التي عانت من معضلات الفشل، بإعادة تصميم السياسات والمأسسة وتعزيز القدرات[4] للدول الهشة

---

[1]– محمد فايز فرحات، **الإحتلال وإعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015، ص 42.

[2]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14.

[3]- Francis Fukuyama, " The Imperative of State-Building", **Journal of Democracy**, Vol 15, No 2, April 2004, pp 17, 29, 30.

[4]-Neil Brenner, **New State Spaces Urban Governance and the Rescaling of Statehood**, New York: Oxford University Press, 2004, p 3.

ويربط **هنتنجتون** الفشل بالتطرف الديني وتصاعد التهديدات الإرهابية في ظل ضعف هذه الدول، ويبدو أن هذه التصورات هي التي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإضطلاع بمسؤوليات جديدة لإعادة بناء الدول التي تصفها بالفاشلة، بذريعة دعم قدرات ومؤسسات الدولة المفقودة، كما حدث في عمليات إعادة بناء العراق الجديد وصوملة العالم العربي.[1]

من جهة أخرى، يعتقد **ريتشارد كابلان Richard Kaplan** أن إحياء المؤسسات ذات الإكتفاء الذاتي هي النقطة الحاسمة في العملية السياسية، لأن المؤسسات تعنى بالتنمية، وإعادة بناء الدولة تتجاوز مقاربة بناء السلام، فهي بمثابة تلك الإجراءات البيروقراطية الهادفة لتشكيل وتصميم بناء قانوني وإطار فعال للنظام السياسي وسيادة القانون[2]، مُعرفًا إعادة بناء الدولة بأنها ذلك المجهود المبذول لإعادة تأسيس حكومة فعالة وأصلية في دولة أو إقليم لا يوجد فيه كيان سياسي– قانوني، أو يوجد هذا الكيان لكنه تعرض للضعف الشديد، إذ هي مجموعة من العمليات التي يتم إتخاذها بواسطة فاعلين وطنيين أو دوليين لإصلاح وتقوية مؤسسات الدولة المتآكلة، وهذا ما حذا بدريك **Salomons Dirk** إلى التأكيد أن عملية إعادة بناء الدولة هي خلق وتوسيع للمؤسسات والهياكل التي من شأنها تنظيم المجتمع من الناحية السياسية والإقتصادية[3] والأمنية كشرط أساسي لإنهاء حالة الدولة الفاشلة التي ولّدت فراغًا أمنيًا دون أدنى مستوى من الإستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية، ملحًا على ضرورة تدخل الدول الكبرى لسد الفجوة وخلق الإستقرار لمنع تفاقم إستمرار أزمات إنهيار الدول الفاشلة.[4]

في المقابل، يطرح كل من **Riggirozzi Pia and Grugel Jean** مقاربة مفاهيمية لإعادة بناء الدولة لمرحلة ما بعد النيوليبرالية في سياق قارة أمريكا اللاتينية، في ظل تطلعات الدول الوطنية للتنمية والوصول لدولة الرفاه والمواطنة، حيث يصر الباحثان على ضرورة إعادة تشكيل هوية الدولة بدون مرجعية ليبرالية عن طريق توفر إرادة سياسية قوية تكرس المصلحة الوطنية والديمقراطية، والعمل على توطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع على المستوى السياسي، أما على المستوى الإقتصادي؛ فتتعزز الدولة بالإستقرار المالي، في حين يركز المستوى الإجتماعي؛ على المواطنة المجتمعية والمرونة في تجديد عقد إجتماعي شامل لإعادة

---

[1]– فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] -Richard Caplan**, International Governance of War-Torn Territories: Rule and Reconstruction**. New York: Oxford University Press, 2005, p 60.

[3]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 103.

[4]- Salomons Dirk, "Security: An Absolute Prerequisite",**In:** Junne Gerd and Willemijn Verkoren (eds), **Post Conflict Development: Meeting New Challenges**, London: Lynne Rienner Pub, 2005, p 19.

بناء دول أمريكا اللاتينية عبر آليات المساءلة وتكريس الهوية الشاملة[1] وتعزيز القدرات والدعم المؤسسي واللوجستي وتقوية السياسات البيروقراطية، مع ضرورة توفير الأمن كأهم دعائم إستدامة عمليات إعادة بناء الدولة الوطنية.[2]

وارتباطًا بما تقدم، إنطلقت معظم الدراسات الأمنية من إعتبار إعادة بناء الدولة كمكون رئيسي في عمليات بناء السلام، بعد أن أضحت هذه الأخيرة جزءًا من مسؤولية المجتمع الدولي، و وفقًا للعديد من منظري العلاقات الدولية فهي آلية لنقل الدولة الهشة إلى حالة السلام، ببناء مؤسسات حكومية فعالة وشرعية تهدف لخلق الظروف اللازمة للسلم والإستقرار، ولو تطلب الأمر إستخدام القوة العسكرية في مرحلة ما بعد الإنهيار، بهدف مأسسة السلام وإعادة تقوية مؤسسات الدولة المنهارة.[3]

من زاوية أخرى، تُعرف **منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD** إعادة بناء الدولة على أنها: " الأفعال التي تهدف إلى تطوير قدرة الدولة ومؤسساتها وشرعيتها فيما يخص العملية السياسية الفعالة مع التفاوض حول المطالب المشتركة بين الدولة والهياكل المجتمعية"، وتعرفها في سياق آخر بأنها: " مجموعة من الأفعال التي يتم إتخاذها –عادة– من خلال فاعلين وطنيين لخلق حس وطني مشترك للتغلب على الإختلافات العرقية أو الطائفية، من أجل التصدي للمصادر البديلة للهوية والولاء، وبهدف تعبئة الشعب لخلق مشروع موازي لإعادة بناء الدولة ".[4]

وقدّم **البنك الدولي** تعريفًا لإعادة بناء الدولة في 1995 جاء فيه : " عملية إعادة بناء الدولة هي ذلك الإطار الإجتماعي والإقتصادي لجماعة من الأفراد تتميز بإعادة بناء الظروف التمكينية لتحقيق الفاعلية الإجتماعية من أجل حكم القانون والسيادة الكاملة".[5]

وفي تحليله لعمليات إعادة بناء الدولة، يعرف **الإتحاد الأوروبي** هذه العملية بالإعتماد على التكتيكات [الحلول القصيرة المدى] لضمان الأمن وتوفير التنمية في المناطق المحررة، أما الإستراتيجيات فتتمثل في تعزيز العلاقات بين الحكومة المركزية وأطرافها [المحافظات الإقليمية]، والإنتقال إلى السياسة القائمة على القضايا [معالجة بؤر الفساد] بدعم عمليات إعادة البناء من أسفل إلى أعلى، وترتيب أولوية الحكومة كجزء

---

[1]- Jean Grugel and Pia Riggirozzi, "Post-neoliberalism in Latin America: Rebuilding and Reclaiming the State after Crisis", **Development and Change**, Vol 43 , No 1, 2012, pp 15, 16.

[2]-Ash U. Bali, " Justice Under Occupation: Rule of Law and the Ethics of Nation-Building in Iraq", **Yale Journal of International Law**, Vol 30, 2005, p 437.

[3]– محمد فايز فرحات، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 42.

[4]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 103، 104.

[5]- John J Hamre and Gordon R. Sullivan, " Toward postconflict reconstruction", **The Washington Quarterly**, Vol 25, No 4, Autumn 2002, p 89.

من عملية المصالحة مع دعم الجهات الفاعلة دوليًا، أما إعادة تأسيس الدولة من الأعلى إلى الأسفل، فيمكن أن تؤدي إلى معضلات تفاقم أزمة الشرعية، مما يستوجب على الجميع ضرورة بناء الثقة بين مختلف المؤسسات الأمنية في الدولة الهجينة [دمج الميليشيات المسلحة في القوات العسكرية النظامية]، إلى جانب نبذ الطائفية بترسيخ قيم العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية كمدخل أخلاقي في عمليات إعادة بناء الدولة الجديدة.[1]

وجملة القول في شأن كل ما تقدم، هو أن إعادة بناء الدولة تتمثل في إعادة تأسيس وتعزيز البناء المؤسساتي لدولة منهارة في إقليم معين، عبر دعم القدرات بإقامة دولة جديدة ترتكز على آليات الشرعية وتعزيز الديمقراطية كمنظومة قيمية تساهم في إرساء حكم القانون وفعالية السياسات الدستورية المتناغمة مع الواقع الإجتماعي والهوية الوطنية، عبر مأسسة القيم كجزء من جهود إعادة[2] وتقوية الدولة التي تعبر عن القوة الجماعية بدون الممارسات القسرية، وعبر عمليات متواصلة تحقق العدالة الإجتماعية والتنمية وتساهم في القضاء على الفساد، مع ضرورة التحلي بالمسؤولية[3] الجماعية في دعم عمليات إعادة بناء المؤسسات المنهارة، حيث تكون العملية صعبة ومشحونة بسيناريوهات عودة الفشل والهشاشة، سيما في المراحل الأولى من عمليات إعادة البناء، وقد تفشل الحلول المؤسساتية بسهولة، ومع ذلك، يميل المجتمع الدولي إلى هندسة المؤسسات السياسية عبر نهج شامل يعتمد على دور الجماعات المحلية في أخذ زمام المبادرة لإستعادة الدول المنهارة بإرادة سياسية قوية تؤدي إلى إستدامة عملية هندسة بناء مؤسسات الدولة الفاشلة، بالإعتماد على الديناميات الداخلية دون الحاجة للآليات والقوى الخارجية[4]، وبتبني المعايير التكنوقراطية لإعادة بناء الدولة، مع عدم تجاهل المتغير الأمني، حيث تحتاج عملية إعادة بناء الدولة إلى هياكل مؤسساتية، علاوة عن الشرعية الديمقراطية، وتغيير المنظومة القيمية السائدة في الدول الفاشلة، بطريقة تؤدي إلى تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع في عمليات إعادة بناء الدولة المنهارة.[5]

ثانيا: شروط وميكانيزمات إعادة بناء الدولة.

تعد إستراتيجيات إعادة بناء الدولة عملية طويلة، حيث تقوم فيها السلطة السياسية للدولة بتعزيز القدرات والشرعية لتمكين إستمرار كينونة الدولة الوطنية، عن طريق آليات الإجماع السياسي المرسخ لبناء المؤسسات

[1]- European Parliament, "Rebuilding the Iraqi State: Stabilisation Governance and Reconciliation ", **EU reports**, Directorate-General for External Policies, February 2018, pp 5, 35.

[2]- Armin von Bogdandy, op.cit, pp 583, 584, 596.

[3]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[4]- Marina Ottaway, op. cit , p 1022.

[5]- Paul Jackson, op. cit , pp 4 , 5.

السياسية الشرعية، وبتضافر جهود المانحين ميدانيًا لدعم السلطة والشرعية والقدرات، مع ضرورة التشخيص المتعدد المستويات لأسباب فشل بناء السلطة والشرعية والقدرات كمداخل يعتمد عليها في دعم آليات إعادة تأسيس سلطة الدولة[1] في مرحلة ما بعد الفشل، حيث أنشأت **الوكالات الإنمائية الدولية المتعددة الأطراف** آليات معرفية وممارساتية لإعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة وإعادة تشكيل الحكم الفعال في المجتمعات الخارجة من النزاع، عبر الجهود الدولية في التصميم المؤسساتي، بإصلاح الحكم وإعادة الشرعية والأمن والفعالية، وتوسيع أنماط المشاركة وشموليتها، والحد من عدم المساواة عبر آليتي المساءلة والإستجابة علاوة على الإصلاح الدستوري وسيادة القانون، مع ضرورة تصميم مؤسساتي ناجح [الضوابط والتوازنات في توزيع السلطة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني]، أي أن جوهر العملية يتمحور حول إعادة شرعية الدول الهشة.[2]

يتمثل دور الجهات الفاعلة [المانحين] لإعادة بناء الدولة في البحث عن طرق تعزيز قدرة الحكومة على الدعم المبكر لعمليات الإستقرار وبناء القدرات على المستوى الوطني وعبر الوطني، من خلال المقاربة التشاركية بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لخلق حوافز إعادة بناء الدولة[3]، والتغلب على تحديات الهشاشة وإرساء التنمية الشاملة كجزء لا يتجزء من جدول أعمال الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة إذ يقدم المانحون الدوليون إطارًا للمساعدة الإنمائية لإعادة البناء في ظل محدودية العمليات الداخلية، عن طريق نقل النماذج المؤسساتية على أساس نوعيتها المثالية وآدائها الجيد، وهو المسعى الذي يروج له المجتمع الدولي، وينطوي على ثلاثة ركائز محورية تتمثل في: دعم الشرعية، المساءلة الديمقراطية، تعزيز القدرات[4] كإطار إستراتيجي لتحقيق الإستقرار وإعادة بناء الدولة، عبر تحديد أولويات الخروج من مأزق الفشل.[5]

---

[1]- Teskey Graham , **"Beyond capacity – addressing authority and legitimacy in fragile states"**, May 2012, pp 1,2.
https://bit.ly/2SwhzJA (accessed on 9/11/2018)

[2]-Derick Brinkerhoff, **" Rebuilding governance in failed states and post-conflict societies: core concepts and cross-cutting themes"**, 2005, pp 3, 5.
https://bit.ly/2GLF8vj (accessed on 9/11/2018)

[3]-Susan Merrill, **Guide to Rebuilding Public Sector Services in Stability Operations: A Role for the Military**, United States: Strategic Studies Institute (SSI) publications, 2009, p 1.

[4]- Claire McLoughlin, "Topic Guide on Fragile States", **Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC)** ,UK Department for International Development, University of Birmingham, August 2009, p 49.

[5]-United States Institute of Peace, **Guiding Principles for Stabilization and Reconstruction**, Washington D.C: USIP, 2009, p 18.

وحتى تتضح الرؤية تؤكد **Kataryna Wolczuk** على ضرورة أن تكون مشاريع إعادة بناء المؤسسات الفاشلة عبر سياسات مرحلية ذات أبعاد إستراتيجية طموحة، حيث تنفذ مراحل عمليات إعادة إرساء هياكل الدولة بما يتماشى مع ظروف ومتطلبات الجهات المانحة عالميًا، وبما يتوفر من نطاق زمني أكثر واقعية بهدف تحسين الإستمرارية ونقل المعرفة والمهارات الفنية في تحويل المؤسسات الوطنية الفاشلة إلى مؤسسات أكثر مرونة وفاعلية[1]، وبضوابط وتوازنات ذات مرجعية غربية وأيديولوجية ليبرالية، تسمح بتأطير عمليات بناء الدول الهشة بمعايير خاصة بالقوى المانحة[2]، على حد تصورات **مارينا أوتاوي** التي إعتبرت أن جوهر إعادة بناء الدولة هو نهج شامل لمواصفات المانحين لعمليات إعادة الدولة الفيبرية الديمقراطية وهندسة المؤسسات السياسية الجديدة، والتي ربطتها بالمسار المعقد لنهج المانحين الذي يستند لدعم القدرات المؤسساتية وتخطيط سياسات الأمن وإعادة التأهيل، ناهيك عن إعادة بناء المجتمعات في حد ذاتها وفق أيديولوجية القوى المانحة.[3]

إذن، عمليات إعادة بناء الدولة من منظور غربي، تتطلب جهودًا مثمرة وجدية من طرف الجهات المانحة لدعم المؤسسات العامة المتدهورة أو المدمرة عن طريق خلق آليات الإستقرار السياسي والمجتمعي، وإرساء معايير الفعالية والتخطيط لعمليات إعادة البناء عبر مرحلتي إعادة الإعمار وتحقيق الإستقرار، والتي تتطلب معالجة آليات إستعادة الحكم وبناء البنية التحتية وبناء القدرات وتوفير الخدمات، وفقًا لسياق واسع النطاق وفي إطار المقاربة التشاركية لإعادة إنشاء وتصميم المؤسسات المنهارة.[4]

[1]-Kataryna Wolczuk and Darius Žeruolis, "Rebuilding Ukraine An Assessment of EU Assistance", Royal Institute of International Affairs, **Ukraine Forum**, August 2018, pp 2, 32.

[2]-Tim Allen and Nicole Stremlau, " Media policy, peace and state reconstruction", **In:** Oscar Hemer and Thomas Tufte (eds), **Media and Glocal Change. Rethinking Communication for Development,** 2005, pp 229, 230.

[3]- Marina Ottaway, op. cit , pp 1008, 1009.

[4]- Susan Merrill, op. cit , pp 3, 4.

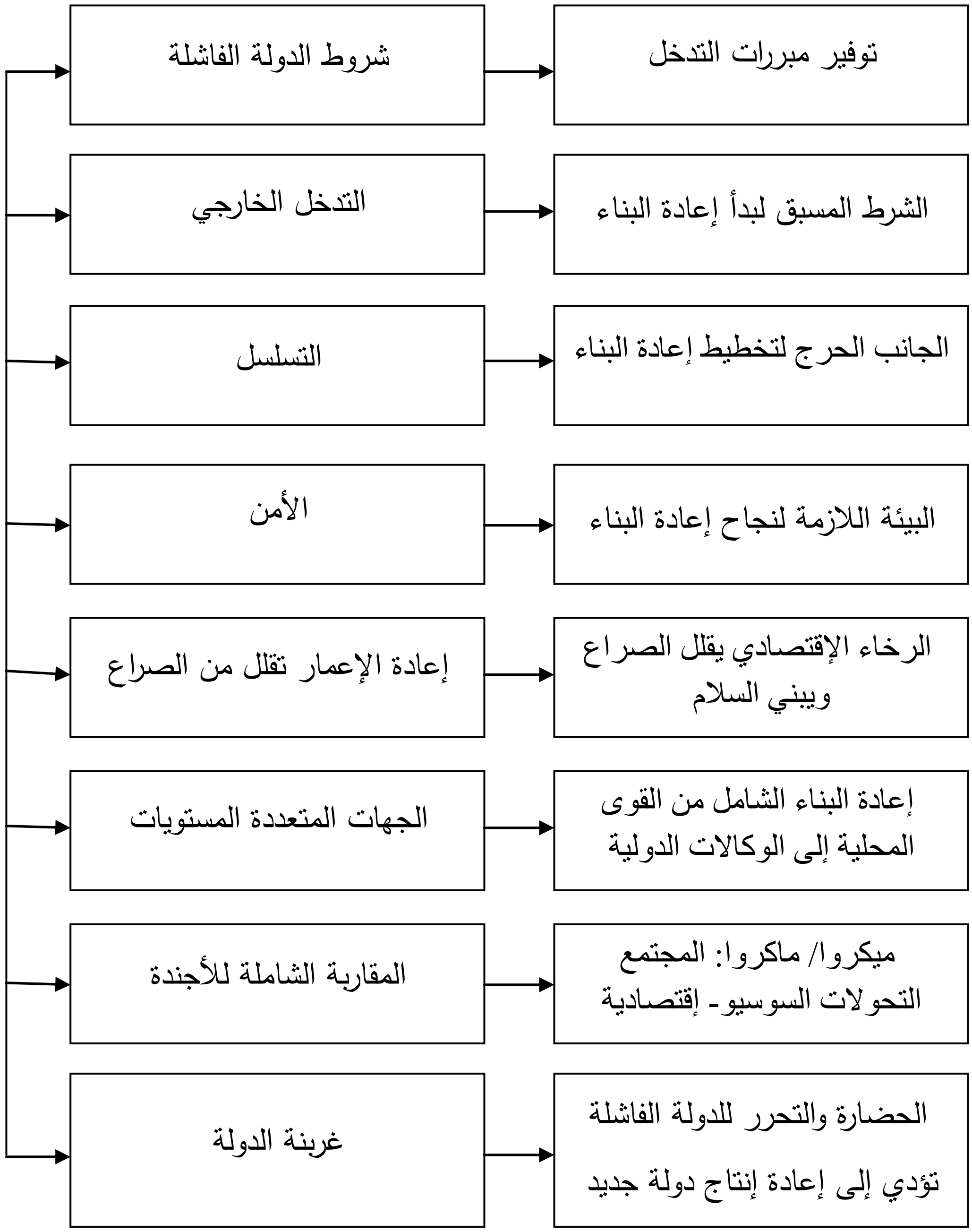

<u>شكل رقم (2):</u> مفاهيم وخصائص إعادة بناء الدولة الفاشلة في مرحلة ما بعد الصراع.

<u>source</u> : Yosef Jabareen, " Conceptualizing “Post-Conflict Reconstruction” and “Ongoing Conflict Reconstruction” of Failed States", **<u>International Journal of Politics Culture and Society</u>**, Vol 26, No 2, June 2013, p 109.

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة: الأنماط والمقاربات النظرية.

الفرع الأول: أنماط إعادة بناء الدولة.

تميز **مارينا أوتاوي** بين نمطين لإعادة بناء الدولة، أما النمط الأول؛ فهو نموذج القيادة الخارجية [المانحين] الذي يعمل على دعم آليات الإنتقال من الدولة المنهارة إلى الدولة الفعلية الفيبرية، عبر مساعدة الخبراء والإستشاريين لإرساء معالم مؤسسات جديدة تحل محل المؤسسات المنهارة، في حين يتمثل النمط الثاني؛ في المستوى الداخلي وهو الأكثر فعالية، إذ يترسخ الإنتقال من الدولة المنهارة إلى دولة قوية تقوم بتطوير داخلي للمؤسسات السياسية، وهذه العملية الأخيرة هي التي تطورت بها عمليات بناء الدولة الوطنية[1] في مرحلة ما بعد الشيوعية، من خلال إصلاح الإدارة العامة وتطوير أنظمة الخدمة المدنية، وترشيد الإصلاحات الهيكلية والإجراءات المؤسساتية في محاولة لحوكمة عمليات إعادة بناء الدولة الفاشلة.[2]

أولا: إعادة بناء الدولة خارجيا.

تنطلق تصورات المبادرة الخارجية لإعادة بناء الدولة الوطنية في مرحلة ما بعد الفشل، من إفتراض مفاده أن الأزمة في هذه الدول هي أزمة حكم تشكل تحديًا أساسيًا لمسار العملية السياسية، وتمثل تهديدًا خطيرًا للأمن الغربي عموما والأمن القومي الأمريكي خصوصًا، نظرًا لتصاعد موجة العنف والإرهاب واللاإستقرار في هذه الدول الهشة، التي تشهد نوع من الفوضى الخلاقة وتآكل لشرعية وقدرات الدولة، مما دفع بالدول الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية إلى التركيز على إستراتيجية جديدة وشاملة لمنع تزايد عدد الدول الفاشلة في المنتظم الدولي،[3] عبر مجموعة من الآليات التي تضمنت تصدير نماذج جاهزة بوسائل سلمية أحيانًا ووسائل قسرية في أغلب الحالات، إذ تميزت السياسات الأمريكية المتنوعة عبر مختلف إدارتها المتعاقبة بتبني منطق الأمننة في التعامل مع الدول الهشة، بل إعتبرتها مستوطنات أمريكية تشكل هاجسًا أمنيًا وتوفر ملاذًا آمنًا للإرهاب والتطرف والجماعات الخارجة عن القانون، التي فاقمت في حدة الفشل محليًا وأحدثت أزمات إقليمية، مما فرض على المجتمع الدولي بالقيادة الأمريكية ضرورة الإستجابة السريعة والفعالة لإنهاء حالة الفشل[4] وإعادة البناء الوظيفي لمؤسسات الدولة، لكي تستعيد مهامها التي تتمتع بها الدولة

---

[1]- Marina Ottaway, op. cit , pp 1004, 1005.

[2]- UNDP, "Rebuilding state structures: methods and approaches", **Regional Bureau for Europe and the CIS**, New York, 2001, p 1.

[3]-Stuart E. Eizenstat and Jeremy M. Weinstein, "Rebuilding Weak States", **Foreign Affairs**, Vol 84, No 1, January /February 2005, pp 134, 135.

[4]- George W. Bush, **The National Security Strategy of the United States of America** , Washington DC: White House, September 2002, p 5.

الوطنية [توفير الأمن، تحقيق الرفاهية، تعزيز الشرعية*]، والتي تمثل شعارات لشرعنة التدخلات الأجنبية في الدول الهشة.[1]

يطرح بعض المنظرين الأمريكيين مفهوم إعادة بناء الدولة من خلال عمليتي التدخل العسكري والغزو [الطابع القسري والعدائي للولايات المتحدة الهادف لإعادة بناء المؤسسات الفاشلة[2]]، حيث طرحت في هذا الإطار ثلاثة شروط أساسية، أما الشرط الأول؛ فيتمثل في إرتباط وجود الغزو العسكري بمشروع سياسي وإقتصادي لإعادة بناء الدولة، وهذا الهدف هو ما يميز هذا النمط من الإحتلال عن الإستعمار التقليدي الذي يسعى إلى تحقيق المصالح الإقتصادية المباشرة للإستعمار، وبالرغم من وجود أهداف ومصالح أمنية وراء هذا الإحتلال، فهذا لا ينفي وجود أهداف ومصالح أمنية وراء هذا العداء، أما الشرط الثاني؛ فيرتبط بنشر قوات عسكرية داخل إقليم الدولة الفاشلة، في حين يتمثل الشرط الثالث؛ في إدارة قوات الإحتلال للمرحلة الإنتقالية لهذه الدولة، بما تتضمنه من صياغة وتطبيق لسياسات محددة لإعادة هيكلة المؤسسات والأبنية السياسية والدستورية والإقتصادية[3]، التي تمثل مبادرة أمريكية خالصة للنهوض من أزمات الدول الهشة، حيث شملت مجموعة من الأولويات، أهمها: [4]

– تعيين سلطات إدارة مرحلة ما بعد مرحلة الفشل، بإنشاء مؤسسات أمنية جديدة لتعزيز الإستقرار السياسي في الإقليم.

*__الشرعية__ هي قبول الحكام من قبل المواطنين، بموجب معايير وقيم تستمد جذورها من الحالة التأسيسية للعلاقات الإجتماعية ذاتها، فهي قيمة سياسية بذاتها تعني إحساس المواطنين وقناعاتهم بأن السلطة السياسية تمارس من خلال أشخاص أكفّاء بما يخدم المصلحة العامة، وهي قدرة النظام السياسي على تكريس القناعة لدى غالبية المحكومين بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملاءمة للمجتمع، وأفضل من أية مؤسسات أخرى يمكن إقامتها، مما يمنحها من حيث النتيجة الحق في طلب الطاعة والخضوع، والنظام السياسي يكون شرعيًا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أنه صالح ويستحق الطاعة، كما أن الشرعية تتحقق عندما تكون إدراكات النخب الحاكمة لنفسها وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين، وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع؛ و يميز ماكس فيبر بين ثلاثة نماذج مثالية للشرعية ترتبط بممارسة السيطرة، وتتمثل في الشرعية التقليدية والشرعية الكاريزمية و الشرعية القانونية– العقلانية، حيث يعتبر الشرعية القانونية– العقلانية صيغة من السيطرة السياسية، ومؤسسة على الإعتقاد بمشروعية وعقلانية القرارات الصادرة عن السلطات السياسية المركزية، كما أن الأفراد يخضعون لقواعد عامة ومجردة أكثر مما يخضعون للمؤسسات، وضمن إطار هذه الشرعية تقوم السلطة على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على الشخصنة، وإنما على طابع عقلاني تتقيد بنظام الدولة وتتميز بالحياد القيمي. للمزيد __راجع:__ أحمد ناصوري، "النظام السياسي وجدلية الشرعية و المشروعية"، __مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية__، المجلد 24، العدد 2، 2008، ص ص 361، 362، 384.

[1]- Richard Caplan, op. cit , p 137.

[2]- Ash U. Bali, op. cit , p 72.

[3]– محمد فايز فرحات، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[4]- Liana Sun Wyler, op. cit , p 19.

– تمويل ومساعدة برامج إعادة هيكلة المؤسسات وفق ما تسميه **CRS** بمبادرة "الإستجابة النشيطة"، عبر توظيف الإعتمادات التكميلية لتمويل الدول الهشة والتي بدأ العمل بها منذ عام 2008.

وفي ذات السياق، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحويل الدول الضعيفة إلى دول فعالة بدعمها أمنيًا من أجل الحفاظ على الإحتكار الحصري لإستخدام القوة، وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية وضمان مبدأ السيادة الإقليمية، بالقضاء على الجماعات المتمردة المسببة للفجوة الأمنية، وما تحدثه من إنعكاسات سلبية على الجانب التنموي [تدهور التعليم والرعاية الصحية] إلى جانب خلق فجوتي القدرات والشرعية، وهذا ما دفع بالإدارات الأمريكية المتعاقبة إلى تبني مقاربة شاملة لمنع موجة العنف والأزمات الإنسانية والإضطرابات الإجتماعية التي تجتاح الدول الفاشلة، وفق نهج يتضمن أربعة متغيرات أساسية للنمط الخارجي في عمليات إعادة بناء الدولة، وهي:[1]

– منع النزاعات واستئصال جذورها.

– الإستجابة السريعة والمرنة.

– تطوير آليات صنع وإتخاذ القرار.

– تأطير مساعي التعاون الدولي لإعادة بناء الدول الهشة، بتعزيز إقامة مؤسسات سياسية مستقرة خاضعة لمعايير المساءلة الديمقراطية.

وحتى تتضح الرؤية، فالأمريكيون يستخدمون مصطلح إعادة بناء الدولة للإشارة إلى جهود التنمية في مرحلة ما بعد الفشل، وهي مقاربة مضللة تعكس التجربة الأمريكية لإعادة بناء نظام سياسي جديد في رقعة جغرافية تفتقر لجذور إجتماعية عميقة وتتجاهل القيم والتقاليد العريقة، أي إعتبار هذه العمليات بمثابة تأسيس للمستوطنات الأمريكية [2] المحافظة على المصالح الجيوسياسية والإقتصادية الأمريكية على حساب مصالح السكان المحليين، وفق المقاربة الواقعية لبناء دول تتمتع بخاصيتي الشرعية والولاء للمنظومة الأمريكية، التي تعتبر بدائل خارجية لإنهاء حالة الهشاشة بخلق مؤسسات سياسية ديمقراطية جديدة، وفي هذا الصدد يعتبر النموذجين العراقي والأفغاني مختبرًا ميدانيًا لتعميم نماذج إعادة بناء الدولة أمنيًا– تنمويًا وهوياتيًا، مع إعطاء الأولويات للتحول من الدولة الأمنية إلى الدولة التنموية المحققة لمتطلبات الشرعية بتنظيم الموارد الإجتماعية وتوجيه جهود المجتمع الدولي على المدى الطويل في تنظيم عمليات إعادة البناء، إذ أن الولايات المتحدة

[1] -Stuart E. Eizenstat and Jeremy M. Weinstein, op. cit , pp 134, 135, 136.

[2]-Francis Fukuyama, **Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq**, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006, p 3.

ترى أنها هي من نقلت ألمانيا واليابان من دول فاشية عسكرية إلى دول ديمقراطية ليبرالية فعالة، وهي من ستعيد إنتاج هذه العمليات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في دول منهارة في كل الميادين.[1]

وفي ظل هذه المعطيات حول دور المتغير الخارجي في عمليات إعادة البناء، يعتقد يوسف جبرين أن إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الصراع، تطورت إلى إستراتيجية كبرى تستند إلى منطق المساعدات الإنسانية، وتشمل أجندة إقليمية جديدة تهدف لبناء الأمن والديمقراطية، في ظل عدم وجود نظرية شاملة لإعادة بناء الدولة، مستدلاً بالنموذج العراقي الذي يراه تجسيدًا للفشل الأجنبي في إعادة بناء الدول الهشة فبعد حوالي خمسة سنوات من إعادة بناء العراق، قدّم المفتش العام المسؤول على إستراتيجية إعادة بناء الدولة العراقية Special Inspector General for Iraq Reconstruction (SIGIR) تقريرًا بعنوان "الدروس الصعبة"، أكد فيه على وجود الفجوة بين المشاريع الموجودة والمخطط لها من قبل الإدارة الأمريكية وعدد المشاريع المنجزة بالفعل [النفقات الأمنية، إرتفاع تكاليف إعادة الإعمار، تأخر المشاريع]، وفي هذا الشأن تحدثت مجلة **نيويورك تايمز** في مقال لها خلال ديسمبر 2008 على أنه من بين أهم الإستنتاجات الشاملة للدور الأمريكي في إعادة بناء الدول من خطة مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية إعادة بناء العراق، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة ولا تمتلك القدرة الفنية ولا التنظيم الهيكلي المطلوب لتنفيذ برامج إعادة بناء الدول المنهارة.[2]

ثانيا: إعادة بناء الدولة داخليا.

ترى **مارينا أوتاوي** أنه لا يوجد مخطط ثابت لإعادة بناء الدولة داخليًا يمكن الإعتماد عليه، ولكن نستخلص هذا النمط من التجارب التاريخية التي شهدتها عدة دول أوروبية إستطاعت النهوض من فشلها المتعدد المستويات، عبر تكريس آليات محلية تستند للبعد الوطني في بناء مؤسسات شرعية، وعبر التفاوض بين مختلف القوى السياسية والإنتماءات الإثنوغرافية حول الإطار المؤسساتي الجديد المعزز للحكم المحلي بفعل خلق مجموعة من الديناميات القطرية المستندة للمقاربة الفيبرية [إحكتار وسائل القسر والقمع] كخطوة لإعادة تأسيس المؤسسات السياسية الديمقراطية، الممثلة لجميع الطوائف والعشائر في إطار كيان قومي جديد يؤسس لعلاقات قوية وفعالة بين الدولة والمجتمع، ويؤكد على فرض الحكومة المركزية سيطرتها الشاملة على كل الولايات المنهارة خلال المرحلة الإنتقالية.[3]

[1]-David Lake, " The Practice and Theory of US Statebuilding", **Journal of Intervention and Statebuilding**, Vol 4, No3, September 2010, pp 257, 279, 280.

[2]- Yosef Jabareen, op. cit, p 108.

[3] -Marina Ottaway, op. cit , pp 1002, 1013, 1014.

وتقدم لنا **Susan Rose-Ackerman** فحصًا شاملاً لإعادة العقد الإجتماعي وفرض سلطة القانون الدستوري، بتجديد آليات تنظيم العلاقة بين السلطة والمواطن في مرحلة ما بعد الإنهيار، بالإعتماد على دور اللجان المحلية في مساعدة المؤسسات السياسية والمحاكم الممائلة في جهود إستعادة حكم القانون، حيث تقترح إستبدال القانون الجنائي العقوباتي بالقانون المدني، عبر هندسة إجتماعية في وضع قيود على تعسف ممارسات القادة والمسؤولين، إستنادًا لمعايير المساءلة الإجتماعية وإحياء الوعي المدني على مستوى المدن خلال مختلف الأطوار الإنتقالية[1]، وهو ما أكدته دراسات **مركز أبحاث دول الأزمات**، حيث ركزت في مقاربتها على دور المدن في إستقرار أزمة الدول الفاشلة جزئيًا، بإفتراض وجود علاقة تاريخية بين تدهور المدن وهشاشة الدولة، إذ أن إعادة إعمار المدن الرئيسية في الدول الهشة يوفر فرص لتأهيل مؤسسات الدولة عموديًا، ويعزز الأمن والسلم والإنتعاش الإقتصادي بفضل دور المدن المستدامة في إعادة بناء الدول المنهارة.[2]

وفي ضوء ذلك، ينظر لإعادة بناء الدولة على أنها برنامج محلي– مشترك بين السياسيين والمواطنين وأعضاء المجتمع المدني ومجتمع الأعمال الذين يرغبون في العيش في بلد يتحقق فيه النجاح، من خلال حكم القانون على الجميع وإصلاح قطاع العدالة ومكافحة الفساد السياسي الممنهج الذي يهدد الشرعية والديمقراطية[3]، إذ أن الدول لا يمكن بناؤها من قبل الأجانب، حيث تصبح أكثر قبولاً داخل المجتمع المحلي ببناء مؤسسات حكومية فعالة وترسيخ قيم المساعي الحميدة في نشر ثقافة الثقة المتبادلة والمساءلة وإحترام الحقوق والواجبات، كأجندة لتثبيت الكيان السياسي الجديد بشمولية وإنصاف، حيث تؤدي الدولة الجديدة سلسلة من الوظائف المترابطة كمدخل لتحقيق الإستقرار السياسي والمجتمعي، وبالإستناد إلى المتغيرات المحلية في إيجاد مؤسسات قابلة للحياة تتمتع بالمسؤولية والحوكمة ودعم التنمية، فمشاركة القيادة المحلية في جوهر عملية إعادة البناء تتم عبر مناقشات وطنية شاملة للجماعات والأفراد لتوظيف الخبرة السياسية والمهارات الإدارية والموارد المالية اللازمة لإنشاء المؤسسات الجديدة، مع ضرورة الإجماع أو التوافق حول

[1]-Robert Irwin Rotberg, " The Failure and Collapse of Nation-States Breakdown, Prevention, and Repair",**In:** Robert I. Rotberg (eds), **When States Fail Causes and Consequences**, New Jersey: Princeton University Press, 2004, pp 36, 37.

[2]-Kathrin Höckel, "Beyond Beirut: Why reconstruction in Lebanon did not contribute to state making and stability", **Occasional Paper** , No 4, Crisis States Research Centre, London School of Economics, July 2007, p 2.

[3]- Matteo Tondini, **Statebuilding and Justice Reform: Post-Conflict Reconstruction in Afghanistan**, United Kingdom: Routledge, 2010, pp 19 ,20.

شكل الدولة الجديدة التي يتم بناؤها بين جميع الأطراف والقوى بفعالية، وعلى المستوى الرسمي والشعبي وعبر التعهد بعدم تسييس عمليات إعادة بناء المؤسسات الفاشلة.[1]

من المؤسف إهمال دور البدائل المحلية لإعادة بناء الدولة في ظل تعقد أوضاع الدول الهشة، والتي أدت إلى الفشل في مأسسة هياكل وبنى الدولة، فمثلاً لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون هي هيئة مشكلة من القوى المحلية والدولية، واعتبرت بمثابة آلية هامة للحوار الوطني والمناقشات الجماعية حول المسؤوليات الجديدة في بناء الدولة، التي تعتمد على الإستراتيجيات المحلية بدل الإستمرار في فرض إستراتيجيات خارجية ذات طابع قسري وتستند للمصالح الكولونيالية الغربية[2]، التي ساهمت في إطالة أمد الفشل بطريقة متعمدة، فالإستجابة الدولية لحالات الدول الهشة تتطلب التعامل مع القدرة المؤسساتية للدولة واستعداد هذه المؤسسات لتلبية إحتياجات المواطنين، ولن يتم ذلك إلا عبر تطوير وترسيخ برامج جديدة بديناميات محلية عبر تبني المقاربة التشاركية بين الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصالح، والتركيز على أهمية المجموعات الإثنية والعشائرية والممثلين الدينيين في إعادة هندسة عمليات بناء الهياكل السياسية والإقتصادية والأمنية للدول الهشة [تعميم إصلاحات مؤسساتية جديدة تعتمد على متغيرات الأمن والتنمية والشرعية ومخالفة الحلول التكنوقراطية التقليدية في عملية إعادة بناء الدولة].[3]

من زاوية أخرى، يجب التصدي لمخاطر الفشل وعناصر الهشاشة المستدامة التي دمرت البنية التحتية وهددت رفاهية وأمن الأجيال القادمة (شبكة العلاقات الإجتماعية ذات الطابع المأساوي)، التي جزأت المجتمعات المحلية بفعل جملة من ديناميات تغذيها قوى كولونيالية، مما يستوجب على القادة والزعماء المحليين ضرورة الإسهام في زرع بذور الإنتعاش من الصراعات العنيفة والتماسك المجتمعي، والإستدامة الموضوعية لعمليات إعادة بناء المؤسسات السياسية من خلال التصدي لأنماط المساعدة الأجنبية، وتغيير جذري للظروف الإجتماعية بتمكين المجتمعات المحلية من السيطرة على المؤسسات الجديدة والمرونة في وضع أسس عمليات المصالحة الوطنية والحوار المجتمعي والأمن المحلي ودعم الجماعات المحلية والإقليمية، مع ضرورة الإستثمار في الموارد الإجتماعية ودعمها من طرف الجهات المانحة.[4]

---

[1]-Lakhdar Brahimi, "State-Building in Crisis and Post-Conflict Countries", **Report**, United Nations, June 2007, pp 5, 6, 7.

[2]- Tim Allen and Nicole Stremlau, op. cit , pp 230, 232.

[3]- Olivier Nay, op. cit , p 336.

[4]- Béatrice Pouligny, "Rebuilding Societies: Strategies for Resilience and Recovery in Times of Conflict", **Working Group Report of the Middle East Strategy Task Force** , Atlantic Council, United States Institute of Peace, Washington, DC , April 2016, pp 3, 4.

وتأكيدًا لأهمية البعد المحلي في عمليات إعادة بناء الدولة، فقد وجهت إنتقادات لاذعة لنمط التدخلات الأجنبية، التي تميل لإعادة بناء الدولة في أعقاب العنف المجتمعي، بالتركيز على محاكمة مجرمي الحرب وإجراء إنتخابات مبكرة ومؤسسات سياسية وأمنية شكلية، وفق إطار تحليل ومرجعية تعتمد على الماكرو The macro reference frame (على مستوى الدولة)، واعتبار المجتمع المحلي أمر جزئي، مما خلق حالة عدم الفعالية أحيانًا وعدم الكفاية، بسبب إهمال التحولات الجذرية على مستوى القيم والمعتقدات المجتمعية التي تحدد أجندة إعادة البناء والمرتبطة بسؤال الهوية المجتمعية[1] والعدالة والمصالحة الوطنية التي تحتاج إلى إنشاء نظام قانوني جديد ومحايد يضمن سيادة القانون وفعاليته، ونظام قضائي محايد ومفتوح وخاضع للمساءلة عبر دستور عادل يدعم آليات المصالحة الرسمية وغير الرسمية في التعامل مع الهشاشة المتعددة المستويات.[2]

ويضاف إلى كل ما تقدم، أن عملية إعادة بناء الدولة تستند بالدرجة الأولى إلى إعادة تأهيل المجتمع أنثروبولوجيًا، عبر التفاعل الإجتماعي والسياسي لخلق تصورات لمؤسسات ذات أبعاد سوسيو– إقتصادية وسياسية وأنثروبولوجية، تساهم في بناء الثقة وإنشاء مجتمعات داحضة للعنف الهيكلي، ولن يتم ذلك إلا عبر الفهم العميق للثقافة والتاريخ واللغة والأيديولوجية في توظيفها كإستراتيجيات علاجية للفشل، لكي تفضي إلى إستنساخ الصورة المثالية للدولة التي تتناغم مع الواقع الإجتماعي والتاريخ، الذي يعتبره **كابلان** موردًا نادرًا يعتمد عليه في إضفاء الطابع الأنثروبولوجي على ميكانيزمات تجديد المؤسسات السياسية والأمنية.[3]

الفرع الثاني: المقاربات النظرية لعملية إعادة بناء الدولة.

1- رؤية فرانسيس فوكوياما.

يطرح **فوكوياما** إشكالية إعادة بناء الدولة في سياق مقاربته للمظاهر والأطوار الثلاثة لإعادة بناء الدولة حيث يتعلق الطور الأول؛ بما أصبح يعرف اليوم باسم إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاع المسلح، وينطبق على دول تخرج لتوها من نزاع عنيف كأفغانستان والصومال وكوسوفو[4]، التي دخلت في مرحلة ما بعد الصراع كمرحلة أولية لإعادة بناء الدولة الفاشلة (بناء الأمة) بعد موجة العنف الداخلي، حيث يتعين على المجتمع الدولي توفير الأمن وكل ما هو ضروري للإحتياجات والخدمات الأساسية، أما المرحلة الثانية؛

[1]- Roberto Beneduce, "Contested memories: Peace-building and community rehabilitation after violence and mass crimes – A medico-anthropological approach", **In:** Béatrice Pouligny and Simon Chesterman (eds), **After mass crime: Rebuilding states and communities**, New York: United Nations University Press, 2007, p 41.

[2]-Flournoy Michèle and Michael Pan,"Dealing with demons: Justice and reconciliation", **The Washington Quarterly**, Vol 25, No 4, Autumn 2002, p 121.

[3]- Roberto Beneduce, op. cit, pp 2, 41, 44, 42.

[4] – أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 150.

فتتمثل في إنشاء مؤسسات الدولة ذات الإكتفاء الذاتي التي توفر الأمن والتنمية بمساعدة قوى دولية وتواصل مجتمعي، وهي المهمة التي تناط إلى القوات الدولية التي تعتبر المسؤولة على توفير الإستقرار، في حين نجد أن المرحلة الثالثة؛ تتمثل في تعزيز مؤسسات الدولة الهشة، عبر تقوية وظائف الدولة الضعيفة وتزويدها بالخبرة المؤسساتية في مجالي الأمن والتنمية، من خلال مسار الحوكمة للمساهمة في خلق الشرعية للمؤسسات السياسية والإدارية الفعالة والمشاركة في العمليات السياسية، عبر إنشاء دستور توافقي، وتعزيز إدارة القطاع العام وحسن تسييره، وضمان مشاركة فعالة للمجتمع المدني في رسم السياسات العامة للدولة والقضاء على الفساد السياسي والبيروقراطية الهشة، وخلق إدارات إنتقالية جديدة تمثل أحد ميكانيزمات حكم القانون ومأسسة عمليات إعادة بناء الدولة.[1]

ويبدو أن **فوكوياما** يتبنى المعايير التكنوقراطية في مقاربته لإعادة بناء الدولة مع عدم تجاهله للبعد الأمني حيث يعتقد أن عمليات إعادة تأسيس الدولة تحتاج إلى هياكل سياسية– مؤسساتية وشرعية ديمقراطية [2]، أي أنها عملية تكنوقراطية تنشئ المؤسسات وتعمل على إصلاح الإدارة، مع ضرورة تخفيض درجة التكلفة السياسية التي لها تأثير عميق في إرساء القدرة المؤسساتية للدولة، عبر تصميم السياسات العامة بفاعلية والمساهمة في بناء قدرة الدولة على المدى الإستراتيجي، بوجود رؤية تتجاوز المكاسب السياسية الضيقة وتركز على الأولويات التكنوقراطية[3]، في كيفية نقل المؤسسات القوية إلى الدول الضعيفة والهشة، حيث أن نقل المؤسسات التي تؤدي وظائفها على ما يرام، يتطلب آليات معقدة لدعم قدرات ومؤسسات الدولة المفقودة[4] واستعداد هذه المؤسسات الجديدة على تلبية إحتياجات المواطنين، بواسطة تطوير مجموعة من قوانين تنظيم وإدارة الدولة وفق أنموذج ليبرالي، يعتمد على إصلاح الإدارة العامة، بإعادة بناء أنظمة إدارية عامة وفق منطق الحوكمة والمرونة الوظيفية للمؤسسات السياسية الجديدة[5]، وعن طريق التسلسل الهرمي العددي للتنظيم المؤسساتي للدولة وإعادة تنسيق وتصميم السياسات وتعزيز القدرات، ومأسسة المسارات التنموية بدعم ترتيبات إعادة تأهيل البنية التحتية في مرحلة ما بعد الضعف والفشل.[6]

ويتفق العديد من الأكاديميين في الغرب مع تصورات **فوكوياما**، الذي يرى أن الدول الضعيفة تشكل تهديدًا ضد الشعب الأمريكي، إذ أن هشاشة الدولة هو أحدث تهديدات الأمن القومي الأمريكي وأكثرها خطورة على

---

[1]- Francis Fukuyama, **State-Building: Governance and World Order in The Twenty-First Century**, London: Profile Books LTD, 2004, PP 135, 136.

[2]- Paul Jackson, op. cit, p 4.

[3]- Kataryna Wolczuk and Darius Žeruolis, op. cit, p 3.

[4]– فرانسيس فوكوياما، مرجع سبق ذكره، ص ص 35، 37.

[5]- UNDP, "Rebuilding state structures: methods and approaches", op. cit, p 3.

[6]- Neil Brenner, op. cit, p 3.

الإستقرار الإقليمي والعالمي[1]، مما جعله يصر على ضرورة تكفل المجتمع الدولي بإنهاء حالة الفشل، بتبني الإجراءات العملية والمنطق الذي تتأسس عليه المقاربة النيو– فيبرية The Neo-Weberian approach، ببناء قدرات المؤسسات لتوفير شروط فعالة لخلق التنمية الإقتصادية وفعالية المؤسسات وشبكة الأمن المجتمعي في المؤسسات النيو– فيبرية، التي تعتمد على القدرة المؤسساتية والأداء النوعي في ممارسة السلطة داخل أراضيها، بتسخير القوى المجتمعية والقوى الأجنبية في فرض أنموذج المؤسسات الجديدة وفق أيديولوجية ليبرالية بإمتياز للتغلب على حالات الهشاشة.[2]

2– رؤية منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD.

تقارب منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لإعادة بناء الدولة من منظور محلي وفي سياق الأوضاع الهشة، بإعتبارها عملية تخضع للقيادة الداخلية وعبر التفاعل الإيجابي بين الدولة والمجتمع من أجل إضفاء الطابع الشرعي على إستراتيجيات إعادة بناء المؤسسات الفاشلة، فهي علاقة وظيفية تبادلية بين الكيان السياسي القانوني الجديد المحقق لشروط التنمية والرفاه الإجتماعي والجماعات المحلية التي تشارك في بناء الدولة، في إطار عملية هادفة لتطوير القدرات والمؤسسات الشرعية، من خلال التفاوض والمساومة الإيجابية بين السلطة والمجتمع[3]، حيث وجهت المنظمة إنتقادات لاذعة للمبادرات النيوكولونيالية، التي تعتمد في تقديمها للمساعدات بطريقة غير منصفة ومجزأة وتخضع لمعايير إزداوجية وغير حيادية، نظرًا للإرتباك الذي ينشأ بفعل الصراع على التحكم في الموارد وعدم وجود مقاربة واضحة لعمليات إعادة بناء الدولة الهشة، و الإكتفاء بمبادرات ذات أهداف وطموحات غربية، مثل طرح مشاريع مكافحة الإرهاب عبر الصحراء، وتأسيس القرن الإفريقي الجديد، وكلها نماذج تجسد الأبعاد الحقيقية للتصور الإستراتيجي الأمريكي لمعايير وأهداف إعادة بناء الدول الهشة في بيئة عالمية معقدة.[4]

هذا، وتستند المنظمة في منظورها إلى أن إعادة بناء الدولة التي لا تزال مؤسساتها تعمل والتي قد تتعرض للإنهيار، تحتاج لعدة آليات لتفعيل وظائفها، من خلال[5]:

---

[1]- Lawrence Korb and Robert O. Boorstin, **Integrated Power: A National Security Strategy for the 21st Century**, Washington: Center for American Progress, 2005, p 7.

[2]- Shahar Hameiri, "Failed states or a failed paradigm? State capacity and the limits of institutionalism", **Journal of International Relations and Development**, Vol 10, No 2, 2007, pp 126, 132, 133, 134 .

[3]- Claire McLoughlin, op. cit , pp 49, 50.

[4]- Liana Sun Wyler, " Weak and Failing States: Evolving Security Threats and U.S. Policy", **CRS Report for Congress**, August 2008, pp 17, 18.

[5]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 151.

– **الأمن والعدالة:** الخطوة الأولى التي يجب التركيز عليها من قبل القيادة السياسية هي كفالة الأمن والعدالة ذلك أن ضمان وجود الأمن والعدالة متطلبات رئيسية لتحقيق الإستقرار السياسي، وخلق مناخ من الثقة في الدولة، وتعظيم قدرتها على تحقيق الخطوات القادمة في البناء والتنمية، بفضل تدعيم قوات الأمن ووضع آليات المحاسبة والرقابة عليها، ودعم إستقلال القضاء.

–**التحكم في النفقات:** بدون عوائد لا يمكن للدولة بناء نفسها أو دعم أركانها أو تحقيق متطلبات مواطنيها وهنا يصبح من واجبات الدولة إتخاذ بعض الخطوات المساعدة على توفير الدعم المالي، والتحكم في المدخرات والنفقات، بالإستغلال الأمثل لموارد الدولة، ومحاربة الأسواق غير الشرعية، مع الإتجاه نحو تحرير التجارة عالميًا.

– **التنمية الإقتصادية وتوفير الخدمات:** تدخل الدولة لتوفير الخدمات يزيد من الشرعية، ولكن لابد على القيادة السياسية دعم منظمات المجتمع المدني ودفعها إلى التعاون معها في توفير الخدمات الإجتماعية توفيرًا أفقيًا، أي على مستوى الأقاليم المحلية بدلاً من إقتصارها على مستوى المركز.[1]

ووفقًا لوجهة نظر هذه المنظمة، فقد ركزت في مقاربتها (2007)على مجموعة من المتطلبات للتغلب على معضلات عمليات إعادة بناء الدولة، في سياق طرحها لمبادئ "المشاركة الدولية الجيدة في الدول الهشة"، والمتمثلة فيما يلي[2]:

– السياق: يجب الأخذ بعين الإعتبار القدرات المختلفة على المستوى المحلي، إستنادًا إلى الحلول الإقتصادية والسياسية السليمة.

– التركيز على إعادة بناء الدولة كهدف مركزي: التعامل مع وظائف الإدارة والخدمات الأساسية.

– إعطاء الأولوية للوقاية: يمكن أن يقلل العمل بمعالجة الأسباب الجذرية للهشاشة وتجنب حلول الإصلاح السريع.

– الإعتراف بالترابط السياسي– الأمني– التنموي في تحسين تضافر جهود التغلب على الفشل المؤسساتي.

– تعزيز عدم التمييز كأساس للمجتمعات المستقرة.

– الأولويات للعمليات المحلية والسياقات الداخلية في عمليات إعادة البناء، وتجنب التدخلات المغلقة، مع ضرورة جعل تصميمات المشاريع متناسقة مع مخططات النظم المحلية الناشئة.

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص 152.

[2]- Alina Rocha Menocal and Timothy Othieno, "The World Bank in Fragile Situations: An Issues Paper", **Report**, World Bank Group, Amsterdam, July 2008, p 3.

– ضرورة إعتماد آليات التنسيق والترابط العملي بين الجهات الفاعلة الدولية، والتخطيط المحلي المشترك لتحقيق الرفاه الإجتماعي والإقتصادي بتوفير الإحتياجات الأساسية، خاصة الإغاثة في حالة الطوارئ (الصحة، التعليم...)، والمساهمة في وضع مؤسسات قابلة للحياة ومرتبطة بنظام الأمن والعدالة والكفاءة.[1]

– في كثير من الحالات يمكن للتدخلات الدولية أن تدفع الدول إلى التراجع وانتشار الفوضى وربما خلق تهديدات أمنية لم تكن موجودة من قبل، ورغم إدعائها السعي لتحقيق الإستقرار، فإن أي تدخل خارجي لإعادة بناء الدول المنهارة تكون نتائجها مفيدة لصالح القوات الأجنبية، ولها تكاليف إجتماعية مؤلمة على صعيد الدولة الفاشلة.[2]

3– رؤية البنك الدولي.

خلال حقبة التسعينيات، عملت مجموعة البنك الدولي على وضع مقاربات وإستراتيجيات لإعادة بناء الدول المنهارة، وفق مواصفات وتدابير إقتصادية– سياسية لمعالجة أزمة الفشل، فعلى المستوى السياسي؛ دعى البنك إلى عملية إنشاء مؤسسات سياسية ديمقراطية جديدة تشمل عادة تعديل الدستور وصياغة قوانين إنتخابية جديدة بمشاركة المجتمع المدني، وتعزيز البرلمانات المنتخبة وبناء قضاء مستقل، وإرساء سيادة القانون بكل مؤسساته وإجراءاته خاصة ما تعلق بترسيخ قيم وآليات المساءلة والإصلاح والإنصاف، أما على المستوى الإقتصادي؛ فأكد البنك على ضرورة الإلتزام بمعايير وتدابير تحقيق الإستقرار المالي والتجاري في إطار المقاربة النيوليبرالية.[3]

لقد إنخرط البنك الدولي في دعم الدول الهشة، مشجعًا نهج تطوير الإستراتيجية القطرية في عمليات إعادة البناء، وأسفرت هذه العملية عن إنشاء فرقة عمل معنية بـ LICUS 2001 (البلدان ذات الدخل المنخفض تحت الضغط Low-Income Countries Under Stress)، من أجل تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:[4]

– تطوير الخبرات في الدول الهشة من خلال تعميق ميكانيزمات التعاون الإستراتيجي مع الوكات الدولية.

– تحسين فهم السياقات القطرية المختلفة من حيث آليات مجابهة تحديات الهشاشة والنزاعات الداخلية.

– تطوير ترتيبات تمويلية للقضاء على الفشل الحكوماتي (الصندوق الإئتماني، صناديق دعم مرحلة ما بعد الصراع).

---

[1]- John J Hamre and Gordon R. Sullivan, op. cit, p 91.

[2]- Marina Ottaway and Stefan Mair, " States at Risk and Failed States Putting Security First", **Democracy & Rule of Law** , Carnegie Endowment for International Peace, German Institute for International and Security Affairs, September 2004, p 2.

[3]- Marina Ottaway, " Rebuilding State Institutions in Collapsed States", op. cit, pp 1005-1007.

[4]- Alina Rocha Menocal and Timothy Othieno, op. cit, pp 4, 5.

– بناء القدرة التمويلية للدولة الفاشلة عن طريق ترسيخ مهارات جديدة، وتشجيع المزيد من الإنفتاح والمحاسبة، وتحسين المهارات التكنوقراطية وفق المنهج الوظيفي المستدام.

كما دعى البنك الدولي إلى ضرورة الإنتقال من عمليات الإغاثة إلى التنمية، بتغيير المؤسسات الحكومية الفاشلة وتصميم مؤسسات سياسية جديدة تتلاءم مع الظروف المحلية والديناميات المجتمعية، وبالتفاعل البنّاء بين الحكومة والمجتمع المدني (التمكين للهياكل المؤسساتية الجديدة، تنمية القدرات الرئيسية من خلال تطوير آليات التعاون المحلي وعبر الوطني)[1]، وهي فرصة فريدة للتحول نحو إعادة بناء الدولة المعاصرة في الأوضاع الهشة، بطريقة تؤدي إلى تنمية العلاقة الترابطية بين الدولة والمجتمع من خلال التسويات السياسية و التفاوض المجتمعي في وضع تقنيات الإدارة الإنتقالية التوافقية والتشاركية لكل المجموعات دون إستبعادها خاصة: (المنظمات الدينية، السكان الأصليين، الحركات الإنسانية، المنظمات النسائية، القوى عبر وطنية) ليصبحوا فواعل في صياغة ميثاق إجتماعي شرعي وشامل، يشكل أهم ركائز إعادة بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد إنهيار الدولة.[2]

وارتباطًا بما تقدم، تضمن برنامج أولويات مجموعة البنك الدولي للقضاء على الفقر في الدول الهشة ضرورة تمكين المرأة (النوع الإجتماعي)، عبر نسق المؤسسات الدولية والحكومات المحلية في دعم[3] الإنتقال من العنف إلى المرونة وإستعادة الثقة في المؤسسات السياسية، لتعميق عمليات إعادة البناء، وفق ثلاثة آليات:[4]

– الإهتمام المبكر بإصلاح المؤسسات التي تقدم الأمن والعدالة.

– تبني نهج الإصلاح المرن.

– تنظيم الدعم الخارجي بتقليل الشروط المجحفة، ودعم المجتمع الدولي لعمليات البناء الدستوري وتطوير النظم الحزبية، وتثمين النقاشات المجتمعية حول ترسيخ متطلبات بناء الثقة في مرحلة ما بعد الإنهيار.[5]

بصفة عامة، يمكن القول أن رؤية البنك الدولي تنطلق من رسم خطة لإعادة بناء الدولة المنهارة كليًا عن طريق التدخل الأجنبي، ونظرًا لكونها تبدأ من نقطة أبعد من التي إنطلقت منها منظمة التعاون

[1]- James Manor, **Aid That Works Successful Development in Fragile States**, Washington DC: The International Bank for Reconstruction and Development, 2007, pp 2, 3, 4.
[2]- Alina Rocha Menocal and Timothy Othieno, op. cit, p 2.
[3]- World Bank, "End Poverty", **Annual report 2017**, Washington DC, 2017, p 70.
[4]- Claire McLoughlin, op. cit, pp 49, 50.
[5]- Ibid, p 50.

الإقتصادي والتنمية، فإن خطة البنك الدولي تتحدث عن العديد من الخطوات التي يمكن من خلالها إعادة بناء الدولة، على النحو التالي[1]:

– **دعم القوات المسلحة:** يرى البنك الدولي أن تواجد القوات الأجنبية داخل البلاد هو أحد الملامح اللصيقة بعملية إعادة بناء الدولة، والتي تتميز على غيرها من التدخلات العسكرية أو الإقتصادية ذات الأغراض الأخرى، فالقوات الأجنبية يمكنها الفصل بين الأحزاب المتناحرة وتفكيك الميليشيات واستعادة الأسلحة منها والرقابة على الحدود وتكوين وتدريب قوات جديدة، ومعظم تلك القوات لا تعمل في شكل منفرد، بل داخل تحالف دولي سواء كان تابع للأمم المتحدة أو حلف الناتو أو أية منظمة إقليمية أخرى.

– **دعم الشرطة:** يجب أن تقوم قوات الشرطة الدولية ببناء شرطة محلية جديدة، من خلال إصلاحها وإعادة تأهيلها وتدريبها وتدعيمها بالمعدات والتجهيزات اللازمة.

– **دعم آليات الإغاثة الإنسانية والإستقرار الإقتصادي.**

– **تعزيز عمليتي التحول الديمقراطي والتنمية.**

4– مقاربة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

تعززت الهندسة الأمريكية لإعادة بناء الدول الهشة التي ظهرت في أعقاب نهاية الحرب الباردة والتي تعاني من الأزمات الطائفية والإنقسامات الإثنية والعرقية وتدهور التنمية والأمن، والتي إزدادت تأزمًا عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001[2]، عبر إنشاء الولايات المتحدة إستراتيجية للدول الهشة متمثلة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية The United States Agency for International Development - USAID والتي لها جهود لمنع فشل مزيد من الدول مستقبلاً، عبر معالجة المصادر الكامنة وراء الضعف، ففي عام 2003 أنشأت الوكالة مكتب للتخفيف من حدة النزاعات وإدارة حالات اللاإستقرار السياسي والصراع والتطرف في الدول الهشة، من خلال تأسيس بيروقراطيات دولية تضطلع بمأسسة معايير الحوكمة لمعالجة أزمات اللادولة والمعبر عنها بعبارة: "إدارة: الأزمة– الإستقرار والحوكمة"، حيث إهتمت بدعم الإستقرار الإقتصادي وإيصال المساعدات الإنسانية لإدارة مرحلة ما بعد الفشل، وتعمل الوكالة في عدة دول (أفغانستان، السودان) وبالتنسيق مع وكالة الأونروا UNRWA بتخطيط إستراتيجية منع الفشل، بتولي الولايات المتحدة مهمة تعزيز القدرات في القطاع الأمني، بتمويل (الجيش، الشرطة) لتجاوز المنطق الضيق لعمليات حفظ السلام التقليدية، وقد تعزز الأمر بفضل دور وزير الدفاع الأمريكي السابق **Colin Powell** في إنشاء

[1]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 152، 153.

[2]- Robert I. Rotberg, **Haiti's Turmoil: Politics and Policy Under Aristide and Clinton**, Massachusetts: World Peace Foundation, 2003, PP 1, 2.

مكتب منسق إعادة البناء والإستقرار في الدول الهشة خلال أوت 2004، وبالتنسيق بين المؤسسات السياسية والأمنية الأمريكية في المأسسة وخلق آليات الإستقرار والتنمية الشاملة في إدارة العمليات السياسية و العسكرية، ذات الصلة بمنع الصراع وإعادة البناء بعد الإنهيار، أي تعاون USAID مع وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكية لتنفيذ مجموعة بدائل لإعادة تأهيل البنية التحتية، مع ضرورة بناء القدرات المؤسساتية للدول الفاشلة.[1]

ويوجز الباحث **Andrew S. Natsios** أهم مبادئ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، معبرًا عنها في تسعة مبادئ إستراتيجية لإعادة بناء الدول الهشة، والتي تتمثل في: (الملكية، بناء القدرات، الإستدامة الإنتقائية، التقييم، النتائج، الشراكة، المرونة، المساءلة)، حيث قدّم دولة أفغانستان كأنموذج لتطبيق هذه المبادئ الأمريكية، ومراهنًا على إمكانية تصميمها في باقي الدول غير المستقرة –الهشة–، مبرزًا دور الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تطوير سلسلة من إستراتيجيات الدبلوماسية الأمريكية في إعادة بناء المؤسسات الهشة، من خلال إستشهاده بأهمية الكتاب الأبيض لوكالة USAID حول المعونة الخارجية USAID's White Paper on Foreign Aid ، الذي يحدد خمسة تطويرات أساسية لعملية إعادة بناء الدول الهشة والمتمثلة في:[2]

– تعزيز التنمية التحويلية.

– توفير الإغاثة الإنسانية.

– دعم المصالح الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

– التخفيف من المشاكل عبر الوطنية.

– تعزيز آليات التصدي للهشاشة مستقبلاً بإرساء قيم السلام والديمقراطية في هذه البلدان، من أجل تحقيق إستجابة إنسانية واسعة النطاق وذات طابع تنسيقي، ناتجة عن تعاضد الإستراتيجيات العسكرية الأمريكية مع سياسات التنمية، على إعتبار أن إعادة بناء الدولة ترتبط بالتنمية والتي لا يمكن تفعيلها بدون الأمن والقوة سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث تطورت الفكرة إلى عبارة "عمليات الاستقرار" Stability Operations كمصطلح تقني أمريكي لوصف جهود إعادة بناء الدول الهشة في مرحلة ما بعد الصراع[3]، بالتركيز على الأمن الجماعي والفردي، خاصة فيما يتعلق بالإسهام في إعادة إنشاء بيئة مستقرة وآمنة، بتطوير مشاريع المؤسسات الأمنية الجديدة التي يناط إليها عملية أقلمة الأمن وحماية المدنيين، ودعم

[1]- Liana Sun Wyler, op. cit , pp 14, 15, 17, 18.

[2]- Andrew S. Natsios, "The Nine Principles of Reconstruction and Development", **Parameters**, Vol 35, No3, Autumn 2005, pp 4, 5.

[3]- Ibid, pp 5, 6.

أمن المؤسسات الناشئة، وعبر المزاوجة بين عمليتي الإصلاح الأمني وتعزيز التنمية في ظل التحديات الإقليمية.[1]

المبحث الثالث: الثورة: تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات.

المطلب الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الثورة.

الفرع الأول: تعريف الثورة.

1- التعريف اللغوي.

مصطلح "**الثورة**" باللغة الإنجليزية **"Revolution"** مأخوذة من الكلمة اللاتينية **Revolutio** والمشتقة من الفعل اللاتيني **Revolvere** بمعنى "يدور" أو "العودة إلى الوراء"، فهي مصطلح فلكي إكتسب أهمية متزايدة من خلال أعمال **نيكولاس كوبرنيوس Nicolaus Copernicus** الذي إهتم بالأبحاث الفلكية حول الحركة الإعتيادية الدائرية المتكررة للنجوم، أي أن الكلمة تعني: "مسار النجوم عندما تعود إلى دائرة البروج"،[2] فتم نمذجة هذا المعنى في الأدبيات السياسية، تعبيرًا ضمنيًا عن دوران الحكم بين المجتمع بتكرار أزلي وبالوتيرة ذاتها لمسار النجوم في السماء، واستخدم المصطلح لأول مرة في هذا السياق عام 1660 بعد الإطاحة بالبرلمان الإنجليزي الرديف Rump Parliament واستعادة نظام الحكم الملكي، إلى أن أعيد توظيف المصطلح مرة أخرى عقب قيام البرلمان الإنجليزي بالتحالف مع وليام الثالث (الحاكم الأعلى لجمهورية هولندا) بطرد أسرة ستيوارت والإطاحة بالملك جيمس الثاني وتنصيب إبنته ماري وزوجها وليام ملكين على العرش الإنجليزي خلال الثورة المجيدة Glorious Revolution عام 1689.[3]

وفي قاموس اللغة العربية يقال ثار الشيء ثورًا وثورانُ وتثور، أي هاج، وثورُ الغضب حدته، ويقال للغضبان أهيج ما يكون، قد ثار ثائرهُ، وثار أي وثب، ويقال ثار الدخان إذا ظهر وثار يثور ثورانًا إذا إذا إنتشر في الأفق وارتفع، ويقال أثاروا الأرض أي حرثوها وزرعوها ويقال أثرت فلانا إذا هيجته لأمر، ويقال إنتظر حتى تسكن هذه الثورة وهي الهيج والغضب.[4]

---

[1]-Feil Scott," Building Better Foundations: Security in Post-Conflict Reconstruction ", **The Washington Quarterly**, Vol 25, No 4, Autumn 2002, p 98.

[2]- Steven Emmanuel and William McDonald, **Kierkegaard's Concepts: Objectivity to Sacrifice**, United Kingdom: Ashgate Publishing Limited, 2015, p 245.

[3]- FN Enor and J Chime, "Reflections on Revolution in Theory and Practice", **Pyrex Journal of History and Culture**, Vol 1, No 2, November 2015, p 14.

[4]- محمد بن مكرم إبن منظور، **لسان العرب**، المجلد 4، بيروت: دار صادر، ص 108.

2- التأصيل التاريخي لمفهوم الثورة.

يعد **أرسطوا** أول من أسس للمذهب الواقعي في دراسة الثورة، بل يعتبر من أول المفكرين الذين أدرجوا موضوع التغيير السياسي الكلي في إطار علم الإجتماع، فهو ينظر للثورة بوصفها ظاهرة طبيعية لا يمكن إجتنابها، فهي حلقة في سلسلة دوران طبيعي، وقد بقي هذا التصور سائدًا إلى غاية القرن السابع عشر ميلادي،[1]حيث يقول في كتابه "السياسة" أن أنماط الحكم كلها معرضة للثورة بما فيها نمطا الحكم الأساسيان: الأوليجارشية والديمقراطية، ونظام الحكم الدستوري والأرستقراطي، فالثورة تحدث عندما لا يتلاءم نصيب الشعب من الحكم مع تصورهم المسبق عنه، لهذا يصنف **أرسطو** الثورة إلى نوعين، فالنوع الأول؛ يؤدي إلى تغيير الدستور القائم (الإنتقال من نظام حكم إلى آخر) أما النوع الثاني؛ يصبوا إلى تغيير الحكام في إطار بنية النظام القائم.[2]

من الناحية الواقعية، فقد قدمت الثورة الفرنسية العظمى والثورات الأوروبية المتعاقبة خلال القرن التاسع عشر مادة علمية وفيرة لأدبيات التحليل الماركسي لمفهوم الثورة، حيث آمن **ماركس** بأن الثورة ضرورية لنقل المجتمعات من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وفق مبدأي العالمية والحتمية، المستندة للبعد الطبقي، مجادلاً بوجود ثلاثة أنماط للثورات، أما النمط الأول؛ فيتمثل في الثورات البرجوازية التي أنهت النظام الإقطاعي في إنجلترا وفرنسا، والنمط الثاني؛ هو ثورة البروليتاريا بوصفها ثورة إشتراكية (شيوعية) هدفها القضاء على الطبقية والإستغلال بواسطة دكتاتورية البروليتاريا، في حين يتمثل النموذج الثالث؛ في الثورة البرجوازية الديمقراطية[3] التي تعود جذورها الإجتماعية إلى تزايد الصراع بين قوى وعلاقات الإنتاج التي أصبحت قديمة وهذا الصراع الطبقي هو الذي شكّل القوة الدافعة للثورة.[4]

3- تعريف الثورة في الفكر الغربي.

يعتقد **ماركس** أن الثورة البروليتارية ضرورة ملازمة، وثوابتها الدولية ليست خيارًا أيديولوجيًا ولكنها نتيجة لقوة الظروف وحتميتها، موضحًا أن الكفاح ضد الطبقية يتطلب بعدًا عالميًا في إطار ثورة إشتراكية هدفها الإلغاء النهائي للطبقات وإنشاء مجتمع مستقر، وإلغاء الدولة عبر جهود دكتاتورية البروليتاريا[5] في الإطاحة

---

[1]- محمد شفيعي فر، **الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية**، ترجمة محمد حسن زراقط، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط2، 2014، ص 45.

[2]- عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1، 2012، ص 7.

[3]- Eduard Schultz, **"Typology of Revolution: History of creation and Modern State",** 2014, pp 1, 2. https://bit.ly/2HYBZZL (accessed on 5/12/2018)

[4]- FN Enor and J Chime, op. cit , p 14.

[5]-Mustapha Khayati, **"Marxisms: Ideologies and Revolution"**, 2014, p 6. https://bit.ly/3nocAJl (accessed on 6/12/2018)

بالنظام الرأسمالي واستبداله بمجتمع لاطبقي، إذ أن الثورة الإشتراكية أمر حتمي لتغيير النظام الرأسمالي المتوحش، ملحًا على أن الطبقة العاملة هي الطبقة التي ينتمي إليها، وتحرير هذه الطبقة هو تحرير للشرائح الإجتماعية المضطهدة، مما يستلزم ضرورة بناء حزب ثوري وسط حياة الطبقة العاملة التي ستلغي الملكية الخاصة والدولة.[1]

إذن، الثورة من منظور ماركسي هي نوع من القطيعة التامة مع النظام السوسيو– إقتصادي القائم نحو التأسيس لنمط جديد يشكل تناقضًا مع علاقات الإنتاج التقليدية، بفضل دور طبقة البروليتاريا في التعبئة والتمرد ضد الطبقات، مما يؤدي إلى إنهيار البناء الفوقي (الدولة) والقضاء على المجتمع الطبقي، فالثورة قدر ضروري، وقاطرة التاريخ وقانون الطبيعة، بل أن التاريخ كله هو قضية الثورة، والعملية الثورية ليست بالضرورة عملية مفتوحة، بل إستراتيجية تعتمد على التغيير الجذري وتتطلب وقتًا وإرادة شعبية.[2]

يلاحظ **Jacques Ellul** أن الثورة كمصطلح يعني التغيير السياسي العنيف بشكل عام كالإطاحة القوية بالنظام السياسي، ولها عدة طرق تتحرك نحو الإصلاح الجدي بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ يرى أن الثورة وإرادة الشعب يجب أن تسير جنبًا إلى جنب، وفي هذا يقول: "إن الثورة وإرادة الشعب واحدة، وتثبت عبر الإعتقاد بأن الدولة صالحة بقدر تعبيرها عن الإرادة الشعبية، فالشرعية تكمن في السيادة الشعبية المستندة إلى عمل ثوري جدي يؤدي إلى إضفاء الطابع الشرعي على الدولة، مع ضرورة نشر الثورة والعمل باسم الثورة"، وهذا يعني أن الثورة تغطي المجالات الإجتماعية والسياسية للحياة، ومجموعة واسعة من الآليات سواء كانت سلمية أو عنيفة، بسيطة أو مركبة، تظهر بشكل مفاجئ أو متوقع، وهذا ما أكده في قوله: " الثورة تستخدم عبر عدة آليات مثل الغضب والإضطرابات والتمرد والإنقلاب بهدف تغيير الوضع القائم".[3]

وركز **تشارلز تيلي** على الموضوعات الثورية، من خلال طرح نظرية العمل الجماعي كمرحلة مبكرة لدراسة الحركات الثورية، ويُعرف الثورة على أنها: " صراع بين كتلتًا السلطة من أجل السيطرة على الدولة عن طريق التعبئة الإجتماعية، إذ أن الثورة عبارة عن علاقة وعملية تستند إلى عملية بناء الدولة والظروف الهيكلية للثورة، فالسخط والغضب الشعبي يتحول إلى تعبئة ثم إلى تنظيم محكم للحصول على السلطة والشرعية والسيطرة على الدولة، في إطار تنازلات متبادلة بين الكتل المتنافسة والمتصارعة للهيمنة على الدولة، وتعتمد الثورة على التعبئة الإجتماعية وترضية المجتمع المدني".[4]

---

[1]- Alex Callinicos, **The Revolutionary Ideas of Karl Marx**, London: Bookmarks Publications Ltd, 1995, pp 196, 197.

[2]- Ben Turok, **Readings in the ANC Tradition: History and ideology**, Auckland Park: Jacana Media, 2012, p 61.

[3]-Pralhad V Chengte, "The Concept of Revolution", **International Journal of Political Science**, Vol2, No 4, 2016, p 34.

[4]- Charles Tilly, **From Mobilization to Revolution**, Boston: Addison-Wesley, 1978, pp 6, 7.

يُعرف **هنتنجتون** الثورة بأنها: " تغيير داخلي سريع ومحوري وعنيف على مستوى القيم والأساطير السائدة في المجتمع، وفي المؤسسات السياسية والبنية الإجتماعية والقيادة السياسية والسياسات الحكومية، وتحدث الثورة بسبب فشل الهياكل السياسية التقليدية في إستيعاب ودمج مطالب المجموعات الجديدة التي تتحدى النظام السياسي وتطالب بالمشاركة السياسية".[1]

من الزاوية السياسية، تعتبر الثورة تبدلاً يطرأ على المؤسساتة السياسية والنظام السياسي ورموز السلطة حيث يرى **ستان تايلور**أن الثورة هي: " محاولة إدخال تعديلات على المؤسسات السياسية وعلى العناصر المشكلة للنظام القائم، فهي تحول يصيب السياسة وأسلوب إدارة الحكم"، أما **Thomas Green** فيعرف الثورة بأنها:" تغيير يصيب الدولة والسلطة الحاكمة على مستوى الأشخاص والأساطير المسيطرة ومختلف الفعاليات، وهذا التغيير يتم بطرق غير قانونية وتكون مقترنة بالعنف"، وفي مقابل هؤلاء الباحثين، هناك من يرى أن الثورة هي مجموعة من التحولات التاريخية الأساسية التي يسير فيها التغيير على مستوى القيم والمفاهيم الإجتماعية ونمط السلطة، واعتبار الثورة بمثابة إعادة كتابة صفحة جديدة من صفحات التاريخ.[2]

ويُعرف **فريد هاليداي** الثورة على أنها:" أحداث دولية في أسبابها وآثارها، تحدث عندما يتم إستيفاء شرطين أساسيين، وهما وجود هيمنة للمتمردين على النظام، وعجز السلطة على تسيير شؤون الدولة، في ظل وجود قيود دولية تعمل على تشغيل جملة من التطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية في الدول الثورية، فتعمل العوامل الدولية على تحفيز تمرد الثوار وتعزيز الثورة (التعبئة الإجتماعية، الدعم السياسي والأيديولوجي)، ناهيك عن العمل غير التقليدي للدولة الثورية (تصدير نماذج ثورية جاهزة) في إطار التعميمات التاريخية (النموذجين الصيني والكوبي)".[3]

ويشير **هاليداي** إلى خمسة متغيرات تتحكم في مسار الثورة (الطابع الدولي للثورة)، على النحو التالي:[4]

– الروابط الدولية والمحلية: فحص ديناميات الثورة من خلال التفاعل بين النظام الدولي والنظام السياسي الداخلي.

– طبيعة الدولة: مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالدولة، والمتمثلة خصوصًا في: الصراع بين الأقاليم والولايات المحلية، إنهيار السلطة البيروقراطية، ضعف الإرتباط بين الدولة والمجتمع، تزايد القمع وجبروت السلطة الأمنية في إضفاء الطابع القسري على الدولة.

---

[1]- Samuel Huntington, **Political Order in Changing Societies**, London: Yale University Press, 1968, p 264.

[2]– محمد شفيعي فر، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49، 50.

[3]- Fred Halliday, " The Sixth Great Power: On the Study of Revolution and International Relations", **Review of International Studies**, Vol 16, No 3, 1990, pp 213, 214.

[4]- Ibid, pp 216-220.

– طبيعة الأنظمة غير المتجانسة التي تشكل الثورة.

– الطابع الحداثي للثورات.

– الطابع الدولي (العالمي) للثورات.

من ناحية أخرى، إقترحت **سكوكبول** في أواخر السبعينيات من القرن المنصرم مقاربة هيكلية للثورة، إذ لم تركز في تحليلاتها على موضوع الثورة (الأهداف، التنظيم، الأيديولوجيا)، بقدر تركيزها على العلاقات الهيكلية وشروط الثورة، أي العلاقات الطبقية والدولة والسياق الدولي، حيث ترى أن أزمة الدولة هي الشرط المسبق لظهور الحركات الثورية نتيجة عجز الدولة على مواجهة التحديات والتطورات الجديدة، مُعرفة الثورة بأنها: " تحول سوسيولوجي جذري في طبيعة النظام القائم وبنية الطبقات الإجتماعية بقوة وعنف".[1]

ويعرف **Robert Weir 1978** الثورة على أنها: " شكل من أشكال العنف السياسي في أهدافها، وتتسم بالمشاركة الجماهيرية الواسعة وسرعة التغيير، حيث تستهدف في المقام الأول النظام السياسي القائم، وتعكس جملة من التغيرات على مستوى المؤسسات السياسية والقانونية لهذا المجتمع".[2]

ويذهب **ألان تود 2003** إلى الإعتقاد أن الثورات هي: " تلك الظاهرة التي تحدث بسبب تزايد حدة الفقر والقمع، نتيجة الإحباط العام لدى الجماهير الثورية من الظروف الإجتماعية المتدهورة، وإذا كان الفقر والقمع وصفات كافية للثورة، فإن تاريخ البشرية كله هو ثورة مستمرة"[3]، وهذا ماعبرت عنه **Barbara Salvert** بقولها: " الثورة كحدث تاريخي تبدأ بتغيير الظروف الإجتماعية على نطاق واسع، وتحدث تغييرات في كل المجالات من النظام التربوي إلى أنماط النظام الإقتصادي، متجاوزة أنماط الإصلاح الروتيني".[4]

4– تعريف الثورة في الفكر العربي– الإسلامي المعاصر.

أ– تعريف **عبد الوهاب الكيالي:** " تدل الثورة على تغييرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الإجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير الحكم القائم بنظامه الإجتماعي والقانوني المصاحب له وبصورة عنيفة، فهي تغيرات ذات طابع جذري (راديكالي)، حتى وإن تمت هذه التغيرات ببطيء ودون عنف مثل الثورة الثقافية".[5]

ب– تعريف **برهان غليون:** " الثورة لحظة تأسيسية تضع الأسس لنمط جديد من الأخلاق والعلاقات بين المجتمع ككل وبين السلطة، وتمثل الشعب ولا تعبر عن إرادة نخبة الشعب، وشكل هذه اللحظة هي إنعكاس

---

[1]- Theda Skocpol, **States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China**, New York: Cambridge University Press, 1979, p 47.

[2]- FN Enor and J Chime, op. cit , p 14.

[3]- Allan Todd, **Revolutions 1789-1917**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2003, p 23.

[4]- Pralhad V Chengte, op. cit , pp 34, 35.

[5]– عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970، ص 870.

للعهد الجديد عبر مجموعة من المبادئ العليا التي تلهم الناس، ولكنها لن تصبح أمرا واقعيا في الحياة اليومية قبل بناء المجتمع ثقافيا وسياسيا وإقتصاديا والإستجابة للعقد الإجتماعي الجديد الذي تمثله الثورة، ويستدعي ذلك عملا منظما لبناء مؤسسات الدولة من جديد من أجل البلورة الواقعية للمبادئ التي خططتها لحظة الثورة".[1]

ج- تعريف **شعبان الطاهر الأسود:** "الثورة نوع من التغيير الجذري والعميق يستهدف إكتشاف الأخطاء وبناء علاقات سلمية مكانها، تصنع بموجبها العدالة والتقدم".[2]

د- تعريف **مرتضى مطهري:** " الثورة إنهاء لوضع قائم بشكل واعي وإرادي واستبداله بوضع أفضل".[3]

هـ- تعريف **علي شريعتي:** " الثورة هي تغيير المؤسسة السياسية والقوى ورموز الحكومة عبر دور يضطلع به أغلب أفراد الشعب، حيث تجسد الثورة حق السيادة الشعبية بإستخدام القوة والضغط ليتسلم الشعب زمام الأمور بنفسه"[4]

و- تعريف **محمد شحرور:** " الثورة نشاط إنساني فردي وجماعي مؤثر في سياق الأحداث الفردية أو الإجتماعية، أي أنها عملية تحويل الإبستمولوجيا (الأفكار والنظم المعرفية) إلى أيديولوجيات جديدة (أطر تنظيمية- عملية)، أي تطبيق النظم المعرفية المتطورة بشكل دائم على الواقع الذي يجب أن يتطور طبقًا لتطورات هذه النظم، فالثورة تغيير الصيرورة الإجتماعية الإنسانية بطريقة واعية وإرادية".[5]

ز- تعريف **مصطفى الفقي:** " الثورة عملية تغيير جذري تعيد صياغة توجهات المجتمع وترتب من جديد طبقاته وفئاته، ولذلك نجد أن منظومة العلاقات الإجتماعية والسياسية تتغير تبعًا لذلك، بل أن ثقافة المجتمع تأخذ هي الأخرى طريقها نحو التغيير في صورة شبكة جديدة من الأفكار والسياسات، حيث أن الثورة كعملية تعيد صياغة علاقات الإنتاج والعمل، وتعصف بتركيب القوى القائمة في الدولة في ظل ظروف إستثنائية لا يمكن إنكار وجودها، لأنها تقترن بحالة الفوران العاطفي والإنفعال الغاضب ضد أوضاع قديمة، ويسمح ذلك بزيادة التضامن الإجتماعي عبر التعبئة الشاملة و وفق منطق الشرعية الثورية".[6]

---

[1]- أمال موسى، "المفكر برهان غليون شعور الشعب"، **المغرب الموحد**، العدد 11، مارس 2011، ص 47.

[2]- شعبان الطهر الأسود، **علم الإجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002، ص 47.

[3]- محمد شفيعي فر، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[4] فيروز راد وأمير رضائي، **تطوير الثقافة: دراسة إجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي**، ترجمة أحمد الموسوي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط2، 2016، ص ص 125، 126.

[5]- محمد شحرور، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[6]- مصطفى الفقي، "**الربيع العربي والفوضى الخلاقة**".

(تم تصفح الموقع في: 2018/12/10) https://bit.ly/3d7hoOz

الفرع الثاني: التمييز بين الثورة والمفاهيم القريبة منها.

1- الثورة والإنقلاب.

يعرف الإنقلاب على أنه إنتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى فئة قليلة أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم أو على الأقل تشبهها، ويكون بإستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي، أي أنه تغيير في حال الحكام دون تغيير في أحوال المحكومين، فهو نوع من أنواع التمرد يتم عبر إستيلاء الجيش على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة، وتغيير نظام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبين والحكومة.[1]

هذا التعريف يميز الإنقلاب عن الثورة، لأن الإنقلاب لا يعكس تحركًا شعبيًا بالضرورة، ولكنه يبقى الإمكانية مفتوحة لأن يشكل إنقلابًا عسكريًا مدعومًا شعبيًا هدفه تغيير نظام الحكم، أما الثورة فهي تحرك شعبي واسع خارج البيئة الدستورية القائمة تهدف لتغيير نظام الحكم القائم وتغيير الشرعية السياسية القائمة واستبدالها بشرعية جديدة معترف بها شعبيًا، غير أن ما يلفت الإنتباه هو أن الأتراك قد إستخدموا تاريخيًا مصطلح الإنقلاب للتعبير عن الثورة التركية بدلالاتها الإجتماعية والسياسية، والتي تعني التغيير الجذري والإنتقال من حكم سلطاني إلى حكم دستوري.[2]

من الراجح أن الثورة هي تغيير في نظام الحكم عن طريق الشعب أو بموافقته دون إتباع للقواعد المنظمة لذلك، أما الإنقلاب فهو الإطاحة بالحكام والحل محلهم بالطرق غير القانونية[3]، ويقوم به مجموعة من الأفراد تجمع بينهم الرغبة المشتركة في إزاحة النظام القائم والإستيلاء على السلطة ولا يعلم بها أغلب المواطنين حيث تنحصر دائرة المعرفة في القائمين به، فإذا ما نجح الإنقلاب تم الإعلان عنه للشعب عبر وسائل الإعلام.[4]

فالإنقلاب هو مجرد حركة محدودة من فرد أو أفراد لا تستند إلى قوة الشعب، بل إلى قوتها الذاتية أو بعض القوى التي تتبع السلطة القائمة ولا تدين لها بالولاء كبعض أفراد الشرطة أو فصائل الجيش، وهو يهدف إلى الإطاحة بالنظام القائم والإستيلاء على السلطة، وعلى الرغم من تستر القائمين بالإنقلاب وراء

---

[1]- شعبان الطهر الأسود، مرجع سبق ذكره، ص ص47، 48.

[2]- عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 30.

[3]- الطاهر زواقري، **أسباب عزل السلطة في القانون الدستوري والمقارن**، عمان: دار الحامدي، 2013، ص 176.

[4]- أيمن أحمد الورداني، **حق الشعب في إسترداد السيادة**، القاهرة: مكتبة مدبولى، ط 1، 2008، ص 384.

هدف تحقيق آمال وطموحات الشعب، إلا أن الواقع يشير إلى أن الإنقلاب حركة محدودة لفرض الهيمنة على الحكم في المقام الأول، ولا تهدف لتغيير الواقع الإجتماعي أو السياسي الذي يهدف إليه الشعب.[1]

إذن، الثورة تبنى على أساس الرفض لواقع متدهور سواء كان سببه إحتلال أجنبي أو نظام سياسي فاسد أما الإنقلاب، فهو عملية منظمة من طرف مجموعة نافذة في السلطة هدفها خلع شخص الحاكم ومن يكون موالي له، للتمكن من السيطرة على المناصب العليا في السلطة السياسية من أجل تحقيق أهداف معينة.[2]

2- الإنتفاضة والثورة.

الإنتفاضة هي مقاومة شعبية مستمرة بكل الوسائل المدنية أو العنيفة أو كليهما، تقوم بها جماعة إنسانية تعرضت لظلم أو فساد أو تخلف، أو وهن وقع عليهم من قوة داخلية مستبدة تعمل لصالح أهوائها وبقائها في السلطة، أو من قوة قمع خارجية إستعمارية تهيمن على مصير هذه الجماعة، فتسعى إلى سلب إرادتهم وطمس هويتهم واستغلال مواردهم ونهب ثرواتهم والنيل من مقدساتهم، فتعمل هذه الجماعة على التخلص والتحرر من الوضع القائم بقوة إرادتهم وتضحياتهم[3]، بمواجهة حضارية شاملة تجمع بين التصعيد حينًا والخبو حينًا آخر، كي لا ترهق الجماعة المقاومة لأنها ذات إمكانيات محدودة مفارقة بقوة الطرف الآخر الفائقة، مما يسمح لها بإسترجاع أنفاسها وقوتها للتصعيد مجددًا مستخدمة أساليب أخرى، ولا تتوقف إلا بزوال الإستبداد أو الإستعمار.[4]

يرى **عبد الوهاب الميسري** أن الإنتفاضة تعتمد على التصعيد الأفقي الذي تزيد فيه الخبرة الجماعية ويتم إبداع أشكال جديدة من النضال، فهي عبارة عن تحسين للأشكال القائمة (الإضرابات، الإحتجاجات المظاهرات)، حيث يشير التصعيد الأفقي إلى المهام العديدة التي تنجز في نفس الوقت دون أن يرهن الإنسان، لأن الوظائف موزعة بطريقة مريحة، وهكذا يتم تجنيد كل الأفراد بكفاءة عالية ويزداد تماسك الجماعة وتلاحمها، إذ أن الإنتفاضة ليست حركة عصيان مدني، وإنما نموذج متكامل ورؤية للكون تمكن من إستخدامها في إدارة المجتمع بطريقة تؤدي إلى تفجير الإمكانيات الإنتفاضية الإبداعية لدى الجماهير فهي نموذج لا يموت.[5]

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 384.

[2]- الطاهر زواقري، مرجع سبق ذكره، ص 178.

[3]- خالد زكى، **الصحافة والتمهيد للثورات**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص ص 10، 11.

[4]- بشير أبو القرايا، مرجع سبق ذكره، ص 117.

[5]- عبد الوهاب محمد الميسري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**، الجزء الأول، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1999، ص ص 166، 171.

ويكمن الفرق بين المصطلحين في كون الإنتفاضة ليست ثورة شاملة، بل هي نقطة الذروة، فهي قد لا تعتمد على قوة مسلحة وتكون في بدايتها عفوية، ولا تتحرك بمقتضى تخطيط ثوري مسبق وخطة وأهداف متكررة سلفًا، بل هي أقرب إلى رد الفعل منها إلى الفعل، والإنتفاضة تفضي إلى تغيير السياسات والقيادة والمؤسسات السياسية دون أن تحدث تغييرًا في الأبنية الإجتماعية.[1]

من الناحية العملية، تحدث الإنتفاضة لسبب طارئ، أي تقوم بشكل عفوي وعشوائي دون تخطيط مسبق وتقوم بفعل عوامل داخلية في المجتمع والدولة التي تتطلب التغيير، ومن الممكن أن تحدث عدة مرات خلال فترة حكم معينة، والذي يقوم بالإنتفاضة هو الشعب، لكن بالمقابل نجد أن الثورة تحدث لأسباب تراكمية على مر السنين وهي مخطط لها، وتحدث مرة واحدة والذي يقوم بها هو الشعب مدعومًا بالجيش، فالثورة أشمل وأكبر من الإنتفاضة حيث تجمع بين السياسة الداخلية والخارجية، وتمتد إلى تغيير العلاقات مع مختلف الدول القريبة والبعيدة والصديقة والعدوة، فبينما ليست كل إنتفاضة ثورة بالضرورة وليست هي تحضيرًا لها في كل الأحوال، فإن كل ثورة بكل تأكيد ثمرة من ثمرات الإنتفاضة.[2]

3- الحراك الإجتماعي والثورة.

الحراك الإجتماعي عبارة عن جهود تنظيمية يبذلها الأفراد المؤثرين بهدف تغيير جانب سلبي أو أكثر في المجتمع، فهي جهد متصل بجماعة كبيرة من الناس تهدف لإحداث تغيير إجتماعي بدرجات متفاوتة وبأسلوب سلمي أو عنيف، ينجم عنه حدوث خلل في البناء الإجتماعي والنظام السياسي ونمط القيم الثقافية ويتوافر فيها قدر من الوعي بضرورة التغيير وسرعة الإنتشار بين عامة الناس، ويتسم بمزيج من التنظيم والعفوية.[3]

يعرف الحراك الإجتماعي على أنه إنتقال الأفراد أو الجماعات من موقع إجتماعي معين أو طبقة إجتماعية معينة إلى مستوى آخر، في إطار التسلسل الهرمي للبناء الإجتماعي أو داخل مستوى الطبقة الإجتماعية في حد ذاتها، وتكون هذه الحركة إلى أعلى أو أسفل في التدرج الطبقي الإجتماعي والهيكل المهني والنوع الإجتماعي، والوضع الإجتماعي (النفوذ والمكانة المرتبطة بالفرد في المجتمع)، إذ أن الحراك يرتبط بالتقسيم الطبقي الإجتماعي (حركة الأفراد والجماعات المهيمنة).[4]

---

[1]- خالد زكى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- بشير أبو القرايا، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[3]- محمد الجوهري، **موسوعة علم الإجتماع**، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المجلد1، ط2، 2007، ص 202.

[4]-Giorgos Tsakarissianos, " Social mobility and VET ", **Fourth report on vocational education and training research in Europe**, Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities , 2008, pp 8, 9.

فالحراك الإجتماعي شبكة من التفاعلات غير الرسمية بين عدد من الأفراد أو الجماعات والمنظمات العامة في المجال السياسي أو السوسيو– ثقافي، في إطار ديناميكية شاملة مرتبطة بالإنخراط في التفاعلات القائمة على أساس النزاع حول الهوية الإجتماعية المشتركة،[1] تهدف لتغيير قضايا سياسية محددة، وتتمتع بميزة كبيرة من التنظيم الداخلي وتسعى للتغيير الإجتماعي الشامل عبر آلية محورية تجسد العمل الجماعي في المشاركة في صنع السياسة العامة[2]، وفي هذا الصدد يرى **Turner and Killian** أن الحراك هو تنظيم داخلي للجماعة تتصرف بإستمرارية لتشجيع التغيير الإجتماعي، سعيًا منها لإضفاء الشرعية على السلطة القائمة وفق مبدأ الشمولية المنطوية على ثلاثة أبعاد، تتعلق بالتضامن والمشاركة ومسألة سلم القيم الإجتماعي، فهو شبكات المجموعات والأفراد الذين يشاركون في النزاع حول مسألة الهوية الجماعية المشتركة.[3]

بوجه عام، يشير الحراك الإجتماعي إلى القدرة على تغيير مكانة الفرد أو وضعه الإجتماعي ويرتبط بالدور والمكانة، فتغيير الفرد لدوره يعتبر حراكًا، وقد ينتج عن هذا التغيير تغييرًا في المكانة، إذ يصعد الفرد إلى وضع أعلى أو أدنى فيكون حراكًا عموديًا، أما إذا إنتقل الإنسان من دور لآخر له بنفس مكانة الدور فيعتبر حراكًا أفقيًا، وتختلف فرص الحراك الإجتماعي بحسب الإمكانيات الإقتصادية والنظام الأيديولوجي ويشتمل على حراك داخلي في إطار الطبقة الإجتماعية الواحدة (عموديًا وأفقيًا)، كما يكون الحراك على مستوى: فردي– أسري – مهني ، ويرتبط بتغيير مكانة الفرد الإجتماعية.[4]

4– الإصلاح والثورة.

تعرف **الموسوعة السياسية** الإصلاح بأنه: " تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الإجتماعية دون المساس بأساسها، وهو خلافًا لمفهوم الثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والإجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام، فالإصلاح يشبه الدعائم المقامة لمحاولة منع إنهيار المباني، ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو لتأخير إندلاعها".[5]

يعتقد **محمد بني سلامة** أن الإصلاح هو التغيير نحو الأفضل لوضع شأن سيء، على مستوى الممارسات والسلوكيات والمؤسسات الفاسدة أو المترابطة، أو إزالة الظلم وتصحيح لخطأ، حيث تتطلب هذه

[1]- Mario Diani, "The concept of social movement", **The Sociological Review**, Vol 16, 1999, pp 1, 3.

[2]-David Imhonopi and others, "Collective Behaviour and Social Movements: a Conceptual Review", **Research on Humanities and Social Sciences**, Vol 3, No 10, 2013, pp 76, 77.

[3]- Mario Diani, op. cit , pp 4, 6.

[4]– نبيل عبد الهادي، **مقدمة في علم الإجتماع التربوي**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص ص 140، 141.

[5]– عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 207.

العملية ضرورة توفر بيئة مناسبة وظروف موضوعية تدفع بإتجاه الإصلاح، لتجنب الآثار السلبية المترتبة عن بقاء الوضع على ما هو عليه من جمود، وعادة ما يستند دعاة الإصلاح إلى أيديولوجية تساعدهم على تبرير أفكارهم الإصلاحية، فالدعوة الإصلاحية التي نادى بها القوميون العرب (الكواكبي، الطهطاوي) كانت نابعة من تأثرهم بالأيديولوجية القومية الغربية، ولهذا نجد أن الثورة خلافًا للإصلاح، لا تؤدي بالضرورة إلى واقع أفضل، فقد يترتب على التغييرات السريعة والفجائية للثورة نتائج سلبية مثل الحرب الأهلية، خلافًا للإصلاح الذي يعتمد على التغييرات التدريجية البطيئة التي تنفذ عبر مراحل وبخطوات محدودة ومتوازنة ومدروسة و بأسلوب مرحلي إنتقالي.[1]

إذن، الإصلاح يشير إلى مجموعة من التغييرات البطيئة المرحلية نحو الأحسن، بينما تشير الثورة إلى مجموعة من التغيرات الجذرية الفجائية العميقة الشاملة، مع وجود إحتمال تحول مطالب الإصلاح إلى ثورة في حال تعنت السلطات على الإستجابة للمطالب الإصلاحية.

المطلب الثاني: أنواع الثورة.

الفرع الأول: الثورات: السياسية، الإجتماعية والبرجوازية، التحرر الوطني.

1- الثورة السياسية: يقصد بالثورة في الميدان السياسي تلك المرحلة التي تظهر فيها طبقة غير قادرة على تلبية المطالب الشعبية في نظام سياسي ما، لتفرز طبقة جديدة حاملة لمشروع سياسي يتجاوز ما هو كائن في مختلف المجالات، وحين تتمكن الطبقة الجديدة من السيطرة على الأوضاع السياسية، حينها يتحقق المسعى السياسي للثورة.[2]

فالثورة من الواجهة السياسية هي: " حركة شعبية واسعة ذات توجه سياسي منظم تعبر عن الرغبة العامة لأفراد الشعب في تغيير النظام السياسي القائم جذريًا، وإقامة نظام سياسي جديد يعبر عن الإرادة الشعبية التي تمثل القوة الحقيقية للثورة، عبر رفض الشعب للسلطة القائمة وعدم الخضوع لها بسبب قمعها للحريات العامة وانتهاك حقوق الإنسان أوالعجز عن حمايتها".[3]

يعتقد **عزمي بشارة** أن الثورات السياسية في العالم الغربي، مرت بثلاث موجات عقب الثورة الفرنسية 1789، التي تجسد ثورة شعب واحد مثل ربيع الشعوب في القارة الأوروبية برمتها، فجاءت الموجة الأولى بين 1820-1824 وتمركزت في الجانب الأوروبي، وأخمدت هذه الثورات في جميع الدول الأوروبية

---

[1]- محمد تركي بني سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"، **المنارة**، المجلد 13، العدد 5، 2007، ص ص 155، 156.

[2]- أحمد حسن البرعي، **الثورة الصناعية وآثارها الإجتماعية والقانونية**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1982، ص 39.

[3]- أيمن أحمد الوردانى، مرجع سبق ذكره، ص 381.

بإستثناء اليونان 1821 التي أخذت ثورتها شكل التحرر من الإحتلال التركي، ثم جاءت الموجة الثانية من المد الثوري بين 1829-1834 وكانت نتيجة هذه الموجة هزيمة نكراء ألحقتها القوى البرجوازية بالأرستقراطية في أوروبا الغربية، واستطاعت أن تروج لسياساتها في بريطانيا وفرنسا، وجاءت الموجة الثالثة الأضخم عام 1848 بفعل الأزمة التي تراكمت آثارها في المجتمع الأوروبي، حيث إندلعت الثورات في وقت واحد وانتصرت مؤقتًا في فرنسا وإيطاليا والدول الألمانية.[1]

بوجه عام، يمكن القول أن الثورة السياسية هي السعي لتغيير الفئة الحاكمة دون أن يكون هدفها تغيير شامل في الأوضاع الإجتماعية، حيث تشتمل الثورات السياسية على عمليات التغيير المفاجئة لأنظمة الحكم والإدارة والتنظيم السياسي، والتي تقوم بها الشعوب تحت لواء بعض الجماعات والأفراد لإصلاح الفساد الإداري والسياسي والقضاء على الأنظمة الإستبدادية التي تتسم بغياب العدالة[2] والإستياء الشعبي من الأداء الحكومي، ورغم أن الثورات السياسية تستمد قوتها عن إرادة الشعب عندما يهيج ويغضب، فإنها لا تكتمل إلا إذا لقيت دعمًا من المؤسسة العسكرية، فالثورة الفرنسية 1789 التي أنهت النظام الملكي لم تنتهي يوم قطع رأس لويس السادس عشر، بل إنتهت يوم إمتنع جنده عن الدفاع عنه.[3]

2- الثورة الإجتماعية: هي ثورة تؤسس لتحولات جذرية في ترتيبات الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية القائمة، ويمكن أن تكون سريعة أو بطيئة، وإما عنيفة أو سلمية بحسب نمطها، إذ تشير إلى التحول الشمولي لكل الأنظمة بهدف إعادة هيكلة المجتمع من أسفل إلى أعلى، عكس الثورات السياسية الكلاسيكية التي تكتفي بإستبدال الحكومة أو تغيير شكلي لطبيعة النظام السياسي من أجل إضفاء الطابع المؤسساتي على هذه الأنظمة الجديدة.[4]

تحدث الثورة الإجتماعية نتيجة ثلاثة عوامل، متمثلة فيما يلي:

- تدهور التنمية الإقتصادية مما يؤدي بالأفراد والجماعات للمطالبة بالإصلاحات الشاملة.
- طبيعة الأنظمة السياسية غير الديمقراطية التي تدفع نحو حالة الإستياء الشعبي العام.

---

[1]- عزمي **بشارة، في الثورة والقابلية للثورة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 74، 75.

[2]- عبد الوهاب الكيالي، مرجع سبق ذكره، ص 875.

[3]- غوستاف لوبون، **روح الثورات والثورة الفرنسية**، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013، ص 28.

[4]- Gizachew Tiruneh, "Social Revolutions: Their Causes,Patterns, and Phases", **SAGE Open**, July-September 2014, p 4.

– عدم فعالية الدولة في مواجهة العنف السياسي، وعدم قدرتها على معالجة المطالب الشعبية المتزايدة على مستوى الإصلاحات السياسية وتحقيق الرفاه الإقتصادي، مما يدفع بالدولة لإستخدام قوتها القسرية لردع الثوار.

وتميز الدراسات السوسيولوجية بين نمطين للثورات الإجتماعية، أما النمط الأول؛ فهي الثورات العفوية (الثورة البلشفية 1917)، وتزداد فرص نجاحها عندما يدعم الجيش المطالب الشعبية، والنمط الثاني؛ يتمثل في الثورات الإجتماعية المخطط لها (الثورة الصينية 1949)، ويرتبط نجاحها بنجاح مقاتلي حرب العصابات في هزيمة الجيش بفعل القوة والتنظيم والدعم الشعبي ودور الأيديولوجيا السائدة.[1]

سنحاول تقديم أهم التعاريف الأكاديمية للثورة الإجتماعية من خلال الجدول التالي:

المفكر	التعريـــــــف
S.P Huntington	– تغيير سريع وأساسي وعنيف في القيم والأساطير السائدة في المجتمع على مستوى المؤسسات السياسية والقيادات الحكومية والبنية الإجتماعية.
T. Skocpol	– التحول السريع والأساسي للدول والهياكل الطبقية وتتم جزئيا من خلال الإضطرابات الطبقية والثورة من أسفل إلى أعلى.
S.A Arymond	– إنهيار النظام السياسي والإجتماعي القائم وإستبداله بنظام جديد.
T.Wickha M.grouley	– التحول السريع والأساسي للدولة و المجتمع والهياكل الطبقية، وتتم من خلال التمرد الشعبي.
J.paige	– التحول الشامل في أنماط الحياة الإجتماعية والقيم الميتافزيقية التي تستند إليها الفئات الإجتماعية في علاقاتها مع القوة، حيث يتم التعبير عنها كنتيجة للقبول الشعبي الواسع لليوتوبيا كبديل للنظام الإجتماعي القائم.

جدول رقم(2): التعاريف الأكاديمية للثورة الإجتماعية.

source: Gizachew Tiruneh, op. cit , p 5.

3– الثورة البرجوازية: شكّلت الثورة البرجوازية خطوة متقدمة وانتصار كبير لنظام إجتماعي– سياسي– واقتصادي بديل عن النظام الإقطاعي، وتعنى الثورة البرجوازية بحل التناقض بين القوى الإنتاجية والنظام السياسي الإقطاعي في إطار مهمتها التاريخية للتخلص من العقبات أمام التطور الرأسمالي، فهي تترك

[1]- Ibid, pp 1, 2.

أساس المجتمع البرجوازي دون تغيير، ولا تمس بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، ومن أبرز الأمثلة للثورات البرجوازية الثورة اليابانية 1867، وثورة الفلاحين الألمان خلال القرن السادس عشر[1]، والثورة الفرنسية كثورة برجوازية بإمتياز مثّلت التطور الذي ينتج عن أزمة الإقطاع ووصوله إلى مرحلة النهاية، مما أدى بطبقته البرجوازية إلى الثورة على النظام الرأسمالي السائد، وهي طبقة البرجوازية* [2] الناشئة في المدن والمتمثلة في جماهير الفلاحين والفئات الفقيرة من سكان المدن والطبقة العاملة الناشئة والتي كانت بمثابة القوى المحركة للثورة، موجهة ضد الأنظمة الإقطاعية والملكية بهدف تحرير المجتمع من السيطرة الإقطاعية، وإلغاء الإمتيازات وتحرير الإقتصاد من العقبات التي كانت تقف أمام تطوره نحو إقامة نظام سياسي واقتصادي جديد، يرتكز على الحرية والعدالة الإجتماعية.[3]

4- ثورات التحرر الوطني: يشير المصطلح إلى حركات ثورية لشعوب مضطهدة خاضعة لسيطرة أجنبية ضد القوات المحتلة، إذ هي كل رد فعل ثوري على النزعة الكولونيالية والتي تمثل عملية طويلة الأجل تنطوي على إستخدام كل الوسائل المتاحة لتغيير الحالة الإستعمارية، واستعادة السيادة الوطنية وانتزاع السيطرة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية من أيدي القوات الأجنبية ووضعها تحت حكم السكان المحليين، فهي رد فعل على الإمبريالية والقوى الرأسمالية الكولونيالية.[4]

ظهرت ثورات التحرر في أعقاب الثورتين الفرنسية والأمريكية، فشهدت أمريكا اللاتينية العديد من الثورات المسلحة من أجل التحرر الوطني من الإستعمار الإسباني والبرتغالي، وانتهت بظهور دول مستقلة جديدة ذات نظم حكم مطلقة أو حكومات عسكرية، وفي جهات أخرى ظهرت ثورات أخرى قامت بها حكومات وطنية مسلحة من أجل الإستقلال، وحققت نجاحاتها كما حدث في الثورة الجزائرية العظمى 1954 ضد الإستدمار الفرنسي المخزي، وقد نجحت هذه الثورات المناهضة للإستعمار في الحصول على الإستقلال لكنها فشلت في تحقيق العدالة والديمقراطية.[5]

---

[1]- عزمي بشارة، **المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 230.

* **البرجوازية:** كلمة فرنسية مشتقة من الكلمة Burgies، وهي الطبقة الوسطى بين النبلاء والبروليتاريا، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت تسقط طبقة النبلاء، وصعدت الطبقة الوسطى لتصبح طبقة حاكمة.

[2]- ف، فولغين، **فلسفة الأنوار**، ترجمة هنري عبود، بيروت: دار الطليعة ودار العقلانيين العرب، 2006، ص 122.

[3]- عزمي بشارة، المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[4]- Archibald H Robertson, "National Liberation Movements and the Question of Socialism", **Quarterly Journal of the Marxist-Leninist League**, No 28, 1984, p 4.

[5]- عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2005، ص ص 23، 24.

وفقًا لقواعد القانون الدولي العام، فثورات التحرر الوطني تتمتع بمستوى من الشرعية في تبرير إستخدام القوة المسلحة ضد الهيمنة الأجنبية والأنظمة العنصرية وكل أشكال التمييز من أجل تحقيق حق تقرير المصير، بتقويض السيطرة الإقليمية للغزاة لصالح السيطرة الشاملة للثوار على كل مناطق البلاد، حيث أن حركات التحرر لا تُمثل منظمة بعينها (الثوار) وإنما تمثل الشعب كله.[1]

الفرع الثاني: الثورات: العلمية، المضادة، الملونة.

1-الثورات العلمية: طرح **توماس كون** مفهوم الثورة العلمية بصياغة جديدة كونية لترميم وإصلاح الأفكار السابقة، بل تغيير كامل وجذري لمختلف الأطر السائدة، وذلك عبر التمسك بفكرة بناء فلسفة ثورية علمية جديدة[2] إمتدت تقريبًا من القرن السادس عشر، ومثلت إنطلاقة مفاجئة من عالم القرون الوسطى نحو العصرية، أو ما يطلق عليها بالفترة المعاصرة التي كانت عصرًا من الإستمرارية والتغيير في مسار تطور العلم، عبر إرساء العديد من الأسس التي شكلت أسس المناهج والمعرفة العلمية التي أعادت بناء الثورة العلمية من جديد.[3]

يُعرف **كون** الثورات العلمية بأنها تؤلف سلسلة الأحداث التطورية اللاتراكمية التي يحل فيها -كليا أو جزئيا- برادايم جديد محل برادايم أقدم منه ولا يكون متسق معه، في إطار عمليات تغيير برادايمات تطور العلوم والخيار بين البراديميات المتنافسة، بمعنى أن الثورات العلمية هي الإنتقال من برادايم قديم نحو برادايم جديد.[4]

2- الثورة المضادة: تعبير صاغه **كوندورسيه** أثناء الثورة الفرنسية بوصفها ظاهرة ظلّت دائمًا مرتبطة بالثورة، إذ نشأت أخطاء وتباين في التقييمات بين الثوار أنفسهم، وهي فترة تكثر فيها الإضطرابات وعدم وضوح الرؤية، ليس فقط على المستوى الممارساتي بل حتى حول معرفة من هم أصحاب الثورة المضادة فقد يرى البعض بأنهم جماعات المصالح التي يحميها النظام السابق، أو قد يكون القائمون بالثورة المضادة

---

[1]-Edre U Olalia, **"The Status in International law of National Liberation movements and Their use of Armed Force".**
https://bit.ly/3lkt6Ip (accessed on 18/12/2018)

[2]- كريم موسى، "توماس كون"، **في:** علي عبود المحمداوي وآخرون، **موسوعة الأبحاث الفلسفية للرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة: الفلسفة الغربية المعاصرة**، الجزء الثاني، الرياض: منشورات ضفاف، ط1، 2013، ص 1136.

[3]- لورنس برينسيبه، **الثورة العلمية مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة محمد عبد الرحمن إسماعيل، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014، ص ص 10، 11.

[4]- توماس كون، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2007، ص ص 179، 181.

هم أنفسهم من قاموا بهذه الثورة بسبب الإختلافات، ويتحولون للبحث عن تحالفات داخل القوى والمجموعات التي إسقطتها الثورة المضادة، التي تعتبر من أهم مراحل الثورة.[1]

تُعرف الثورة المضادة على أنها كل رد فعل موجه ضد نجاح الثورة، فهي حركة لمواجهة المسار الثوري وتعتمد على التعبئة الإجتماعية وتركز على مخاطبة مشاعر الثوار على مستوى إعادة صياغة الأفكار الثورية القائمة وهندسة فن ثوري جديد ضد المجتمع الثوري، في محاولة لمنع مسار إستمرار الثورة بذكاء وبشكل منهجي، عبر إستخدام كل الوسائل المتاحة لإقناع الشعب بمخاطر الثورة القائمة (التعبئة الأيديولوجية)، فإذا كانت الثورة فوضى فإن الثورة المضادة هي إستعادة النظام ومؤسسات الدولة، بل هي جهد تم تطويره بهدف تحويل مسار الثورة والإلتفاف حولها، من خلال التركيز على مخاطر القيم الثورية القائمة وفشل المؤسسات الثورية القائمة.[2]

من جهة أخرى، يعرفها **رفيق حبيب** على أنها: "حركة تظاهرية لإثارة الفوضى أو إثارة الشغب من أجل إختراق وإعادة النظام السابق جزئيًا أو كليًا أو إعادته بصورة جديدة محسنة، ولكن بشبكات المصالح نفسها والسياسات نفسها، من أجل تغيير مسار الثورة وإعادة الطبقة الحاكمة زمن النظام السابق".[3]

3- الثورات الملونة: شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ظهور حركات تغيير واسعة في بعض الدول، التي أطلق على تسميتها بالثورات الملونة، وكان هدفها الأساسي هو الوصول إلى أنظمة حكم ديمقراطية تعددية وقد شاركت في هذه الثورات فئات إجتماعية متعددة ولم تعد حصرًا على طبقة إجتماعية بعينها، وحظيت هذه الثورات بدعم قوى المنظومة الغربية الليبرالية، واتسمت بالسرعة في الوصول إلى الهدف من خلال الدعم الأمريكي للمعارضة للوصول إلى السلطة وإحداث تغيير حقيقي، كما تميزت هذه الثورات بالتحريض الغربي[4] وأدّت إلى تغيير المشهد السياسي لكثير من بلدان شرق أوروبا وجمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق مثل صربيا 2000، جورجيا 2003، أكرانيا 2004، كازخستان 2005، حيث نجحت هذه الثورات من خلال تعبئة الناشطين المحليين الموالين للغرب، ففي مقال شامل حول الدور الأمريكي في الثورات الملونة وتحت عنوان: "الثورات الملونة: التسويق الأمريكي لإسقاط الأنظمة في أوروبا"، يذكر كل من **جيرالد سوسمان**

---

[1]- سمير حمدي، " آليات الثورة المضادة تونس ومصر مثالاً"، 2014/5/12.

(تم تصفح الموقع في: 2018/12/20) https://bit.ly/2SAfsVq

[2]- Plinio Corrêa de Oliveira, **Revolution and Counter-Revolution**, Hanover: the American TFP, 2002, pp 51, 52, 54.

[3]- سمير حمدي، مرجع سبق ذكره.

[4]- عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص 27.

و**ساشا كريدر** أنه بين (2000–2005) أُسقطت الحكومات الحليفة لروسيا في كل من جورجيا وأكرانيا وصربيا ضمن ثورات لم تسفك فيها الدماء أبدًا!![1]

يعتقد **Lincoln A. Mitchell** أن الثورات الملونة ظاهرة معقدة يمكن أن تسهم في إحداث تحولات سياسية وقيمية عميقة في الأنظمة التابعة للمنظومة الإشتراكية السابقة، حيث يعتمد ذلك على الدعم المبكر للقوى الغربية لهذه الثورات، عبر الإنتقال من حالة الضعف إلى حالة الثورات الملونة الكفيلة بتحقيق التنمية الشاملة، مستشهدًا بثورة الورود في جورجيا 2003، والثورة البرتقالية في أكرانيا 2004، وثورة زهور التوليب The Tulip Revolution في كازخستان 2005، مؤكدًا على أن هذه الثورات هي إستراتيجية أمريكية لمواجهة التوغل الروسي في هذه الدول.[2]

وتذهب **Maria Spirova** إلى إعتبار الثورات الملونة مرادفة للثورات الإنتخابية أو المرحلة الأخيرة للتحول الديمقراطي في عالم ما بعد الشيوعية، تمثلت في المظاهرات الشعبية العارمة في شوارع جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق مع مطلع الألفية الجديدة، حيث عبرت هذه المظاهرات عن السخط الشعبي لإستمرار الخداع البرلماني ومصادرة الإرادة الشعبية بتزوير الإنتخابات، والمركزية المفرطة للنظام السياسي، مؤكدةً على أن التحايل الإنتخابي كان وراء الثورات الملونة بدءًا من ثورة الورود 2003 في جورجيا، كثورة إنتخابية تميزت بالتعبئة الجماهيرية ضد النظام السياسي القائم والمطالبة بتغيير الأوضاع القائم.[3]

عمومًا، يعتبر كتاب "من الدكتاتورية إلى الديمقراطية: إطار تصوري للتحرر" لمؤلفه "جين شارب" الأساس النظري للثورات الملونة، والذي يوصف بمكيافيلية اللاعنف!، وفي إعتقادنا أن التعاريف الغربية للثورات الملونة يشوبها التشوه المعياري والإنحياز الأيديولوجي، كيف يمكن وصف العنف ضد الأنظمة الذي يصل إلى حد العمل المسلح بأنه المرحلة الأخيرة للدمقرطة؟ إذ يجب توخي الحذر في مسألة تلقي المفاهيم، لأن منطق هذه الثورات يتسم بالتحريض الغربي للشعوب ضد الأنظمة الحاكمة عبر وسائل العنف، فلا تعبر عن الثورة بقدر تعبيرها عن إستراتيجية غربية لتصميم العنف المجتمعي عبر التعبئة الجماهيرية عن طريق وسائل الإعلام بهدف خلق الدول الفاشلة، لذلك تعتبر الثورات العربية إمتداد للثورات الملونة التي شهدتها الجمهوريات السوفيتية السابقة والثورة الخضراء في إيران، وهذه الأخيرة تم وأدها في مهدها.

---

[1]– أحمد بن سعادة، **أرابيسك أمريكاني دور الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة ثورات الشارع العربي**، ترجمة وئام خلف الجراد، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، ب س ط ، ص 23.

[2]-Lincoln A. Mitchell, **The Color Revolutions**, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012, pp 11-15.

[3]-Maria Spirova, "Corruption and Democracy The “Color Revolutions”, **Taiwan Journal of Democracy**, Vol 4, No2, December 2008, pp 76, 77, 79.

المطلب الثالث: التشخيص النظري للفكر الثوري: أربعة أجيال من النظرية الثورية.

الفرع الأول: المقاربات الكلاسيكية: الجيل الأول والثاني من النظرية الثورية.

أولا: مقاربات الجيل الأول.

1- المقاربة الماركسية.

تعد النظرية الماركسية مرجعية أيديولوجية لأعظم ثورات القرن العشرين، بدءًا من الثورة البلشفية اللينينية 1917، مرورًا بالثورة الصينية 1949 والكوبية 1949 والفيتنامية 1975، وإنتهاءًا بالثورات الشعبية التي إستهدفت الأنظمة العميلة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية خلال سبعينيات القرن العشرين، في إطار مبدأ حتمية الثورات الماركسية.

لذلك، كان نفوذ الماركسية في التنظير للثورة، مصدرًا لإلهام الباحثين بالنظرية الثورية الماركسية، نظرًا لما قدمته الماركسية من مقاربات مفسرة للحقائق الثورية، تتجاوز المقاربات الأنجلوسكسونية المنمطة؛ ورغم أن الماركسية كممارسة تراجعت ولم تندثر، فإنها كفكر إنساني ظلت راسخة ومثلت نموذجًا إرشاديًا يهتدي إليه الباحثون في فهم الظواهر السياسية المعقدة، فقد أعطت الماركسية إهتمامًا بالغًا للثورة، كمفهوم معياري تعترضه القيود الثقافية والأيديولوجية، وبات من العسير جدا فهم الظاهرة الثورية إلا في سياق ماركسي، بل أن الماركسية في حد ذاتها توصف بالمذهب الثوري.

آمن **ماركس** بأن الثورة الإجتماعية هي تغيير في نمط الإنتاج ينتج عنه تغيير في العناصر الإجتماعية التابعة في التركيب الإجتماعي، إذ أن الثورة هي الحركة (الإنتقال) من مرحلة معينة إلى مرحلة أخرى والقائمة على فكرة إستبدال نمط الإنتاج[1] في مجرى التطور الذي بموجبه ستحل الطبقة العاملة محل المجتمع البرجوازي القديم، وفي ظل رابطة لا مكان فيها للطبقات وتضادها، ولن تكون فيها السلطة السياسية التي تمثل الصراع الطبقي في قلب المجتمع البرجوازي.[2]

من هذا المنطلق، فكل التحولات الثورية لا تحدث من تلقاء نفسها، بل لا بد من صراع مرير وثورات هائلة تخص المجتمع الإنساني وتطوره، إذ أن التناقض بين أنماط وعلاقات الإنتاج هي المسؤولة عن توليد الصراع الطبقي بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية، وينجم عن ذلك الثورة البروليتارية الشاملة التي لا تهدأ إلا بتحطيم الرأسمالية وإرساء علاقات إنتاج جديدة [3] في إطار حتمية تاريخية للثورة العنيفة التي تحطم الدولة

---

[1]- أ س كوهان، **مقدمة في نظريات الثورة**، ترجمة فاروق عبد القادر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1979، ص 71.

[2]- فلاديمير لينين، **الدولة والثورة**، ترجمة دار التقدم، موسكو: دار التقدم، ط2، 1970، ص ص 42، 43.

[3]- محمد وقيع الله أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 209.

الرأسمالية وتعمل على بناء دولة (مشاعات أو سوفيتات) مكانها، لتضع يدها على وسائل الإنتاج كعامل حاسم لإنتصار الجماهير وسقوط الدولة البرجوازية.[1]

تفترض النظرية الماركسية للثورة نمو الطبقة البرجوازية وهي طبقة ثورية في حد ذاتها، ومع نمو هذه الطبقة ونجاحها في تحطيم المجتمع الإقطاعي، يبدأ في المجتمع نبض جديد ينبع عن ديناميات البرجوازية ومع تقدم البرجوازية تنموا الطبقة العاملة بدورها وما يرافقها من تقدم في المجال الصناعي وإزدياد في درجة إستغلال طبقة البروليتاريا (العاملة) التي يزداد سخطها، ومع إزدياد السخط يبدأ وعي البروليتاريا بأن أصل مشاكلهم هو نمط الإنتاج الذي حدد بناء العلاقات الإجتماعية، ويؤدي هذا الوعي لبعض أفراد البروليتاريا إلى تكوين جماعات معارضة للحكم القائم، وأخيرًا حين تبلغ وسائل الإنتاج أقصى مراحلها المتطورة وتعي البروليتاريا إمكانياتها الثورية، تتم الإطاحة بالبرجوازية وتصعد البروليتاريا التي تتعامل مع الصراع الطبقي خلال مرحلة دكتاتورية البروليتاريا، وتفضي إلى نجاح الثورة في القضاء على هذه الصراعات، ويظهر المجتمع اللاطبقي.[2]

في نفس السياق، يعتقد **إنجلز** في مقاربته "الثورة العنيفة واضمحلال الدولة"، أن الثورة العنيفة هي قضاء طبقة البروليتاريا على الدولة البرجوازية، أما إضمحلال الدولة فهو يخص بقايا الدولة البروليتارية بعد الثورة الإشتراكية، إذا أن الدولة البرجوازية لا تضمحل حسب **إنجلز**، فهي قوة خاصة لقمع البروليتاريا ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال العنف الثوري[3]، وهو ما أكده **لينين** في كتابه "الثورة والدولة" 1917 الذي دافع فيه عن دكتاتورية البروليتاريا ودورها في خلق وضع ثوري يمثل علامة جوهرية لإنتقال سلطة الدولة، ومؤكدًا على أن الدولة الإشتراكية لابد أن تدمر كل رموز القيصرية وبيروقراطياتها، بالقضاء على الملكية الخاصة كمدخل لتحقيق العدالة الإجتماعية، وكان لأفكار لينين صدى لتأسيس الدولة السوفيتية والتنظير للثورة البلشفية.

2- الثورة كحالة نفسية- إجتماعية: Pitirim Sorokin 1889-1968

ناقش **سوروكين** الشخصية الثورية للجماهير خلال عشرينيات القرن المنصرم في إطار مقاربة "كبت الغرائز"، التي يرى فيها أن الثورة تغيير مفاجئ وعنيف للقانون المجتمعي والمؤسسات القائمة ونظام القيم التي تمثلها، حيث يعتقد أن السبب الرئيسي للثورة هو تجزأ وفشل المنظومة القيمية الإجتماعية وانعكاساتها

---

[1]- منير شفيق، **الدولة والثورة رد على ماركس، إنجلز، لينين ومقاربات مع الرؤية الإسلامية**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، 2001، ص ص 53، 73.

[2]- أ س كوهان، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3]- فلاديمير لينين، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

السلبية على سيكولوجية الفرد، بل ذهب إلى حد الإعتقاد بأن الثورة شذوذ يؤدي لخلق عدد من التغيرات في نمط حياة الفرد، وتنشئ أنماط جديدة، معتقدًا أن الثورة عملية متصلة تهتم بإنتقال السلطة عن طريق العنف وترتبط بتزايد كبت الغرائز وفشل الدولة في تحقيق الحد الأدنى الضروري لإشباع تلك الغرائز[1]، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

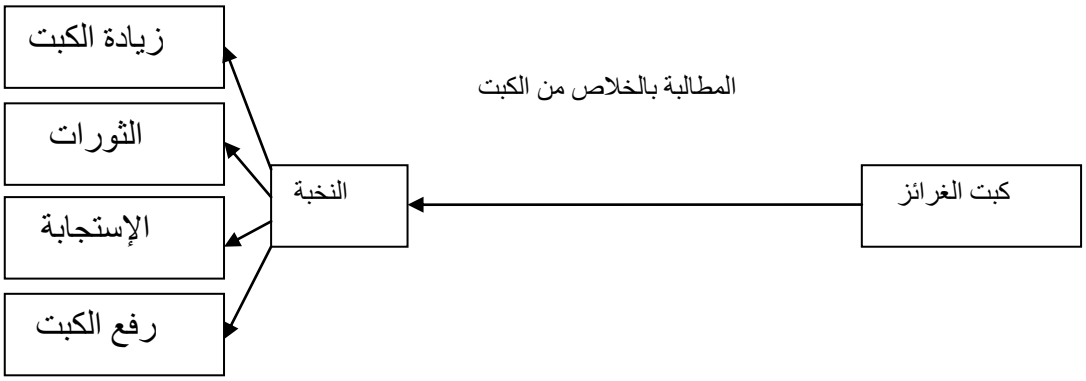

شكل رقم (3):مقاربة **سوروكين** لأسباب العملية الثورية.

المرجع: أ س كوهان، مرجع سبق ذكره، ص 218.

3- الثورة كحمى إجتماعية (تشريح الثورة): Crane Brinton 1889-1968

يقارب **برنتون** لمراحل الثورة على النحو التالي: [2]

- المرحلة الأولى: تتميز بالتصورات الطوباوية، وفيها يلتف الثوار خلف الشعارات والآمال العريضة، وهذه المرحلة لا تستمر طويلا.

- المرحلة الثانية: وهي مرحلة إنقسام النخبة الثورية إلى معتدلين ومتطرفين، وغالبًا ما تنتهي هذه المرحلة بهزيمة المعتدلين وتركز السلطة في أيدي المتطرفين أو المحافظين، وقد يستخدم العنف في السلطة من طرف المتطرفين أو المحافظين، في إطار الصراع النسبي.

- المرحلة الثالثة: وهي مرحلة تسيطر قيادة موحدة على الثورة، حيث تسعى هذه القيادة لتحقيق الأهداف الثورية بأي ثمن.

- المرحلة الرابعة: تخف في هذه المرحلة حدة المطالب والشعارات الثورية ويتراجع الحماس الجماهيري وعادة ما يتولى الحكم فيها رجل قوي يحمل صدى الثورة، وتعد مرحلة حكمه هي المرحلة الأخيرة للثورة.

[1]- أ س كوهان، مرجع سبق ذكره، ص ص 214-217.

[2]- شعبان الطهر الأسود، مرجع سبق ذكره، ص 78.

يلاحظ **George Lawson** أن أهم إنتقاد **لبرنتون** كممثل للجيل الأول للثورة، أن نظريته مجرد بحث وصفي لمراحل الثورة ومقاربة تاريخية تفتقر لأدوات تحليلية علمية تساعدنا على التنبؤ والتعميم، إذ أنه وقع في التناقض في مسألة تعميم أسباب الثورات ومراحلها، متجاهلاً أن الثورات إنتقاء للأحداث المحددة تاريخيًا والمتعددة الأسباب.[1]

ثانيا: مقاربات الجيل الثاني.

1- الثورة كإعادة تنشيط (المقاربة الوظيفية): Anthony Wallace 1923-2015

يرى **ولاس** أن الحركة الثورية عبارة عن جهد متعمد ومنظم وعقلاني من قبل أعضاء المجتمع لبناء ثقافة أكثر إرضاءاً، تظهر هذه الحركة من طرف النخبة التي تعبر عن الوعي الجماعي للمطالب الإجتماعية الأساسية، مقاربًا للحركة الثورية بالإعتماد على بعض النماذج التاريخية للثورات الناشئة، حيث لاحظ **ولاس** وجود هيكل تدريجي للحركة الثورية، يشكل بنية تقدمية وبرنامجا موحدا للعمل الثوري، ويشمل مجموعة من العمليات المرحلية على النحو التالي:[2]

- مرحلة الدولة المستقرة: تتميز الدولة في هذه المرحلة بالتأييد الشعبي في ظل قدرتها على تلبية الإحتياجات المادية الإجتماعية الأساسية.

- مرحلة التوترات وزيادة الضغط الشعبي: تتسم هذه المرحلة بالإنفجار الديمغرافي وتزايد حدة الأزمات الداخلية، مما يؤدي بالأفراد إلى البحث عن مخرج للأزمة في إطار حراك ثوري.

- مرحلة التشويه الثقافي: تتميز بتصاعد العنف الإجتماعي واضطرابات نفسية للبيروقراطيين، مع عدم التناغم الإجتماعي، واتساع المطالب المجتمعية التي تتوج بظهور قيم ثقافية وإجتماعية جديدة بدل منظومة القيم القديمة الفاشلة.

- مرحلة التنشيط: وهي فترة إعادة بناء تصورات إجتماعية جديدة من خلال التحولات السوسيو- ثقافية الشاملة، وهي المرحلة الأخيرة من العملية الثورية.

2- الثورة كعنف سياسي (مقاربة الحرمان النسبي): Ted Robert Gurr 1936-2017

تتمثل مقاربة الحرمان النسبي Relative Deprivation حسب **روبرت قار** في الإعتقاد بأن الثورة تتمثل في إدراك الفرد للتناقض القائم بين توقعات القيم من جانب والواقع من جهة أخرى، إذ أن التوقعات هي شرط

[1]- George Lawson, "Within and Beyond the 'Fourth Generation' of Revolutionary Theory", **Sociological Theory**, Vol 34, No2, 2016, p 8.

[2]-Eiko Takamizawa, "Revitalization Movements Theory and Japanese Mission", **Torch Trinity Journal**, Vol 7, 2004, PP 169, 170, 171.

الحياة التي يراها الأفراد بأنها حقوقهم المنتهكة، ما يؤدي للإحباط والثورة على الواقع[1] بسبب تزايد توقعات الطبقة الإجتماعية (خاصة الطبقة الوسطى) بوتيرة متسارعة، في ظل الفشل الحكوماتي في تلبية توقعات الأفراد والوفاء بتعهداتها.[2]

إذن الحرمان النسبي عند **تيد قار** هو القلق الإجتماعي حول ما يجب أن يكون عكس ما هو موجود، إذ يمثل فجوة بين ما يتلقى الناس وماذا تحقق وما المتوقع تحقيقه، في إطار تناقض قيمي يرتبط بمجموعة من المؤشرات السلبية حول درجة الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي، مما يدفع بالأفراد إلى الثورة على النظام السياسي القائم من أجل تحقيق الرغبات المجتمعية المشروعة، وإرساء نظام سياسي شرعي يخلق إستقرارًا نفسيًا واجتماعيًا.[3]

3- المقاربة السوسيولوجية: Chalmers Johnson 1931-2010

يميز **جونسون** بين أربعة متغيرات لنظرية الثورة (نظريات تركز على دور الفواعل، نظريات هيكلية، نظريات ملتحمة Conjunctural Theory ونظريات العملية السياسية).[4]

وفي مقاربته، يعتقد أن الثورة هي رد فعل عنيف على إختلال النظام الإجتماعي، والتناقض بين القيم والواقع وعدم الإتساق في التنشئة الإجتماعية للأفراد، ويؤدي هذا التناقض إلى صعود العنف الإجتماعي كمؤشر لعدم توازن النظم الإجتماعية (تشكل مجموعة من المؤسسات المترابطة والمتماسكة التي تحدد القواعد والأدوار الإجتماعية)، وتوفر فرصة مصحوبة بإرادة واعية وحركة أيديولوجية ثورية أكثر تأقلما مع الواقع لأن الثورة ترتبط بوجود أزمة في النظام الإجتماعي تدفع إلى التضامن الإجتماعي لتحويل القيم الإجتماعية المشتركة إلى حركة ثورية إبداعية ذات مرجعية إجماعية لمواجهة النظام السياسي القائم.[5]

إذن، الثورة في نظر **ولاس** سببها هو فشل النظام الإجتماعي في مواجهة التغيرات في الواقع، مما يدفع بالشعب إلى الثورة على فساد القيم عبر الوعي الثوري الذي يمر عبر مرحلتي: (الموقف الثوري، العلاقة بين الشرعية والنخبة)، إذ أن عدم إستجابة النخبة للمطالب الإجتماعية يؤدي للحركة الثورية.[6]

---

[1]- أ س كوهان، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[2]- Arden Andrew Nicholls, **"The Revolutionary Climate: Applying Theories of Revolution to Assess Political Stability in Contemporary Brazil"**, 24/4/2014, PP 15, 16.
https://bit.ly/3niCNca (accessed on 10/1/2019)

[3]- Ibid, P 17.

[4]- Radu Alexandru Cucuta, "Theories of Revolution: The Generational Deadlock", **Challenges of the Knowledge Society**, Vol 3, 2013,p 1108.

[5]-Chalmers Johnson, **Revolutionary Change**, California: Stanford University Press, 2nd edition, 1982, pp 61-90.

[6] -Radu Alexandru Cucuta, op. cit , p 1108.

4- مقاربة صامويل هنتنجتون(التحديث السياسي).

تنطلق تصورات هنتنجتون من فرضية أن الثورة تحدث في المجتمعات التي تعاني من الضعف والخلل في مؤشرات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وفي مقاربته للثورة يربط بين عمليات التحديث السياسي والتنمية السياسية، مؤكدًا على أن التغيير الإجتماعي والثورة تحدث عندما ينشأ خلل في التوازن بين المؤسسات الإجتماعية القائمة، مما يستلزم ضرورة مواجهة هذا الخلل من خلال مؤسسات سياسية جديدة قادرة على توفير فرص المشاركة السياسية الطموحة، ومجادلاً بأن الثورة لا تحدث في الأنظمة السياسية التي تتميز بالمشاركة السياسية، كما أنها غير واردة في المؤسسات السياسية المستندة لعملية التحديث.[1]

الفرع الثاني: المقاربات الحديثة: الجيل الثالث والرابع من النظرية الثورية.

أولا: مقاربات الجيل الثالث من النظرية الثورية.

1- الثورة كصراع سياسي: Charles Tilly تشارلز تيلي 1929-2008

إنطلق **تشارلز تيلي** في مقاربته للثورة من منظور نظريات الصراع السياسي بين الحركات والجماعات التي تكافح من أجل السلطة، وهو التصور الذي دافع عنه في كتابه From Mobilization to Revolution معارضًا أفكار **تيد قار** الكلاسيكية حول دور الإستياء الشعبي في التعبئة الثورية، حيث يرى أنه من المفيد معرفة كيفية تشكل الثورة بدلاً من معرفة أسباب ظهورها، إذ يرى **تيلي** أن المطالب الثورية في إطار التعبئة الإجتماعية هي الأهم من معايير الرضا أو الإستياء الشعبي من الواقع، ويلح على أن الثورة هي تغيير مفاجئ بعيد المدى يؤدى إلى التنافس والصراع بين عدة فواعل من أجل الإستلام القسري للسلطة والهيمنة على الدولة، بالإعتماد على المتغيرات المجتمعية والأيديولوجية (التعبئة الإجتماعية)، وفي إطار عمليات ذات طابع صراعي أو إئتلافي بين القادة والكتل والأعضاء من أجل السيطرة الكلية أو الجزئية على مقاليد الحكم.[2]

وفي تشريحه لظاهرة الثورة يميز بين الموقف الثوري ونتائج الثورة، فالوضع(الموقف) الثوري يظهر بسبب التنافس بين الكتل من أجل الهيمنة على الدولة، ويترابط ذلك مع سلسلة من الأحداث (الأزمات الإقتصادية، حرب العصابات) في ظل الدعم الجماهيري لهذا الطموح الثوري، ويرافقه عجز المسؤولين السياسيين عن قمع الإئتلاف الثوري، أما نتائج الثورة فلا يمكن التنبؤ بها، وتظهر عادة في نقل السلطة من النظام القديم إلى قوى الإئتلاف الثوري الجديد عبر خلق مجموعة من العمليات السياسية الجديدة والجذرية، إذ أن وصف الثورة كحدث سياسي يرتبط بالصراع، ولا يتطلب تعديل الهياكل الإجتماعية بل تنظيم إجتماعي يعمل على خلق

[1]- Samuel Huntington**, Political Order in Changing Societies**, op. cit , p 265.
[2]- Charles Tilly, **From Mobilization to Revolution**, op. cit , pp 191-199.

الترابط بين القضايا الثورية والمواقف الثورية ونتائجها، في إطار نقل قسري للسلطة في مسار العملية الصراعية الثورية التي تنطوي على ما لا يقل عن كتلتين متنافستين للهيمنة على القطاعات الهامة في الدولة والمرتبطة بالدعم الشعبي والتعبئة الإجتماعية.[1]

2- المقاربة البنيوية للثورة: تيدا سكوكبول Theda Skocpol

تمثل مقاربة **سكوكبول** الجيل الثالث من النظرية الثورية التي تركز على تحليل الثورة في إطار التحولات السريعة والأساسية للدولة والمجتمع والطبقات، متجاهلة منطق **تيلي** الذي يركز على التعبئة الإجتماعية والصراع السياسي، فتحليلها هيكلي (بنيوي) متجذر من المنظور الماركسي، توج عملها بظهور أقطاب الجيل الثالث للنظرية الثورية **(Eisenstadt 1980 Paige 1975)** وركزت في تحليلها على توسيع المقاربة الماركسية للصراع الطبقي والإهتمام بصراع الدولة مع النخبة، وتأثير التنافس العسكري والإقتصادي بين الأقاليم في ظل التحولات الإقتصادية التي يمكن أن تقوض ولاء النخب والشعب للحكومة.[2]

قدمت **سكوكبول** تحليل بنيوي عميق للثورة عبر دراساتها المقارنة لثلاث ثورات عظمى (الثورة الفرنسية 1789، الثورة الروسية 1917، الثورة الصينية 1949)، وأكدت أن فهم كافة الثورات الإجتماعية يتطلب في المقام الأول؛ فهم البعد الهيكلي لأسبابها وعملياتها، وفي المقام الثاني؛ يأتي تفسيرها من خلال الرجوع إلى الهياكل الدولية والتطورات التاريخية، ويتمثل المقام الثالث؛ في الوصول إلى معرفة نتائجها، على إعتبار أن الدولة كمؤسسات بيروقراطية قهرية تكون مشروطة بالهياكل والمصالح الإجتماعية والإقتصادية.[3]

ثانيا: مقاربات الجيل الرابع من النظرية الثورية.

إنطلقت أغلب نظريات الجيل الرابع للثورة من فرضية القصور والعجز الذي تعاني منه النظريات الهيكلية للثورة، كأهم مقاربات الجيل الثالث التي تعرضت لإنتقادات لاذعة من طرف منظري الجيل الجديد للثورة والمنادين بضرورة دمج التغيرات الهيكلية والأيديولوجية ودور النخبة والمتغير الهوياتي مع عمليات ومسار الثورة، بل كعناصر ضرورية لإعادة إنتاج مقاربات الثورة، بإعتبارها ظاهرة ناشئة ذات أبعاد بنيوية وأيدولوجية ودولية ونخبوية.[4]

---

[1]-Jesús de Andrés, "Charles Tilly's Concept of Revolution and the "Color Revolutions"", **In:** Maria J Funes (Ed.), **Regarding Tilly Conflict, Power, and Collective Action**, Lanham: University Press of America, 2016, pp 136, 137, 138.

[2]- Jack A Goldstone, "Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory", **Annual Review of Political Science** , Vol 4, 2001, p 140.

[3]- Jesús de Andrés, op. cit , pp 136, 137.

[4]- Jack A Goldstone, op. cit , p 139.

وفقا **لجولدستون** فإن الجيل الأول من نظريات الثورة هو بمثابة مقاربة تاريخية تهتم بشكل رئيسي بوصف أنماط الأحداث الثورية، حيث تمثل الثورتين الفرنسية والروسية الأسس التجريبية التي إنطلق منها المؤرخون في التنظير للثورة، بإعتبارها ظاهرة تاريخية ترتبط بمجموعة من العوامل المؤدية لسقوط الأنظمة تحت وطأة العجز، بسبب عدم القدرة على مواجهة التحديات العسكرية والإقتصادية والسياسية، في إطار قالب نظري سردي ووصفي دون تحليل علمي بناء.[1]

من جهة أخرى، يلاحظ **Cecil R. Lindholm** أن الجيل الثاني من النظرية الثورية، قارب للثورة في إتجاهين مختلفين، أما الإتجاه الأول؛ فقد إرتبط بالتنظير لعمليات التحديث ودورها في إندلاع الثورات خلال العقود الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، إذ ركزت هذه المقاربات على دور التحديث في مسار وعمليات الثورة، من خلال التأكيد على دور الضغط الشعبي في المطالبة بالمشاركة السياسية في إدارة شؤون الدولة (الضغوطات الشعبية الثورية)، أما الإتجاه الثاني؛ فقد إرتبط بالنظريات النفسية والسوسيولوجية في تحليل ظاهرة الثورة، إلى أن جاء الجيل الثالث للثورة والذي شكل قطيعة معرفية مع نظريات الجيل الثاني خلال سبعينيات القرن المنصرم، وتزامنت مع ظهور النظريات النيوماركسية التي تزعمتها **سكوكبول** في إطار المقاربة الهيكلية للثورة، وصولًا إلى الجيل الرابع الذي تزعمه جولدستون (مرحلة التبلور)، حيث حاول تعديل أوجه قصور النظريات الكلاسيكية عبر إستخدام زاوية نظرية مختلفة، تأخذ بعين الإعتبار مجموعة واسعة من المتغيرات ما بعد الحداثية، في سياق إعتبار الثورة بمثابة بنية في مواجهة الثورة كعملية، موضحًا أن البنى الإجتماعية للثورة في حد ذاتها تتكون من عدة عمليات مستمرة، تتفاعل مع بعضها البعض في إنتاج نموذج نظري جديد للثورة، يتجاوز هشاشة وقصور المقاربات الكلاسيكية للثورة.[2]

1- المقاربة المتعددة الأبعاد للثورة لجولدستون Jack Goldstone.

بحسب دراسة **جولدستون** فإن نهج الجيل الرابع للثورة لا يهدف إلى تحديد أسباب الثورة أو عدم الإستقرار، بل يهدف إلى فهم هشاشة الثورة في حد ذاتها، بالتركيز على العوامل الدولية والمتغيرات الإقتصادية والنظم الفكرية والمنظومات القيمية العبروطنية والقيادات المجهرية وحركات السكان الأصليين ودور الجماعات الإنفصالية، وبالتالي التحول من معرفة عوامل الثورة إلى معرفة ماهية الثورة[3]، التي تتضمن

[1]- Radu Alexandru Cucuta, op. cit, p 1109.

[2]-Cecil R Lindholm, "The First and the Fourth Generation of Revolutionary Theories: A Common Ground for a Clinical Theory", Occasional Papers Series, Department of Political Science, Åbo Akademi University, 2013, pp 1, 15.
https://bit.ly/3nrVbiP (accessed on 13/1/2019)

[3]- George Lawson, op. cit, pp 6, 7, 12.

شبكة جديدة من التفاعلات والعمليات والمتغيرات المرئية وغير المرئية، في محاولة من الباحث لتجاوز المقاربة السردية الروائية التاريخية للثورة، والتي يعتبرها نظريات تجاوزها الزمن.

لقد أظهرت دراسة **جولدستون** 1991 أثر تزايد النمو السكاني على تصاعد موجات الثورات، التي ترتبط بالتحولات الهيكلية في العلاقات الدولية ودور القوى الدولية الكبرى في تشكيل موجات ثورية جديدة[1]، علاوة على إرتباط هذه الثورات بالديناميات الإجتماعية وعلاقاتها بالإبستمولوجيا، معتبرًا أن الثورة ليست ذات طابع هيكلي إجتماعي بحت، بل هي طوارئ إجتماعية وثقافية وإقتصادية.[2]

يعتقد **جولدستون** أن المواقف الثورية هي لحظات يمكن فيها رؤية التفاعل الدولي- المحلي بأوضح صورة، حيث تتبلور في ظهور عملية جديدة تمنحنا فرصة التخلي عن التعميمات التاريخية للنظرية الثورية وتقلل من دور الأبعاد الدولية في تحديد أسباب الثورة، في إطار مقاربة متعددة الأبعاد (بنيوية، ديمغرافية، نخبوية)، أي أن العملية الثورية تلعب دورا في النخبة، فتكوين النخبة في أوقات الأزمة الثورية له أهمية في تحديد نتائج الثورة.[3]

يقسم **جولدستون** الثورات المعاصرة إلى نمطين، وهما:[4]

- الثورات الملونة: يعتقد بأنها تحدث في المجتمعات الصناعية بسبب عدم المساواة الإقتصادية، وتؤدي إلى تغيرات على مستوى النخبة الحاكمة وطبيعة ونوع النظام السياسي، ولا تصل إلى مرحلة التغيرات الإجتماعية الجذرية.

- الثورات الراديكالية: تحدث في المجتمعات ذات الفجوات الكبيرة بين الطبقات، وتميل إلى العنف الثوري والحروب الإثنية وما يصاحبها من تطرف للفواعل، وتتبع منها أنظمة إستبدادية.

2- مقاربة فريد هاليداي Fred Halliday: الثورات كأحداث دولية.

يرصد **هاليداي** نظرية للعملية الثورية في القرن الحادي والعشرين، عبر تطوير نهج دولي يشمل الجيوبولتيك ويدمج المتغيرات المتعددة المستويات بين مجموعة عوامل لفهم عميق لآليات تبلور لحظات التغيير الثوري الراديكالي، وعبر التفاعل بين عدة حقول معرفية، خاصة حقلي علم الإجتماع التاريخي وحقل

[1]- Cecil R Lindholm, op. cit, p 16.
[2]- Radu Alexandru Cucuta, op. cit, p 1108.
[3]- Jack A Goldstone, "Rethinking Revolutions: Integrating Origins, Processes, and Outcomes", **Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East**, Vol 29, No1, 2009, pp 18-32.
[4]- Ibid, p 31.

العلاقات الدولية، في محاولة لإنتاج نظرية ثورية ذات بعد عالمي (النظرية العلمية للثورة: التفاعل الدولي-المحلي).[1]

3- مقاربة جون فوران John Foran.

نظّر **فوران** للثورة عبر دراسة تجريبية لثورات العالم الثالث، في محاولة لتقديم نظرية جديدة تجمع بين العوامل السياسية والإقتصادية والثقافية التي فجرت هذه الثورات، وعبر رصد الترابط بين النظم السوسيو-ثقافية والأبعاد الهيكلية والفواعل الدولية في الثورة، وفي دراسته المعمقة لهذه الثورات، قسمها إلى نمطين، أما النمط الأول؛ فهي الثورات الناجحة (الثورات العظيمة) واستشهد بالثورة الجزائرية العظمى 1954 كنموذج لثورات التحرير الوطني، والثورة المكسيكية 1910 والصينية 1949 كنماذج للثورات الإجتماعية، أما النمط الثاني؛ فيتمثل في الثورات الفاشلة أو العكسية Reversed Revolution، ليصل في النهاية إلى الإعتقاد بأن عصر الثورات الكلاسيكية قد إنتهى، وخطاب الثورة وتكتيكاتها إبتعد عن القوة العسكرية، واقترح ضرورة إدراج عدة فواعل في النظرية الثورية زمن العولمة، من خلال التأكيد على أهمية الجندر والأقليات وقوى العولمة في نجاح أوفشل الثورة، بل يعتقد أن التحول الثوري يرتبط بصياغة ثقافة سياسية ثورية ذات جذور تاريخية تتلاءم مع الواقع الإجتماعي، وتساعد على صمود الثورة ونجاحها في التفاعل مع هذه المتغيرات الجديدة[2] داعيًا إلى ضرورة تقديم فرصة رابعة لعلماء الثورة في البحث عن الأساليب اللاعنفية للإنتقال الثوري، عبر التركيز على الطبيعة الهيكلية للدولة الوطنية أكثر من معرفة ديناميات الثورة ومطالب الثوار، حيث يقترح مقاربة لاعنفية للثورة عبر تقاليد دراسات السلام.[3]

4- مقاربة الحدث الثوري Gilles Deleuze .

وفي مقاربة ما بعد حداثية أخرى للثورة قائمة على إفتراضات ميتافيزيقية تسمح بتحليل أفضل لواقع الثورات المعولمة، نحو الإنتقال من المقاربة التقليدية الفجائية للثورة إلى مقاربة الحدث الثوري وحقيقة الثورة كعملية معقدة من القاعدة إلى القمة، إعتبر **Gilles Deleuze** أن مظاهر الثورة (الحروب، الإنقلاب، الإصلاح) ليست ثورات وإنما تحدث آثار ثورية، إذ لا توجد أي رابطة بين حدث الثورة والسياق التاريخي للثورة وعواملها، فالإهتمام بعوامل الثورة يقودنا إلى تجاهل حقيقة الثورة التي يعبر عنها بالحدث الثوري، وهذا الحدث ليس ما يحصل واقعيا بل هو إشارات تمثل خلفية ميتافيزيقية للثورات في الخيال الشعبي، لأن الثورة

[1]-Fred Halliday, **The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology**, Cambridge: cambridge University Press, 2005, p 22.
[2]-John Foran, **Taking Power: On the Origins of Third World Revolutions**, Cambridge: cambridge University Press, 2005, pp 268, 269, 277, 278.
[3]- Colin J. Beck, **"Revolutions Against the State",** May 2017, p 18.
https://bit.ly/2F5zSCm (accessed on 16/1/2019)

بمثابة لحظات وتحولات عميقة لها ديناميكاتها التي تؤثر على نتائجها، وهي حدث وحافز إجتماعي– سياسي جذري وليست تطور تاريخي.[1]

5– المقاربة العلاجية للثورة Cecil R. Lindholm.

ينطلق **Cecil R. Lindholm** من إفتراضات **برنتون** التقليدية "**الثورة كحالة مرضية**"، داعيًا إلى نظرية علاجية للثورة التي يعتبرها ورما خطيرًا أصاب الدولة الوطنية، تتطلب تشخيصًا لهذا المرض من خلال مجموعة من المتغيرات القابلة للتجريب والتنظيم تتجاوز المتغيرات السببية الكلاسيكية التي ركزت على إفلاس الدولة، من خلال محاولة عقد مقارنة بين تشخيص حالات المريض المتعاقبة (التاريخ الطبي للمريض) مع حالات مرض الدولة (تاريخ الأزمات الثورية)، حيث ترتبط الثورات بالطوارئ والأزمات وتستلزم وصفات للتعافي والشفاء من هذه الأزمات، عبر تقديم وصفة تشمل مجموعة معقدة من المعايير السوسيولوجية والنفسية والأنثروبولوجية لتجاوز مرض النظام القديم والتأسيس لنظام سياسي صحي جديد يواكب حالة الطوارئ الثورية ويستجيب لها، مؤكدًا على أن المقاربة العلاجية للثورة تمثل محاولة جادة لإدماج الجيل الأول للثورة مع الجيل الرابع، من خلال إستخدام المدخل الأنثروبولوجي في التحليل، والإعتماد على مزايا تعدد الحقول المعرفية في المقاربة للثورة كمرض له أعراض إجتماعية– نفسية أدت إلى إنهيار النظام القديم، مما يتطلب تقديم فحص علاجي معمق للتأسيس للنظام السياسي الجديد المستجيب لتحديات الثورة.[2]

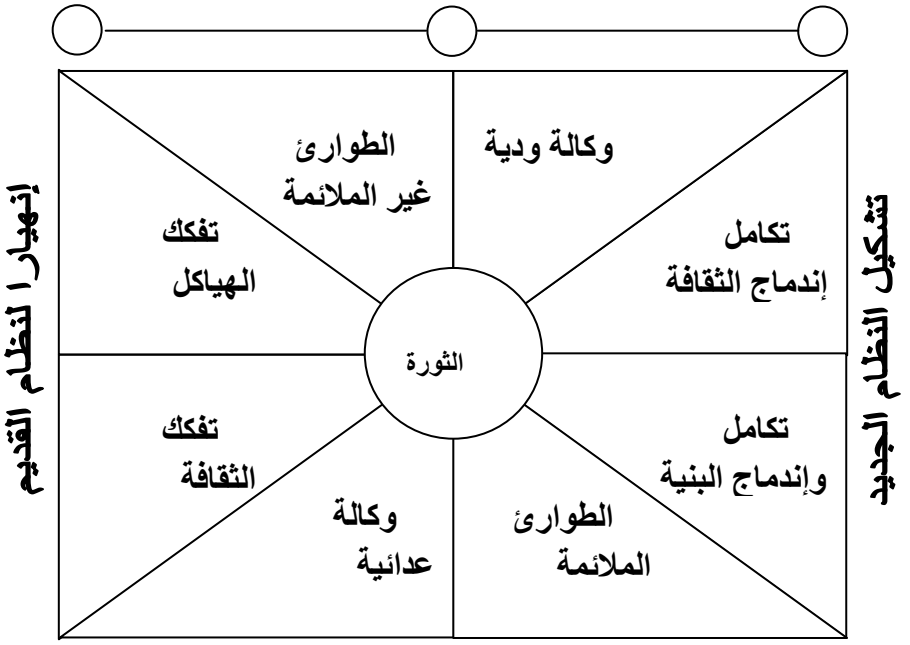

شكل رقم (4): المقاربة العلاجية للثورة.

source : Cecil R Lindholm, op. cit, p28.

[1]- Gilles Deleuze, **Two Regimes of Madness**, New York: Semiotext(e) , 2007, pp, 6, 7, 8, 233.
[2]- Cecil R Lindholm, op. cit, pp 1, 2, 21, 22, 23, 38.

6- مقاربة Alexander J. Motyl

يعتقد **Alexander J. Motyl** أن الثورات شبكة من التفاعلات التي تتغير تأثيراتها وفقا لمسار معين، فهي شيء غير مادي ولا يمكن رؤيتها، فعندما يدعي شهود الأعيان بمشاهدتم أو مسايرتهم للثورة فهم واهمون فالحقيقة شاهدوا مجموعة من العمليات غير المرئية للديناميات الثورية التي تمثل تسلسلا للأحداث التي تحققت أهميتها، ولم يشاهدوا الثورة في حد ذاتها.[1]

7- مقاربة George Lawson

يركز **George Lawson** في تحليله للثورة على ثلاثة نماذج إرشادية:

- أنطولوجيا العملية الثورية، التي يرى فيها أن الثورة عبارة عن عمليات ناشئة يتم فيها تحدي الواقع وإنشاء علاقات سياسية وإقتصادية ورمزية جديدة.

- إرتباط الثورة بمجموعة من الإلتزامات العلائقية بين جملة ديناميات، بدلاً من الإلتزام بالقيم المجتمعية والمؤسساتية.

- سوسيولوجيا الثورة كعملية تجريبية.[2]

8- مقاربة Colin J. Beck

يعتقد **Colin J. Beck** أن منظري الجيل الرابع للثورة يقاربون للثورة إنطلاقا من تقاليد بطيئة مختلفة كدراسة الحركات الإجتماعية ودور الحقول المعرفية في دراسة الثورات والعلاقة بين الثورات والبناء الديمقراطي والإستقرار السياسي.[3]

دعا **كولين** إلى ضرورة التأسيس لنظرية ثورية جديدة محورها الدولة الوطنية، يتم تصميمها من خلال منهج عبر الحقول المعرفية وعبر تضافر حقلي علم الإجتماع وعلم السياسة في إطار مقاربة تعاونية شاملة مزدوجة التخصصات، مما يساعدنا على فهم الثورة كجزء من العمليات السياسية والحركات الإجتماعية التي تتفاعل فيها جملة من الديناميات التي تتجاوز التعقيد السببي الكلاسيكي للثورة، وتوفر أنموذجًا جديدًا يؤسس بدوره لإتجاه أنطولوجي يسمح بمعرفة حقيقة الثورة، وتقضي على التشوهات النظرية والتحيز الثقافي ومسألة تعميم النماذج النظرية للثورة التي قد لا تتلاءم مع واقع المجتمعات غير الغربية، نحو التأسيس لنظرية ثورية جديدة ذات طابع عالمي.[4]

---

[1]- George Lawson, op. cit, p 10.
[2]- Ibid, pp 29, 30.
[3]- Colin J. Beck, op. cit, p 16.
[4]- Ibid, pp 19-22.

إستنتاجات الفصل الأول.

من خلال دراستنا للإطار المفاهيمي والنظري لمتغيرات الدراسة، نتوصل إلى الإستنتاجات التالية:

– إرتبط التأسيس النظري للدولة الوطنية بمختلف الطروحات الفكرية التي تناولتها الأدبيات الفلسفية خلال عصر النهضة الأوروبية، حيث شكلت هذه الطروحات دعمًا قويًا لتطور فكرة الدولة الوطنية، التي إنتقلت من فكر أسس للسلطة بإسم الدين إلى فكر يتخلص بالتدريج من هيمنة الكنيسة عبر فكرة الدولة بسلطة مطلقة للحاكم حسب نظرية العقد الإجتماعي **لهوبز**، إلى فكرة الدولة بسلطة تشريعية وتنفيذية مقيدة بعقد إجتماعي طبقا لنظرية **لوك**، إلى فكرة سمو الإرادة العامة للمجتمع وفق تصورات **روسو**.

– الدولة الوطنية ذات منشأ غربي، تأسست في أعقاب معاهدة وستفاليا 1648 التي أنهت الصراعات الدينية في أوروبا بعد إنهيار نموذج الدولة الثيوقراطية، وتعززت الدولة الوطنية بفضل مبادئ الثورة الفرنسية التي شيدت بنيانا رصينا للدولة– الأمة، وجسدت معالم الفكر السياسي التعاقدي في ممارسات واقعية، تعبيرًا عن إنتصار الإرادة المجتمعية في تأسيس الكيان السياسي للمجتمع، وتقديسًا لمبدأ السيادة الشعبية.

– يقصد بالدولة الوطنية (الدولة– الأمة) تلك الدولة القائمة على مبدأ الوحدة القومية في كيانها الذي يؤكد على أن للأمة الحق في أن تصبح دولة، حيث تعد الأمة كيان إجتماعي إلتحم بالدولة ككيان سياسي للمجتمع الخاضع لسلطة سياسية تكرس سيادة الأمة، وترتكز الدولة الوطنية على حكم القانون والمؤسسات المستقرة المنبثقة عن إرادة الشعب، ومرجعيتها الدستور الوضعي الذي يضع آليات وقواعد إدارة شؤون الدولة.

– ظهر مصطلح إعادة بناء الدولة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ركز على آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدر تهديد الأمن والسلم والإستقرار العالمي، وشملت هذه المقاربة عدة قضايا مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي.. لمجموعة من الدول الفاشلة التي تبقى مصدراً لتفشي أزمات العالم والتي أدى إنهيارها لحدوث كوارث إنسانية.

– إن مفهوم إعادة بناء الدولة الفاشلة مفهوم غامض تعترضه القيود التحيزية على مستوى الأكاديميين وصناع القرار، مما أدى إلى خلق مفاهيم معيارية محددة أيديولوجيًا وسياسيًا، وتفتقر إلى تعريف علمي حيادي، ويقصد بإعادة بناء الدولة تلك العملية المتمثلة في إعادة تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة للدولة بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على تحقيق الإستقرار، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في إحتكار الإستخدام المشروع للقوة المادية، وتشتمل هذه العملية على أبعاد سياسية وأمنية ومع ذلك، تتجاهل المقاربات الأنجلوسكسونية النهج الشامل لإعادة بناء الدولة، الذي يفترض أن يعتمد على الديناميات الداخلية لشرعنة المؤسسات الجديدة دون الحاجة للتدخلات الأجنبية.

– يقارب **فوكوياما** لإعادة بناء الدولة عبر ثلاثة مراحل، تتمثل في: إعادة الإعمار وإنشاء المؤسسات ذات الإكتفاء الذاتي وتقوية وظائف الدولة ومأسستها عبر مسار الحوكمة؛ أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فهي تقارب للعملية من منطلق الترابط بين إعادة بناء مؤسسات الدولة وآليات الأمن والعدالة والتنمية الإقتصادية؛ في حين تعد رؤية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمثابة الهندسة الأمريكية لإعادة بناء الدول– أفغانستان أنموذجا– عبر المقاربة للعملية من منظور الممازجة بين الآليات السلمية للتصدي للفشل مثل المساعدات الإنسانية وتعزيز القدرات، والآليات القهرية الممارساتية المرتبطة بالدمقرطة القسرية.

– الثورة هي تلك التغيرات الفجائية الجذرية التي تحدث بسبب الإحباط الشعبي من أداء مؤسسات الدولة وتهدف لإنهاء الوضع القائم بشكل عقلاني وإرادي ومحلي، واستبداله بوضع أفضل على جميع الأصعدة.

– يمكن التمييز بين أربعة أجيال من النظرية الثورية، أما الجيل الأول؛ فهو بمثابة مقاربة سردية تاريخية للثورة تهتم بشكل رئيسي برواية الأحداث الثورية، حيث تمثل الثورتين الفرنسية والروسية الأسس التجريبية التي إنطلق منها المؤرخون في التنظير للثورة في إطار قالب نظري سردي ووصفي، بينما قارب الجيل الثاني؛ للثورة في إتجاهين مختلفين، أما الإتجاه الأول؛ فقد إرتبط بالتنظير لعمليات التحديث ودورها في إندلاع الثورات خلال العقود الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية، في حين إرتبط الإتجاه الثاني؛ بالنظريات النفسية والسوسيولوجية في تحليل ظاهرة الثورة، لكن الجيل الثالث للثورة خلال سبعينيات القرن المنصرم شكل قطيعة معرفية مع النظريات الكلاسيكية للثورة في إطار المقاربة البنيوية **لسكوكبول**، التي دفعت الجيل الرابع الذي تزعمه **جولدستون**، إلى تبني مقاربة ما بعد حداثية، تفترض أن الثورة بمثابة بنية في مواجهة الثورة كعملية، لذلك، ساهم تبلور الجيل الرابع في التحول من المقاربة لعوامل الثورة إلى المقاربة لحقيقة الثورة، التي تتضمن شبكة جديدة من التفاعلات والعمليات والمتغيرات المرئية وغير المرئية، في محاولة لدحض المقاربة التاريخية للثورة التي تجاوزها الزمن.

الفصـــــــــل الثاني

الدولة الوطنية العربية: النشأة التاريخية، أزمات دولة مابعد الإستعمار، الثورات العربية.

المبحث الأول: نشأة الدولة الوطنية العربية.

المطلب الأول: البلاد العربية في عهد السلطنة العثمانية.

الفرع الأول: الدولة العثمانية بين تعثر الإصلاح والإنهيار.

جاء التوسع العثماني في العالم العربي خلال بداية القرن السادس عشر في إطار الإستجابة للتحديات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية، بعد أن خاض العثمانيون حروباً كبرى مع المماليك في مصر والشام ومع الصفويين في العراق، في حين دخلت الأقطار المغاربية سلميًا عن طريق الولاء للإمبراطورية العثمانية في محاولة لوقف الزحف الإسباني تجاه المنطقة، بل أن أطرافاً أوروبية كبرى مثل فرنسا إستقوت بالدولة العثمانية لمواجهة إسبانيا، وأضحت الدولة العثمانية سيما في عهد **سليمان القانوني(1520-1566)**[1] إمبراطورية عظمى تميزت بالقوة العسكرية والإقتصادية، وذلك بفضل النجاحات الواسعة التي إمتدت من أوروبا إلى المحيط الهندي، وشملت أملاكها أراضي بيزنطة التي أخضعتها لسيادتها وهيمنتها.[2]

وما أن حل القرن السابع عشر حتى أخذت معالم بداية التصدع تظهر بوضوح على واقع الدولة العثمانية، فقد إنتهى عهد السلاطين الأقوياء ونشأ الصراع على النفوذ بين الموظفين وقواد الجيش والمتحالفين مع العلماء ونساء القيصر، وتدهورت أوضاع الدولة، حيث تحولت إلى كيان سياسي فارغ ينتظر دنو الأجل الذي طال أمده، في إطار طرح المسألة الشرقية والتي تعرف بخريف الإستبداد العثماني وبداية إفلاس الدولة[3] أواخر القرن السابع عشر(الهزائم العسكرية، الأزمات الإقتصادية)، نتيجة للتفوق الأوروبي المتزايد بفضل الثورة الصناعية وكذلك تطور نظم الحكم، لتخسر بذلك الإمبراطورية الكثير من رقعتها لصالح القوى الإستعمارية، وتزامنت هذه الأحداث مع تحديات تنامي النزعة الإنفصالية في الولايات العربية العثمانية، حيث بدأ الحكام المحليون في إستغلال ضعف السلطة المركزية للإستقلال بالسلطة مثل البايات في تونس، ومع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، إتسعت هذه الظاهرة لتشمل أسرة **محمد علي** في مصر، و**آل العظم** بالشام، وانتشار الدعوى الوهابية بالجزيرة العربية.[4]

---

[1]– نادية محمد مصطفى، **خيرة العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، الجزء الأول، ميشيغان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996، ص ص 14، 15.

[2]– خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار**، ترجمة محمد الأرناؤوط، بيروت: دار المد الإسلامي، 2002، ص 9.

[3]– هاني الهندي، **الحركة القومية العربية في القرن العشرين: دراسة سياسية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2015، ص 98.

[4]– محمد عفان، "الدولة العربية الحديثة السياقات والتشوهات"، **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الإستراتيجية، جوان 2016، ص 4.

في وسط هذه الأجواء المضطربة، تبنت الدولة العثمانية مجموعة من الإصلاحات التي عرفت بـ "التنظيمات" (1839-1856)، والتي بدأت فيها السلطنة العثمانية بتطوير تنظيمها الإداري والقانوني على النسق الغربي، كرد فعل لسلسلة من الهزائم العسكرية وتردي الأوضاع الإقتصادية [1] والإجتماعية، وما رافقها من ظهور أفكار جديدة قامت بتنظيم المجتمع على أساس وطني، يقوم على الولاء القومي والوحدة القومية بدل الرابطة العثمانية، حيث تميزت هذه الفترة بالرفض العربي للواقع المرير والمزري الذي تعيشه المنطقة العربية تحت الإستعمار العثماني.[2]

فقد كان للإصلاحات العثمانية أثر عميق على حركة النهضة القومية العربية، إذ أن السلاطين العثمانيين (ذو التوجه الغربي)، إقتنعوا أن الدعوة لعلاج الرجل المريض(الدولة العثمانية) تكمن في تطبيق التقاليد العثمانية، ذات الأصول الإسلامية إلى جانب إقتباس النماذج الأوروبية الجاهزة، وما يرافقه من تطبيق إصلاح كافة مرافق الدولة العثمانية، في محاولة اللحاق بركب التقدم الأوروبي وتجديد الهيمنة العثمانية على الولايات العربية.[3]

وهكذا، أصبحت أحوال الدولة العثمانية في عهد **السلطان عبد العزيز (1830-1876)** سيئة وضعيفة بل أن الدول الأوروبية أخذت تستعد لتقسيم أملاك السلطنة في ظل الثورات والتمردات الداخلية للشعوب الخاضعة للحكم العثماني، التي بدأت تطالب بتحقيق آمالها القومية، مما دفع بالدول الأوروبية للتدخل بحجة حماية هذه القوميات، مما أدى إلى وصول **عبد الحميد الثاني** للحكم (العثمانيون الجدد)، والذي مثل حركة الشباب المتأثر بالمدنية الغربية[4]، حيث رأى رجال الإصلاح في العهد الجديد أن تطور الدولة يأتي عبر الأخذ بالنظم الأوروبية في السياسة والإقتصاد والتربية، في محاولة لمواجهة مجموعة من التحديات المتمثلة فيما يلي:[5]

- ثورات الأرمن ضد الدولة العثمانية.
- الحركات القومية الإنفصالية في البلقان.
- الحركة القومية الكردية منذ عام 1880 (ثلاثون عشيرة كردية متنافرة).

---

[1]- محمد عباس، "الدولة العربية الحديثة وإشكالياتها الكبرى"، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، نوفمبر 2016، ص 1.

[2]- هيثم محيي الجبوري و زينب حسن الجبوري، "أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر"، **مجلة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد23، العدد3، 2015، ص 1445.

[3]- نفس المرجع السابق، ص ص 1447، 1461.

[4]- حسن لبيب، **تاريخ المسألة الشرقية**، القاهرة: مطبعة الهلال، ص 65.

[5]- رأفت الشيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 1996، ص ص 9، 10، 11.

– المطالب الإستقلالية للحركات القومية العربية.

– ظهور فكرة الطورانية (سمو الجنس التركي على بقية الأجناس الخاضعة للحكم العثماني) التي أدت إلى الصراع بين القوميات، بل أن الحركة الطورانية كان لها دور في تكريس حركة تركيا الفتاة، التي ظهرت عام 1860 (جمعية سرية تهدف إلى الأخذ بالنظام البرلماني الأوروبي) والتي تحولت فيما بعد إلى جماعة الإتحاد والترقي خلال عام 1890، حيث إستعانت بأوروبا لإنهاء الحكم العثماني، وانتهى الأمر بثورة 1908 التي فرضت على السلطان **عبد الحميد الثاني** التنحي، بعد صدور دستور 1908 (الحرية، العدالة، المساواة).

وفي ظل التطورت السياسية خلال بداية القرن العشرين، أضحت الدولة العثمانية منهكة بسبب الثورات الداخلية مع مجيء الإتحاديين للحكم عقب إنقلاب 1908، وما رافقه من أزمات في منطقة البلقان بإنفصال عدة دول عن الإمبراطورية العثمانية، والحرب العثمانية الإيطالية 1911، إذ أدت هذه الهزائم إلى إجبار الدولة العثمانية على التوقيع على معاهدة لندن 1913 التي حصرت أملاكها في أوروبا بالقسطنطينية وشبه جزيرة غاليبولي.[1]

إلى جانب ذلك، فإن الإتحاديين الذين أتوا إلى الحكم في تركيا إثر ثورة 1908 ضد السلطان **عبد الحميد الثاني**، لم يتمكنوا من تحقيق مكاسب الثورة وقيادتها بإتجاه أهدافها المعلنة، إذ تراجعوا كثيرا عن السياسة الداخلية التي طرحوها، إلى الحد الذي أصيبت فيها الشعوب غير التركية بخيبة أمل كبيرة عندما إقتنعوا أن الإتحاديين يتبعون سياسة التتريك وتذويب الشعوب غير التركية في بوتقة القومية التركية، فوقفت تلك القوميات موقفاً مضاداً لهم كما حدث خلال عام 1912، حيث تطوع أبناء الشعوب البلقانية مع الأوروبيين ضد الإتحاديين الذين دخلوا الحرب العالمية الأولى، عبر تحالفهم مع ألمانيا بهدف تحرير الأراضي المأهولة بالأتراك والمحتلة من قبل الروس، في ظل تتريك الإمبراطورية العثمانية وتنامي المطالب القومية[2]، إذ أصبحت الإمبراطورية تركية في مضمونها وقومية في عصبيتها، بعد أن كانت عثمانية في مضمونها وإسلامية في رابطتها، فقد دعت الأفكار القومية الطورانية إلى تحرير الأتراك من خلال لم شمل شعوب الأناضول وآسيا الوسطى في كيان قومي تركي موحد[3]، وهو الدافع الذي جعل الأتراك يحققون إنتصارات

[1]– وئام شاكر غني عطره، "الإستراتيجية الغربية لتنفيذ تصريح بلفور عام 1917"، **مجلة التراث العلمي العربي**، العدد 36، 2018، ص 403.

[2]– خضير البديري، **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا**، بيروت: شركة العارف للمطبوعات، ط2، 2015، ص ص 215، 219.

[3]– علي محمد الصلابي، **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**، بيروت: المكتبة العصرية، 2010، ص 77.

نسبية ضد الحلفاء لتحرير أراضي الأناضول من الإحتلال اليوناني، حيث أجبر **مصطفى كمال أتاتورك** الحلفاء على التوقيع على إتفاقية لوزان في 24 جويلية 1923 وإلغاء معاهدة سيفر المخزية 10 أوت 1920 والتي إعتبرها الكماليون إتفاقية غير شرعية لحكومة إستنبول[1] التي وقع عليها **محمد السادس** كآخر سلاطين الدولة العثمانية، فقد أدى الوضع إلى قيام ثورة وطنية في تركيا إحتضنتها الحركة الوطنية الكمالية ضد خضوع **محمد السادس** للإحتلال في ظل محاولة اليونان إقتطاع أجزاء جديدة من تركيا، فظهر الوعي القومي التركي من خلال تشكيل حكومة أنقرة برئاسة **مصطفى كمال أتاتورك** التي تنازلت بموجب إتفاقية لوزان عن الأراضي العثمانية غير التركية واستعادت أراضي الأناضول من اليونان، وصولا إلى الإعلان عن ميلاد الجمهورية التركية في 29 أكتوبر 1923 وإلغاء الخلافة الإسلامية* التي إستمرت ستة قرون[2].

من الناحية التاريخية، فالدولة العثمانية قد قدمت منذ القرن السادس عشر مجموعة من الأنماط الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في ظل تفاعلات على عدة مستويات مع الطرف الأوروبي، وفي سياق التنافس على الهيمنة على مناطق نفوذ جديدة، ميزتها حالة من التفوق العثماني على الطرف الأوروبي خلال المرحلة الأولى من الصراع، ثم برزت حالة من الضعف في المرحلة الثانية خلال القرن السابع عشر[3]، إذ بدأت الإمبراطورية العثمانية في التدهور والتفكك في ظل فشل الإصلاحات الهادفة لمنع إنهيار الدولة، وبقيت مسألة من يخلف الدولة العثمانية (المسألة الشرقية) موضوع رئيسي للسياسة الدولية لمدة قرن من الزمان، إلى أن أخضعت معظم ممتلكاتها للدول الأوروبية في إطار ترتيبات عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى.[4]

وانطلاقا مما سبق، يمكن القول أن الدولة العثمانية إرتكزت على مبادئ التمرد والعنف والإضطهاد الممنهج لرعاياها بإسم الخلافة الإسلامية، إذ لم تتمكن السلطنة على مدى ستة قرون من الخروج من إطارها القسري- الوراثي، فقد كان الولاة والإنكشاريون يمثلون أنفسهم كسلاطين قوة في الولايات التي يحكمونها

---

[1]- إبراهيم الداقوتي، **صورة الأتراك لدى العرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص ص 69، 70.

* ويبقى السؤال المطروح: لماذ ألغى أتاتورك الخلافة العثمانية كآخر خلافة إسلامية؟، كيف للقائد العسكري الذي لقب لدى المسلمين بذئب الأناضول والذي خاض حروب الأناضول ضد الحلفاء باسم الإسلام لتحرير أراضي المسلمين، واستطاع ان يكسب تعاطف ودعم الشعوب الإسلامية في جهاده الذي إعتبره جهادًا مقدسًا لصون أراضي المسلمين، فبعد إنتصاراته على اليونان قام بقطع كل الجذور الثقافية التركية المرتبطة بالتراث الإسلامي الشرقي، متجاهلاً كل المبادئ التي ناضل من أجلها؟

[2]- محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة**، بيروت: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 550، 552.

[3]- نادية محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 2، 3، 6.

[4]- محمد محمود السرياني، مرجع سبق ذكره، ص 37.

وكونت مجموعة طبقات وألقاب سلطانية، تطلق على الموالين والمؤيدين لفساد الدولة العثمانية مثل الآغا، الباشا...[1]

الفرع الثاني: النزعة الوطنية العربية في ظل السلطنة العثمانية: التحول من الرابطة العثمانية إلى أيديولوجية الدولة الوطنية.

لم تأخذ الحركات الوطنية العربية شكلاً موحدًا ونهائيًا منذ نشأتها، ولكنها تطورت وتشكلت في كل فترة زمنية بما يتناسب مع الشروط الموضوعية والتاريخية التي عاصرتها، والمتفق عليه هو أن الحركات القومية العربية خلال مختلف مراحلها، وضعت نصب أعينها فكرة إقامة دولة وطنية عربية مستقلة عن السلطنة العثمانية.[2]

ولعل الإرهاصات التاريخية الأولى لظهور النزعة الوطنية في المنطقة العربية، تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، إذ لم يعرف العرب فكرة الدولة الوطنية إلا بعد حملة **نابليون** على مصر عام 1798، لأن الوجود العثماني في البلاد العربية أحدث قطيعة ثقافية وسياسية محكمة مع الغرب بسبب التعالي والتفوق الذاتي العثماني، فلم يكن العرب على إدراك بمغزى التغيير الذي حصل في فرنسا (الثورة الفرنسية 1789)، إلا بعد حملة نابليون على مصر التي إعتبرها طه حسين أنها ليست بداية لغزو، ولكنها بداية لنهضة وطنية حيث يقول: "إن مدافع **نابليون** هي التي أيقضت مصر من سباتها العثماني و وضعت حداً لقرون العرب الوسطى، وأسست للنهضة القومية العربية".[3]

لهذا السبب، فإن فتوحات **نابليون** أدت إلى تفاعلات لولادة وعي سياسي ويقظة قومية نتيجة أفكار الثورة الفرنسية عن الدولة الوطنية، وما تحمله من مفاهيم حول (الديمقراطية والعدالة والمساواة في إطار الدولة الوطنية)، حيث تعززت هذه الأفكار ببروز دولة **محمد علي** في مصر التي حاولت إدخال التحديث في مختلف الحقول، فقد ولّدت دولة محمد علي وعياً ثقافياً وسياسياً للتحرر من الهيمنة العثمانية[4] بتوحيد أقطار آسيا العربية مع وادي النيل، فأقام دولة عصرية قوية أجبرت السلطان **محمود الثاني** على الإعتراف العثماني بسيادة محمد على مصر والسودان، وذلك بعد عدة حروب إنتهت بالتوقيع على معاهدة كوتاهية 1833، و تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن فرنسا وقفت إلى جانب **محمد علي** في بناء دولة عربية مستقلة، في حين عملت بريطانيا على دعم السلطنة العثمانية.

---

[1]– هيثم غالب الناهي، **الدولة وخفايا مأسستها في المنطقة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016، ص ص 13، 14، 15.

[2]– إبراهيم إبراش، **البعد القومي للقضية الفلسطينية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص 17.

[3]– شاكر النابلسي، **سجون بلا قضبان: بحث في العالم العربي**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2007، ص ص 69، 70، 71.

[4]– نجار عايدة، **صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900– 1948**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 33.

من ناحية أخرى، يعتقد **هاني الهندي** أن بداية اليقظة القومية، إرتطبت بظهور الدعوة الوهابية في أربعينيات القرن الثامن عشر لمحاربة التقاليد العثمانية(الصوفية)، ونجحت هذه الدعوة بإلحاق هزائم بالعثمانيين وتوحيد شبه الجزيرة العربية على يد الأمير **سعود بن عبد العزيز**[1] في الفترة الممتدة بين 1744-1818 (الدولة السعودية الأولى) والتي تم إسقاطها من طرف **محمد علي** وأصبحت الحجاز تحت حكمه (1818-1841) ثم عادت الحجاز لحكم الدولة العثمانية، والتي إنتهت بصراعات في إمارة آل سعود في نجد وإمارة الهاشميين في الحجاز، وصولاً لتأسيس الدولة السعودية بزعامة **عبد العزيز بن سعود** عام 1925 وبدعم بريطاني وخذلان للدولة العربية الكبرى التي حلم بها **الشريف حسين**.[2]

وإلى جانب ذلك، فقد تميزت الحركة القومية العربية منذ منتصف القرن الثامن عشر بظهور تيارين أحدهما؛ إصلاحي تجلى في حركات الإصلاح الديني، والآخر؛ جنيني ذو طابع حضاري غربي قائم على أيديولوجية علمانية، والتي بدأت تترسخ في المجتمعات العربية سيما مع وصول **عبد الحميد الثاني** لسدة الحكم في الدولة العثمانية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث ظهرت عدة مؤلفات لباحثين عرب تدعوا للقومية العربية ونخص بالذكر **أديب إسحاق** في كتابه "دولة العرب".[3]

منذ تلك الحقبة، بدأ العرب في محاكاة التجربة القومية الغربية (القومية الألمانية والإيطالية) في محاولة لإنهاء حالة الإستياء العربي والعجز العثماني عن إدارة شؤون الولايات العربية التي أخذت تشق طريقها للحرية والإستقلال القطري، متخذة من اللغة العربية كرابطة عصبية قومية، تهدف للتخلص من الرابطة العثمانية التي بدأت تتلاشى مع إنتشار "الفكر الطوراني" وظهور حركة "تركيا الفتاة" الهادفة لتأسيس الدولة التركية الممجدة للعرق التركي، وهو الدافع الذي أقحم الشعوب العربية في إنتفاضة شاملة ضد الوجود العثماني، بإعتباره إحتلال أجنبي يهدف لضمان مصالح العرق التركي على حساب المصالح العربية تحت شعار السلطنة والرابطة الإسلامية التي تجمع العرب والأتراك.

وللتدليل الإمبريقي على وجود النزعة الوطنية في المنطقة العربية إبان الهيمنة العثمانية، تعتقد **نادية محمود مصطفى** أن العلاقة بين الدولة العثمانية والأقطار العربية إبتداءاً من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، تميزت بظهور أربعة إتجاهات أساسية، وهي:[4]

---

[1]- هاني الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

[2]- أحمد العرامي، "دور بريطانيا في الصراع الهاشمي السعودي في الحجاز 1908-1945"، **مجلة الأندلس**، المجلد 11، العدد 7، جويلية 2015، ص ص 256، 279.

[3]- سالم عبيد النعمان، **نصف قرن من تأريخ وطن**، بغداد: دار المدى للثقافة والنشر، 2012، ص ص 22، 26.

[4]- نادية محمود مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 298.

– إتجاه الإستقلال الذاتي في نطاق الدولة العثمانية مثل النموذج المصري (دولة محمد علي)

– إتجاه يدعوا إلى إنشاء مملكة عربية ترتبط بالعثمانيين في ظل دولة ثنائية بين العرب والأتراك، والتي تعد بمثابة خطوة أولية للإنفصال التام.

– إتجاه يدعوا إلى الرابطة العثمانية كدولة خلافة، مقابل إتجاه يدعوا إلى خلافة قريشية كأساس للدولة الإسلامية ومقرها الحجاز.

– إتجاه قطري إنفصالي ظهر مبكرا في الجزائر بعد الإحتلال الفرنسي عام 1830.

ومن المتعارف عليه، أن الفترة الأخيرة من الحكم العثماني للأقطار العربية، تميزت بتغلغل النفوذ الأوروبي في الولايات العربية الخاضعة للسيادة العثمانية مثل: العراق، وسوريا الطبيعية(سوريا، لبنان فلسطين، شرق الأردن)، وبعض أقاليم شبه الجزيرة العربية، في ظل ضعف النظام المركزي التركي وفساد الإدارة التركية[1]، مما أدى إلى ظهور الحركة القومية العربية كرد فعل لحالة الإنحطاط والتخلف التي عاشها العرب في ظل الحكم التركي، الذي إنتهج إستراتيجية التتريك ضد العرب، وهي السياسات التي مارستها "حركة تركيا" الفتاة بعد وصولها للحكم عقب ثورة 1908، إذ أن ظهور الحركات الوطنية العربية كان بمثابة رد فعل ودفاع على الكينونة العربية ضد محاولة إختراقها من طرف العثمانيين الجدد[2]، فانتشرت في الأوساط المثقفة العربية الأفكار القومية للعرب كشعب له لغة وتاريخ وحضارة وطموح سياسي يؤلف دولة واحدة، من حقها أن تنال إستقلالها وسيادتها على أراضيها مثل باقي الأمم، وعبّر عن هذا التطور في الوعي[3] القومي العربي، عدة تنظيمات وأحزاب سياسية لعبت دورا كبير في النضال القومي، وأهمها تلك التي ظهرت بالتوازي مع الثورة التركية عام 1908، وهي:[4]

* جمعية الإخاء العربي– العثماني 1908: تنظيم سياسي هدفه تحسين أوضاع الولايات العربية على أساس المساواة مع الأجناس الأخرى في الإمبراطورية العثمانية مع الحفاظ على التقاليد العربية.

* الجمعية القحطانية 1909: هدفها تحويل الإمبراطورية العثمانية إلى دولتين، أحدهما؛ عربية تتمتع بمقومات الدولة القطرية، والأخرى؛ دولة تركية على أن يكون السلطان العثماني على رأس هذه الإمبراطورية وهذه الجمعية كان يقودها ضباط عرب في الجيش التركي.

---

[1]– سالم عبيد النعمان، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2]– إبراهيم إبراش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3]– خطار بوسعيد، **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1933–1939**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص 15.

[4]– جاسم محمد العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، العراق: جامعة الموصل، 1986، ص ص 5، 11، 12.

* الجمعية العربية الفتاة: أسسها بعض الشباب الذين زاولوا دارستهم في الغرب، غايتها النهوض بالأمة العربية، ونقل مركزها إلى بيروت 1923.[1]

* حزب اللامركزية الإدارية العثمانية 1910.

* جمعية الإصلاح التي ظهرت في بيروت 1913.

* المؤتمر العربي باريس 1913: وهو المؤتمر الذي أوجد رابطة تنظيمية فعالة لإنتقال الطليعة العربية إلى التنظيم القومي والعمل الوحدوي للتحرر من الإضطهاد التركي، وتوحيد الأقطار العربية في كيان سياسي عربي جديد من خلال الثورة على الأتراك.[2]

لم تستطع هذه الجمعيات والأحزاب القومية أن تنتشر في الأوساط الجماهيرية، بسبب الطابع السري للجمعيات ومحدودية عضويتها، وانحصرت الأفكار القومية لدى النخبة وأصحاب المصالح والأعيان، فقد كانت حركات سياسية دون أن يكون لها قاعدة إجتماعية ودعم شعبي، كما أن هذه الدعوة القومية إقتصرت إلى حد كبير جدا على منطقة الهلال الخصيب وبعض الأقاليم التي تقع تحت الإشراف العثماني.[3]

إذن، فكرة القومية العربية قويت بالتوازي مع تفكك الإمبراطورية العثمانية، حيث دعا روادها إلى التخلص من السلطنة العثمانية، فأضحت القومية تمثل أيديولوجية وآلية تمكن العرب من بناء دولة وطنية على النمط الألماني، نظراً للتطابق بين الحالة الألمانية وحال الأمة العربية (اللغة، العرق، التاريخ)[4]، حيث لعب الأوروبيون دوراً كبيراً في إحياء القوميات العربية خاصة بعد الإنفتاح العثماني على الغرب (خلال عهد التنظيمات)، وفي ظل فشل السلطات العثمانية في إدارة شؤون الولايات العربية وما رافقه من إضطهاد للعرب، الأمر الذي أجبر العرب على ضرورة التنسيق السياسي عبر عدة تنظيمات سرية ذات نزعة وطنية بهدف التخلص من الإستبداد العثماني.[5]

---

[1]– خيرية قاسمية، "**مواضيع في التاريخ العربي الحديث منذ نهاية الحكم العثماني حتى بداية القرن الحادي والعشرين**"، شبكة المعرفة الريفية، ص 5. (تم تصفح الموقع في: 2019/7/2) https://bit.ly/34DbIb6

[2]– سالم عبيد النعمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 27، 28، 29.

[3]– خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 7، 8.

[4]– عبد الكريم الحسني، **القومية والديمقراطية والثورة**، القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2012، ص ص 241، 242.

[5]– إبراهيم إبراش، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المطلب الثاني: التكوينات الجنينية للدولة الوطنية العربية الحديثة.

الفرع الأول: المراسلات والإتفاقيات السرية المؤسسة للدولة الوطنية في المشرق العربي.

أولا: مراسلات حسين– مكماهون.

شكّل إندلاع الحرب العالمية الأولى بداية إتصالات جدية بين المسؤولين البريطانيين وبعض الأعيان العرب، من أجل التخلص من الهينمة التركية التي تبنتها الدولة العثمانية في إطار سياسة التتريك، فكان الشريف حسين من أبرز الأعيان الذين إتصلت بهم بريطانيا كونه أمير هاشمي ومن الأشراف، وله من السمعة ما يمكن إستغلاله في مقاومة الأتراك وجذب المسلمين إليه[1]، خاصة بعد الإنقلاب الدستوري في الإمبراطورية العثمانية 1908، الذي أدى إلى تعميق الضغائن والأحقاد بين العرب والإتحاديين الأتراك، حيث أصبحت الأراضي الحجازية وبعض المناطق العربية تحت سيادة عربية، وعين **الشريف حسين** أميرًا على مكة، فقرر الثورة على الدولة العثمانية، من خلال إبقاء صلته بالمندوب البريطاني في القاهرة **هنري مكماهون** الذي كان على علم بتوتر العلاقة بين الحسين والعثمانيين.[2]

ونستهل الحديث، عن دوافع وظروف مراسلات **حسين– مكماهون**، التي جاءت في أعقاب الإجتماع السري خلال مارس 1915، الذي جمع "الجمعية العربية الفتاة" و"جمعية العهد" في إطار إقرار شروط التعامل العربي مع بريطانيا والمعروف بـ "بروتوكول دمشق"، الذي نص على تحديد حدود الدولة العربية المستقلة عبر عقد معاهدة تحالف دفاعية مع بريطانيا والإستعداد لإعلان الثورة لتحرير البلاد العربية من الأتراك، حيث أكد البروتوكول على حدود الدولة العربية المستقلة: "من مرسين– أدنة على الخليج العربي شمالا، ومن إيران حتى خليج البصرة شرقا، ومن المحيط الهندي للجزيرة العربية جنوبا بإستثناء عدن، ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سيناء غربا".[3]

إضافة إلى ذلك، فقد كانت سياسة بريطانيا في العالم العربي خلال الحرب العالمية الأولى تهدف إلى الحفاظ على مصالحها وحلفائها معا، ومن أجل ذلك سلكت السياسة البريطانية ثلاثة محاور، فكانت مراسلات **حسين– مكماهون** مع العرب وإتفاقية **سايكس– بيكو** و وعد بلفور مع الحركة الصهيونية، وبالتالي كانت مراسلات **حسين– مكماهون** أحد أهم الأحداث التي ترتب عليها الوضع العربي فيما بعد، حيث بدأت الرسائل المتبادلة بين شريف مكة **الحسين بن علي** و **السير هنري مكماهون** بعد إندلاع الحرب العالمية

---

[1]– مؤيد توفيق حيدر، "مشاريع التسوية الدولية لإستقلال فلسطين في المدة 1914–1947"، **مجلة دراسات في التاريخ والآثار**،العدد 19، جامعة بغداد، 2010، ص 312.

[2]– وئام شاكر غني عطره، مرجع سبق ذكره، ص 403.

[3]– مؤيد توفيق حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 312.

الأولى، وتحديداً من 14 جويلية 1915 إلى غاية 10 مارس 1916، ومجموع هذه الرسائل السرية هي عشرة رسائل، خمسة أرسلها الشريف حسين وخمسة ردود عليها من قبل مكماهون، وتضمنت هذه الرسائل العديد من المشاورات، سواء من ناحية الشريف حسين مع الزعامات العربية والقبلية أو من الجانب البريطاني مع الحلفاء.[1]

تضمنت الرسالة الأولى التي بعثها **الحسين** إلى المندوب **مكماهون** بتاريخ 14 جويلية 1915 مجموعة من المطالب، المتمثلة في إعتراف بريطانيا بإستقلال الأقطار العربية في إطار حدود الدولة التي ذكرها "بروتوكول دمشق"، مع ضرورة الموافقة البريطانية على إعلان الخلافة العربية على المسلمين، مقابل إعتراف حكومة حسين العربية بالدور البريطاني والتنسيق العسكري بين الدولتين[2]، وكان الرد من مكماهون في 30 أوت 1915، الذي حاول فيها تأجيل الخوض في حدود الدولة العربية، مبررًا ذلك بإستمرار الحرب واحتلال الأتراك لتلك الجهات التي حددها الشريف حسين.[3]

لم يكن رد مكماهون سارا للشريف حسين، فكتب إليه رسالة يعرب فيها عن دهشته لتهربه من مسألة الحدود وهي مسألة جوهرية، فأجابه مكماهون في 24 أكتوبر 1915 بتعهدات قوية في قيام الدولة العربية وحمايتها، وهي التعهدات التي دخل على أساسها الحسين الحرب إلى جانب الحلفاء، مقدمًا تنازلات عن بعض مطالبه في رسالته الثالثة في 15 نوفمبر 1915، ويتعلق الأمر بتنازله عن ضم منطقة "مرسين وأطنة" إلى الدولة العربية مع تمسكه بولايتي حلب وبيروت، إلا أن مكماهون بعث إليه برده في ديسمبر 1915، أصر فيها عن إستثناء حلب وبيروت من الدولة العربية، ودعى الحسين إلى البدأ بالثورة ضد الأتراك، ولقي ذلك المطلب ترحيبا من الشريف حسين الذي أبدى إستعداده للتنازل عن دمشق وحلب، على أن يكون من حق العرب المطالبة بها بعد إنتهاء الحرب، وكان ذلك هو مضمون الرسالة الرابعة للشريف حسين لمكماهون خلال شهر جانفي 1916.[4]

وغداة تلقيه رسالة الشريف حسين السابقة، أبرق المندوب السامي البريطاني إلى حكومته بصدد تعليماتها النهائية بعد أن أبدى الحسين مرونة كافية بقبول تأجيل المباحثات حول المنطقة المختلف عليها إلى ما بعد الحرب، خاصة وأن ترك الباب مفتوحا بالنسبة لهذه المنطقة يتماشى مع الإستراتيجية البريطانية في الشرق

---

[1]– طارق عدد الفتاح الجعبري، "قراءة في الرسائل الجانبية لمراسلات حسين – مكماهون"، **مجلة دراسات بيت المقدس**، المجلد1، العدد 18، 2018، ص ص 71، 72، 73.

[2]– نجدة صفوة، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية 1917–1918**، بيروت: دار الساقي، ط1، 1998، ص 172.

[3]– مؤيد توفيق حيدر، مرجع سبق ذكره، ص 312.

[4]– عبد الكريم الحسني، **الصهيونية الغرب والمقدس والسياسة**، القاهرة: شمس للنشر والدراسات، ط1، 2010، ص ص 353، 354.

الأوسط، ومن ثمة أرسل مكماهون ردًا للحسين في 30 جانفي 1916، ليؤكد فيها أن الحكومة البريطانية قد قبلت جميع مطالبه معربًا عن أمله في توطيد العلاقات بين البلدين.[1]

أرسل الشريف حسين رسالته الأخيرة بتاريخ 14 فيفري 1916، تضمنت شرحًا للثورة العربية الكبرى* ضد الدولة العثمانية، ومطالب بالدعم المالي والعسكري للثورة (الأسلحة والذخيرة)، وكان الرد الأخير لمكماهون في 10 مارس 1916 يتمثل في مصادقة الحكومة البريطانية على جميع المطالب التي ذكرها الحسين في رسالته الأخيرة.[2]

من خلال عرضنا لمضامين **مراسلات حسين– مكماهون**، نلاحظ أن التعامل البريطاني مع الحسين كان من منطلق تدعيم موقف الحلفاء في حربهم ضد الألمان والأتراك، وتقاطعت هذه المشاورات مع مفاوضات بريطانيا مع حلفائها كفرنسا وآل سعود، وفيما يخص حدود الدولة العربية، فقد حاول الحسين أن يناور للحصول على كل البلاد العربية بهدف إقامة كيان عربي موحد سواء أكان مملكة أو خلافة، لكن قدرات العرب آنذاك حدّت من طموحاتهم وإمكانياتهم على المناورة، خاصة في لبنان، فقد إعتمدت بريطانيا على عدة محاور لتشكيل إستراتيجيتها نحو البلاد العربية، وهي إستراتيجية لها منطلقاتها الفكرية والعقائدية والإقتصادية لضمان مصالحها، إذ أن الرد البريطاني على طلب العرب بالخلافة إتسم بالتجاهل والغموض إنسجاما مع مصالحها التي تتطلب خلق دويلات عربية غير موحدة تحت الوصاية البريطانية[3]، ونتج عنها ثلاثة دويلات تحت السيطرة الإستعمارية، أما الأولى؛ فهي مملكة الحجاز التي حكمها **الشريف حسين** ثم خلفه إبنه علي ولكنها لم تستمر طويلا إذ سقطت على يد آل سعود 1925، والثانية؛ هي مملكة العراق **للملك فيصل** 1925، أما الثالثة؛ فتمثلت في مملكة شرق الأردن لإبنه الثالث **عبد الله بن الحسين**.[4]

---

[1]– سمير ذياب إسبيتان، **تاريخ النكبة والقضية الفلسطينية**، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2016 ، ص ص 80، 81.

* لقد كان لإعلان الثورة العربية الكبرى تأكيد على أن العرب لا يرغبون في العيش تحت سيطرة خليفة للمسلمين أصله تركي، وقد ظهر بينهم عربي قريشي لا يقل حقًا عن العثمانيين في تولي الخلافة، بل إعتبرت الجيوش العثمانية مجرد قوات أجنبية غازية لبلاد عربية، وكان الشريف حسين (شريف مكة وحامي الديار المقدسة الإسلامية) تراوده آمال في إنشاء دولة عربية كبرى من خلال الثورة على الأتراك وعبر الدعم البريطاني، فبدأت الثورة العربية الكبرى في 10 جوان 1916 بإعلان الحسين الجهاد المقدس ضد العثمانيين بمساعدة ضابط الإستخبارات البريطانية الشهير لورانس العرب، ثم إنتقلت الثورة إلى كل مناطق الحجاز وصولاً إلى جنوب فلسطين (العقبة)، أما دمشق فدخلها الملك فيصل بقواته ونصب نفسه ملكًا على سوريا وبدعم بريطانيا. و استمدت الثورة العربية قوتها من: مراسلات حسين مكماهون، دور الجمعيات القومية العربية، رغبة الملك حسين في إنشاء دولة عربية كبرى تضم الجزيرة العربية والمشرق العربي. للمزيد **راجع:** نصري ذياب خاطر، **تاريخ أوروبا الحديث**، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011، ص 158.

[2]– طارق عبد الفتاح الجعبري ، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3]– نفس المرجع السابق، ص ص87، 88.

[4]– محمد عفان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

ثانيا: إتفاقية سايكس– بيكو Sykes–Picot Agreement

بتاريخ 15 ماي 1916 توصل البريطانيين والفرنسيين إلى عقد إتفاقية سرية، عرفت بالإتفاق بين **سايكس وبيكو***، وفيها تم تقطيع أوصال الوطن العربي، وتقسيمه إلى مناطق نفوذ إقليمية بين الدولتين الإستعماريتين (فرنسا وبريطانيا)، حيث نشرت الحكومة السوفيتية آنذاك بنود هذه الإتفاقية السرية كمسعي منها لكشف حجم المؤامرة التي تحاك ضد العرب وضد أمال الهاشميين في إقامة الدولة العربية الموحدة التي وعد بها البريطانيون حكومة الشريف حسين، والذي أعلن الحرب على الترك ووقف إلى جانب بريطانيا، دون أن يعرف ما يحاك ضده[1]، وتجدر الإشارة إلى أن روسيا القيصرية شاركت في هذه المباحثات التي شملت إضافة إلى المناطق العربية، المناطق غير العربية التي كانت تحتلها تركيا، لكن روسيا إنسحبت من هذه المباحث بعد الثورة البلشفية 1917، ونددت بالإتفاقية التي إعتبرتها مباحثات إمبريالية.[2]

قُسّم الهلال الخصيب بموجب الإتفاقية بين بريطانيا وفرنسا، حيث حصلت فرنسا على الجزء الأكبر من الجناح العربي للهلال الخصيب (سوريا ولبنان)، وجزء كبير من بلاد الأناضول ومنطقة الموصل في العراق أما بريطانيا فقد إمتدت مناطق سيطرتها إلى جنوب بلاد الشام في المنطقة الواقعة بين الخليج العربي والتواجد الفرنسي في سوريا، كما تقرر أن تقع المنطقة التي إقتطعت فيما بعد من جنوب سوريا والتي عرفت بفلسطين تحت إدارة دولية، أما روسيا فحصلت على الولايات الأرمينية في تركيا، وإعترفت الإتفاقية بحق روسيا في الدفاع عن مصالح الأرثوذكسيين في الأماكن المقدسة في فلسطين.[3]

تضمنت الإتفاقية نصوصا تفصيلية تقضي بإنشاء حكم مباشر لفرنسا في الساحل السوري (المنطقة الزرقاء)، ولبريطانيا في ولايتي البصرة وبغداد (المنطقة الحمراء)، أما القسم الشمالي في سوريا الداخلية (المنطقة أ) فهي إشارة إلى الإعتراف بوجود دولة عربية مستقلة يكون لفرنسا الحق في تقديم المساعدات الإقتصادية والإستشارية، وتنشأ دولة عربية مستقلة في منطقة النفوذ البريطاني الداخلي (المنطقة ب)، ويكون لبريطانيا الحق في تقديم المساعدة والمشورة، وبهذا تكون الإتفاقية قد أهملت الحقائق الجغرافية والإجتماعية والسياسية، وتناقضت مع رغبات المجتمع العربي في إنشاء دولة عربية موحدة، والأكثر خطورة أنها تعارضت

*– مارك سايكس Mark Sykes ممثل الحكومة البريطانية في المباحثات، وكان من المهتمين بالمسائل الشرقية؛ أما جورج بيكو Georges-Picot فهو مثل الحكومة الفرنسية في المباحثات، وسبق أن عمل قنصل في بيروت.

[1]– سالم عبد النعمان، مرجع سبق ذكره ، ص ص 38، 39.

[2]– إبراهيم إبراش، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[3]– وئام شاكر غني عطره، مرجع سبق ذكره، ص 412.

مع كل الوعود البريطانية للعرب بإنشاء مملكة عربية كبرى، وفق الحدود التي خطتها مراسلات حسين- مكماهون.[1]

ورغم أن مشروع الدولة العربية الذي تفاوض من أجله **الشريف حسين** مع المسؤولين البريطانيين، كان تعبيرًا عن آمال عرب المشرق في الوحدة والإستقلال وتطلعاتهم لبناء دولة فتية، إلا أن إتفاقية سايكس- بيكو كانت أول ضربة لهذه الآمال، إذ أكدت بريطانيا وفرنسا على مبدأ خطير، وهو رفض وحدة الأقطار العربية في دولة واحدة، والإصرار على تجزئتها وإقتسامها، بل حتى الترتيبات التي تمت في مؤتمرالصلح في باريس 1919، إستندت إلى هذه الإتفاقية التي أجريت عليها بعض التعديلات التي إقتضتها أحداث الحرب بعد خروج روسيا[2]، والذي طبقته الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى في إجتماع سان ريمو 1920 الذي أقر إنتداب فرنسا لسوريا ولبنان، وإنتداب بريطانيا لفلسطين والعراق وشرق الأردن، وإنشاء مملكة سوريا الحرة في 1920 بزعامة الملك **فيصل بن الحسين**[3]، وإعطاء إيطاليا نفوذا في جنوب غرب الأناضول، وعبّر المجتمعون في سان ريمو على أن إنتداب بريطانيا وفرنسا للدول العربية يندرج ضمن إنتداب (درجة أ) الذي ظهر في مصطلحات القاموس السياسي لأول مرة، كتعبير عن الدول التي إنفصلت عن الدولة العثمانية وتتمتع بمستوى ثقافي وسياسي يسمح لها بالإستقلال التام تحت الرقابة الدولية، وهذه الدول هي: (سوريا لبنان، العراق، فلسطين).[4]

وحتى تتضح الرؤية، ننوه إلى أن إنشاء المملكة السورية جاء نتيجة حالة الفراغ السياسي الذي خلفه تداعيات إنسحاب الجيوش التركية من دمشق في 27 سبتمبر1918، حيث واجه الحلفاء مأزق يتمثل في تحديد بديل للسلطة العثمانية التي حكمت بلاد الشام زهاء أربعة قرون، حيث إستفاد **الأمير فيصل بن الحسين** من هذه الظروف وليس من الوعود البريطانية[5]، لذلك كانت النتيجة هي القضاء النهائي على هذه الدولة في 24 جويلية 1920 بعد إنسحاب القوات البريطانية من سوريا إلى فلسطين، لتحل محلها القوات الفرنسية معلنة عن سياسة الأمر الواقع لإتفاقية سايكس – بيكو[6]، إذ أصبحت أقطار الوطن العربي كلها

---

[1]- خيرية قاسمية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2]- علي محافظة، "إنعكاسات إتفاقية سايكس- بيكو على الخريطة الجيوسياسية في المشرق العربي"، **ملتقى دولي بعنوان: مائة عام على سايكس بيكو: خرائط جديدة ترسم**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات، 26 ماي2016، ص ص 4، 6.

[3]- يوهانس رايسنر، **الحركات الإسلامية في سورية من الأربعينيات وحتى نهاية العهد الشيشكلي**، ترجمة محمد إبراهيم الأتاسي، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2015، ص 25.

[4]- محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1999، ص 13.

[5]- بشير زين العابدين، **الجيش والسياسة في سورية 1918- 2000**، لندن: دار الجابية، ط1، 2008، ص 17.

[6]- علي محافظة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

تزخر تحت الإحتلال الأوروبي من العراق وشواطئ الخليج شرقا حتى أقصى المحيط الأطلسي في المغرب الأقصى، وكان الإستثناء الوحيد هي تلك الجيوب العربية التي لم تصلها قوات الإستعمار في مناطق الحجاز واليمن ونجد، ولكنها لم تكن بعيدة عن التأثيرات الإستعمارية ونفوذ البريطانيين، الذين نجحوا في إخضاع بلاد وادي النيل (مصر والسودان) لسيطرتها، ورسخت نفوذها في هذه المناطق، واكتسبت هذه الهيمنة شرعية دولية من خلال عصبة الأمم التي طبقت بنود إتفاقية سايكس– بيكو، معلنة عن طي فترة من تاريخ العالم العربي إيذانا بمرحلة سايكس– بيكو.[1]

الفرع الثاني: الإرهاصات التاريخية المؤثرة في تكوين الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية: دواعي التوجه نحو النزعة الوطنية في الأقطار المغاربية.

تعود الجذور التاريخية لتأسيس الدولة المغاربية، إلى تاريخها القديم (ما قبل الإستعمار) ومرتهنة إلى حد بعيد بالتأثيرات البنيوية العميقة للمرحلة الكولونيالية، لأن سيرورة تكوُّن الدول المغاربية معقدة، وجاء تأسيسها هجينا يجمع بين التحديث الإستعماري وروح الدولة السلطانية[2] أو الدولة المخزنية* التي تعد إحدى أشكال الدول التقليدية التي كانت سائدة في المنطقة المغاربية عبر التاريخ، والتي تعكس واقع الدولة في تحصيل الجباية، إذ أن الدولة المخزنية وفق تعبير **عبد الله العروي** لها هيكل إجتماعي قائم على أساس قبلي وسياستها القمع وتستمد شرعيتها من الإمامة، فهي دولة ظهرت في مجتمع إثني وطائفي خاضع للمنطق القبلي[3]، حيث لم توفر تقاليد الدولة السلطانية شروط ميلاد هوية سياسية للدولة الوطنية المغاربية، بالرغم من محافظتها على الوحدة الدينية المغاربية، وهذه الروح السلطانية بحسب **العروي** هي التي ظلت مستمرة في أحشاء الدولة الوطنية المغاربية الناشئة رغم التغيرات التي طالت الدولة التقليدية (السلطانية) إبان فترة الإستعمار[4]، الذي لعب دورًا مهمًا في المحافظة على إرث الدولة المخزنية، التي إنتهت تاريخيا كهيكل وظلت متواصلة كذهنية تجاه السلطة وممارسة النفوذ، مما أدى إلى ظهور نمط موازي للدولة الإستعمارية يحل محل المؤسسات الرسمية وله نفوذ في آليات صنع القرار.[5]

---

[1]– هاني الهندي، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[2]– أمحمد مالكي، "الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير"، **في:** أحمد بعلبكي وآخرون، **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014، ص 674.

* المخزن: تعني كلمة مخزن الحيز المكاني لحفظ الضرائب العينية، ثم إتسع المفهوم ليعني الخزينة، ومنها كان المكان الذي يقطن به الأهالي الواقعة تحت سيطرة السلطة تسمى المخزن، وما دون ذلك المكان يسمى السيبة.

[3]– فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

[4]– أمحمد مالكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 275، 276.

[5]– محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999، ص 34.

لقد عاشت الشعوب المغاربية في واقع تجربة إستعمارية إندماجية طمست قيمها وشرعية وجودها على أراضيها، وعمل على تفكيك هويتها من خلال إستعمار مدمر على أربعة واجهات (الواجهة الدينية والعرقية الواجهة اللغوية وإنتهاك حرمة الأرض)، ففي الجزائر* كان الإستيطان أكثر تعقيدا وسلبية على واقع ومستقبل الدولة، سواء من حيث نظام الملكية أو من حيث مؤسسات المجتمع ونظام الحكم والتسيير، أما تونس والمغرب فكان المساس الإستعماري بمقومات الهوية أقل حدة مقارنة بالجزائر، ورغم ذلك كان من الطبيعي أن يتعرض المجتمع المغاربي لتحولات بنيوية عميقة وبدرجات متفاوتة[1]، إذ كان التوسع الإستعماري في البلدان المغاربية خاضع لمبدأ الهيمنة ونهب خيرات الشعوب وفق سياستي الإستغلال والإستلاب، أما الإستغلال؛ فيقترن بالثروة الإقتصادية، في حين يتعلق الإستلاب؛ بطمس الهوية الوطنية.[2]

وفي هذا الإطار، يعتقد **توفيق المديني** أن مفهوم الدولة الوطنية العربية الذي يحيل في الخطاب السياسي المشرقي (أيديولوجية الوحدة العربية) يتموقع في الخطاب السياسي المغاربي كهوية بشكل أضعف حيث أن الدولة المغاربية تنطلق من قناعتها بإخفاق التجارب الوحدوية المشرقية وتشبثها بنزعة الدولة الوطنية، إذ أن النخب السياسية التي قادت حركات التحرر الوطني ضمن الشروط التاريخية والسياسية إعتنقت النزعة القطرية (الوطنية) بدل الوحدة العربية[3]، بدليل أن الجزائريين مثلا تفاعلوا مع قادتهم المحليين في إطار (وطني) وديني، ولا غرابة أن يقود المعركة ضد الإستعمار أحد الزعماء الوطنيين(الأمير عبد القادر)، عوضا عن الأتراك (الرابطة العثمانية)، ليكون **الأمير عبد القادر** أول من قدم قاعدة لتأسيس أول دولة وطنية في المنطقة المغاربية، على الرغم من قصر تجربتة في بناء دولة وطنية فتية.[4]

من الناحية الشكلية، نلاحظ ظهور عدة إتجاهات سياسية وإجتماعية واعية بعد الحرب العالمية الأولى تبنت خيار العمل الوحدوي المغاربي لموجهة الإستعمار، وتجسد خاصة في التيارات الثورية التي دعت لتوحيد المجتمع المغاربي في إطار دولة مغاربية موحدة، وعبر عن هذا الوعي (الأحزاب الوطنية، الجمعيات الدينية، النقابات) المقترنة بالحركات التحررية التي زادت حدتها ما بين الحربين العالميتين لمواجهة التحديث الإستعماري والإستيطاني، إذ كان البعد المغاربي في الحركة الوطنية التونسية والمغربية جنينيا، وناضجا في

* ظلت الجزائر خاضعة للحكم العثماني (1518–1830)، وعلى الرغم من ذلك تمتع الدايات بنوع من الإستقلالية عن الدولة العثمانية، إلا أن تبعيتهم للدولة العثمانية قانونيًا ظل قائمًا إلى غاية الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830.

[1]– فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 79، 80.

[2]– محمد علي داهش، **المغرب العربي المعاصر : الإستمرارية والتغيير**، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 2014، ص 13.

[3]– توفيق المديني، **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2006، ص ص 13، 14.

[4]– فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

الجزائر، مثل حزب شمال إفريقيا بزعامة **مصالي الحاج** الذي دعا للنضال المغاربي المشترك ضد التهديد الإستعماري للحفاظ على الوحدة المغاربية.[1]

ومن الناحية الواقعية، نجد أن جميع الأحزاب السياسية التي قادت الحركات الوطنية أطّرت الزخم الشعبي بإسم الدولة الوطنية، وليس بإسم الوحدة، بل حتى شعار الوحدة المغاربية وظفت كفكرة مجردة لخدمة مسعى الإستقلال وبناء الدولة على أساس قطري، ولذلك أدى التنسيق بين الحركات الوطنية المغاربية (خاصة بعد الحرب العالمية الثانية) إلى إفشال السياسات الإستعمارية، حيث أن " مكتب المغرب العربي" و" لجنة تحرير المغرب العربي" بالقاهرة كانت تسعى لأقلمة المغرب العربي، غير أن الفكرة تدور حول الإنفصال عن الإستعمار الفرنسي واستعادة السيادة الوطنية والهوية الإسلامية، ووظف مفهوم الوحدة المغاربية في الكفاح الوطني القطري بغية خلق نقيضه وهو الدول الوطنية المغاربية، التي تختلف عن نظيرتها في المشرق التي كانت كيانا مصطنعا يتعارض مع الأهداف القومية، أما الدول القطرية المغاربية، فقد إعتبرت مكسبا إيجابيا إقترن بالكفاح المسلح عبر الأجيال وارتبط بطموحات حركات التحرر الوطني، ولقيت دعما جماهيريا واسعا.[2]

ضمن نفس السياق، نجد أن الوحدة المغاربية أثناء نضال الحركات الوطنية ضد الإستعمار، شكّلت دفعا قويا لترسخ فيم التضامن بين الشعوب المغاربية، لكن إثارة قضية الوحدة المغاربية في الخطاب النضالي ضد الإستعمار، كان يهدف لتعزيز النضال القطري، ولم تتحقق الوحدة المغاربية من خلال المقاومة المسلحة، بل كان هدف الإستقلال هو إسترجاع الدولة وبنائها على قاعدة قطرية، حيث أن حركات التحرر والأحزاب النضالية كانت تؤطر بإسم الوطن والقطر[3]، واستطاعت الأقطار المغاربية أن تظهر تشابهًا كبيرًا من حيث تمركزها حول إثبات هوياتها الوطنية القطرية كرد فعل طبيعي على المشروع الكولونيالي الذي إستهدف محو كيانها الحضاري، عبر سياسة التحديث الإستعماري والتي إنعكست سلبا على الإستعمار في بعض النواحي إذ ساهمت السياسات الإستعمارية في تغذية الروح النضالية للمغاربة[4]، وبلورت الوعي الوطني الذي إستمد مواصفاته من الأرضية التي حددها الإستعمار نفسه، فكان من الطبيعي أن تؤدي المجابهة مع الإستعمار أن يكون الهدف هو الإستقلال وإسترجاع الدولة المفقودة وبنائها على قاعدة وطنية[5].

---

[1]– محمد علي داهش، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط2، 2014، ص ص 45، 48.

[2]– محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[3]– فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 87.

[4]- محمد أمزيان، "مفهوم الدولة الوطنية وإشكاليات التحديث السياسي: مدخل إلى فهم التحولات السياسية في العالم العربي"، **مجلة إتجاهات سياسية**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، العدد7، أفريل 2019، ص 120.

[5]– محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

يمكن القول تعليقا على ما سبق ذكره، أن الدولة القطرية في المنطقة المغاربية تتميز عن نظيرتها المشرقية في كونها تعبير عن الإرادة الشعبية الجماعية في التخلص من المشروع التحديثي الكولونيالي الهادف لمحو رموز السيادة الوطنية، التي تزدخر بإرث حضاري يجد أسسه في الرابطة العثمانية (بإستثناء المغرب الأقصى)، وتغذيه مجموعة من الظروف التاريخية المرتبطة بإرث الدولة المخزنية التقليدية التي إستطاعت الصمود إلى غاية ظهور المشروع التحديثي الإستعماري، الذي عمل على إعادة إحياء الأبعاد السلبية في نموذج الدولة السلطانية، مقابل تكريس سياسات التحديث الأوروبي بدعوى مأسسة الدول المغاربية، من خلال الإنتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع المتحضر وفق شروط كولونيالية تهدف لطمس الهوية الإسلامية للشعوب المغاربية، وهذا ما أدى إلى بروز جيل جديد من الحركات الوطنية المغاربية، التي إستطاعت أن تقضي على إستراتيجيات المشروع الإستيطاني الأوروبي في المنطقة المغاربية وذلك عبر النضال المشترك بين المغاربة في إطار الحركات التحررية، وبشعارات ذات طابع وحدوي مغاربي من الناحية الشكلية، وذات توجه وهدف قطري (وطني) من الناحية الواقعية، إذ أدّى العمل النضالي المتواصل بين الشعوب المغاربية إلى القطيعة المطلقة مع إرث الدولة السلطانية من جهة، وإفشال المشروع الكولونيالي الإستيطاني من جهة أخرى، وفي مقابل ذلك تم التأسيس للدول المغاربية على أساس قطري وليس وحدوي، وأنتج دول وطنية ذات بعد ثوري، خلافا للتجزئة الغربية في المشرق العربي التي أنتجت دول مجزأة وفق إتفاقيات سرية بين الدولة الكولونيالية.

المطلب الثالث: العالم العربي: من السيطرة الإستعمارية إلى الميلاد المتعثر للدول الوطنية العربية.

الفرع الأول: التحديث الكولونيالي الأوروبي في المنطقة العربية.

لقد كانت السيطرة الإستعمارية على العالم العربي بطيئة جدا، حيث أنها لم تكتمل إلا خلال تسعة عقود أي في الفترة الممتدة من 1830 إلى غاية 1920، وعبر ثلاثة مراحل:[1]

1- مرحلة ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حيث وقعت الجزائر تحت قبضة الإستعمار الفرنسي 1830، وعدن تحت سيطرة الإستعمار البريطاني 1839، تلاها الزحف البريطاني على طول الساحل الجنوبي والشرقي للجزيرة العربية التي تمت السيطرة النهائية عليها قبل نهاية القرن التاسع عشر.

2- مرحلة ثمانينيات القرن التاسع عشر، إذ مدت فرنسا نفوذها من الجزائر شرقا إلى تونس عام 1881 فيما إحتلت بريطانيا مصر في 1882 والسودان في 1898

3- مرحلة العقد الثاني من القرن العشرين، كانت نتيجة لإنهيار الإمبراطورية العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية بشكل قطعي بعد الحرب العالمية الأولى، في ظل تزايد الوعي القومي في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد العثمانيين، وهو الدافع الذي أقحم الدول الأوروبية على غزو هذه الأقطار بذريعة تحديث مجتمعاتها عن طريق الإستعمار، الذي إدعى أن هدفه هو الإنتقال من منطق اللادولة والفوضى التي خلفتها إنهيار الدولة العثمانية نحو منطق تحديث الدول العربية، فكانت البداية بإستعمار ليبيا من طرف إيطاليا 1911، واحتلال فرنسا لأجزاء من المغرب الأقصى 1912.[2]

يعتقد ممجدوا الفكر الإستعماري، أن التحديث الإستعماري الأوروبي للعالم العربي يعد مطلبًا من مطالب المجتمع الإنساني، ومطمحًا طبيعيًا للأجيال الصاعدة، وضرورة إقتصادية تدفع الدول الغربية لإستغلال الموارد الأولية في الدول العربية القاصرة عن تحقيق تنمية مستقلة، إذ أن الخيرات والثروات ليست ملكا للشعوب الإفريقية والآسيوية، بل هي ملك للإنسانية تقتضي من الدول الإستعمارية إستثمارها وتأهيل المجتمعات المستعمرة للإنتقال من الحالة القبلية إلى الحالة التحديثية (الدولة الوطنية)، عبر حضور الدولة الإستعمارية وعن طريق دعمها لتلك الممارسات.[3]

---

[1]- حسين سيد سليمان، "ظاهرة الإستعمار في إفريقيا والعالم العربي"، **دراسات إفريقية**، العدد2، المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم، أفريل 1986، ص 594.

[2]-Abdelghani Merabet, "Colonization", **In:** Amanuel Ajawin (Ed.), **History of the Middle East**, New Jersey: Fairleigh Dickinson University, 2012, p 4.

[3]- عبد الحميد زوزو، **تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009، ص ص 20، 21.

وفي المقابل، تنطلق بعض الرؤى النظرية من منطلق مفاده، أن الأساس المنطقي للتحديث الإستعماري الإمبراطوري يشير إلى مجموعة الأساليب التي تعتمد عليها تلك الإمبراطوريات في حكم مستعمراتها، من خلال الممازجة بين إستخدام أدوات العسكرة للمجتمع وتسييس القوانين وفق أيديولوجية إستعمارية، تخلق مجتمع خاضع للإرادة الإستعمارية لتأمين مصالحها وقيمها في إطار تدابير ذات طابع وقائي[1]، عملت على تصميم مجموعة من المؤسسات السياسية الإستعمارية المنبثقة عن الدولة التحديثية الأوروبية، الهادفة لفرض نموذج إستعماري أمني للسيطرة على الشعوب (من أعلى إلى أسفل)، لتعمل على ترسيخ التقاليد الإستعمارية في المجتمعات العربية[2]، عبر مجموعة من الآليات أهمها:

- التحديث الإستعماري عن طريق الإستيطان: الجزائر أنموذجا.
- التحديث الإستعماري عن طريق الحماية : تونس أنموذجا.
- التحديث الإستعماري عن طريق الإنتداب: بلاد الشام أنموذجا.[3]

ومع ذلك، فالتحديث الإستعماري لعب دورا رئيسيا في تشكيل الترتيبات السياسية والممارسات الإقتصادية وطبيعة القيم الإجتماعية، عبر إفتراض أساسي في الإقتصاد السياسي الغربي، مفاده أن النظام الرأسمالي دفع بعملية التحديث الإستعماري منذ القرن التاسع عشر لتنظيم المجتمعات المستعمرة بمساعدتها على الإنتقال من الحالة الزراعية إلى نموذج المجتمع الصناعي المتحضر، وهو المسار الإستعماري الذي أدى إلى ترتيبات عقلانية لتأسيس الدولة الوطنية وفق أنموذج كولونيالي تحديثي تستمد خبرتها من تجارب الدولة الوطنية الأوروبية، على إعتبار أن التحديث الكولونيالي للمجتمعات العربية جاء نتيجة فشل الدولة العثمانية في بناء دولة وطنية عادلة، بل أن النخب العثمانية عملت على عسكرة المجتمع العربي وما رافقه من غياب للوعي القومي العربي، إلى أن جاءت حملة **نابليون** لتحديث لتلك المجتمعات، حيث كانت الإستجابة القومية في المنطقة العربية في إطار تقليد مؤسسات الدولة الوطنية الفرنسية وإصلاح نظام التعليم وظهور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والصحف، والتي ولّدت وعيًا وطنيًا وثورة شاملة، شكلت فيما بعد دافعا قويا لتلك الشعوب التي إنتفضت ضد القوى الإستعمارية من أجل وحدتها وإستقلالها، ومستفيدة من نماذج التحديث الكولونيالي النسبي.[4]

---

[1]- Robert L Tignor, **Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914**, New Jersey: Princeton University Press, 1966, pp 6, 7.

[2]- Samuel Helfont, **"Post-Colonial States and the Struggle for Identity in the Middle East since World War Two "**,Foreign Policy Research Institute, October 2015.
https://bit.ly/3no7HjD (accessed on 4/8/2019)

[3]- Abdelghani Merabet, opcit, p 7.

[4] - Simon Murden, "Political Economy From Modernization to Globalization", **In:** Youssef M. Choueiri (ed.), **A Companion to the History of the Middle East**, Malden: Blackwell Publishing Ltd, 2005, pp 372-375.

ولتوضيح طبيعة العلاقة بين التحديث الإستعماري وإرهاصات ميلاد الدولة العربية، يذهب **السيد يسين** إلى التأكيد على أن العلاقة بين الإستعمار الغربي وتحديث العالم العربي ليست بسيطة وإنما هي في غاية التعقيد، لأنها تنطوي على إشكاليات متعددة، ففي تقديره يرى أن الغرب بحضارته الحديثة كان يمثل بالنسبة للنخبة العربية السائدة نموذجا ينبغي أن يقتدى به، عبر إعتماد المثقفين العرب على الترسانة الفكرية التي تزدحم بكل منتجات العقل الغربي، كإدخال المصطلحات الجديدة إلى القاموس السياسي العربي (الدستور البرلمان، المعارضة، الأحزاب ...)، والتي تجاوزت الفكرة إلى صورة مؤسسات سياسية ملموسة، غير أن التحديث الإستعماري أدى في واقع الأمر إلى وعي نقدي فكري، ولّد حركات التحرر في المشرق والمغرب العربي، بطريقة أدّت إلى الإنتقال من التحديث الإستعماري إلى نموذج القتال من أجل إسترداد السيادة وإقامة الدولة الوطنية.[1]

لطالما أكدت القوى الإستعمارية في العالم العربي على ضرورة تحديث الشعوب العربية وإخراجها من عصر الإنحطاط عبر إصلاح شامل للمؤسسات السياسية والإدارية، إلا أن الحلول الإستعمارية أحدثت شرخا في البنى الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، وسرّعت صيرورة الإستعمار وغطرسته، حيث كانت عمليات التحديث الإستعماري عنيفة وقسرية لم يجري الإعداد المسبق لها، إذ إعتبر التحديث الكولونيالي على أنه إختزال تاريخي لمصلحة الدول العربية المجزئة، لا من حيث هي دولة مؤسسات، بل هي تغيير شكلي للهيكل البيروقراطي للدولة، فظلت تلك الدول تحمل إرث التحديث الغربي لدولة الإستعمار[2] التي ينظر إليها كقوة قاهرة تمتلك الحقيقة المطلقة في تحديث الدول، تجبر الدول العربية على إتباع مسارها كدولة ناجحة، أي أدلجة التحديث الإستعماري واعتباره نموذجا إرشاديا[3]، وضرورة تاريخية ملازمة لتطور الدول المستعمرة بإقتباس الأنظمة والمناهج الغربية وإسقاطها على الواقع العربي من أجل إحياء النزعة الوطنية وإعطائها بعدا حضاريا غربيا.[4]

ويوجز الباحث **محمد عفان** أهم سياسات التحديث الإستعماري في العالم العربي على النحو التالي:

---

[1]– السيد يسين، **الكونية والأصولية وما بعد الحداثة: أسئلة القرن الحادي والعشرين**، الجزء الأول، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 1996، ص ص 285، 289، 291.

[2]– سعيد بنسعيد العلوي، "العدالة أولا: من وعي التغيير إلى تغيير الوعي"، **في:** أمحمد جبرون وآخرون، **ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014، ص ص 220، 221.

[3]– سامر خير أحمد، **العرب ومستقبل الصين**، عمان: دار البيروني للنشر والتوزيع، ط 2، 2012، ص 23.

[4]– أحمد العماري، **نظرية الإستعداد في المواجهة الحضارية للإستعمار**، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1997، ص 564.

* تقوية الإدارة المركزية بهذه المستعمرات، وتحديث الجهاز البيروقراطي ليقوم بأدوار أولية مثل تحديد وحصر مواطني هذه المستعمرات وإدارة الموارد وتقديم الخدمات بشيء من الفاعلية، وكذلك تقوية الأجهزة الأمنية لفرض النظام وبسط القانون على المساحة التي تخضع لها.

* إيجاد حلفاء محليين من ملاك الأراضي والنخب المدنية، وفي أحيان أخرى شيوخ القبائل للإستعانة بهم في شؤون الإدارة والحكم، وتقديم بعض المزايا الإقتصادية لهم، مقابل ضمان ولائهم ودعمهم للسلطات الإستعمارية.

* تدعيم الأقليات العربية والطائفية ضد الأغلبية وفتح المجال للإرساليات التبشيرية، واتباع سياسة "فرق تسد".

* تطوير الأبنية الإقتصادية وإنشاء البنوك المركزية وربط إقتصاديات المستعمرات بإقتصاديات المستعمر بما يضمن إستمرار التبعية والهيمنة الإقتصادية.[1]

وعموما، فالتحديث الإستعماري هو نموذج أوروبي لتغيير واقع المجتمعات العربية المستعمرة عن طريق مجموعة من الإستراتيجيات ذات البعد الحضاري، تهدف إلى التغلب على الطابع التقليدي لتلك المجتمعات بتعزيز نماذج الوعي القومي الأوروبي الذي يتسم بالعقلانية بحسب قناعاتهم، ووفق نموذج معياري يمثل الإطار السوسيولوجي الفلسفي الذي يتميز بمأسسة القيم الغربية وفق مجموعة من الديناميات بعضها ذو طابع تقني، وأغلبها ذو طابع قسري[2] عمل بشكل متعمد على طمس وتشويه المعالم الحضارية للدول العربية بإستخدام أساليب القمع والنهب وتجزئة الوطن العربي والتلاعب بالحدود الإقليمية لتلك الدول.[3]

الفرع الثاني: الميلاد المتعثر للدولة الوطنية في العالم العربي.

تحقق الميلاد الفعلي للدول الوطنية العربية عبر ثلاثة موجات، أطلق عليها بموجات الإستقلال الوطني على النحو التالي :[4]

1- الموجة الأولى: كانت مصر والعراق أول الدول العربية التي حصلت على إستقلال إسمي من الإستعمار البريطاني عامي 1922، 1932 على الترتيب، وإن إرتبطتا بالدول الإستعمارية بعدة إتفاقيات، ولم تحصلا على إستقلال حقيقي إلا في خمسينيات القرن العشرين.

---

[1]- محمد عفان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2]- Leno Francisco Danner and Fernando Danner, "Modernity and colonialism: on the historical-sociological blindness of the theories of modernity", **SOFIA, VITÓRIA**,Vol 6, No 1, January 2017, pp 27, 28.

[3]-حسين سيد سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[4]- محمد عفان، مرجع سبق ذكره، ص 12.

2- الموجه الثانية: جاءت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والتي صاحبها وعود من القوى الإستعمارية بمنح الإستقلال للدول العربية مقابل دعم الدول المستعمرة لها في الحرب العالمية، والتي أسفرت كذلك عن تراجع للقوى الإستعمارية التقليدية، وصعود قوى عالمية جديدة، لينتهي حينها الإنتداب على سوريا ولبنان والأردن في منتصف الأربعينيات، كما إنتهت الحماية الفرنسية على تونس والمغرب عام 1956

3- الموجة الثالثة: بدأت في ستينيات القرن المنصرم، بإستقلال الجزائر 1962، و حصول دول الخليج على الإستقلال، إذ تم الإعلان عن نهاية الوجود البريطاني في كل من البحرين وقطر والإمارات عام 1971، فيما تحصلت الكويت على إستقلالها عن بريطانيا خلال ستينيات القرن المنصرم.[1]

يعتقد **سعد الدين إبراهيم** بوجود تباين في ولادة الدولة القطرية العربية، إذ أن معظم الدول العربية التي نعرفها اليوم بدأت حدودها القطرية وملامحها المؤسسية تتبلور في فترة ما بين الحربين العالميتين، وبفعل خطط التقسيم الإستعماري التي أدت إلى تبلور حدود كيانات الدولة القطرية العربية كنتاج للتفاعل المباشر وغير المباشر بين الخبرة الإستعمارية والهيمنة الغربية خلال هذه الحقبة، فالخطة الإستعمارية أعادت ترتيب العالم العربي وتقسيمه بما يتناسب مع مصالحه، وانطوى التقسيم على إقتطاع أجزاء من أراضي عربية والتنازل عنها لكيانات غير عربية (الكيان الصهيوني أنموذجا)، أو إقتطاع أجزاء من أراضي غير عربية وضمها إلى كيانات عربية (الأكراد في بلاد الشام أنموذجا).[2]

وتدافع **ليزا أندرسون** عن فكرة مفادها أن ميلاد الدولة الوطنية في العالم العربي هو إستجابة للتطورات الدولية، وبأثر منه كنتيجة للتنافس السياسي والتغيرات الإقتصادية الداخلية، لذلك نشأت الدولة العربية كرأسمالية متأخرة وخاضعة وضعيفة، فالغرب فرضها مما أدى إلى تضخمها وتبعيتها، وهي حسب مصطلحات **نزيه الأيوبي** "دولة عنيفة" وليست "دولة قوية"، إذ لا تتمتع بالقوة السياسية وإنما إفراط في إستخدام العنف للحفاظ على بقاء الدولة الوطنية.[3]

ويرى **الجابري** أن الوظيفة التاريخية لفكرة الوحدة العربية كان هدفها خلال المائة سنة الماضية هو تحقيق إستقلال الأقطار العربية، وعندما إستقلت الدول العربية إتضح أن العرب أصبحوا عاجزين عن تحرير فلسطين بواسطة حرب تخوضها دولة عربية قطرية، وأصبح مسلمًا به أن فكرة الوحدة العربية أصبحت بغير مضمون، ووظفت هذه الفكرة في المشرق العربي خلال أوائل القرن الماضي في النضال من أجل الإستقلال

---

[1]- محمد محمود السرياني، **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2001، ص 50.

[2]- سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 171، 175.

[3]- حسام عيسى عبد الرحمن، "أزمة الدولة الوطنية العربية"، **مؤمنون بلا حدود**، جوان 2019، ص 9.

عن الأتراك، واستخدمت في المغرب العربي لمكافحة الإستعمار وتحقيق إستقلال الأقطار المغاربية وفق الخريطة التي رسمتها القوى الكولونيالية، وعندما إستقلت الأقطار العربية وتأسست جامعة الدول العربية في منتصف الأربعينيات، أخذت الدولة القطرية العربية تترسخ ككيان مستقل يعمل على تجذير وجوده، أما المهمة الوحدوية لجامعة الدول العربية فانحصرت في عقد لقاءات تشاورية لمساعدة الأقطار العربية القابعة تحت الإحتلال على تحقيق الإستقلال والخروج بدولة قطرية أخرى، وكان آخر قطر حققت فيه فكرة الوحدة العربية مهمتها التاريخية تلك هو إنشاء الدولة القطرية "الجزائر" عام 1962.[1]

وفي تحليل آخر للميلاد المبستر للدولة العربية، يذهب **برهان غليون** إلى القول بأن التجسيد الأول؛ لفكرة الدولة التحديثية في العالم العربي، كان تجسيدا أداتيا أو تقنيا بسيطا، وفاقدا للقيم السياسية الحديثة، وقد تكوّن النظام الذي قام بتسييرها من التفاهم المؤقت الذي وجد تنظيره في عقيدة الإصلاحيين الإسلاميين، وممثلي الطبقة الجديدة المتكونة من أصحاب المهن الحرة (المحامين، الأطباء، الصحفيين) وتحت هيمنة البيروقراطية العسكرية الحاكمة، أما التجسيد الثاني؛ للدولة فكان قوميا ثوريا جعل من الإنصهار والتوحيد الشامل هدفه الأسمى، وولد النظام الذي حملها على عاتقه من تطور القوى الإجتماعية نفسها، والتي أنجبتها الدولة الإصلاحية المتكونة من الجماهير(المعلمين، الطلبة، الفلاحين، البطالين)، أي كتلة كبيرة من المحرومين الذين فقدوا أوضاعهم الإجتماعية، ودخلوا في دوامة البحث عن وضع جديد يتلاءم مع طموحاتهم وهو الدولة الوطنية[2] التي يصفها غليون بالدولة التحديثية لأنها لم تكن وليدة التطور الإجتماعي العربي، وإنما دخلت في الحياة السياسية العربية كثمرة جاهزة مقطوعة عن الخبرة التاريخية الطويلة التي أنشأتها، وفاقدة لنظم القيم التي تعطي للمجتمع القدرة على التعامل الصحيح معها، وهذا ما يفسر تحول الدولة الوطنية العربية إلى فكرة هشة الجذور والمرتكزات، ومفتقرة لروح الحركة وفاشلة.[3]

إلى جانب ذلك، يؤكد **عبد الإله بلقزيز** على أن الدولة الوطنية الحديثة في البلاد العربية، قامت لترث نموذجين للسلطة إستدعتهما في تكوين الدولة رغم تعارضهما، أما النموذج الأول؛ فيرتبط بالحكم الكولونيالي الذي أدخل إلى البلاد العربية أشكال مختلفة من التنظيم الإجتماعي والسياسي، وأعاد تكييف هياكل الدولة التقليدية مع مقتضياته، أما النموذج الثاني؛ فيتمثل في الدولة السلطانية الموروثة التي تقوم شرعيتها على قواعد الدين والعصبية والمناطقية، فتداخل الإرثين في تركيب نموذج الدولة الوطنية، فكان أن تعايش التحديث

[1]– محمد عابد الجابري، **مسألة الهوية العروبة والإسلام والغرب**، مرجع سبق ذكره، ص ص 60، 61.

[2]– برهان غليون، **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[3]– محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 2.

مع التقليد، ونجح التقليد في إعادة إنتاج التحديث على نحو جديد، حيث مس التحديث القشور، فيما ظلت التقاليد السلطانية مستمرة في هيكل السلطة ومضمونها(نظم ملكية، إمارات الشيوخ، جمهوريات وراثية جمهوريات عسكرية)، فالدولة التحديثية دولة شكلية مزيفة تمثل مجرد طلاء خارجي يخفي الدولة التقليدية السلطانية العصبوية الغير قادرة على التكيف مع الواقع الدولي.[1]

من خلال قراءة العوامل التي إرتبطت بظهور وميلاد الدولة الوطنية في العالم العربي، يمكن الخروج بملاحظة أساسية، وهي أن ميلاد الدولة العربية كان تعسفيا قسريا، ولم ينتج عن تطور إجتماعي وسياسي طبيعي، فالدولة الكولونيالية مدفوعة بعوامل أيديولوجية إتبعت سياسات هادفة لإضعاف البنى الإجتماعية والسياسية للدول العربية[2] والتي تضخمت بفعل البيروقراطية والقوى الأمنية ومحدودية قدراتها على الضبط والتسيير، نظرًا لإفتقادها للهيمنة الأيديولوجية بالمعنى الغرامشي، بمعنى الهيمنة المعبر عنها بالمجتمع المدني وليس الهيمنة عن طريق القوة القسرية للدولة، أي القدرة على تشكيل كتلة تاريخية إجتماعية شرعية عبر المشاركة والرضا ودون إستخدام القوة العسكرية، ففي الغرب نلاحظ أن المؤسسة العسكرية مثلت ثمرة كفاح داخلي وبمساعدة الشعب نتيجة توطيد العلاقة بين الحكام والشعوب، بينما نجد أن المؤسسة العسكرية في الدول العربية ساهم في بنائها عوامل خارجية أكثر منها داخلية، بل أن نشوء الجيش أسبق من نشأة الدولة العربية، في حين نجد أن الطبقة البورجوازية الصاعدة في الغرب هي التي أسست الدولة وقادت عملية التحديث، خلافًا للدول العربية التي إعتمدت على الطبقة العسكرية في قيادة عملية تأسيس الدولة وعسكرتها وتجسد ذلك في سلسلة الإنقلابات العسكرية في مرحلة ما بعد الإستعمار.[3]

وفي ختام هذا العنصر، وعلى ضوء التوجهات الفكرية التي تم رصدها بخصوص ميلاد الدولة القطرية العربية، نصل إلى إعتقاد مفاده أن الميلاد المتعثر للدولة الوطنية العربية، جاء نتيجة عملية تراكمية إمتدت من نهاية القرن التاسع عشر إلى غاية العقد السابع من القرن العشرين، وخلال هذه المدة إستطاعت القوى الكولونيالية فرض نموذج جاهز للدولة الوطنية في المنطقة العربية وفق المواصفات الكولونيالية، وعبر إحياء الإرث الحضاري للدولة السلطانية في شقها التسلطي من أجل خدمة أغراض الإستعمار وفرض الهيمنة الغربية على الشعوب العربية وشرعنتها دينيا وأخلاقيا وقسريا، مما أدى إلى خلق كيانات سياسية جديدة في العالم العربي متجاهلة الإعتبارات السوسيولوجية والتاريخية والجغرافية، إذ أن القوى الإستعمارية إستطاعت

---

[1]– عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الإجتماع العربي الإسلامي**، بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2015، ص ص 182، 183.

[2]– محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[3]– حسام عيسى عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص ص 9، 10.

صنع كيانات سياسية جديدة عبر إتفاقيات سرية ووعود كاذبة للشعوب العربية بتوحيد الوطن العربي، الذي ظل حلمًا طال أمده، إلى أن أنهته نضالات الشعوب العربية ضد الإستعمار، وحررت أوطانها على أساس قطري (وطني) غير توحيدي (دولة عربية موحدة)، ومجسدًا لهوية وطنية شكّلت تناقضا مع فكرة الوحدة العربية التي عارضتها الدول الإستعمارية، لكنها مثّلت في المقابل إخفاقا للقوى الإستعمارية في المنطقة العربية، رغم التناقضات المسجلة في تاريخ الدول العربية المحملة بإرث المجتمع التقليدي السلطاني والمجتمع التحديثي الكولونيالي، مما أدى إلى إستدامة الأزمات البنيوية العميقة للدول العربية في حقبة ما بعد الإستعمار.

المبحث الثاني: أزمات دولة مابعد الإستعمار في العالم العربي.

المطلب الأول: أزمة الهوية – المنظور السوسيولوجي–

عند ولادة الدولة القطرية العربية تنازعتها على الأقل ثلاثة هويات متنافسة، إن لم تكن متناقضة وهي الهوية الوطنية، الهوية التقليدية والهوية العربية والإسلامية، وكان من شأن كل إختيار– ضمني أو صريح– أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية، فالدول القطرية التي إختارت هوية وطنية (قطرية) صدمت مشاعر قطاع كبير من مواطنيها الذين يرنون إلى التواصل والإلتحام في كيان سياسي حضاري أوسع مثل الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، أما الدول القطرية التي إختارت الهوية العربية القومية كهوية نهائية، واعتبرت قطريتها مرحلة مؤقتة، فإنها إصطدمت بمشاعر تكوينات إثنية غير عربية في داخلها، كما إصطدمت بدول قطرية أخرى (خاصة من جيرانها) التي قررت صراحة أن تكون وطنيتها القطرية إختيارا نهائيا، ناهيك عن الدول التي إختارت أنظمة حكمها الأخذ بالهوية الإسلامية، والتي توجد فيها أقليات دينية غير إسلامية فصدمت مشاعر غير المسلمين.[1]

الفرع الأول: الهوية التقليدية.

تعاني الدول العربية من أزمة هوية وإنتماءات عميقة وتقليدية، تظهر في الكيانات الإجتماعية المتعددة والمتعارضة التي تبدأ بالقبيلة والطائفة أحيانا، وتنتهي بالدين أوالإثنية أحيانا أخرى، ونجم عن ذلك قيام دول وطنية تتداخل فيها عناصر الولاءات التقليدية بالولاءات الوطنية[2]، ومثّلت تحديًا كبيرًا لإستقرار الدول العربية التي عاشت إنقسامات أفقية وصراعات شبه متكافئة على السلطة، مما عرضها لمخاطر التفكك، وبالرغم من

[1]– سعد الدين إبراهيم، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 331، 332.

[2]– أحمد عبد الله الناهي وصدام عبد الستار رشيد، "إشكالية الهوية في المجتمعات العربية: قراءات في مسألة الإنتماءات الفرعية"، **قضايا سياسية**، العدد42، جامعة النهرين، 2015، ص 108.

أن بعض هذه الدول إستطاعت تسيير هذه الإختلافات، إلا أنها واجهت صعوبات في المجتمعات العربية التي تتميز بالتشظي الكبير والتقاطعات الإثنية، فتحولت الإنقسامات الإجتماعية إلى خزان لكل أسباب التشرذم والإتجاه إلى التمركز حول الذات العصبية.[1]

ما يؤسف أن الدولة الحديثة في العالم العربي، لم تستطع أن تبدد هذه الإنتماءات العشائرية أو أن تقضي عليها عبر إنتقال ديمقراطي حقيقي، وبقيت هذه الدول في كثير من بقاع العالم العربي، دول عشائرية أو طائفية تستمد نسق وجودها من التكوينات الصغرى القائمة في المجتمع، وتعتمدها في الهيمنة على الحكم وتعمل هذه الدول بصورة مستمرة وفي الخفاء والعلن، على إحياء مختلف الطوائف في المجتمع، بدلاً من إجتثاثها، حيث خلّف ذلك تمييزاً عنصرياً وإضطهاداً للأقليات العرقية، وهيمنة قوى سياسية تمارس نفوذها عبر إحياء كل الولاءات المجتمعية[2] لتكوينات ما قبل الدولة في المنطقة العربية، في ظل ضعف مركز الدولة في فرض معادلة الإنسجام المجتمعي ومأسسة قيم المواطنة محل العصبيات المختلفة، وجسّد ذلك فشلاً ذريعًا في التحول من القبيلة إلى الدولة.[3]

يذهب **Kumaras wamy** إلى القول بأن الهوية التقليدية في العالم العربي، تعود جذورها التاريخية إلى تداعيات تفكك الإمبراطورية العثمانية منذ زهاء قرن، ونتج عن ذلك عدم قدرة الدولة العربية على تحديد الهوية الوطنية الشاملة والمحافظة عليها، بسبب عدم تجانس المجتمعات العربية التي لم تطور هوية وطنية محلية، بل تم فرضها من الأعلى (عوامل دولية)، فأصبحت الهوية التقليدية المستندة للبعد العرقي والديني واللغوي تؤثر سلبا على تأسيس النظم السياسية للدول العربية سواء كانت أنظمة جمهورية (مصر) أو ممالك شبه ليبرالية (البحرين) أو أنظمة إعتنقت الأيديولوجية الإسلامية (السودان)، إذ عاشت هذه الدول في توترات وانقسامات ضيقة بين الجماعات الإثنية التي تصارعت حول معايير وآليات بناء الدولة الوطنية.[4]

في نفس السياق، يعتقد **Brody Donald** أن الإنقسامات العرقية واللغوية في المجتمعات العربية الحديثة تعود إرهاصاتها الأولية إلى عصر ما قبل الإسلام، وهذه الإنقسامات تم إذكاؤها من طرف الإستعمار الأوروبي (فرق تسد)، وهي نفس الأساليب التي إستخدمتها أنظمة ما بعد الإستعمار، عبر تكرار الممارسات

---

[1]– يوسف بن يزة،" دور البنى الإجتماعية في كبح مساعي الدمقرطة في المنطقة العربية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد7، العدد1، جانفي 2018، ص 200.

[2]– علي أسعد وطفة،" إشكالية الهوية والإنتماءات في المجتمعات العربية المعاصرة"، **في:** أحمد بعلبكي وآخرون، **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصرة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص ص 163، 169، 170.

[3]– يوسف بن يزة، "دور البنى الإجتماعية في كبح مساعي الدمقرطة في المنطقة العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 200، 202.

[4]- Kumaras Wamy, " Who am I? The identity crisis in the Middle East **", Middle East Revieu of International Affairs**, Vol 10, No 1, March 2006, p 63.

الطائفية التي شجعتها البيروقراطيات الإستعمارية، وخلّف ذلك صداما بين الأقليات (النموذج الكردي في الشام)، حيث أنكرت هوياتهم اللغوية وولّدت تفاعل عنيف بين الهويات التقليدية الحاكمة والهويات التقليدية المضطهدة، في ظل تنامي الخطابات الهوياتية العشائرية والخطابات دون الوطنية الصاعدة، والولاءات التقليدية المتناسبة مع توجهات القوى العالمية المهيمنة، والتي لعبت دورًا في تجزئة الأقطار العربية إلى كيانات إثنية تتحدد عبر هوية طائفية أو أيديولوجية وإنقسامات ديمغرافية هشة، ففي لبنان مثلا نلاحظ فشلا جسيما في بناء هوية وطنية مشتركة، بسبب تأسيس النظام الطائفي الذي خلّف حرب أهلية مدمرة 1975-1990.[1]

وتأسيسًا على ذلك، يؤكد الباحثون على الدور الإجتماعي والسياسي الذي تقوم به الوحدات الإجتماعية الطائفية والقبلية في المجتمع العربي، إذ أن الولاء القبلي يشتد عندما تكون الدولة غير قادرة على حماية حقوق المواطنين[2]، فتشعر تلك الأقليات بالغربة والإقصاء من المجال العام، في ظل عدم قدرة الأقطار العربية على إيجاد نظم أو قوانين، تدير عمليات التنوع الإجتماعي، وتحويلها إلى ثروة وطنية وهوية وطنية جامعة تتجاوز منطق التعصب الطائفي والعرقي والمذهبي[3]، حيث أن عدم رضا بعض الأقليات لحصتها في السلطة، أفرز كيانات إثنية وقبلية وميليشيات طائفية وأمراء حرب على المستوى القطري، فنافسوا الدولة الوطنية، وخلقوا هوية عرقية لدولة خارقة لمقومات الهوية الوطنية الشاملة، بل تسببت في تفكك عدة دول عربية، مثل السودان.[4]

إن مقاربة الهوية الطائفية في دول ما بعد الإستعمار، تظهر من خلال عمليات تسييس الهويات التي تبنتها النخب الحاكمة، إذ أن تسييس وأدلجة الهويات الجزئية تم عبر الإعتماد على منابع التخزين التاريخي للهويات الثقافية الممتدة إلى عهود الدول السلالية السابقة للمرحلة الإستعمارية، ونجحت هذه النخب في تحويل الهويات الثقافية إلى إنقسامات إجتماعية وسياسية في ظل طائفية مسيسة[5] حملت بذور إنهيارها منذ لحظة إستقلالها عن الإستعمار الأوروبي، وكرّست واقع الإقصاء المواطناتي للجماعات المتعددة داخل

---

[1]- Brody McDonald, **"Arab Identity, Nationalism and Fragmentation: Uprisings in the Contemporary Middle East"**, pp 6-2.
https://bit.ly/34Bwisq (accessed on 27/8/2019)

[2]- علي أسعد وطفة، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[3]- عبد الحكيم أحمين، **الهويات الإفتراضية في المجتمعات العربية**، الرباط: دار الأمان، 2017، ص 147.

[4]- Ahmad Mohd Alkouri, "Arab National Identity Crisis: Political Strategies and The National Unity Conflict in Munis Arrazzaz's Alive In The Dead Sea", **Arab World English Journal**, Vol 5, No 1, 2014, p 306.

[5]- فالح عبد الجبار، "المشكلة الطائفية في الوطن العربي"، **في:** أحمد شوقي بنيوب وآخرون، **الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص ص 25، 26.

النسيج الإجتماعي للدولة القطرية، حيث تباينت خطوط الإقصاء:- إثني، أيديولوجي، طبقي- وتحولت هذه الدولة الطائفية الإقصائية إلى دولة الوكيل Agent state، التي عملت على تأطير علاقات النظام الدولي مع واقع الجماعات الطائفية داخل الدولة الواحدة.[1]

ويرى **كمال عبد اللطيف** أن النزعة الطائفية في هوية المجتمعات العربية من زاوية إجتماعية- تاريخية مركبة، أدت إلى أزمة تشكلت في إطار بناء نمط الدولة الوطنية في علاقاتها بالمجتمع، وضمن هذا التصور يعتبر أن البروز المكثف للإثنيات في المجتمع العربي يعد أهم عوامل إخفاق الدولة في بلورة وعي وطني جامع، لا يلغي التعدد، بل يصهره في إطار هوية وطنية جامعة، حيث ساهمت النخب العربية في إحتكار السلطة بتسخير مكونات المجتمع التقليدي في الهيمنة على الدولة، بل أن الدولة التسلطية العربية عملت على تحويل نفسها إلى طائفة تسببت في خلل بنيوي عميق وحروب طائفية، فأصبحت الدولة العربية بموجبها، مهددة في كينونتها وبقائها.[2]

وتبعا لما سبق ذكره، فقد إرتكزت الهوية التقليدية في الدولة العربية طبقا للنموذج التفسيري الذي إقترحه إبن خلدون، لفهم هوية الدولة على أساس عصبي، وهو الشيء الذي شكّل دفعًا حقيقيًا للسلالات الطامحة للإستيلاء على الحكم في حقبة ما بعد الإستعمار[3]، فتم إستبدال الهوية الإستعمارية بهوية وطنية تقليدية مخترقة ومقيدة بضوابط إستعمارية، لترث الدولة العربية الحديثة بذلك نموذجين لهوية الدولة، وهما: نموذج الحكم الكولونيالي ونموذج الدولة السلطانية، وتداخل المورثان في تركيب نموذج الدولة الوطنية، فقد مسّ التحديث السطوح والمظاهر ولمعها تلميعًا مخادعًا، ولم ينفذ إلى الجذور السلطانية التقليدية التي ظلت مستمرة، فكتبت دساتير طائفية، وقامت برلمانات على تمثيل عصبوي ومناطقي، ونشأت أحزاب سياسية إثنية، فظلت التقاليد السلطانية مستمر في هيكل الدولة وهويتها ونظمها (نظم ملكية أميرية، نظم جمهورية وراثية وطائفية)، وخلقت الهوية التقليدية للدولة العصبوية إستبداداً سياسياً وصراعاً عميقاً بين المجتمع والدولة.[4]

---

[1]- عمر يوسف العسوفي، **الحراك الشعبي العربي: الربيع العربي دراسة تحليلية**، عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 62، 63.

[2]- كمال عبد اللطيف، **العرب في زمن المراجعات الكبرى: محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016، ص ص 103-105.

[3]- رشيد مقتدر، **الإسلاميون دراسات في السياسة والعسكر**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، 2013، ص 213.

[4]- عبد الإله بلقزيز، **الدولة والدين في الإجتماع العربي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 182، 183.

الفرع الثاني: الهوية الإسلامية والهوية العربية.

أولا: الهوية الإسلامية.

تشير الممارسات السياسية لدولة ما بعد الإستعمار، إلى منطق الصراع بين الهوية الدينية للأمة والهوية الوطنية للدولة، ونجم عنها جدال أيديولوجي وسجال سياسي، تبلور في طرحين، أما الطرح الأول؛ فيصر على الدور السيادي للسلطة الدينية وتبعية السلطة السياسية لها، مستنداً في تأسيس منطلقاته على ضرورة مطابقة هوية الدولة وسياسات صنع القرار لمقتضيات الشريعة وخضوع الدولة لضوابط الشرع، مع ضرورة التكوين الشرعي والتأطر الديني لصانع القرار، وهو ما أعطى لعلماء الدين موقعاً رمزياً وسياسياً متميزاً في بعض الأقطار العربية، أما الطرح الثاني؛ فينطلق من فرضية سيادة الدولة الوطنية وتحديدها لمجال عمل السلطة الدينية، وهو تعبير عن سعي السلطة إلى إحتضان السلطة الدينية وإدماجها في إطار مؤسسات دينية تابعة للمؤسسات السياسية بغية التحكم فيها وتوطيدها، أي أن النفوذ الديني ركيزة أساسية للتعبير عن هوية الدولة، وذلك لبلوغ أهدافها القومية والتمكن من إحتواء المجال الديني ضمن مؤسسات الدولة الوطنية، كما هو الحال في المملكة السعودية.[1]

وفي السياق ذاته، فقد عملت تقاطعات المسار المعقد لتاريخ الدولة العربية في علاقاتها مع الإنتماءات المتخيلة للأمة، على تبلور خطابات هوياتية فوق قطرية، تتمثل في تضخيم الخطاب الأيديولوجي الذي يمجد الإنتماء للأمة الإسلامية، والتي حاول مؤيدوها الربط بين ثلاثة مفاهيم (الدستور، الدولة، الأمة)، غير أنها أدت إلى حالة من عدم الإستيعاب الفكري لهذه المكونات بين الرفض المبدئي أو القبول التكتيكي بها، في ظل نقاشات معمقة تمحورت حول طبيعة دستور الأمة المستمد من الشريعة الإسلامية أو عبر القوانين الوضعية (هل الدولة ستكون على نمط الخلافة الإسلامية؟ هل الحكم للشعب أو للشرع؟)[2]

ومما يجب التوقف عنده، أن الدولة السلطانية في الموروث الإسلامي، كان ينظر إليها بحسب إبن خلدون من وجهتين وهما العصبية والدعوة الدينية، في إطار الأحكام السلطانية لشرعنة الولاء المطلق للحاكم، وهي الأفكار التي خلفت تحديات كبرى واجهتها الدول العربية الناشئة والمهترئة والتي تتسيد فيها الهوية الهويات الضيقة والعلاقات العشائرية اللاعقلانية[3]، فأدت هذه الموروثات التاريخية دورًا كبيرًا في بقاء الطبيعة الأوتوقراطية للدولة، عبر صعود الجماعات الأصولية للحكم، وأنتجت أحزاب سياسية بتقاليد إسلامية

[1]– رشيد مقتدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 215، 216، 217.

[2]– حسن طارق، "الدولة الوطنية بعد الثورات"، **سياسات عربية**، العدد 9، جويلية 2014، ص ص 74، 75.

[3]– ميلود عامر حاج، مرجع سبق ذكره، ص ص 35، 38، 41.

وممارسات مشخصنة وإقصائية[1]، فاستفادت هذه الأصوليات الدينية من إخفاق نموذجي الدولة الوطنية والمشروع القومي العربي، وخلقت موجات إرتدادية تحكمها الذاكرة الموروثة في إطار منطق الإستئصال والصراع المذهبي والإستبداد [النموذج السوداني]، بل حتى شعارات "الحاكمية" وإصرار الإسلاميين على أن الشريعة هي المصدر الرئيسي لقوانين الدولة، أحدثت إنتقادات لاذعة حول هوية الدولة (الإسلام هو الحل) وشكّل أسلمة شاملة للدولة الوطنية، وطرح السؤال حول أفراد الدولة العربية، هل يجب أن يكونوا مؤمنين أو مواطنين؟[2]

ميدانيًا، تعتبر الحركة الوهابية وحركة الإخوان المسلمين، أهم حركتين دينيتين معاصرتين في العالم العربي، وقد تبنت كلتاهما الهوية الإسلامية للدولة، لكن قدمت كل منهما نموذجها الخاص للدولة الإسلامية فالأيديولوجيا الوهابية تبنت نموذجًا تقليديًا يعتمد على نمط تقليدي للسلطة المركزية التراتبية، بالمقابل فالإخوان إنتهجوا مسارًا أكثر مواءمة بالخلط بين الموروث الإسلامي التقليدي والأفكار السياسية الغربية الحديثة لبناء الدولة، وكرّس ذلك خلطاً في المفاهيم وتعارضًا بين مفهوم المواطنة كهوية مدنية في الدولة الوطنية، والأمة كهوية جماعة دينية[3]، وقد بنى دعاته موقفهم على أساس عقائدي، مؤداه أن الدولة الوطنية العلمانية تتناقض مع العقيدة والدين، بينما إعتبر بعضهم أن أساس الوطنية مصدره الإستعمار الصليبي، وأن نصارى الشام هم من روجوا لوجودها في المنطقة العربية **!**[4]

علاوة على ذلك، فقد لجأت بعض السلالات الحاكمة لتبرير هيمنتها، عبر تبني الهوية الإسلامية للدولة الوطنية على النمط الوراثي[5]، خاصة بعض الدول الخليجية النفطية، والتي أعلنت معاداتها للأنظمة القومية العربية التي كانت ترتكز على الرابطة اللغوية والثقافية في توحيد الوطن العربي، ودأبت هذه الأنظمة على التمسك بالرابطة الإسلامية بين المجتمعات الإسلامية العربية وغير العربية [الأمة الإسلامية] التي وقفت في وجه القوميين العرب[6] وامتدت أزمة الهوية الإسلامية إلى عمق البناء الهوياتي في حد ذاته، وفي إطار الإختلافات الثيوصوفية بين الطائفتين السنية والشيعية، وهي الفتنة التي عمقت في أزمات الهوية الوطنية، و

[1]– إبراهيم البدوي وسمير المقدسي ، " تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 384، فيفري 2011، ص 89.

[2]– علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012.

[3]– محمد عفان، **الوهابية والإخوان: الصراع حول مفهوم الدولة وشرعية السلطة**، بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2016، ص ص 62، 63.

[4]– حامد خليل، **مشكلة الهوية في الفكر العربي المعاصر**، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1998، ص 91.

[5]- Kumaras Wamy, op. cit, p 64.

[6]– جورج قرم، " العرب من دينامية الفشل إلى التدمير الذاتي"، **المستقبل العربي**، العدد 471، ماي 2018، ص 13.

كرّست إستقطاب إثني بمواصفات دينية، إنتهت بتخريب عدة دول عربية، دون أن تستفيد الطبقة السياسية الحاكمة من دروس الدولة الوطنية الأوروبية التي جاءت نتجة السلم الكاثوليكي– البروتستانتي.[1]

ثانيا: الهوية القومية العربية.

لقد حاولت بعض الدول العربية التحايل على مسألة الهوية الوطنية، بإتباع خطى القوى الإمبراطورية في التوسع الإقليمي (الهوية التوسعية)، التي تعكس آمال بعض القادة الكاريزميين الذين قدموا أنفسهم بإعتبارهم قادة الدول العربية، مثل الجمهورية العربية المتحدة 1958–1961، غير أن أفكار الوحدة العربية أخذت تشق طريقها في مسار مضطرب، على إعتبار أن بعض الهويات الإقليمية (عبر الوطنية) جاءت متعارضة ومتناقضة مع الهوية القطرية، إضافة إلى مسألة الصراع بين أقطاب العالم العربي على زعامة الوطن العربي (مصر كانت زعيمة للوطن العربي إلى غاية نهاية السبعينيات بتوقيع إتفاقية كامب ديفيد وتشتت الصف العربي)، ناهيك عن الهاجس الذي خلفته الحدود الإستعمارية من جهة، وسياسات الأنظمة العربية من جهة أخرى، مثل حرمان الأكراد من تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم الغير عربية.[2]

وفي الواقع، تتجاذب الدولة الوطنية عدة إنتماءات، شكلت في مجملها ساحة صراع بين التيارات الأيديولوجيا القائمة التي خلفها الإستعمار التركي والأوروبي والتيار القومي العربي، إذ أن القوميين المشارقة تجاهلوا التعدد والإختلاف وإنقسام المجتمع العربي (الأبعاد: الدينية، القبلية المناطقية، الطبقية)، فالعلاقة بين القوميين العرب ودعاة الوحدة الإسلامية، إتسمت بالخلاف المستمر حول: من أيهما يحمل الآخر؟ العروبة أو الإسلام؟، إضافة إلى أن الفكر القومي تحكمت فيه معضلة تتعلق بآلية التعامل مع هوية الدولة القطرية كمؤسسة قادرة على البقاء بالرغم من الرفض المعلن لها، بل أن الفكر القومي غلب عليه سمة التنديد بالدولة القطرية وإدانتها، على إعتبار أن أيديولوجية القومية العربية هي طرح نخبوي دون قاعدة شعبية، ترعرعت في مستويات سياسية عليا، وتجاهلت أنماط التشكيلات المجتمعية رغم التظاهر بالتفاعل معها على مستوى الخطاب الإعلامي الدعائي، ونجم عن هذا الفكر تفكيك الجغرافيا والديمغرافيا القطرية إلى جزر طائفية متصارعة، فهي زراعة أيديولوجية خلفت نباتا مشوها، وفاقدا لأي نمط حضاري، وفق نمط العنصرية الإستعلائية[3] التي أدت إلى إستنكار الشعوب غير الناطقة بالعربية للمشروع (النموذج الكردي)، وقدمت الإنتماءات الجهوية أو القبلية على الإنتماء للدولة القطرية أو الوحدة العربية، إذ أن هذه المجموعات العرقية في كثير من الأقطار العربية، تم التعامل معها قمعا وبصورة عقاب جماعي، فخلف ذلك حالة من التضامن

[1]- Seyyed Hossein Nasr, **Islamic Spirituality: Foundations**, London: Routledge, 2013 , pp 36, 37.

[2]- Kumaras Wamy, op. cit, pp 66, 69, 70.

[3]– أكرم حجازي، **دراسات في السلفية الجهادية**، القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2013، ص 123.

بين أفرادها، عبر النضال من أجل الدفاع عن هويتهم غير العربية، لتتعاظم إخفاقات القوميين العرب في بلورة هوية متخيلة* متماسكة في الوطن العربي[1] .

وعلى هذا الأساس، فقد راهن عدد كبير من المثقفين العرب على تصدع المشاعر القومية وتآكل حماسة الجماهير العربية المعهودة للقيم والطموحات القومية، واستندت هذه الفرضية إلى الإخفاق الكبير الذي منيت به القوى السياسية القومية في الوطن العربي، وذلك بعد وصولها للسلطة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين، فالأنظمة العربية القائمة التي رفعت شعارات القومية، ووصلت إلى الحكم على عجلات الدفع القومي– وعلى خلاف ما هو مطلوب منها– فقد عززت واقع التجزئة القطرية بين البلدان العربية، وأخفقت في مختلف مجالات النشاط القومي، وكان لذلك وقع مأساوي في نفوس الجماهير العربية التي بدأت تبحث عن قوى سياسية جديدة يمكنها أن تكون أكثر جدية في النضال من أجل تحقيق طموحاتها الإجتماعية ويضاف إلى ذلك القهر القومي الذي تمثل بالهزيمة العربية الشاملة بدءاً من الإنفصال بين مصر وسوريا 1961[2]، لتتأكد حقيقة الشعارات القومية العربية، التي إعتبرت بأنها مجرد ذرائع قامت عليها الأنظمة العربية للهروب من الواقع، وتأييد فسادها وسلطتها القمعية، بعد أن سقطت الأقنعة العربية وعجزت عن تحقيق أياً من شعاراتها و نضالاتها، واكتفت بعسكرة المجتمع[3]

*– الهوية المتخيلة: يطرح بندكت أندرسون رؤيته عن الهوية المتخيلة كمقدمة ضرورية لعملية بناء الدولة، فهي تمهيد نفسي لتشكيل المجتمع في عقول منتسبيه، حتى قبل بناء الدولة وترسيم الحدود، ويقترح أندرسون بناء هذه الهوية على ثلاثة مكونات (اللغة، الحدود، السيادة)، فاللغة تمكن أفراد المجتمع من التواصل تمهيدًا لبلورة علاقات تفاعلية، ويتبعها ترسيم الحدود الجغرافية، والمرتبطة بالقدرة على تشكيل سردية تاريخية مشتركة لتوسيع حدود الوطن الوليد، وتكلل هذه الجهود ببلورة سيادة الدولة في عقول قاطنيها وفرضها في المنتظم الدولي لاحقًا؛ وتكمن أهمية الهوية المتخيلة في قدرتها على صهر الإنتماءات الفرعية للمواطنين، وبالنسبة للعالم العربي، فالهوية المتخيلة الهشة التي قامت عليها الدولة، واجهت تحديات بنيوية عميقة من جانب الإنتماءات الفرعية، التي أصبحت قادرة على عقد تحالفات سياسية تتخطي جدران السيادة الوطنية القطرية. للمزيد **راجع:** ريهام أحمد خفاجي، " الهوية المتخيلة للدولة العربية وتحديات الإنتماءات الفرعية"، ص 47.

[1]– ريهام أحمد خفاجي، " الهوية المتخيلة للدولة العربية وتحديات الإنتماءات الفرعية"، **المستقبل العربي**، العدد 466، 2017، ص ص 49، 52، 53.

[2]– علي أسعد وطفة، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3]– علي حرب، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المطلب الثاني: أزمتا الشرعية والتنمية- المنظورين السياسي والإقتصادي-

الفرع الأول: أزمة الشرعية – المنظور السياسي -

أولا: الشرعية الثورية.

إن صفة الوطنية التي إكتسبتها الدولة العربية نتيجة الإنتفاضات الوطنية ضد الإستعمار الفرنسي والبريطاني، أضفت عليها نوعا من الشرعية* التاريخية، التي تكرست في دولة الإستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، لكن هذه الشرعية الجديدة، فشلت تاريخيًا وعلى جميع المستويات السياسية والإقتصادية والعسكرية، في الإرتفاع إلى مرتبة حدث مؤسس ثان يحرر الدولة الوطنية، وحقلها السياسي من التركة الثقيلة للحدث المؤسس الأول(الإستعمار)، وكان على هذه الدولة المنقوصة الشرعية التاريخية الجماعية، أن لا تكتفي شرعيتها بما أنجزته، بل كان عليها الأخذ بمشروع تاريخي يحررها من[1] التأخر السياسي الذي أنتج دول وطنية ضعيفة في الداخل، وهذا الضعف تجسد في هشاشة الشرعية الداخلية، وما رافقه من تخلف البنى الأيديولوجية والسياسية والإقتصادية، التي تسببت في نشوء الفجوة بين المطالب الإجتماعية وقدرات الدولة على تلبية هذه المطالب، حيث تآكلت مرتكزات العقد الإجتماعي في عقود ما بعد الإستقلال[2] نتيجة إرساء نموذج القومية الإستبدادية، التي كرست إستعصاء الشرعية الدستورية عبر تبرير المعايير التاريخية في مسار بناء الدولة الوطنية، بإعتبارها مرحلة سامية من مراحل التطور التاريخي والسياسي للمجتمع العربي، بتفعيل الشرعية التاريخية للأنظمة الإستبدادية بغطاء أيديولوجي إشتراكي أحيانا، وإستبداد ليبرالي أحيانا أخرى، في ظل غياب تقاليد الدولة الوطنية المهيمنة أيديولوجيا[3] .

ومع ذلك، فقد أسست النخب الوطنية (خاصة الأقطار المغاربية) شرعيتها على تاريخ الكفاح الوطني، إذ مكنتها التضحيات والنضالات البطولية، من تقديم نفسها ممثلاً وحيدًا للتطلعات الإجتماعية، وعبّرت عن آمالهم، فلم تؤسس الشرعية الوطنية على ما أسماه **كارل دويتش** "شرعية الأصول" [يستمد الحاكم سلطته من الدستور]، بل إستمدتها من مواقف وتصورات النخب التي قادت ثورات التحرر الوطني، والتي تنظر إلى

---

* يتأسس مفهوم الشرعية على المقبولية، أي قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحكامهم، إما بدافع معتقد ديني، أو إستنادًا إلى موروث تاريخي أو بعد كاريزمي، وترتبط الشرعية بالرضا (الطاعة السياسية)، وتتعدد مصادر الشرعية ما بين الشرعية المؤسسة على الدين والتاريخ أو شرعية ثورية أو تقليدية ..

[1]– رفعت رستم الضيقة،" الدولة الوطنية العربية حال إنتقالية مستمرة"، **في:** إدريس لكريني وآخرون، **أطوار التاريخ الإنتقالي مآل الثورات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014، ص 218.

[2]– حسام عيسى عبد الرحمن، "أزمة الدولة الوطنية العربية"، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3]- Lisa Wedeen, " Abandoning 'Legitimacy': Reflections on Syria and Yemen", **In:** Michael C. Hudson (ed.), **The Crisis of the Arab State** , Massachusetts: Harvard Kennedy School , Belfer Center For Science And International Affairs ,2015, pp 27, 28.

الشرعية بإعتبارها معطى قيمي متفق عليه ضمنيا[1]، فكانت شرعيتها مشروطة دائما بكونها مجرد آلية لتحقيق المشروع التاريخي المنشود، أما الدولة الوطنية (خاصة المشرقية)، فهي مرحلة إنتقالية منذ تأسيسها إلى اليوم، يظهر ذلك في الوظيفة الأيديولوجية لمشاريعها لإضفاء الشرعية التاريخية للدولة، بمعنى أن قبول هذه الشرعية هو الطريق نحو دولة أسمى، لكن هذه الوظيفية الأيديولوجية فقدت فعاليتها تماما بعدما فشلت الدولة الوطنية في إرساء الشرعية التاريخية الجماعية.[2]

في أغلب الأحيان، تستند الشرعية الثورية إلى رصيد المكتسبات الإجتماعية والسياسية التي أنجزتها النظم السياسية التي وصلت إلى السلطة بإسم الثورة على الأوضاع السياسية والإجتماعية المتعفنة، أو قد تستند إلى رصيد من الأفكار الأيديولوجية التي نجحت في إلهاب مشاعر الجماهير العربية، فهي شرعية مثّلت تجارب النخب التي قادت حروب التحرر الوطني ضد الإحتلال الأجنبي، ووصلت بها لحيازة الإستقلال الوطني (جبهة التحرير الوطني في الجزائر، حزب الدستور في تونس، الجبهة القومية في اليمن)، وبدت هذه النظم التي قامت على قاعدة تاريخ الكفاح الوطني، تتمتع بقدر هائل من الشرعية التاريخية التي لا تتأسس على الدين، بل تستند إلى إنجاز وطني يعقد عليه إجماع عام يؤسس لمقبولية وشرعية النظام الجديد، ونخبه الثورية.[3]

من هذه المنطلقات، يتضح لنا أن النظم العربية التي قامت على الشرعية الثورية، خلال مسارها في بناء الدولة الوطنية، أضحت غير قادرة على تقديم حلول سياسية عن معضلات التنمية أو الأمن الوطني، حتى لا نقول أن بعضها إنتقل من سياسات التنمية إلى تنمية سياسات التخلف، ومن الدعوة القومية إلى الإنغلاق القطري، ناهيك عن الأذى الذي ألحقته سياساتها بالحريات العامة وحقوق الإنسان، مما كرّس تقاليد سلطوية أثبتت للمجتمع أن التضحية من أجل الوطن كان مكلفًا جدًا، خصوصًا بعد هاجس الفشل في ضمان الوحدة الوطنية، واحتكار السلطة من قبل حزب واحد، وتجريم وتخوين التعددية السياسية، كما حدث في ليبيا التي قادت نخبها الثورية إلى خراب الدولة وإحداث فراغ مخيف في المجتمع.[4]

ثانيا: الشرعية التقليدية.

تقدم **Andrea Dessì** تصورًا أكثر واقعية للشرعية التقليدية للدولة الوطنية العربية الناشئة، بإعتبارها ممثل مستقل عن المجتمع، إذ أن شرعيتها تستند لمنطق القوة وتتفاعل عبر مجموعة من العوامل المرتبطة بالبيئة

[1]– أمحمد مالكي، **الإندماج الإجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير**، مرجع سبق ذكره، ص ص 682، 683.

[2]– رفعت رستم الضيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 218، 219.

[3]– عبد الإله بلقزيز،" أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي"، **المستقبل العربي**، العدد 378، أوت 2010، ص 84.

[4]– نفس المرجع السابق، ص 89.

الدولية وقدرات الدولة، وتصرفات النخب السياسية، لتنتج أنماطًا تفاعلية بين العوامل المحلية والإقليمية و التاريخية، والتي تعد بمثابة مجموعة عمليات أدت إلى تعميق أزمة الشرعية، والمرتبطة بالتراث الإستعماري (التقاليد البيروقراطية لممارسات الإنتداب أو الإحتلال الأوروبي للمنطقة العربية)، فالإرث التاريخي الإستعماري ساهم في إحياء وإرساء الشرعية السياسية الحداثية بثوبها التقليدي (القبلي، العشائري، العصبوي) ووفق مبدأ الغلبة والإستيلاء على الدولة، وإضفاء طابع الشرعية على ذلك الإستيلاء(المنطق الخلدوني)، مما أدى إلى حالة من العجز عن فرض النظم السياسية العربية لشرعيتها، سيما بعد عقود من الإخفاقات المتواصلة للنخب السياسية العربية في إدارتها للعلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث فقدت الدولة الوطنية رمزيتها وجاذبيتها وهيبتها، وفشلت مجهودات النخب العربية في إرساء شرعية وطنية شاملة على أساس الأساطير المحلية والماضي المشترك، وليس الشرعية الطائفية.[1]

في نفس الإطار، يعتقد **Bahgat Korany** أن دولة ما بعد الإستعمار في المنطقة العربية، قدّمت شرعيتها عبر مجموعة من الآليات القانونية والمؤسسات السياسية – من الواجهة الشكلية– وبُعداً تقليدياً لشرعيتها من – الناحية الواقعية– فمثلاً نجد أن الدول العربية سيما الأقطار الخليجية يشير إسمها إلى الإطار المرجعي الرسمي لمؤسسها: المملكة العربية السعودية (قبيلة آل سعود)، البحرين (قبيلة آل خليفة)، الكويت (قبيلة آل الصباح)...، فهي مرجعيات قبلية لبناء الشرعية السياسية، وتمثل إستمرار محض للممارسات السياسية لتقاليد الدولة في التاريخ الإسلامي، إبتداءاً من الإمبراطوريتين الأموية والعباسية إلى غاية السلطنة العثمانية، ووفق المقاربة الخلدونية العصبوية، التي تؤكد على المتغير القبلي في بناء الشرعية السياسية، والتي يتم القبول الطوعي بها من طرف المواطنين عن طريق السلم أو فرض الشرعية بالقوة، إذ تبين تشريحات ديناميات الشرعية التقليدية في المنطقة العربية في حقبة ما بعد الإستعمار، أنها سبب لجوء معظم الدول العربية إلى شرعية القوة والطوارئ، وأدى ذلك إلى إرتفاع ميزانية الجيش مقابل هشاشة المؤسسات السياسية والتشريعة.[2]

تضعنا المعطيات المرتبطة بإخفاق الدولة العربية في فرض شرعيتها، ومواجهة التحديات التي صادفتها بعد الإستقلال، أمام قضايا معقدة ومركبة، وأمام مشروع تكوّن الدولة في المجتمع الجديد، إذ بدأت أزمة الشرعية تتبلور في النسيج الإجتماعي العربي منذ حوالي قرنين من الزمان، مما جعل الدول العربية الناشئة تتأرجح بين نمطين من السلطة: النمط السلطاني، ونمط الدولة التحديثية، مع محاولة جمع النمط التقليدي مع النمط التحديثي، حيث أن جمع المتناقضين أدى إلى أزمة وهشاشة الشرعية، واتجهت النخب الحاكمة إلى

[1]- Andrea Dessì, **Regional (Dis)order in the Middle East Historical Legacies and Current Shifts**, Rome: Istituto Affari Internazionali, 2017, pp 13-15.

[2]- Bahgat Korany, " Crisis and New Agenda of the Arab States", **IEMed. Mediterranean Yearbook**, 2015, pp 21, 24.

الإستمرار في السلطة وتوظيف المتغيرات الإثنية في فرض الشرعية، بل لا نستغرب من عودة الشرعية الطائفية إلى المجتمع العربي، ذلك أن مفردة "دولة" في التاريخ العربي إرتبطت بقبيلة أو عرق أو طائفة.[1]

ثالثا: الشرعية الدينية.

لقد ترسخت قواعد الخطاب السلطاني، إلى جانب المؤسسة الأمنية القمعية في فرض الشرعية، حيث إهتم الحكام العرب بالمؤسسات الأيديولوجية الدينية [رموزها فقهاء السلاطين* وبطاركة يتدخلون تطوعًا أو تملقًا لتدجين المعارضة وتكفيرها]، حيث ظلت نظم ما بعد الإستعمار بلا شرعية ثابتة، ولكي تضمن إستمرار شرعيتها، فقد حرصت دائما على توظيف المؤسسات الدينية في إنجاح دورها، عبر المزاوجة بين الشرعية الدينية والشرعية الدستورية الشكلية، وانعكس هذا التوظيف المزدوج والمتناقض على الصراع بين التيارات الإسلامية والعلمانية، وهو الحدث الذي إستغلته السلطات لأحداث التوازن السياسي المطلوب، بتغذية هذا الصراع وإثارة هواجس أيديولوجية وطائفية، لكي تسمح بإعادة إنتاج شرعيتها.[2]

يمكن أن نشير في هذا الصدد، إلى أن بعض الدول العربية قامت بالهيمنة على المؤسسات الدينية، مثل المملكة المغربية التي تمثل أنموذجا لإدماج مؤسسة علماء الدين في إمارة أمير المؤمنين، حيث أصبح رجال الدين بعد الإستقلال كمدبرين لميدان العبادات والطقوس وآليات صنع القرار، وأضحت السلطة الدينية تعمل داخل إطار المؤسسة الملكية التي تحدد الإختيارات السياسية والدينية، و وحّدت الشرعية الدينية وإرادة الملك في قالب واحد، من خلال دعم شرعية قداسة المؤسسة الملكية سياسيًا ودينيًا، والتمسك بالمذهب المالكي والتصوف السني، كثوابت دينية لفرض الشرعية، وأضحت الوظيفة الدينية للعلماء تحت إشراف السلطة السياسية المغربية.[3]

على العموم، فإن الأنظمة العربية أنتجت إستراتيجيات متعددة خارجيًا وداخليًا، من أجل إكتساب الشرعية إذ وظفت الدين لتوطيد هيمنتها، من خلال دعم الإسلام الدولاتي غير المسيس ليضطلع بالدفاع عن الأنظمة التسلطية، بطريقة أدت إلى إخضاع الدين من قبل الدولة، مما ساهم في تزايد التحدي الجماهيري لشرعية الدولة[4] بسبب إنغلاق المؤسسات السياسية على التنافس السياسي الحقيقي، إذ لا تعكس هذه المؤسسات

---

[1]– كمال عبد اللطيف، **العرب في زمن المراجعات الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص ص 113–115.

*– **فقهاء السلاطين:** التجربة الإسلامية التاريخية أنتجت فقهاء السلاطين، والمعروفة بالفتاوى السلطانية، التي تحصر العلاقة بالحاكم في مبدأ السمع والطاعة وعدم منازعة أمره، مهما كان ظلمه واستبداده وطغيانه، وتحصر جواز الخروج عن الحاكم في حالة الكفر البواح، وهذا الخطاب أدى لظهور إتجاهين: إتجاه الغلو والتطرف والعنف المسلح و إتجاه يكرس الجمود والسلبية والتقوقع. للمزيد **راجع:** عبد الغني عماد، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2]– عبد الغني عماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 45، 53، 54.

[3]– رشيد مقتدر، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[4]– حسام عيسى عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 13.

التمثيل الشعبي الحر، بقدر كونها مؤسسات عصرية حداثية من الناحية الشكلية (إنتخابات شكلية)، وأنتجت ممارسات غير ديمقراطية ذات طابع مذهبي – ديني، فالنموذج التوافقي للنظام السياسي اللبناني لم يرتق لدرجة الشرعية، بسبب التمثيل الطائفي لأركان نظامه[1] والتي أدت إلى الحرب الأهلية منتصف السبعينات بفعل تسييس الشرعية ودور القوى الأقليمية في هذه الحرب، إذ تأثرت الشرعية في لبنان بالصراع الجيو إستراتيجي في المنطقة، ورسخت القوى العالمية الشرعية الطائفية عقب نهاية الحرب الأهلية. [2]

رابعا: الشرعية الكاريزمية.

من منظور تاريخي مقارن، وعبر تحليل دقيق لمسارات بناء الدولة العربية، ورصد الظروف الخاصة التي أنشأت بموجبها شرعيتها، فإننا نلاحظ أنه قد تضافرت مجموعة من العوامل والتغيرات الجيو إستراتيجية في إضفاء الهشاشة المؤسساتية، وتعقد العلاقة بين الدولة والمجتمع في إطار تصرفات النخب الكاريزمية التي إعتنقت العقيدة العسكرية الإنقلابية، وكرّست منطق إنتفاء الشرعية الدستورية مقابل ترسيخ الشرعية الكاريزمية، والتي أدت فيما بعد إلى سقوط كل الأنظمة العربية التي إعتنقت الشعارات الوحدوية والشرعية الأيديولوجية الكاريزمية، وانتهى المطاف بإنهيار الدول الراديكالية التي مثلها زعماء كاريزميون[3]، حيث تراجعت الشرعية الأيديولوجية خاصة في نهاية السبعينيات، بتراجع الأيديولوجيا القومية المهيمنة وهي أيديولوجية معادية في مضمونها للدولة الوطنية، وأظهرت إخفاقًا واقعيًا في تحقيق التنمية الإقتصادية وسجلت هذه الأنظمة الكاريزمية عداءاً صريحاً للمجتمع المدني الذي أدمجته في النظام السياسي، وبدلاً من بناء شرعية جديدة أو مناعة داخلية متينة، فقد تحللت الدولة إلى عناصرها الأولية التقليدية، واستخدمت هذه الأنظمة شرعية القوة لقمع المطالب المجتمعية، بطريقة أدت إلى تمرد المجتمع على السلطة[4].

أمام هذه التحديات، كانت إستجابة الدولة العربية الحديثة، سلطوية عنيفة، عبر سلسلة من الإنقلابات العسكرية*، والتي أدت إلى إنقسام الدول العربية ما بين دكتاتوريات عسكرية، وملكيات تقليدية إستبدادية، كما

---

[1]– سمير المقدسي، " في تفسير العجز الديمقراطي العربي وعوامل التحول إلى الديمقراطية"، **في:** أمحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات**، مرجع سبق ذكره، ص 406.

[2]- Andrea Dessì, op.cit, pp 12, 14.

[3]- Louise Fawcett, " States and sovereignty in the Middle East: myths and realities", **International Affairs**, Vol 93 , No 4 ,2017 , pp 790,795.

[4]- Michael C. Hudson, "The Debate on the Arab State" , **In:** Michael C. Hudson (ed.), **The Crisis of the Arab State**, op. cit, p 4.

* من الناحية الميدانية نلاحظ أن الشرعية الكاريزمية إرتبطت بالإنقلابات العسكرية ،إذ شهدت معظم الدول العربية مجموعة أحداث مأساوية قوضت الشرعية الدستورية لأنظمة الحكم، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، مع وقوع أول إنقلاب في العالم العربي، وكان ذلك في سوريا عام 1949 على يد رئيس الأركان آنذاك حسني الزعيم، فترددت أصداؤه في مصر، فقامت مجموعة من الضباط الأحرار عام 1952 بإنقلاب أنهى حكم أسرة محمد علي، وما لبث أن تبعه الجيش العراقي، فأنهى حكم الهاشميين عبر إنقلاب قاده عبد الكريم قاسم سنة 1958، والثابت أن سوريا لم تشهد أول إنقلاب في العالم

شهدت هذه المرحلة تعاظم قوة الدولة وتغولها على مجمعاتها، إلى جانب تضخم جهازها البيروقراطي العسكري، فأنتجت الفساد السياسي واحتكار السلطة وغياب المحاسبة، وأظهرت تشوهات الدولة الدكتاتورية التي[1] كرست اللاشرعية، من خلال وجود تناقض إجتماعي وسياسي بين الحاكمين والمحكومين، أمام عجز السلطات عن حل هذا التناقض، والإكتفاء بالخطاب الجماهيري الديماغوجي بتقليص الحريات واحتكار مؤسسات المجتمع المدني، واختيار اللحظة الملائمة للإستيلاء على السلطة، عن طريق الإنقلابات العسكرية باسم الشرعية الكاريزمية.[2]

الفرع الثاني: أزمة التنمية – المنظور الإقتصادي–

ورثت دولة ما بعد الإستعمار في العالم العربي، قدرة طائشة في فرض إرادتها على المواطنين من خلال القهر، مقابل قدرة محدودة في تحقيق التنمية وتوفير أدنى شروط الحياة الكريمة لمواطنيها، فأضحى التمايز الداخلي سمة أساسية لجهاز الدولة العربية التي إمتدت عبر عدة عقود، ومصحوبة بتضخم حجم الجهاز البيروقراطي، وفق نمط الإنتاج الآسيوي والإستبداد الشرقي[3] الذي عانت منه المجتمعات العربية، حيث عمدت الأنظمة الإستبدادية التي جاءت للحكم باسم الشرعية الثورية وعبر الإنقلابات العسكرية، التي إمتدت منذ خمسينات القرن المنصرم، لتعمل على مقايضة الحريات السياسية بتحقيق أهداف تنموية وترسيخ العدالة الإجتماعية[4]، واعتماد التخطيط المركزي كأداة رئيسية لتوجيه سياسات التنمية الإقتصادية، علاوة على إعتماد التصنيع بالإحلال محل الواردات، من خلال تدخل الدولة بشكل فاعل في الحياة الإقتصادية لإرساء مضامين التنمية الشاملة[5]، وبالإعتماد على الجهاز البيروقراطي كأداة رئيسية في التخطيط الإقتصادي الشامل فأقحمت البيروقراطيات في برامج التصنيع، وغدت أدبيات التنمية خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات حافلة بمدح الإمكانيات التنموية للبيروقراطيات العامة، بل أن السلطات ربطت تحقيق التنمية الإقتصادية بوجود

العربي فحسب، بل سجلت الرقم القياسي من حيث عدد الإنقلابات بعد موريتانيا، فمن بين ما يزيد عن 40 إنقلاب عرفتها المنطقة العربية منذ 1949، نجد أن نصيب سوريا منها تسعة إنقلابات، وقد تشكلت تلك الإنقلابات بأعذار مختلفة. للمزيد **راجع:** نبيل خليل، **ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة**، بيروت: دار الفارابي ، ط1، 2008.

[1]– محمد عفان، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 15.

[2]– عزمي بشارة، **في الثورة والقابلية للثورة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 76، 77.

[3]– عمرو حمزاوي،" تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي وملاحظات أولية حول المستويات والمضامين"، **في:** عادل مجاهد الشرجبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 104، 105، 107.

[4]– يونس بلفلاح،" أزمة التنمية الإنسانية الشاملة في العالم العربي: دراسة في تأثير الإستبداد السياسي والريع الإقتصادي في المسار التنموي"، **دراسات**، العدد 2، أوت 2017، ص 169.

[5]– طاهر حمدي كنعان وحازم تيسير رحاحلة، **الدولة وإقتصاد السوق: قراءة في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016، ص ص 244، 245.

تنمية إدارية حكومية، في مجال إدارة الإقتصاد الكلي والتمويل، وعبر إشراف الدولة على ميزانية البرامج التنموية[1]، تجسد ذلك في إسراع الدولة على تطوير البنى الإقتصادية والتوزيع العادل للثروة في إطار إستراتيجيات الإقتصاد الموجه، إقتداءاً بالنماذج التنموية في أوروبا الشرقية.[2]

لطالما عملت الأنظمة الراديكالية العربية (الناصرية على وجه خاص) على نقل الفكر التنموي القومي إلى واقع ملموس، في محاولة إحداث تغييرات جذرية، عبر تحقيق عدة إنجازات نسبية ساعدت على صعود الفئات المحرومة، إلا أن غياب المشاركة السياسية والتوغل في الدكتاتورية وتغييب الجماهير، أدى إلى معضلات تنموية مستعصية، رافقتها سلسلة من الإنتكاسات والهزائم التي لاحقت التيارات العروبية الناصرية وبدأ المواطن العربي يصطدم يوميا بالواقع الهزيل الذي يتخبط فيه، إبتداءاً من نكبة فلسطين، وانفصال الجمهورية العربية المتحدة 1961، ومرورًا بنكسة 1967، وصولاً إلى تشتت الصف العربي عقب التوقيع المصري على معاهدة كامب ديفيد أواخر السبعينيات؛ ومن أجل التغلب على هذه الهواجس التنموية والأمنية إستخدمت الأنظمة الراديكالية القوة والبطش ضد شعبها، كآلية لحل المشاكل التنموية المستعصية، وهي الأساليب التي قصمت ظهر القومية العربية، التي لم تتمكن من بناء نظام إقتصادي- إجتماعي ناجح على الصعيد القطري، رغم الفرص، ناهيك عن تورط هذه الأنظمة في قمع الحريات ومنع التداول السلمي للسلطة والولوج في تجارب تنموية[3] خلقت إحباطًا ماديًا ومعنويًا، وأدت إلى إنهيار دول المعسكر التقدمي العربي بعد وفاة **جمال عبد الناصر** كنهاية لآمال الحركة القومية في إرساء "عقود التنمية"، وانتهى الأمر بهذه الدول إلى فرض مديونيات ثقيلة على كاهلها، كنتيجة للسياسات الإقليمية التي تبنتها الأنظمة القومية، حيث أن المأزق التنموي الذي وقعت فيه الأنظمة التقدمية، جاء ليؤكد على أن الدول الغربية الصناعية أعطت درسًا لكل الذين تحدوا إرادتها، أو أرادوا التخلص من وطأة النظام الإقتصادي العالمي الجائر بتحقيق تنمية مستقلة خارج إطار تقسيم العمل الدولي، فكانت نهاية للأنظمة القومية التقدمية وفشلاً لإستراتيجيتها التنموية، التي تحولت من مقاربة عقود التنمية إلى مشروع تنمية مصالح المجموعات المرتبطة بهرم السلطة، ليصل بها المطاف إلى التخلي عن شعارات القومية العربية (الوحدة، التنمية المستقلة)، واتجهت إلى الإنفتاح

---

[1]- نزيه الأيوبي، **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**، ترجمة أمجد حسين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص ص617، 618.

[2]- عزمي بشارة، **ثورة مصر**، الجزء الأول، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016، ص 155.

[3]- وليد خدوري، " القومية العربية والديمقراطية مراجعة نقدية" ، **في:** برهان غليون وآخرون، **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999، ص ص 33، 36، 37.

الإقتصادي والحضاري (مغازلة الكيان الصهيوني" تطبيع العلاقات الإسرا-عربية")، منذ عهد مصر الساداتية لتلتحق بها أغلب الدول العربية[1].

تحولت الإقتصاديات الوطنية العربية (الجمهوريات ذات التوجه التقدمي) من إقتصاديات ترتبط مفاصلها الأساسية بالقطاع العام، إلى إقتصاديات تعتمد على القطاع الخاص، في ظل إزدواجية الجمع بين الأوتقراطية والإنفتاح الإقتصادي، إذ ظلت هذه الدول تتسم بغياب تام للمؤسسات المكرسة للمصلحة العامة والتي تصونها النظم الديمقراطية، ونتج عن الإنفتاح الإقتصادي في أكثر من دول عربية، تقاطع المصالح بين الطبقة السياسية الحاكمة ورجال الأعمال، رافقه إرتفاع قياسي في مستويات الفساد، مع شوائب في العملية التنموية، وأصبح من الصعب التمييز بين صفتي الحاكم ورجال الأعمال[2]، ناهيك عن إستمرار فساد الإدارة العامة من خلال التدخلات السياسية في عمل الإدارة، وعدم حيادها، والتي ساهمت في إنسداد آفاق تفعيل سياسات التنمية، حيث تحولت الإدارة إلى طبقة جديدة مهيمنة ومنتجة للفساد، بسبب عدة مشاكل تتعلق بالبنية والنظم، ومدخلات السياسة العامة[3].

أما الممالك العربية (خاصة الممالك الخليجية)، فقد شهدت منذ سبعينيات القرن المنصرم طفرات نفطية حققت من خلالها فوائض مالية ضخمة، نتيجة إرتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، تجاوزت في بعض الأحيان عتبة 150 دولار، مما إنعكس بشكل إيجابي على مستويات التنمية الإقتصادية والرفاه الإجتماعي فأصبح الحكم والثروة في الممالك النفطية بمثابة غنيمة [ملك متوارث للأسر الحاكمة]، تستوجب ضرورة الحفاظ عليها عبر إنتهاج[4] سياسات الدولة الباتريمونيالية بالمعنى الفيبري، أي نظام إرثي، قائم على المزاوجة بين منطق الشرعية الأسرية ومنطق القوة، حتى أن الباحثين يصفون الممالك النفطية، بالدولة الإرثية التحديثية التي تجمع بين المتناقضات (الخصوصية السلطانية، الرفاه، الأوتقراطية، التحديث)، لتفتقد بذلك ممالك الشيوخ للمشروعية التاريخية والسياسية والإجتماعية، بل أنها عملت وبشكل متعمد على إستبدال الأيديولوجيا الوطنية بالزبائنية (تعميم الممارسات الزبائنية الفاسدة بتحويل الدولة إلى ثروة وغنيمة).[5]

---

[1]– برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 182، 183، 184.

[2]– سمير المقدسي،" في تفسير العجز الديمقراطي العربي وعوامل التحول إلى الديمقراطية"، **في:** أمحمد مالكي وآخرون، **ثورة تونس**، مرجع سبق ذكره، ص ص 406، 407.

[3]– نزيه الأيوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 628، 629.

[4]– عبد الحق دحمان،" الممالك النفطية وثورات الربيع العربي: دراسة في الإقتصاد السياسي للعنة الموارد"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 46/45، شتاء/ ربيع 2015، ص ص 9، 16.

[5]– أديب نعمة، " الدولة الغنائمية والربيع العربي"، **إضافات**، العدد 31/ 32، صيف/ خريف 2015، ص 246.

ورغم أهمية الإيرادات الريعية في تمويل برامج التنمية، إلا أنها أصبحت في كثير من الحالات، وقودًا لممارسة فساد عميق يسد الطريق على كل إمكانيات التقدم الحقيقي، ليصل إلى مستوى لعنة الموارد التي غالبا[1] ما تتمحور حول دور الثروة النفطية في كبح الديمقراطية، لأنها مكنت الطبقات الطفيلية الخليجية من مقايضة الحقوق السياسية بالرفاه الإقتصادي، وهكذا تحدد دور الدولة النفطية بإعتبارها مؤسسة لتوزيع المنافع، وأصبح المواطن مجبر على التمتع بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية مقابل التبعية المطلقة للسلطة ومن هنا أضحت المواطنة (مواطنة إقتصادية)، تسمح بجلب المنافع الشخصية مقابل الخضوع التام لإرادة السلطة، كتجسيد مشوه لدولة الرفاه*.[2]

من هذا المنطلق، فإن لعنة الموارد النفطية في الدول العربية – جمهوريات أو ممالك وإمارات– عملت على تحويل دور الدولة من دولة إنتاجية إلى دولة محاصصة طائفية، نتج عنها إندثار لقيم العمل والإجتهاد والإبتكار، وكرّس نظام ريعي يعتمد على منظومة علاقات فاسدة، أدت إلى تضخم بيروقراطي مفرط واستفحال الأزمات المستعصية، بل تحولت الدولة العربية إلى راعية للفساد، ووكالة لتوزيع الهبات والإمتيازات لرعاياها، الأمر الذي جعل **سمير أمين** يصفها بدولة "الكمبرادورية" التي تستند إلى شبكات إقتصادية ودوائر سياسية تجمع بين رجال الأعمال وصناع القرار وأجهزة الأمن، عبر روابط الإنتماء العائلي والطائفي، مما أفرغ المؤسسات الوطنية من كينونتها ووظيفتها[3]، وبدلاً من أن تضطلع الصادرات النفطية بدور رائد في تنمية المسارات الإقتصادية في الدول النفطية، فإن الأسر الحاكمة وعبر الفساد البيروقراطي، عملت على تمويل مشاريع الدولة الريعية لتحسين سمعة الحكام، من خلال الإعتماد على الهبات السخية وتقديم الرشاوى للمواطنين، لمنع نشوء رأسمال إجتماعي، ومناهضة أي عملية سياسية من شأنها إفشال الأتوقراطيات الريعية الخاضعة لأنظمة الإستبداد التقليدي[4] في ظل غياب عقد إجتماعي بين الدولة والمجتمع، وانحصار وظائف

---

[1]– باسل البستاني، " تأثير السياسات الإقتصادية والمالية في صناعة الدولة وبنائها"، **في:** أحمد السيد النجار وآخرون، **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015، ص 137.

*– دولة الرفاهية: نموذج يشير إلى ضرورة التفاعل الإيجابي بين نفقات الدولة والمكاسب الإنتاجية، والتي تتطلب مسؤولية إجتماعية وإنفتاح ودعم شعبي، فهي حل مستدام للتناقضات الطبقية الداخلية، وتطور تدريجي لثقافة ذات نزعة إنسانية، تتحكم فيها مجموعة مؤشرات وهي: (التنمية الإقتصادية، إشباع الحاجات، التوزيع العادل للمداخيل بتخطيط إقتصادي). وفي هذا الإطار نلاحظ أنه منذ بداية الألفية الجديدة فقد إمتلكت الدول الإسكندنافية (الدنمارك، فلندا، السويد) نموذج جديد للرفاهية، مما ساعد على أمن المواطن وساهم في مرونة المؤسسات السياسية، وتحقق بموجبها الحماية الإجتماعية مع القضاء النهائي على الفوارق الإجتماعية، للمزيد، **راجع:** أحمد السيد النجار وآخرون، **دولة الرفاهية الإجتماعية**، مرجع سبق ذكره.

[2]– عبد الحق دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3]– يونس بلفلاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 170، 173.

[4]– كريستوفر ديفيد سون، **ما بعد الشيوخ: الإنهيار المقبل للممالك الخليجية**، بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، ط1، 2014، ص ص24، 26.

الدولة على تقديم الخدمات العامة التي تصل إلى مستوى "دولة الرعاية" وليس "دولة الرفاهية"، لأن الخدمات التنموية لم ترافقها تغيرات جذرية في البنية السياسية والإقتصادية للممالك النفطية.[1]

إنطلاقا مما سبق، يتبين لنا أن الدولة العربية الريعية هي دولة مسروقة من شعبها، إذ لا تمثل مواطنيها بل تمثل مصالح النخب والأسر الريعية المسيطرة، هدفها يتمحور حول الحفاظ على وجودها وإستمرارها وخوفًا من خسارة مواردها الريعية، فقد كان لزامًا عليها أن تعمل على كبح مساعي الديمقراطية، عبر تدعيم موقعها التسلطي، من خلال إتفاقيات تنظيمية بين المجموعات المهيمنة، من أجل تقاسم الموارد الريعية ليتجسد بذلك "إجتماع الفشل التنموي مع العجز المؤسساتي (تخلف بنية الدولة) "، في ظل النظام الزبائني (حامي شبكة المصالح الريعية)[2].

المطلب الثالث: العولمة وتعميق أزمات الدول العربية.

شكلت آليات العولمة تحديا أساسيا لمسار بناء الدولة القطرية في العالم العربي، وتمثلت تلك التحديات في المعضلات السوسيو– إقتصادية والسياسية، ناهيك عن التهديدات الأمنية الجديدة التي واجهتها الدول العربية، بسبب التغيرات الهيكلية والنسقية والعقائدية في العلاقات الدولية، مع تراجع دور الدولة الوطنية كفاعل رئيسي في ظل العولمة.

الفرع الأول: الإنعكاسات السوسيو– إقتصادية للعولمة على المنطقة العربية.

بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت أنظمة الحكم العربية معرضة للتغيير، إذ كانت إحدى النتائج المهمة للخطاب الغربي تجاه العالم العربي، هي إنهاء الوضع الإستثنائي الذي تمتعت به الأنظمة العربية وطرح مسألة الإصلاح، بعد أن تبين حدود فعالية النماذج التنموية التي إنتهجتها الأقطار العربية، في ظل جملة من التحولات[3] والأحداث الدولية منذ نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، التي تميزت بإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة الأحادية على النظام الدولي، بعد الترهل السياسي والإقتصادي الذي أصاب الإتحاد السوفيتي وقاد إلى تفككه، ناهيك عن تعاظم دور منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز في تسيير العلاقات الإقتصادية العالمية، والتي دفعت بالدول العربية نحو سياسات الخوصصة، بعد أن تم الإعلان عن فشل كل السياسات التنموية التي تبنتها الدول العربية، سيما بعد أزمة الديون الخارجية المستحقة على الدول

[1]– زياد حافظ،" أوضاع الأقطار النفطية وغير النفطية"، **في:** أحمد السيد النجار وآخرون، **دولة الرفاهية الإجتماعية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006، ص ص 409، 410.

[2]– مجدي عبد الهادي،" النزاعات في الوطن العربي بين الجذور الهيكلية والعجز المؤسسي"، **المستقبل العربي**، العدد 471، ماي 2018، ص ص 26، 27.

[3]– مصطفى جاسم حسين،" التغيير والإصلاح العالم العربي"، **دراسات دولية**، العدد 58، 2014، ص 115.

العربية وعجزها عن سداد فوائد القروض الدولية، فلجأت المؤسسات المالية العالمية لتكريس المشروطية الإقتصادية والسياسية، عن طريق جدولة ديونها وتقديم قروض وتسهيلات مالية، في مقابل تشديدها على التعددية السياسية وسيادة القانون[1] وفق المقاربة النيوليبرالية المعولمة، التي أدت إلى خلخلة أركان الدولة الوطنية العربية، وأضحت غير قادرة على إستيعاب المفاعيل التفكيكية للنيوليبرالية على المستويات الإقتصادية والإجتماعية، إذ فاقمت هذه الإختراقات العولمية في أزمات الدول العربية[2].

إتخذت السياسات النيوليبرالية في البداية مظهرًا إقتصاديًا، في إطار تبني برامج التعديل الهيكلي كخيارات إقتصادية، لمعالجة الإختلالات الرئيسية على مستوى الإقتصاد الكلي، وخصوصًا معالجة مسألة عجز ميزان المدفوعات، فوظفتها مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بما يتلاءم مع متطلبات النظام الرأسمالي المعولم، الذي يشدد على ضرورة إنهاء دور الدولة التنموي بإنتهاج سياسات التقشف، وإلغاء سياسات دعم الدولة للفئات المحرومة وبيع المرافق العامة، فأصبحت الخصخصة بمثابة إعادة توزيع الثروة لصالح الطبقة البرجوازية المحلية والأجنبية، بطريقة أدت إلى نزع ملكية الدولة، ونقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص بغض النظر عن هويته وجنسيته[3] وبمشاركة الشركات العابرة للقوميات، في إطار الهيمنة على الموارد النفطية للمنطقة العربية، عن طريق: [النهب، الإستثمارات الوهمية، الصفقات المشبوهة]، مما أرسى دعائم لنموذج إمبريالي جديد في الدول العربية[4] رافقتها إجراءات تشريعية وميدانية، تسمح للمركز الرأسمالي العالمي بمشاركة الرأسمالي المحلي في الخصخصة ونهب الموارد العامة، فمثلت هذه الإجراءات شرطًا مطلوبًا لتشكل برجوازية جديدة من رجال الأعمال في وقت سريع، لتعمل بموجبها على تكريس التراكم الأولي السريع للرأسمال المحلي في إطار التبعية المطلقة للنظام المعولم[5]، وأدت في نفس الوقت إلى تعميق فجوة اللامساواة الإجتماعية بين المواطنين، بعد تخلي الدولة عن متطلبات دولة الرعاية الإجتماعية، والتي تأثرت بمصفوفة معقدة من المقاربات النيوليبرالية، إذ إنطلقت من رؤى لا تتوافق مع الواقع الإجتماعي العربي، وافترضت ضمنيا وجود تشوهات بنيوية عميقة ناجمة عن تدخل الدولة في عملية التنمية، واقترحت تخلي الدولة عن دورها التنموي[6] في إطار ما يعرف بـ"إجماع واشنطن"Washington Consensus "، والذي أصر على تحرير

---

[1]– فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 200، 201، 203.

[2]– رفعت رستم الضيقة، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[3]– مصطفى جاسم حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 121، 122.

[4]- Clement M. Henry, " The Clash of Globalisations in the Middle East", **In:** Louise Fawcett (Ed.), **International Relations of the Middle East**, Oxford: Oxford University Press, 2013, pp 107, 110, 111.

[5]– أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[6]– سالم توفيق النجفي،" الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه"، **بحوث إقتصادية عربية**، العدد 38، ربيع 2008، ص ص 12، 13.

التجارة وتقليص دور الدولة في الإقتصاد، وتكييف القرارات الإقتصادية الوطنية وفق الأجندة العالمية، فنتج عن هذة السياسات العولمية تصدع كبير في التماسك الإجتماعي وخرق إقتصادي، وساهم في إستفحال ظاهرة غسيل الأموال (تحويل الأموال ذات المصادر القذرة مثل عمولات بيع السلاح والمخدرات إلى أموال تبدو أنها ذات مصدر شرعي) وساهمت في هذه العملية، بنوك وبورصات وشركات تأمين وصناديق إستثمارية عالمية، بالإضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في الأقطار العربية.[1]

لقد أدت هذه السياسات العولمية إلى ظهور ظاهرة "الكوربوراتية" Corpratism المتمحورة حول صعود قوة مؤسسات المجتمع المخوصصة من رجال الأعمال في مواجهة مؤسسات الدولة الوطنية، وهي "مرحلة ما بعد دولة الرعاية الإجتماعية"، إذ حدث إنشطار إجتماعي– سياسي، فتحول بموجبها رجال الأعمال من فواعل تنموبين إلى منخرطين في تيارات سياسية تطالب بالشراكة في الحكم والفساد السياسي، تعويلاً عن قبضتهم على معظم المؤسسات الإقتصادية الوطنية، وهي الظاهرة التي أكدت على الإستعصاء التنموي النيوليبرالي في المنطقة العربية، التي إنتقلت من دولة الرفاهية الإجتماعية إلى دولة الحرمان الإقتصادي والبؤس الإجتماعي تحت وطأة سياسات المؤسسات المالية للدولية.[2]

إن ممارسات وسياسات المؤسسات المالية الدولية الداعمة للتحرير الإقتصادي، أدت إلى تدفقات جزئية لعمليات تمويل المشاريع، في ظل شروط الإنفتاح الإقتصادي المرتبطة بالخصخصة وإلغاء القيود المالية عبر تحرير التجارة، حيث تمت عولمة المنطقة العربية من الجانب الإقتصادي عبر عمليتين، أما العملية الأولى؛ فتتمثل في إجماع واشنطن (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، بينما تتمثل العملية الثانية؛ في إجماع جنيف (منظمة التجارة العالمية)، وأدت هذه العمليات إلى تراجع دور الدولة في توفير الرعاية الإجتماعية، وزيادة الفقر وعدم المساواة الإجتماعية، ناهيك عن ظهور الجماعات المتطرفة بفعل الفجوة الناجمة عن الإنسحاب التدريجي للدولة من الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، حيث إنتعشت النزاعات المجتمعية وقوضت مسار بناء الدولة الوطنية، لتتراجع بذلك شرعية الأنظمة داخليا، بفعل عمليات الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي المخيبة للآمال[3]، وما رافقها من شروط مجحفة تبنتها مؤسسات العولمة في محاولة منها لمعالجة أزمة الديون العربية[4]، دون مراعاة العواقب الإجتماعية للعولمة الإقتصادية التي عززت

---

[1]– وليد عبد الحي، " النظام الإقليمي العربي إستراتيجية الإختراق وإعادة التشكيل"، **في:** أحمد سعيد نوفل وآخرون، **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014، ص 73.

[2]– فتحي العفيفي،" الإستعصاء الليبرالي في الخليج العربي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد12، خريف 2006، ص 57.

[3]- Hamed El-Said and Jane Harrigan, " Globalization, International Finance, and Political Islam in the Arab World", **Middle East Journal**, Vol 60, No 3, Summer 2006, pp 444-447.

[4]- Ibid, p 460.

الإنشقاقات الداخلية، وأضرت بمؤشرات التنمية الإقتصادية، لتنتهي بذلك دولة الرفاه العربية في ظل تصاعد حدة الفوارق التنموية، وأفضت إلى إنهيار إقتصاديات الدول العربية[1].

لذلك يرى **علي عبد القادر** أن الموجة الثالثة للعولمة، أدمجت الأقطار العربية في الأسواق العالمية وأصبحت تلعب دور هامشي في الإقتصاد العالمي، لتتمخض عنها تداعيات سلبية، تمثلت أساسا في إنخفاض الدخل وارتفاع حدة الفقر، وعولمة عدم المساواة الإجتماعية في البلدان العربية التي يرتبط إقتصادها بعائدات النفط (في معظمها)، وتتساوى في كونها أنظمة أوتقراطية، مما أدى إلى طرح جديد يتمثل في ضرورة الإنتقال من المقاربة الإقتصادية للتنمية إلى المقاربة السياسية والأمنية في عمليات بناء الدولة العربية في ظل العولمة.[2]

وضمن نفس السياق، يصف **مجدي عبد الهادي** الدولة الوطنية العربية في زمن العولمة، بأنها دولة ريعية ونمط أوليجارشية، تستثمر في الريع من أجل تعزيز المصالح الفئوية على حساب السياسات المتماسكة والتي كرست التفكك الإجتماعي والإستبداد السياسي كضامن للنهب الإقتصادي، فهي دولة مسروقة من شعبها، لا تمثل مصالح المواطن، بقدر ما تمثل مصالح النخبة الريعية المهيمنة، عبر موقعها التجاري الوسيط بين الموارد المحلية والأسواق الدولية التي تصدر فيها مواردها الريعية، مجسدة بذلك نموذجا لدولة مشوهة تتصف بالنهب المافياوي، في إطار الزبونية السياسية وشراء الولاءات والمحاصصة الطائفية، فضلاً عن إحتكار الثروات العامة واستنزافها، فهي دولة أوليجارشية قائمة على الزعامة الفردية والبروباغندات القومية والدينية، وتزامن الطابع الريعي للدولة مع الطابع التسلطي للنظام، وفي إطار مقتضيات ومصالح قوى ومؤسسات العولمة.[3]

وفي تحليل أكثر عمق، يؤكد **جلال أمين** على أن تحقيق العدالة الإجتماعية كان عنصرًا أساسيًا من عناصر المشروع التنموي العربي خلال العقود الأولى لإستقلال الدول العربية، إلا أنه لم يدم طويلا بسبب إنهيار نموذج البناء الإشتراكي، مما أدى إلى سقوط حتمية الحل الإشتراكي، وانهيار دور الدولة في تحقيق العدالة الإجتماعية بفعل آليات العولمة، والعلاقة بين طبيعة النظام السياسي ودولة الريع وأثره على الرفاهية الإجتماعية، على إعتبار أن النظام الأوتقراطي العربي يعادي الإقتصاد الإنتاجي، لأنه يرفض المساءلة والمحاسبة، فالدولة الريعية غير قائمة على عقد إجتماعي، بل وفقًا لقاعدة قائمة على ميكانيزمات داعمة

[1]- Dani Rodrik, Globalisation, " Social Conflict and Economic Growth", **The World Economy**, Vol 21, No 2, 1998, pp 143, 144.

[2]-Ali Abdel Gadir, **"Globalization and Inequality in the Arab Region",** September 2003, pp 3-10. https://bit.ly/30H9Qx5 (accessed on 6/8/2019)

[3]– مجدي عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20–29.

لبقاء النظام، وحتى القطاع الخاص الذي أسند إليه مهام التنمية العربية كإستجابة لسياسات صندوق النقد الدولي، أثبت بدوره عجزه وعدم قدرته على سد الفراغ التنموي، إذ أن الحلول السحرية للخصخصة كانت لها تداعيات مؤلمة على صعيد البنى الإجتماعية.[1]

الفرع الثاني: الإنعكاسات السياسية والأمنية للعولمة على المنطقة العربية.

أولا: الإنعكاسات السياسية.

1- الإستعصاء الديمقراطي واستمرار الصفقة الإستبدادية بين الأنظمة العربية والقوى الغربية.

تميزت الأنظمة السياسية العربية في حقبة العولمة بتشنج العلاقة بين الدولة والمجتمع، في ظل غياب آليات ديمقراطية، تمكن الدول العربية من تحصين جبهتها الداخلية من أي خطر داخلي، وتبعا لذلك إعتمدت الطبقة الحاكمة في أغلب الدول العربية على المؤسسة العسكرية والأمنية لمواجهة تهديدات البيئة الداخلية التي قد تتخذ شكل عصيان مدني أو إرهاب أو إنقلابات عسكرية، على إعتبار أن الأنظمة الأوتقراطية لا تتعرض لتهديدات البيئة الخارجية، إلا في حالة تهديد مصالحها الإستراتيجية، فالقوى الكبرى لا تهمها عولمة القيم الديمقراطية، بقدر ما يهمها عولمة قهرها وهيمنتها على المنطقة العربية، وشرعنة الحكم الأوتقراطي[2] ودعمه، مما ساهم في تفشي ظاهرة عدم المساواة والفساد، وتسببت في إنهيار عدة دولة عربية تحت وطأة مجموعة من العوامل المحلية التي تتفاعل مع الدوافع الجيوستراتيجية للغرب في المنطقة العربية، حيث تبين فيما بعد أن الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج، قامت بزعزعت إستقرار بعض الأنظمة الدكتاتورية التي سعت إلى حمايتها، نتيجة ديناميات العولمة ومقتضيات المصلحة الأمريكية في المنطقة العربية[3].

في الحقيقة، نلاحظ أن المؤسسات السياسية للدولة الوطنية العربية، تعرضت لهجمات شرسة وإجراءات تعسفية، أجبرت معظمها على الخضوع لإملاءات قوى العولمة، خصوصًا في مرحلة سياسات التحرير الإقتصادي، مما جعل الدول العربية تعيش في تناقضات بين واقعها الإجتماعي الداخلي والمتغيرات العالمية ووصفت بـ:" دولة الثقب الأسود"* [4]، التي عززت إنعدام الثقة بين الدولة والمجتمع، وأصبح مسار بناء الدولة

---

[1]- زياد حافظ، مرجع سبق ذكره، ص ص 419، 420.

[2]- Andreas Krieg, **Socio-Political Order and Security in the Arab World: From Regime Security to Public Security**, London: Palgrave Macmillan, 2017 ,pp 9, 10.

[3]- Hamed El-Said and Jane Harrigan, op. cit , p 462.

*__دولة الثقب الأسود__: يعتقد عبد الوهاب الأفندي أن دولة الثقب الأسود هو التعبير الأكثر دقة للدولة الوطنية العربية المعاصرة، فهو وصف أكثر عمق من " الدولة السلطانية"، إذ يرى أن دولة الثقب الأسود تجمع في وقت واحد بين خصائص من الدولة الشمولية والسلطانية والتسلطية، فهي تتطابق مع الدولة الشمولية في إعتمادها على التعبئة السياسية، وتتناسب مع الأنظمة السلطانية في بعض ملامحها (حكم العائلة)، وتعتمد على الزبائنية وتتمتع بشرعية تقليدية، وسمحت ببعض الحريات وقمعت بعضها، فتشبهت بالدولة الشمولية، للمزيد __راجع:__ عبد الوهاب الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

[4]- عبد الوهاب الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

العربية موجهًا لخدمة إستحقاقات مؤسسات العولمة، عن طريق جعل الدولة العربية ضعيفة أمام ضغوط الغرب، الذي حاول الربط بين عمليات تجميل الأنظمة (الإصلاح الشكلي) وضرورة إحترام حقوق الإنسان والحوكمة الديمقراطية، إلا أن تفاقم الفساد والتركيز المذهل للثروة بين طبقة طفيلية حاكمة، إلى جانب الإستخدام المفرط للعنف[1] وتفاقم الأزمات الإجتماعية الداخلية، جعل الغرب يتحجج بضرورة الإسراع في عولمة القيم الديمقراطية كمدخل للإصلاح الشامل، وفي سياق الأمواج النيوليبرالية التي دعت لمأسسة الدولة الوطنية لتجاوز حالة الاستعصاء الديمقراطي، بما يتلاءم مع توجهات الغرب.[2]

إذن، عمل الغرب على تكريس سلطة إستبدادية في الأقطار العربية من النمط المافيوي، إندمجت في النيوليبرالية الكونية، وحازت على دعمه المطلق، لترسخ بذلك لآليات إعادة إنتاج العلاقات البطريركية والإنتماءات الأولية، ومستبدلة القاعدة الشعبية برجال الأعمال والخواص، فكرست بذلك منطق الزبائنية والفساد والإقتصاد الريعي، لتؤسس بشكل نهائي لدول عربية[3] خاضعة للهيمنة النيوليبرالية، في ظل فشلها في بناء توازن إستراتيجي مع إسرائيل، وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، بفعل إستدامة الصفقة الإستبدادية بين الأنظمة الأوتقراطية العربية والقوى الغربية، حيث أن هذه الصفقة ترتبط بهيمنة الغرب على الثروات النفطية العربية، مع ضرورة صون أمن الدولة الإسرائيلية، وفي المقابل تتعهد الدول الغربية برعاية النظم الأوتقراطية، وعزلها عن أي تهديد خارجي، مع الدعم المعنوي واللوجستيي للمؤسسات الأمنية القمعية لمجابهة أي إحتمال لإنزلاقات وانتفاضات داخلية تزعزع إستقرار الأنظمة العميلة للغرب والكيان الصهيوني.[4]

2- مشروع الشرق الأوسط الكبير* وديناميكية الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي.

[1]- مصطفى جاسم حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 123، 124.

[2]- Ayşegül Sever, " Globalism, Regionalism and the Middle East", **In:** Yannis A. Stivachtis (Ed.), **Conflict and Diplomacy in the Middle East: External Actors and Regional Rivalries**, Bristol: E-International Relations, 2018, pp 7- 10.

[3]- أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 248.

[4]- إبراهيم البدوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-99.

* تتمثل المحاور الشكلية –المعلنة– لمشروع الشرق الأوسط الكبير فيمايلي: أ- حكم القانون: الذي تبنى عليه جميع مؤسسات الحكم كالتمثيل السياسي والمنصف، و الإدارة العامة الفعالة والمتجاوبة، عن طريق تقوية مؤسسات الحكم المحلي وتحرير منظمات المجتمع المدني وتشجيع الإعلام الحر ، التي تعد شرط ضروري لإعلاء صوت الناس وتمكينهم، ولن يتم ذلك إلا عن طريق توسيع عمليات الإصلاح السياسي التي تساهم في تحرير القدرات البشرية تحريرًا حقيقيًا وفعالاً. ب- بناء مجتمع المعرفة: حيث تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والصعود في معارج العلم خاصة في زمن العولمة، نظرا للفجوة المعرفية التي تعاني منها المنطقة العربية وهجرة الأدمغة العربية التي تمثل تحديًا صارخًا للمضي في التنمية، ومقاربة مجتمع المعرفة تتضمن أركان أهمها: التعليم الأساسي، التعليم بواسطة الأنترنيت، تدريب إدارة الأعمال، ضرورة تنظيم الندوات واللقاءات لبحث إصلاح التعليم وتحديد السلبيات منه مثل ملتقى الشرق الأوسط لإصلاح التعليم في مارس 2005!، لهذا يتمثل محور مجتمع المعرفة في صياغة سلسلة من الرؤى الإستراتيجية بهدف إعادة هيكلة المنطقة العربية من الداخل لتحقيق نهضة عربية تتمحور حول مجتمع متفتح قائم على أساس المعرفة ويرتبط إرتباطا أساسيا بالحوكمة والتنمية البشرية، ومزيد من الحريات والعدالة والكرامة الإنسانية . ج- توسيع الفرص الإقتصادية .

تعتبر مبادرة "الشراكة من أجل التقدم لمستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وإفريقيا" والمعروفة غالبا بمشروع الشرق الأوسط الكبير Greater Middle East project مبادرة أمريكية، طرحت في جوان 2004، وعبرت عنها الإدارة الأمريكية على أنها إستراتيجية مستقبلية للحرية في الشرق الأوسط، تهدف للقضاء على النظم الإستبدادية وتصدير الديمقراطية إلى الشعوب المحرومة من الحرية[1].

بالرغم من أهمية تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، في طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير كإستراتيجية أمريكية تهدف إلى تشكيل بنية الشرق الأوسط، إلا أن فكرة المشروع تعود إلى الفترة الأخيرة من حكم الرئيس الأسبق **جورج بوش** الأب، من خلال وثيقة أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية مطلع عام 1992 حيث تعكس هذه الوثيقة الطموح الأمريكي في الهيمنة المستمرة على العالم، من خلال القضاء على القوى المنافسة لهيمنتها على العالم وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، فوجدت هذه الوثيقة صدى لدى عدد من المفكرين وعلى رأسهم **هنتنجتون** الذي نبه إلى خطورة وحساسية منطقة الشرق الأوسط التي تشكل محور أساسي لصراع الحضارات، وما يشكله الشرق الأوسط لا سيما منطقة الخليج العربي كمخزن نفط للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

لا يمكن إنكار أن ما ورد في المشروع من مقترحات إصلاحية هي أمور تشعر المجتمعات العربية بأنها بأمس الحاجة إليها، فهناك نقص خطير في مجال المعرفة، وفي التمتع بالحريات وتمكين المرأة، كما أن النظم الإقتصادية العربية تعاني من الإهتراء، غير أن الإطار الأوسع الذي يحتوي كل هذه النقائص لم تتم معالجتها في المشروع، حيث أن حقيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير هو إمتداد لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرحه **شمعون بيريز** في بداية تسعينيات القرن المنصرم، والذي يعد مسألة جوهرية في تعزيز أمن إسرائيل[3]، وهي التصورات التي تنسجم مع رغبة المحافظين الجدد فيما يعرف بشعار "**دمقرطة العالم**" عن طريق نشر ذلك على مختلف الأصعدة، خاصة في إطار إعادة بعث فكرة الحرب المقدسة التي تم الإعلان عنها عقب تفجيرات 11سبتمبر 2001، حيث يمثل العراق نموذجا يقتدى به في تعميم الحرية

[1] - Eddie Girdner, "The Greater Middle East Initiative Regime change Neoliberalism and US Global Hegemony", **The Turkish Yearbook of International Relations**, Vol 36, 2005, p 37.

[2]– منار الشوربجي، "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161 ، جوان/ جويلية 2005، ص ص 206-207.

[3]– منير الحمش،" المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير"، **ملتقى دولي حول الشرق الأوسط الكبير**، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 12 أفريل 2004، ص 28 .

والديمقراطية والتخلص من الديكتاتورية والشمولية !، وهي الرسالة الأخلاقية التي أعلنتها إدارة بوش الإبن في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي مطلع عام 2002. [1]

3- السياسات الأوروبية ومعضلة البناء الديمقراطي في العالم العربي.

يمكننا إجمال أهم السياسات الأوروبية*European policies تجاه العالم العربي بعد نهاية الحرب الباردة على النحو التالي:

أ- مسار برشلونة: مثّل مؤتمر مدريد 1995 نقطة البداية لمسار الشراكة الأورو-عربية، والتي تشكل إطارًا واسعًا للعلاقات السياسية والإقتصادية والإجتماعية بين الدول الخمسة عشر الأعضاء آنذاك في الإتحاد الأوروبي والشركاء الإثنى عشر في جنوب وشرق المتوسط Southern and Eastern Mediterranean وحدد هذا المؤتمر جوانب أساسية تمثلت خصوصا في المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الإقتصادية والمالية والمشاركة الثقافية.[2]

أكد إعلان برشلونة في الجزء المخصص للبعد السياسي والأمني للشراكة على ضرورة إلتزام الدول العربية بإحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وذلك طبقًا لما ورد في الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، كما نص على أهمية الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ودعم المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون وتعزيز فعالية المجتمع المدني، والحوار الإقليمي في مسألة الإصلاح المتمحورة حول سبل الخروج من معضلة العجز الديمقراطي والفساد السياسي، من أجل خلق بيئة أمنية خالية من الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل[3].

بالرغم من أن المسائل الأمنية تحتل مكانة هامة في إهتمامات الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين التي كرستها ندوة برشلونة، الهادفة إلى إقامة منطقة أمن وإستقرار في المتوسط عبر الحوار والتعاون، إلا أنها ظلت محدودة بسبب مأزق عملية السلام في الشرق الأوسط، ومحاولة دول الإتحاد الأوروبي[4] تعزيز دورها

---

[1] -Yasuhiro Izumikawa, " Strategic Innovation or Strategic Nonsense?Assessing the Bush Administration's National Security Strategy", **The Japanese Journal of American Studies**, No 15, 2004 ,p 257.

* **أهم السياسات الأوروبية تجاه العالم العربي** هي: السياسة المتوسطية الشاملة (1972-1992)، السياسة المتوسطية المتجددة(1992-1995)، الشراكة الأورومتوسطية (1995-2008)، سياسة الجوار الأوروبي (2004-2012)، الإتحاد من أجل المتوسط (2008-2012).

[2]- فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية بين إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، **مجلة الباحث**، العدد 11، 2012، ص 114.

[3] - Rosa Balfour, " Democracy and Security in the Mediterranean: Recent Policy Developments", **Conference on Democracy and Security in the Barcelona Process**, Rome, 7-8 May 2004, PP 13-14.

[4]- حورية ساعد، "**البعد الأمني في الشراكة الأورو متوسطية**" .

(تم تصفح الموقع في: 2019/11/19) https://bit.ly/3nqGEE8

السياسي والأمني في المنطقة العربية بما يتيح لها مواجهة التهديدات العربية، وهي تهديدات مبالغ فيها تهدف إلى تحقيق ضمان إستمرار تدفق الموارد النفطية من المنطقة العربية.[1]

ب- سياسة الجوار الأوروبي* European Neighbourhood Policy: يتمثل مضمون هذه السياسة في محاولة الإتحاد الأوروبي تطوير علاقات جديدة مع جيرانه بشرق أوروبا وجنوب المتوسط، وتتركز على ثلاثة مجالات أساسية (سياسة تفضيلية، إقامة فضاء للرفاه وحسن الجوار، إقامة علاقات واسعة على أساس من التعاون)، مع الإشارة إلى تأطير قيم الإتحاد لهذه المبادئ، وقد تم تحديد هذه القيم في: إحترام دولة القانون الحكم الراشد، تعزيز التنمية المستدامة، وهي العناصر الضرورية لتفعيل سياسة الجوار بين الإتحاد وشركائه.[2]

وفي إطار إعادة تكييف سياسة الجوار الأوروبية مع التغيرات التي حصلت في العالم العربي، تم الإعلان عن مبادرة "سياسة الجوار المتجددة"، التي أريد لها أن تكون المحرك الرئيسي من أجل تقديم الدعم الدولي للتغيرات الديمقراطية في العالم العربي بعبارات مغازلة لموجة الثورات العربية [تقديم مساعدات أكثر للشركاء الذين يعملون على ترسيخ الديمقراطية]، حيث ركزت فيه على دعم المجتمع المدني وحرية الأحزاب السياسية ودعم الإنتخابات الديمقراطية الحرة، واستقلال القضاء، ودعم التنمية الشاملة، كما أكدت هذه السياسة الجديدة، على أن أوروبا لا تنوي فرض نموذج جاهز فيما يخص الإصلاح السياسي في العالم العربي.[3]

ج- الإتحاد من أجل المتوسط 2008: مبادرة فرنسية جاءت متناقضة مع مسار برشلونة، فهو إتحاد مشاريع يهدف لتنفيذ ستة مشاريع ذات أولوية، يفترض أنها تشجع التكامل الإقليمي من خلال الشراكة المتعددة الأطراف بين إسرائيل والعرب[4] في ظل دعم النفوذ الفرنسي في الدول العربية وإعادة بعث الدور الأوروبي خارجيا في مواجهة تنامي النفوذ الأمريكي الذي يهدد المصالح الأوروبية، حيث يهدف المشروع إلى تشكيل قطب متوسطي يضم محور أوروبا وإفريقيا والعرب وإسرائيل في مواجهة القطب الأمريكي والآسيوي في عصر العولمة، والتي ظلت طروحات غير واقعية، خاصة أنها تزامنت مع أحد الفترات العصيبة (الصراع

---

[1]- محمود أبو العينين، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 140، أفريل 2000، ص 23.

*- أعلن المجلس الأوروبي عن إطلاق سياسة الجوار الأوروبي في فيفري 2005 بعنوان: "مخططات العمل ذات الطابع الثنائي بين الإتحاد الأوروبي ودول الجوار".

[2]- جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد 19، جامعة سطيف، ديسمبر 2014، ص 323.

[3]- إسمهان تمغارت،" تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 9، جوان 2013 ، ص327.

[4]- بشارة خضر، "الإتحاد الأوروبي والعرب من الحوار إلى الربيع العربي"، **في:** أحمد سعيد نوفل وآخرون: **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 219.

العربي الإسرائيلي، تدهور أوضاع الدول العربية والأزمات الخانقة التي تمر بها.....)، وهي العوامل المجتمعة التي أدت إلى فشل مشروع الإتحاد من أجل المتوسط.[1]

ثانيا: الإنعكاسات الأمنية.

1- إنهيار الأمن الإقليمي العربي.

شكّل قرار الإحتلال العراقي للكويت في أوت 1990، أكبر ضربة وجهت للنظام الإقليمي العربي*، إذ شعرت الشعوب العربية بأن التهديدات المباشرة لأمنها قد تأتي من داخل النظام العربي نفسه، الأمر الذي برر شن حرب مدمرة على العراق وإخراجه نهائيا من معادلة الصراع مع إسرائيل، مع عودة النفوذ الإستعماري الغربي إلى المنطقة العربية (حرب تحرير الكويت) بقيادة عسكرية أمريكية، وتكلفة مادية لدول الخليج، توجت بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في المنطقة لحماية ممالك الشيوخ.[2]

صحيح أن حرب الخليج الثانية هي أول حرب طبق فيها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في أزمة إقليمية، وأول حرب لإختبار مدى جدية قواعد نظام عالم ما بعد الحرب الباردة، إلا أنها إعتبرت بأنها أول حرب وقف فيها العرب مكتوفي الأيدي أمام تدمير الشعب العراقي، من خلال مشاركة القوات العربية إلى جانب قوات أجنبية معروفة النوايا في العملية، وأفرزت الحرب تداعيات غيرت خارطة العالم العربي، وسمحت بإعادة هندسة السلام الشرق الأوسطي، كهندسة سياسية- تاريخية ضخمة لبناء الشرق الأوسط الجديد بقيادة إسرائيل.[3]

2- تزايد الإنفاق على القطاع العسكري.

أدى الإختراق الأجنبي للنظم السياسية العربية، إلى تعطيل مقومات الدولة الوطنية، والقضاء على إمكانية توليد آليات مناسبة لمعالجة الصراعات الداخلية، وردع مصادر التهديد، واعتمدت الأقطار العربية على

---

[1]- جعفر عدالة، مرجع سبق ذكره، ص 328.

* النظام الإقليمي العربي: شهد ثلاثة مراحل كبرى، وهي:

أ- مرحلة المد القومي: بدأت منذ تأسيس جامعة الدولة العربية 1945 إلى غاية حرب أكتوبر 1973.

ب- مرحلة الإنحسار القومي: بدأت عقب حرب أكتوبر 1973 واستمرت حتى إندلاع حرب الخليج الثانية 1990.

ج- مرحلة الإنهيار القومي: بدأت عقب حرب الخليج الثانية 1990 واستمرت حتى إندلاع أزمات الثورات العربية 2011، للمزيد **راجع:** حسن نافعة، الصراعات الخارجية وأثرها في منظومة الأمن القومي والإنساني في الأقطار العربية، ص ص 250-256.

[2]- حسن نافعة، "الصراعات الخارجية وأثرها في منظومة الأمن القومي والإنساني في الأقطار العربي"، **في:** أحمد السيد النجار وآخرون، **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 264، 266.

[3]- ناظم عبد الواحد الجاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007، ص ص 132، 155، 165.

توجيه أغلب العائدات النفطية نحو التسلح (الخليج)، في إطار دور الغرب في تغذية الصراعات الإقليمية والنزاعات الطائفية وتكريس الإستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية بعسكرة الدولة، ما دامت العصب المسيطرة تؤدي دورها المرسوم في إمدادات الطاقة وتطبيع العلاقات مع إسرائيل[1].

في هذا الإطار، تزايدت إتفاقيات التعاون الأمني بين الدول العربية وأحلاف أجنبية، وهو ما فتح المجال لتكييف الحاجات الأمنية للدول العربية مع حاجات القوى العالمية، ولعل إتفاق التعاون العسكري بين دول الخليج وحلف شمال الأطلسي منذ 2006 خير دليل على ذلك، بل حتى التدخلات العسكرية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية في بعض الدول العربية تقابلها موافقة ضمنية من دول عربية أخرى تبرر وتدعم هذه التصرفات [2] حيث تتسم التحولات الأمنية المعولمة، بالعسكرة المتنامية للدولة وللنظام العالمي، والنمو الكبير في القطاع العسكري ، هذا التحول سببه عدم كفاية الآليات الإقتصادية لضبط النظام العربي وضمان تدفق الأرباح، وهو يمثل عودة لمنطق القوة، مما شكل تآكلا للديمقراطية وتأسيسا لتشريعات أمنية قسرية تتميز بالتلازم العضوي بين الرأسمالية العالمية وتبعية الدول العربية لها.[3]

3- خصخصة الأمن.

يتمحور هذا الإختراق العولماتي، في إنتشار الشركات الأمنية الأجنبية لحماية الأشخاص والمصالح النفطية، سيما في الخليج، وتتميز هذه الشركات الأمنية بقدرتها على الضغط على الحكومات لإعادة النظر في التشريعات الوطنية التي تتيح لها الحرية المطلقة في أعمالها الأمنية داخل الدولة، بطريقة ينجر عنها تراجع للسيادة الوطنية، حيث تورطت بعض هذه الشركات في نقل الأسلحة عبر الحدود دون الخضوع لرقابة الدولة، وتمارس هذه الشركات الأمنية مهام تجنيد الأفراد عبر الحدود، ووصلت بها الفكرة إلى الوصول لما يصطلح عليه **بعولمة السجون***[4]

4- التهديدات الأمنية الجديدة.

ساهمت العولمة في إتساع التهديدات الأمنية في الدول العربية، خاصة ظاهرة الإرهاب، سواء كان إرهاب الدول كما يحدث في الأراضي الفلسطينية، أو إرهاب النظام السياسي كما يحدث في واقع ممارسات الأنظمة

---

[1]- وجيه كوثراني، مرجع سبق ذكره، ص ص 107، 108.

[2] - وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3]- أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 247.

*__عولمة السجون:__ أن تحتجز دولة معينة في سجونها أفراد من دولة أخرى لحساب دولة ثالثة، ويكون نقل السجناء لها عبر شركات ووسائط نقل تابعة لدولة رابعة. للمزيد __راجع:__ وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[4]- وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 78، 79.

العربية، وأخطر ما يهدد أمن الفرد العربي هو سعي الدولة العظمى المهيمنة(الولايات المتحدة الأمريكية) إلى تركيز جهاز أمن العولمة كما تريده، وهو شكل من أشكال عولمة إرهاب الدولة الذي يعمل على [1] إعادة إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية تكرس **الحروب اللاتماثلية*** .[2]

تأسيسا على ما سبق، فإن العولمة أو حالة " اللانظام العالمي الجديد"، أو ما يفضل أن يسميه **سمير أمين** " **حالة الفوضى المعممة**"، جعلت العالم العربي خاضع لمنطق توزيع المخاطر ببروز أنماط من التهديدات لم تعد مقتصرة على الصراعات الداخلية، ولكن مهددة بإستراتيجيات مبتكرة وخطيرة لفواعل غير دولاتية، كما أنها في مجملها تهديدات لا يمكن التعاطي معها ولا الضغط عليها، فالخوف والتهديد يأتي من ذلك التغير السريع الوتيرة ومن عدو لا يمكن مجابهته[3].

المبحث الثالث: الثورات العربية: الأسباب، المسار، التداعيات.

المطلب الأول: أسباب الثورات العربية.

شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 بداية عدد من الثورات التي تراوحت بين السلمية المؤقتة والعنيفة سواء من جانب القائمين بها والداعين إليها، أو من جانب ردود فعل الأنظمة السياسية القائمة، في إطار موجة ثورية غير مسبوقة في العالم العربي إمتدت من الخليج إلى المحيط، وشارك فيها ملايين المواطنين العرب، الذين جمعت بينهم أهداف مشتركة وقيم موحدة[4]، رغم إختلاف المنطلقات الأيديولوجية أحيانًا والتناقضات القيمية على مستوى المطالب السياسية والإجتماعية والإقتصادية أحيانًا أخرى، والتي إرتبطت بأجندة إقليمية ودولية، غيرت المسعى الثوري من المسار السلمي إلى هاجس أمني مجتمعي، خلّف تداعيات مؤلمة على كل الأصعدة، مما أثار الكثير من الشكوك حول مصداقية وواقعية الشعارات التي أطّرتها رموز الثورة، إذ أدت هذه الشعارات والمطالب إلى إحداث تحولات جذرية في النسق السياسي العربي

---

[1]– الطيب البكوش، "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان"، **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد 10، جوان 2003، ص 171.

***الحروب اللاتماثلية أو اللاتناظرية:** تتميز باللامركزية، أي حرب دولة ضد لادولة، حرب جيش نظامي ضد تنظيمات منتشرة حول العالم، ويطلق عليها بالجيل الرابع للحروب، وتتميز هذه الحروب بقدرة العدو المجهول الهوية على زعزعة إستقرار الدول دون جيوش نظامية، وتهدف لخلق الدول الفاشلة، وفرض واقع جديد تغذيه النزاعات الداخلية، مما يمهد للتدخلات الدولية في حروب الدولة الفاشلة، بمعنى أن المصطلح يشير إلى إعادة هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي(تماثل أطراف وفواعل الحرب) إلى النمط اللاتماثلي(لا تماثلية اطراف الحرب)، وتتمحور مخاطر هذه الحروب في: خلق الدولة الهشة، إنتشار أسلحة الدمار الشامل، إرهاب الدول والمجتمعات.

[2]– فتحي العفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 155–156.

[3]– أحمد فريجة و لدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب البادرة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جانفي 2016، ص ص 166، 167.

[4]– عصام عبد الشافي، "الثورات العربية: الأسباب الدوافع والمآلات". **مجلة البيان**، العدد9، الرياض، 2012، ص ص 73، 76.

عبر إسقاط مجموعة من الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية[تونس، مصر، اليمن]، وإجهاض بعضها[البحرين] ، وسقوط بعضها – فشل الدولة الوطنية – [ليبيا]، لتترك هذه الثورات فراغ أمني مرعب عقب إنهيار المؤسسات السياسية للدولة الوطنية، مكرسة بذلك منطق الفوضى الخلاقة.[1]

تدفعنا هذه القراءة الأولية إلى محاولة التعرف على عوامل إندلاع الثورات العربية، عبر محاولتنا رصد التلازم والتأثير المتبادل بين الأسباب الداخلية والأسباب الخارجية في تحديد مسار الثورات العربية، من خلال عرضنا للتحولات العميقة التي شهدتها الأقطار العربية في مرحلة ما قبل الثورات[2]، والتي مثّلت مجموعة من الأحداث المعبرة عن عمليات التفاعل المتبادل بين السياسات الداخلية، ومتطلبات البيئة الخارجية من نظم إقليمية ودولية، وما أفرزته من ميكانيزمات أثر على المسار الثوري، على صعيد محددات ودوافع الثورة، أو طبيعة التعامل مع الموجة الثورية في حد ذاتها، والتي دخل معها العالم العربي حقبة جديدة، تميزت بالتفاعل بين ثلاثة مستويات: المحلي– الإقليمي– الدولي.[3]

الفرع الأول: الأسباب الداخلية.

من المتعارف عليه أن الثورات العربية، يُعبَّر عنها في بعض الأحيان بمصطلح "الربيع العربي"، كعبارة فضفاضة ومفهوم غير علمي يضفي الطابع الديمقراطي على الثورات العربية، بإعتبارها إستمرار للربيع الديمقراطي*الأوروبي، وهي عبارة إستخدمتها الإدارة الأمريكية في عهد **باراك أوباما** لوصف الثورات العربية حيث تم إختيار المفهوم بدقة، لأنه يتبنى شيئًا من الدبلوماسية الغربية في المقاربة للأحداث الثورية، التي تحمل في ثناياها معنى الشباب والتجدد، بإعتبارها ثورات حرّكها الشباب، فضلاً عن ما يرمز له مصطلح الربيع من تفاؤل وأمل الجماهير العربية !، أما أول من أطلق مصطلح " الربيع العربي" فهو الباحث الأمريكي **مارك لينش Marc Lynch** في مجلة السياسية الخارجية في 6 جانفي 2011، أي بعد ثلاثة أسابيع من

---

[1]– أمحمد جبرون،" إستعادة النظام بدول الربيع العربي بين الديمقراطية والسلطوية: مراجعة نقدية لواقعة الربيع العربي"، **مؤمنون بلا حدود**، جوان 2018، ص 3.

[2]– أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[3]– عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

* الربيع الديمقراطي: ترجع الإرهاصات التاريخية الأولى لمصطلح الربيع الديمقراطي إلى عام 1968، حيث جاء المفهوم للإشارة إلى الحركات الإحتجاجية التي إنطلقت في تشيكوسلوفاكيا بزعامة دوبتشيك Alexander Dubček ضد الهيمنة السوفيتية، إذ إصطلح عليه آنذاك "ربيع براغ"، غير أنه سرعان ما تحول إلى ربيع دامي، بعد أن قام الجيش الأحمر بسحق الثورة التي كانت ترفض نظام الحزب الواحد، وهي تسمية تعبر عن رغبة الغرب في أن تؤتي تلك الثورة أكلها، بما يتفق وتمنياته في القضاء على الإتحاد السوفييتي آنذاك، وسمي بربيع الأوطان.

إندلاع الإحتجاجات الشعبية في تونس وقبل سقوط النظام التونسي، المقال جاء بعنوان: " الربيع العربي لأوباما" Obama's 'Arab Spring? "[1].

إنطوت شعارات الثورات العربية على ثلاثة مطالب وأهداف، تخص تحقيق التنمية الإقتصادية والحرية السياسية والعدالة الإجتماعية، وهي الأهداف التي يفترض النضال السلمي من أجلها، عبر تصعيد العمل الجمعوي والتضامن الإجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع وطبقاته، في مواجهة تعنت الأنظمة الأوتوقراطية، وإجبارها على النزول عند رغبات الشعب، إلا أن إنحراف المسار الثوري عن النهج السلمي ومارافقه من إستخدام للأساليب القسرية والعنفية [تخريب الممتلكات العامة والخاصة] التي رافقت المسيرات المليونية للشعوب العربية في مطالبتها بتغيير الأوضاع القائمة، حوّلت الربيع العربي من ربيع الأوطان إلى بيع الأوطان، ومن إسقاط النظام السياسي إلى إسقاط الدولة الوطنية.

وسنحاول عرضنا لأهم العوامل الداخلية للثورات العربية، على النحو التالي:

1- الأسباب السياسية.

تميزت الأنظمة السياسية العربية- الملكية والجمهورية- بإحتكار السلطة من طرف نخبة معينة، في ظل غياب الممارسات الديمقراطية، واستخدام أساليب الإكراه وتغييب مشاركة المجتمع المدني في إدارة السلطة، إذ أن هذه الأنظمة لم تسمح بالتداول السلمي على السلطة، واعتمدت على التوريث[الإنتقال السياسي العائلي] إذ لم يشهد التاريخ السياسي للنظم العربية تغييرًا لقمة النظام وهيكله إلا عن طريق الإنقلابات العسكرية، حيث كانت عملية إتخاذ القرار مرتبطة بجماعة من المقربين للنظام، رافقه إقصاء بقية المواطنين من المشاركة السياسية، فكانت النتيجة هي قهر المواطن وحرمانه من حقوقه وحرياته السياسية، رغم إقرار الدساتير بتلك الحقوق.[2]

كما تبنت الأنظمة السياسية العربية إستراتيجية الهندسة العميقة لمسار بناء الدولة الوطنية، والقائمة على عمليات مدروسة وممنهجة لإضعاف المجتمع، في محاولة لكبح إمكانيات الثورة العنيفة أو السلمية على النظام، فعلى مستوى الهندسة الإجتماعية، ومن أجل ضمان إستمرار هيمنته، عمل النظام على إعاقة تشكل

[1] -Marc Lynch, **" Obama's 'Arab Spring'? "** , Foreign Policy , 6/1/2011. https://bit.ly/3bD4DJk (accessed on 10/12/2019)

[2]- يوسف رماش، " الحركات العربية طبيعتها أسبابها وتأثيراتها على النفوذ الروسي في المنطقة"، **المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، المجلد 4، العدد 7، ديسمبر 2016، ص ص 143، 144.

الإنقسامات الأفقية في المجتمع، مقابل خلقه للإنقسامات العمودية في المجتمع وفقا لتوجهاته، ليتحول الصراع في مراحل لاحقة، من المستوى الوطني إلى المستوى عبر الوطني.[1]

لذلك، نجد أن القوى التي قررت النزول إلى الشارع وتحدي السلطة وأجهزتها الأمنية، لم تكن من الأحزاب التقليدية أو الحركات الناصرية أو القومية، أو حتى الحركات الإسلامية، وإن كانت هذه الأخيرة قد إلتحقت بالمظاهرات، فإنها لم تكن سببا في الثورة، إذ لم يكن لها أي دور قيادي- خلال المراحل الأولى لمسار الثورة –، فالقوى التي كانت سببًا في الإحتجاج الذي تحول إلى الثورة هي[2] ثلاثة قوى رئيسية، تمثلت في: " الحركات الشبابية، القوى العمالية والمهنية، وقوى ذات أرضية طائفية ومناطقية"، ولعبت القوى العمالية دورًا كبيرًا في تأجيج الثورات، ففي **تونس** مثلاً كان إتحاد الشغل بإعتباره التنظيم العمالي الوحيد في تونس هو الدافع الرئيسي للثورة، وكان له دور في دفع الجيش التونسي إلى الإنشقاق عن نظام بن علي وإجباره على مغادرة البلاد، في حين نجد أن ليبيا شهدت حركات على أرضية سياسية قبلية ومناطقية، ركزت على مطالب سياسية ذات بعد جهوي.[3]

ويمكن إجمال أهم الأسباب السياسية للثورة حسب مايلي:

– غياب الشرعية المؤسساتية: إن الدولة الوطنية العربية كجهاز قانوني وكيان سياسي، إرتبطت في تطورها بشخصية الحاكم، فالمفكر المغربي **عبد الله العروي** يرى على أنها دولة لا عقلانية ترتكز على العلاقات العشائرية والعصبيات والشخصية الكاريزمية للحاكم، فيما يصفها البعض بالدولة الرخوة [كونها بيئة طبيعية للفساد السياسي والمحسوبية][4]، والمتميزة بعدم تطور البناء السياسي إلى بناء مؤسساتي (صنع القرار الفردي المتمحور حول رأس الهرم السياسي).[5]

– الإستقطابات السياسية ذات الأبعاد الطائفية: والتي أفرزت توجه الأنظمة العربية إلى إستخدام العنف وعسكرة المجتمع، لحسم الصراعات السياسية بين هذه الطوائف، في ظل عجز المقاربات السياسية على إدارة الصراعات السياسية في هرم السلطة الذي إستمر عدة عقود، حيث فشلت النخب المتنافسة على إيجاد سياسة

---

[1]– عادل مجاهد الشرجبي،" الثورة في مجتمع اللادولة: تأثير الإنقسامات الإجتماعية على الثورة اليمنية"، **في:** طارق متري وآخرون، **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**، بيروت: شرق الكتاب، ط1، 2016، ص 46.

[2]– عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[3]– دينا شحاتة ومريم وحيد،" محركات التغيير في العالم العربي"، **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011، ص 13.

[4]– يوسف أزروال،" الإنتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل"، **مجلة آفاق علمية**، المجلد11، العدد3، 2019، ص 25.

[5]–عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

توافقية قائمة على إحترام حقيقة التنوع الإجتماعي، وإدارته سلميا، إذ شهدت بعض الأقطار العربية إضطهادًا للأقليات الدينية بصورة ممنهجة، وصلت إلى حد الجرائم ضد الإنسانية [التقتيل الممنهج، الإعتقالات التعسفية، المحاكمات غير العادلة التي أفضت في كثير من الأحيان إلى عقوبة الإعدام، التهجير القسري] وهذا ما ترك حقدًا لدى المجتمع في المطالبة بإنهاء عقود التسييس الطائفي للمجتمع، والبناء الإثني للدولة.[1]

– طبيعة عمليات بناء الدولة الوطنية: القائمة على المنطلق الأوليجاركي المركزي في الهيمنة على السلطات المدنية والعسكرية، ناهيك عن إحتكار السلطة التنفيذية للسلطتين التشريعية والقضائية، حيث أدت هذه العمليات إلى هندسة مجتمع إستبدادي وبناء ممالك وجمهوريات عائلية، قائمة على شراء الولاءات القبلية عن طريق الصفقات المشبوهة وتقديم صكوك الغفران والرشاوى للمناوئين.[2]

– العجز الديمقراطي: إن تعثر جهود البناء الديمقراطي، وقّر المسوغات الموضوعية والأخلاقية للبناء التسلطي وتأجيل الخيار الديمقراطي، إذ أمسى اللاإستقرار السياسي هو السمة العامة لأقطار الثورات العربية طيلة عدة عقود، مما جعل من الثورات خياراً للخروج من مأزق التعثر الديمقراطي، واعتبار الثورة كخيار لإستعادة الحريات الديمقراطية، دون مراعاة التكلفة الإجتماعية لهذه الخيارات المؤلمة، والتي أدت إلى تعطيل المؤسسات السياسية والعجز الوظيفي للنظام السياسي، في إطار صراع عناصر النظام البنيوية حول المكانة والدور في قواعد اللعبة السياسية(الجيش، البيروقراطيات، السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية).[3]

– إنعدام الوحدة الوطنية: تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في بعض الدول التي تتميز بقدر مرتفع من التنوع الإثني، وقد نتجت هذه الظاهرة بعد عدة عقود من حجب الحريات وحرمان الجماعات العرقية من حق التعبير بحرية عن هويتها[4]، فعجزت الدولة عن التغلغل في كثير من المناطق وعملت على التلاعب بالهوية وتسييس الدين والقبلية، كما أخفقت الدولة في مد نفوذها الأيديولوجي إلى كل القبائل، مقابل تمكن القبيلة من مد نفوذها على الدولة، لتتحول من الدولة الوطنية إلى دولة القبيلة.[5]

---

[1]– مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، **محاكمة الربيع العربي: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي 2014**، القاهرة: قضايا الإصلاح، 2015، ص 16.

[2]– عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 46، 48.

[3]– امحمد جبرون، "إستعادة النظام بدول الربيع العربي بين الديمقراطية والسلطوية، مراجعة نقدية لواقعة الربيع العربي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 4–6.

[4]– نغم نذير شكر،" التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر"، **دراسات دولية**، العدد48، 2011، ص 12.

[5]–عادل مجاهد الشرجبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48، 49.

– خصوصية الدولة العربية: تتمثل في كونها دولة باتريمونيالية بالمعنى الفيبري، تحولت إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس قبلي أو طائفي أو جهوي، وقد تتخذ نمط من الإصلاحات الشكلية[1] دون أن تعمل على تغيير مضمون المنظومة السلطوية، بسبب الإعتماد على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية، لتقييد الحريات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حيث أدى إمتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات حقيقية إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية، وضعف وترهل الأحزاب والجمعيات، بل إمتد الأمر لهيمنة التنظيمات الطائفية والمذهبية على التنظيمات السياسية كالأحزاب والنقابات[2]، إذ يرى **أديب نعمة** أن الربيع العربي هو ثورة المجتمع المدني ضد الإستبداد، ومن أجل الديمقراطية والكرامة والتعددية وسيادة القانون!، فالثورات العربية تعبر عن فكر مدني– لا أيديولوجية دينية أو قومية أو إجتماعية، ولذلك إندلعت دون وسائط تقليدية كالأحزاب السياسية، وسعت إلى إقامة دولة جديدة، تعمل على النهوض من معضلة فقدان المشروعية التاريخية والسياسية للأنظمة واستبدال الأيديولوجية الوطنية من ممارسات منطق الزبائنية [تعميم الفساد، واستخدام الدين والقمع] ! ، حيث أن تكريس السلطة الإستبدادية من النمط المافياوي المندمجة في النيوليبرالية الكونية والحائزة على دعمه المطلق [المحلي الخاضع للهيمنة العولماتية]، كان له أثر بالغ وعميق في إنتفاضة الشعوب العربية ضد الأنظمة الباتريمونيالية!.[3]

2– الأسباب الإقتصادية والإجتماعية.

على الرغم مما يتمتع به العالم العربي من إمكانيات إقتصادية هائلة، كفيلة بإزدهار شعوبها، إلا أن الأنظمة العربية لم تفلح في الإستفادة من تلك الإمكانيات، إذ فشلت في بناء بنية تحتية متطورة، مثلما أخفقت في السياسات الصناعية والزراعية، فانتشرت معدلات البطالة بنسب مخيفة، وارتفعت معدلات الفقر أمام إستشراء الفساد المالي في أوساط السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أضف إلى ذلك تحول بعض الأنظمة –من خلال رموزها– إلى طبقات برجوازية جشعة، هيمنة على مقدرات شعوبها،[4] مما ساهم في تنامي الفجوة الإجتماعية بين الأغنياء والفقراء، وما رافقه من تداعيات بالشعور بالظلم والحرمان الإجتماعي والغبن من سوء التوزيع للثروات الوطنية بين كافة الفئات الإجتماعية.[5]

---

[1]– أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 246.

[2]– نغم نذير شكر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[3]– أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 245، 246، 248.

[4]– خلف رمضان الجبوري،" ثورات الربيع العربي وأثرها على عناصر الدولة"، **مجلة الرافدين للحقوق**، المجلد 18، العدد 63، 2018، ص 168.

[5]– عزيز العرباوي،" مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة"، **مؤمنون بلا حدود**، جانفي 2016، ص 5.

إن فشل إستراتيجية التنمية واتساع الفوارق الإجتماعية والإقتصادية في معظم البلدان العربية، كان بسبب التركيز المتواصل للثروة في يد نخبة ضيقة مقربة من النظام القائم، وأدى لبروز أزمة ثقة وهوة كبيرة بين المجتمع والدولة، فمؤشرات الإقتصاد الكلي كانت جد معقدة في أغلب الدول العربية خلال بداية الألفية الجديدة، بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، وضعف الإستثمارات الأجنبية المباشرة وتقزيم القطاع الخاص الذي يعتمد على النفقات العمومية[1]، إضافة إلى ترييف المدن، والتوسع في الإستيراد الإستهلاكي إذ شهدت الطفرة النفطية تراجع في الإنتاج على حساب الإستهلاك، وصعود الإقتصاد الريعي، حيث أدت كل هذه المؤشرات إلى تبلور العنف[2] لدى الثوار الغاضبين من أوضاعهم الإقتصادية البائسة، بعد أن أحيطت الأقطار العربية بحزام من البؤس بفعل سياسات التهميش المنظم من طرف أقلية حاكمة وطبقة برجوازية ناشئة، عملت على النهب المنظم للثروات، في ظل إنحياز السلطات في سياساتها الاقتصادية لصالح أقلية محتكرة مقابل إهمالها للحقوق الإقتصادية لبقية المواطنين.[3]

لقد تأثرت البلدان العربية بجملة من الديناميات الصغيرة والجزئية ذات طابع إقتصادي، كان لها وطأ عميق على واقع دول الثورات العربية، التي تعود جذورها إلى أزيد من نصف قرن، كرست تشنجات سوسيولوجية شاملة وأدت إلى تفشي مظاهر الهشاشة الإقتصادية، وتكريس نماذج الإقصاء الإجتماعي في ظل الترهل المستمر للدولة الوطنية، والفشل النخبوي في إدارة عمليات التنافس السياسي– الإقتصادي على مقاليد الدولة، إذ أن هذه الديناميات التي كانت تفعل فعلها في الخفاء، تجاهلتها الأنظمة العربية، واستخفت بها، لتتطور إلى إنفجار شعبي ضد الواقع المتردي، موفرة بذلك كل شروط الإنفجار الثوري، إذ لم يكن ينقص الكثير من الأقطار العربية– مع حلول الألفية الثالثة–، سوى الشرارة الأولى، والتي تمثلت في حادثة إنتحار **البوعزيزي** في تونس ضد أوضاعه الإقتصادية والإجتماعية القاهرة.[4]

3– الأسباب الثقافية والتكنولوجية.

مع تطور وسائل الإعلام، وفي ظل الثورة الهائلة في مجال المعلوماتية ووسائلها التكنولوجية التي إجتاحت العالم العربي، أدى إلى كسر إحتكار الدولة للمعلومة، وأصبحت الأنترنيت وما توفره من كم هائل من المعلومات عاملاً مساعدًا وقويًا في إختصار المسافات واختزال الزمن، حيث تمكن الشباب العربي من

---

[1]– يوسف رماش، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2]– أديب نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 245، 246.

[3]– عمار علي حسن،" الأسباب الداخلية والخارجية لبروز الحركات الإحتجاجية الشبابية في الوطن العربي"، **في:** عمار علي وآخرون، **<u>التحركات الإحتجاجية الشبابية في الوطن العربي: الآثار والآفاق</u>**، بيروت: مؤسسة الإنتشار العربي، ط1، 2012، ص 19.

[4]– أمحمد جبرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 6، 7.

الإطلاع على مظاهر الديمقراطية وأجوائها ومؤسساتها التي تنعم بها الكثير من الشعوب الغربية، وأصبح المواطن العربي يحس بعمق المعاناة التي يعيشها تحت نير الأنظمة الإستبدادية[1]، بفعل دور الإعلام بكافة أشكاله و وسائله الجديدة في تعبئة الطاقات الإجتماعية، من خلال تقنية التواصل الإجتماعي، التي نقلت التجارب والخبرات الغربية في المظاهرات الحاشدة ضد النظم التسلطية[2]، إذ أظهرت مواقع التواصل الإجتماعي (Twitter and Facebook) مقدار الهوة والفجوة الهائلة بين الأنظمة الشمولية والشباب العربي، وحولت هذه المواقع الإلكترونية المواطن العربي من مجرد متلقي للمعلومة إلى مراسل صحفي ومشارك ينقل الأخبار، ناهيك عن التنسيق بين المجموعات الإفتراضية، فكانت المظاهرات المليونية كل جمعة بشعار واحد : " الشعب يريد إسقاط النظام".[3] !

يعتقد **جوهر الجموسي** أن الحيز العام للتقدم والرقي والإفتراضي في الواقع العربي، تمثل في وسائل الإعلام التفاعلية (New Media) التي تقدمت بوصفها مجالا عاما حقيقيا، مقصية بذلك للمجال السياسي القديم، بل أصبحت قادرة على إنتاج حالة الإجماع على مجموعة من القيم والرموز السياسية، فشهدنا معادلة إعادة توزيع علاقات القوة بين المجتمع والدولة تحت وطأة مصادر الإتصال الحديثة، على إعتبار أن التغيير الجذري في مصادر المعلومات الإعلامية وكسر الإحتكار الحكوماتي للمعلومة، حولت المواطن العادي إلى مصدر فعال في إنتاج المعلومة وحجمها ونوعها– بداية ظهور "صحافة المواطن"–، أي الإنتقال من الإتصال العمودي ذو الإتجاه الأحادي إلى الإتصال الأفقي، وإعادة توزيع القوة عبر تعميم المعرفة، وتسهيل وصول الأفراد والمجتمعات إليها، والتحول من عملية الإحتكار إلى المشاركة، وانتقال القوة من الدولة إلى المجتمع، في ظل مخاطر توزيع القوة داخل المجتمعات العربية، بفعل الإفتراضي، الذي أنشأ مجتمع عربي جديد فاعل على جميع الأصعدة، تبين ذلك من خلال الجمعيات الإفتراضية والأحزاب الإفتراضية ومختلف الكيانات الإفتراضية التي فرضت حضورها وفاعليتها، إذ أن علاقات الدولة بالمجتمع تأثرت بوسائط إفتراضية، لتجمع بذلك الشبكات الرقمية بين الجانب التقني والجانب السيوسيو–إقتصادي، منشأة بذلك لمجموعة هويات إفتراضية جديدة، تمثل هيكلاً ديناميًا لجماعة إفتراضية جديدة لها نفوذها الذي نافس الأحزاب والجمعيات في معركة إحتكار السلطة والقوة.[4]

---

[1]– خلف رمضان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 161.

[2]– عصام عبد الشافي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3]– خلف رمضان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[4]– جوهر الجموسي، **الإفتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016، ص ص 13، 14، 15، 57.

إذن، ساهمت شبكة الأنترنيت، في تمكين الشباب العربي من التواصل عبر العالم الإفتراضي، تعويضًا عن عدم القدرة على التواصل في العالم الواقعي، إذ جعلت هذه المنصات الإفتراضية المواطن العربي يكسر حاجز القيود السياسية التي إنتهجتها النظم العربية ويتواصل[1] إفتراضيا لتنظيم الثورات العربية، والترويج لها عبر التحريض ضد رموز السلطة، من خلال رسائل الناشطين في مواقع التواصل الإجتماعي التي ساهمت في قيادة **العنف الثوري** في الأقطار العربية، بسبب سرعة نقلها لمجريات الأحداث وتحديث المعلومة، وتنظيم الأفراد عبر مجموعات لتحقيق أهداف الثورة وتحريض الشعب على النزول للشارع والمشاركة في الإعتصامات، إذ أن ما حدث هو نتيجة التفاعل بين العالم الرقمي والواقعي، بنقل واقع ما يحدث إلى العالم الإفتراضي، عبر إستخدام التصوير والتسجيل (صور، مقاطع فيديو) ونقلها عبر مواقع التواصل الإجتماعي لإيصال ثورة تثير الغضب الشعبي، وبالتالي تحويل الغضب الإفتراضي من المتلقي إلى غضب واقعي، عبر الدعوات للتجمعات والإحتجاجات الشعبية في ساحات الإعتصام، وبدعوة من ملايين الصفحات الإلكترونية وتحت مطلب واحد[2]، لتفقد بذلك الوسائط السياسية المتكونة من الأحزاب وبعض التنظيمات السياسية الكبرى والوسائط الإعلامية التقليدية، جزء كبير من مصداقيتها وهيمنتها، إذ تجاوزتها بشكل مفاجئ قوة وزخم الحراك المجتمعي خلال الثورات العربية، ولم تعد الوسائط التقليدية تمتلك الآليات لضبط مسار الحراك الثوري، بما يمكنها من ديناميات التغيير، في مقابل نجاح الوسائط الرقمية الجديدة في التفاعل الإيجابي مع ديناميات الثورة، ونجاح الجماعات الإفتراضية في توظيف هذا الوسائط بكثافة، من أجل[3] تحريك الشارع العربي وتحقيق التغيير السياسي، عن طريق التفاعل بين التقنية والجمهور، وتحت مطالب متعددة، تبدأ بالإصلاحات السياسية وصولاً إلى المطالبة بالحقوق الإجتماعية والإقتصادية، لترسخ بذلك هذه الجماعات الإفتراضية مجموعة من الأطر الجديدة التي قادت الثورة السلمية في بعض الأقطار العربية، في حين إتجهت أغلب الدول العربية نحو منطق الفوضى، التي تعدت مطالبها، من مطالب تغيير الأنظمة إلى مطالب بإسقاط الدولة الوطنية في حد ذاتها.[4]

---

[1]– عمار علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]– أسامة عكنان،" **دور الإنترنت في الثورات العربية**"، المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2019.

(تم تصفح الموقع في: 2019/12/17) https://bit.ly/2Xcs8Ur

[3]– جوهر الجموسي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[4]– سوزان منعم،" الإنتفاضات العربية: مقاربات سوسيولوجية ومقاربات جغرافية"، **إضافات**، العدد 32/31، صيف/ خريف 2015، ص ص 239، 240.

4- الأسباب النفسية.

من منظور نفسي، فإن الدافع الرئيسي لهذه الثورات هو مبدأ رد الإعتبار للكرامة المهدورة عند الإنسان العربي التي تجلت في مظاهر نفسية، تمثلت في البؤس والكبت والحرمان، حيث يرى **كريم مروة** أن الحرية والكرامة هي الشعارات التي إنطلقت بإسمها الثورات العربية، وهي شعارات تشير إلى أن الإنسان هو القيمة الجوهرية في الوجود، وأن إنسانيته لا تعمل إلا إذا إقترنت بالحرية السياسية كشرط نضالي لعيشه الكريم فالحراك الثوري المتمحور حول الحرية، إنما يشير إلى وعي متزايد وعميق وراسخ في إتجاه التحرر من الوضع القائم[1]، ومحاولة إيجاد وضع جديد يؤدي إلى حالة من الرضا، بالتحول من العزوف السياسي والكبت النفسي، إلى حالة المشاركة السياسية عبر الحراك الثوري، إذ أن الثورات العربية من هذا المنظور هي أزمة سياسية واجتماعية ناتجة عن حالة الحرمان والإنهيار العصبي والإحباط النفسي من الأنظمة التسلطية والسياسات الإجتماعية والإقتصادية المتدهورة، فهي رد فعل على الشعور بالإهانة والبحث عن الشعور بالكرامة، فقد خلّفت السياسات التسلطية أثر عميق في نفسية المواطنين – قمع الأفراد من طرف المؤسسات الأمنية، الفساد البيروقراطي، التهميش واللامساواة الإجتماعية..– وأدت هذه الطاقة الغضبية المتراكمة إلى الإنفجار العنفي للثورة.[2]

الفرع الثاني: الأسباب الخارجية.

كانت السمة العامة للتغيرات الجيوستراتيجية في العالم العربي قبل الثورات، تتمثل في ثبات مصالح القوى العظمى في المنطقة العربية وغياب الفعل العربي الرسمي على الساحة الدولية، إذ كان العالم العربي ساحة جيوسياسية مهمة لتلك المصالح، ولم يكن فاعلاً إستراتيجيًا بل تنافست الدول العربية في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر إثبات أهمية تلك الدولة بالنسبة للمصالح الأمريكية.[3]

إن تأثير العامل الخارجي في مجرى أحداث الثورات العربية، لم يشكل الإستثناء، بل صار ثابتًا في سياسات الغرب، وخاصة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء التحولات السياسية منذ نهاية الحرب الباردة واكتسى هذا التأثير طابعًا مكشوفًا في أزمة البلقان لإضعاف صربيا، ثم تكرر المشهد في أوروبا الشرقية[4] في إطار الثورات الملونة في كل من جورجيا وأكرانيا خلال عامي 2003-2004، وقيرغيزستان خلال 2005 ضمن موجه متلاحقة من الإحتجاجات الشعبية ضد الأنظمة القائمة، وبدعم أمريكي واضح، وتكرر المشهد

[1]- عزيز العرباوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 2، 4.

[2]- عمار علي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 17.

[3]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، **تحليل السياسات**، أفريل 2012، ص 2.

[4]- يوسف رماش، مرجع سبق ذكره، ص 149.

في أذربيجان وأرمينيا، وهي الأحداث التي كانت محط أنظار الشعوب العربية، التي بدأت تتطلع لنيل الحريات الديمقراطية والخلاص من الظلم والفساد الذي إستشرى في المفاصل الرئيسية للدول العربية.[1]

وفي هذا الإطار، أدركت أمريكا مدى معاناة الشعوب العربية والآثار السلبية التي خلفتها الأنظمة الإستبدادية على مجريات الحياة العامة في بنية المجتمعات العربية، فعملت على توظيف مجموعة ميكانيزمات – سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001– لتعزيز ركائز مشروع الشرق الأوسط الموسع، الذي تحدث عنه **جون كيري** قائلا: "يجب أن يعاد ترتيب أوراق الشرق الأوسط الجديد وفقًا للأسس الفكرية للمقاربة الأمريكية"، مستندًا في مقاربته إلى الرصيد النظري لمجموعة من المفكرين مثل **Gene Sharp and Lisa Anderson** الذين نظّروا للتحول الديمقراطي في المجتمعات العربية خلال عقد التسعينيات، وبناءًا على ذلك تبلور دور الغرب حيال الثورات العربية[2].

وفي أعقاب أحداث أيلول 2001، حلّت مسألة الإرهاب محل الخطر الشيوعي بشكل نهائي، في توجهات العقيدة الأمنية الأمريكية، وصار المسرح الرئيسي للحرب على الإرهاب هو الدول العربية، وبإسم هذه الحرب شرعت أمريكا في سياسة جديدة لتغيير الأنظمة في الشرق الأوسط، بإعتبار أن هذه الأنظمة مسؤولة عن قمع الحريات وإنتاج التطرف، فكانت البداية بغزو العراق 2003، وانتهي الأمر بتدمير مقدرات الدولة العراقية التي إنتقلت من دولة تسلطية إلى دولة طائفية[3]، ومع تدمير العراق ثلاثى أي دور قائد لأي دولة عربية سيما بعد تنازل مصر عن دورها المركزي في الصراع العربي الإسرائيلي على إثر إتفاقيات السلام مع إسرائيل، واستفادت هذه الأخيرة من غياب الدور العربي، مما حصنها من أي تهديد حقيقي لأمنها، وسعت إلى تغيير معادلة الصراع القائمة– من صراع عربي إسرائيلي إلى صراع طائفي بين الشعوب العربية– في إطار تعميم الشرق الأوسط الجديد الذي نظّره **شمعون بيريز** خلال بداية تسعينيات القرن المنصرم.[4]

إنطلاقًا من الأولويات الإستراتيجية الأمريكية في مرحلة ما بعد أحداث أيلول2001، فقد أجرت عملية مراجعة شاملة لإستراتيجيتها في الأقطار العربية، وتوصلت إلى مقاربة مفادها أنه من غير الضروري الإبقاء على الوضع الحالي للأنظمة العربية لمرحلة ما قبل الثورات، عبر رؤية جديدة تستند لمدخلات جديدة لتعميم هيمنتها، بترويج القيم الأمريكية أو الديمقراطية على المقاس، بعد أن أدركت أن النظم العربية إستهلكت

[1]– خلف رمضان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2]– عمار حميد ياسين ، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3]– عبد الفتاح ماضي،" العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات أساسية"، **سياسات عربية**، العدد 36، جانفي 2019، ص ص 12، 13.

[4]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ص 2، 8.

وأصبحت عبئا على شعوبها، فلجأت إلى توظيف نظرية الفوضى الخلاقة، لتعزيز ملامح الصراعات الداخلية داخل بنية الأنظمة العربية، بطريق تؤدي إلى ضبط التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية[1].

من الناحية الواقعية، فقد لاحظنا أن أمريكا شجعت سياسات الترويج الديمقراطي في المنطقة العربية، بما يتماشى مع مصالحها، من خلال منطلقين، أما المنطلق الأول؛ فيتمثل في التدخل المباشر– القوة الصلبة– مثل تدمير العراق بحجة إقامة أنموذج ديمقراطي للحكم بغية لفت أنظار الشعوب العربية لتجربة العراق كتجربة تحفيزية لهذه الشعوب للخروج من أنظمة الحكم الشمولية في [ليبيا، مصر..]، أما المنطلق الثاني؛ فتمثل في التدخل الغير مباشر– القوة الناعمة– بإضعاف النظم الشمولية الصديقة، بعد إنتهاء صلاحية عمالتها، لتظهر هذه المتغيرات حجم التناقض الأمريكي بين الترويج الديمقراطي وطبيعة المصالح الإستراتيجية، وأدى ذلك إلى زيادة التعبئة والتحريض ضد الحكومات العربية[2].

وما يؤكد هذه الحقائق هو ما نشرته مجلة The New York Times في 14 أفريل 2011، في تقريرها عن برامج التدريب والتمويل التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية لنشطاء التغيير الديمقراطي في العالم العربي والتقرير الذي نشره مركز بترسبورغ لدراسات الشرق الأدنى المعاصر في مارس 2011، الذي أكد بأن روسيا تعتبر هذه الحركات كنتائج مباشرة لمبادرة الشراكة الشرق الأوسطية التي أشرفت على 350 برنامج منذ 2001 تحت إدارة الخارجية الأمريكية، حيث خضع آلاف المواطنين العرب للتدريب والتعبئة السياسية بإستخدام وسائل الإتصال الحديثة والدبلوماسية العامة والشبكات الإجتماعية، للزج بها تمهيدًا لإعدادها في المشاركة في الثورات الإحتجاجية، وتوجيهها في الإتجاه الذي قد يخرجها من مأزق إنفلات الثورات عن إسترتيجيات أمريكا في المنطقة العربية[3]، كما كشفت روسيا علنًا على أن أمريكا جهزت لجيش من المتدربين والنشطاء على تكتيكات الثورات الملونة، وأجريت التدريبات لمجموعة من النشطاء في معهد CANVAS بالعاصمة الصربية، حيث تم تدريب نشطاء ينتمون إلى 37 دولة، منها: تونس، مصر، سوريا، في الفترة الممتدة بين عامي 2000–2008، وقد إعترف عشرات النشطاء بتلقيهم تدريبات على يد المدرب الصربي **سيرجيو بويوفيتش**، وهي معاهد إستخباراتية أمريكية[4]، تعمل على تكريس إستراتيجية الهيمنة والوصايا والتدخل لإشاعة الفوضى وتقويض الأمن وتزييف وحدة المجتمعات، عبر إثارة الصراعات الداخلية على

[1]– عمار حميد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2]– خلف رمضان الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 166، 167.

[3]– يوسف رماش، مرجع سبق ذكره، ص ص 150، 151.

[4]– حسن محمد الزين، **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**، بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013، ص 255.

أسس طائفية، واستغلال هذا الصراع الداخلي لصالح أهداف إستراتيجية تخدم الأجندة الأمريكية بالدرجة الأولى.[1]

في نفس السياق، حدثت سلسلة من تقارير التنمية الإنسانية وتقرير مؤسسة راند 2007، التي حاولت فرض مجموعة من سياسات الحكم الراشد والديمقراطية وتغيير مناهج التربية في الأقطار العربية، في مقابل تجاهل هذه التقارير للدعم الغربي للنظم الإستبدادية العربية، ناهيك عن قيام بعض هذه المراكز البحثية الغربية برسم مستقبل المنطقة العربية على أسس طائفية ومناطقية – الديمقراطية الطائفية والمواطنة الإثنية–، فعلى سبيل المثال إنتهى التقرير الذي صدر عن المجلس الأطلنطي بواشنطن نهاية عام 2016، إلى التأكيد على أمرين أساسيين، وهما: مكافحة الإرهاب، وإقامة منظومة شرق أوسطية جديدة قائمة على معادلة الترابط بين متغيري أمن الدولة الإسرائيلية ووجود نظم ثورية جديدة، عبر الترويج للثورات والثورات المضادة، مع الحرص على عدم وصول الإسلاميين للسلطة، وفي حالة إعتلاء الإسلاميين للحكم تقوم الإدارة الامريكية بدعم الثورات المضادة لها، إذ تنطلق الرؤية الأمريكية من منع الديمقراطية التي تهدد الهيمنة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، لتبقى المنطقة العربية مجال سياسي مفتوح لممارسة الهيمنة الغربية في إطار تشجيع الصراعات الداخلية لضمان المصالح الغربية في المنطقة، وأمن كيان الدولة العبرية، ففي ليبيا لم يكن إسقاط النظام ممكنًا لولا الدعم الخارجي، كما لم يكن بناء دولة المؤسسات الديمقراطية من أهدافها، وفي البحرين تم إجهاض الثورة الشعبية بتدخل خليجي– أمريكي مباشر، وفي مصر تم إجهاض ثورة 25 جانفي 2011 بثورة مضادة في 2013.[2]

إنطلاقًا من هذه الرؤية، فإن تطور الأحداث الميدانية للثورات العربية، لم تكن نتيجة تطورات قطرية يستقل بتدبيرها ويتحكم في مسارها الفاعل القطري بإستقلال عن النظام الدولي، بل أن هذه الثورات نسجت خيوطها وتحكمت في طبيعتها القوى الغربية، لتكريس الفوضى طبقًا لنظرية المؤامرة[3]، واستنادا إلى وثائق سرية كشفت عنها **WikiLeaks** مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات دعم الربيع

---

[1]– عمرو دراج،" **الربيع العربي: الواقع والأفاق– رؤية إستشرافية–**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 27 /11/ 2015، ص ص 3–7.

(تم تصفح الموقع في: 2019/12/28) https://bit.ly/3bsUK0E

[2]– عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11، 14، 17، 18، 19.

[3]– أمحمد جبرون، إستعادة النظام بدول الربيع العربي بين الديمقراطية والسلطوية، مرجع سبق ذكره، ص ص 3، 4.

الديمقراطي في العالم العربي[1]، كما كشف المستشار السابق للرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط **Dennis Ross**، عن وقوف الإدارة الديمقراطية الأمريكية وراء ما شهدته المنطقة العربية من ثورات، حيث أن جنرالات الجيش في مصر وتونس، وبإيحاء من واشنطن أقنعوا الرئيس التونسي **بن علي** والرئيس المصري **حسني مبارك** بضرورة الرحيل، بل أن إدارة **أوباما** لوّحت باللجوء للقوة المباشرة لمساعدة المتظاهرين، والسؤال المطروح: لماذا تخلت أمريكا عن قادة عملاء؟، فبحسب **روس** يعتقد أن ذلك يعود إلى إقتناع إسرائيل بأن مسار الثورة سيكون متطرف، إذ ستدخل الدول العربية في إصلاحات داخلية وإجراءات جديدة للرضوخ لمطالب الشارع، لتكتشف بذلك الدول العربية أن إستمرار النزاع مع إسرائيل سيعيق جهودها الداخلية، فتلجأ إلى السلام مع إسرائيل والإهتمام بالهموم الداخلية، أي أن الدول العربية ستكون لسنوات مقبلة مشغولة بنفسها عن أي قضية خارجية، الأمر الذي يريح إسرائيل.[2]

وبذلك يكون الربيع العربي إستمرار لمسلسل إنهاء خدمات الأنظمة القمعية البوليسية التي إستعملها الغرب الرأسمالي لحماية مصالحه الضيقة، لتتقاطع الثورات العربية مع سياسات الفوضى الخلاقة التي تريدها واشنطن، وهي فوضى تؤدي إلى تفكيك الأنظمة القائمة لإعادة بنائها، ليس على أساس ديمقراطي كما تريده الشعوب العربية، بل أساس طائفي ومناطقي[3]، بتحفيز مدركات الفوضى كبدائل وخيارات جديدة للتعامل مع المنطقة العربية، عبر إثارة الأزمات، ودعم الحركات المعارضة للنظام في محاولة لتعزيز إستدامة المشاكل الداخلية في البيئة السياسية والإقتصادية والأمنية للدول العربية، وذلك بهدف إنتاج الهيمنة بوسائل عولمية جديدة تتناسب وأساليب التحكم عن بعد، وبعث حالة اللاإستقرار والفوضى الخلاقة لتعزيز المكانة الإقليمية لإسرائيل والحد من تكاليف الصراع الإسرائيلي العربي، إذ أن وجود أنظمة عربية تعيش حالة الإرتباك والهلع يقودها إلى الرضوخ للإملاءات الغربية، وأهمها تأمين عمليات السيطرة الدائمة على الإمدادات الطاقوية في المنطقة العربية، عبر عقد صفقات مشبوهة أو التدخل بحجة دعم قوى معينة أو طائفة معينة، من أجل تكريس نمط الدولة الطائفية أو الدولة التابعة والخادمة للأجندة الأيديولوجية للقوى العالمية المهيمنة.[4]

---

[1]– جوي سعيدة وعبد الحق حسني،" إدارة المرحلة الإنتقالية بعد الثورات العربية بين الأولويات والتحديات"، **في:** عائشة عباش وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 310.

[2]– مرسي مشري،" الثورات العربية والإصلاحات السياسية في العالم العربي ما بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، جانفي 2018، ص ص 16، 17.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 17.

[4]– عمار حميد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 95، 96.

في المقابل، يذهب بعض مؤيدي الثورات العربية إلى نفي دور العوامل الخارجية في إندلاع الثورات العربية، مستندين إلى المنطق القائل بإستحالة قيام أمريكا بإسقاط حلفائها الإستراتيجيين من الوزن الثقيل كالنظام المصري مثلاً، على إعتبار أن الأمر مخالف للمنطق ويتعارض مع المصالح الأمريكية وطبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة، وبذلك يتجاهل هؤلاء المحللين مقاربة السياسة الخارجية الأمريكية، المتمثلة في الإطاحة بالحلفاء وفق المتغيرات الجيوسياسية، ألم تتخلى واشنطن عن نظام **سوهارتو** 1998 الذي قدم خدمات سياسية وأمنية وإقتصادية لا تقدر بثمن طيلة ثلاثين عاما؟، ومع ذلك تم إسقاطه بسبب عدد من المتغيرات الإقتصادية المرتبطة بتداعيات الأزمة المالية الآسيوية 1997[1]، ليتكرر نفس السيناريو مع الأنظمة العربية بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان لها دور في معادلة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية بصورة غير مباشرة، إذ عرف الإقتصاد العالمي أزمة خطيرة خلال عام 2008 أثّرت بشكل مزدوج على الدول العربية، كمحفز داخلي للثورة ضد الأنظمة العاجزة عن معالجة آثار هذه الأزمة، وكبديل تبحث عنه أمريكا لإثارة الأزمات في الأقطار العربية، وإشغال الرأي العام الأمريكي بقضايا غير إقتصادية في إطار تشكيل نمط جديد من التوازنات الإقليمية في العالم العربي، ووفقًا للمتغيرات الإقتصادية التي تقتضيها المصلحة الأمريكية.[2]

لذلك، لجأت الإدارة الأمريكية إلى دعم الثورات العربية، من خلال إستخدامها لتكتيكات اللاعنف! التي صممتها المعاهد الأمريكية، خاصة كتاب **جين شارب** From Dictatorship to Democracy، الذي يؤكد على ضرورة رفع شعارات الإصلاح والديمقراطية واحتلال الحشود للساحات والميادين العامة، في إطار ثورات الحرب الناعمة أو "الثورات الملونة" التي تعتمد على تكتيكات إسقاط النظم وتفكيكها من الداخل، بدعم المعارضة وتدريبها على حشد المتظاهرين لإحتلال الساحات العامة، واعتماد مبدأ العصيان المدني عبر بالتحرش ضد قوات الأمن ومحاصرة المقرات السيادية الرسمية، مع إضفاء الطابع الدرامي على الأحداث بالتغطية الإعلامية الموجهة.[3]

[1]– حسن محمد الزين، مرجع سبق ذكره، ص 243.

[2]– عمار حميد ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[3]– حسن محمد الزين، مرجع سبق ذكره، ص ص 252، 253.

المطلب الثاني: مسار الثورات العربية: معضلة الإنتقال من الدولة التسلطية إلى الدولة الفاشلة.

الفرع الأول: أزمة الثورات العربية خلال المسار الإنتقالي بين مطرقة الحرب الأهلية وسندان الثورة المضادة.

1- واقع الثورات العربية.

إندلعت الحركات الإحتجاجية في بادئ الأمر في تونس بتاريخ 17 ديسمبر 2010، جرّاء إقدام **البوعزيزي** على إحراق نفسه، بسبب ظروفه الإجتماعية القاهرة، ونجحت هذه الأحداث في الإطاحة بالرئيس التونسي **زين العابدين بن علي**، وعرفت هذه الحركة بـ: " ثورة الياسمين"، كأنموذج للثورة الشعبية السلمية التي ساهمت في إذكاء حماس الشعوب العربية الأخرى، حيث خرج الشعب المصري في 25 جانفي 2011 للمطالبة بتغيير الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المزرية، ونجحت الحركات الإحتجاجية المتتالية في إسقاط نظام **حسني مبارك**، وانتقلت الشرارة إلى ليبيا 17 فيفري 2011، وأسفرت عن مقتل **القذافي** الذي حكم البلاد طيلة أربعة عقود، إلى أن جاءت الإنتفاضة اليمنية التي أجبرت **علي بن صالح** على التنحي، وبحلول سبتمبر 2012 تم الإطاحة بأربعة أنظمة سياسية، في إطار موجة ثورية تراوحت بين الموجات السلمية والعنيفة.[1]

صحيح أن ثورات الربيع العربي، إنطلقت من تراكم المظالم والتدهور الذي لم يترك مجالاً واحدًا، إلا حلّ فيه الخراب بسب الفساد والإستبداد والحكم القمعي، الذي يعمل بالوكالة عن قوى إستعمارية هيمنة على مقدرات وثورات الشعوب العربية، لتحمل بذلك هذه الثورات مطالب الشباب وطموحاتهم عبر مخاض عسير مهّد الطريق لتغيرات جذرية من حيث القيم والممارسات؛ إلا أن هذه المطالب تعرضت للتشويه بسبب تعدد الأزمات البنيوية لدول الثورات العربية، كون هذه الدول ليست كيانا متجانسا، بل تعيش في تناقضات عصفت بالقوى الثورية الفاعلة على المستوى المحلي والإقليمي، مما انعكس سلبا على طبيعة الدولة الوطنية[2] خلال المرحلة الإنتقالية التي شملت طائفة واسعة من الأزمات بعضها مرتبط بالدولة ككيان كما هو الأمر في ليبيا والحالة الهشة التي تمر بها، في ظل غياب المؤسسات السياسية والأمنية وتحولها لدولة فاشلة، وتشمل هذه

---

[1]- حكيمة ماهير،" الحركات الإحتجاجية: الجذور والتحولات"، **في**: المصطفى بوجعبوط وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الإستقرار واللاإستقرار للأنظمة السياسية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1، 2019، ص 61.

[2]- عمرو دراج، مرجع سبق ذكره، ص ص 1، 2.

الأزمات ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته في صراعات[1] بين قوى ذات أرضية طائفية أو قبلية أو مناطقية، على إعتبار أن المجتمع العربي يقوم على أساس أن الإنتماء القبلي والإثني يعلوا على الإنتماء للدولة، وتطغى الأعراف والتقاليد القبلية على القوانين المدنية، حيث كان لهذه القوى القبلية دور مهم في إسقاط النظم العربية، ففي ليبيا كانت المناطق الشرقية وقبائلها التي تعاني التهميش أول من تحرك ضد نظام **القذافي**، وبعد تطور الأحداث نحو العنف المفرط من قبل النظام، تم تكريس المتغير أو المكون القبلي في ديناميكية الثورة، لتتحول الثورة من مطالب سياسية إلى مطالب قبلية– مناطقية، إتخذت طابع الحرب الشاملة.[2]

إن الفوضى الحادة التي تنتاب المنطقة العربية في إطار موجات الربيع العربي، تحيلنا للتمييز بين الثورة كمفهوم إيجابي يؤسس لتغيرات جذرية تصب في صالح الشعوب وتعزز وحدتها وتقدمها وسيادتها على أراضيها، وبين الفوضى والفتنة التي تكرسها أطماع القوى العالمية، التي إخترقت المجتمعات العربية أفقيًا وعموديًا، فتفاقمت على إثرها حدّة الإحتقانات الداخلية والغضب الشعبي إلى حد الإنفجار[3]، مما أدى إلى ضعف وهشاشة أجهزة الدولة ومؤسساتها في جميع دول الربيع العربي، وأصبحت الدولة غير قادرة على القيام بوظائفها، بسبب تنامي قضايا الأقليات وإثارتها من جانب القوى الدولية، حيث أن ورقة الأقليات الدينية والعرقية إعتمدت عليها القوى الكبرى في إدارة الثورات العربية التي لم تنجح في إستئصال جذور الأنظمة السابقة وتطهيرها من رموز الفساد.[4]

على الرغم من تشابه الثورات العربية في الأسباب والأهداف، إلا أنها تختلف في المسارات التي سلكتها متأثرة بالواقع السياسي والإجتماعي للدولة، وخصائص الفاعلين المحليين ودور القوى الخارجية، مع الأخذ بعين الإعتبار الموقع الجيوستراتيجي للدولة ودرجة التجانس المجتمعي، ويضاف إلى هذا طبيعة النظام في التعامل مع الثورات، وفق مقاربات تمزج بين التصدي والعنف والإحتواء، فإذا كانت الثورة التونسية ذات طابع سلمي، فإن باقي الدول العربية لم تحتفظ بهذا الطابع، وأخذت شكل الحرب الأهلية[5].

---

[1]– يوسف محمد الصواني،" التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، **المستقبل العربي**، العدد 416، أكتوبر 2013، ص 25.

[2]– عبد الجبار أحمد عبد الله،" دور شبكات التواصل الإجتماعي في ثورات الربيع العربي"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، جانفي 2012، ص ص 205، 206.

[3]– خالد المعيني، **كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية**، بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2014، ص ص 28، 29.

[4]– عمرو دراج، مرجع سبق ذكره، ص ص 2، 3.

[5]– حكيمة ماهير، مرجع سبق ذكره، ص ص 64، 65.

إن المخاض الديمقراطي العسير للثورات العربية، وتعثر عمليات إعادة بناء الدولة في فترة ما بعد الثورات طرح العديد من الإشكاليات حول طبيعة الثورات العربية، فبقدر ما كانت البدايات الثورية مفعمة بالآمال والوعود والطموحات الزائفة، بقدر ما شكلته المرحلة الإنتقالية من إحساس مجتمعي بالإحباط، وتشتت القوى الثورية وانتكاس التجارب الإنتقالية، نظرًا لخصوصية الثورة وطبيعة السياقات المحلية والدولية التي أنتجتها إذ أن هذه الثورات لم تمتثل في جميع جوانبها للنماذج الثورية التاريخية الناجحة، في ظل شعارات ثورية مبهمة "الشعب يريد إسقاط النظام " !؟، وعبر طرق إحتجاجية غير سلمية، أدّت إلى إتساع الصراع الهوياتي والتجاذبات السياسية، وتعقيد المشهد الإنتقالي لمسار الثورة، وتعثر العمليات الديمقراطية، بسبب هيمنة منطق الإقصاء السياسي بأبعاد طائفية– مناطقية.[1]

2– أهم معضلات المسار الإنتقالي للثورات العربية.

أ– الثورة المضادة: إجهاض الثورة ومأزق عودة الدولة العميقة.

بعد إسقاط الأنظمة في تونس ومصر خلال عام 2011، سادت أجواء التفاؤل الثوري، إذ إرتفع سقف التوقعات وسط المطالبة بالتخلص الشامل من جميع رموز مرحلة ما قبل الثورة، لكن مع تطور المسار الإنتقالي للثورة الذي رافقه تدهور إقتصادي واتساع الإنفلات الأمني، إنتشرت مشاعر السخط الشعبي من عدم وفاء الحكومات الثورية بالوعود، وتعاظمت الفجوة بين ضخامة الفعل الثوري وتواضع المكاسب الثورية وأفرز هذا الإحباط هندسة سياسية ذكية من طرف المؤسسة العسكرية، في بعض الدول العربية، في إطار عمليات إرساء وتكوين الثورة المضادة.[2]

من خلال تتبع مسار الثورات العربية، نلاحظ أن الموجة الثورية الأولى التي إنطلقت شرارتها مع مطلع 2011، قد تبعتها موجات عكسية، سيما خلال عام 2013، وبالأخص في الحالة المصرية، على إعتبار أن الموجة العكسية للثورة المضادة، تم تنفيذها بواسطة بقايا رموز النظام السابق الذي كان يرغب في إستعادة أوضاع وأيديولوجيات مرحلة ما قبل الثورة، من خلال إنقلاب عسكري وموجة عنف ضد سلطة سياسية منتخبة وشرعية، جسّدت طموحات ومبادئ النضالات الثورية التي أرستها الموجة الأولى للثورة الشعبية ضد الممارسات الأوتقراطية[3]، لتتعمق بذلك شدة الخلافات السياسية، وتتأزم العلاقات العسكرية– المدنية، وتجسد

[1]– محمد سعدي ورشيد سعدي،" محنة الإنتقال الديمقراطي العربي وعود الثورات وقلق المسارات ومعابر الأمل"، **في:** إدريس لكريني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 245– 248.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 249.

[3]- Fadi Elhusseini, " Post Arab Spring Thoughts:The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces) " , **HEMISPHERES,** Vol 29, No 2, 2014, p 26.

ذلك في إستخدام الجيش للقمع لمواجهة الإحتجاجات المؤيدة للحكومة الشرعية، والمؤطرة عبر شبكات التحالفات الإقليمية أو الدولية، بل عبر وطنية، وهو المبرر الذي تستند إليه المؤسسة العسكرية في قمع الإعتصامات والمسيرات الشعبية، بحجة أنها مظاهرات مؤدجلة [مثلا: إتهام الجيش المصري لدولة قطر بالدعم المالي والتعبئة الإعلامية لمناصرة جماعة الإخوان المسلمين]، وهذا الموقف شكل تبريرًا سياسيًا وأمنيًا لعودة عناصر النظام السابق للقضاء على إنجازات ونتائج الموجة الثورية الأولى [إسقاط الحكومة الثورية] وتكريس النظام العسكري وإعلان حالة الطوارئ، لمواجهة ديناميات التعبئة الثورية، مما أدى إلى تعثر الإنتقال السلس للثورة السلمية، وتضاءلت فرص البناء الديمقراطي، لتعود الدولة مجددا إلى أوضاع مرحلة ما قبل الموجة الثورية الأولى.[1]

وفي ذات السياق، يذهب مؤيدوا الثورات العربية، إلى الإعتقاد بأن هذه الثورات تعرضت للمؤامرة ضد طموحات مفجري الثورة ومناضليها، حيث تم إجهاضها عبر تخطيطات إستراتيجية وممارسات تكتيكية للإنقلاب على حكومات منتخبة ديمقراطيا، وقهر الإرادة الشعبية، عبر شبكات أفقية فضفاضة من نشطاء نظام ما قبل الثورة، إذ تم شيطنة الحكومات الديمقراطية من خلال إتهام قادتها بالتآمر ضد الأمن القومي وخيانة مبادئ الثورة، وتكرّس ذلك عبر التعبئة الإعلامية، التي عملت على تشويه نتائج المسار الثوري والترويج الدعائي لدور الجيش في حماية الحريات السياسية والديمقراطية والتنمية، بطريقة أدت إلى إعادة ترسيخ النظام القديم بطريقة أخرى، تجسد ذلك في إستقطاب القوى المجتمعية المناهضة لإنجازات الثورة وجرّها إلى صراع مع القوى المجتمعية المؤدية لإنجازات الحكومات الثورية، ففي الحالة المصرية نلاحظ أن المؤسسة العسكرية عملت على الإطاحة بالرئيس محمد مرسي في 3 جويلية 2013، وأعلنت حالة الطوارئ وقوانين ما قبل الثورة، وتحجج الجيش بأن الثورة المضادة أنقدت الدولة من الإنهيار والفشل[2] والإفلاس الإقتصادي الذي أنتجته السياسات الإقتصادية التركية وأيديولوجيات القوى الإقليمية الناشئة، خاصة قطر التي تتهم بالضلوع في تأجيج حدة الإحتقانات بين جماعة الإخوان المسلمين[الدعم المالي] والمؤسسة العسكرية التي تتلقى بدورها دعما متعدد المستويات من طرف السعودية، هذه الأخيرة التي ترغب في إنهاء

[1]- Paul Kingston, "The Ebbing and Flowing of Political Opportunity Structures: Revolution ,Counterrevolution, and the Arab Uprisings", **In:** Moisés Arce and Roberta Rice (eds) , **Protest and Democracy**, Canada: University of Calgary Press, 2019 ,pp 138-140.

[2]- Jeannie L. Sowers and Bruce K. Rutherford, "Revolution and Counter-Revolution in Egypt", **In:** Mark Haas and David Lesch (eds) , **The Arab Spring: The Hope and Reality of the Uprisings**, Boulder: Westview Press, 2017, pp 55-60.

عهد الإسلام السياسي في العالم العربي، وتطبيق أجندتها الإقليمية في العالم العربي، في إطار ما يصطلح عليه دعائيا بالمعسكر المعتدل (السعودية– مصر) في مواجهة المعسكر القطري– التركي.[1]

وهكذا، يتبين أن نذر الثورة المضادة، واستنادًا إلى النموذج المصري، هي موجة ثورية جديدة ضد التيار الإسلامي الذي تمثله نخبة الإخوان المسلمين، وهي عملية سياسية معقدة هندستها المؤسسة العسكرية لعودة نفوذ الدولة العميقة، مستغلة تصاعد حدة التوترات بين مؤيدي الدولة العلمانية ومناصري الدولة الدينية الإخوانية، وتصدع القوى الثورية في حد ذاتها، فعملت على خلق إئتلافات بين النخب السياسية العلمانية والنخب العسكرية، والتي كانت إلى وقت ليس ببعيد، تعيش تحت وطأة الصراعات السياسية والتناقضات الأيديولوجية، حيث تحالف الجيش مع القوى العلمانية اليسارية والليبرالية وحتى بعض القوى الإسلامية السلفية (حزب النور المدعوم سعوديا)، ناهيك عن النخب الإقتصادية التي تتمثل في الإمبراطوريات التجارية لجنرالات الجيش المصري، وبذلك أنهى إنقلاب 3 جويلية 2013 نتائج ثورة 25 جانفي2011، إيذانا بعودة النخب السياسية والعسكرية والإقتصادية والبيروقراطية التي حكمت مصر قبل ثورة يناير، لتفرض بذلك الثورة المضادة طابعا متناقضا للمسار الثوري، إذ تصبح الثورة المضادة آخر أوراق النظام السابق، فيتحول ممجدوا الأنظمة العسكرية فجأة إلى ديمقراطيين، بينما يخون الديمقراطيون وتشوه مبادئ الموجة الثورية الأولى لتنقلب بذلك معادلة التيار الإسلامي في المشاركة في المسار الثوري، عبر الإنتقال من ممارسات القيم الديمقراطية إلى ممارسات العنف ضد النظام العسكري، مما أدى إلى تعميق المعضلة الأمنية وتواصل العجز الديمقراطي في ظل هاجس عسكرة الثورة.[2]

ب– من عسكرة الثورة إلى الحرب الأهلية في مجتمعات اللادولة.

شكلت عملية تسليح الثورة، أو عسكرة القبائل أهم مؤشرات التحولات المؤلمة في مسار الثورات العربية سيما في الحالتين الليبية واليمنية، والتي شهدت إستدامة العنف الثوري بسبب دور السياسات القبلية في تعبئة الصراع المسلح بين النظام أو بقايا رموز النظام والمعارضة، في ظل غياب آليات المصالحة الوطنية والتناقض بين المجتمع والدولة، ففي ليبيا تم مأسسة الطابع الهش للدولة[3] عبر تشجيع الإنقسامات القبلية (عسكرة القبائل)، والتي تعود جذورها إلى سياسات حكم **القذافي** [الكتاب الأخضر]، الذي ترك فراغ أيديولوجي– سياسي، وكرّس نمط للمواطنة الزائفة، أي ضعف الشعور بالإنتماء المواطناتي للدولة، مقابل

[1]-Guido Steinberg, **Leading the Counter-Revolution Saudi Arabia and the Arab Spring**, Berlin: German Institute for International and Security Affairs, 2014, pp 17- 19.

[2]-Leonid Grinin and Andrey Korotayev, **Islamism and the Arab Spring: A World System Perspective**, Switzerland AG: Springer, 2019, pp 171-173.

[3]- Clement Henri and Jang Ji-Hyang, **The Arab Spring: Will It Lead to Democratic Transitions?** , New York: Palgrave Macmillan,The Asan Institute for Policy Studies, 2012, p 20.

إنتعاش الإنتماءات القبلية الضيقة، وازدادت خطورة الأوضاع عقب ثورة 17 فيفري 2011، إذ أدار القذافي الثورة عبر مقاربة "فرق تسد" من خلال تزويد القبائل بالأسلحة تمهيدًا للحرب الشاملة، لتتحول القبائل المسلحة إلى ميليشيات متصارعة إما مع الحكومة المركزية، أو صراع بين قبائل مؤيدة وأخرى معارضة للحكومة الإنتقالية، لتقترن العسكرة بالتجزئة القطرية، والمؤطرة عبر قوى إقليمية [خلال المسار الثوري الليبي– خاصة بعد عام 2014–، نلاحظ تورط عدة قوى إقليمية في المستنقع الليبي، أغرقت البلاد في حرب مدمرة، مثلا: الدعم الإماراتي – الفرنسي والروسي للجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا بقيادة الجنرال خليفة حفتر، مقابل الدعم الأمريكي– التركي والإيطالي لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس في غرب ليبيا بقيادة فايز السراج][1]، مما أرسى نموذج إنتفاء الدولة وإنعدام الأمن بفعل وجود ميليشيات قبلية مسلحة متصارعة مع الحكومة أو متحالفة معها أو مع شبكات إجرامية وجماعات جهادية، في إطار الصراع بين الميلشيات والمجلس الإنتقالي حول النفوذ والقوة واحتكار العنف، إذ أن عدم الإحكتار الحصري للعنف من طرف الحكومة المركزية، أدى إلى تعثر ميلاد المؤسسات الجنينية للدولة الليبية، نظرًا لتمسك القبائل الليبية بشرعية تسلحها، بل وظفت هذه الشرعية في عمليات منافسة الحكومة في الهيمنة على موارد النفط.[2]

دومًا وفي نفس سياق عسكرة الثورات العربية، فقد شهدت الدولة اليمنية عسكرة قبلية ذات أبعاد إقليمية في إطار قتال مفتوح متعدد الأنماط، ففي المراحل الأولى؛ من مخاض الأزمة اليمنية، نلاحظ أنه بعد إسقاط النظام، تحالفت قوات الحوثيين مع قبائل علي عبد الله صالح في السيطرة على شمال اليمن ضد حكومة منصور هادي المدعومة من طرف السعودية، لتتحول الأزمة في مرحلة لاحقة؛ إلى تدخلات عسكرية سافرة من طرف قوات التحالف العربي السعودي– الإماراتي، في إطار عملية [عاصفة الحزم] 25مارس 2014 حيث قامت الإمارات بتسليح قوات **منصور هادي**، في مقابل الدعم العسكري الإيراني لميليشيا الحوثيين لتتفاقم أزمات الثورة اليمنية وتتخذ صراعات داخلية، مثلته عدة قوى [تحالف الشمال الذي يتزعمه الزيديون، الجهاديون المتطرفون الذي تتزعمه داعش، الحوثيون، قوى المجلس الإنتقالي..]، ناهيك عن التصدعات في الإئتلافات الداخلية، ليتحول بذلك اليمن إلى أنموذج للثورات العربية الفاشلة، التي تحولت من ثورة ضد النظام السياسي إلى حرب شاملة.[3]

---

[1]- Amal Hamada and Melike Sökmen, **" Investigating The Libyan Conflict and Peace-Building Process: Past Causes and Future Prospects"**, pp 9, 10, 16.
https://bit.ly/364kKOD (accessed on 11/1/2020)

[2]-Diederick J. Vandewalle, " Libya after the Civil War: The Legacy of the Past and Economic Reconstruction", **In:** Clement Henri and Jang Ji-Hyang (eds) , op. cit , p 109.

[3]- Leonid Grinin and Andrey Korotayev, op. cit ,pp 194-195.

الفرع الثاني: دور القوى الإقليمية والدولية في مسار الثورات العربية: الثورات العربية بوصفها حروب بالوكالة.

كان من نتائج النشأة المشوهة للدولة القطرية العربية، أن أسست علاقاتها مع القوى الكبرى على مبدأي التبعية والهيمنة، إذ إرتبط بقاء واستمرار هذه الأنظمة بدعم القوى الكبرى، بدل الإعتماد على شعوبها كحصن شرعي لبقائها، وهذا ما جعل الدولة الوطنية العربية إطارًا غير صالح لإحداث الإنتقال الديمقراطي الذي دعت إليه ثورات 2011، والتي إرتبطت بأجندة إقليمية– دولية، حوّلت موجة الربيع العربي إلى حروب بالوكالة، أعادت إنتاج أنماط القهر العولماتي وإحياء منطق سايكس– بيكو في تجزئة الدولة الوطنية إلى دويلات طائفية، لتحقق بذلك إستراتيجيات المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية في بناء الفوضى المقدسة في العالم العربي.[1]

إن طبيعة الثورات العربية بسقوفها القطرية الضيقة، تم إختراقها ومحاصرتها بمشاريع إقليمية ذات ضغوط عالية، أحدثت تنافسًا إستراتيجيًا فيما بينها، لملء الفراغ المؤسساتي الناتج عن فوضى الثورات العربية، في إطار تقاسم النفوذ بين أمريكا وروسيا على المستوى الدولي، وبين تركيا وإيران وإسرائيل وممالك الخليج على المستوى الإقليمي، رغم تفاوت شدة التأثير واختلاف الغايات والوسائل والأهداف[2] التي تتمثل في إرتباط مخرجات ومسار الأزمة الثورية في الدولة الوطنية مع مداخل ومطالب البيئة الإقليمية والدولية، وفقًا للبعد البراغماتي والمصلحة الوطنية والأبعاد الأيديولوجية والجيوبولتيكية والحسابات الإستراتيجية لهذه القوى في تعاملها مع العملية الثورية، والتي تراوحت بين القبول الحذر بها وبين محاولة الإلتفاف عليها واحتوائها.[3]

1– الدور الإيراني.

إرتبط الموقف الجيوستراتيجي الإيراني من الثورات العربية، بمعايير المصلحة الوطنية [إيران الدولة]، والمعيار الأيديولوجي [إيران الثورة]، وهنا يظهر طبيعة الدور الإقليمي الإيراني وأثره على التوازنات الإستراتيجية في المنطقة، إذ تفرض هذه الثورات إنعكاسات على مصالح إيران ودورها الإقليمي، لذلك إتسم الموقف الإيراني بتوجهين:[4]

---

[1]– عبد الفتاح ماضي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 11، 13.

[2]– خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

[3]– نيروز غانم ساتيك وأحمد قاسم حسين،" التغيرات في بنية النظام الدولي وإنعكاساته على الثورات العربية"، **سياسات عربية**، العدد 3، جويلية 2013، ص ص 77، 78.

[4]– فهد مزبان الخزار،" أبعاد الموقف الجيوستراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية: ثورتي تونس ومصر أنموذجا"، **مجلة أبحاث البصرة**، المجلد 38، العدد 1، 2013، ص ص 262–264.

أ- الثورات العربية بداية يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإيرانية، وهذا ما صرح به **نجاد:** "الأرض العربية تستعد لإقامة حكومة الصالحين، والجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل صورة الدعوة الإلهية للعدالة"، أو كما قال خامنئي: "الرئيس المصري مبارك كان خادما مطيعا لأمريكا وإسرائيل طيلة ثلاثة عقود" -حتمية إنتقال عدوى الثورة الإيرانية-.

ب- إرتباط الثورات العربية بالمصلحة القومية الإيرانية، إذ تدعم إيران الثورات ماعدا (الأزمة السورية) ويتقاطع موقفها مع السياسة الإقليمية الروسية[1]، إذ تعتقد إيران أن الثورات العربية فرصة مناسبة لصرف أنظار العالم عن برنامجها النووي، في إطار إستراتيجية المناورة وكسب الوقت في التعامل مع الضغوطات الغربية فيما يتعلق بملفها النووي.[2]

تدفعنا هذه القراءة العميقة لمحددات الموقف الإيراني من الثورات العربية إلى محاولة تشخيص دقيق للديناميات والظروف التاريخية والسياسية المشكلة لطبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط بوجه عام، وفي أقطار الثورات العربية على وجه التحديد، لا سيما في كل من البحرين، اليمن وسوريا، إذ أن المصالح الجيوسياسية الإيرانية والأمن الطاقوي وتحولات موازين القوى في المنطقة، دفعتها لتبني النهج الدفاعي لحماية مصالحها وقيمها في إطار المصالح الإستراتيجية Strategic interests.

من الناحية التاريخية، تتحكم في خلفيات الدور الإيراني في الثورات العربية، أربعة معطيات أساسية:[3]

- ✓ العدوان العراقي على إيران خلال فترة الحرب الباردة، وما شكله من تحالف خليجي ضدها [المعضلة الأمنية الدولية في منطقة الخليج، إذ أن إيران تشعر بأن أمنها القومي مهدد في ظل نظام إقليمي فوضوي].
- ✓ تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما أفرزته من تواجد للقوات الأجنبية الغازية لجيرانها [العراق، أفغانستان].
- ✓ الدعم الخليجي-الإسرائيلي لأمريكا، إذ أن وجود القواعد العسكرية الأمريكية الدائمة في منطقة الخليج شكّل هاجسًا أمنيًا، جعل إيران تلجأ لتطبيق إستراتيجية ردع هذا التهديد، عبر تطبيق منطق الحروب بالوكالة.

[1]- عدنان هياجنة، " رؤى إقليمية ودولية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات"، **الشرق الأوسط**، العدد 22، جانفي 2012، ص 27.

[2]- فهد مزيان الخزار، مرجع سبق ذكره، ص 369.

[3]- Jakub Hodek and Miguel Panadero, **Iran Strategic Report** , Center for Global & Strategic Studies, July 2019, pp 4, 15.

- ✓ **مسألة الترحيب الإيراني بالثورات العربية، يشوبه نوع من التشويه والغموض، إذ أن إيران إنقسمت بين مؤيد ومعارض للثورات (المحافظين، الإصلاحيين)**، فبينما إعتبر **نجاد** بأن الثورة العربية هي صحوة إسلامية واستمرار لمسار الثورة الإيرانية كأنموذج سياسي قائم على تصدير الثورة أو بداية بزوغ فجر المشروع الإمبراطوري الفارسي، فإن بعض الساسة الإيرانيين إعتبروا أن الثورات العربية مشروع أمريكي هدفه إسقاط الدول وليس الأنظمة، **مبررين ذلك بوجود علاقة بين ثورات 2011 والثورة الخضراء في إيران 2009**، التي حاولت إسقاط النظام الإيراني عبر مجموعة مطالب وآليات، وهي نفسها الخطاب السائد في منطق الثورات العربية.[1]

أما من الناحية الميدانية، نلاحظ أن الثورات العربية أتاحت فرصة جديدة لإيران لتصبح قوة إقليمية، من خلال توسيع نطاق نفوذها، والإستفادة من مسار الثورات العربية عبر تعزيز إنتشارها في المنطقة، حيث تدعم إيران بعض الأنظمة العربية مثل النظام السوري، إضافة للتحالفات الإقليمية[2] مع بعض الجماعات (الدعم اللوجستي والعسكري والمساعدة المالية لحزب الله اللبناني والميليشيا الحوثية في اليمن)، إذ يتحول الدور الإيراني في بعض الأحيان إلى إقامة النفوذ السياسي والجغرافي لمواجهة المشروع التركي (عثمنة المنطقة العربية) والمشروع الأمريكي (صهينة العالم العربي).[3]

وعليه، إستخدمت إيران في نفوذها، آليات القوة الصلبة (تسليح الميليشيات) إلى جانب توظيف آليات القوة الناعمة، حيث إستطاعت إيران أن تكسب تعاطف الشعوب العربية بفعل الدبلوماسية الإيرانية المعادية لإسرائيل، فضلاً عن دورها في حصار إسرائيل عبر مجموعة من الميليشيات المسلحة (حزب الله في لبنان حماس في غزة)[4]، فقد ساهمت هذه الممارسات في توطيد وجودها في عدة دول، على غرار اليمن الذي وظفته كبؤرة توتر في صراعها بالوكالة ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الخليجيين، من خلال تسليح الميليشيا الحوثية.[5]

يمكن القول أن إزداوجية الدور الإيراني في الثورات العربية، قد يكشف عن وجود بعض التناقضات في مسار السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية، ومرد ذلك هو طبيعة الظروف السائدة وأنماط التفاعلات

---

[1]-Henner Fürtig, " Iran and the Arab Spring: Between Expectations and Disillusion" , **GIGA Working Papers**, No 3, German Institute of Global and Area Studies, November 2013, pp 4,5,17,18.

[2]-Erzsébet N. Rózsa, " Geo-Strategic Consequences of the Arab Spring", **Papers IEMed**, No 19, European Institute of the Mediterranean, June 2013, p 21.

[3]-Atilla Sandikli and Emin Salihi, "Iran the Shia crescent and the Arab Spring", **Report No 35**, Wise Men Center For Strategic Studie, Istanbul, August 2011, pp 17-18.

[4]– إياد المجالي وهيبة غربي،" التقرير السياسي للقوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط"، **مجلة مدارات إيرانية**، العدد 4، جوان 2019، ص 17.

[5]- Erzsébet N. Rózsa, op. cit , p 21.

السوسيو– إقتصادية ، ففي اليمن مثلا، قامت إيران بدعم التمرد الحوثي على الحكومة التي شكلتها المبادرة الخليجية في إطار المرحلة الإنتقالية، فمع سيطرة الحوثيين على اليمن أواخر 2014، شنت قوات التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات حربًا مدمرة على اليمن في إطار عملية عاصفة الحزم مارس 2015، كرد فعل على النفوذ الإيراني في المنطقة، والدعم العسكري للمعارضة الحوثية[1]، رغم أن الدعم الإيراني للحوثيين بحسب المراقبين للوضع، كان متواضعًا جدًّا مقارنة بالدعم الإيراني لحلفائها الإقليميين في بعض الدول العربية؛ وتجدر الإشارة إلى أن العمليات العسكرية الخليجية في اليمن، إتسمت بالتنسيق مع أمريكا للقضاء على الميلشيا الحوثية، التي تصفها الدبلوماسية الأمريكية بالخطر المستقبلي على المصالح الأمريكية في الخليج، ولذلك هددت الإدارة الأمريكية على لسان رئيس مجلس شيوخها في 2018 بإنهاء الدعم العسكري لقوات التحالف الخليجي الذي إعتبرته جهد حربي غير فعال، بسبب إخفاقها في القضاء على الحوثيين ناهيك عن تأزم الخلافات بين السعودية والإمارات في الآونة الأخيرة[2].

2– الدور التركي.

حظيت المنطقة العربية بإهتمام كبير من قبل صناع القرار في تركيا، لما تمثله هذه المنطقة من أهمية جيوسياسية للأمن القومي التركي، وازدادت هذه النزعة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا 2002، بتبنيها لسياسة بناء ترتيب إقليمي جديد يعكس رؤية القيادة العثمانية الجديدة، وفق مسارات العمق الإستراتيجي، مستغلة فرصة إنهيار النظام الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق 2003، فذهبت تركيا إلى رسم سياسة إقليمية جديدة وبتأييد أمريكي، بإعتبارها ثقلاً موازيًا للدور الإقليمي الإيراني، حيث حاولت تركيا إعادة إستدعاء نفوذها في المنطقة، عبر تصدير تجربتها الديمقراطية كنموذج مثالي لتنظيم العلاقة بين المجالين الديني والسياسي (آليات ضبط تعايش الإسلام السياسي مع علمانية الدولة، ترتيبات دستورية ومؤسساتية تنظم طبيعة العلاقات المدنية العسكرية)، وفقًا للمصلحة القومية التركية، مع تكييف سياستها مع المستجدات الإقليمية والتحديات الجيو أمنية الجديدة المرتبطة بالثورات العربية.[3]

ضمن هذا السياق، تميزت **المكيافلية التركية** بالتردد والإرتباك الشديد، والتناقض أحيانا أخرى، **في محاولة لإستعادة المجد الإمبراطوري العثماني الضائع، والذي يحمل في طياته حنين العودة للإرث**

[1] -Simone van Slooten, **"The Strategic Alliance of Saudi Arabia and the UAE",** pp 13, 20. https://bit.ly/3bF8KEu (accessed on 16/1/2020)

[2]- Kenneth Katzman, "Iran's Foreign and Defense Policies", **Report No 44017**, Congressional Research Service, April 2020, pp 33,38,39.

[3]– فراس محمد إلياس، **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**، عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 10، 99، 183.

الإستعماري- الإستيطاني في العالم العربي، عبر عملية الإنخراط في مسار عمليات الربيع العربي، ووفق المصالح السياسية الحيوية (المجال الحيوي) لتركيا **الأردوغانية، إذ إتسمت الدبلوماسية التركية في حقبة أردوغان بالمزاوجة بين الخطاب الديني -البعثة الإلهية لأردوغان- والخطاب الأسطوري** and mythical mission from God discourse والتي تمثل السلاح الناعم لتركيا الإستعمارية[1]، تحت شعار "أسلمة الأنظمة السياسة العربية" عبر إتباع الأنموذج التركي الإسلامي في الحكم، حيث ترى تركيا أن نجاح تجربة حزب العدالة والتنمية في العالم العربي تمثل فرصة تاريخية لتعميمها في المنطقة في ظل الثورات العربية، بل أن الفلسفة السياسية للقيادة العثمانية الجديدة ترى في تصدير الديمقراطية التركية للأقطار العربية، أنها تمثل حتمية تاريخية تعكس طموحات الشعوب العربية في إرساء قيم العدالة والحرية والتنمية، عبر **الإنتقال السلس إلى الديمقراطية والتعددية السياسية على المقاس التركي،** لذلك كانت تركيا صريحة في دعمها للثوار المصريين، بل أن أردوغان كان أول رئيس طالب بتنحية نظام **حسني مبارك** في خطابه التاريخي خلال فيفري 2011، حين دعا إلى ضرورة التأسيس لمرحلة إنتقالية جديدة ببصمات الديمقراطية الإخوانية.[2]

في الحقيقة، تحججت تركيا بشعار الدمقرطة التركية للدول العربية، عبر إدارة عمليات الثورات العربية كمحاولة لخلق نظام إقليمي جديد خاضع للهيمنة التركية- المشروع العثماني الجديد-، واقترنت السياسة التركية بمواقف واشنطن وإسرائيل التي تمثل الحليف الموثوق[3] لتركيا، في مواجهة النفوذ الإقليمي الإيراني، بل أن تركيا إتبعت نهج تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية ولكن بتكتيكات مغايرة، يشوبها الكثير من التناقض والإزدواجية في معايير الترويج التركي للبناء الديمقراطي في الدول العربية، إذ أن إرساء معالم النظام الإخواني التركي في مصر-خلال حقبة **محمد مرسي**- إرتبط بمنظور معياري يستند إلى مبدأ الديمقراطية على المقاس التركي، الذي كرس آليات طائفية في العملية السياسية [الصراع بين الإخوان والأقباط: هل الدولة المصرية دولة مواطناتية تسمح بالحريات والتعددية الدينية أو دولة إخوانية ثيوقراطية تعمل على إقصاء الأقليات المسيحية من المشاركة السياسية؟]، حيث أثبتت التجارب الإنتقالية في الثورات العربية مدى التورط التركي في إذكاء حدة التوترات الطائفية في المنطقة العربية.[4]

إن تركيا الأردوغانية التي تورطت في الحرب السورية، تعود من جديد وبنزعة أكثر وحشية وهمجية، وهذه المرة في المستنقع الليبي، وعبر شعار إستعادة المستعمرات التركية في شمال إفريقيا، إذ أن التدخل العسكري

[1]- Ajdin Đidić, " Turkey's Erratic Foreign Policy in the Middle East, 2011-2017 ", **EJTS European Journal of Transformation Studies**, Vol 7, No1, 2019, p 45.

[2]- Mehmet Ozkan and Hasan Korkut, " Turkish Foreign Policy towards the Arab Revolutions", **Epiphany**, Vol 6, No1, 2013, pp 170-171.

[3]-Ibid, p179.

[4]- Ajdin Đidić, op. cit , pp 37, 38.

التركي في الحرب الأهلية الليبية مثّل خطوة هامة، لمنافسة كل من فرنسا وروسيا في الهيمنة على النفط الليبي، عبر إستراتيجية تهريب المرتزقة والميلشيات المسلحة والأسلحة الفتاكة لحكومة الوفاق الوطني (طرابلس)، حيث سارعت تركيا إلى إبرام إتفاقية تسليح حكومة الوفاق، والمعروفة إعلاميا بمعاهدة "ترسيم الحدود البحرية في المنطقة" في 27 نوفمبر 2019، حيث تعهد أردوغان في هذه الاتفاقية بالحماية الأمنية لحكومة الوفاق، لمواجهة قوات الجيش الوطني الليبي المهيمنة على الشرق (طبرق)، والتي تعتمد بدورها على الدعم العسكري لكل من روسيا وفرنسا ومصر والإمارات، لتتحول ليبيا من الحرب الأهلية إلى حرب إقليمية وفوضى عارمة، تورط فيها الجميع، خاصة تركيا التي أججت حدة الحرب الليبية المدمرة مستفيدة من خبرتها في تدمير سوريا، في إطار حروب الوكالة، وعبر عملية الدعم الشامل للميليشيات المسلحة وفق الأجندة التركية القائمة على التوغل والنفوذ الإقليمي في مجتمعات بدون دولة.[1]

3- الدور الإسرائيلي.

تهدف العقيدة الأمنية الإسرائيلية إلى إرساء نظام إقليمي فوضوي في العالم العربي، عبر مجموعة من الميكانيزمات التي تتيحها ثورات الربيع العربي، بل يعتقد بعض الساسة الإسرائليين أن الثورات العربية هي الآلية الأكثر ملائمة لتكريس منطق تفكيك النظام الإقليمي العربي، من خلال سياسة المحاور الإقليمية المتناقضة أيديولوجيا وممارساتيا، والمتمثلة في:[2]

- المحور الإيراني: الداعم لبعض الأنظمة مثل النظام السوري، وتصفه إسرائيل بمحور الشر.
- المحور التركي: يقف إلى جانب بعض القوى السياسية المعارضة في المنطقة العربية مثل جماعة الإخوان في مصر.
- المحور المعتدل: وهم حلفاء إسرائيل مثل السعودية والإمارات.
- المحور الجهادي: يتمثل في تنظيم القاعدة وداعش، وتمتلك هذه الجماعات من القوة ما يسمح لها بتهديد عدة أنظمة عربية، دون المساس بالكيان الصهيوني؟.

وعلى هذا الأساس، تعتقد إسرائيل أن الثورات العربية عملت على إضعاف وإزاحة الأنظمة السياسية كمقدمات لتقسيم المجتمعات العربية المنهكة إلى كيانات طائفية وإثنية، إذ أن **السلام الشرق الأوسطي بحسب مفردات السياسة الخارجية الإسرائيلية هو أن تحاط إسرائيل بمجموعة من الدويلات العربية الطائفية**، حيث ترسم الطائفة خطوط وآليات النظام السياسي والمعارضة والأحزاب السياسية، بإعتبار أن

[1]- Conn Hallinan, **" Turkey's Latest Quagmire: Intervention in Libya",** Foreign Policy In Focus**,** 5/2/2020. https://bit.ly/2z5i5bo (accessed on 1/3/2020)

[2]-Itamar Rabinovich, "Israel and the Changing Middle East", **Middle East Memo**, No 34, January 2015, p 3.

الثورات العربية[1] هي عملية معقدة للتفكيك الإجتماعي والسياسي المؤدي إلى أنموذج الديمقراطية الشرق أوسطية، والنيوليبرالية على المقاس الإسرائيلي، وهذا ما صرح به **نتنياهو** حرفيا في مجلة **الجارديان** فيفري 2011: "الربيع العربي حقبة جديدة من الليبرالية والتقدم، إننا نشهد ميلاد حكومات ديمقراطية حليفة لإسرائيل حكومات أقل فسادًا وأكثر عمالة، تسمح لإسرائيل بزعامة النظام الشرق الأوسطي الجديد".[2]

ولتوضيح حقيقة الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية، يمكن الإشارة إلى المقال الذي كتبه **Gideon Levy** رئيس تحرير صحيفة **هارتس Haaretz** في 13 فيفري 2011 بعنوان: "على إسرائيل أن تهنئ مصر" "Israel Must Congratulate Egypt" واصفًا الثورة المصرية بقوله: " أخبار جيدة لإرساء السعادة في مصر ثورة مدهشة، إنه وقت الإستمتاع بالنور المشرق من النيل، بعد ثلاثة أسابيع من النضال الديمقراطي في ساحات التحرير لإسقاط حكم الطواغيت، فقد آن الأوان أن ترسل القدس العبرية أفضل التمنيات إلى القاهرة العربية ...".[3]

على مدى ستة عقود من تأسيس دولة إسرائيل، فقد كان الهاجس الأمني الوحيد هو الحروب التقليدية [الصراع العربي الإسرائيلي]، ليأتي الربيع العربي لإنهاء هذه الحقبة، إيذانًا بمرحلة السلام الشرق أوسطي، إذ أن إنشغال الأقطار العربية بمعضلاتها الداخلية، ساهم في تقليص حجم إهتمام الدول العربية بقضايا الصراع مع إسرائيل، فكل الإمكانيات العسكرية والإقتصادية وجهت لمعالجة قضايا الأمن القطري، بدل الإهتمام بالهاجس الإسرائيلي في النظام الإقليمي العربي[4]، لتستفيد إسرائيل من الفوضى الخلاقة التي أحدثها الثورات العربية، ألم يتواجد عراب الثورات العربية **برنارد ليفي** وهو فرنسي من أصول يهودية في قلب أحداث مصر 2011 ؟ ليترك تواجده علامات إستفهام حول الدور الذي قام به هذا المفكر الإسرائيلي إبان تلك الفترة؟ ألم يدعم **ليفي** الثوار الليبيين[5] في حربهم ضد النظام ؟ نعم تحققت أمنيات ليفي في بناء جحيم شرق أوسطي جديد.

وانطلاقًا من هذا، يمكن القول أن **التخوف الإسرائيلي الوحيد من الثورات العربية هو خطر تصدير الثورة الإيرانية إلى الأقطار العربية**، إذ أن الوجود الإيراني في المنطقة كرّس تهديدات "المستوى فوق التقليدي"

---

[1]- خالد المعيني، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2]-Haim Bresheeth, "The Arab Spring: A View from Israel", **Middle East Journal of Culture and Communication**, No 5, 2012 , p 54.

[3]-Gideon Levy, **" Israel Must Congratulate Egypt"**, Haaretz, 13/2/2011. https://bit.ly/2Tdnmop (accessed on 2/3/2020)

[4]- Itamar Rabinovich, op. cit ,p 3.

[5]– صباح محمد الجبوري،" دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي: دول الربيع العربي أنموذجا"، **مجلة تكريت للعلوم السياسة**، العدد11، 2017، ص ص 281، 284.

supra-conventional levels of threat، حيث أثبتت الخبرة الإيرانية في لبنان، مدى خطورة الميلشيات الإيرانية ضد الأمن الإسرائيلي (حزب الله)، فقد صرح **عاموس جلعاد** تعليقا على الدور الإيراني في سوريا قائلا: " التهديد الذي يشكله محور إيران– حزب الله هو أكبر من أي تنظيم جهادي، فسقوط النظام السوري أفضل من بقائه"[1]، ولذلك تحالفت إسرائيل مع القوى العربية المعتدلة– بحسب وجهة النظر الإسرائيلية– لمواجهة إيران، وتحدث هذه العمليات الإقليمية بالموازاة مع تمكين الثوار في الدول العربية من إسقاط الأنظمة دون الإنتقال إلى الديمقراطية، بل إسقاط الدول قبل إسقاط الأنظمة.[2]

4– الدور الروسي.

إنتهجت روسيا سياسة أكثر فعالية في العالم العربي، لحماية مصالحها الوطنية، ولا سيما مع مجيء **فلادمير بوتين Vladimir Putin** إلى السلطة، في إطار مساعيه لتعزيز النفوذ السوفيتي السابق في المنطقة العربية، إذ تستند الأبعاد الإستراتيجية للتوغل الروسي في العالم العربي من فرضية الشعور الروسي بالخطر الجيوستراتيجي الذي قد يترتب من جراء هذه التغيرات التي لا تتلاءم مع طموحاتها الإقليمية، مما يستلزم على روسيا ردع عدوى إنتشار الثورات العربية، بإعتبارها مخطط غربي وهندسة سياسية أمريكية، بل عملية ترميم جيوستراتيجية للخريطة الشرق الأوسطية، فعلى غرار خشية الكرملين من صعود الإسلاميين في بلدان الربيع العربي وامتداد موجاته إلى القوقاز الروسي، فإنه يعتقد بأن الربيع العربي هو إستمرار للثورات الملونة المعادية للأمن القومي الروسي، لذلك تبنى الكرملين الواقعية الهجومية لردع صعود وانتشار الجماعات المتطرفة في النظام الإقليمي العربي، ومنع إنهيار الدولة وما يترتب عليها من تداعيات ترتبط بتهديدات الجماعات الأصولية والمتطرفة، التي قد تستغل الفراغ الأمني في بعض الدول العربية الفاشلة لتهديد دول الجوار بما فيها روسيا، ناهيك عن القلق الروسي من التدخل العسكري من طرف الغرب بذريعة إعادة بناء الدولة الفاشلة، مثل ما حدث في ليبيا عبر تدخل الناتو 2011، إذ تعتبر روسيا هذه التدخلات تقويضًا للمصالح الجيوستراتيجية الروسية، واستمرارًا للهيمنة الغربية على المنطقة.[3]

إن محاولة روسيا وضع نفسها محل الحليف الموثوق لدى بعض الأنظمة العربية، سمح لها بتجديد دورها الحيوي كفاعل إقليمي في النظام الشرق الأوسطي، إذ إستخدم الكرملين مقاربة القوة الناعمة جنبا بجنب مع

---

[1]- Itamar Rabinovich, op. cit, p 4.

[2]– إمطانس شحادة و نديم روحانا، "**رؤية إسرائيلية للثورات العربية**". مؤسسة مدى الكرمل، حيفا: المركز العربي للدراسات الإجتماعية والتطبيقية، ديسمبر 2014، ص ص 10، 11، 13.
(تم تصفح الموقع في: 2020/5/3) https://bit.ly/3bG9g5c

[3] -Aron Lund, "From Cold War to Civil War: 75 Years of Russian-Syrian Relations", **UI Paper**, The Swedish Institute of International Affairs, July 2019, pp 19, 50, 51.

مقاربة القوة الصلبة، من أجل تكريس نفوذ إستراتيجي واسع النطاق ومستدام في المنطقة العربية، فبينما إستخدمت القوة العسكرية في معالجة الأزمة السورية، فإنها لجأت للدبلوماسية الناعمة في توظيف أجندتها في مصر عقب إنقلاب 2013، وما ترتب عنه من تراجع للهيمنة الناعمة التركية في مسار الثورة المصرية حيث تعتبر جماعة الإخوان المسلمين الحليف الإستراتيجي لحزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ 2002، فبينما ساندت تركيا الثورة المصرية 2011، فإن روسيا ساندت الثورة المضادة 2013، وما أفرزه من زيادة النفوذ الروسي الناعم، خاصة بعد توقيع إتفاقية الشراكة الشاملة والتعاون الإستراتيجي خلال أكتوبر 2018، التي تعهدت فيها روسيا بالدعم المطلق لمصر في مواجهة التهديدات الأمنية الإقليمية، وبذلك إستخدمت روسيا مقاربة واقعية برغماتية، تعتمد على إستراتيجية ملء الفراغ بالتموقع المثالي للكرملين في الدوائر السياسية العربية، عبر الدبلوماسية أحيانًا والتدخل العسكري المباشر أحيانًا أخرى، وبحسب طبيعة المنطقة ومحركات التغيير الثوري.[1]

5- الدور السعودي والإماراتي.

يبدوا واضحًا أن الثورات العربية كانت فرصة سانحة لكل من السعودية والإمارات لتوطيد نفوذها الإقليمي وتعزيز مصالحها القومية، ونشر أيديولوجيتهما التي إرتبطت بالدعم المطلق للثورات المضادة في كل الأقطار العربية، بإستثناء الأزمة السورية التي تقف إلى جانب المعارضة المسلحة، لتؤكد على مسألة إزدواجية معايير وتوجهات السياسة الخارجية للدولتين في تعاملها مع الثورات العربية، حيث تشير الحقائق الإمبريقية أن العنف الثوري المتصاعد والإحتقانات الطائفية والمناطقية في أقطار الثورات العربية، إرتبط بأجندة قوى ومحركات إقليمية وعلى رأسها المحور السعودي- الإماراتي، الذي له يد في أزمات: اليمن والبحرين، سوريا وليبيا، وآخرها الأزمة السودانية.

ففي البحرين تحركت القوات السعودية والإماراتية لإجهاض واحتواء ثورة 14 فيفري 2011، في إطار أول تجربة خليجية لدعم الثورات المضادة، بعد أن تصاعدت الإحتجاجات الشعبية العارمة ضد النظام الملكي، إذ طالب المتظاهرون بضرورة إحداث تغييرات جذرية في مملكة البحرين، عبر إصلاحات دستورية عميقة؛ وبحجة تعرض حكم عائلة آل خليفة للخطر، وتخوفًا من عدوى إنتشار الموجة الثورية إلى الممالك النفطية تدخلت السعودية والإمارات عسكريًا في البحرين عبر قوات درع الجزيرة في 14 مارس 2011 لإجهاض المسار الثوري بالعنف والقوة وفرض سياسة الأمر الواقع، وبدعم أمريكي واضح، حيث حصلت القوات

[1] -Rossella Cerulli, " Russian Influence in the Middle East", **American Security Project, ASP Report**, September 2019, pp 1, 9, 10, 13.

الخليجية على الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية في عهد **أوباما** لإجهاض الإنتفاضة البحرينية، التي إعتبرتها إستمرار لموجات الثورة الإسلامية الإيرانية.[1]

وفي اليمن، أدت الإنقسامات الداخلية المتزايدة عقب الثورة اليمنية 11 فيفري2011 التي أسفرت عن تنحية علي عبد الله صالح 2012، إلى تولي عبد ربه منصور هادي المرحلة الإنتقالية بمبادرة خليجية إلى غاية 2014، مما تسبب في السخط الشعبي من التدخل السعودي الإماراتي في العملية السياسية في اليمن وهي المبررات التي دفعت بالميلشيات الحوثية المدعومة من إيران بالإطاحة بالحكومة الخليجية، ليدخل اليمن في منعرج خطير في إطار حروب الوكالة[2] بين القوى الداخلية، سيما بعد شن قوات التحالف الإماراتي– السعودي في 26 مارس 2015 عاصفة الحزم، معلنة عن حرب مدمرة، أسفرت على أسوء أزمة إنسانية في العالم، وأدت إلى مقتل أكثر من مائة ألف يمني[3].

في المقابل، وفي نفس الدولة، نلاحظ تعارض المصالح الإماراتية– السعودية في اليمن، فبينما تدعم الإمارات الحركة الإنفصالية الجنوبية، فإن السعودية تدافع عن قيام حكومة يمنية قوية في مأرب، ناهيك عن الخلافات الشخصية بين ولي عهد السعودية **محمد بن سلمان** وولي عهد أبو ظبي **محمد بن زايد**، وكان هذا الإنقسام والإنشقاق الداخلي مكسبًا إقليميًا للحوثيين، الذين دخلوا في تحالفات كبيرة مع القبائل اليمنية ضد القوات الإماراتية والسعودية التي تكبدت خسائر فادحة في المستنقع اليمني.[4]

وفي تجربة جديدة للتدخلات السافرة للإمارات في أقطار الثورات العربية– التورط في الأزمة الليبية– فقد إتضحت معالم ودوافع الإمارات الأيديولوجية والطموحات الجيوسياسية في شمال إفريقيا، عبر تمويل الحروب والإنقلابات العسكرية، في إشارة واضحة لرغبة الإمارات في بناء إمبراطورية إقليمية عبر المال الفاسد، وبدعم فرنسي، إذ ساهمت الإمارات في تأجيج حدة الصراع المسلح بين القبائل الليبية، إضافة لمساهمتها في تشتت الصف الليبي بدعمها لقوات الجيش الوطني الليبي الذي يقوده الجنرال **حفتر**، في صراعه مع قوات حكومة الوفاق الوطني في طرابلس، وهذه الأخيرة تطبق الأجندة التركية– القطرية.[5]

---

[1]- Guido Steinberg, op. cit, p 19.

[2]- Zachary Laub and Kali Robinson, **" Yemen in Crisis, Council on Foreign Relations"**,Council on Foreign Relations, 27/4/2020.
https://on.cfr.org/2ZaIyzc (accessed on 7/5/2020)

[3]- Bethan McKernan, **" Clashing UAE and Saudi interests are keeping the Yemen conflict alive"**, The Guardian, 26/3/2020.
https://bit.ly/2AzIgaN (accessed on 7/5/2020)

[4]- Bethan McKernan, op. cit.

[5]- Jonathan Fenton, **" Harvey ANALYSIS - Why UAE seeks to crush Libya's democratic transition",** Anadolu Agency, 30/3/2020.
https://bit.ly/3bGLy8W (accessed on 9/5/2020)

المطلب الثالث: تداعيات الثورات العربية.

الفرع الأول: التداعيات السياسية.

يفترض بالمسار الثوري أن يحدث تغييرات جذرية في المنظومة السياسية والأمنية والسوسيو– إقتصادية للدول العربية، التي إنتقلت من اللحظة الثورية الغير عفوية والموجهة إقليميًا ودوليًا، إلى مسار طويل ومعقد من الأزمات المتعددة المستويات، وما رافقها من عجز ديمقراطي وانهيار مؤسساتي، وصولاً لمرحلة ترسيخ مكيانيزمات الدولة الهشة المتمثلة في إنهيار المؤسسات السياسية، بل أن بعض الأقطار العربية شهدت إنتقالاً مؤلمًا من الدولة الوطنية إلى الدويلات الطائفية والكيانات الإثنية التي تديرها مجموعة من القوى الإقليمية والدولية، وتتفاعل مع قوى عبر وطنية وجماعات متطرفة، في إطار إعادة إحياء النموذج الصومالي في بلدان الربيع العبري؛ إذ أفرزت الثورات العربية تحولاً راديكاليًا من أنظمة سياسية تسلطية إلى أنظمة ثيوقراطية شمولية أو تنظيمات متطرفة لأمراء حرب يطبقون الأجندة الإقليمية والعولمية، مما أرسى معالم إنتفاء دولة ما بعد الإستعمار في حقبة ما بعد الربيع العربي.

إن الثورات العربية كانت مجرد خطوة فاشلة في المسار المعقد للإنتقالات الديمقراطية، فهي مجرد ترميمات للنظم السياسية السلطوية، إذا لم يتم تحصين الفعل الثوري أو رفع منسوب مكاسبه السياسية والتاريخية، فحدثت الشرارة الثورية بدون مرجعيات ديمقراطية، الأمر الذي سمح بتوظيف المرجعيات التقليدية السلطانية أو التحديثية الكولونيالية في الأزمة الثورية، حيث شهد المشهد الإنتقالي في بلدان الثورات العربية جدلاً سياسيًا ومأزقًا دستوريًا في ظل تنامي الإستقطابات المتناقضة بين التوجهات:[الدينية/العلمانية العسكرية/ المدنية، الجهوية/ الطائفية] حول طبيعة وشكل دولة ما بعد الثورات العربية، لتظهر الكوابح التي إعترضت المسار الثوري[1] والمتمثلة على وجه خاص، في إجهاض الأنظمة العسكرية لمشروع الثورة وصناعة السلطوية من جديد، في ظل ضعف وتشرذم المجتمع المدني، مقابل الهيمنة الأيديولوجية والقمعية للمؤسسة العسكرية، التي أفرغت الفعل الثوري الإحتجاجي من محتواه وهدفه، ليتم صناعته وفق أجندة إقليمية، تعيد بموجبها إعادة هندسة السلطوية، بتوظيف تكتيكات واستراتيجيات الإستقطاب السياسي، وإحداث إنشطار مجتمعي.[2]

[1]– كمال عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص ص 55، 56.

[2]– المصطفى بوجعبوط،" الفعل الإحتجاجي في الوطن العربي وصناعة الوهم: تقوية السلطوية وتعثر آليات الديمقراطية"، **في:** المصطفى بوجعبوط وآخرون، **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي، دراسة في متغيرات الإستقرار واللاإستقرار**، مرجع سبق ذكره، ص ص 16، 20.

وعلى هذا الأساس، لم تنجح الثورات العربية في تحويل الزخم الثوري الجماهيري الهائل الذي أحدثته إلى مؤسسات ديمقراطية ثورية بديلة للمؤسسات السياسية القائمة، إذ حالت الثورة دون مأسسة الشرعية الثورية الجديدة، حيث تم إسقاط رأس النظام السياسي وإحداث فراغ سياسي في الدولة الوطنية، بدون إيجاد بدائل ومخرجات سياسية من المأزق الذي أحدثته الديناميات الثورية، على إعتبار أن إسقاط شرعية الدولة الوطنية واقعيًا عبر الحشود الجماهيرية في الميادين وأمام المؤسسات الحكومية السيادية، ظل أسير النموذج الأيديولوجي الجاهز الذي أنتج مؤسسات سياسية عاجزة، لتنتقل الجماهير العربية من شعار " الشعب يريد إسقاط النظام" كشعار سفسطائي شكلي لا مضمون له، إلى المطالبة بإسقاط شرعية الدولة الوطنية.[1]

إذا كان جوهر النظام الديمقراطي هو المشاركة السياسية والسعي نحو إدماج مختلف القوى السياسية والمكونات الإجتماعية في عمليات البناء الديمقراطي، فإن الدمقرطة في الأقطار العربية خلال حقبة الثورات شهدت إقصاءًا سياسيًا وجذريًا لهذه القوى والمكونات المجتمعية، واقترنت العملية السياسية بالعنف الإثني والقوة العسكرية، فضلاً عن إنخراط القوى السياسية في نزاعات داخلية ومحاصصة طائفية كبديل لعملية التنافس السياسي والديمقراطية التشاركية، إذ تبلور التنافس السياسي بخلفيات مذهبية وقبلية، فأصبحنا نتحدث عن التنافس السياسي بين الأحزاب السلفية والأحزاب الإخوانية، والذي تديره كل من تركيا والسعودية فأضحت قطر بمثابة مركز وفلك إقليمي لدائرة المؤيدين للأحزاب الإخوانية، في مقابل إستقطاب مذهبي للأحزاب السلفية ومركزها الرياض[2]، بطريقة أدت إلى إنفجار الصراع الهوياتي، ورسخت الأبعاد المذهبية كجزء من الممارسات السياسية في المشهد الإنتقالي للثورات العربية، في إطار تسييس الهويات الدينية، وزيادة المجال الديني على حساب المجال المدني، وإقحام هذه الهويات في صراعات إقليمية.[3]

ولذلك، تعتقد **فتحي العفيفي** أن الثورات العربية أو فوضى الثورات المعولمة هي فتوى سياسية أمريكية لمذبحة مفتوحة، وإتجاه تدميري ممنهج لكل الأنساق السياسية القائمة، إذ إقترنت عمليات إرساء الديمقراطية والحريات كقيم ليبرالية بمنطق العنف الإقليمي أو المحلي، فثمة حالة غير مسبوقة من الفوضى السياسية العارمة في المنطقة العربية منذ 2011، حيث إختلطت فيه المفاهيم السياسية بالممارسات الأيديولوجية، وثار الجدل بين ما هو فعل بنَاء للديمقراطية أو هدَام لها، الأمر الذي وفر مسوغات للفصائل التي إندفعت إلى صدارة المشهد السياسي، على أمل الخلاص من القهر السياسي الذي عانت منه خلال عقود الإستبداد

[1]– رفعت رستم الضيقة، مرجع سبق ذكره، ص ص 228، 234، 235.

[2]– علي الدين هلال،" حال الأمة العربية 2015–2016: العرب وعام جديد من المخاطر"، **المستقبل العربي**، العدد 447، ماي 2016، ص ص 12، 16.

[3]– محمد سعدي ورشيد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 259–261.

بإستغلال اللحظة الثورية والسانحة التاريخية لفرض هيمنتها، عبر الإقتحام العنيف للمجال السياسي، لتتأكد بذلك حالة الإفلاس الواسع النطاق لكل السياسات، وفي إطار مخاض ثوري عسير وشاق، أنتج أنظمة إنتقالية ثورية جديدة تنطوي على إستبداد مفرط، يترابط مع ديناميات العولمة التي تمثل النزعة المركزية الغربية في ترميم الأنظمة السياسية العربية، وعولمة العنف بالتفكيك المزدوج للدولة والمجتمع العربي.[1]

مثير للعجب، تحول عملية صياغة الدساتير الثورية والقوانين وتعديلها ووضعها حيز التنفيذ، من كونها مدخل للتوافق والتفاهم على القواسم المشتركة بين النظم الحاكمة وقوى المعارضة السياسية، إلى مصادر للإحتقانات والإنشقاقات الداخلية، إذ سعت الأنظمة الثورية إلى تعزيز هيمنتها وسيطرتها عن طريق اللجوء إلى سياسة دعم الموالاة وإقصاء أو تقزيم المعارضة[2]، فالثورة المصرية مثلاً، جاءت لتؤكد على مسار ثوري متعفن، رافقته مرحلتين إنتقاليتين متناقضتين، أما المرحلة الأولى؛ فقد عبرت عن خيبة أمل أيديولوجية كبيرة عقب إعتلاء الإسلاميين للحكم واتساع الفجوة بين الخطاب والواقع، والذي أنتج تحولا دراماتيكيا من خطاب الثورة إلى خطاب الثورة المضادة في المرحلة الثانية، بسبب ما أحدثته جماعة الإخوان من فتنة طائفية، وفق المنطق الخلدوني– السيطرة والغلبة– حيث سمح الفوز الكاسح لجماعة الإخوان في أول إنتخابات ديمقراطية في مصر، إلى إعتقادها بأنها إنتقلت من مرحلة الضعف إلى مرحلة القوة، فتخلت بسرعة عن شعاراتها الإنتخابية، عن طريق إقصاء وتكفير المعارضة وأسلمة الدولة وأخونتها، لتختطف الدولة بعد إختطاف الثورة واغتصابها، وأمام هذا الوضع، إنتقلت البلاد إلى المرحلة الثانية؛ وهي الإستنجاد بالدولة العميقة وإعادة إنتاج مرحلة ما قبل الثورة[3] في إطار الثورة المضادة التي جمعت في طياتها تحالفات داخلية أدلجت المسار الثوري، ليصبح المجتمع حطب الثورة ووقودها، ويتمثل هذا التحالف في:[4]

- ✓ القوة الصلبة: تتمثل في المؤسسة العسكرية.
- ✓ القوة المالية: تتمثل في إمبراطوريات مالية لتمويل عملية الثورة المضادة.
- ✓ القوة الناعمة: وهم مجموعة من المفكرين المدافعين عن الرموز السياسية خلال مرحلة ماقبل الثورة.

[1]– فتحي العفيفي،" الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة"، **المستقبل العربي**، العدد 390، أوت 2011، ص ص 151-155.

[2]– علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3]– محمد سعدي ورشيد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 252، 557، 259، 260.

[4]– فتحي العفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 161-167.

لطالما كان الحماس الثوري والزخم الثوري بمثابة اللحظة التاريخية وفق تصورات **إيمانويل كانط**، إلا أن الثورات العربية من منظور **كانطي** لم تبلغ هذه اللحظة التاريخية، بل كانت خطاب أيديولوجي- ديني وأسطوري، إنتقل من ثورة إلى ثورة مضادة عملت على تدجين الزخم الثوري الذي أطلقته عمليات الربيع العربي، وبتحويل الفعل السياسي الجماعي الثوري المخالف للنظام السابق، إلى فعل مدجن ومشوه من قبل الثورة المضادة، التي أعادت الدول العربية إلى اللحظة التسلطية، بدل اللحظة التاريخية الكانطية، إذ لم تفضي ثورات الربيع العربي[1] إلى بناء ديمقراطيات مستقرة كتلك التي أفرزها إنهيار الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، وإنما دفعت بالدول العربية إلى الوراء، وأدخلتها في نفق مظلم من صراعات داخلية ونهيارات مؤسساتية وتفكك للدول، فالدولة مغيبة في ليبيا، والجيش عاد إلى الحكم في مصر، والحرب دمرت الدولة السورية، واليمن على شفا التقسيم.[2]

الفرع الثاني: التداعيات الأمنية.

1- على المستوى المحلي.

أفرزت عمليات الإنتقال المتعثرة لمسار الثورات العربية في إرتفاع وتيرة العنف الإثني والطائفي، كظاهرة ملازمة لدول الربيع العربي، والذي إرتبط بالتشظي السياسي والإنشطارات المجتمعية والإختراقات الأجنبية، إذ أحدثت الثورات العربية موجة عنف متعددة المستويات، في ظل إنحسار الإنتماء المواطناتي وتنامي الإستقطابات الطائفية والولاءات التقليدية، بطريقة أدت إلى إنتقال محركات الثورات العربية من لغة الحوار والإحتجاج السلمي إلى لغة العنف والمعارضة المسلحة[3] للجماعات المتطرفة التي هيمنة على المؤسسات السيادية للدولة الوطنية، وأدخلت البلاد في فوضى عارمة أو حرب شاملة، حيث تحولت بعض الدول العربية إلى دويلات لميليشيات مسلحة تعتمد على المحاصصة القبلية والإنقسامات الإثنية والمرجعيات الطائفية كبديل للمرجعية الدستورية الوطنية، على إعتبار أن فوضى تعميم السلاح وغياب السلطة المركزية العليا ساهم في إنتعاش هذه الميلشيات المسلحة، التي أضحت تدافع عن هويتها ووجودها بالعنف.[4]

لقد أدت سيطرة الميليشيات المسلحة إلى إنتشار ظاهرة تهريب الأسلحة لدول الجوار وانتشار جميع أنواع النهب والسطو المسلح، الأمر الذي أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة الوطنية، بل وصل الأمر إلى حد

---

[1]- رفعت رستم الضيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 237- 241.

[2]- إمطانس شحادة ونديم روحانا، مرجع سبق ذكره.

[3]- بهاء عدنان السعبري،" العنف بعد ثورات الربيع العربي: رؤية تحليلية"، **مجلة الكوفة**، العدد 40، 2019، ص ص 146-147.

[4]- تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط، **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص ص 155-157.

تخلي المؤسسة العسكرية عن حماية المرافق السيادية والحيوية لصالح الميلشيات المسلحة التي تتصارع فيما بينها، لتدخل بعض الأقطار العربية حالة الإفلاس الشامل، وحرب مفتوحة وشاملة بين المدن والقبائل، و أصبحت الميليشيات المسلحة تمثل المؤسسة الأمنية المهيمنة في البلاد، كبديل للمؤسسة العسكرية المنهارة مما ساهم في إستدامة العنف والتمرد الشامل.[1]

وتجدر الملاحظة، إلى أن الإستقطاب القبلي ساهم في تغلغل العنف بين الدولة والمجتمع، وتحول إلى نمط وقيم مجتمعية توجه المرحلة الإنتقالية الثورية، فأحدث فراع أمني رهيب في مجتمعات بدون دولة[2]، حيث تحللت فيها الوحدة الوطنية إلى عناصرها الأولية التقليدية، وقادتها للتفكك والإنهيار، بعد أن إستهلكت واستنفذت إمكانياتها المادية، وعمقت الخلافات السياسية [3] ذات الخصوصية المكبلة بالمتغيرات القبلية، حيث تجسد ذلك في الصراع حول الهيمنة على الدولة عبر مجموعة آليات [قبائل ثائرة وأخرى متمردة، قبائل معارضة للسلطة وأخرى موالية أومتحالفة مع السلطة]، ناهيك عن الصراع بين التحالفات القبلية، وامتد الأمر إلى القتال في الصفوف الداخلية للميليشيات في حد ذاتها، تحت وطأة التدخلات الإقليمية.[4]

من زاوية طائفية، فإن المسار الثوري في مصر كأنموذج، أحدث إنفلات أمني بأبعاد طائفية، إذ أن اللحظة الثورية 25 جانفي 2011، لم تتبعها عمليات إنتقال ديمقراطي- سلمي، فبعد تنحية نظام حسني مبارك الذي حكم مصر ثلاثة عقود، أجريت أول إنتخابات ديمقراطية في تاريخ مصر، أسفرت عن صعود تيار الإسلام السياسي (الإخوان)، وتسبب ذلك في إستياء ومعارضة الأقلية المسيحية (الأقباط)، ورفضهم مسار أسلمة (أخونة) الدولة، وامتد الأمر إلى المعارضة من أحزاب التيار السلفي (حزب النور)، لتفرز وضعًا أمنيًا هشًّا أدخل البلاد في موجة عنف طائفي، ومواجهات مباشرة بين أنصار أخونة الدولة (متظاهري ميدان رابعة العدوية) وأنصار الدولة العلمانية [متظاهري ميدان التحرير]، رافقه عمليات إرهابية إستهدفت الجميع (الكنائس، المساجد، المعابد) وخلق وضعًا متأزمًا، إستغلته الجماعات الإرهابية(خاصة في سيناء) لتنفيد أجندتها؛ وأمام هذا الوضع كان على المؤسسة العسكرية أن تتدخل لإنقاذ الدولة من خطر الإنهيار

---

[1]– فريحة عوض الترهوني، **المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا**، القاهرة: نيولينك للنشر، ط1، 2014، ص ص 195، 196، 197، 203.

[2]– محمد سعدي ورشيد سعدي، مرجع سبق ذكره، ص 250.

[3]– رفعت رستم الضيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص 226، 227.

[4] -Michele Dunne, " Fear and Learning in the Arab Uprisings", **Journal of Democracy**, Vol 31, No 1, January 2020, p 183.

مخلّفة بذلك خيبة أمل كبيرة لدى التيار الإخواني المدعوم من تركيا، لتتعمق الخلافات الداخلية في شكل صراع مسلح بين الجيش والمعارضة (تيار الإخوان).[1]

2- على المستوى الإقليمي.

خلقت القوى الإقليمية نوع جديد من التصميم البنيوي للعنف الطائفي لمرحلة ما بعد الثورات العربية، عبر تكريس أنماط التهديدات الأمنية عبر الوطنية، بتغذية الإستقطابات الطائفية ودعم الشبكات عبر الوطنية وتعزيز ديناميات التجزئة القطرية، بدعم الميلشيات القبلية والجماعات الطائفية العابرة للحدود[2] التي أدت إلى ربط التحولات الثورية في المنطقة مع توجهات القوى الإقليمية وسيناريوهات الفوضى الخلاقة، إذ سمحت الأجندة الخارجية بصعود المجتمع على حساب الدولة، -المجتمع الثيوقراطي: الحركات الأصولية، الجماعات الإرهابية-، ليخلق الوضع مرحلة إنتقالية فاشلة وضعت الدولة الوطنية المنهارة أمام الحقائق القبلية والطائفية والإقليمية المهددة لكينونتها وبقائها.[3]

من جانب آخر، فقد أدت الثورات العربية إلى تراجع القضايا القومية التقليدية [الصراع العربي الإسرائيلي] بإنشغال كل قطر عربي بهمومه ومشاكله الداخلية، في ظل عودة النفوذ الخارجي بشرعية جديدة تتناسب وطبيعة المصلحة الوطنية للقوى الإقليمية والدولية الموجهة للمسار الثوري، حيث وفرت فوضى الحرب الأهلية فرصة سانحة لتوفير غطاء شرعي لتدخلاتها السافرة في هذه الأقطار، عبر الدعم المالي- العسكري لبعض الطوائف والأقليات، أو عبر قيامها بالثورات المضادة، بدعم الإنقلابات العسكرية في الدولة التي تعيش في مرحلة إنتقالية [الدعم السعودي لإنقلاب الجيش في مصر]، لتتغير معادلة الصراع الإقليمي من صراع عربي- إسرائيل إلى صراع طائفي- جهوي.[4]

لذلك، أخضعت القوى الإقليمية الدول العربية لنوع من التدمير الذاتي، عبر إستراتيجية الثورات الملونة لتنفيذ البرامج الجيوبولتيكية العالمية المخطط لها من طرف الغرب، بهدف السيطرة على مقدرات وثروات الشعوب العربية، وجعل المنطقة تقبع تحت سيطرة الجماعات المتطرفة، وبدعم من مخابر أجنبية لتحطيم كافة البنى السياسية والإقتصادية للمؤسسات السيادية للدولة الوطنية، وتدمير بقايا رموز السيادة الوطنية

[1] -Ahmed Abdul, " Terrorism in Egypt :Analysis of the Narrative of Post-Arab Spring Terrorism", **International Journal of Science and Society,** Vol 2 , No 1 , March 2020, pp 267-280.

[2] -Ayşegül Sever, " Regionalism Revisited in the Post-Arab Spring Middle East", **Report**, LSE IDEAS Strategic Update, april 2019, pp 5, 12.

[3]- تمارا كاظم الأسدي ومحمد غسان الشبوط، مرجع سبق ذكره، ص ص 158-160.

[4]- زكريا حسب أبو دامس،" تداعيات الحركات الإحتجاجية على النظام الإقليمي العربي"، **في:** المصطفى بوجعبوط وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 179- 180.

عبر الإنتقال من الدولة التسلطية إلى أنموذج الدولة المنهارة (صوملة المنطقة العربية)، في إطار خطة سايكس– بيكو جديدة بألوان طائفية وثورات ملونة وبرعاية دكتاتوريات العولمة المتطرفة.[1]

من ناحية أخرى، نلاحظ تراجع التكامل الإقليمي العربي بسبب التداعيات الأمنية للثورات العربية، إذ تزايد وتيرة البناء الهيكلي دون الإقليمي على حساب البناء الإقليمي، لتتأجج التوترات الإقليمية بين الدول العربية [سيما دول الجوار التي تتخوف من إنتقال عدوى الموجة الثورية]؛ وبدل من أن تؤسس حقبة الربيع العربي لتوافقات نخبوية وتكامل إقليمي بين الدولة العربية، فقد عملت ديناميات الثورة على خلق كيانات طائفية في الدولة القطرية في حد ذاتها– تنظيم الدولة الإسلامية كبديل للتنظيم السياسي للدولة الوطنية–، في ظل الصراع بين الجميع– موجات عنف مستديمة وحروب إقليمية دموية–، أسقطت دولاً قبل إسقاط رموز النظام السياسي، ليعود العالم العربي مجددًا لمرحلة مجتمعات ما قبل الدولة، بتكريس نموذج الدولة المنهارة عبر آليات العولمة، التي تسعى جاهدة لتعميم هذا النموذج في دول عربية أخرى لم تتأثر بموجة 2011 والتي بدأت إرهاصاتها تتضح منذ 2019 في إطار الموجة الثانية لعمليات الربيع العربي.[2]

[1]– فريحة عوض الترهوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 9–12.

[2] -Ayşegül Sever, op. cit, pp 12-14.

إستنتاجات الفصل الثاني.

في ختام هذا الفصل يمكن إستخلاص ما يلي:

– إرتكزت الدولة العثمانية على مبادئ التمرد والقوة العسكرية، حيث نشأت نشأة معقدة ومرتبكة على مر أكثر من ستة قرون، في إطار منظومة تعتمد على تقديس السلطان، ولعل الإرتباك في الإمبراطورية وتعاقب سلاطينها بالوراثة أدى إلى عدم مأسسة السلطة، وتتطورت نحو مفهوم شبه دولة لمجتمع مضطهد بإسم الخلافة الإسلامية.

– لم تأخذ الحركات الوطنية العربية شكلاً موحدًا منذ نشأتها، ولكنها تطورت وتشكلت في كل فترة زمنية بما يتناسب مع الشروط الموضوعية والتاريخية التي عاصرتها، والمتفق عليه هو أن الحركات القومية العربية خلال مختلف مراحلها، وضعت نصب أعينها فكرة إقامة دولة وطنية عربية مستقلة عن السلطنة العثمانية حيث تبلورت النزعة الوطنية العربية بشكل واقعي مع مراسلات حسين– مكماهون، إلا أن إتفاقية سايكس– بيكو كانت ضربة قاصمة لآمال الدولة العربية الموحدة.

– إن الميلاد المتعثر للدولة الوطنية العربية، جاء نتيجة عملية تاريخية تراكمية، وخلال هذه المدة إستطاعت القوى الإستعمارية فرض نموذج جاهز للدولة العربية وفق المواصفات الكولونيالية، حيث كان ميلاد الدولة العربية تعسفيًا وقسريًا، بفعل خطط التقسيم الإستعماري التي أدت إلى تبلور حدود الدول العربية بما يتناسب مع مصالحه، وانطوى التقسيم على إقتطاع أجزاء من أراضي عربية لكيانات غير عربية (الكيان الصهيوني) أو ضم أجزاء من أراضي غير عربية إلى دول عربية، مما أدى إلى تعميق أزمات دولة ما بعد الإستعمار.

– عند ولادة الدولة القطرية العربية، تنازعتها على الأقل ثلاثة هويات متناقضة، وهي: الهوية الوطنية والهوية التقليدية والهوية العربية والإسلامية، فالدول القطرية التي إختارت هوية وطنية (قطرية) صدمت مشاعر قطاع كبير من مواطنيها الذين يرنون إلى الإلتحام في كيان حضاري أوسع مثل الأمة الإسلامية، أما الدول القطرية التي إختارت الهوية العربية القومية كهوية نهائية، فإنها إصطدمت بمشاعر تكوينات إثنية غير عربية، ناهيك عن الدول التي إختارت أنظمة حكمها الأخذ بالهوية الإسلامية، والتي توجد فيها أقليات دينية غير إسلامية.

– إن صفة الوطنية التي إكتسبتها الدولة العربية نتيجة الإنتفاضات الوطنية ضد الإستعمار، أضفت عليها نوعا من الشرعية التاريخية، التي تكرست في دولة الإستقلال، لكن هذه الشرعية فشلت تاريخيًا وعلى جميع المستويات في تحرير الدولة الوطنية من التركة الثقيلة للإستعمار، حيث تكرست دول وطنية ضعيفة تتسم بهشاشة الشرعية الداخلية، مما أدى إلى تآكل مرتكزات العقد الإجتماعي في عقود ما بعد الإستقلال.

– ورثت دولة ما بعد الإستعمار في العالم العربي، قدرة طائشة في فرض إرادتها على المواطنين من خلال القهر، حيث عمدت الأنظمة التي جاءت للحكم باسم الشرعية الثورية وعبر الإنقلابات العسكرية، لتعمل على مقايضة الحريات السياسية بتحقيق أهداف تنموية، وأنتج ذلك إجتماع الفشل التنموي مع العجز المؤسساتي.

– شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 بداية عدد من الثورات العنيفة، إرتبطت بأجندة إقليمية ودولية، مما أثار الكثير من الشكوك حول مصداقية الشعارات التي أطّرتها رموز الثورة، إذ أدت هذه المطالب إلى إسقاط مجموعة من الأنظمة السياسية وخلق فراغ أمني مرعب عقب إنهيار مؤسسات الدولة الوطنية.

– إرتبطت الثورات العربية في المقام الأول بالأولويات الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، بعد أن أجرت عملية مراجعة شاملة لإستراتيجيتها تجاه الأقطار العربية، وتوصلت إلى مقاربة مفادها أنه من غير الضروري الإبقاء على الوضع العربي الحالي عبر رؤية جديدة تستند لتوظيف نظرية الفوضى الخلاقة، لتقويض الأمن وتزييف وحدة المجتمعات بإثارة الصراعات الداخلية، حيث كشفت عدة تقارير عن ضلوع الخارجية الأمريكية في تجهيزها لجيش من المتدربين والنشطاء العرب على تكتيكات الثورات الملونة بين عامي 2000–2008.

– إن مسار الثورات العربية، لم تكن نتيجة لتطورات قطرية، بل أن هذه الثورات نسجت خيوطها وتحكمت في طبيعتها القوى الغربية، حيث أن المخاض العسير للثورات العربية وتعثر عمليات إعادة بناء الدولة في فترة ما بعد الثورات، طرح العديد من الإشكاليات حول حقيقة الثورات العربية التي لم تمتثل في جميع جوانبها للنماذج الثورية التاريخية، في ظل شعارات ثورية مبهمة "الشعب يريد إسقاط النظام "، وعبر طرق إحتجاجية غير سلمية، أدت إلى إتساع الصراع الهوياتي والتجاذبات السياسية، بأبعاد طائفية– مناطقية، علاوة على عسكرة الثورة، حيث تحالفت الميليشيات المسلحة مع شبكات إجرامية وجماعات جهادية ضد الحكومة المركزية في إطار حروب بالوكالة، تهدف لإحياء منطق سايكس– بيكو في تفكيك الدول العربية.

– إن الثورات العربية المعولمة هي إتجاه تدميري ممنهج لكل الأنساق القائمة، إذ إقترن مسار الثورة بحالة غير مسبوقة من الفوضى العارمة في المنطقة العربية، واختلطت فيه المفاهيم السياسية بالممارسات الطائفية وثار الجدل بين ما هو فعل بنَاء للديمقراطية أو هدَام لها، وفي إطار مخاض ثوري عسير وشاق، ترابط مع ديناميات العولمة الهادفة للتفكيك المزدوج للدولة والمجتمع العربي.

– أفرزت عمليات الإنتقال المتعثرة لمسار الثورات العربية إرتفاع في وتيرة العنف، مع إنحسار الإنتماء المواطناتي وتنامي الإستقطابات الطائفية والولاءات التقليدية، بطريقة أدت إلى سيادة منطق الحرب الشاملة إذ أن الثورات العربية بسقوفها القطرية الضيقة، تم إختراقها ومحاصرتها بمشاريع إقليمية ودولية ذات ضغوط عالية، رغم تفاوت شدة التأثير واختلاف الغايات والوسائل.

الفصل الثالث:

أزمة الدولة السورية 2011 بين السياقات الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية

المبحث الأول: النشأة التاريخية للدولة السورية.

سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أهم التطورات التاريخية للدولة السورية، عبر إلقاء نظرة موجزة عن أهم المحطات التي مرّت بها الدولة السورية، منذ التأسيس الأول للدولة الوطنية السورية التي تعود لعام 1920 في إطار المملكة السورية، لنتحدث بعدها عن دولة سوريا في عهد الإنتداب الفرنسي بالتركيز على تجذر النزعة الوطنية لدى الحركة السياسية السورية، سيما خلال ثلاثينيات القرن العشرين التي تميزت بتجربة إنتقالية ديمقراطية، أدّت لظهور الكتلة الوطنية التي توجت بميلاد الجمهورية السورية الأولى إبان فترة الإنتداب مع بداية الأربعينيات، وهذه النخبة من الكتلة الوطنية هي التي قادت البلاد نحو الإستقلال الوطني 1946، واتسمت الجمهورية السورية الأولى بنظام قائم على حكم مدني ضعيف ومؤسسة عسكرية مهيمنة يغلب عليها العنصر الطائفي، وبعد إنتزاع الإستقلال تمّ ترسيخ ذلك الإرث الإستعماري–، واستمرت الجمهورية الأولى إلى غاية وصول حزب البعث للحكم في الستينيات مع ميلاد الجمهورية السورية الثانية– الدولة البعثية– التي قضت على النزعة الطائفية.

وحرصًا منّا على الإلمام بأهم التطورات التاريخية التي إرتبطت بالدولة الوطنية السورية، فإننا سنتوقف عند ميلاد الجمهورية السورية الثانية (دولة البعث)، على إعتبار أن هذه الدولة ظلّت قائمة إلى غاية اليوم.

المطلب الأول: من المملكة السورية إلى الإنتداب الفرنسي.

الفرع الأول: النواة المؤسسة للكيان السوري: العهد الفيصلي: 1918–1920.

لم تكن سوريا وحدة سياسية مستقلة طوال تاريخها حتى سنة 1920، فقد كانت منذ القرن الثالث عشر إحدى مكونات السلطنة المملوكية ثم الإمبراطورية العثمانية خلال الفترة اللاحقة، ويعد إسمها إرثًا من العصور القديمة، في حين إستخدمت الحقب الإسلامية المختلفة تعبير "الشام"، وسماها الجغرافيون "سوريا الطبيعية" أو "سوريا الكبرى" التي تضم كل من سوريا الحالية إلى جانب لبنان وفلسطين المحتلة والأردن.[1]

مع إندلاع الثورة العربية الكبرى 1916 وإشتراك الجيوش العربية الهاشمية في الحرب ضد الإستعمار العثماني، تبلورت ملامح مشروع قومي طموح يهدف لتحرير المشرق العربي من الهيمنة التركية، توّج بإنشاء مملكة عربية هاشمية تضم الحجاز والعراق وسوريا الطبيعية، وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى إصطدم هذا المشروع القومي بالمشروع البريطاني– الفرنسي الرامي إلى تقسيم الممتلكات العثمانية وفق إتفاقية سايكس– بيكو، وأدى ذلك إلى الإكتفاء العربي بمملكة سورية تعتمد على وجود جيش عربي في سوريا

[1]– عبد الله تركماني، **نشأة الدولة السورية الحديثة وتحولاتها**، الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2016، ص 11.

الداخلية بجوار القوات البريطانية[1]، كمرحلة أولية لمملكة سورية مؤقتة تمهد الطريق نحو خارطة طريق مؤتمر سان ريمو، الذي أقرّ إنسحاب الجيوش البريطانية من سوريا وانتدابها لفلسطين والعراق، في مقابل إنتداب فرنسا لكل من سوريا ولبنان.[2]

ويجمع المؤرخون على أن العهد الفيصلي هو النواة المؤسسة للدولة السورية الحديثة، إذ يرتبط تاريخ تكوين الدولة السورية بدخول الأمير **فيصل** لدمشق في 3 أكتوبر 1918، و وصف ذلك العهد بزمن إنتعاش الحياة السياسية العامة، وما رافقها من حريات تشكيل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، كما ورثت أحزاب وجمعيات العهد الفيصلي الوعي السياسي من الحركات القومية العربية التي نهضت أثناء الفترة الأخيرة من الإحتلال العثماني، وفي مقدمتها حزب الإستقلال الذي مثّل الواجهة الحزبية للجمعية العربية الفتاة والحزب الوطني السوري، وهما الحزبان الرئيسيان اللذان ظهرا في العهد الفيصلي، واستقطب أغلب النخب السياسية، إلى جانب حزب الإتحاد السوري الذي تأسس في القاهرة 1918، والحزب الديمقراطي الذي دعا إلى تأسيس مملكة سورية بنظام مقيد[3]، وهو ما عبر عنه المؤتمر السوري 1919 الذي كان بمثابة الإجماع النخبوي العربي على وحدة سوريا واستقلالها، عبر إنشاء حكومة ملكية دستورية في الشام عاصمتها دمشق تتولى أمر السوريين، وقرّر هذا المؤتمر تتويج **فيصل** ملكًا على سوريا، في مقابل الترحيب بتنصيب شقيقه الأمير **عبد الله بن الحسين** ملكًا على العراق[4]، كما صدر عن المؤتمر السوري في الفترة الممتدة من 1919 إلى غاية 1920 وثيقتين هامتين، شملت على مجموعة من القرارات الهامة، أما الوثيقة الأولى؛ فصدرت عن المؤتمر في 2 أوت 1919، و قررت مايلي[5]:

– الإستقلال التام لسوريا الكبرى المشتملة على ولايات: الأردن، لبنان وفلسطين.

– تبني نظام الملكية الدستورية بما يكفل حقوق الأقليات غير العربية.

– مناشدة الرئيس الأمريكي **ولسن** العمل على منع الدول الأوروبية من العودة إلى أساليبها الإستعمارية في سوريا.

– رفض الإنتداب الفرنسي، ومناهضة طلب الصهاينة إقامة وطن قومي في سوريا الجنوبية (فلسطين).

---

[1]– محمد هواش، **تكون جمهورية سورية والإنتداب**، طرابلس: منشورات السائح، ط1، 2005، ص 1.

[2]– محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]– شمس الدين الكيلاني، **مدخل في الحياة السياسية السورية من تأسيس الكيان إلى الثورة**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017، ص ص 11، 12.

[4]– محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[5]– أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، بيروت: دار الفكر العربي، ط1، 1990، ص 232.

– التمسك بوحدة أراضي المملكة السورية دون تجزئة، مع الترحيب بإستقلال مملكة العراق.

– تتألف المملكة السورية من مقاطعات موحدة سياسيًا يرأسها الملك.

– يتكون البرلمان من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ، حيث أقرّ المؤتمر في دورته الثالثة دستور المملكة– نظام ملكي برلماني–.

في حين صدرت الوثيقة الثانية؛ في 8 مارس 1920، وقررت إستقلال سوريا التام بحدودها الطبيعية بزعامة الملك **فيصل**، وتكليف **رضا باشا الركابي** بتشكيل أول حكومة سورية، إمتدت من مارس 1920 إلى ماي 1920، حيث قامت على تنظيم الحكم بطريقة تدعوا للإعجاب، وكان من مظاهر تلك الحكومة الديمقراطية: "المؤتمر السوري المنتخب"، الذي أشرك في عضوية ممثلين عن عدة مدن سورية بما فيها بيروت وطرابلس والقدس وبعض المدن الفلسطينية[1]، وأجمعت أحزاب العهد الفيصلي على الإعتراف الصريح بالتنوع الإجتماعي، إذ تعززت حرية الرأي في المجتمع السوري، في ظل الفصل بين السلطات وتبني الديمقراطية التمثيلية، وبذلك قدم المؤتمر السوري– البرلمان– أول وثيقة دستورية ديمقراطية في بداية تكوين الدولة السورية خلال العهد الفيصلي الديمقراطي، الذي تعرض لمؤامرة غربية كولونيالية أجهضت ميلاد الدولة السورية[2]، بعد سقوط دمشق في يد الإحتلال الفرنسي، عقب معركة ميسلون 24 جويلية 1920 بين قوات من المتطوعين السوريين بقيادة وزير دفاع حكومة فيصل **يوسف العظمة** من جهة، والجيش الفرنسي بقيادة **ماريانو غوابيه** في الجهة الأخرى، وحسمت المعركة لصالح قوات الإحتلال الفرنسي، ومنذ ذلك التاريخ ولدت سوريا الصغرى الإنتدابية، عبر عملية إجهاض تاريخي للولادة العسيرة للدولة السورية[3]، إذ لم يكتف الفرنسيون بإجهاض الدولة الوطنية، بل عمدوا إلى تجزئة سورية الطبيعية إلى أربعة كيانات صغيرة لا تمتلك مقومات بناء الدولة، إستجابة للإستراتيجية البريطانية لإقامة دولة يهودية في فلسطين، تنفيذًا لوعد بلفور بفصل تلك الدولة عن الصحراء بدولة موالية للتاج البريطاني، عبر تقسيم سوريا الجنوبية إلى كيانين: فلسطين وشرق الأردن، في مقابل تقسيم فرنسا لسوريا الشمالية إلى سوريا الداخلية[4] ودولة لبنان الكبير سبتمبر 1920، من خلال ضم مدن طرابلس وصيدا ومناطق وادي البقاع وسهل عكار إلى جبل لبنان فولدت دولة بأغلبية مارونية.[5]

---

[1]– شمس الدين الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2]– نفس المرجع السابق، ص 14.

[3]– عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[4]– محمد هواش، مرجع سبق ذكره، ص 2.

[5]– نشوان الأتاسي، **تطور المجتمع السوري 1831–2011**، بيروت: أطلس للنشر والترجمة، ط1، 2015، ص 79.

الفرع الثاني: عهد الإنتداب الفرنسي: 1920-1946.

بموجب معاهدة سان ريمو 1920 التي صادقت على توزيع الإنتدابات بين فرنسا وبريطانيا، تم وضع سوريا تحت الإنتداب الفرنسي بعد معركة ميسلون، إيذانًا بمرحلة الإستعمار التي إستمرت مدة تزيد عن عشرين سنة، فبدأت السلطات المنتدبة بتشديد قبضتها على مقدرات البلاد وتسييرها بطريقة مباشرة، ولضمان ذلك حاولت اللعب على التناقضات الفئوية والطائفية متناسية كل شعور وحدوي سوري، إذ قسمت سوريا إلى أربعة دويلات، وهي: دولة دمشق، دولة حلب، دولة العلويين ودولة جبل الدروز[1]، وتعمّد الفرنسيون تجزئة القطر السوري لتعميق الهوة الطائفية بيت تلك الدويلات، في إطار محاولة فرنسية لتشكيل قوى محلية غير خاضعة لنفوذ القوى السياسية الوطنية، ولتكريس ذلك قامت بإنشاء فرق القوات الخاصة للشرق على أسس مناطقية وطائفية، وعملت في ذات الوقت على إضعاف مؤسسات الحكم المدني بقدر يسمح[2] بتحطيم الوحدة الإقليمية للمملكة السورية، إذ قامت بتوسيع لبنان على حساب الأراضي السورية، وشكلت حكومات إقليمية أخرى مثل حكومة الإسكندرونية التي تضم غالبية تركية، وسمحت هذه الحكومات الإقليمية بتطويق دولة سوريا الداخلية، بطريقة أدت إلى إنتفاضة الشعب السوري ضد السياسات الإستعمارية.[3]

علاوة على ذلك، فالسوريون لم يقبلوا بالتقسيمات الطائفية للدولة السورية، ولم ينسوا سوريا الكبرى، وهكذا إتحد النضال الوحدوي ضد الإستعمار لتجميع أوصال سوريا الأم، فاندلعت الثورة السورية الكبرى في جويلية 1925 بقيادة **سلطان باشا الأطرش**، وامتدت تلك الثورة لتشمل كامل الأراضي السورية المحتلة، وكان من مطالبها هو الإعتراف بالإستقلال التام وإلغاء الإنتداب، وتأليف جمعية تأسيسية تهتم بوضع دستور ديمقراطي يتجاوز مرحلة الحكم الإستعماري[4]، لتكون الثورة السورية الكبرى 1925-1927 بمثابة حركة نضالية وسياسية مستوحاة جزئيا من تطور مفاهيم المجتمع الوطني السوري، وشكّلت قطيعة حاسمة مع النخب التقليدية، فكانت حافزًا لتشكيل المفاهيم الشعبية للهوية العربية السورية رغم تحديات الظروف الإنتدابية فعملت الثورة على توحيد المناطق المجزئة، وأحدثت تكاملاً قطريًا تحت مرجعية الأمة العربية السورية، وهذا ما يتنافى مع المقاربة الإستعمارية للثورة السورية الكبرى، التي إعتبرتها إنتفاضة طائفية حرص عليها الإقطاعيون الدروز المتضررون من السياسات الإقتصادية، وتستهدف المسيحيين بشكل خاص، بمعنى أن

[1]- أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 233.

[2]- بشير زين العابدين، مرجع سبق ذكره ، ص 11.

[3]- محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

[4]- أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 234.

الثورة لم تكن نتيجة تدهور أوضاع دروز سوريا، بل كانت إستجابة للتطلعات المجتمعية السورية بكل طوائفها لإنهاء حالة الإستيلاب الفرنسي للدولة السورية.[1]

ومن المعلوم تاريخيًا، أنه خلال عام 1928 تأسست الكتلة الوطنية برآسة **هاشم الأتاسي**، وشاركت في إنتخابات الجمعية التأسيسية التي أشرفت عليها سلطات الإنتداب في نفس العام، لكنها لم تتحصل على الغالبية، وتميزت مواقفها الوطنية بمعارضتها لمشروع دستور 1930، الذي نص على إمتيازات الدولة المنتدبة، فخلال هذه الفترة وضعت فرنسا أسس نظامها الجمهوري الوليد في سوريا، ورسمت حدوده وهندسة مؤسسات الحكم، كما هيمنة على ترتيبات تأسيس الكيان الجمهوري الجديد، في إطار الصراع بين القوى السياسية ذات النزعة الوطنية(**هاشم الأتاسي**) والنزعة الهاشمية (**رضا باشا الركابي**) وتيارات الولاء للإنتداب (**محمد علي العابد**)، وهذه الأخيرة كان مسعاها هو قيام جمهورية سورية[2] وفق الأجندة الإستعمارية، فأجريت أول إنتخابات نيابية في سوريا خلال شهر جوان 1932، تنافس على إثرها مجموعة قوى، أفرزت إنتخاب **محمد علي العابد** ، كأول رئيس للجمهورية السورية الإنتدابية في 11 جوان 1932.[3]

من جهة أخرى، نشأ جيل ثاني من الوطنيين السوريين تمثل في عصبة العمل القومي، التي حظيت بنفوذ واسع بين جيل النخبة المثقفة من الشباب في الفترة الممتدة من 1933 إلى غاية 1935، وتميزت قياداتها بالتنوع في أصولهم الطبقية، إذ كانوا ينتمون إلى طبقة المهنيين المتوسطة أو التجار، خلافًا لقادة الكتلة الوطنية التي تنتمي غالبيتهم إلى طبقة طبقة الملاك، غير أن العصبة لم تكن حزبًا جماهيريًا بل كانت تنظيمًا نخبويًا، خلافًا للكتلة الوطنية التي حافظت على تواجدها جماهيريًا، وبدعم من رجال الدين ورجال الأعمال[4]، كما أن تمسك العصبة بالحدود الإقليمية لسوريا الطبيعية(وضع ما قبل الإنتداب)، كان مطلبًا مثاليًا غير واقعي، جعلها تفقد نفوذها السياسي مع بداية الحرب العالمية الثانية لصالح الكتلة الوطنية التي تمسكت بخطاب النزعة الوطنية الذي يحيل إلى سوريا بحدودها الحالية، حيث فرض الواقع الجديد على النخب السياسية التخلي عن مطلب أمة سورية تتطابق مع الكيان التاريخي لبلاد الشام، وقبلت بسوريا ضمن حدودها الحالية، إذ إقتنعت الكتلة الوطنية أن ثمن الإستقلال هو قبول المشاركة في الحكم إلى جانب الفرنسيين في إنتظار رحيلهم الحتمي، رغم المعارضة والإنتقادات اللاذعة للكتلة الوطنية من طرف عصبة

[1]– فيروز ساتيك،" الثورة السورية الوطنية وتنامي القومية العربية"، **مجلة عمران**، العدد 6، خريف 2013، ص ص 191، 197.

[2]– بشير زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[3]– نشوان الأتاسي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[4] - نفس المرجع السابق، ص ص 126-127.

العمل القومي (1933–1939) والحزب السوري القومي، كما واجهت الكتلة الوطنية حركات تمرد داخلية في اللاذقية وجبل الدروز.[1]

ولهذا، حاول الفرنسيون بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية للحكم، إعادة ترتيب علاقاتهم مع الحركات الوطنية السورية، وبناءًا على ذلك تفاوضوا مع الكتلة الوطنية بزعامة **هاشم الأتاسي**، وانتهت المفاوضات بالتوقيع على معاهدة صداقة وتحالف مع سوريا 1936، ونصت المعاهدة على محافظة فرنسا على جميع إمتيازاتها، في مقابل حصول سوريا على إستقلالها والإنضمام إلى عصبة الأمم، كما تضمنت شروط المعاهدة أن تصبح سوريا دولة مستقلة خلال ثلاثة سنوات من إقرار المعاهدة، على أن تعمل فرنسا على تيسير إدخال سوريا إلى عصبة الأمم، بشرط إحتفاظ فرنسا بقاعدتين جويتين في سوريا، وبقاء القوات البرية في منطقة العلويين والدروز، التي يناط لها تدريب الجيش السوري وتسليحه، وقد تقبل الشعب السوري بنود هذه المعاهدة بحذر وقلق شديدين، أدت إلى إجراء ثاني إنتخابات نيابية، فاز فيها مرشح التيار الوطني **هاشم الأتاسي**، الذي مثّل ثاني رئيس للجمهورية السورية الإنتدابية 1936–1939.

لم يتسن لمعاهدة 1936 أن ترى النور، نظرًا لسقوط حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية، ورفض مجلس الشيوخ المصادقة عليها، فلم يكن الأمر مقتصرًا على الفرنسيين، بل إمتد إلى معارضة تركيا لقيام دولة سورية مستقلة تضم ميناء الإسكندرونة الإستراتيجي، وهذا الأخير تخلت عنه فرنسا لتركيا خلال عام 1939 في أكبر مؤامرة دولية ضد سوريا، ناقضة لعهدها الذي قطعته بموجب معاهدة 1936، والتي نصت على أن تتعهد الدولة المنتدبة بالحفاظ على كيان سوريا موحد، وأن لا تفرط بأي جزء من أراضيها للغير سواء كان ذلك بالتنازل أو بطريقة أخرى.[2]

وعلى هذا الأساس، أصيبت العلاقات بين سلطة الإنتداب والنخبة السياسية السورية خلال الحرب العالمية الثانية 1939–1945، بنكسة كبيرة إثر تنازل الفرنسيين عن لواء الإسكندرونة لتركيا في جوان 1939 حيث سادت أجواء السخط والفوضى من جديد، مما دفع للمفوض الجديد **Gabriel Puaux** لإعلان الأحكام العرفية واعتقال الزعماء الوطنيين إيذانًا ببدء مرحلة جديدة من الحكم المباشر، فخلال الحرب العالمية الثانية ظهر الصراع البريطاني– الفرنسي بصورة واضحة، مع تعيين الجنرال **Henri Dentz** حاكمًا على سوريا من قبل الحكومة الفرنسية الموالية لألمانيا، قبل أن تتحرك قوات فرنسا الحرة بمساندة بريطانية للإطاحة بحكومة

[1]– خلود الزغير، **سورية الدولة والهوية: قراءة حول مفاهيم الأمة القومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري: 1946–1963**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2020.

[2]– نزار كريم جواد،" الثورة السورية عام 1952 وتطور الحركة الوطنية السورية"، **مجلة الفتح**، العدد 31، 2007، ص ص 3– 5.

فيشي وتثبيت وجود الحلفاء في سوريا 1941، ونجم عن تلك الأحداث نقل مهام إدارة الإنتداب إلى قوات فرنسا الحرة تحت الهيمنة البريطانية، فاستغلت بريطانيا الضعف الفرنسي لبسط نفوذها على كافة المناطق السورية، بينما لم تكن سلطة فرنسا الحرة تتجاوز مدينة دمشق، ونتيجة لذلك التفوق سيطر البريطانيون على كل القطاعات الإستراتيجية في سوريا، وعمل التغلغل البريطاني على إعادة إحياء الطائفية، خاصة في مناطق الدروز والعلويين الذين أصبحوا لا يتعاملون مع السلطة الفرنسية، وزادت ثقتهم في بريطانيا، هذه الأخيرة التي إتهمها **ديغول** بالسعي نحو إضعاف النفود الفرنسي في سوريا[1]، ففي 1941 إعترفت حكومة فرنسا الديغولية بالدولة السورية وبإنتهاء الإنتداب، وشهدت سوريا إنتخابات نيابية في ظل قيادة وطنية في عام 1943 لإنتخاب مجلس نيابي، فاز فيها قوائم رجال الكتلة الوطنية بقيادة **شكري القوتلي**، الذي إنتخب رئيسًا للجمهورية السورية في أوت 1943[2]

فهذه الإنتخابات النيابية، جاءت نتيجة للضغط البريطاني على منح السيادة للسوريين، إذ أصرت بريطانيا على ضرورة إنسحاب الجيش الفرنسي وتسليم البيروقراطيات للحكومة الوطنية المنتخبة، في إطار إنتقال المصالح المشتركة من أيدي فرنسية إلى أيدي الكتلة الوطنية، فحاول **ديغول** فرض معاهدة على نخب الكتلة الوطنية، يعترفون فيها لفرنسا بإمتيازات إقتصادية وثقافية وعسكرية في سوريا(ترسيم اللغة الفرنسية، تواجد القواعد العسكرية الفرنسية في التراب السوري)، فأبى رجال الكتلة الوطنية ذلك،[3] فاندلعت المظاهرات في جميع المدن السورية واتخذت شكل مواجهات مباشرة مع الشرطة والجيش الفرنسي، أدت إلى شن الطيران الحربي الفرنسي قصف شامل لدمشق، وتحت الضغط البريطاني، وتقديم دمشق شكوى لدى مجلس الأمن أصدر هذا الأخير قرارًا بدعم سوفيتي- أمريكي، ينص على إخراج الجيوش الفرنسية من سوريا، وفعلاً تم جلاء جميع قوات الإحتلال الفرنسي من سوريا بتاريخ **17 أفريل 1946**.[4]

يعتقد **نشوان الأتاسي** أن الأحداث التي جرت في فترة الإنتداب، والتغيرات التي تمت داخل بنية المجتمع السوري أدت إلى بروز أفكار وأيديولوجيات وحركات جديدة، لم تكن قائمة من قبل، وكذلك ظهور رموز وطنية من الجيل الثاني حملت أفكار وممارسات متناقضة مع الجيل الأول من الوطنيين، إيذانًا ببروز عصر جديد في السياسة السورية، بأفول الأعيان والملاك والبيروقراطيين والبرجوازيين الذين شكلوا العنوان الأبرز

[1] - بشير زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-22.

[2] – شمس الدين الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 25، 26.

[3] – محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

[4] – كمال ديب، **تاريخ سورية المعاصر**، بيروت: دار النهار للنشر، ط2، 2012، ص 79.

لمرحلة في التاريخ السوري خلال حقبة الإنتداب، ويؤكد **الأتاسي** على أن الكتلة الوطنية تحقق لها هدفهم المزدوج: إستقلال سوريا وتوليهم الحكم، بإعتماد ثنائية الإحتجاجات الشعبية والتفاوض [1]

وفي تحليل أكثر دقة للحركة الوطنية السورية خلال فترة الإنتداب، يلاحظ **عبد الله تركماني** أن مناضلي الكتلة الوطنية الذين كانوا ينتمون إلى فئات برجوازية، ذات طابع كومبرادوري – تجاري ومنحدرين من أصول شبه إقطاعية، راهنوا على دورهم السياسي الوطني في مكافحة الإستعمار في ظل ضعف الطبقة الوسطى فلم تتطلع الكتلة إلى التخلص من البنى المجتمعية ما قبل الرأسمالية، بل كانت رؤيتها لقضايا الدولة والمجتمع السوري مرتبطة بالقوى التقليدية، لكي تتيسر لها السيطرة على التوازنات الإجتماعية والسياسية ولجم المعارضة، والمحافظة على قدر محدود من الحريات الديمقراطية التي أقرها الإنتداب، وترتب على ذلك حركات نقابية وأحزاب سياسية إندمجت تحت لواء هذه البرجوازية المنظمة من الناحية السياسية (الكتلة الوطنية)، ومستندة إلى تحالف شرائح إجتماعية (أعيان العشائر، البيروقراطية، ضباط الجيش، الطبقة الوسطى)، غير أن حكم الكتلة الوطنية لم يستمر طويلاً بسبب التدخل العسكري في الحياة السياسية، أما المعارضة السورية فلم تتمكن من تمثيل ثورة الإستقلال، خاصة الشعبيون الذين إلتفوا حول **عبد الرحمن الشهبندر**، وبعض المعارضين الذين تشتتوا أيديولوجيا (وحدة سوريا تحت التاج الهاشمي، القومية العربية) وصولاً إلى الخلاف المجتمعي السوري حول شكل وهوية الدولة السورية.[2]

يمكن القول، أن سنوات الإنتداب الفرنسي كانت حاسمة في تاريخ سوريا، ففي هذه الفترة وضع أسس النظام الجمهوري الوليد، ورسمت الحدود السياسية للدولة السورية، ونشأت مؤسسات الحكم، وأقر أول دستور في البلاد سنة 1930، وتم إنتخاب أول رئيس الجمهورية سنة 1932، وقد هيمن على ترتيبات تأسيس الجمهورية السورية أطماع إستعمارية تمثلت في الصراع البريطاني– الفرنسي، وصراع آخر بين القوى الوطنية وسلطة الإنتداب التي كانت ترغب في قيام الجمهورية السورية وفق صيغة تحقق لها أكبر قدر ممكن من الهيمنة والنفوذ، وأدت هذه العوامل إلى ظهور كيان دولة وطنية لا تمتلك الحد الأدنى من مقومات الإستقرار السياسي في مرحلة ما بعد الإستعمار.[3]

[1]– نشوان الأتاسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 142، 150.

[2]– عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3]– بشير زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 23.

المطلب الثاني: من الجمهورية السورية الأولى إلى عهد الجمهورية العربية المتحدة.

الفرع الأول: الجمهورية السورية الأولى: 1946-1958.

1- حكم الطبقة البرجوازية: 1946-1949.

شهدت السنوات الثلاث الأولى من ميلاد الجمهورية السورية خلال الفترة الممتدة من 1946 إلى غاية 1949، هيمنة الحزب الوطني على السلطة بغالبية دمشقية، ومهما كان الثقل السياسي للعاصمة، فإن ممثليها إدعوا بوجوب حصر السلطة في دمشق، وبدأت هذه النخبة ذات الغالبية السنية برئاسة **شكري القوتلي** في بناء نظام سياسي ديمقراطي ولو بصفة نسبية، وبدعم القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتان وقفتا إلى جانب عمليات بناء الدولة الجديدة[1] التي واجهتها بعض الأزمات، ومن أهمها حرمان بعض الأقليات الدينية والمذهبية واللغوية من المشاركة السياسية، بذريعة إخماد النعرات الإنفصالية في المحافظات السورية، وفرض هيبة الدولة خاصة في جبل الدروز ومنطقة الأكراد، مما أدى إلى مواجهات محدودة بين بعض الطوائف، خاصة الطائفة العلوية التي عانت من إضطهاد عرقي بعد إنهاء الإنتداب الفرنسي، إذ أن ضآلة حجمها الديمغرافي وتخلف مناطقهم حالت دون حصولهم على حقوق المواطنة الكاملة.[2]

إن الطبقة البرجوازية التي حكمت سوريا 1946-1949، حاولت قمع الحركة الوطنية الجماهيرية النامية على المستوى القطري، ودخلت على المستوى الإقليمي في لعبة المحاور العربية المتناقضة بين: محور بغداد (الهلال الخصيب) ومحور الأردن (إعادة إحياء المملكة الهاشمية- سوريا الكبرى-)، والمحور المصري- السعودي، أما على المستوى الدولي فقد تعرضت للعبة التناقضات الإستعمارية التي برزت في صورة صراع فرنسي- بريطاني على النفوذ في المنطقة، دون أن تقيم أي وزن للأخطار المحدقة بالعالم العربي، والتي تمثلت في تقسيم فلسطين وإقامة الكيان الإسرائيلي، ففي الوقت الذي بدأت فيه الحرب العربية الإسرائيلية 1948، كانت البرجوازية[3] الحاكمة برآسة **شكري القوتلي** منصرفة إلى تدعيم سلطتها، دون أن تكترث للقضية الفلسطينية، وما أحيط بها من ملابسات وردود فعل شعبية، إحتجاجًا على الدخول في مفاوضات إتفاقية الهدنة مع إسرائيل، وأدت تلك الممارسات السياسية لحكومة **القوتلي** إلى إضطرابات ومظاهرات شاملة وصلت إلى حد التصادم بين الشعب والأمن، لتتفاقم الخلافات بين الحكومة وعدد من التيارات السياسية، بما

---

[1]- محمد هواش، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[2]- كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3]- سليم بركات، **الوحدة السورية المصرية**، دمشق: مطبعة الإتحاد، 1996، ص 133.

فيها الحزب الوطني نفسه الذي لم يكن راضيًا عن الوضع القائم، وفي خضم تلك التطورات إضطرت الحكومة إلى الإستعانة بالجيش لقمع المظاهرات، لتُشكل بداية للتدخل العسكري في الحياة السياسية، في ظل تبادل التهم بين الساسة والعسكريين حول نكبة فلسطين وانهزام الجيوش العربية، فيما وصف بالخيانة العظمى[1]، وفي ظل هذا الوضع السياسي المضطرب، كانت هناك قوة واحدة تستطيع التحرك، وهي المؤسسة العسكرية التي شعرت بمرارة الهزيمة والخذلان، وهكذا كان أول إنقلاب عسكري في سوريا بزعامة **حسني الزعيم** 1949 الذي أطاح بالطبقة البرجوازية الحاكمة، معلنًا عن بداية مرحلة جديدة في التاريخ السوري وهي عهد الإنقلابات العسكرية التي إرتبطت بالأجندة الإقليمية والدولية، في إطار تكريس المؤامرات العربية والدولية لتجزئة الأراضي السورية وتعميم الفوضى، وتبلور هذا المشهد في الصراع بين القوى المدنية والجيش من ناحية، والصراع بين نخب الجيش التي عمل الإستعمار على إرسائها عبر أسس طائفية، حيث تجسد ذلك في التأسيس الكولونيالي للوحدات الإثنية والطائفية داخل الجيش، إذ عملت السياسة الفرنسية على تجنيد وحدات محلية في الجيش الفرنسي، أطلق عليها مصطلح: "جيش الشرق" بتركيز طائفي [وحدات عسكرية للشركس الدروز، وحدات الكلدو–أشوريين ....] وورثت الدولة الوطنية السورية بعد الإستعمار جيش الشرق الذي قوامه 17000 جندي.[2]

2– الإنقلاب العسكري الأول: حسني الزعيم 30 مارس 1949.

لقد إبتليت سوريا بظاهرة الإنقلابات العسكرية المتعاقبة منذ عام 1949، ولم تكن تلك الإنقلابات وليدة تطورات وعوامل داخلية فحسب، بل كانت نتيجة للأبعاد الإقليمية والدولية؛ فقد جاء أول إنقلاب بترتيب أمريكي، قاده **حسني الزعيم** للإطاحة بحكومة **شكري القوتلي**، وهذا الأخير إنتقد الدور الهزيل للجيش السوري خلال حرب فلسطين 1948، واتهم الجيش وعلى رأسهم **حسني الزعيم** بالتآمر مع ملك الأردن ضد السيادة السورية، فضلاً عن تهم الخيانة والفساد في صفوف الجيش، وهذا ما جعل **مايلز كوبلاند** يتحدث في كتابه "لعبة الأمم" على أن إنقلاب الزعيم كان يهدف لحمايته من المحاكمة بتهم المشاركة في صفقة الأسلحة الفاسدة، فالإنقلاب هو محاولة للإنفراد الأمريكي بسوريا لإبعاد النفوذ البريطاني، ومن تدبير المخابرات الأمريكية بالتعاون مع السفارة الأمريكية في دمشق.[1]

---

[1]– محمد عبد الكريم حجيل،" إنقلاب حسين الزعيم في سورية: دراسة في الأسباب والنتائج"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 1، العدد 17، 2013، ص ص 131، 132.

[2]– عزمي بشارة، **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 279.

[1]– أديب صالح اللهيبي، **العلاقات السورية السوفيتية 1946–1967: دراسة تاريخية**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص ص 34– 38.

إن حكم **حسني الزعيم** الذي قاد أول إنقلاب عسكري ضد نظام شرعي ديمقراطي، لم يستمر أكثر من خمسة أشهر، حيث تميزت سياسته بحل جميع الأحزاب السياسية وإقصاء المعارضة السياسية والسيطرة على وسائل الإعلام (الصحف)، وتسبب ذلك في الإستياء المتعاظم من مختلف فئات المجتمع السوري، سيما الطبقة البرجوازية والإقطاعية[1]، ناهيك عن عدم تقديم الزعيم لبرنامج سياسي ناجح على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الإقليمي، فقد تميزت سياسته بتوطيد علاقاته مع السياسة المصرية – السعودية ضد المحاولات الهاشمية لإقامة مشروع الهلال الخصيب الذي تؤيده بريطانيا.[2]

3- الإنقلاب العسكري الثاني: سامي الحناوي 14 أوت 1949.

جاء إنقلاب **الحناوي**، بسبب فساد نظام **حسني الزعيم**، وتفشي الرشوة والمعارضة الشعبية لسياسته المواكبة لمشروع مارشال، إذ مثل هذا الإنقلاب ثمرة التعاون العراقي- الأردني بالتنسيق مع بريطانيا لوضع حد للهيمنة الأمريكية على سوريا، حيث حاول الحناوي إقامة إتحاد مع العراق في إطار مشروع الهلال الخصيب.[3]

تميزت سياسة **الحناوي** بالتناقض التام مع سياسة **الزعيم**، سيما على صعيد السياسة الخارجية، إذ إنتقل الولاء إلى بريطانيا وقام بتعزيز العلاقات مع العراق والأردن، فقد جاءت أول دعوة للوحدة مع العراق نهاية سبتمبر 1949، لكنها إصطدمت بمعارضة داخلية، وكان إعتراضهم الأساسي هو أن الوحدة مع بلد يحكمه العرش الهاشمي يفقد سوريا إستقلالها ونظامها الجمهوري، ويحولها إلى دولة تابعة للتاج البريطاني، ورغم ذلك عملت الجمعية التأسيسية(حزب الشعب)على إقرار سياسة الوحدة مع العراق مع الحفاظ على خصوصيات المجتمع السوري، وقبل تنفيذ الوحدة بيوم، قام العقيد **الشيشكلي** بالإنقلاب العسكري الثالث.[4]

4- الإنقلاب العسكري الثالث والرابع: أديب الشيشكلي: 19 ديسمبر 1949-25 فيفري 1954.

في الوقت الذي بدأت فيه المفاوضات السرية بين بغداد ودمشق حول آليات تطبيق الوحدة العراقية – السورية، لجأ الساسة المعارضون لمشروع الوحدة إلى تشكيل تحالف مع ضباط الجيش، فتشكل إئتلاف من قوى مدنية تزعمها **أكرم الحوراني**، وقوى عسكرية مثلها اللواء الأول **أديب الشيشكلي**، في إطار مسعى إفشال المخاطر المحدقة بالدولة السورية جرّاء محاولة إندماجها في مشروع الهلال الخصيب، وفي محاولة لإنهاء هذا الهاجس، تحرك العقيد **الشيشكلي** بإنقلاب ضد **الحناوي**، واستولى على السلطة إيذانًا بدخول سوريا

[1]- محمد عبد الكريم حجيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 135، 136.

[2]- أحمد سرحال، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[3]- فهد عباس السبعاوي، **العلاقات السورية الأمريكية**، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، 2013، ص ص 79، 83.

[4]- عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

مرحلة دكتاتورية الشيشكلي، رغم الضمانات التي قدمها الشيشكلي بعدم إقحام الجيش في الحياة السياسية حيث لم يزح الحكومة القائمة، وبقي **هاشم الأتاسي** رئيسًا للجمهورية، الأمر الذي أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى دعم هذا الإنقلاب الذي وصفته بالسلمي، نظرًا لتقاطع الإنقلاب مع المصالح الأمريكية في المنطقة، إذ أن الإطاحة بالحكومة الموالية للهاشميين يعني إنهاء السيطرة البريطانية على سوريا، إلى جانب تعزيز العلاقات مع مصر والسعودية المناوئة للهاشميين، بسبب الخلافات التاريخية والأيديولوجية، وسمح ذلك بإقامة الوفاق الواسع النطاق بين سوريا والمحور السعودي- المصري الموجه أمريكيا للقضاء على المخططات الهاشمية البريطانية في المنطقة، ولهذا يؤكد **كوبلاند** أن إنقلاب الشيشكلي كان مخططًا أمريكيًا يهدف للقضاء على النفوذ البريطاني، إذ فسرت موسكو الإنقلاب بأنه صراع محاور من أجل الهيمنة على سوريا، وأن اليد العليا صارت مجددًا لأمريكا، التي كانت مصالحها في تضارب مستمر مع مصالح البريطانيين الذين يسعون إلى دمج سوريا مع العراق، وبذلك كان الشيشكلي على يقين بأن أمريكا ستدعمه في تنفيذ الإنقلاب الذي ينسجم مع الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط[1]، سيما كبح جماح قوى اليسار ومواجهة الشيوعية، حيث شهدت تلك الفترة نشاطًا يساريًا ملحوظًا، فنجح الشيشكلي في فرض المؤسسة العسكرية كقوة توازن لمواجهة المد اليساري من جهة، والتيار الوحدوي المتمثل في حزب الشعب من جهة أخرى، على إعتبار أن رئيس الأركان كان على دراية كاملة بالحساسية الأمريكية تجاه الخطر الشيوعي والمخططات البريطانية الداعمة لمشروع الهلال الخصيب.[2]

تميزت المرحلة الأولى من حكم **الشيشكلي** 1949-1951 بالصراع السياسي بين الحزب الوطني بقياداته الدمشقية من جهة، وحزب الشعب بقياداته الحلبية من جهة أخرى، وسعى الطرف الأول؛ إلى تعزيز العلاقات العربية من خلال التقارب مع مصر والسعودية، بينما مال الطرف الثاني؛ إلى التقارب مع العراق مما تسبب في تنامي النزعة الجهوية والهوياتية وتشرذم الحياة الحزبية، وانخراط الضباط في العمل الحزبي بغلاف أيديولوجي، لتتحول المؤسسة العسكرية من دور حماية الحياة السياسية إلى ميدان للصراع السياسي وفتحت الطريق أمام الشيشكلي لخرق الدستور، بحكم أن الحكومة المدنية التي ترأسها **الأتاسي**، كانت واجهة شكلية لحكومة عسكرية توجهها مؤسسة الجيش.[1]

[1]- فهد عباس السبعاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 87- 99.

[2]- بشير زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[1]- شمس الدين الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 34-36.

أما المرحلة الثانية- الإنقلاب الثاني- فامتدت من 1951 إلى غاية 1954، حيث أن الحكومة الجديدة التي إنبثقت في 1951 برئاسة **معروف الدواليبي**- زعيم حزب الشعب- تجاهلت قرارات وأوامر الشيشكلي بطريقة أدت إلى قيام هذا الأخير بتنفيذ إنقلابه الثاني على حكومة حزب الشعب في29 نوفمبر1951 وبضغط أمريكي، وتميزت فترة دكتاتورية **الشيشكلي** الثانية بحظر الأحزاب السياسية ومنع العمل الجمعوي وخرق دستور 1950، ليجمع بذلك الشيشكلي كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يده، إلى جانب دخوله في خلافات مع خصومه في المؤسسة العسكرية أواخر عام 1953، لذلك، شرع عدد من ضباط حلب في الإستعداد والتنسيق مع ضباط اللاذقية وحمص وحماة، تمهيدًا للإنقلاب الخامس في 25 فيفري 1954 ضد الحكم الدكتاتوري المطلق المتستر بواجهة دستورية.[1]

5- عهد ديمقراطي جديد يفضي إلى الجمهورية العربية المتحدة: 1954-1958

لقد إختلف إنقلاب 25 فيفري 1954 عن الإنقلابات السابقة، لأنه أنجز بإشراف الأحزاب السياسية التي أعلنت الميثاق الوطني في أواخر عام 1953، لإبطال الإجراءات التي إتخذها الشيشكلي منذ إنقلابه الثاني عبر إعادة **هاشم الأتاسي** إلى الرئاسة، فشهدت سوريا خلال أربعة سنوات حكم برلماني، ونالت الأحزاب والصحافة حريتها، وجرت إنتخابات ديمقراطية في 1954، إذ لم توجد دولة عربية حققت ما حققته سوريا في تلك الفترة من بناء ديمقراطي وحريات سياسية، رغم تسجيل حالات عدم الإستقرار، بسبب إستغلال التنوع الطائفي والتدخلات الإقليمية في تقويض أسس الدولة السورية.[2]

لهذا، إتسمت مرحلة ما بعد الشيشكلي 1954-1958، بإسترجاع السوريين منظومة حياتهم الدستورية الديمقراطية مع دخول العرب في مناخ سياسي جديد، الذي إفتتحته الثورة المصرية ببروز **جمال عبد الناصر** زعيمًا قوميًا للعرب، وسادت قناعة كاملة بين مختلف الفئات في سوريا أنه لا خلاص من حالة عدم الإستقرار والتهديدات الإسرائيلية إلا بالإرتماء في أحضان الزعيم العربي الذي إستقطب الشارع الشعبي السوري، بما فيها حزب الشعب والحزب الوطني وحزب البعث والإخوان والشيوعيين، واختار حزب البعث العربي الذي إندمج مع الإشتراكيين العرب **(الحوارني)** الوحدة مع مصر، في ظل تشرذم الكتلة الوطنية وضعفها أمام تنامي قوة بعض الأحزاب الصغيرة آنذاك، وفي مقدمتها حزب البعث العربي الإشتراكي وحركة

[1]- كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص 125.

[2]- عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 21، 22.

القوميين العرب التي تحالفت مع الجيش للإندماج في الدولة المصرية، بعدما إستثيرت عواطف السوريين بطريقة لم يعد بالإمكان التراجع عن الخطوات الوحدوية تحت قيادة جمال عبد الناصر.[1]

الفرع الثاني: الجمهورية العربية المتحدة 1958-1961.

1- عهد الجمهورية العربية المتحدة.

إن الوحدة السورية- المصرية، جاءت من الناحية الجيوبولتيكية نتيجة مشروع حصار سوريا في الخمسينيات(حلف بغداد)، وأساسها السياسي مرتبط بضرورة الإستقلال عن قوى الهيمنة الخارجية، والإفلات من الحصار وبراثن التبعية [نظام الشيشكلي صناعة أمريكية بإمتياز]، فكانت تتويجًا منطقيًا لتنامي الوعي الشعبي بأهمية الإنخراط في التنظيمات القومية فوق القطرية لتحفيز التعاون[2] العربي لمواجهة الإمبريالية والصهيونية، الذي توج بتوقيع ميثاق الوحدة بين كل من **جمال عبد الناصر** و**شكري القوتلي**، وتم الإعلان عن توحيد مصر وسوريا في دولة واحدة وهي " الجمهورية العربية المتحدة" في 22 فيفري 1958، وتقرر أن يكون نظام الجمهورية الوليدة رئاسيًا- ديمقراطيًا، وبالفعل جرى إستفتاء شعبي على الوحدة، وتم إنتخاب جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية المتحدة، ووضع في مارس 1958 دستور جديد للجمهورية[3]، نص على أن الجمهورية العربية المتحدة هي: " دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة وشعبها جزء من الأمة العربية وتتكون الجمهورية من حكومة مركزية، وحكومة للإقليم الشمالي (سوريا)، وحكومة للإقليم الجنوبي (مصر) ويكون لكل حكومة مجلس تنفيذي ووزراء يتم تعيينهم بناءًا على قرارات من رئيس للجمهورية".[4]

وتجدر الإشارة، إلى أن تسريع الوحدة السورية المصرية، إرتبط بعدة عوامل، ومن أهمها: تهديدات حلف بغداد لسوريا، والعدوان الثلاثي على مصر 1956؛ لتتمخض عنها تغيرات جذرية في الخارطة السياسية للمنطقة العربية، إذ أن تشكيل كيان سياسي عربي وحدوي وتحرري دون إستشارة قوى خارجية، دحض كل إستراتيجيات القوى المهيمنة في المنطقة خلال تلك الحقبة، ولهذا السبب عملت القوى الغربية على تشويه ومحاربة الوحدة، فجرى وصفها بأنها تسلط إستعماري وابتلاع من دولة كبيرة (مصر) لدولة صغيرة (سوريا) كما وصفت الوحدة[1] من طرف المنظّرين السياسيين بأنها مجرد خطوة إرتجالية عاطفية لم ترتكز على أسس

---

[1]- شمس الدين الكيلاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 37، 38.

[2]- إبراهيم علوش،" في ولادة الوحدة المصرية -السورية وقتلها"، **تنوير**، العدد 46، مارس 2018، ص 2.

[3]- أحمد سرحال، مرجع سبق ذكره، ص 241.

[4]- غسان محمد رشاد، **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر 1946 -1966**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.

[1]- عبد الرؤوف سنو، " **الوحدة المصرية السورية 1958-1961: لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟**"، ص4، 2004/09/25.

(تم تصفح الموقع في: 2020/6/3) https://bit.ly/312WMCO

منطقية وواقعية، لأنها تجاهلت خصوصيات كل قطر، بدليل إشتراط **جمال عبد الناصر** ضرورة تماثل أشكال الحياة السياسية في الإقليم السوري مع أشكال الحياة السياسية المصرية، ناهيك عن التصادم بين النظام الناصري وطبقة كبار الملاك الزراعيين ورجال الأعمال، إلى جانب الشيوعيين والأقليات المذهبية والإثنية التي عارضت الوحدة، بالإضافة إلى الهاجس الذي ترتب عن حل الأحزاب السياسية، بإستثناء الحزب الناصري (الإتحاد القومي) كعصبة من التقدميين (الطلائع) التي كانت تطبق الأجندة المصرية.[1]

وعمومًا، تنوعت تفسيرات أسباب الإنفصال، ونستطيع أن نميز بين حزمتين من الأسباب: الأولى؛ حزمة العوامل الخارجية المتمثلة في البيئة المعادية للوحدة دوليا وإقليميا، والثانية؛ حزمة العوامل الداخلية المتمثلة في: العجلة في إتمام الوحدة دون التحضير الكافي لها، وغياب الديمقراطية ودولة المؤسسات، وعدم ملاءمة بعض الإجراءات للواقع الإجتماعي السوري، وانتشار الأجهزة الأمنية الناصرية.[2]

2- عهد الإنفصال 28 سبتمبر 1961- 8 مارس 1963.

لم تستمر الجمهورية العربية المتحدة أكثر من ثلاث سنوات، ففي 28 سبتمبر 1961 وقع الإنقلاب الإنفصالي على يد ضباط تؤيدهم البرجوازية المحافظة في القطر السوري، حيث أعلن الإنقلابي **عبد الكريم النحلاوي** قيام الجمهورية العربية السورية، واعترفت الدول بالحكومة السورية، حيث إستعادت سوريا عضويتها في الأمم المتحدة في أكتوبر 1961، وأُعلن دستور مؤقت للبلاد، بيد أن الحياة السياسية في سوريا لم تستقر بعد الإنفصال، فتعاقبت الحكومات المحافظة والمعتدلة التي كانت تصطدم دائما بشعور وحدوي سوري متناقض، قاد إلى تدخل الجيش في مارس 1962 مطالبًا بتنحية رئيس الجمهورية **ناظم القدسي**، غير أن القدسي ظل متمسكًا بالرئاسة، مما دفع باللواء **زياد الحريري** قائد الجبهة الجنوبية بالسير إلى دمشق وقلب الحكومة القائمة، فكان ذلك تمهيدًا لوصول حزب البعث إلى السلطة.[3]

المطلب الثالث: الجهورية السورية الثانية 1963- عهد حزب البعث العربي الإشتراكي-

الفرع الأول: إنقلابي 8 مارس 1963 و23 فيفري 1966.

1- إنقلاب 8 مارس 1963: جاء إنقلاب 8 مارس 1963 تعبيراً عن ردة فعل القوى القومية على نظام حكم الإنفصال 1961-1963، حيث شارك في الإنقلاب أطراف عسكرية بعثية وناصرية وقومية مستقلة وألّفت مجلس قيادة الثورة الممجد للعروبة والوحدة العربية، وبعد هذا الإنقلاب الذي جاء بحزب البعث إلى

---

[1]- عبد الكريم الحسني، **القومية والديمقراطية والثورة: دراسة وتحليل**، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-198.

[2]- عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3]- أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 242.

السلطة، تحولت الدولة السورية إلى القوة الأساسية القادرة على إعادة النظر في بنية المجتمع السوري، بل أن البعث أصبح بمثابة القوة الممسكة بكل الفئات الإجتماعية، من خلال دوره العادل في توزيع الدخل الوطني وتقسيم الثروات والعائدات بين المواطنين، حيث تم إقامة نظام جديد يتوسل آليات سياسية تضبط سيرورة الإنتاج وتوزع فوائض الدخل، يأخذ بآليات تنظيمية هدفها ربط التنمية بالدولة، وليس بطبقة برجوازية تمسك بزمام العملية الإنتاجية، حيث تمسك حزب البعث بالأطروحة القومية في السلطة، التي تضع نفسها مقابل التنمية والعصرنة في عمليات بناء الدولة السورية.[1]

إذن، أخذ حزب البعث كل السلطات في يده، إذ عُهد بالسلطة التشريعية والتنفيذية إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة، وأعلنت الحكومة التي شكلها **صلاح الدين البيطار** دخولها في مفاوضات الإتحاد بين مصر وسوريا والعراق، ووُقع على ميثاق تأسيس الإتحاد الفيدرالي في 17 أفريل 1963، إلا أن هذا الإتحاد لم يعش أكثر من شهرين بسبب الصراعات الداخلية بين رئيس هيئة الأركان العامة اللواء **زياد الحريري** والضباط البعثيين برئاسة اللواء **أمين الحافظ**، ثم إنتقل الصراع إلى داخل حزب البعث بين القيادة اليمينية للحزب والقيادة اليسارية التي إزداد نفوذها.[2]

وعليه، نظرت النخب القومية التقدمية [البعثية] إلى نفسها على أنها طليعة الأمة والمعبر عن حقيقتها وطموحاتها، فوضعت الأولوية للديمقراطية الإجتماعية، لتحقيق أهداف الأمة العربية في الوحدة والتحرر وغدت الديمقراطية السياسية في ظل حكمها آلية البرجوازية، واستقوت اللجنة العسكرية البعثية بصعود حزب البعث العراقي إثر إنقلاب 8 فيفري 1963[3]، إذ جاء الإنقلاب السوري متناغمًا مع إنقلاب العراق ومارافقه من تغيرات جذرية على المستوى السياسي، أعطت لحزب البعث دفعة معنوية وثورية للوحدة العربية، وإعادة الهيبة للمؤسسة العسكرية، وكان مسعى حزب البعث هو تحقيق الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق.[1]

2- إنقلاب 23 فيفري 1966: تتمثل هذه الحركة في صراع الأجنحة داخل حزب البعث، أفضت إلى إقصاء القيادة اليمينية وحكومة **البيطار** من الحكم لصالح الجناح الثوري اليساري التي يتزعمها **صلاح جديد** و**حافظ الأسد**، وترتب عنها تعيين **نور الدين الأتاسي** رئيسًا للجمهورية، وإقصاء الجناح اليميني في حزب

---

[1]- عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[2]- محمد علي القوزي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63- 64.

[3]- شمس الدين الكيلاني، **تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان 1920-2011**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، 2012، ص 257.

[1]- فاضل جاسم الخزعلي،" سورية ولبنان من إنقلاب 8 مارس في سورية وحتى فشل الوحدة الثلاثية"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد 25، العدد 103، 2019، ص 740.

البعث العربي الإشتراكي المتمثل في القيادة القومية، وبالتالي تم حل المجلس الوطني لقيادة الثورة عبر وقف العمل بالدستور المؤقت، مع ظهور اللواء **حافظ الأسد** وزيرًا للدفاع في حكومة **يوسف زعين** 1966.[1]

وتجدر الملاحظة إلى أن إنقلاب 23 فيفري 1966 إختلف عن كل ما سبقه من إنقلابات، في كونه أحدث تغييرًا عميقًا وغير مسبوق في التركيبة السياسية والإجتماعية السورية، فكانت ثورة بروح لينينية، سعت إلى إعادة هندسة المجتمع السوري من جديد، وخلقت طبقات إجتماعية جديدة، قوامها العمال والفلاحون والطلبة في مواجهة طبقة الإقطاعيين، ولأول مرة في التاريخ السوري تحكم سوريا أقليات دينية منحدرة من أصول ريفية وليست من الأغلبية في إطار حكم يساري جديد إنتعش في البداية، لكنه إصطدم مع نكسة 1967، التي ترتب عنها إحتلال إسرائيل لهضبة الجولان (1860 كلم^2)، فانقسم البعث من جديد مع بروز جناح قاده **حافظ الأسد** الذي دفع نحو بناء القدرات المسلحة وتصحيح العلاقات مع الدول العربية والإنفتاح الإقتصادي، والنهوض من العزلة الدولية التي كرّسها نظام **صلاح جديد**.[2]

الفرع الثاني: إنقلاب حافظ الأسد– الحركة التصحيحية – 16 نوفمبر 1970.

برزت الخلافات ضمن تركيبة الحكم في سوريا منذ نكسة 1967، وتصاعدت الخلافات داخل حزب البعث العربي الإشتراكي بين جناحين رئيسيين، حيث دعى الجناح العسكري الذي يقوده **صلاح جديد** إلى محاسبة وزير الدفاع **حافظ الأسد** عن سقوط الجولان تحت الإحتلال الإسرائيلي، وقبل تنفيذ مقررات المؤتمر القومي العاشر 30 ديسمبر 1970 بإنهاء مهام وزير الدفاع، عاجل **الأسد** أعضاء القيادة القومية بإنقلابه الذي أسماه "الحركة التصحيحية" في 16 نوفمبر 1970، واعتقل رئيس الدولة **نور الدين الأتاسي**، وأقال حكومة **زعين** والأمين القطري **صلاح جديد**.[3]

إلى جانب ذلك، فقد تولى **حافظ الأسد** رئاسة مجلس الوزراء إلى غاية حصوله على صلاحيات رئيس الجمهورية على إثر إستفتاء مارس 1971، وفي مارس 1972 شكّل الجبهة الوطنية التقدمية التي تضم في عضويتها كافة القوى الوطنية والتقدمية بما فيها الحزب الشيوعي، فكان ذلك علامة على إنفتاح حزب البعث إلى حياة سياسية جديدة، تُوجت بالإعلان عن دستور جانفي 1973، كدستور دائم للجمهورية العربية السورية الذي ينص على أن البعث مرجعية الدولة والمجتمع السوري، ويرتبط النظام السياسي السوري بحزب البعث

[1]– بشير زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص ص 405–407.

[2]– كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 273، 306.

[3]– فهد حجازي، **لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف**، الجزء الثالث، بيروت: دار الفارابي، 2013، ص ص 158– 159.

العربي الإشتراكي*[1]، ونصت المادة الثامنة من الدستور على أن: " حزب البعث العربي الإشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب.."، إذ رسخ الدستور مكانة البعث كحزب يسيطر على جميع السلطات[2] حيث يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة كما أكد الدستور أن أهداف الدولة والمجتمع السوري هي: " الوحدة والحرية والإشتراكية"، وظل هذا الدستور قائمًا إلى غاية إصدار دستور 2012 المعدل، كخامس دستور للبلاد منذ 1920.[3]

ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن **حافظ الأسد** أطلق مرحلة جديدة من الإستقرار السياسي، وضعت سوريا على الخارطة الإقليمية والدولية، فقد خاض الأسد حرب أكتوبر 1973 التي أفضت إلى إستعادة أجزاء من الجولان (القنيطرة)، ناهيك على أن **عملية بناء الدولة السورية في عهد الأسد، لم تكن عشوائية أو بدون تخطيط إستراتيجي، ذلك أن الرئيس السوري تفطن إلى أن طبيعة الدولة السورية بعد عقود من الإنقلابات العسكرية، أصبحت تتطلب نظام حكم صارم لا يتسامح مع النعرات الطائفية الداخلية التي قد تعيد سوريا إلى سيناريو الفوضى والإنقلابات، ولذلك عمل على بناء مؤسسات الدولة وتقييد الحياة السياسية في إطار الجبهة التقدمية التي تضم عدة أحزاب،** كما دخلت سوريا في تحولات إقتصادية نحو رأسمالية الدولة (تعايش القطاع العام مع الخاص)، ووُصفت بالدولة السلطوية المستقرة، حيث تلعب البيروقراطية دور أساسي في التنمية، في حين إحتفظت القوة الأمنية بمهام حفظ الإستقرار، رغم الأزمات الداخلية الخانقة التي مرت بها، مثل المواجهات المسلحة مع جماعة الإخوان – مأساة حماة 1982–.[1]

وعلاوة على ذلك، فقد شهدت الدولة السورية تحديات خارجية، تمثلت في معضلة الوجود السوري في لبنان (1976–2005)، حيث تدخلت القوات السورية ضمن قوات الردع العربي في خريف 1976 لإيقاف

---

*– **حزب البعث العربي الإشتراكي:** تعود الجذور التاريخية لنشأة حزب البعث إلى عصبة العمل القومي، التي تأسست في 1932 على يد البرجوازية التجارية التي تأثرت بدورها بالجمعيات القومية العربية (الفتاة، القحطانية ...)، هذا الحزب القومي العربي، ظهر في سوريا والعراق والأردن، وتطور نتيجة إنشقاق بعض أعضائه عن عصبة العمل القومي، حيث قام زكي الأرسوزي وميشال عفلق وصلاح البيطار بتأسيس حزب الإحياء العربي 1943، قبل أن يأخذ إسم البعث العربي في أفريل 1947 الى غاية 1953، إذ إندمج حزب البعث العربي بالحزب الإشتراكي الذي أسسه أكرم الحوراني، ليأخذ تسميته الأخيرة: البعث العربي الإشتراكي؛ من أهم شعارات الحزب: "وحدة، حرية، إشتراكية، أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة"؛ وأهم مبادئه: "حزب قومي يجسد إرادة العرب في التحرر والوحدة العربية، الإشتراكية ضرورية لتأسيس القومية العربية، حزب البعث حزب ثوري يناضل من أجل دولة عربية واحدة تمثل الأمة العربية".. للمزيد **راجع:** أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 248–249.

[1]– أحمد سرحال، **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 246–247.

[2]– بشير زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 446.

[3]– أحمد سرحال، مرجع سبق ذكره، ص ص 246، 247.

[1]– كمال ديب، **الحرب السورية: تاريخ سورية المعاصر (1970–2015)**، بيروت: دار النهار، ط1، 2015، ص ص 21، 22.

الحرب الأهلية، وارتبط الوجود السوري في لبنان بإعتبارات إستراتيجية، تتمثل في التخوف السوري من تداعيات إنتقال الحرب الأهلية إلى الأراضي السورية التي تعاني من توازنات طائفية وعرقية، وبعد نهاية الحرب – إتفاق الطائف 1989– إستعانت الحكومة اللبنانية بالقوات السورية لبسط سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية، وشكلت القوات السورية عامل توازن إستراتيجي مع إسرائيل طيلة ثلاثة عقود، إلى غاية الإنسحاب من الأراضي اللبنانية نتيجة ضغط دولي على سوريا، وبإستقواء القوى السياسية اللبنانية بالغرب[1] إذ إتُهمت سوريا بالمسؤولية المباشرة عن مقتل رئيس الوزراء اللبناني **رفيق الحريري** في 14 فيفري 2004 فوظفت القوى الدولية الورقة اللبنانية لتقويض دور سوريا الإقليمي، لتنتهي فترة الوصاية السورية على لبنان التي إستمرت إلى غاية خروج الجيش السوري خلال أفريل 2005.[2]

ونخلص في ختام هذا المبحث، إلى القول بأن **الدولة البعثية وضعت حدًا لتسييس الهويات الإثنية والطائفية والمذهبية، ولم تسمح لها بالتبلور**، من خلال سيطرة النظام السلطوي على المجتمع، ونجح الأسد في تهدئة العصبيات القبلية والطائفية الموروثة من حقبة الإنتداب الفرنسي، وأسس لنظام سلطوي مستقر عمل على كبح إنتعاش النعرات الطائفية والقضاء عليها، فقد قوض البعث الروابط ما قبل الوطنية، وعمل على خلق فضاء مواطناتي، وعلمنة الدولة[3] البعثية، التي إستمرت بعد وفاة **حافظ الأسد** في 10 جوان 2000 بتولى نجله **بشار الأسد** الحكم منذ 17 جويلية 2000[4]، ومع وصول **بشار** إلى السلطة، تفاقمت تحديات الدولة السورية، في ظل تراجع وظائف الدولة الإجتماعية مع تبني سياسات الإقتصاد الليبرالي، إلى جانب الضغوطات الغربية على الدولة السورية بإعتبارها دولة مارقة[5].

[1]– عامر كامل أحمد،" العلاقات السورية اللبنانية بعد الإنسحاب السوري من لبنان"، **دراسات دولية**، العدد 35، 2008، ص ص 63–67.

[2]– نشوان الأتاسي، مرجع سبق ذكره، ص 286.

[3]– عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 33–35.

[4]– بشير زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 523.

[5]– عبد الله تركماني، مرجع سبق ذكره، ص ص 36–37.

المبحث الثاني: أسباب ومراحل الأزمة السورية 2011.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية 2011.

الفرع الأول: العوامل الداخلية.

يمكننا مقاربة عوامل إنفجار الأزمة السورية من الناحية الداخلية عبر أربعة أصعدة، سياسية واقتصادية واجتماعية وإعلامية، وتساهم هذه الأصعدة في فهمنا للحقائق الموضوعية التي تقف وراء فشل الدولة السورية تحت وطأة العنف والدمار المتعدد المستويات، مفرزة أزمة معقدة عملت على نقل الدولة والمجتمع السوري من مرحلة بناء الدولة الوطنية إلى مرحلة إنهيار الدولة، مما خلق وضعًا مرعبًا، ساهمت فيه عدة قوى وللوقوف على أسباب الأزمة السورية، يتعين علينا أولاً البدء بالعوامل السياسية.

1- العوامل السياسية: إن المأساة الإنسانية التي تمر بها الدولة السورية منذ 2011، تبدو مبهمة منذ الوهلة الأولى، فكيف لهذا البلد الذي قدم لمدة أربعة عقود أنموذجًا للإستقرار السياسي الداخلي وسط منطقة مضطربة أن يتحول إلى دولة فاشلة؟

إرتبطت الأزمة السورية في بداية إندلاع شرارتها، بحالة التذمر والإحباط من المشاركة السياسية، منذ تأسيس الجمهورية السورية الثانية[1]، إذ كان هناك عجز ديمقراطي ناتج عن غياب وانتفاء المعارضة السياسية وتهميش هيئات المجتمع المدني، وسيادة نمط الحزب الواحد في الحياة السياسية، إضافة إلى إرث الإنقلابات العسكرية 1949- 1970، مما عمل على وأد البناء الديمقراطي في مهده، رغم أن مرحلة ما بعد 1970 شهدت إستقرارًا سياسيًا.[2]

إلى جانب ذلك، فقد صادر النظام السوري الحياة السياسية بالكامل، وعمل على قمع أي مبادرة تهدف إلى التغيير السياسي، بهدف الحفاظ على الإستقرار عبر السلطوية، مع السماح النسبي بالمشاركة السياسية والعمل الجمعوي في إطار أيديولوجيا وتوجهات حزب البعث، فالخبرة السياسية والأمنية لنظام الأسد، إستندت في مرجعيتها إلى تفادي تكرار أزمات ما قبل 1970- تعاقب الإنقلابات العسكرية-، في إطار عقيدة سياسية تنبذ البناء الطائفي للنظام السياسي، كما تمقت المشاركة السياسية على أسس التوافق الطائفي والمناطقي حيث إتسمت القبضة الأمنية للأسد بالقضاء على كل ما يشكل خطرًا على إستمرار النظام، فقد إضطهد حتى أبناء الطائفة العلوية التي ينتمي إليها، وقام بالقضاء على كل ما يرمز للتعددية من توجهات ليبرالية أو إسلام سياسي أو ما شابه ذلك، وهو الوضع الذي خلق تراكمات مجتمعية طيلة عدة عقود، وجدت فرصة لإخراجها

[1]- الوليد أبو حنيفة، **الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2020، ص 10.

[2]- V.P. Haran, "Roots of the Syrian Crisis", **IPCS Special Report 181**, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, March 2016, pp 3-5.

في ظل ظروف الثورات العربية، كفرصة سانحة للتعبير عن مدى التذمر الإجتماعي من النظام السياسي دون أن يدرك الشعب السوري بأنه ضحية مؤامرة دولية، لاتهتم بتغيير النظام ولا بالبناء الديمقراطي المنشود بل فوضى ستنقل سوريا من مرحلة بناء الدولة إلى مرحلة تدمير الدولة.

ولذلك، يرى **نيقولاوس فان دام Nikolaos van Dam** أن النظام البعثي سيطر عليه عناصر من الأقلية العلوية التي عانت تاريخيا من تمييز الأغلبية السنية لها، وفي المقابل كان من الطبيعي وجود عدد كبير من معارضي النظام من أبناء الطائفة العلوية ذاتها، حيث عانى الكثير من العلويين من نظام البعث (الإعتقالات)، لذلك طبقت السلطوية على كل المناطق بدون إستثناء، بما فيها المناطق التي يشكل فيها العلويين الأغلبية، فنظام **حافظ الأسد** لجم الطائفية ولم تظهر إلى الوجود إلى بعد أن تم تسييسها دوليا.[1]

من جانب آخر، فقد تماطل **بشار الأسد** عشر سنوات عن تنفيذ ما تعهد به من إصلاحات منذ تسلمه السلطة في 17 جويلية 2000، إذ تجاهل المعارضة ولم يشركها في الحكم، وهمش التنظيمات السياسية وتخلص من المجتمع المدني، ليعمق أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وسيطرة سلطاته على كل مفاصل المجتمع، وحدث إستياء واضح للشعب السوري عن القمع الدي تمارسه بعض الأجهزة الأمنية،[2] وليس **بشار الأسد** شخصيا، الذي واجه تحديات ومخاطر كبرى على المستوى الإقليمي والدولي، ولذلك جاءت الإصلاحات متأخرة إلى حد ما، حيث عمل على التخفيف من قبضة الأجهزة الأمنية على المجال السياسي وعمل على تحديث بنية النظام السياسي، عبر مباشرته في إصلاحات جزئية في إطار المنتديات السياسية والتي إنتشرت فيما يعرف بربيع دمشق 2000-2002، إلا أن تلك المنتديات الداعية للإصلاحات الجذرية أوقفت من قبل الأجهزة الأمنية أواخر 2002، إلى أن جاء عام 2005 بتغييرات سياسية أطاحت بأحد أركان النظام القديم **عبد الحليم خدام**، وبدأت[3] نخبة من المجتمع المدني السوري وأحزاب الإئتلاف العلماني المعارض بالشراكة مع جماعة الإخوان المسلمين وأحزاب الأقليات الكردية الآشورية إلى التوقيع على إعلان دمشق للتغيير الديمقراطي في 16 أكتوبر 2005، في إطار أول محاولة علنية من الداخل السوري (دمشق) للمطالبة بالتعددية الحزبية وإنهاء عهد حزب البعث الحاكم، عبر آليات سلمية للإنتقال الديمقراطي.[1]

---

[1]– نيقولاوس فان دام، **تدمير وطن الحرب الأهلية في سوريا**، ترجمة لمى بوادي وآخرون، بيروت: جنى تامر للدراسات والنشر، ط1، 2018، ص ص 146، 150.

[2]- V.P. Haran, op. cit , p 5.

[3]– خلود محمد خميس، " الأزمة السورية وإستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية"، **دراسات دولية**، العدد 60، 2015، ص 118.

[1]– مركز كارنيغي للشرق الأوسط ، "**إعلان دمشق**".

(تم تصفح الموقع في: 2020/6/18) https://bit.ly/3g16s4V

لاشك أن اللوم الكبير في الأزمة السورية يقع على عاتق دولة البعث، فهذه الدولة تتحمل بعض المسؤوليات، لأنها تأخرت خمسين عاما عن تحقيق تطلعات الشعب السوري في نظام ديمقراطي معاصر قائم على قيم المواطنة[1]، رغم أن **حافظ الأسد** حاول إعادة هيكلة النظام السياسي على أسس جديدة مختلفة عن المرحلة الأولى لعهد البعث (1963–1970)، إذ قام بإنشاء مجلس الشعب (البرلمان) في 1971، وتأسيس الجبهة الوطنية التقدمية 1972، وأعلن عن دستور تقدمي جديد للبلاد 1973، ومع ذلك فقد إتسم عهده (1970–2000) بالقبضة الأمنية على كافة مفاصل الحكم، واعتبرت التعددية الحزبية والأيديولوجية من الثوابت المحرمة داخل الساحة السورية[2]، وكان لهذه الممارسات من طرف النظام السياسي دور في الفشل القانوني في إقامة التوازن بين السلطة والحريات، إذ إتجه إلى تقوية كفة السلطة السياسية وإضعاف كفة الحريات السياسية، فضلاً عن عدم قدرة النصوص القانونية على تطبيق مبدأ سيادة القانون، فافتقدت المؤسسات السياسية لشرعية وجودها، المستمدة من ضرورة بقائها وفيّة لثقة الشعب، ومتحسسة لإنشغالاته ومعبرة عن تطلعاته، على الرغم من التفاعل الجماهيري مع النظام الثوري الذي كان رمزًا للدفاع عن القضايا العربية والحقوق المغتصبة من طرف إسرائيل وعملائها.[3]

ويمكننا إجمال أهم العوامل السياسية للأزمة السورية فيما يلي:

أ– من الناحية التاريخية لجأ النظام إلى تطبيق المكيافيلية للحفاظ على إستمرار الدولة السورية، عبر اللجوء إلى الأجهزة الأمنية لمواجهة المعارضة بما فيها بعض النخب السياسية المنضوية تحت لواء حزب البعث أو تلك المعتنقة للأيديولوجيا عبر الوطنية، مثل تيار الإخوان المسلمين، الذي إتهمه نظام الأسد بالتمرد على النظام (مأساة حماة 1982).[4]

ب– طغت السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وافتقدت إلى مظاهر الحياة البرلمانية الفاعلة، إذ أن أعضاء البرلمان هم من مؤيدي الرئيس، ويتم إختيارهم من أعضاء الحزب، لذلك لا يمارس البرلمان الرقابة على أعمال الحكومة أو يشرف على إدارة القضايا السياسية الشائكة، بل يحافظ البرلمان على دوره الإداري الشكلي، شأنه شأن العملية الإنتخابية الشكلية، فقد تم الإستفتاء على **حافظ الأسد** منذ توليه السلطة سبعة ولايات متتالية وحصل على نسب تأييد مطلقة ودون مترشح منافس.[1]

---

[1]– كمال ديب، **أزمة في سورية إنفجار الداخل وعودة الصراع الدولي 2011–2013**، بيروت: دار النهار ، ط1، 2013، ص ص 103، 104.

[2]– علاء عبد الحميد عبد الكريم، **دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2018، ص 21.

[3]– الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] -Aron Lund, **Syrien brinner**, Stockholm: Silc förlag, 2014, p 31.

[1]– علاء عبد الحميد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 21.

ج – قبل إندلاع الأزمة، كانت درجة المشاركة السياسية منعدمة، وفجأة في لحظة إنفعالية دخل المجتمع بأسره، صغيره وكبيره من الباب الضيق مجال العملية السياسية، فالجماهير التي لم تكن لديها تجربة حزبية سابقة أو عمل جمعوي خلال حقبة البعث، تعرضت لإستهداف خارجي وأدت إلى تشوهات في الحركات الإحتجاجية، التي تم إختراقها وخداعها وتوجيهها من قوى إقليمية ودولية، بشعارات رنانة (من المطالبة بالإصلاحات السياسية إلى الوقوع في فخ الفوضى).[1]

2- العوامل الإجتماعية.

من الناحية التاريخية، فقد فرضت إتفاقية **سايكس- بيكو** على الرأي العام السوري حدود لم يستطع السوريين تقبلها، الأمر الذي أدى إلى أزمة هوياتية تمثلت في ضعف الإحساس بالولاء للدولة الوطنية عند الغالبية العظمى من السوريين، وقد دفعهم هذا الأمر إلى البحث عن مصادر أخرى للهوية الوطنية خارج حدود الإقليم السوري، وتنازعت السوريين أربعة هويات محورية- الهوية القطرية، الهوية القومية، الهوية العربية والهوية الإسلامية-، ناهيك عن محافظة بعض السوريين على الهويات العشائرية والهويات عبر الوطنية- الهوية الكردية- التي تم لجمها، ولم تظهر إلا بعد الأزمة التي عصفت بسوريا، حيث عادت الولاءات التقليدية للظهور، وانتعشت بعد تطور الأزمة السورية إلى حرب شاملة مع حلول صائفة 2011[2].

وللوقوف على خلفيات الأزمة العميقة، يتعين علينا دراسة مكونات المجتمع السوري الذي يتصف بالتنوع العرقي والطائفي والإمتدادات الإقليمية لمكونات المجتمع السوري، حتى إن إختلفت التقديرات حول نسبة وحجم كل طائفة، إذ تتحدث إحصائيات 2010 عن عدد سكان سوريا المقدر بـ 22.5 مليون نسمة[1] وضمت الدولة السورية في الحدود التي إنتهت إليها عام 1946 جماعات طائفية وعرقية متعددة، فمن الناحية الطائفية؛ يمثل المسلمون السنة زهاء 74% من السكان، يليهم العلويون بنسبة 10% ثم المسيحيين بنسبة 10%، فالطائفة الدرزية 3%، ثم بقية الطوائف من إسماعيليين وشيعة إثني عشرية ويزيديين بنسبة لا تتعدى 3%، أما على الصعيد العرقي؛ فقد بلغ عدد العرقيات خمسة، يتقدمها العرب 90%، والأكراد بـ 8% والأرمن بـ 1%، وتمثل عرقيات: التركمان والسريان والأشوريين، نسبة لا تتجاوز 1%.[2]

---

[1] - قدري جميل، **الأزمة السورية الجذور والآفاق**، بيروت: دار الفارابي، ط1، 2019، ص ص 98-99.

[2]- معتز عبد القادر محمد الجبوري،" الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 10، 2015، ص ص 331- 332.

[1]- علي أحمد إبراهيم شنيب،" الدور الروسي تجاه الأزمة السورية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 10، العدد 3، 2019، ص 639.

[2]- Sajid Karim, " Syrian crisis: Geopolitics and implications", **BIISS Journal**, Vol37, No 2, April 2016, pp 116, 117.

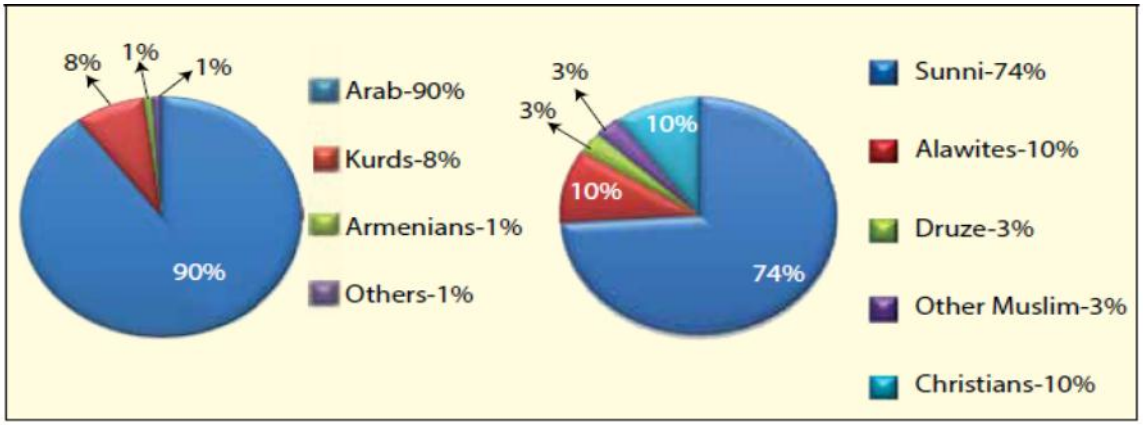

شكل رقم(5): التركيبة الطائفية والعرقية للمجتمع السوري.

source: Sajid Karim, op. cit , p 117.

وفي ضوء هذا التنوع العرقي والطائفي، فقد عمل نظام الأسد على تضييق الخناق على الجماعات العرقية والطائفية وكبح مطالبها، فقد سجل التاريخ السوري المعاصر عملية إضطهاد واسعة ضد الأقليات الكردية في إطار منع قيام دولة كردية أو حكم ذاتي شمال شرق سوريا، وتوجس دور الجوار من إقامة كونفدرالية كردستان فوق أراضي سوريا وتركيا والعراق وإيران، ولهذا لجأ النظام إلى فرض حالة الطوارئ[1]، لمنع تسييس الطوائف مهما كان طابعها، وقد كانت سنة 1982 مأساة مجتمعية في حماة، التي كانت منطلقًا لجماعة الإخوان المناهضة لسياسات الأسد، والتي إعتنقت الهوية الإسلامية كبديل للهوية الوطنية السورية[2]، لينهي حزب البعث العربي الإشتراكي كل محاولات التسييس الطائفي، فلم يكن هناك أي إنفصام طائفي يقسم البلاد بين علوي وغير علوي، رغم أن سوريا حكمتها الطائفة العلوية[1].

من زاوية أخرى، يقارب **قدري جميل** للأسباب الإجتماعية التي تقف وراء الأزمة، من منظور أزمة الهوية المركبة، والتي يربطها بمراحل تكون الدولة السورية، مجادلاً بأن هذه الهوية لم تكتمل، ويرصد مراحل تكون الهوية السورية في ثلاثة مراحل، وهي:[2]

- المرحلة الأولى: تمتد من معركة ميسلون 1920 إلى غاية الإستقلال 1946.

- المرحلة الثانية: بعد الإستقلال إلى غاية 2011، وهذه المرحلة جرى فيها الكثير من التشويش والغموض على شكل الهوية السورية، وأنتج حالة من الإغتراب لدى فئة واسعة مع السوريين، وتراكمت شوائب الإنتماء المواطناتي.

[1]- Fehmi Ağca, " The Effect of Syria Crisis on the Transformation and Integration of the Middle East", **Bilge Strategy**, Vol 5, No 8, 2013, p 99.

[2]- Prague Student Summit (PSS) , **"Current Crisis in Syria"**.1/1/2016 https://bit.ly/311HX3q (accessed on 21/6/2020)

[1]- نيقولاوس فان دام، مرجع سبق ذكره، ص 150.

[2]- قدري جميل، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

– المرحلة الثالثة: بعد الأزمة 2011 وهي مرحلة سيادة الإنتماء المجتمعي لمكونات ما قبل الدولة.

3– العوامل الإعلامية والإتصالية: ساهمت وسائل الإعلام والإتصال في ترويج الكذبة الكبرى أن ثمة ثورة من أجل الديمقراطية في سوريا، عن طريق القوة الناعمة للإعلام الذي جعل المواطن السوري أسير الأكاذيب وضحية البروباغندا، يصدق كل شيء، متجاهلاً حقيقة الخطط الإعلامية لزعزعة كيان الدولة السورية وهندسة الحرب السورية، عبر التلاعب السيكولوجي بالمواطن، وتعبئة الجماهير عن طريق شبكات التواصل الإجتماعي التي إشتهرت بإطلاق دعوات إلى يوم الغضب في سوريا[1]، مستوحاة من ثورتا تونس ومصر التي مثلت مصدر إلهام وأمل للجماهير ذات التوجهات المختلفة (علمانية– إسلامية)، بحيث نشأت الثورة خلال المرحلة السلمية نتيجة لتحالف علماني– ثيوقراطي، هدفها التغيير الجذري للنظام السياسي تحت وطأة التعبئة الإعلامية.[2]

ولهذا، إندلعت الأزمة السورية بسبب التضليل الإعلامي الواسع النطاق الذي مارسته وسائل الإعلام العربية، خاصة القنوات الفضائية التي يديرها فريق من المثقفين العرب في عدد من العواصم العربية (الدوحة الرياض)، إذ تخلى هؤلاء الإعلاميين عن دورهم الحيادي، وسقطوا ضحية الإغراءات المالية والشهرة مسخرين مواهبهم وأفكارهم لخدمة رجال الأعمال والساسة الفاسدين (ممالك الشيوخ الخليجية)، حيث ركزت التغطية الإعلامية على ممارسات الدولة السورية ونسبوا إليها كل عمل طائش، كما أجروا مقابلات تلفزيونية مع المعارضة المسلحة والمتطرفين وحتى أمراء الحرب، وأطلقوا مصطلح نظام الأسد على الدولة السورية والجيش العربي السوري، أما المتمردين والإرهاب (خلال المراحل اللاحقة) فأطلقوا عليها مصطلح المعارضة السياسية، مما طمس الحقيقة، حيث أطّر الإعلام ترتيبات الحرب السورية في أكبر حملة تضليل إعلامية منذ أن بزغ عصر تكنولوجيا الإعلام الجماهيري، وفاقت هذه الحملة الإعلامية ما فعلته أجهزة البروباغندا الغربية إبان الحرب الباردة، وأضحى الحشد الكوني لتدمير الدولة السورية[1] تحت تأثير الإعلام، بمثابة إنتقال الشعب السوري من اللحظة البعثية (السلطوية المستقرة) إلى اللحظة الثورية (التسييس الطائفي)، تنفيذًا للبرامج الإستخبارية الغربية الهادفة إلى زعزعة الإستقرار الداخلي في طريق التعبئة الإعلامية التضليلية، بترويج الأكاذيب وصناعة الأوهام والأساطير، لينتج الإعلام ثورة متمردة على كل القوانين ومخترقة لكل ما هو محظور، لتجسد اللحظة الثورية النكبة السورية في جمعها بين تناقضات التحول الديمقراطي واستدعاء

[1]– كمال ديب، **الحرب السورية تاريخ سورية المعاصر 1970–2015**، مرجع سبق ذكره، ص ص 469، 471، 480.

[2]- Aron Lund, op. cit, p 31.

[1]– كمال ديب، **أزمة في سورية إنفجار الداخل وعودة الصراع الدولي 2011–2013**، مرجع سبق ذكره، ص ص 96–97.

إنتماءات ما قبل الدولة، في الوضع الثوري الذي أطاح بالدولة والمجتمع، ونقل مسار الدولة السورية من الثورة إلى الأزمة.[1]

4- العوامل الإقتصادية: إن العوامل التي قادت إلى الأزمة الحالية، تتمثل في الإختناق المؤسساتي الذي همش قطاعات كبيرة من المجتمع، حارمًا إيّاها من المساهمة في الحياة السياسية والإقتصادية، فعلى المستوى الإقتصادي تتمثل حالة الإختناق المؤسساتي في فقدان المؤسسات الإقتصادية لقدرتها على التطور عبر الزمن لتعبر عن التطلعات والمصالح المجتمعية، رغم أن الإقتصاد السوري حقق نتائج إيجابية خلال العقد الأول من القرن الحالي على مستوى الإقتصاد الكلي، من ناحية معدلات النمو والإستقرار النسبي للأسعار، مع إنخفاض العجز الموازني والمديونية، وترافق ذلك مع تحولات هيكلية في الإقتصاد، الذي تمثل في إنخفاض حصة النفط من الإيرادات الحكومية والصادرات مقابل إرتفاع الصادرات التحويلية، إلا أن هذه المؤشرات أخفت إختلالات هيكلية مثل إعتماد مصادر النمو على العوامل الكمية (رأس المال المادي) وتضخم قطاعي التجارة والسياحة، وترافق ذلك مع إنتاجية منخفضة للعمالة وأجور متدنية، ويضاف إلى ذلك معاناة السياسة المالية وضعف كفاءة الإنفاق العام[2] مع تراجع دور الحكومة في تقديم الخدمات الإجتماعية في ميادين الصحة والتعليم وغياب الرقابة في مجال التموين وعدم ضبط الأسعار، في ظل تصاعد المطالب بزيادة الرواتب لمواجهة تكاليف المعيشة، حيث أصبحت نسبة الأجور إلى غاية 2010 تساوي 40% من الدخل الوطني.[1]

لقد أدى الإنفتاح الإقتصادي الذي تبنته الدولة السورية في عهد **بشار الأسد**، إلى زيادة التفاوتات الإقتصادية الحادة، ومحدودية سياسات التحرير الإقتصادي التي خلقت طبقة جديدة من الأثرياء، فيما كان أكثرية الشعب يزدادون فقرا، أي قلة من الشعب تمتلك، وغالبية من الشعب تعيش أوضاع إقتصادية بائسة إذ أن الخصخصة حررت الملكية الإقتصادية، ولكنها خلقت نخبة الأثرياء الجدد التي إحتكرت رؤوس الأموال[2] واستأثرت بالدخل الوطني، وقوضت الإقتصاد، فكان تبني سوريا آليات إقتصاد السوق سببا في إنهيار القطاع الإقتصادي العام، وخلق أزمات مالية على إثر توقف الشركات الإقتصادية الحكومية عن

---

[1]- كمال ديب، **الحرب السورية، تاريخ سورية المعاصر 1970-2015**، مرجع سبق ذكره، ص ص 465- 466.

[2]- ربيع نصر وزكي محشي،" الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية"، **تقرير جانفي 2013**، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص 7.

[1]- الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- Hugo Slim and Lorenzo Trombetta, " Syria Crisis Common Context Analysis", **Report 2014**, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, New York, 2014, pp 13-14.

الإنتاج[1]، وقاد النموذج التنموي السوري إلى "توازن عند الحد الأدنى" تمثل في رأسمالية هشة وإنتاجية ضعيفة وقطاع غير منظم، ومؤسسات تعاني من غياب المساءلة، وبقي طيف واسع من الإمكانيات الكامنة لسوريا إقتصاديا وإجتماعيا غير مستثمر.[2]

من ناحية أخرى، شهدت مطلع الألفية الجديدة موجة جفاف إشتدت منذ 2006، وأثرت على القطاع الفلاحي، لتتحول سوريا إلى دولة تستورد القمح بعد أن كانت تصدر أجود أنواع الأغذية، إذ تسبب الجفاف في توقف تصدير القطن، وانهارت مناطق زراعية مهمة مثل الجزيرة السورية التي قيل عنها بأنها ستحقق الأمن الغذائي العربي، حيث غادر الجزيرة السورية حوالي مليون وثلاثمائة ألف مواطن، ونزحوا إلى أطراف المدن (دمشق)[3] ليظهر حزام فقر في المدن الكبرى (ترييف المدن)، وإزدادت حدة الفقر في أوساط الأسر ذات الدخل المنخفض التي عانت من تكاليف إرتفاع المعيشة، على الرغم من أن الناتج المحلي القومي الإجمالي كان ينمو بشكل جيد، ولذلك حذرت الأمم المتحدة في خريف 2010 بأن إستمرار الجفاف في سوريا قد يدفع 2.3 مليون سوري إلى الفقر المدقع Extreme poverty، فالتفسير الإقتصادي للأزمة السورية التي إنطلقت من درعا، هو أن درعا وحمص كانت مناطق رئيسية لحزام الفقر الجديد الذي عانت منه سوريا.[4]

ويرصد تقرير أعده مجموعة من الباحثين الإقتصاديين العرب مقاربة دقيقة للأزمة الإقتصادية التي عانت منها سوريا خلال العقد الأول من القرن الحالي– مقاربة الإختناق المؤسساتي–، التي تؤكد على أن السياسات الإقتصادية السورية أفضت إلى نتائج متضاربة، فمن جهة كان نمو الناتج المحلي مرتفعًا نسبيًا 4.45% وكانت أسس الإقتصاد الكلي متينة، إلا أن هذه المؤشرات ترافقت بتغير هيكلي في الإقتصاد بسبب إنخفاض حصة النفط في كل من إجمالي الناتج المحلي والإيرادات العامة والصادرات، وأخفق الإقتصاد في خلق مناصب عمل بسرعة تتماشى مع الزيادة السكانية؛ فمنذ 2005 تبنى النظام السوري عدة إسترتيجيات لمواجهة الأزمة الإقتصادية (الخطة الخماسية العاشرة)؛ والتي إعتبرت بمثابة إصلاحات إقتصادية –تخفيض الإنفاق العام والخصخصة– دون تبني أجندة التنمية البشرية (الحوكمة)، وصولاً إلى (الخطة الخماسية

[1]– الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2]– ربيع نصر وزكي محشي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3]– سلامة كيلة، **الثورة السورية واقعها صيرورتها وآفاقها**، بيروت: أطلس للنشر والإنتاج الثقافي، ط1، 2013.

[4]- Hugo Slim and Lorenzo Trombetta, op.cit, pp 14, 16, 17.

الحادي عشر)؛ التي أثبتت عدم جدية الإصلاحات والفشل السياسي في عملية التنمية التشاركية، في ظل إخفاق أنظمة المساءلة عن التصدي للتفاوتات الإجتماعية.[1]

ووفقًا لهذا التقرير، فقد شهدت هيكلة الصادرات السورية تغييرًا ملحوظًا من خلال تناقص حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من 70% خلال عقد التسعينيات إلى 40% عام2010، وبالتوازن مع زيادة صادرات القطاع الخاص التي تضمنت منتجات خدماتية في أغلبها، فقد إزدادت الواردات في التجارة السلعية بوتيرة أعلى من الإرتفاع الذي شهدته الصادرات غير النفطية، ولذلك تدهور رصيد الميزان التجاري عام 2010 و وصل العجز إلى 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي، كما تضرر قطاع التجارة الخارجية من العقوبات الإقتصادية على سوريا، وانخفضت الصادرات السورية لمعدل 45% في 2010 بعد تخفيض قيمة الليرة السورية، ونتيجة إنخفاض الصادرات السورية بسبب العقوبات الدولية، وصل العجز في الميزان التجاري 8.1% ، كما أن البطالة التي لم تتعدى 8% عام 2003، وصلت إلى حد 24% عام 2010.[2]

الفرع الثاني: العوامل الخارجية.

1- الضغوطات الدولية على النظام السوري.

تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية التي أزَّمت تطور الأحداث الميدانية في سوريا، في إطار تكريس الحرب السورية، كنتيجة للحسابات الجيوسياسية للقوى الدولية والإقليمية لإعادة رسم تحالفات المنطقة العربية وتوازناتها، وتوجيه الأزمة السورية وفق لعبة التوازنات والمصالح الدولية في إطار[1] حرب كونية على الدولة السورية، لا علاقة لها بالتحول الديمقراطي ولا بالربيع الديمقراطي، بل هي تكملة للصراع العربي الإسرائيلي بعد أن ظلت سوريا هي الدولة العربية الأكثر إلتصاقا بالقضية الفلسطينية، فلم تتأخر إسرائيل في إغتنام الفرصة لتحريض المجتمع الدولي وضربها من الداخل، عبر تمويل المعارضة ودعمها بالشراكة مع بعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط، وفتح حلف جهنمي (أمريكي- تركي- سعودي وقطري) على الدولة التي أبت الرضوخ لمطالب الغرب، فكان عقابها هو تسليط المسلحين والإرهابيين والتكفيريين لزعزعة أركان الدولة السورية.[2]

---

[1]- ربيع نصر وزكي محشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 21، 45.

[1]- الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2]- كمال ديب، **الحرب السورية تاريخ سورية المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 468.

وحتى تتضح الرؤية، فقد تراكمت المساعي الدولية لتدمير سوريا، منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وتجسدت في الضغوط الأمريكية على النظام السوري، بتسليط أقصى أنواع العقوبات الإقتصادية بناءًا على دعمه للمقاومة في لبنان وفلسطين، بل إتهم النظام بصنع أسلحة الدمار الشامل، واعتبرت أمريكا سوريا دولة مارقة، تمهيدًا لإعادة هندسة الشرق الأوسط على الطريقة الأمريكية، من خلال تحفيز آليات الفوضى الخلاقة في سوريا، القائمة على المرجعية الطائفية في التحريض[1]، وبالإعتماد على حل مركب من الخارج ومن الداخل بمختلف الوسائل السياسية والإقتصادية، لإلغاء الدور الوظيفي للدولة السورية الداعمة للقضايا العادلة (المقاومة) بتشويه رموز النظام السوري[2]

وبناءًا على ذلك، ساهمت إسرائيل في تأجيج حدة الأزمة السورية، بإعتبارها فرصة تاريخية لصالح الدولة العبرية، تحمل في طياتها العديد من المكاسب التي من المحتمل أن تجنيها بفعل الأزمة، ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:[3]

– إضعاف النظام السوري يشكل ضربة قاصمة لإيران التي تواصل سعيها لزيادة تأثيرها في الساحة الإقليمية عبر الدعم المالي والعسكري لحلفائها الإستراتيجيين.

– الثورة ضد النظام السوري سيعطي فرصة لخصوم المعسكر الإيراني في لبنان– محور التطبيع– لتقوية نفوذهم في الساحة الداخلية، وهو ما يصب في نهاية المطاف في مصلحة إسرائيل.

– إن إندلاع الثورة السورية قد تؤدي من وجهة نظر المحللين الإسرائيليين إلى قيام نظام ديمقراطي مؤمن بالتسوية السلمية مع إسرائيل (التطبيع)، ويقطع العلاقات مع قوى المقاومة (حماس وحزب الله)، وهذا ما صرح به **عاموس يدلين** رئيس معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

– تسمح الأزمة السورية بإنشغال الجيش العربي السوري بضبط الأمن الداخلي، مما يخفف الضغوط الأمنية على إسرائيل، وتؤدي الأزمة إلى تراجع القضية الفلسطينية على المستوى الشعبي السوري، عبر الإهتمام بهموم الأزمة.

– إسرائيل تريد فشل الدولة السورية سواء بإطالة أمد الصراع في الداخل وإنهاك الجيش السوري، بطريقة تبقي لها التفوق العسكري بما لا يشكل خطر عليها، أو عن طريق تفكيك سوريا إلى دويلات صغيرة (عربية، كردية...) لضمان تفوق إسرائيل على تلك الدويلات.

---

[1]– حسين مصطفى أحمد،" الصراع في سوريا والقوى الإقليمية والدولية"، **مجلة الأستاذ**، المجلد 2، العدد 221، 2017، ص 4.

[2]– قدري جميل، مرجع سبق ذكره، ص ص 77–88.

[3]– باسم جلال القاسم،" الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011–2018"، **دراسات علمية محكمة**، العدد 12، سبتمبر 2019، ص 13.

– سقوط نظام الأسد يترتب عليه إبعاد إيران عن سوريا، وإعادة ترتيب أوراق النفوذ الإيراني في جنوب لبنان (قطع المد العسكري لحزب الله).[1]

إذا نظرنا إلى الوضع الإقليمي العربي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نجد أن الدول العربية إنقسمت إلى محورين: الدول التي تقف في مصاف أمريكا والغرب مثل: مصر والمغرب والسعودية وأطلق عليها (محور الإعتدال)، والدول التي تقف في الوضع المقابل، وهي النخب ذات الطابع القومي اليساري، وأطلق عليها (محور الممانعة) الذي تتزعمه سوريا، وهذه الأخيرة عقدت تحالفات مع المقاومة وأعطت لنظام البعث شرعية وتموضعا قويا على الصعيد العربي[2]، أما على الصعيد الدولي، فتم إعتبار نظام الأسد خارق للشرعية الدولية، وتجسد ذلك في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتسليط أقصى أنواع العقوبات والضغوطات على النظام السوري، عبر قيامها بعزل النظام السوري وحصاره تمهيدًا لإسقاطه، سواء عبر إجباره على إنجاز تغييرات جذرية في البناء العقائدي للنظام السياسي، لتجاوز عقيدته العدائية لإسرائيل أو عبر إسقاطه من الداخل والإتيان بنظام بديل غير ممانع ومدعوم خليجيًا، في إطار إعادة تشكيل ملامح الدور الإقليمي لسوريا وتجفيف قدرتها على الممانعة[3].

لذلك، وضعت واشنطن خطط إستراتيجية لتفكيك الدولة السورية من الداخل، كنتيجة لعدم التعاون السوري مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحضيرات غزو العراق، وقد بدأت تلك الإستراتيجية بإنهاء وجود القوات السورية على الأراضي اللبنانية، بحيث إتهمت الإدارة الأمريكية النظام السوري بـ "نظام الإحتلال"، لذلك وقع **جورج بوش** في 2003 على مشروع " قانون محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان"، ووجهت **كوندوليزا رايس** في 2006 دعوتها للنظام السوري، بالتوقف عن دعم المقاومة الفلسطينية وقطع علاقاته مع إيران وحزب الله، واتهمت النظام بالسعي لإمتلاك أسلحة الدمار الشامل[1]، وبدأت أمريكا وفرنسا تمارسان مختلف الضغوط على نظام **بشار الأسد** سيما بعد مقتل رفيق **الحريري**، حيث وجهت التهم للنظام السوري بالضلوع في عملية الإغتيال السياسي، ووصلت الضغوط الأمريكية إلى إصدار قرار مجلس الأمن 1559 في 2004 وقرار 1636 في 2005، التي أجبرت الرئيس السوري على سحب قواته من لبنان بعد ثلاثة عقود من الوجود العسكري في الأراضي اللبنانية.[2]

---

[1]– علاء عبد الحميد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 37–40.

[2]– سلامة كيلة، مرجع سبق ذكره.

[3]– الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[1]– كمال ديب، **أزمة في سورية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 58–67.

[2]– الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2- إنعكاسات الثورات العربية على الوضع السوري.

لقد أدت الثورات العربية إلى تغير الخارطة الجيوسياسية في المنطقة العربية، إذ إمتدت هذه الثورات من المنطقة المغاربية (تونس وليبيا)، لتصل إلى منطقة المشرق العربي (سوريا)، هذه الأخيرة بدأت شرارة ثورتها عندما رأى الشعب السوري سقوط نظام بن علي في تونس وحسني مبارك في مصر[1]، فدفعت هذه الثورات الشعب السوري نحو إمكانية تغيير الأوضاع السياسية والإقتصادية نحو الأفضل، فالسوريون بجميع مكوناتهم الإثنية والطائفية (قبل الأزمة) جرفتهم النجاحات المزعومة للثورات العربية، وكانوا على أهبة الإستعداد لقبول مجازفات عظمى عنوانها الحرية والرفاهية، ومسارها الدمار، ولم يتفطنوا للكارثة المحدقة بهم، وبلعبة توازنات القوى الإقليمية والدولية، والمؤامرات العالمية التي تنتظر المجتمع والدولة السورية.[2]

3- أزمة خطوط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأراضي السورية، بين تمرير المشروع الإيراني ورفض الإقتراح القطري.

يعتقد **عبد الباري عطوان** أن الدولة السورية وقعت ضحية مؤامرة، رسمت الولايات المتحدة الأمريكية خطوطها ووزعت الأدوار على المشاركين فيها عربًا كانوا أو غربًا وبعناية فائقة، موضحًا بأن السبب الرئيسي للحرب السورية هو سماح **بشار الأسد** لخط أنابيب غاز إيراني يمر عبر الأراضي العراقية ثم السورية وإلى البحر المتوسط، حيث أن دولاً خليجية مثل قطر والسعودية عرضت إغراءات مالية للنظام من أجل الإبتعاد عن إيران وعدم السماح لهذا الأنبوب بالعبور عبر الأراضي السورية، واعترف **الشيخ حمد بن جاسم** بأنه عرض على نظام الأسد منحة 15 مليار دولار كدفعة أولية لقطع العلاقات مع إيران وإيقاف المشروع، لأن وصول الغاز الإيراني إلى أوروبا سيقلب كل معادلات القوة في المنطقة، وفي نفس الإطار رفض النظام السوري الإقتراح القطري لعام 2009، الداعي إلى بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي (خط: قطر-تركيا) ولهذا وقفت قطر ضد النظام السوري، وموّلت المعارضة المسلحة ودعمتها، فكما كان العراق ضحية مؤامرة النفط عام 2003، فإن سوريا وقعت ضحية مؤامرة الغاز 2011.[1]

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 5، 6.

[2]- نيقولاوس فان دام، مرجع سبق ذكره، ص ص 150، 151.

[1]- عبد الباري عطوان،" **الأسد يكشف لأول مرة عن أسرار جديدة عن الأسباب الحقيقية للأزمة السورية**"، رأي اليوم، 2019/10/11.

(تم تصفح الموقع في: 2020/6/29) https://bit.ly/31Rs5iS

4- الصراع الدولي على الموارد الطاقوية السورية.

نشرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية U.S. Geological Survey, USGS تقريرًا في مارس 2010 تتحدث فيه عن إكتشافات هائلة للنفط والغاز في مياه البحر المتوسط على الحدود السورية، ضمن ما يعرف بحوض الشام Levant Basin، الذي يمثل مساحة قدرها 83000 كلم² من منطقة شرق البحر المتوسط ويمتد من ساحل شمال سيناء من البحر المتوسط إلى الغرب جانب قبرص، وتشمل البيئة الجيولوجية التي تقع في مياه الإقليمية لسوريا ولبنان، قبرص وإسرائيل.[1]

واستنادًا إلى هذ التقرير، فإن حوض شرق البحر الأبيض المتوسط، يحتوي على كمية كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط الغير مكتشفة، إذ يحتوي هذا الحوض على 1.7 بليون برميل من النفط الغير مكتشف، بينما تقدر موارد الغاز الغير مكتشفة بحوالي 122 تريليون متر مكعب، وأشار التقرير إلى أن سوريا لوحدها تمتلك إحتياطات مؤكدة من النفط في شرق المتوسط والمقدرة بـ 2.5 مليار برميل[2]، حيث أن هذه الإكتشافات للمصادر الطاقوية دفعت مباحث أمن الدولة للجيش الأمريكي إلى التأكيد على أن الموارد البحرية السورية هي جزء من مصفوفة واسعة من رواسب النفط والغاز في حوض الشام، والتي تشمل المناطق الساحلية السورية، ولذلك أكد هذا التقرير على إحتمال زعزعة الدولة السورية وإذكاء حرب داخلية واسعة، في إشارة إلى تزاحم المحافظين الجدد على الثورة النفطية السورية.[3]

[1]- United States Geological Survey (USGS) , **" World Petroleum Resources Project Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province",** Eastern Mediterranean, March 2010, p 1. https://on.doi.gov/33WVn2y (accessed on 1/7/2020)

[2]- Ibid, p 1.

[3]- Nafeez Ahmed, **"Western firms primed to cash in on Syria's oil and gas 'frontier'"**, 1/12/2015. https://bit.ly/31LYdEO (accessed on 1/7/2020)

المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة السورية2011-2020.

الفرع الأول: الأزمة السورية قبل التدخل العسكري الروسي 2011-2015.

1- المرحلة السلمية: مارس - جوان 2011.

أ- الإرهاصات الأولى للأزمة السورية.

في الوقت الذي تابع فيه السوريون بإهتمام تطور أحداث الثورة التونسية، عقب تنحية الرئيس **زين العابدين بن علي** في 14 جانفي 2011، وأمام مشهد إنتقال الموجة الثورية إلى مصر التي كانت نقطة إرتكازها في ميدان التحرير وسط القاهرة؛ دعا ناشطون ومعارضون سوريون، أبرزهم **غسان النجار**(ذو التوجهات الإسلامية) إلى الخروج في تظاهرات إحتجاجية سلمية في 4 فيفري 2011 أمام مبنى مجلس الشعب في دمشق، للمطالبة بالحرية وليس "إسقاط النظام"، وتبنت هذه الدعوة بعض صفحات الفيسبوك مثل "صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد"، غير أن هذه الدعوة باءت بالفشل بسبب تشديد الإجراءات الأمنية وتمخض عن هذه الدعوة للإعتصام ساحات خاوية، ولم يمض وقت طويل على الدعوة السابقة الفاشلة حتى وقعت حادثة عفوية بسوق الحريقة في دمشق 17 فيفري 2011، ردّد المتظاهرون شعارات تندد بالتضييق الأمني على خلفية الإهانة التي تعرض لها أحد التجار على يد الشرطة، واستطاعت السلطة إحتواء هذه الحادثة، عبر إحالة رجال الشرطة المتورطين إلى التأديب والمحاكمة، فكانت الحادثة هي الدخان المنبعث من البركان قبل إنفجاره.[1]

ب- إندلاع الشرارة الأولى للثورة السورية.

إن الثورات العربية التي مثلت شعارتها مصدر إلهام للناشطين السياسيين والحركات الجمعوية المؤيدة للتحول الديمقراطي في سوريا، وجدت صداها لدى مجموعة من المراهقين الذين عبروا عن رغبتهم في التغيير السياسي، بكتابة عبارة "الشعب يريد إسقاط النظام" على جدران إحدى المدارس بمدينة درعا [1] في 6 مارس 2011، وعلى إثرها أمر **عاطف نجيب** - رئيس فرع الأمن في درعا- الشرطة بإعتقال 15 تلميذ، بتهمة المساس بهيبة الدولة، فكانت تلك الحادثة هي الشرارة الأولى التي أثارت مشاعر وغضب الشارع السوري ففي الوقت الذي بدأت فيه قضية تلاميذ درعا تشق طريقها نحو التهويل الإعلامي[2]، حدثت إحتجاجات محدودة في البلدة القديمة تلبية لدعوة أطلقها ناشطون على الفيس بوك "يوم الغضب" في دمشق (سوق

---

[1]- عزمي بشارة، **سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في التاريخ الراهن**، مرجع سبق ذكره، ص ص 73- 75.

[1]- Julie Marks, **" Why Is There a Civil War in Syria? "** , 18/9/2018.
https://bit.ly/3gWDIeP (accessed on 3/7/2020)

[2]- CBS News, **"How schoolboys began the Syrian revolution? "** , 26/4/2011.
https://cbsn.ws/2PQDMAM (accessed on 3/7/2020)

الحميدية) بتاريخ 15 مارس 2011، ضمت مئات المتظاهرين الذين رفعوا شعارات تطالب بالحرية والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنهاء حالة الطوارئ، دون أن تصل إلى شعار إسقاط النظام.[1]

دومًا وفي نفس السياق، فقد إستقبلت صفحات الفيسبوك تفاعلات قضية تلاميذ درعا، وتظاهرات دمشق بإعتبارها مادة خبرية إعلامية موجهة إلى الرأي العام السوري، تشير إلى إندلاع الثورة في سوريا التي حُددت في 15 مارس 2011، لكن الذي جرى واقعيًا، إختلف عن المسار الإفتراضي؛ إذ إنطلقت إحتجاجات درعا تحت شعار "جمعة الكرامة" على خلفية إهانة كرامة تلاميذ درعا، رافعين شعارات تهتف بالحرية، ومنددين بقانون الطوارئ، ومطالبين بالتغيير السياسي والإفراج عن المعتقلين، تخلّلها إعتصامات في المسجد العمري وسط درعا، واعتبرت مظاهرات درعا هي الشرارة الأولى لإنطلاق الثورة السورية في 18 مارس 2011، أما 15 مارس 2011 فكان إرهاصات لنذر الثورة.[2]

ج- المسار السلمي للثورة.

سلكت الثورة السورية المسار السلمي خلال الفترة الممتدة من 18 مارس 2011 إلى غاية 6 جوان 2011، حيث إمتدت الثورة من درعا إلى مناطق عديدة في ريف دمشق وحمص واللاذقية وحماة، وتبلورت بوصفها إنتفاضة شعبية على الظلم السياسي والإجتماعي، ورُفعت شعارات الحرية والإصلاح، ووصل صداها إلى المناطق الكردية خلال منتصف أفريل، واتسمت هذه التظاهرات بالطابع الحضاري[3]، تجسد ذلك في بروز حركة التنسيقيات المهنية التي ضمت ناشطين من داخل سوريا وخارجها، يغلب عليها الطابع العلماني فكانت الحركات الإحتجاجية في كل جمعة، تتميز بالسلمية وبدون قيادة معروفة، في حين لعبت وسائل التواصل الإجتماعي دورًا في الترويج للمظاهرات، إذ أن بعض ناشطي الفيسبوك أخذو بعين الإعتبار التنوع الثقافي للمجتمع السوري (جمعة آزادي الحرية المخصصة للكرد، الجمعة العظيمة للمسيحيين، جمعة صالح العلي للعلويين...).[1]

ولمواجهة تحديات الثورة السورية، **حذر بشار الأسد** في خطابه الأول 30 مارس 2011 أمام مجلس الشعب، من مؤامرة دولية ضد سوريا تهدف لإحداث فتنة طائفية، في مقابل تعهده بتقديم إصلاحات شاملة

---

[1]- BBC News, **" Mid-East unrest: Syrian protests in Damascus and Aleppo"**, 15/3/2011. https://bbc.in/3anwDS7 (accessed on 3/7/2020)

[2]- John Davis, **The Arab Spring and Arab Thaw: Unfinished Revolutions and the Quest for Democracy**, Washington: Routledge, second edition, 2016, p 94.

[3]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،" الخاص والعام في الإنتفاضة الشعبية السورية الراهنة"، **تحليل سياسات**، أفريل 2011، ص ص 3، 4.

[1]- أحمد حسو،" الثورة السورية هل يمكن تجنب إنزلاق سوريا إلى نظام شمولي متطرف"، **في:** أحمد حسو وآخرون، **الخلاص أم الخراب: سوريا على مفترق الطرق**، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2014، ص ص 24، 25.

ومنح الجنسية للأكراد وإلغاء قانون الطوارئ، وفعلا تم إلغاء قانون الطوارئ ومحكمة أمن الدولة في 19 أفريل 2011، واستبدل بقانون مكافحة الإرهاب.[1]

إلى حد ما، نلاحظ خلال المرحلة الأولى لإنطلاق شرارة الثورة السورية، أن التظاهرات كانت سلمية ومطالبها كانت مشروعة، تتعلق أساسًا بالرغبة المجتمعية في التحرر من معضلة الإنغلاق السياسي والسلطوية والتشديد على الحريات الديمقراطية، ناهيك عن المطالب المشروعة بتحسين الأوضاع الاجتماعية القاهرة وبدا واضحًا أن مسار الحراك الإجتماعي الواسع النطاق شمل أغلب المحافظات السورية، ويمكن أن نطلق عليه **صفة "الثورة" خلال الشهور الثلاثة الأولى فقط**، نظرًا لتمسك القوى المحركة للعملية الثورية بمطالب التعجيل بوتيرة الإصلاح الجذري **وفق الأجندة المحلية** –حراك إجتماعي عفوي كرد فعل على حالة إستياء أو تذمر–، ومن دون الوصول إلى شعارات طائفية أو جهوية، أو شكل من أشكال التمرد والعصيان المدني الذي ظهر خلال صائفة 2011، إيذانًا ببدأ نذر الأزمة السورية بعد أقلمتها وتدويلها، لتنتقل الدولة السورية من الثورة السلمية إلى الحرب بالوكالة الإقليمية والدولية.

2- عسكرة الثورة جوان 2011.

مع حلول **6 جوان 2011**، قام مجموعة من **المتمردين** بإرتكاب **مذبحة في ريف إدلب، تمثلت في الهجوم المسلح على مفرزة الأمن العسكري بجسر الشغور، حيث أباد المسلحون جميع عناصر الثكنة البالغ عددهم 120 عسكري ومثلت بجثثهم** ؛ فكانت **تلك المجزرة بداية لعسكرة الثورة** وإعادة تشكيلها عموديا في إطار فصائل متصارعة، إيذانًا بصعود مرحلة العنف والحرب والإبادة بشكل لم تشهده سوريا منذ نشأتها، فظهرت قوى متمردة تحارب السلطة وتشكك في شرعية الدولة ذاتها وحدودها الجغرافية، وقوى أخرى تشكك في هوية الكيان السياسي، بإستخدام جميع الوسائل المتاحة والمحظورة، وأضحى نموذج الدولة الوطنية يصارع تهديدات الهويات عبر وطنية، التي سعت لإنهاء عهد الهوية الوطنية الجامعة للمجتمع السوري وبداية عهد المجتمع الهيدرو- عسكري* [1]

---

[1]- John Davis, op. cit, p 95.

* يوظف الباحث حسام عيسى الرحمن مصطلح **هيدرو- عسكري** نسبة للمجتمعات الهيدر- كربونية في الدول النفطية، التي توظف أنظمتها الريع للهيمنة على المجتمع، وهو ما ينطبق على المجتمعات الهيدروعسكرية – النمط الحربي للإنتاج في مناطق سيطرة الفصائل المسلحة – التي تعتمد في تحقيق الهيمنة على المجتمع بتوظيف كل المقدرات المتاحة لعسكرة المجتمع عبر شبكات إقتصادية وزبائنية يهيمن عليها أمراء الحرب، وتستغل رأس المال الإجتماعي في تحقيق الولاء الداخلي للخارج ،عبر إعطاء أولوية للتسلح من أجل الصمود ، أي أن المجتمع الهيدروعسكري هو مجتمع يعتبر أن السلاح له أولوية على كل ضروريات الحياة والبقاء.

[1]– حسام عيسى عبد الرحمن،" تحولات الإسلام السياسي في سورية بين تسييس الدين وعسكرة السياسة"، **مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، 16 جانفي 2018، ص ص 3، 12، 17، 21،22.

ومنذ مذبحة جسر الشغور، تصاعد العنف عبر تشكيل ألوية المتمردين لمحاربة القوات الحكومية للسيطرة على المدن والمناطق الريفية[1]، وبدأت التصدعات تضرب في صفوف الجيش السوري والقوات الأمنية، وتمثل في حدوث إنشقاقات في الجيش، فكان إعلان المقدم **حسين هرموش** إنشقاقه عن الجيش السوري في 9 جوان 2011، ثم **تشكيل المتمردين للجيش السوري الحر في جويلية 2011**، الذي إعترفت به الدول الغربية بإعتباره تنظيم عسكري علماني يهدف للإطاحة بالنظام السوري[2]، وعكس ذلك تصريحات **أوباما** في ذات الشهر بقوله: "حان الوقت لتنحية الأسد"، وشجعت تعليقات أوباما حلفائه الإقليميين من الدول الخليجية على دعم الإطاحة بالنظام السوري، حيث بدأت تركيا بتوفير الملاذ والدعم للجيش السوري الحر إبتداءا من أوت 2011[3]، الأمر الذي دفع الجيش العربي السوري بالإعتماد على الدعم اللوجستي الإيراني والروسي لمواجهة الحركات المسلحة، [خلال هذه الفترة إقتصر الدعم الروسي والإيراني على إعادة هيكلة الجيش عبر الدعم التقني والإستشارات في المهام الأمنية، دون الإنخراط المباشر في العمليات العسكرية][4].

بحلول خريف 2011، إستولى المتمردون على عدة مدن سورية، واستمر القتال ليشمل كافة المحافظات السورية، وتزامن ذلك مع ظهور جماعات متطرفة تقاتل إلى جانب الجيش السوري الحر، فيما دخلت الدول الخليجية على الخط، عبر تسليح المعارضة وتمويلها،[5] إذ سقطت سوريا ضحية لعبة التوازنات الإقليمية وأخذت الأزمة طابعًا أفقيًا من خلال حرب الوكالة، أي صراع محلي بإمتدادات إقليمية– دولية، إنخرطت فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وقطر وتركيا وفرنسا والسعودية إلى جانب المجلس الوطني السوري بجناحه العسكري (الجيش السوري الحر) ضد النظام السوري.[1]

3– أقلمة وتدويل الأزمة السورية.

[1]- Lucy Rodgers and others, **"Syria: The story of the conflict",** BBC News, 11/3/2016 https://bbc.in/31UrQnw (accessed on 6/7/2020)

[2]– نيقولاوس فان دام، مرجع سبق ذكره، ص ص 194–195.

[3]– لينا الخطيب وآخرون، " سياسة الغرب تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة"، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **تشاتام هاوس**، مارس 2017، ص 9.

[4]– أيمن الدسوقي وآخرون، **المؤسسة العسكرية السورية عام 2019**، اسطنبول: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، 2019، ص ص 24– 26.

[5]- Robert S. Ford, **The Syrian Civil War: A New Stage, but Is It the Final One ?** , Washington, D.C. : The Middle East Institute, 2019, p 3.

[1]– مروان قبلان،" الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية"، **سياسات عربية**، العدد 18، جانفي 2016، ص ص 65–67.

لقد دفع فرض العقوبات الإقتصادية على سوريا من جانب أمريكا والإتحاد الأوروبي، بالنظام السوري إلى التقرب من روسيا للحصول على الدعم المالي والعسكري[1]، ولوّحت روسيا منذ بداية الأزمة بإستخدام حق الفيتو للحيلولة دون إستخدام القوة العسكرية ضد سوريا، إذ وظفت روسيا سياسة النفس الطويل وجس النبض إرباكًا للحسابات الأمريكية والخليجية بالدرجة الأولى، لذلك، إستخدمت الفيتو المزدوج لمرتين في: 4 أكتوبر 2011 وفي 4 فيفري 2012، بالتنسيق مع الصين، وفي تحدي صريح للمسعى الأمريكي[2] بإستخدام القوة العسكرية ضد سوريا، بهدف تدمير الجيش السوري وتفتيت الكيان السوري وتحويله لدولة فاشلة، أي أن الصين وروسيا وقفت ضد مشروع مجلس الأمن بإستخدام القوة ضد النظام أسوة بالنظام الليبي المخلوع، عبر مقاربة الأزمة السورية من زاوية المجتمعات الطائفية التي تستلزم تدخل دولي عبر منطق القسر لإعادة الشرعية للدولة وصون الهوية الوطنية الجامعة، حسب المزاعم الأمريكية.[3]

4- المبادرة العربية: نوفمبر 2011- جانفي 2012.

بدأت محاولة وساطة جامعة الدول العربية في وقت مبكر من الأزمة السورية، وأطلق عليها "خطة العمل العربية لوقف إطلاق النار والحوار الوطني السوري"*، والممتدة من نوفمبر 2011 إلى غاية مطلع 2012 وانطوت الجهود العربية على تحيز واضح للمعارضة المسلحة[4]، حيث عملت الجامعة العربية على تجميد عضوية سوريا، وعزلها عربيا بعد تعرضها لعقوبات إقتصادية دولية، بل سعت جهود الجامعة إلى إستدعاء التدخل الأجنبي في سوريا، عبر اللجوء إلى طلب حماية للشعب السوري من قبل الشرعية الدولية، بتهمة قمع الحريات وانتهاك حقوق الإنسان؛ وسبب التحيز للمعارضة جاء كنتيجة للتراكمات التاريخية للمواقف السورية الممانعة والمتعارضة مع محور الإعتدال (محور التطبيع الذي شكّل المبادرة)[1]، ولهذا فشلت المبادرة بسبب عدم ثقة حكومة الأسد في قطر والسعودية وعدم الموافقة على شروط المبادرة، التي تريد إسقاط نظام الأسد فقد لجأت الجامعة إلى تقويض النظام وخلق مستويات عالية من عدم الثقة بين الطرفين، التي حالت دون تحقيق حل تفاوضي للصراع السوري، ولذلك تم تعليق نشاط مراقبي الجامعة العربية بعد فشل المفاوضات

---

[1]- لينا الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2]- لمى مضر الأمارة، " الموقف الروسي من الأزمة السورية وإنعكاساته الخارجية"، **المستقبل العربي**، العدد 448، جوان 2016، ص ص 35 -37.

[3]- محمد عبد الحفيظ الشيخ،" أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية: ليبيا وسوريا نموذجا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 44/43، صيف/خريف 2014، ص ص 138-139.

*نصت المبادرة العربية على مايلي: سحب المظاهر المسلحة من المدن والقرى، إطلاق سراح المعتقلين، الحق في التظاهر السلمي، وقف القتال، إرسال بعثة مراقبين دوليين لتنفيذ بنود المبادرة.

[4]- Meagan Eisner, " The Syrian Crisis: Failed Mediation and Implications for Conflict Resolution", **New Visions for Public Affairs**, Vol 11, Spring 2019, p 52.

[1]- نزار عبد القادر، **الربيع العربي والبركان السوري : نحو سايكس بيكو جديد**، بيروت : مطبعة شمس، ط1، 2012، ص ص 128-131.

إبتداءًا من 28 جانفي2012، بإعتبار المبادرة غير حيادية[1] بدليل أن مجلس وزراء الخارجية العرب دعى خلال جانفي 2012 لإحالة ملف الأزمة السورية لمجلس الأمن الدولي، للتصويت على مبادرة **نبيل العربي** لمعاقبة النظام السوري، غير أن المؤامرة العربية لم تكرس حيث إستخدمت كل من الصين وروسيا حق الفيتو في 4 فيفري 2012 لإجهاض المبادرة العربية[2]، ففي الوقت الذي كانت قطر تتحدث عن الجهود التفاوضية والمبادرة العربية، كانت تعمل على توفير كل أنواع الأسلحة لجماعات المعارضة بالتنسيق مع تركيا والسعودية مع مطلع عام 2012.[3]

5- مبادرة النظام السوري- إقرار دستور جديد للبلاد فيفري 2012-: ترافقت الأزمة السورية مع عدد من التغيرات السياسية على المستوى المحلي، أبرزها إلغاء قانون الطوارئ وتسوية وضعية 300000 كردي من دون جنسية وطنية لمدة خمسة عقود، وتزامن ذلك مع إقرار دستور جديد للدولة خلال فيفري 2012، وأهم التغييرات في بنود الدستور الجديد، هو إلغاء المادة الثامنة التي تنص على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة، وبموجب هذا التعديل أصبح الترشح لمنصب رئيس الجمهورية بدون شروط سياسية، فلم يعد حكرًا على القيادة القطرية لحزب البعث (إستفتاء)، لتنتقل العملية الإنتخابية من آلية الإستفتاء إلى آلية الإنتخابات التعددية، وتبعًا لهذا التغيير الدستوري، أجريت أول انتخابات رئاسية في ظل الدستور الجديد خلال جوان 2014، وفاز فيها **بشار الأسد** بنسب عالية؛ غير أن المعارضة إتهمت النظام بتزوير الإنتخابات، وتشبثت بمطلب تنحية الأسد، حيث دعى رئيس الإئتلاف الوطني للمعارضة السورية **أحمد الجربا** إلى تسليح الثورة من أجل الوصول إلى حل سياسي.[4]

6- الإنزلاق إلى الحرب ضد النظام السوري بالوكالة الخارجية خلال عام 2012.

خلال صائفة 2012، شهدت سوريا زيادة في العنف المتعدد المستويات، وبدأ الصراع السوري في شكل حرب بالوكالة، بعد أن أضحت المعارضة تعتمد بشكل مطلق على الدعم العسكري من طرف القوى الخارجية[1]، فيما أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر خلال جويلية 2012 أن سوريا في حالة حرب أهلية شاملة، واتهمت اللجنة جميع الأطراف بإرتكاب جرائم حرب، واتسم الصراع خلال هذه المرحلة بضلوع المعارضة في عدة عمليات إرهابية ضد المؤسسة العسكرية، عبر المرجعية الطائفية في التحريض ضد

---

[1]- Meagan Eisner, op. cit , pp 52, 53.

[2]- هيثم المالح، **روسيا والثورة السورية**، عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، 2016، ص 23.

[3]- لينا الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[4]- علاء عبد الحميد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 28، 29.

[1]- Mensur Akgün and others, " State-Building: Political, Structural and Legal Issues", **Dialogue Workshop**, European Institute of the Mediterranean , April 2017, p 10.

النظام؛ ومع وصول القتال إلى دمشق إنجذبت القوى الدولية والإقليمية المعارضة للنظام السوري في تعميق الصراع عبر التسييس الطائفي للأزمة*.[1]

7- الوساطة الأممية لحل الأزمة السورية.

أ- مبادرة كوفي أنان: فيفري- أوت 2012.

طرح الوسيط المخضرم **كوفي أنان** مبادرة تجمع بين الجهود الدولية والإقليمية (بصفته مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية لسوريا)، فحاول وضع حد للأزمة من خلال تعزيز حل سلمي عبر القنوات الدبلوماسية، تتمثل في الإلتزام بخطة محددة في ستة نقاط وهي: شمولية العملية السياسية، حظر السلاح سحب القوات العسكرية من المدن، الإفراج عن المعتقلين، إطلاق الحريات الديمقراطية؛ وقد إعتمد إجتماع جنيف-1- 30 جوان 2012 على مبادئ **أنان** كمعايير توجيهية لعملية السلام، من أجل الحفاظ على الإستقرار وتعزيز الديمقراطية، إلا أن جهود **أنان** باءت بالفشل، حيث كرس إجتماع جنيف -1- الإستقطاب الإقليمي والدولي للأزمة السورية[2]، وفشل في إيجاد طريقة للخروج من الحرب، لأن المعارضة لم تكن راضية بالتسوية السياسية وتمسكت بمسعى التدخل الدولي إقتداءًا بالنموذج الليبي، علاوة على العنف المتواصل الذي تغذيه القوى الإقليمية(التمويل، التسليح)، وكلّها عراقيل أدت إلى إستقالة **أنان** في 2 أوت 2012.[3]

ب- مبادرة الأخضر الإبراهيمي 17 أوت 2012- 14 ماي 2014.

إتّبع **الإبراهيمي** نهجًا حذرًا، عبر تحذيره من أن إستمرار الحرب ستنجر عنها صوملة سوريا، فقد حاول إقناع أطراف الصراع بنبذ العنف، فيما واجه تحديات إشتداد الصراع في الفترة 2012-2014 (أقلمة الصراع، الإرهاب، النفوذ الكردي ...)، علاوة على تعقد الأوضاع الإقليمية وتشعب مصالح القوى الدولية وتضاربها، ورغم إشرافه على محادثات جنيف-2- 22 جانفي 2014، التي ضمت: الجامعة العربية الإتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، 30 دولة، إضافة إلى ممثلي الحكومة والمعارضة - الإئتلاف الوطني مع الحكومة- لمناقشة إمكانية تشكيل حكومة إنتقالية وإنهاء الحرب السورية، أي الآليات التي تسمح بتأسيس الحكومة التي دعا إليها جنيف-1- ، إلا أن عدم مشاركة إيران والمطالبة بتنحية النظام، أدى إلى فشل لقاء

* نؤكد مجددًا بأن الأزمة السورية ليست حرب طائفية بين النظام والمعارضة، بل هي حرب بين الحكومة السورية كممثل شرعي للدولة السورية ومجموعة من الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية المدعومة من طرف قوى إقليمية ودولية، كما يتبرئ الباحث من مصطلح الثورة السورية.

[1]- Lucy Rodgers and others, op. cit.

[2]- Meagan Eisner, op. cit, pp 53, 54.

[3]- Raymond Hinnebusch and others, **UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi**, New York: International Peace Institute, 2016, p 1.

جنيف-2- في وضع حد للحرب السورية، وتبعًا لذلك إستقال **الإبراهيمي** واعترف بفشله، ليخلفه المبعوث الأممي إلى سوريا **ستيفان دي مستورا** إبتداءًا من جويلية 2014.[1]

8- القصف الكيميائي على منطقة الغوطة، بين إتهام النظام وإفتعال المتمردين للأزمات للتحريض الدولي على سوريا.

يعتبر تاريخ 21 أوت 2013 يوم مأساوي في تاريخ الأزمة السورية، حيث تعرضت مناطق في الغوطة شرق دمشق لقصف ناتج عن صواريخ مملوءة بغاز الأعصاب السامة The Nerve Agent Sarin، أودت بحياة المئات من الضحايا أغلبهم من الأطفال والنساء، وفيما إختلفت التأويلات حول المتورط في هذه المجزرة، فقد إتهمت الحكومة السورية المتمردين بتدبير هذا الهجوم الوحشي، بهدف تحريض المجتمع الدولي على معاقبة النظام السوري عبر التدخل العسكري المباشر، مستندة في تبرير حججها إلى التقارير الإستخبارية الروسية التي أكدت تورط جماعات مسلحة من منطقة دوما في تدبير المؤامرة وافتعال الأزمات*[2]، أما المعارضة المسلحة فقد إتهمت النظام السوري بتعمد إستخدام أسلحة متوسطة المدى تحمل رؤوس كيمائية لترويع المدنيين، واستندت في آرائها إلى التقارير الإستخبارية الأمريكية التي وصفت الوضع بتجاوز النظام للخط الأحمر، أي أن النظام بحسب الرؤية الأمريكية أرعب المجتمع السوري عبر الردع الكيميائي، وما قد يشكله من مخاطر للأمن الإقليمي (أمن إسرائيل)[3]، حيث أعلن **أوباما** في نهاية أوت 2013 عن قرار إستخدام القوة ضد سوريا ردًا على الهجوم الكيميائي، غير أن الرسائل الإقليمية والدولية لكل من إيران وروسيا كانت واضحة، وهو أن أي تدخل دولي في سوريا سيؤدي إلى إنفجار الشرق الأوسط بتهديد المصالح الأمريكية وحلفائها (مجلس التعاون الخليجي، إسرائيل، تركيا)، فقد رفضت روسيا المزاعم الأمريكية بشأن إستخدام النظام للسلاح الكيميائي، كما رفضت توجيه ضربة عسكرية من دون الرجوع لمجلس الأمن، وهذا ما أكده **بوتين** في مقال له في نيويورك تايمز 11 سبتمبر 2013، حيث صرح بأنه ينبغي للمجتمع الدولي الرجوع لمجلس الأمن في كل الصراعات الدولية، محذرا من تكرار نموذج فشل عصبة الأمم إذا تم إتخاذ قرار لمعاقبة النظام السوري دون موافقة روسية، وأشار الرئيس الروسي إلى أن التدخل العسكري

---

[1]-Meagan Eisner, op. cit , p 55.

*- ما يؤكد ذلك هو ما صرحت به مسؤولة لجنة التحقيق الأممية بشأن جرائم الحرب في سوريا Carla Del Ponte ، أن المحققين الدوليين جمعوا شهادات لضحايا وأطباء، تشير إلى أن المتمردين هم من إستخدموا غاز السارين.

[2]- Lucy Rodgers and others, op. cit.

[3]- مجموعة باحثين،" الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية وإحتمال الضربات الأمريكية في 2013" ، **الشرق الأوسط**، العدد 31، 2014، ص ص 20-21.

سينجر عنه موجة جديدة من الإرهاب، لأن الأزمة السورية ليست أزمة بناء ديمقراطي، بل هي صراع بين الحكومة والمتطرفين.[1]

إلى جانب ذلك، وعلى هامش قمة مجموعة العشرين في سبتمبر 2013، قدّم **بوتين** خطة التخلص من الأسلحة الكيميائية بدون إستخدام القوة ضد النظام، ولهذا جاء قرار مجلس الأمن الدولي 2118 بتاريخ 27سبتمبر 2013، رضوخًا للإرادة الروسية، حيث تمت الموافقة بالإجماع على نزع السلاح الكيمائي للنظام السوري مقابل[2] عدم التدخل العسكري، مع ضرورة التمسك بالمبادرة الروسية في تأمين إجراءات صفقة إزالة مخزون الأسلحة الكيمائية بتدميرها كليًا، وتقديم ضمانات للنظام بالوفاء بالإلتزامات المنصوص عليها في الوثيقة الروسية، مقابل الإلتزام الروسي بتدمير كل مخازن الأسلحة الكيمائية عبر الرقابة الدولية، فكان ذلك مخرجًا لمنع إستخدام القوة ضد سوريا[3] واعتبرها الغرب مكسب للتخلص من قدرات الردع السورية، وقد دعمت الصين المبادرة الروسية بتدمير الأسلحة الكيمائية السورية لمنع إجراءات قسرية ضد ما وصفه **أوباما** بتجاوز النظام السوري للخط الأحمر[4]، بينما تمسكت الجامعة العربية وتركيا وقوى الإئتلاف الوطني السوري بضرورة توجيه ضربة عسكرية لسوريا على غرار ما قام به الحلفاء في ليبيا، مع إحالة المتورطين من النظام السوري على المحاكم الجنائية الدولية، بدون تقديم دليل ملموس على تورط النظام في الهجوم الكيميائي.[5]

9- دخول الميليشيات الإيرانية وحزب الله في خط العمليات العسكرية للنظام السوري.

بدأت الأزمة في التصاعد وتضمنت ديناميات ذات أبعاد جيوسياسية بين القوى الإقليمية، حيث شهدت الأزمة عام 2013 دخول حزب الله وإيران على الخط إلى جانب قوات الأسد، فقد شارك فيلق القدس (قاسم سليماني) إلى جانب حزب الله في المعارك التي خاضها النظام في منطقة القصير أفريل 2013، والتي إستعادتها من الجماعات الإرهابية، بحيث **دخلت هذه الميليشيات بناءًا على دعوة من الحكومة السورية.**[1]

10- إنتعاش الجماعات الإرهابية بعد فشل الدولة السورية.

---

[1]- Vladimir V Putin, **" A Plea for Caution From Russia",** The New York Times, 11/9/2013 https://nyti.ms/2CtlmDk (accessed on 12/7/2020)

[2]- Karine Bannelier, " Military Interventions against ISIL in Iraq, Syria and Libya, and the Legal Basis of Consent", **Leiden Journal of International Law**, Vol 29, 2016, p 762.

[3]- Marc Pierini, **" Can the "Geneva II" Conference Bring Peace to Syria",** Carnegie Endowment for International Peace, 20/12/2013 https://bit.ly/3iEQEq2 (accessed on 12/7/2020)

[4]- Muharrem EKŞİ, " The Syria Crisis as a Proxy War and the Return of the Realist Great power politics", **Hibrit Savaşları Özel Sayısı**, Vol 1, No 2, October 2017, p 113.

[5]- زياد حافظ، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-28.

[1]- Muharrem EKŞİ, op. cit, pp 108-109.

إنتعشت الجماعات المتطرفة بعد عسكرة الثورة، حيث ظهرت عدة حركات إرهابية، أهمها جبهة النصرة التي حرضت السوريين على الجهاد ضد النظام العلوي، وأصبح لهذه الجماعات الإرهابية نفوذ قوي في الأوساط الشعبية، بعضها إرتبط بتوظيف البعد الطائفي في التحريض على النظام (السنة ضد الشيعة) وبعضها إرتبط بالإغراءات المالية، وخلال المسار الإرهابي للنصرة، فقد دخلت في حرب ضد الجيش العربي السوري، ثم حدثت حرب بين قيادات جبهة النصرة في حد ذاتها في عام 2013، أفضت إلى إندماج أغلب إرهابييها في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، وهذا الأخير غير إسمه إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام– داعش– في 2014، كنتيجة للإندماج بين التنظيمين الإرهابيين في منظمة إجرامية واحدة.

11– التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية 2014.

خلال عام 2014 سيطر تنظيم داعش على مساحات شاسعة من الأراضي في العراق وسوريا، واشتهر التنظيم المتطرف بأعمال:[القتل الجماعي، الإختطاف، التنكيل بالضحايا..]، واستندت داعش في خلافتها المزعومة إلى إعتبار الخليفة بمثابة نائب الله على الأرض، مهمته إستعادة حكم الله على الأرض من المرتدين والكفار، ولذلك إعتبرت داعش أن التحالف الدولي ضدها هو نذر المواجهة الأخيرة بين المسلمين والكفار المذكورة في التنبؤات الإسلامية.[1]

ونتيجة إنتعاش الإرهاب في سوريا، تغيرت توجهات القوى الدولية والإقليمية تجاه الأزمة السورية، حيث أصبحت مكافحة الإرهاب أولوية المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمة السورية بعد أن إتخذت هاجسا عالميا، إذ دفع الإرتباك الدولي من تغلغل تنظيم داعش في مناطق واسعة من سوريا (الرقة، دير الزور..) نحو التراجع عن مطالب تنحية النظام السوري[2]، إلى المطالب بالقضاء على الإرهاب، وهذا ما دفع بالولايات النتحدة الأمريكية لتشكيل تحالف دولي لقصف مواقع التنظيم في العراق أولاً، ثم سوريا إبتداءًا من 23 سبتمبر 2014، حيث بدأت الغارات الجوية لقوات التحالف الدولي بقيادة أمريكية، ضمت إلى جانبها عشر دول شاركت في العمليات الميدانية (أستراليا، كندا، فرنسا، المملكة المتحدة، السعودية، تركيا، الإمارات الأردن، البحرين).[1]

[1]-BBC News, **" What is 'Islamic State'? "** , 2/12/2015.
https://bbc.in/3fUXkPd (accessed on 14/7/2020)
[2]- Mensur Akgün, and others, op. cit, p 11.
[1]- Karine Bannelier, op. cit, p 766.

وتجدر الإشارة إلى أن الأساس القانوني لأعمال التحالف الدولي ضد داعش، يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي 2170 الصادر في15 أوت 2014، حيث دعا هذا القرار إلى مجموعة من الآليات التي إرتكزت عليها الإستراتيجية الدولية لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وهي:[1]

- القيام بحملات جوية منتظمة ضد المعتقلات الرئيسية للجماعات الإرهابية.
- زيادة الدعم للقوات المحلية (الأكراد) التي تقاتل المتطرفين على الأرض.
- تقديم المساعدات الإنسانية الإغاثية للمدنيين النازحين من مناطق القتال.
- دعم العمليات العسكرية عبر بناء القدرات وتدريب المتطوعين.
- ضرورة تصدي الدول الإقليمية لحركة تدفق المقاتلين الأجانب إلى صفوف داعش، لإنهاك قدرات داعش.
- قمع تمويل الجماعات المتطرفة من خلال تعزيز التعاون الإستخباراتي بين الدول.

الفرع الثاني: الأزمة السورية بعد التدخل العسكري الروسي 30 سبتمبر 2015.

1- دوافع وأهداف التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية.

يعد التدخل العسكري الروسي في سوريا بأنه تنافس جديد على تقسيم النفوذ في المنطقة بين القوى الكبرى، لذلك فهو محكوم بقدرات روسيا في حماية مصالحها، لا سيما عندما أدرك **بوتين** بأن مصالح بلاده معرضة للتهديد من قوى إقليمية ودولية، وأن المنطقة مقبلة على إعادة رسم خارطة جديدة للمصالح الإستراتيجية، وهو ما دفعها للدخول بكل ثقلها العسكري والسياسي في الأزمة السورية[2]، بتبني سياسة تكتيكية ذات منحنى تصاعدي تدريجي من الأزمة السورية، فمن دعم النظام سياسيًا إلى التدخل المباشر للقوات الجوية والبحرية لمقاتلة المتمردين، حيث تعتبر روسيا أنه الطريق الوحيد للقضاء على الإرهاب، بناءًا على رؤية جيوستراتيجية حذرة مترابطة تقوم على أساس إستغلال نقاط ضعف بعض القوى الإقليمية والدولية لتعزيز وجودها الإستراتيجي وثقلها[3]، عبر دعم إستمرار بقاء نظام الأسد من أجل الحفاظ على قواعدها العسكرية (قاعدة طرطوس)، بالإضافة إلى أن المسعى الروسي في إبعاد القوى الإسلامية المتطرفة من المشهد السياسي السوري، يندرج ضمن مخاوفها من إرتدادات العناصر المتطرفة المقاتلة في سوريا إلى الأراضي الروسية نفسها، ولذلك بدأت العمليات العسكرية الروسية في 30 سبتمبر 2015 لمواجهة تنظيم

[1]- Ewelina Waśko-Owsiejczuk, " The American Military Strategy to Combat the 'IslamicState' in Iraq and Syria", **Polish Political Science Yearbook**, Vol 45, 2016, pp 317-330.

[2]- عامر كامل أحمد،" التدخل الروسي في الأزمة السورية"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2016، ص 87.

[3]- لمى مضر الأمارة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الدولة الإسلامية، ثم إتجهت العمليات لتشمل كل الفصائل المسلحة التي تقاتل النظام السوري بهدف وقف إنهيار الجيش السوري، ودعم النظام في تحرير المناطق من المتمردين.[1]

في الوقت الذي أصبحت فيه الأزمة السورية أزمة دولية بإمتياز، ودخلت مرحلة التدويل على وقع التدخل الأمريكي والروسي، فقد سعت الإستراتيجية الروسية لتحقيق جملة من الأهداف، وهي:[2]

– دعم حليفها (النظام وليس الشخص) لسد الطريق أمام السيناريوهات التي تستبعدها من الحل السياسي.

– ضمان الوصول الآمن والمستدام إلى المناطق الإستراتيجية في سوريا(حوض الشام)، والحفاظ على خطوط نقل النفط.

– تأمين قواعدها العسكرية.

– الرغبة في إعادة روسيا كقوة عالمية، وفق رؤية **بوتين** المستندة إلى نظريات الإستراتيجي **ألكسندر دوغين** " أسس الجيوبولتيكا".

– القضاء على المعارضة المسلحة السورية.

– يسمح التدخل الروسي بإطلاق خارطة طريق لعملية سياسية تخفف من وطأة الأزمة، وهذا ما حصل بعد فترة قصيرة من التدخل العسكري الروسي، إذ بدأت روسيا برسم المسار السياسي إلى جانب المسار العسكري، في إطار الجهود الدبلوماسية الروسية التي أثمرت عدة جولات تفاوضية بين المعارضة والنظام برعاية قوى إقليمية ودولية، أي أن التدخل العسكري (القوة العسكرية) سمحت لها بفرض قوتها التفاوضية في حل الأزمة السورية وفق المصلحة الروسية.[3]

– المزاوجة بين تعزيز النظام السوري على الأرض من ناحية، والسعي نحو توحيد الجهود الدولية لمكافحة داعش، إلى جانب الإستعداد الروسي للتفاوض مع المعارضة السورية المعتدلة، للبحث في إمكانية إدماج المتمردين في صفوف الجيش العربي السوري.[4]

2– إستعادة النظام السوري لمدينة حلب ديسمبر 2016.

[1]– عامر كامل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص87–88.

[2]– سعيد الحاج،" **سوريا جدلية التوافق والتنافس الأمريكي الروسي**"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016/2/26، ص ص 1–3.

(تم تصفح الموقع في: 2020/7/15) https://bit.ly/2DPsOsU

[3]– عامر كامل أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 88.

[4]– لمى مصر الأمارة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

بفضل الدور والدعم الخارجي الذي حضي به نظام الأسد من طرف حلفائه الروس والإيرانيين، فقد تمكن النظام من إستعادة جزء كبير من الأراضي التي فقدها منذ 2012، إذ تغير الوضع على الأرض بشكل ملحوظ[1] بعد حملة عسكرية إستمرت من نوفمبر إلى منتصف ديسمبر 2016، أنهت صراع دام أربعة سنوات ونصف من أجل السيطرة على المدينة، التي إستولى عليها المتمردون (كتيبة التوحيد المدعومة خليجيا) في جويلية 2012، وأعلنت الحرب على النظام بالوكالة على أسس طائفية، وانتهت الحملة العسكرية في 13 ديسمبر 2016 بإستسلام المتمردين بسبب الإنقسامات الداخلية، وسلّموا مدينة حلب عبر المفاوضات في واحدة من أكثر الصفقات تعقيدًا، حيث نصت الصفقة التفاوضية على نقل قسري غير مسبوق لعشرات الآلاف من المتمردين وأسرهم إلى مناطق بعيدة وآمنة، وشاركت في هذه[2] الصفقة كل من تركيا وروسيا وإيران والقوات السورية، واتفق أطراف الحرب على أن المتمردون وعائلاتهم سيمنحون فرصة للإخلاء القسري إلى إدلب، على أن تتم تسوية وضعيتهم عبر الإدماج الإختياري في صفوف الجيش العربي السوري.[3]

ولهذا، عززت أحداث حلب دور روسيا بصفتها الجهة الدولية الأبرز في إدارة الأزمة السورية، إذ عادت تركيا لترتب أولوياتها في 2016 عبر التركيز على محاربة محاولات الأكراد إقامة حكم ذاتي، حيث تعالت الأصوات التركية لحليفها الأمريكي بوقف دعم وحدات حماية الشعب الكردية، في مقابل محاولة إستعادة تركيا لعلاقتها بروسيا من أجل الحفاظ على إستقرار الشمال السوري، ولذلك لعبت تركيا دور مصلحي في وقف إطلاق النار على الصعيد السوري 29 ديسمبر 2016 بعد أن إستولى النظام السوري على حلب بالكامل، وأعلنت أنها سترعى محادثات مباشرة بين المتمردين والنظام جنبًا إلى جنب مع إيران في أستانا جانفي 2017.[4]

إذن، إستعادة النظام السيطرة على مدينة حلب ثاني أكبر المدن السورية، شكّل تحولاً شاملاً في الصراع الذي بدأ يميل لكفة النظام المتحالف مع القوات الروسية إلى جانب الميليشيات الإيرانية وحزب الله، حيث أدى إنهزام المتمردين المدعومين بالسلاح والمال من ممالك الخليج، إلى الإستسلام بعد أزمة التماسك الداخلي بين الفصائل المسلحة، الذي ترافق مع الخذلان التركي لها، فبعد المساهمة التركية في دعم المتمردين، إكتفت –بعد تغير معادلة الصراع– برعاية مفاوضات بين الأطراف المتصارعة، بتسليم المدينة

---

[1]– الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2]-Annabelle Böttcher, " Humanitarian Aid and the Battle of Aleppo", **The Center for Middle Eastern Studies**, University of Southern Denmark, January 2017, pp 1-3.
https://bit.ly/3asPATl (accessed on 16/7/2020)

[3]-European Asylum Support Office (EASO) , "Syria Security situation", **Report** , November 2019, p 16.

[4]– لينا الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 24.

للنظام مقابل إنسحاب المتمردين وعائلاتهم من المدينة وعدم ملاحقتهم أو إيذائهم، لتؤكد تجربة حلب فشل المتمردين في تطبيق الأجندة الجهادية على الأرض السورية، بسبب الخذلان الخليجي والتواطؤ التركي والإنقسامات الداخلية.

3- أزمة خان شيخون والرد الأمريكي أفريل 2017.

في 4 أفريل 2017 تعرضت مدنية خان شيخون في ريف إدلب التي يسيطر عليها المتمردون، إلى هجوم كيميائي بغاز السارين، واتهمت الإدارة الأمريكية النظام السوري بالمسؤولية عن الهجوم الذي أودى بحياة ثمانون شخص[1]، ونتيجة لهذه التهمة، قامت القوات الأمريكية في 7 أفريل 2017 بتنفيذ ضربة عسكرية محددة الأهداف على مطار الشعيرات الذي شن منه الهجوم الكيميائي بحسب المزاعم الأمريكية، لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية الحرب السورية بصفتها فاعل دولي مباشر في الأزمة، ولذلك إعتبر **بوتين** أن الهجمات الأمريكية عدوان ضد دولة ذات سيادة وانتهاك للقانون الدولي بحجج واهية ستعرقل التحالف الدولي ضد الإرهاب، وأكد الكرملين أن الجيش العربي السوري لا يمتلك أي أسلحة كيمائية، بدليل أن منظمة حظر الأسلحة الكيمائية تدرك حقيقة تدمير القوات المسلحة السورية لجميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية.[2]

وبينما خلصت لجنة التحقيق المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيمائية OPCW إلى أن الحكومة السورية قد أسقطت قنابل مملوءة بغاز السارين على بلدة خان شيخون، فإن الأستاذ الفخري **Ted Postol** (جامعة كامبريدج) وعالم الرياضياتGoong Chen (جامعة تكساس) وعلماء آخرون، إستخدموا نمذجة الكمبيوتر ليجادلوا أن فوهة التصادم التي يعتقد أنها من موقع إطلاق السارين لم يتم تشكيلها بواسطة قنبلة، بل تشكلت بواسطة صاروخ مدفعي، ليؤكد بوسطول الخبير في الدفاع الصاروخي أن النظام غير مسؤول عن الهجوم الكيميائي، بل هو من مسؤولية الجماعات المتمردة. [1*]

---

[1]- Kai Kupferschmidt, **" Prestigious journal pulls paper about chemical attack in Syria after backlash"**, 14/10/2019.
https://bit.ly/31QhW69 (accessed on 17/7/2020)

[2]- جيهان عبد السلام عوض، **أمريكا والربيع العربي خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 243.

[*]- بالرغم من أن مجلة **Science & Global Security (SGS)** مجلة مرموقة في مجال العلوم، وتمثل منتدى علمي لمبادرات ودراسات الحد من المخاطر النووية والكيميائية على الساحة العالمية، فإنها رفضت نشر هذا المقال الذي يشكك في مسؤولية الحكومة السورية على الهجوم الكيميائي 2017، وسبب الرفض هو تكذيب الإفتراضات التي توصلت إليها الدراسة عبر محاكاة نمذجة الكمبيوتر، حيث كان رد المجلة برفض المقال على هذا النحو:« لضمان المعايير العالية للرقابة التحريرية والنزاهة العلمية، أجرينا مراجعة داخلية مستقلة للعملية البحثية، وقرر رؤساء التحرير منع نشر مقال: "Computational Forensic Analysis for the Chemical Weapons Attack at Khan Sheikhoun on 4 April 2017" by Goong Chen, Cong Gu, Theodore A. Postol. For more, **see:** Science & Global Security, **" From the Editors"**, September 2019.
https://bit.ly/3kKoxYr (accessed on 17/7/2020)

وفي ذات السياق، إستخدمت روسيا في 12 أفريل 2017 حق النقض ضد مشروع قرار دولي يطالب النظام السوري بالتعاون في التحقيق حول الهجوم الكيميائي الذي إستهدف ريف إدلب، وهو الفيتو الثامن لروسيا.[2]

4- أهم التغيرات في مناطق السيطرة والنفوذ خلال عام 2017.

تميز الوضع العسكري خلال 2017 بتقاسم مناطق السيطرة والنفوذ عبر محددين، أما المحدد الأول؛ فهو تقاسم مناطق السيطرة بين القوى الإقليمية والدولية، والمحدد الثاني؛ هو تقاسم مناطق النفوذ بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة وداعش، ويمكن تلخيص أهم القوى الفاعلة في الحرب السورية مع نهاية 2017 في النقاط التالية:[3]

- تقاسم مناطق النفوذ بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في مناطق الجنوب السوري.
- سيطرة تركيا ومتمردي الجيش الحر على مناطق في الشمال وجيب كبير في إدلب غرب حلب.
- التأهب التركي على الحدود للقيام بعمليات عسكرية ضد هيئة تحرير الشام في إدلب وفصائل سوريا الديمقراطية في بلدة عفرين.
- التواجد الإيراني في جميع مناطق نفوذ الجيش السوري، سوريا المفيدة (حمص، حلب، دمشق، اللاذقية..).
- إزدياد نفوذ النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية(قسد) مقابل تراجع داعش، حيث أصبحت قسد تسيطر على25 % من الأراضي السورية.

5- التطورات العسكرية في الشمال السوري بين نفوذ الميليشيات الكردية والتدخلات التركية بعد إنحسار داعش.

منذ بداية المعارك ضد داعش في كوباني (خريف 2014)، كانت الإدارة الأمريكية والتركية على خلاف حول آليات محاربة داعش، بسبب إختيار واشنطن للقوات الكردية، والتي تعتبرها أنقرة خطرًا على أمنها القومي، وقد إزداد الهاجس الأمني التركي بعد سيطرة المقاتلين الأكراد على المزيد من الأراضي الممتدة على الشريط الحدودي في الشمال، لذلك أعلنت تركيا عن عملية درع الفرات في أوت 2016 لمحاربة الميليشيات الكردية[1]، لتتحول تركيا إلى فاعل مباشر في الحرب السورية، بحيث قامت في 24 أوت 2016 بإرسال

---

[1]- Kai Kupferschmidt, op. cit.

[2]- جيهان عبد السلام عوض، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[3]- صافيناز محمد أحمد،" معضلة مزدوجة الأزمة السورية بين تعثر التسوية ومحاربة الإرهاب"، **مركز دمشق للدراسات للأبحاث والدراسات**، جانفي 2018، ص ص 8-9.

[1]- الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

تعزيزات عسكرية لمساندة الفصائل المعارضة السورية في مدينة جرابلس الحدودية بريف حلب الشمالي لتأمين المناطق الحدودية التركية، وبمجرد إستعادة جرابلس من داعش، وجّهت تركيا إنذارًا لقوات سوريا الديمقراطية بسحب قواتها إلى شرق نهر الفرات، بعد أن تمكنت الميليشيات الكردية بدورها وبغطاء جوي أمريكي من[1] إستعادة مدينة منبج من داعش، إذ إستمرت إدارة **ترامب** في الإعتماد على قوات سوريا الديمقراطية بوصفها حليف محلي في القضاء على داعش الذي خسر عاصمته الرقة في أكتوبر 2017 ودير الزور والبوكمال الحدودية خلال نوفمبر 2017[2].

6- الإحتلال التركي لمنطقة عفرين: 18 مارس 2018.

في إطار توسيع مجال النفوذ الإستعماري لتركيا، قامت هذه الأخيرة بإطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق لإغتصاب الأراضي السورية مع حدودها الإقليمية 20 جانفي 2018، وأطلق **أردوغان** على هذه العملية "غصن الزيتون" التي قام بتنفيذها الجيش التركي بمساندة هجين من الفصائل السورية (الجيش السوري الحر) ضد قوات سوريا الديمقراطية[3]، أدت إلى سقوط عفرين في يد الإستعمار التركي إبتداءًا من 18 مارس 2018 وتحجج **أردوغان** بأن إحتلال مدينة عفرين يهدف إلى تأمين الحدود التركية والقضاء على ما يصفه بالإرهاب الكردي، كما تسمح العملية – **من وجهة نظر أردوغان**– بإقامة منطقة آمنة على الشريط الحدودي 30 كلم سعيًا من تركيا لتقليص مساحة نفوذ القوات الكردية، وإنهاء فكرة التواصل الجغرافي بين مناطق الجزيرة وكوباني في الشرق وعفرين في الغرب بشكل نهائي، وعدم وصول مناطق النفوذ الكردية إلى البحر المتوسط أي أن أنقرة تسعى لتقويض مشروع إقامة إقليم كردي في سوريا بالأساس، ورغم أن تركيا عارضت فكرة الكيان الكردي في سوريا، إلا أن نظام الأسد إعتبر أن عملية عفرين هي عدوان تركي على الأراضي السورية وامتداد لسياسة أنقرة في دعم الإرهاب.[4]

للأسف الشديد، فقد دمرت تركيا الهوية التاريخية لمدينة عفرين، حيث قامت القوات الغازية بهدم المعالم التاريخية للمدينة، مثل تحطيم **تمثال** " **كاوي الحداد**" رمز الثقافة الكردية، وقامت القوات التركية ببناء **تمثال أردوغان** مكانه، كما أدت العمليات العسكرية الهمجية للقوات التركية من خلال القصف الجوي العشوائي للمدينة إلى تدمير كنيسة "جوليانوس" أقدم الكنائس في العالم، وإلى جانب ذلك قامت تركيا بتغيير ديمغرافي

[1]– أركان إبراهيم علوان، **العلاقات السورية التركية المحددات والقضايا**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019، ص 244.

[2]– الوليد أبو حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3]- Erwin van Veen and Jan Leeuwen , " Turkey in northwestern Syria: Rebuilding empire at the margins", **CRU Policy Brief**, Clingendael: the Netherlands Institute of International Relations, June 2019 , p 1.

[4]– أركان إبراهيم علوان، مرجع سبق ذكره، ص ص 245، 246.

ممنهج للمنطقة، حيث تحول الكرد من الأغلبية 90% إلى أقلية لا تتجاوز 20%، عبر توطين آلاف المسلحين والمرتزقة من تركيا وآسيا الوسطى والقوقاز، مما تسبب في نزوح ربع مليون سوري من ديارهم هربًا من القمع التركي.[1]

7- إتفاق نزع سلاح إدلب 17 سبتمبر 2018.

توصلت كل من الحكومة الروسية والتركية في إطار لقاء سوتشي إلى التوقيع على إتفاقية إنشاء منطقة جديدة منزوعة السلاح Demilitarized Zone (DMZ) على طول خطوط المواجهة في محافظة إدلب، ويتراوح عرض المنطقة المنزوعة السلاح إلى 20 كلم على طول التماس، مما يسمح بعودة 30000 سوري إلى منطقة إدلب، وأكدت الإتفاقية على ضرورة نزع الأسلحة الثقيلة وإنهاء تواجد كل الجماعات المسلحة في المنطقة، مع ضرورة إلتزام أطراف الصراع بالتنفيذ السلمي لآليات نزع السلاح في المنطقة، وبما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني، إذ تسمح الإتفاقية بوقف إطلاق النار عبر تعهدات من الحكومة التركية بإخراج المتمردين من المنطقة، علاوة على إجبار الفصائل الأخرى مثل هيئة تحرير الشام على الإنسحاب من المنطقة، على أن تقوم وحدات من الأمن الروسي والتركي بمراقبة المنطقة المنزوعة السلاح.[2]

8- العدوان الثلاثي على سوريا 14 أفريل 2018.

تعرضت سوريا لقصف أمريكي- بريطاني- فرنسي، إستهدف عدة مواقع عسكرية في دمشق وحمص وجرى تبرير العدوان بأنه رد على الإستخدام المزعوم للأسلحة الكيمائية من قبل الجيش السوري في بلدة دوما بالغوطة الشرقية، بدون تقديم دليل مادي، واستند العدوان إلى مسرحية مفبركة لضباط المخابرات البريطانية التي جاءت عشية بدء بعثة تقصي الحقائق- التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية- عملها في التحقيق في الهجوم الكيميائي المزعوم، بحيث تم الضغط على البعثة لعرقلة عملها وتقديم تقرير مزيف يبرر العدوان[3] بهدف إضعاف عزيمة الجيش العربي السوري، الذي مثل الحصن الأخير أمام الإرهاب القاعدي والداعشي والتكفيري الذي دمر الدولة السورية بكل مؤسساتها، ولهذا حرصت دول العدوان على تحقيق مجموعة من الأهداف، وأهمها:

---

[1]- خورشيد دلي،" **عامان على الغزو التركي لعفرين: الجريمة مستمرة**"، 2020/1/23.
(تم تصفح الموقع في: 2020/7/18) https://bit.ly/310K0op

[2]-The Save the Children Fund, **" Idlib: Children's Lives on the Line",** October 2018.
https://bit.ly/3gYoqpM (accessed on 18/7/2020)

[3]- عليان غليان،" **العدوان الثلاثي على سوريا: مكاسب صافية لمحور المقاومة وروسيا**"، رأي اليوم، 2018/4/16.
(تم تصفح الموقع في: 2020/7/18) https://bit.ly/33YCNXC

– رسالة رمزية للنظام السوري، أن القضاء على الإرهاب وتحرير معظم الأراضي السورية من سطوة الإرهابيين، لا تعني نهاية الأزمة، فالحرب ستستمر بالوكالة الغربية.

– إمتعاض إسرائيل من التواجد العسكري الإيراني وميليشياتها المتزايدة داخل سوريا، وخاصة مع الحدود الجنوبية.

– قلق دول العدوان من إنتصارات المحور الروسي– الإيراني– السوري على المستوى العسكري، وعلى المستوى السياسي – العملية التفاوضية– سيما بعد إنضمام تركيا للتعاون السياسي في أستانا.[1]

– تطويق مفاعيل النصر الذي حققه الجيش العربي السوري مع حلفائه، والمتمثل في تحرير الغوطة الشرقية من الفصائل المسلحة، وفرملة إندفاع عمليات التحرير لباقي المناطق السورية.

– إستكمال الإبتزاز الأمريكي لدول الخليج وبوتيرة أسرع وأكثر فاعلية بدخول فرنسا وبريطانيا على الخط (مطالبة **ترامب** ممالك الشيوخ بتمويل الحرب السورية).

– توتير المنطقة بإشغال كل الأطراف بالعدوان، في محاولة لتمرير صفقة القرن [تصفية القضية الفلسطينية].[2]

– شعور الدول الغربية بأنها فقدت مصداقيتها أمام شعوبها وأمام الرأي العام العالمي، بعد فشل الإرهاب في تحقيق أهداف الدول التي زجت بنفسها في الحرب لتدمير الدول السورية، فالضربة العسكرية رغم أنها كانت محدودة الأهداف، إلا أن رسائلها مبطنة وهي نوع من التعبير عن حالة من الحقد الغربي والهلع من النصر الذي حققه النظام في بسط الهيمنة على الأراضي المحررة من الإرهاب ؛ فالعدوان لم يستمر بسبب الحسابات الصهيو– أمريكية لتداعيات العدوان على المحيط الإقليمي، سيما التخوف من رد الفعل الإيراني المتواجد مع الحدود الإسرائيلية في الأراضي السورية المحررة.

9– تحرير النظام للجنوب السوري 31 جويلية 2018.

بدأت عملية تحرير الأراضي السورية الجنوبية من المتمردين وداعش، من خلال عملية عسكرية مشتركة بين القوات السورية والروسية إبتداءًا من جوان 2018، حيث إستهدفت قوات النظام الأجزاء الشمالية الشرقية من محافظة درعا، وسرعان ما استعادت المنطقة مع الحدود الأردنية، إذ تمت السيطرة على الجنوب في

---

[1]– حسان فرج،" **رسائل العدوان الثلاثي على سوريا**"، المؤتمر الوطني الديمقراطي السوري، 2018/4/16.
(تم تصفح الموقع في: 2020/7/19) https://bit.ly/33Y9y7c

[2]– غسان الإستانبولي ،" **العدوان الثلاثي على سوريا: أسباب ونتائج**"، الميادين، 2018/4/23.
(تم تصفح الموقع في: 2020/7/19) https://bit.ly/33YvTBN

إطار عمليتين متوازنتين، فالعملية الأولى؛ كانت من خلال التقدم العسكري بقيادة الجيش السوري، أما العملية الثانية؛ فقد كانت عملية سياسية بقيادة روسيا، التي دخلت في مفاوضات بين النظام وممثلي المتمردين في درعا، وأسفرت العمليتين عن مسار صفقات إستسلام المتمردين في محافظتي القنيطرة ودرعا، بحيث سمحت الدبلوماسية الروسية بعودة المؤسسات السياسية إلى الجنوب السوري، مع تمتع المتمردين بحق الإندماج في الجهاز العسكري السوري، لتنتهي العمليات العسكرية في الجنوب في 31 جويلية 2018 بعد تحرير محافظة القنيطرة، ومغادرة 10000 متمرد بعائلاتهم إلى محافظة إدلب.[1]

إن الوجود الإيراني في الجنوب السوري وبالقرب من مرتفعات الجولان (القنيطرة)، يؤكد على تحول المنطقة الحدودية الجنوبية إلى بؤرة توتر إقليمي، رغم الدور الروسي في إدارة الوضع منذ 2018، حيث يتواجد المقاتلين الإيرانيين في القنيطرة مع الحدود الإسرائيلية (الجولان المحتلة)، ويشكل ذلك هاجسًا أمنيًا على إسرائيل، إذ أن كل المؤشرات المادية تؤكد على تصاعد التعزيزات الأمنية للميلشيات الإيرانية بالتنسيق مع الجيش العربي السوري في الجنوب، وقد تكون لإيران ورقة ضغط في حال تعرضها لضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية، إذ أن تواجد إيران في الحدود الإسرائيلية يشكل خطرًا على المصالح الأمريكية في المنطقة وعلى الأمن القومي الإسرائيلي.[2]

10- الإنسحاب الأمريكي الظرفي من سوريا 2019: من دعم الميليشيات الكردية إلى التواطؤ مع العمليات العسكرية التركية ضد قوات سوريا الديمقراطية في شمال شرق سوريا.

مع تراجع مناطق نفوذ داعش والمعارضة المسلحة، حققت الحكومة السورية وحلفائها الإقليميين مكاسب عسكرية كبيرة، حيث تحولت كفة الصراع بشكل حاسم لصالح النظام السوري منذ 2018، مما مكن روسيا وإيران من تعزيز رسوخهما داخل البلاد، وجاءت مكاسب النظام متعارضة مع التواجد التركي في شمال سوريا، حيث إزدادت مخاوف هذه الأخيرة من قوات سوريا الديمقراطية، التي أطلقت عليها عملية عسكرية جديدة عبر الحدود في محاولة لطرد قسد التي كانت حليفة لأمريكا في حربها ضد الإرهاب، إذ أن الإدارة[3] الأمريكية أعطت الضوء الأخضر لتركيا في تنفيذ عملياتها العسكرية، في تخلي أمريكي مذهل عن قسد التي فقدت عشرة آلاف مقاتل في حربها ضد داعش، فمع حلول أكتوبر 2019 إنسحبت القوات الأمريكية من الحدود السورية التركية (شمال شرق سوريا)، لتفسح المجال أمام تركيا التي شنت هجوم على الأراضي التي

[1]-Armenak Tokmajyan, " How Southern Syria Has Been Transformed Into a Regional Powder Keg", **Working Paper,** Carnegie Endowment for International Peace, July 2020, pp 5-6.

[2]- Ibid, p1.

[3]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, " Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response", **CRS Report**, Congressional Research Service, July 2020, p 1.

تسيطر عليها قسد في 9 أكتوبر 2019، بهدف إخراج القوات الكردية على طول المنطقة الحدودية وتوسيع منطقة آمنة بعرض 32 كلم وطول 480 كلم في شمال سوريا، بحجة نقل اللاجئين السوريين من تركيا إلى هذه المنطقة، وجاءت هذه العمليات العسكرية في الوقت الذي أعلنت فيه إدارة **ترامب** أن القوات الأمريكية لن تدعم أو تشارك في العمليات العسكرية في سوريا بعد نهاية مهامها بالقضاء على خلافة داعش؛ وإنتهت العمليات التركية في 17 أكتوبر 2019 عقب الاتفاق بين قسد والنظام السوري الذي تدخل التي تدخل لردع تركيا عن الهجوم، إلى جانب التوصل إلى إتفاق تركي – روسي في 23 أكتوبر 2019 لطرد مقاتلي قسد من المنطقة الآمنة وإدارتها بدوريات مشتركة من القوات الروسية والقوات التركية، في إطار مفاوضات إنشاء المنطقة الآمنة.[1]

11- الأزمة السورية في ظل قانون قيصر 2020.

إلى غاية 2020 واجهت سوريا تحديات إقتصادية متزايدة، وإضطرابات سياسية وأمنية جديدة، فرضتها التدخلات المستمرة من قبل القوى الدولية، بسبب العقوبات الإقتصادية التي أصدرتها إدارة ترامب في أكتوبر 2019، إستنادا إلى المتطلبات التي سنّها قانون حماية المدنيين- قانون قيصر-* الذي صلّط مجموعة من العقوبات الإقتصادية ضد الحكومة السورية والأفراد والشركات والكيانات التي تتعامل مع النظام السوري حيث أعلنت الإدارة الأمريكية عن قائمة تضم 39 فرد من عائلة الأسد ومؤيدوا الحكومة من الأفراد والشركات، وأدّت هذه العقوبات إلى أزمة إقتصادية وموجة قلق لدى رجال الأعمال، خاصة في لبنان- المتعاملين مع النظام السوري-، وبغض النظر عن محتوى القانون وتوقيت صدوره، فإن الهدف الجوهري لقانون قيصر هو عزل النظام السوري إقتصاديًا وماليًا، ومنعه من محاولة تحويل الإنتصارات العسكرية على الميدان، إلى مكسب سياسي قد يعزز من فرصه على البقاء في سدة الحكم.[2]

المبحث الثالث: تحليل مستويات الأزمة السورية.

المطلب الأول: المستوى المحلي.

الفرع الأول: الفواعل المؤيدة للنظام السياسي السوري.

أولا: الجيش العربي السوري.

ظلّ الجيش العربي السوري من أكبر الجيوش العربية وأفضلها تدريبًا في العالم العربي، واستندت الخبرة التنظيمية والتكتيكية للجيش السوري إلى إرث العقيدة العسكرية السوفيتية، التي ساهمت في تلقين الخبرة

[1]- European Asylum Support Office, op. cit, pp 39- 40.

*- دخل قانون قيصر حيز التنفيذ إبتداءًا من 17 جوان 2020.

[2]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, pp 31- 32.

العسكرية السوفيتية للقوات المسلحة السورية، بتقديم الإستشارات والمعدات العسكرية، واستمرت تلك العلاقات العسكرية المتميزة مع روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي؛ إلا أن المشكلة التي واجهت الجيش السوري هو أنه إمتلك الخبرة الأمنية في مواجهة المشاكل الخارجية (الصراع العربي– الإسرائيلي)، لكنه إفتقر لآليات معالجة التحديات الداخلية، والتي بدأت مع إنفجار أزمة 2011، بالرغم من أن الجيش كان له دور في إحتواء بعض الأزمات الداخلية مثل أزمة حماة في بداية ثمانينيات القرن المنصرم، فالأزمة السورية دفعت الجيش إلى ضرورة مراجعة أولوياته في حفظ الأمن الوطني، عبر الإنتقال من توظيف القدرات العسكرية لمواجهة التحديات الخارجية إلى توظيفها لمواجهة المعضلات الأمنية الداخلية المتجددة.[1]

ويمكن تقسيم مراحل تطور الجيش العربي السوري بين عامي 2011 وأواخر 2019 إلى فترتين، أولهما؛ فترة التصدع والإنهيار التي بدأت من 2011 واستمرت حتى أواخر 2015، وثانيهما؛ فترة إعادة البناء الطويلة والمشحونة بتوجيهات القوات الروسية بعد 2015، فخلال المرحلة الأولى؛ حدث إنهيار للجيش السوري سيما بين عامي 2012 و2013، بعد أن تحولت الأزمة السورية من تمرد مسلح إلى حرب شاملة وما نتج عنها من تفاقم حالات الإنشقاقات من صفوف الجيش والقتلى وسوء الإدارة العامة للجيش، بسبب تدفق الميلشيات الأجنبية، ففي عام 2013 فقد الجيش العربي السوري ما يقارب نصف قواته بحسب المخابرات التركية التي تحدثت عن إنشقاق ستون ألف جندي*خلال منتصف 2012، ونظرًا للخسائر الفادحة للجيش الذي أصبح يواجه المتمردين والجماعات المتطرفة المدعومة من قوى إقليمية ودولية، فقد لجأ خلال هذه المرحلة إلى التركيز على توفير الدعم للدروع والمدفعية للقوات الخاصة، واستخدام الميليشيات الأجنبية في الخطوط الأمامية بدل قوات المشاة التي تم تدميرها، إلى جانب ذلك فقد أطلق النظام السوري حملة تجنيد جديدة خلال عام 2014، بإستدعاء ما يقارب سبعون ألف جندي إحتياطي بالتنسيق مع الميلشيات الأجنبية ووحدات الدفاع الوطني، أما المرحلة الثانية؛ فقد امتدت من خريف 2015 إلى غاية أواخر 2019، حيث أدركت روسيا أن بقاء نظام الأسد يستلزم إعادة بناء القوات المسلحة[1]، من خلال أربعة مبادرات، تمثل نموذج لشراكة سورية– روسية في عملية إعادة إحياء الجيش العربي السوري، وهي:

[1]- Joseph Holliday, " The Syrian Army: Doctrinal Order of Battle", **Report**, Washington: Institute for the Study of War, February 2013, pp 5, 6, 10, 11.

* نلاحظ وجود تضارب في إحصائيات الجيش العربي السوري على النحو التالي: يذهب معهد دراسات الحرب 2018 إلى القول بأن العدد لا يتجاوز100000 مع نهاية 2017؛ أما مركز بروكنجز: فيعتقد على أن العدد إنخفض من 295000 قبل إندلاع الأزمة إلى 125000 خلال 2015؛ بينما يرصد موقع Global Firepower العدد في حدود 220000 مطلع 2011– المرتبة 55 عالميا– لينخفض إلى حوالي 154000 خلال 2018 ؛ أما المخابرات التركية فتتحدث عن 142000 خلال 2018 .

[1]- Gregory Waters, **" The Lion and The Eagle: The Syrian Arab Army's Destruction and Rebirth"**, Middle East Institute, 18/7/2019.

أ- إنشاء الفيلق الرابع أكتوبر 2015: عبارة عن قيادة مشتركة، تمثل "وحدة إقتحام"، وظلّ الفيلق الرابع متمركزًا في اللاذقية وحماة، ويحتوي على متطوعين سوريين وميليشيات الدفاع الوطني، هذه الأخيرة تم دمجها في الفيلق خلال السنوات الأخيرة.

ب- إنشاء الفيلق الخامس نوفمبر 2016: هو فيلق "الإعتداء"، الذي ضمّ في صفوفه عدة طوائف سورية بما فيها شباب من الطائفة السنية من درعا، ومنشقين عن جيش التوحيد في حمص، وتعززت عمليات التجنيد المحلية في هذا الفيلق في منتصف عام 2018.

ج- الفرقة ثلاثون: أنشأ الحرس الجمهوري هذه الفرقة في حلب خلال جانفي 2017، وبموجب هذه الخطوة أدمجت الهياكل الشبه العسكرية في هيكل الحرس الجمهوري [إدماج الميليشيات الشبه عسكرية في المؤسسة العسكرية السورية].

د- الفرقة السابعة والتاسعة: ضمت في صفوفها منشقين من بعض الجماعات المتمردة، خاصة جنوب سوريا بينما وضع آخرون إلى جانب المخابرات العسكرية .

هـ- اللواء مائة وخمسة: -التابع للحرس الجمهوري في درعا- جَنّد بكثافة مواطني درعا منتصف 2018 ونشرهم على الحدود الجنوبية مع إسرائيل، في ظل مخاطر نشوب الحروب التقليدية مع إسرائيل.[1]

في نفس السياق، يذهب معهد دراسات الحرب ISW إلى إستخدام مصادر تضمنت مقابلات مع منشقين من الجيش العربي السوري !، وتوصل المعهد إلى أنه بين عامي 2011 و2015 كان عدد الجيش حوالي مائتان وعشرون ألف جندي منخرط في الهياكل التالية: الحرس الجمهوري، الفرقة المدرعة الرابعة والتاسعة و الحادي عشر، أفواج القوات الخاصة، الفرقتين الخامسة والسابعة للشعبة الميكانيكية، كتائب المشاة المستقلة الفرقة الإحتياطية..[2]؛ وخلال المرحلة الثانية – بعد 2015- سمح التدخل العسكري الروسي بعملية ترميم وإصلاح المؤسسة العسكرية السورية، حيث أصبح الجيش السوري يعتمد على الوحدات الرئيسية، وهي:

- الحرس الجمهوري.
- القوات الخاصة.
- الجهاز الإستخباراتي الذي يتألف من أربعة فروع على النحو التالي:
- مخابرات القوات الجوية: مجموعة عسكرية نخبوية شاركت في معظم حملات تحرير الأراضي السورية.[1]
- مديرية المخابرات العامة: وتعرف بمديرية أمن الدولة.

https://bit.ly/2HHJLqY (accessed on 21/7/2020)

[1] - Ibid.

[2]- European Asylum Support Office (EASO) , " Syria Actors", **Report** , December 2019, p25.

[1]- Ibid, pp 26-32.

– مديرية الأمن السياسي: تهتم بمراقبة موظفي الدولة والسياسيين في الخارج.

– الشرطة: تخضع لسيطرة وزارة الداخلية، وتتألف من أربعة أقسام محورية (شرطة الطوارئ، شرطة المرور شرطة الأحياء، شرطة مكافحة الشغب).[1]

ثانيا: قوات الدفاع الوطني National Defence Forces (NDF)

تعد قوات الدفاع الوطني منظمة شبه عسكرية تعمل تحت مظلة الجيش العربي السوري، وتنفرد بكونها تنظيم محلي ساند الحكومة السورية في حربها ضد المتمردين، إذ حاول **بشار الأسد** تنظيم الميليشيات المحلية في أعقاب الأزمة بهدف زيادة تعداد الجيش السوري، لذلك تم تسليح اللجان الشعبية بأسلحة خفيفة إبتداءًا من عام 2012، كمحاولة من النظام لدعم وتوحيد اللجان الشعبية Popular Committees، التي حملت السلاح لدعم الحكومة السورية، عبر إدماجها في إطار قوات الدفاع الوطني كجهاز شبه عسكري وهيكل قيادي شامل يستوعب اللجان الشعبية المقاتلة في مناطقها المحلية، وزودها النظام بالإمدادات العسكرية والتدريب فضلا عن الأجور، على أن هذه المجموعات التي خضعت للتدريبات العسكرية، لم تشارك في العمليات العسكرية إلا في منتصف 2013، حيث عملت إلى جانب الجيش كقوات مساعدة بهدف زيادة الوحدات الهجومية والدعم البري، خاصة في معركة القصير 2013، ثم توسعت أعمالها في نطاق تواجدها المحلي بإستقلالية وبأوامر من الجيش، وكان لها دور كبير في عمليات تحرير محافظة حلب من الإرهاب 2016.[2] *

والحقيقة، أن قوات الدفاع الوطني ساهمت في زراعة الدعم بين المجتمعات الضعيفة والمحاصرة من طرف المتمردين، وسمحت للنظام السوري بتوطيد نفوذه الأيديولوجي –شرعية النظام–، أمام من الناحية العسكرية، فقد شكلت NDF جدار ناري ضد تقدم المتمردين، على إعتبار أن الإعتماد على الكوادر المحلية عزّز من إستخبارات النظام حول التطورات الميدانية على الأرض، مما ساهم في الإسراع في مكافحة

[1]-Idid, pp 28-32.

[2]- Trent Schoenborn, **"An Analysis of Syrian NDF Media: 2014 – 2018"**, International Review, 19/7/2018. https://bit.ly/33dOfxW (accessed on 23/7/2020)

*– من خلال قراءتي لبعض الدراسات –التركية خصوصًا– أتعجب من التحليلات التي تصف قوات الدفاع الوطني البالغ عددها حوالي 100000، بأنها تنظيم طائفي علوي، في إطار تجاهل متعمد لتنظيم قوات الدفاع الوطني التي إنظمت إليها طوائف مسيحية وعلوية ودرزية وسنية، عانت من ويلات داعش و متمردي الجيش السوري الحر والتنظيمات المتطرفة الأخرى؛ فالقول بأن قوات الدفاع الوطني هيئة شيعية هو وصف غير علمي، لأن هذه الميليشيا إرتبطت بكل الأقليات الدينية، وتم دمجها خلال الآونة الأخيرة في إطار جهاز الأمن السوري كمكافأة لخدماتها في القضاء على الإرهاب. نعم كانت هذه الميليشيا في خدمة نظام الأسد، لكنها لم تكن في خدمة الطائفة العلوية بل إرتبطت بكل الأقليات الدينية في سوريا.

حملات التمرد والتطرف؛ ولهذا كانت قوات الدفاع الوطني بديلاً جذابًا للمتمردين الساخطين على النظام، مما أغرى المعارضة المسلحة بإلقاء أسلحتها والإنضمام إلى صفوف النظام.[1]

ثالثا: قوات النمر.

أثبتت الميليشيات الخاصة والمدعومة من النظام، أنها أساسية للحفاظ على بقاء النظام السوري، في ظل حالة الفوضى والإنشقاقات في صفوف الجيش خاصة خلال الفترة 2012-2013، لذلك لجأ الأسد إلى إصدار المرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2013 الذي يقنن أعمال الميلشيات الأمنية الموالية للحكومة، وسمح ذلك بالتعاقد مع شركات خاصة لحماية البنية التحتية للغاز والنفط[2]، خاصة قوات النمر التي نشأت في حماة وشكّلها العميد **سهيل الحسن** لتعمل تحت لواء المخابرات الجوية، حيث استفادت من قوة المخابرات الجوية في توحيد الوحدات المدرعة والمدفعية، بل أن قوات النمر تعتبر كدرع لعشرات الميليشيات التي تعمل في حماة وحمص، وعززت قدراتها من خلال الدعم الروسي، ويصفها **Gregory Waters** بأنها أكبر قوة قتالية في ساحة المعركة، إذ تتألف من 4000 وحدة مشاة هجومية، ومدرعات مجهولة الحجم والعدد.[3]

رابعا: ميليشيات جمعية البستان الخيرية.

تعد بمثابة قوات محلية للدفاع عن النفس، أنشأها رجل الأعمال **رامي مخلوف** لمواجهة تهديدات المتمردين، وكانت تتمتع بالإستقلالية أكثر من قوات الدفاع الوطني[4]، وتمولها الجمعية الخيرية البستان (تأسست في 1999)، ومنذ بداية أعمالها المسلحة 2012، فقد تولت الجمعية عملية تجنيد المتطوعين والتكفل بدفع رواتبهم بالتنسيق العملياتي مع المخابرات الجوية التي يعهد لها عمليتا التدريب والتسليح، وفي 2013 تولت الجمعية عبر مراكزها المتواجدة في مناطق الحرب رعاية المواطنين والتكفل بالمساعدات الإنسانية والإغاثية وتقديم إعانات مالية لأسر الشهداء، وتواجدت الجمعية خاصة في اللاذقية ودمشق وطرطوس، فعلى غرار مساعدتها للطائفة العلوية، فقد دعمت حتى الطائفة السنية المتضررة من الحرب السورية، ففي 2017 إستفاد 3000 سني من أعمالها الخيرية.[5]

---

[1]- Chris Zambelis, " Institutionalized 'Warlordism': Syria's National Defense Force", **Terrorism Monitor**, Vol 15, No 6, March 2017, pp7-10.

[2]- Gregory Waters, op. cit.

[3]- European Asylum Support Office (EASO) , " Syria Actors", op. cit, pp 26-35.

[4]- Ibid, p 35.

[5]- أيمن الدسوقي وسنان حتاحت، " دور العمل الخيري في الحرب السورية"، **تقرير** ، فلورنسا: مركز روبرت شومان للدراسات العليا، الجامعة الأوروبية، أوت 2020، ص ص 10-13.

وتجدر الإشارة إلى أن بشار الأسد، قرر إنهاء نفوذ **رامي مخلوف** وتفكيك شبكاته الأمنية خلال صائفة 2019، وأخضع جمعية البستان الخيرية لإشراف القصر الجمهوري مع مصادرة الدولة لأموالها، رغم صلة القرابة التي تجمع مخلوف مع الأسد، فيما تم إلحاق ميليشياته بالأجهزة العسكرية والأمنية السورية.[1]

خامسا: صقور الصحراء – لواء الصقور–.

لواء الصقور هي مجموعة شبه عسكرية تضم قدامى محاربي الجيش السوري، وارتبط إسمها بأماكن تواجدها، حيث عملت في المناطق الصحراوية السورية قرب العراق، وبلغ قوامها 12000 مقاتل 2014–2017[2]، وقاتلت المتمردين إلى جانب النظام، وهي ميليشيا تم تشكيلها على يد الأخوين **أيمن ومحمد جابر** في اللاذقية، وعُهد لها حماية المصالح النفطية في البداية[3] وبدعم من الحرس الجمهوري ، حيث ساهمت المجموعة العسكرية في دعم جهود النظام في تحرير اللاذقية وتدمر وحلب من الإرهاب (عملية المزاوجة بين حماية الموارد الطاقوية في الصحراء ومحاربة التنظيمات الإرهابية)، إذ برز لواء الصقور كقوة قتالية خلال الحرب السورية، وساهم في تأمين إمدادات النفط السوري، سيما في ظل سيطرة المتمردين على مزيد من الأراضي السورية، فلجأ الأسد إلى الإستعانة[4] بالكيانات غير الحكومية وخصخصة الأمن، حيث تحدث في خطابه 26 جويلية 2015 أنه سيلجأ إلى الميليشيات الخاصة بسبب نقص القدرات البشرية للجيش، و سيضطر للإنسحاب من بعض أجزاء البلاد.[5]

في إطار إعادة تجهيز المؤسسة العسكرية السورية، وإضفاء الطابع المؤسساتي على القوات المسلحة، تم إنشاء الفيلق الخامس، وانتقلت الميليشيات الموالية للحكومة إلى هذا الفيلق، حيث تم تفكيك لواء الصقور في أوت 2017، وأدمج بالفيلق الخامس للجيش العربي السوري.[6]

[1]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، " خلاف الأسد– مخلوف: أسبابه وتداعياته واحتمالات تطوره"، **سلسلة تقييم حالة**، ماي 2020، ص 4.

[2]- Christopher Solomon, " The Syrian Desert Hawks: flying no more", **CRU Policy Brief**, Clingendael: the Netherlands Institute of International Relations, February 2020, p 1.

[3]-European Asylum Support Office (EASO) , " Syria Actors", op. cit, p 35.

[4]- Christopher Solomon, op. cit, pp 1-2.

[5]- Gregory Waters, op. cit.

[6]- Christopher Solomon, op. cit, pp 2-7.

الفرع الثاني: الفواعل المعارضة للنظام السياسي السوري.

أولا: التنظيمات السياسية المعارضة للنظام السوري.

1- المجلس الوطني السوري Syrian National Council (SNC)

يعتبر أكبر هيئة سياسية معارضة وأكثرها نفوذًا، وتزامن نشأة المجلس مع سقوط نظام القذافي، وما تركه من أمل للمعارضة السورية في تكرار نموذج المجلس الوطني الإنتقالي في سوريا، عبر تحريض المجتمع الدولي على التدخل العسكري في سوريا[1]، حيث تشكل المجلس بإسطنبول في 2 أكتوبر 2011، بغرض تمثيل الثورة السورية دوليا، وإسقاط النظام السوري لبناء دولة مدنية ديمقراطية، فاعتبر في نظر الشعب السوري بأنه منبر دولي لجعل الثورة عملا شرعيا، وضم المجلس الأحزاب السياسية المعارضة بتوجهاتها الليبرالية والإسلامية (الإخوانية) وبعض الأحزاب الكردية[2]، وبلغ عدد الأعضاء 310 عضو مقسمون، على عدة كتل سياسية وهي: الأحرار المستقلين، الحراك الثوري، إعلان دمشق، الإخوان المسلمين، المنظمة الآشورية، ربيع دمشق، الكتلة الوطنية؛ غير أن النفوذ في المجلس كان لمجموعة إسطنبول (الكتلة الوطنية) التي تزعمها **برهان غليون**- ترأس المجلس لثلاث عهدات متتالية-[3]

بصرف النظر عن كون المجلس هيئة تمثيلية على المستوى الدولي، فهو آلية دبلوماسية لإضفاء الشرعية على الحشد الدولي لتدمير سوريا، وهدف مؤسسوه لضمان تموقع في الفراغ السياسي بعد سقوط النظام كهيئة إنتقالية تشرف على تنفيذ خارطة طريق دولية للعمليات الديمقراطية على المقاس الغربي؛ ولذلك إعترف منبر (أصدقاء سوريا) بالمجلس كممثل شرعي للثورة السورية، ووافقت على تمويل وتسليح الجناح العسكري للمجلس (الجيش السوري الحر).[4]

ولذلك، فقدَ المجلس مصداقيته جماهيريًا، بسبب تورطه في قضايا التمرد والتسليح والدعوة للتدخل العسكري، إذ هيمن على الترتيبات السياسية والعسكرية للمجلس جماعة إسطنبول- الكتلة الوطنية- وجماعة الإخوان المسلمين المدعومة من قطر، وأدى ذلك إلى خلافات كبيرة مع التكتلات السياسية الكردية وهيئة التنسيق الوطني[5]، فالمجلس يمثل الأجندة التركية والإخوانية، أما مسألة إحتضانه للقوى السياسية ذات الخلفيات الأيديولوجية المتعددة، فهو واجهة شكلية لإقحام المجلس في أزمة تم أقلمتها وتدويلها، لذلك لم

[1]- International Crisis Group, " Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition", **Report N°146**, Brussels, October 2013, p 3.

[2]- Jared Markland and Krittika Lalwaney, " The Syrian National Council: a victorious opposition? ", **IMES Capstone Paper Series**, The George Washington University, Institute for Middle East Studies, May 2012, p 23.

[3]- Aron Lund, **Divided they stand: An Overview of Syria's Political Opposition Factions**, Sweden: Foundation for European Progressive Studies, 2012, p 39.

[4]- Jared Markland and Krittika Lalwaney, op. cit, pp 23-28.

[5]- International Crisis Group, op. cit, p 3.

يستطع المجلس السيطرة على الأحداث داخل سوريا[1]، وبضغط أمريكي، تم إدماج المجلس في تنسيقية الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.[2]

2- هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي.

يمكن وصف هذه الهيئة بالمعتدلة، إذ أن ممثليها ينتمون للمعارضة السياسية السورية على المستوى الداخلي، إلى جانب رفضها للأجندة الخارجية، وتمسكها بمطلب تغيير النظام عبر الآليات السلمية ودون عسكرة الثورة، ولذلك دخلت الهيئة في خلافات سياسية وأيديولوجية مع المجلس السوري، إضافة لخلافاتها مع الأحزاب الإنفصالية.

تعرف هيئة التنسيق الوطنية بأنها إئتلاف من أحزاب سياسية ذات توجهات علمانية- يسارية غير مسلحة ومقرها في دمشق، تأسست في 6 أكتوبر 2011 كرد فعل على الأزمة السورية، ودعت وثيقتها التأسيسية إلى إحتجاجات سلمية لتأمين آليات التغيير عبر الحوار مع النظام إذا إستوفى مجموعة شروط (إنسحاب الجيش من المدن، الإفراج عن المعتقلين، إلغاء المادة الثامنة من الدستور..)، إلى جانب تمسكها ببرنامج سياسي لتشكيل الحكومة المؤقتة، ومعالجة القضية الكردية بإعتبارها قضية وطنية سورية.[3]

إن الهيئة عارضت التدخل العسكري الأجنبي، ودافعت عن الإجراءات الدبلوماسية للضغط على النظام السوري للتنحي، والتزم أعضاء الهيئة باللاءات الثلاث: " لا للتدخل العسكري الأجنبي، لا للتحريض الطائفي لا لعسكرة الثورة"؛ وفي ظل خلافاتها مع المجلس الوطني السوري المدعوم خارجيًا، فقد مُنعت الهيئة من حضور منتدى أصدقاء سوريا 2012، لأن الهيئة رأت في المجلس بأنه آلية سياسية في يد تركيا وقطر لتنفيذ مؤامرة دولية ضد سوريا[4]، لذلك إتُهمت بأنها مجموعة سياسية متصالحة ومتعاونة مع النظام، مع أن الواقع أثبت العكس[5]، إذ لم تشارك الهيئة في إستفتاء دستور 2012، وتمسكت بالعملية التفاوضية التي أنتجها مسار جنيف.

3-الإئتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية National Coalition for Syrian Revolutionary and Opposition Forces

[1]- Aron Lund, op. cit, p 37.
[2]- James Bowker and Andrew Tabler, " The Narrowing Field of Syria's Opposition", **Beyond Islamists & Autocrats**, Washington Institute for Near East Policy, 2017, p 4.
[3]- The Syrian Observer, **" Who's who: National Coordination Commission for Democratic Change (NCC) "** , 2/11/2012.
https://bit.ly/34g84nE (accessed on 27/7/2020)
[4]- Aron Lund, op. cit, pp 3-4.
[5]- The Syrian Observer, op. cit.

تأسس إئتلاف المعارضة السورية في 6 نوفمبر 2012 بالدوحة، في سياق المناورات الدبلوماسية الأمريكية الثقيلة، الهادفة لتوسيع قاعدة المعارضة السياسية واستعادة مصداقيتها، في ظل تنامي الإحباط الشعبي من إخفاقات المجلس الوطني، وتكوّن الإئتلاف من 63 عضو (ضم المجلس الوطني)، يمثلون معظم قوى المعارضة، إضافة لممثلين عن المحافظات السورية الأربعة عشر، وانتخب **معاذ الخطيب** (رجل دين دمشقي) رئيسًا للإئتلاف– تركز السلطة في الإئتلاف في يد رجال أعمال مقربون من قطر وجماعة الإخوان–[1]، وخلص الإعلان التأسيسي إلى أن الإئتلاف يعمل على دعم القوى الثورية المناضلة من أجل إسقاط النظام، عبر **قتال الجيش النظامي للوصول إلى دولة مدنية غير عسكرية**، ولذلك حاول الإئتلاف تنسيق الجهود العسكرية مع الجيش السوري الحر في مسعى تفكيك المؤسسة العسكرية السورية[2]، وهذا السبب دفع هيئة التنسيق الوطنية إلى رفض الإندماج في إئتلاف المتمردين، الذي حظي بدعم خليجي– تركي وغربي منذ لحظة تأسيسه– خلال مؤتمر أصدقاء سوريا ديسمبر 2012 إعترفت 100 دولة بالإئتلاف –[3].

واقعيًا، فشل الإئتلاف بسبب الإنقاسامات الداخلية، وبدأ مسار التعثر مع إستقالة الداعية **معاذ الخطيب** مارس 2013، بسبب شروط تسليح المتمردين، في ظل إختلاط الجيش الحر بالجماعات الإرهابية، ناهيك عن فشل الحكومة الإنتقالية– تأسست في مارس 2013 – في إدارة المنطقة الخاضعة للمتمردين[4]، إذ تعثرت جهود تقديم الخدمات للمواطنين، وفساد المؤسسات البيروقراطية في أقاليم المتمردين، وبحلول 2014 وجدت الحكومة المؤقتة SIG أنها غير قادرة على دفع أجور الموظفين التي تعتمد على التمويل القطري، كما أن الجيش السوري الحر لم يعد تحت إدارة المجلس، وإنما أصبح يعمل على أساس مقتضيات المعركة المحلية بل في كثير من الأحيان تحالف مع الجماعات المتطرفة سيما خلال 2014.[5]

[1]- International Crisis Group, op. cit, p 4.
[2]- Suheil Damouny and Emily Benammar, **" Syria opposition parties: explained"**, ABC News, 28/8/2013. https://ab.co/3l2sy9R (accessed on 27/7/2020)
[3]- BBC News, **" Guide to the Syrian opposition"**, 17/10/2013. https://bbc.in/30hUPl3 (accessed on 27/7/2020)
[4]- Ibid.
[5]- James Bowker and Andrew Tabler, pp 2-3.

4- التنظيمات السياسية الكردية.*

أ- **حزب الإتحاد الديمقراطي PYD:** هو حزب سياسي يساري كردي له مظلة عسكرية تعرف باسم قوات سوريا الديمقراطية SDF، تأسس الحزب في 2003 بدعم من حزب العمال الكردستاني PKK، الذي يتبنى النزعة الإنفصالية والفلسفة القومية الكردية للزعيم الكردي **عبد الله أوجلان**[1]، أي أن الحزب إئتلاف عابر للحدود وامتداد أيديولوجي لحزب العمال الكردستاني، ويظهر تأثير هذا الأخير في مختلف العمليات السياسية لحزب الإتحاد الديمقراطي في شمال سوريا منذ 2012، حيث إعتبرت تركيا أن تواجد هذا الحزب في الحدود السورية- التركية تهديد للأمن القومي التركي، واعتبر **أردوغان** أن الإتحاد مجموعة إرهابية تسعى لإقامة معسكرات في شمال سوريا.[2]

بالرغم من أن حزب الإتحاد الديمقراطي هو الفرع الرئيسي لحزب العمال الكردستاني في سوريا- يدعم الكونفدرالية الديمقراطية-[3]، إلا أن ميثاق الحزب يؤكد على أنه إتحاد بين الأكراد والعرب والآشوريين والآراميين والتركمان والأرمن، ويهدف لتحقيق الكرامة والديمقراطية.[4]

لكن في مقابل الميثاق التأسيسي النظري، تبلورت المطالب الإنفصالية للحزب ممارساتيًا، خلال عام 2012 بعد سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية على عدة مناطق في شمال سوريا، وتعزز نطاق السيطرة في 2013 بضم كوباني وعفرين وقامشلي، ليؤسس الحزب بيروقراطيات وميليشيات أمنية تحت سيطرة حزب الإتحاد الديمقراطي، حيث رُفعت الرايات الكردية في تلك المناطق، إيذانًا بميلاد فيدرالية روج-آفا شمال

---

* على المستوى الإقليمي يميز Alex MacDonald بين التنظيمات الكردية التالية:

أ- حزب العمال الكردستاني PKK: تأسس في 1978 ردًا على القمع التركي للحقوق اللغوية والثقافية الكردية، وخاض الحزب حربًا دموية ضد تركيا أودت بحياة 40 ألف كردي، ويتزعم التنظيم عبد الله أوجلان (ماركسي- لينيني) ويهدف لإقامة كونفدرالية كردستان المستقلة التي تضم أجزاء كردية في كل من سوريا، تركيا، إيران، العراق. وتصفها أمريكا بالمنظمة الإرهابية.

ب- إتحاد مجتمعات كردستان KCK: شبكة كونفدرالية تمتد عبر أجزاء من تركيا وإيران والعراق وسوريا، صممت لتنظيم الأكراد ضمن نظام إتحادي كونفدرالي ديمقراطي، فهي بمثابة مؤتمر الشعب الكردستاني (البرلمان) وتعمل كآلية تشريعية لحزبي YPD وPKK وجماعات كردية أخرى في العراق وتركيا وإيران.

ج- حكومة إقليم كردستان KRG: إتفاق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني في العراق على تشكيل حكومة كردستان كمنطقة إتحادية في العراق، وتتمتع KRG بعلاقات جيدة مع تركيا ومُعارضة لحزب العمال الكردستاني.

د- الحزب الديمقراطي الكردستاني KDP: الحزب الرئيسي في حكومة إقليم كردستان العراق يتزعمه مسعود بارزاني.

هـ- الإتحاد الوطني الكردستاني PUK: شريك سياسي في حكومة إقليم كردستان العراق، ويتزعمه جلال طالباني.

[1]- James Bowker and Andrew Tabler, op. cit, p 4.

[2]- Kayla Koontz, **Borders Beyond Borders: The Many (Many) Kurdish Political Parties of Syria**, Washington, D.C: Middle East Institute, 2019, pp 5-6.

[3]-Alex MacDonald, **" A Guide to the Kurds in Iraq and Syria"**, 7/3/2017 https://bit.ly/30lijpv (accessed on 29/7/2020)

[4]- James Bowker and Andrew Tabler, op. cit, p 4.

سوريا، أوما يعرف حاليا بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا في المناطق الكردية الثلاث، والتي أُعلن عن تأسيسها بشكل رسمي مطلع 2014 من خلال حركة المجتمع الديمقراطي Tev-Dem، التي تمثل الإئتلاف الكردي في إطار برلمان الإدارة الذاتية، عبر تحالف حزب الإتحاد الديمقراطي والإتحاد السرياني وحزب السلام الديمقراطي للأكراد السوريين، بهدف إدارة منطقة روج–آفا[1] التي تضم (كوباني، الجزيرة، عفرين)؛ وفي مارس 2016 أعلن PYD عن التأسيس الرسمي لإتحاد روج–آفا بين الكانتونات الثلاث، وأدت تلك الإجراءات إلى التدخل العسكري التركي واحتلال أجزاء من المناطق الكردية وعبر عدة مراحل.[2]

ب– المجلس الوطني الكردي KNC

في 26 أكتوبر 2011 تأسس المجلس الوطني الكردي، كمبادرة من طرف **مسعود بارزاني** – رئيس حكومة إقليم كردستان العراق–، وهو عبارة عن تجمع سياسي لأكثر من عشرة تيارات سياسية من الأكراد السوريين، وبسبب قربه من حكومة **بارزاني** الحليفة مع تركيا، فقد دخل المجلس في صراع مع حزب الإتحاد الديمقراطي المقرب من حزب العمال الكردستاني المعارض لتركيا، إلى جانب ذلك فقد رفض المجلس الوطني الكردي الإنضمام للمعارضة السورية –المجلس الوطني السوري–، بسبب رفض هذا الأخير لمقترح الحكم الذاتي للأكراد السوريين بعد سقوط نظام الأسد، وتصاعدت الخلافات بين المجلسين بعد إصدار المجلس الوطني السوري للميثاق الوطني 2012، الذي لم يعترف فيه بالحقوق السياسية الكردية.[3]

إذن، المجلس الوطني الكردي هو ثمرة لتقارب الأحزاب الكردية في أربيل التي تضم عدة تيارات أهمها: حزب آزادي، تيار المستقبل الكردي، حزب المساواة الديمقراطية، الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي، حزب اليسار، الحزب الديمقراطي الكردستاني، حزب الوفاق، حزب يكيتي، حزب الإصلاح، الحزب الوطني الديمقراطي.[4]

عموما يمكن تصنيف أهم التكتلات السياسية الكردية إلى غاية 2020، على النحو التالي:

– مجلس سوريا الديمقراطي: تأسس في ديسمبر 2015 كإئتلاف بين حزب الإتحاد الديمقراطي وحزب الإتحاد السرياني، ويمثل المظلة السياسية لقوات سوريا الديمقراطية (وحدات حماية الشعب والمجلس العسكري

[1]- Alex MacDonald, op. cit.

[2]- James Bowker and Andrew Tabler, op. cit, p 5.

[3]- Nadia Sarah Azani and others, " The Interest and Strategy of the Syrian Kurds in the Post-Syrian Uprising 2011", **International Conference on Strategic and Global Studies (ICSGS)**, Central Jakarta, Indonesia, 24-26 October 2018, pp 8-9.

[4]-Ghadi Sary, " Kurdish Self-governance in Syria: Survival and Ambition", **Chatham House**, London: Royal Institute of International Affairs , September 2016, P 7.

السرياني الآشوري المسيحي)، ويضطلع المجلس بمسؤولية الإدارة الذاتية المشتركة في شمال شرق سوريا التي تغطي مناطق في: الحسكة، كوباني، منبج، الرقة، ريف دير الزور الشمالي.

– جبهة السلام والحرية: تأسست في جوان 2020 بالقامشلي شرق الفرات، تضم كل من المجلس الوطني الكردي والمنظمة الآشورية الديمقراطية والمجلس العربي للجزيرة والفرات وتيار الغد السوري.

ثانيا: التنظيمات المسلحة المعارضة للنظام: المتمردون.

1- الجيش السوري الحر 2011-2017 Free Syrian Army: هو مصطلح شامل لشبكة الجماعات المحلية المتمردة وغير النظامية، التي ظهرت خلال صائفة 2011، برعاية تركية وتسليح غربي وتمويل خليجي، ويعتبره الغرب بأنه تنظيم ثوري علماني لمجموعة مقاتلين ليس لهم أجندة دينية، بل يسعى لإسقاط النظام وإقامة دولة مدنية ديمقراطية !؟.[1]

تأسس الجيش السوري الحر(**FSA**) في جويلية 2011، بعد إعلان العقيد هرموش إنشقاقه عن الجيش العربي السوري، وأشعل ذلك موجة من الإنشقاقات في صفوف الجيش النظامي على أسس طائفية، التي أدت إلى تشكيل الجيش السوري الحر، حيث أعلن العقيد **رياض أسعد** من جنوب تركيا في 29 جويلية 2011 أن كتائب الجيش السوري الحر بدأت أعمالها القتالية في حمص (لواء خالد بن الوليد) من أجل إسقاط النظام وتحقيق الحرية والكرامة، وفي ديسمبر 2011 تم مأسسة الجيش السوري الحر بوضعه تحت وصاية المجلس الوطني السوري، مما سمح بالتدفق الفوضوي للأموال والأسلحة، خاصة من الدول الإقليمية (تركيا، قطر السعودية)، وبحلول مارس 2012 وصل عدد المنشقين عن صفوف الجيش النظامي السوري ستون ألف متمرد، وهذا ما شكّل دافعًا لتركيا التي أشرفت على تنسيق العمليات اللوجستية للجيش الحر من جنوب تركيا بتشكيل عدة فصائل وألوية(كتائب الفاروق، كتائب أبو الفداء، كتائب أسامة بن زيد..) والمتمركزة أساسًا في حمص وحماة، ومع أواخر 2012 إندمجت في الجيش الحر عدة تنظيمات إسلامية مثل: أحرار الشام، لواء التوحيد، صقور الشام..، مما دفع بالغرب خاصة الولايات المتحدة إلى مراجعة سياساتها تجاه الجيش الحر بعد أن إختلطت الكتائب العلمانية بالكتائب الإرهابية[2].

من الناحية التنظيمية للجيش السوري الحر، فقد أنشأ مؤتمر أنطاليا ديسمبر 2012 المجلس العسكري الأعلى SMC بقيادة **سليم إدريس**، ليعمل على تسهيل التنسيق بين الأعضاء والفصائل على المستوى

[1] -Engin Yüksel, " Strategies of Turkish proxy warfare in northern Syria", **CRU Report**, Clingendael: the Netherlands Institute of International Relations, November 2019, P 3.

[2]- Charles Lister, **The Free Syrian Army:A decentralized insurgent brand**, Washington D.C : Brookings Institution, 2016, PP 5-7.

المحلي، حيث[1] يمثل SMC منصة سياسية مشتركة تعمل على توزيع الإمدادات العسكرية الدولية على المقاتلين البالغ عددهم ثمانون ألف، ويتلقى المتمردون الدعم المالي في إطار هذا المجلس العسكري من مجموعة أصدقاء سوريا، غير أن القيادة العسكرية العليا لم تستطع التحكم في الأموال والأسلحة الموجهة للمتمردين، فقد برزت جبهة النصرة إلى الصدارة في 2013، وبدأت تصدعات الجيش الحر مع إلتحاق منتسبيه بالجماعات الإرهابية أمام الإغراءات المالية وزيادة شعبية هذه التنظيمات الجهادية، التي إستطاعت توظيف ثنائية الدين والمال في تنفيذ أجندتها لتدمير الدولة السورية.[2]

واستمرت العمليات الميدانية للجيش الحر إلى غاية 2017، حيث تم تفكيك التنظيم بصفة نهائية وتحويله إلى فيلق عسكري تركي، وارتبط السبب الرئيسي لتفكيك الجيش السوري الحر، بإندماج أعضائه في صفوف الجماعات الإرهابية، مما أدى إلى وقف المساعدات المالية والعسكرية من طرف الولايات المتحدة التي أعلنت عن نهاية برنامج تسليح الجيش الحر خلال أكتوبر 2015، إضافة إلى تفكك آليات تمويل الجيش الحر من طرف الدول الخليجية بعد توتر العلاقات بين السعودية وقطر.[3]

2- من الجيش السوري الحر إلى الجيش الوطني السوري 2017.

بعد فشل الجيش السوري الحر في الإطاحة بالنظام السوري، لجأت تركيا لترميم الجيش السوري الحر وأعادت إحيائه في إطار تنظيم جديد أطلقت عليه إسم الجيش الوطني السوري SNA، كقوة قتالية قابلة للحياة وحولت تركيا الجيش الوطني السوري إلى ميليشيا ذات قيادة مركزية في الجيش التركي، حيث شارك في عمليات الإحتلال التركي لمناطق في الشمال السوري[4].

وظهر الجيش الوطني السوري خلال ماي 2017، ويضم 35000 مقاتل يتقاضون رواتبهم من الحكومة التركية، وانضوت تحت لواء هذه الميليشيات عدة مجموعات من العرب والتركمان بالدرجة الأولى، مثل كتائب لواء السلطان مراد التركمانية، وجيش الإسلام، الذي إندمج مع الميليشيات التركية[5]، ويقع مقر الجيش الوطني السوري في بلدة أعزاز السورية، إلى جانب فرق عسكرية متمركز في كانتون جرابلس وكانتون عفرين التي إحتلتها تركيا بمساعدة الجيش الوطني السوري في أوائل 2018 (عملية غصن الزيتون)، كما تتواجد

[1]- Aron Lund, " The Non-State Militant Landscape in Syria", **CTC Sentinel**, Vol 6, No 8, August 2016, P 23.
[2]- Charles Lister, op. cit, pp 8-9.
[3]- Carlotta Gall, **" Syrian Rebels See Chance for New Life With Turkish Troops"**, The New York Times, 9/10/2019.
https://nyti.ms/3n345Di (accessed on 31/7/2020)
[4]- Engin Yüksel, op. cit, pp 1, 3.
[5]- Rojava Information Center, **" Factions in Turkish-backed "Free Syrian Army" "**, 17/3/2019, pp 3-4.
https://bit.ly/3iaCyw8 (accessed on 1/8/2020)

مجموعات أخرى مثل جبهة التحرير الوطنيNLF في إدلب، لكنها فقدت نفوذها لصالح هيئة تحرير الشام المهيمنة عسكريًا وسياسيًا على محافظة إدلب.[1]

3- قوات سوريا الديمقراطية(قسد) SDF

تمثل قوات سوريا الديمقراطية الجناح العسكري والأمني لحزب الإتحاد الديمقراطي YPD، الذي يعتبر إمتدادًا إقليميًا لحزب العمال الكردستاني الإنفصالي في تركيا، ورغم إعتبار الولايات المتحدة الأمريكية لحزب العمال الكردستاني بأنه منظمة إرهابية، فإنها تعتبر YPD بجناحه العسكري الذي يضم وحدات حماية الشعب، حليفًا إستراتيجيًا في مكافحة داعش.

مع إعلان واشنطن في 9 أكتوبر 2015 نهاية برنامج تدريب وتجهيز الجيش السوري الحر، حوّلت إهتماها لحليف إستراتيجي محلي بدل الجيش السوري الحر الذي إندمج مع ميليشيات إرهابية، وتُوج الإهتمام الأمريكي بتأسيس **قوات سوريا الديمقراطية (قسد)** في 11 أكتوبر2015 بالقامشلي، وتعتبر قسد تحالف متعدد الإثنيات والطوائف، حيث تتكون من الكرد والعرب والسريان ومكونات أخرى، وتضم غرفة عمليات بركان الفرات وقوات الصناديد والمجلس العسكري السرياني، ويهيمن عليها المكون الكردي المتمثل في وحدات حماية الشعب YPG ووحدات حماية المرأة YPJ ، وتسيطر قسد على مساحة تصل إلى 35000 كلم^2 في شمال شرق سوريا، وأقامت الإدارة الذاتية في روج آفا، التي تشمل ثلاثة كانتونات، وهي: كوباني والجزيرة وعفرين، هذه الأخيرة إحتلتها تركيا في 2018[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2012، سيطرة وحدات حماية الشعب الكردية على عدة مناطق شمال شرق سوريا، وعملت هذه الميليشيات على ملأ الفراغ الأمني بعد إنسحاب الجيش السوري من المنطقة وتفرغه لمقاتلة الجماعات الإرهابية والمتمردين في مناطق أخرى، غير أنه خلال بداية 2014 تعرض الأكراد لمضايقات شديدة وتطهير عرقي من قبل داعش التي إستولت على كوباني في سبتمبر 2014، [3] فانخرطت وحدات حماية الشعب في الدفاع عن البلدات والقرى الكردية، وأظهرت تلك العمليات العسكرية بأنها أكثر كفاءة، وبفضل الغطاء الجوي الذي وفرته قوات التحالف الدولي للميليشيات الكردية، فقد دحرت الإرهاب وحررت مدينة كوباني من داعش أوائل 2015[4].

---

[1]- Carlotta Gall, op. cit.

[2]- Barak Barfi, " Ascent of the PYD and the SDF", The Washington Institute for Near East Policy, **Research Notes**, No 32, April 2016, p 2.

[3]- European Asylum Support Office (EASO) , " Syria Security situation", op. cit, pp 17-18.

[4]- Lara Aziz, " The Syrian Kurds in the US foreign policy: long-term strategy or tactical ploy? ", **CECRI, Analysis Note**, No 66, January 2020, p 9.

لكن الحلم الكردي في بناء دولة روج آفا، إنتهى بعد إعلان ترامب الإنسحاب المؤقت للقوات الأمريكية من شمال شرق سوريا، تاركة حلفاء الأمس في مواجهة مباشرة مع الجيش التركي المدعوم بميليشيا الجيش الوطني السوري؛ ولذلك إستنجدت قسد في [1] منتصف أكتوبر 2019 بالحكومة السورية لمساندتها لردع الإعتداءات التركية، فأبرمت الإدارة الذاتية إتفاقية مع الحكومة السورية، تتضمن إرسال الجيش العربي السوري إلى المنطقة الكردية، ونشره على طول الحدود السورية– التركية لمؤازرة قسد ضد العدوان التركي وتحرير المناطق التي إنسحبت منها القوات الأمريكية[2]، واقترح الأكراد مقابل ذلك تسليم الإدارة الذاتية للنظام السوري مع بقاء شرطة وحدات حماية الشعب، وقد سمحت هذه الإتفاقية بتراجع القوات التركية عن سياستها التوسعية، والإكتفاء بإحتلال المناطق السابقة مثل عفرين.[3]

ثالثا: التنظيمات الإرهابية.

1- الجبهة الإسلامية: 2013-2015.

خلال أواخر 2013 فقدت قيادة الجيش السوري الحر السيطرة على الإمدادات العسكرية الخارجية في شمال سوريا، حيث بدأت تصل هذه المعدات إلى الجبهة الإسلامية التي تشكلت في نوفمبر 2013، من قبل سبعة مجموعات متطرفة (أحرار الشام، صقور الشام، لواء التوحيد..)، بهدف إسقاط النظام السوري وإقامة دولة إسلامية بمرجعية جهادية، وضمّت الجبهة 40000 مقاتل[4]، يتلقون المساعدات العسكرية والمالية من تركيا وقطر والسعودية، في إطار التمويل الخليجي– التركي للجهاد السوري المقدس.[5]

إذن، الجبهة الإسلامية هي تحالف لمجموعات متطرفة، فهي بمثابة هيكل تنسيقي لتوحيد جهود الجماعات الإرهابية للسيطرة على مناطق نفوذ لإقامة إمارة إسلامية سورية؛ غير أن هذه التحالفات تعرضت لتوترات وصراعات داخلية، مما أدى إلى إختفاء الجبهة خلال 2014، في ظل تنامي فواعل إرهابية جديدة[6] ويبقى السؤال الذي طرح في أعقاب إنضمام فصائل الجيش الحر للجبهة، من هي المعارضة السورية

[1] -Ibid, p16.
[2] - BBC News, " **Turkey-Syria offensive: Kurds reach deal with Syrian army**", 14/10/2019. https://bbc.in/33fnxVn (accessed on 2/8/2020)
[3] -Lara Aziz, op. cit, p 16.
[4]- Tim Lister, " **Islamic Front in Syria deals another blow to rebel alliance**", CNN, 12/12/2013. https://cnn.it/3cIij7Q (accessed on 2/8/2020)
[5] -Guido Steinberg, " The New "Lions of Syria" Salafist and Jihadist Groups Dominate Insurgency", **SWP Comments**, No 19, April 2014, p 3.
[6]- Aron Lund, " **Pushing Back Against the Islamic State of Iraq and the Levant: The Islamic Front**", 8/1/2014. https://bit.ly/30kh75H (accessed on 3/8/2020)

المعتدلة حسب وجهة نظر الغرب؟، فنفوذ الجبهة الإسلامية لم يضعف الجيش السوري الحر، بل في كثير من الأحيان تحالف الطرفين ضد النظام السوري.[1]

2- جبهة النصرة: 2012 -2016.

ظهرت جبهة النصرة في جانفي 2012 كفرع لتنظيم القاعدة في سوريا، بزعامة **أبو محمد الجولاني**، الذي أعلن عن ولائه **لأيمن الظواهري** (تجربة أول إمارة إسلامية في سوريا في إطار سيادة تنظيم القاعدة)[2]، وجبهة النصرة هي جزء من الجماعات الجهادية المتطرفة المعارضة للنظام السوري، وتضم حوالي 5000 مقاتل بل ذهبت النصرة إلى حد الإعتماد على بعض فصائل الجيش السوري الحر، أو التغلغل في صفوفه وعقد تحالفات وصفقات مشبوهة لقتال قوات النظام السوري.[3]

في هذا السياق، يعتبر جيش الفتح أهم مكونات جبهة النصرة، وهذا الجيش موّلته ودعمته السعودية وتركيا، وقد إعترفت جبهة النصرة بأن الدعم المالي يأتي من الخليج وتركيا، لذلك، تورطت تركيا والسعودية في دعم تحالف المتطرفين ضد النظام (تحالف جيش الفتح وجبهة النصرة)، وهذا ما أثار قلق الولايات المتحدة حول تسليح الجهاديين، وأدى السخط الأمريكي على النهج الخليجي في التعامل مع المتمردين والمتطرفين إلى التخلي عن دعم الجيش السوري الحر الذي نظمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وفي موقف محرج لواشنطن، تخلت حركة حزم عن أسلحتها المتطورة التي تمولها واشنطن، وتركتها في أيدي جبهة النصرة.[4]

من جهة أخرى، أعلن زعيم داعش **البغدادي** في أفريل 2013 عن دمج النصرة في تنظيم الدولة الإسلامية، وهو ما عارضه **الجولاني** الذي تمسك بالولاء للقاعدة، حيث أعلن الظواهري أن النصرة هي الممثل الرئيسي للقاعدة في الشام؛ ونتيجة التحريض الطائفي- الأيديولوجي، إنتقل عدد من المقاتلين من النصرة إلى داعش، مما تسبب في نشوب حرب داخلية بين جناحي القاعدة وداعش في جبهة النصرة، إلى جانب الحرب الشاملة بين تنظيم النصرة وتنظيم داعش إبتداءا من 2013 إلى غاية 2015، في حين تمكّن جيش الفتح من توحيد جبهة النصرة، وأحرار الشام للسيطرة على إدلب، عبر محاولة النصرة الجمع بين الهوية السنية والتعصب الطائفي والنهج السياسي الأيديولوجي للقاعدة؛ ولجبهة النصرة تاريخ أسود في

---

[1]- Tim Lister, op. cit .

[2]- Aron Lund, The Non-State Militant Landscape in Syria, op. cit, p 26.

[3] -Shaul Shay and Ely Karmon, " Jabhat al-Nusra at Crossroads", **The 16th Annual Herzliya Conference**, Institute for Policy and Strategy IPS Herzliya, 14-16 June 2016, pp 1-2.

[4]- Kim Sengupta, **" Turkey and Saudi Arabia alarm the West by backing Islamist extremists the Americans had bombed in Syria"**, The Independent, 13/5/2015.
https://bit.ly/3jkMpkj (accessed on 3/8/2020)

إضطهاد الأقليات الدينية، مثل المذابح الجماعية للأقلية الدرزية بتهمة فساد معتقداتهم، ورغم ذلك، فإن قناة الجزيرة القطرية تصف النصرة بالجماعة المعارضة المعتدلة (مقابلة الجولاني مع قناة الجزيرة ماي 2015).[1]

ولهذا، إعتُبر الصراع بين داعش والنصرة، على أنه جزء من إستراتيجيات الصراع على قيادة الجهاد العالمي بين **البغدادي والظواهري**، وأدت الإستراتيجية اللامركزية للقاعدة وهزيمة داعش إلى زيادة قدرة جبهة النصرة على التغلغل في النسيج الإجتماعي السوري، عبر الطلاق عن القاعدة، وإعادة إحياء النصرة في إطار جبهة فتح الشام إبتداءا من 28 جويلية 2016، وهي تنظيم متطرف محلي، يسعى لإقامة إمارة إسلامية على أساس القانون الإسلامي بتحرير أهل الشام وأراضيهم من النظام السوري، متخذة من محافظة إدلب إمارة إسلامية.[2]

3- تنظيم الدولة الإسلامية.

ترجع البوادر الأولى لتشكيل تنظيم الدولة الإسلامية إلى " جماعة التوحيد والجهاد" التي أنشأها **أبو مصعب الزرقاوي** في الأردن 1999، وانتقلت إلى العراق عام 2003 لمقاومة الإحتلال الأمريكي، ثم أعلنت الجماعة الولاء لتنظيم القاعدة، وغيرت إسمها إلى " تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين" خلال أكتوبر 2004 ومع بداية أكتوبر 2006، تحولت إلى " دولة العراق الإسلامية" بعد الخلاف بين **الظواهري والزرقاوي**، غير أن داعش تحولت في مبادئها من قتال القوات الأجنبية في العراق، إلى الدعوة إلى الحرب الطائفية، بالإعتماد على المذاهب التكفيرية التي تجرم الشيعة وطوائف غير سنية، حيث أجازوا العنف ضد المزارات الدينية الشيعية، واضهاد الإثنيات الكردية؛ وبعد مقتل الزرقاوي إمتدت شبكته الإرهابية عبر بلاد الشام، في إطار خلق رابطة بين العراق وسوريا، وكانت البداية في ديسمبر 2013 بعد قمع حكومة نوري المالكي للإحتجاجات في الرمادي، وأدى هذا القمع إلى تمرد شامل في محافظة الأنبار، وهو الوضع الذي إستغله تنظيم الدولة في العراق، فبعد إنسحاب القوات الحكومية من المدن الرئيسية (الفلوجة والموصل)، أحدث ذلك فراغ أمني رهيب، مما سمح لداعش بإنشاء قاعدة عمليات في الرمادي، وأحكمت قبضتها على الفلوجة والموصل خلال 2014، ووسعت نطاق هيمنتها عبر الحدود العراقية- السورية في إطار تظيم جهادي في سياق إقليمي[1]

[1]-Oleg Egorov and David Narmania, **" Anti-government extremist organizations in Syria A brief overview of the main groups and their leaders"**, Russian International Affairs Council (RIAC), 2016. https://bit.ly/33dXkqr (accessed on 4/8/2020)

[2] - Shaul Shay and Ely Karmon, " Jabhat Fateh al-Sham Did Jabhat al-Nusra Split from Al-Qaeda? ", **IPS Publication**, Institute for Policy and Strategy Herzliya, August 2016, pp 2-5.

[1] -Anthony Celso, " Zarqawi's Legacy: Al Qaeda's ISIS "Renegade" ", **Mediterranean Quarterly**, Vol 26, No 2, June 2015, pp 23-27.

وظهرت داعش لأول مرة في سوريا خلال أفريل 2013، وبدا واضحًا من عدد مقاتلي التنظيم الإرهابي أنه لا نية لهم في الإنضمام إلى الجبهة الإسلامية أو النصرة أو أي جماعة جهادية أخرى، واستقر داعش في البداية في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون، في إطار التحضير لإعلان خلافة داعش[1]، وبعد إعلان البغدادي أن جبهة النصرة منبثقة عن التنظيم، نشبت حرب طائفية بين الجناحين الإرهابيين، وأدى ذلك إلى سيطرة داعش على مواقع النصرة في دير الزور والرقة إبتداءًا من ماي 2013، وتحصنت في بلدات أعزاز وجرابلس على الحدود التركية إلى غاية 2014، أين إستولت داعش على مساحات واسعة من العراق وسوريا بسرعة مذهلة، وفي 29 جوان 2014 نصّب **أبو بكر البغدادي** نفسه خليفة للمسلمين، معلنًا عن ميلاد " تنظيم الدولة الإسلامية" بدلا من "داعش" – حذف مصطلح العراق والشام من الدولة الإسلامية– متخذًا من الرقة عاصمة للخلافة الإسلامية، وسيطر داعش على مساحة تقدر بـ 34000 كلم^2 عبر سوريا والعراق، حيث كان 2014 هو ذروة نفوذ داعش العنيف والهمجي، إذ حكمت أكثر من سبعة ملايين نسمة[2] بحوالي 30000 مقاتل[3]، واشتهر التنظيم بالوحشية والفضائع التي إرتكبها، مثل التقتيل المنهجي في خنادق جاهزة، والقسوة والتوحش لمن يتهمهم بالزندقة، وتدمير الكنائس والمزارات الشيعية في الرقة، ناهيك عن تدمير مواقع التراث الأثري القديم في تدمر، التي تعتبر أعظم ما خلفته الحضارة الإنسانية والمصنفة ضمن لائحة التراث العالمي لليونيسكو، مثل تدمير المعابد الرائعة "بعل شمين" إله الكنعانيين.[4]

لقد حاول **البغدادي** إقامة دولة إسلامية عابرة للحدود، مستغلاً إنهيار الدولة السورية، حيث عزز البغدادي القاعدة اللوجستية والقدرات القتالية لداعش بحوالي 11000 جهادي أجنبي، وكان الهدف الأول هو تدمير الطائفة الشيعة والطوائف غير الجهادية، وساهم التطرف الجهادي في مقتل آلاف الدواعش في معارك داخلية أو بين داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، أو في مواجهة مع النظام السوري أو القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الحرب السورية.[1]

وفي هذا الإطار يعتقد **Willem Oosterveld** أن الدعم الغربي للمعارضة المسلحة فتح الطريق أمام البغدادي لتعزيز سيطرته على مساحات واسعة من الأراضي الحدودية بين سوريا والعراق، سيما خلال

[1]- Guido Steinberg, " Ahrar al-Sham: The "Syrian Taliban" Al-Nusra Ally Seeks Partnership with West", **SWP Comments**, No 27, May 2016, p 3.

[2] -Briana Kerber, **" ISIS AS Insulation: The History of the Islamic State and the Bounds of Group Bonds"**, January 2020, p 7.
https://bit.ly/30lU2iU (accessed on 5/8/2020)

[3]- Jennifer Cafarella and Brandon Wallace, " ISIS's Second Comeback: Assessing the Next ISIS Insurgency", **ISW report**, Washington, DC, Institute for the Study of War, June 2019, p 8.

[4] - Adam J. Hebert, " In Case You Missed it: Airpower Killed ISIS", **Air Force Magazine**, Vol 101, No 3, March 2018, p 2.

[1] -Anthony Celso, op. cit, pp 27-32.

2014، وواكب الإكتساح المادي ترسيخ للرسالة الجهادية المتطرفة في دولة مضطربة إجتماعيًا وفاشلة أمنيًا إذ وظف داعش الإستخدام الرمزي للإسلام لتنفيذ مشاريعه الإرهابية، مستثمرًا في حالة الفوضى وغياب الدولة، ووطد نفوذه من خلال الحوافز المالية للمجندين، إلى جانب إستخدام أساليب التلقين العقائدي للأجانب عبر الحيل والخدع النفسية، ويؤكد **أوسترفيلد** على أن العقيدة لم تكن بتاتًا سببًا في ولاء السكان المحليين لداعش، بل كان الخوف والحرمان الإقتصادي هو الذي دفع بعض الأفراد والمجتمعات بالولاء للتنظيم ويجادل **أوسترفيلد** بأنه ما كان لداعش أن ترى النور لولا الدور الأمريكي.[1]

إن الحلقة الأهم في مسار داعش هي معركة كوباني (عين العرب) أكتوبر 2014 – جانفي 2015 والتي إنتهت بتقهقر مقاتلي داعش أمام الفصائل الكردية– البشمركة ووحدات حماية الشعب– المدعومة بسلاح الجو الأمريكي، حيث سيطرة القوات الكردية بشكل مطلق على كوباني، وكان خسارة كبيرة لداعش وقطعت آمال المتطرفين في تحقيق الخلافة المزعومة.[2]

وعلى هذا النحو، خسر داعش معظم الأراضي بين 2015–2017، حيث حرر النظام السوري تدمر خلال مارس 2017[3]، وفي 17 أكتوبر 2017 فقَد داعش السيطرة على عاصمة الخلافة الرقة، لتبدأ مرحلة إنحدار التنظيم الإرهابي، بعد أن أضحت عاصمة الخلافة الإسلامية تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية التي رفعت أعلام قسد في المدينة المحررة.[4]

المحطة الأخيرة لتنظيم داعش كانت في بلدة الباغوز(قرب البوكمال في شرق دير الزور)، حيث خاض الإرهابيون في 23 مارس 2019 آخر معاركهم دفاعًا عن الخلافة المزعومة، حيث أعلنت قسد القضاء على آخر المجموعات الجهادية في سوريا، والتي تضم مقاتلين أجانب من جنسيات أوروبية وعربية وآسيوية ومحلية، كانت تعمل في الظل كتمرد منخفض المستوى يضم شبكة واسعة من الجماعات المحلية[1]، وفي أفريل 2019 تمكنت قسد من الإستيلاء على كل معاقل داعش في محافظة دير الزور، لتكون الباغوز آخر

[1]- Willem Theo Oosterveld and Willem Bloem, " The Rise and Fall of ISIS: From Evitability to Inevitability", **Annual Report 2016/2017**, The Hague Centre for Strategic Studies, 2017, pp 8, 10, 12, 17.
[2]- Constanze Letsch, **" Kurdish forces take control of Syrian town of Kobani"**, The Guardian, 26/1/2015. https://bit.ly/3cMmy2s (accessed on 6/8/2020)
[3]- Jennifer Cafarella and Brandon Wallace, op. cit, p 13.
[4]- Hilary Clarke, **" ISIS defeated in Raqqa as 'major military operations' declared over"**, CNN, 18/10/2017. https://cnn.it/3iicBef (accessed on 6/8/2020)
[1]-Jeff Seldin, **" Islamic State Still Showing Signs of Life in Syria's Baghuz"**, VOA, 2/4/2019. https://bit.ly/3johljS (accessed on 6/8/2020)

منطقة تخسرها خلافة داعش في سوريا[1]، لتنتهي رواية داعش في 27 أكتوبر 2019، بإعلان **ترامب** مقتل خليفة الدولة الإسلامية **البغدادي** بواسطة غارة أمريكية، نفذتها القوات الخاصة الأمريكية شمال غرب سوريا.[2]

ورغم سقوط خلافة داعش في مارس 2019، إلا أن التنظيم لا يزال يواصل مخططاته، إذ تذهب إحصائيات 2019 إلى وجود 15000 إرهابي لديهم موارد لتمويل عملياتهم القتالية، كما أن داعش سعى إلى إستغلال مظالم العرب التي تضررت مصالحها وحالت دون تمكينها في المناطق التي تحكمها الفصائل الكردية، إذ أن السياسات التمييزية بين الأكراد والعرب ستؤدي ببعض الجماعات إلى إعتناق أيديولوجية داعش بإعتبارها قوة مالية، تتمتع بجاذبية الأفراد والجماعات في مناطق مضطهدة ومقهورة؛ ففي ظل غياب الدولة السورية في بعض المناطق، فقد تتزايد إحتمالات عودة داعش[3]، ولذلك خالف البنتاغون تصريحات **ترامب** حول نهاية داعش، إذ صرح البنتاغون بوجود 14500 مقاتل خلال 2019 في سوريا، أما بريطانيا وفرنسا فقد فنّدت تصريحات ترامب، مؤكدة على إستمرار نفوذ داعش محليًا، رغم فقدان بصمته الإقليمية ولذلك يقارب **Michael Singh** لداعش من منظور التحول من كيان موحد ومتماسك إقليميا 2013-2016 إلى كيان مجزأ بعد 2016 ويرتكز على شبكات محلية.[4]

وتوضح **Jennifer Cafarella** أن داعش كان تنظيم إرهابي محترف، أنصاره يعتبرونه شرعي، وكان له من القوة والقدرة ما سمح بإستمراره لدى بعض الأفراد والجماعات، ورغم الضياع المادي للخلافة، فهذه الأخيرة تراها الجماعات المنضوية تحت لوائها بأنها واجب ديني مقدس؛ وتجادل **جنيفر كافاريلا** بأن عدد أفراد داعش في الوقت الحالي ربما لا يتعدى الألف مقاتل، ورغم ذلك فإن المجتمعات المتحررة من حكم داعش لا تزال تعيش حالة الخوف وانعدام الأمن في ظل الهياكل الأمنية الكردية المهترئة والهشة، حيث لا تستطيع وحدات حماية الشعب تنفيذ عملياتها العسكرية إلا بالدعم الجوي الأمريكي، وفي ظل غياب الجيش العربي السوري عن المنطقة الكردية، فإنه من غير المستبعد أن تنتعش آمال الدواعش الجدد في إحياء تجربة الخلافة المزعومة.[1]

---

[1]-Carla E. Humud, op. cit, p 22.

[2]-Allan Smith, **" Fifteen stunning moments from Trump's announcement of al-Baghdadi's death"**, NBC News, 27/10/2019.
https://nbcnews.to/3n373aV (accessed on 8/8/2020)

[3]- Michael Singh and Dana Stroul, **Syria Study Group, Final Report**, United States Institute of Peace, September 2019, pp 18-19.

[4]-The Carter Center, " a review of isis in syria 2016 – 2019", **Report**, The Carter Center Syria Project, March 2019, pp 3, 20.

[1]- Jennifer Cafarella and Brandon Wallace, op. cit, PP 10, 13, 18.

4- هيئة تحرير الشام.

ينظر لهيئة تحرير الشام على أنها تنظيم إرهابي سوري محلي نسبيًا، رغم إنشقاقها عن تنظيم القاعدة خلال عام 2016 (جبهة النصرة سابقا)، إذ يحتفظ التنظيم بالفكر الجهادي للنصرة التي تزعمها **أبو محمد الجولاني**، هذا الأخير أعلن في أواخر جويلية 2016 حل جبهة النصرة والطلاق النهائي مع القاعدة، عبر تأسيسه لمجموعة جبهة فتح الشام التي إستمرت إلى غاية أواخر جانفي 2017، حيث أعاد تسميتها بهيئة تحرير الشام إبتداءًا من 28 جانفي 2017، كنتيجة إندماج كل من جبهة فتح الشام وحركة نور الدين زنكي وجيش السنة في منظمة واحدة (هيئة تحرير الشام)، ووَصف **الظواهري** الهيئة بأنها إنتهاك للعهد الإتحادي بين القاعدة وجبهة فتح الشام؛ ورغم هذه المزاعم، فإن الخارجية الأمريكية فنّدت إدعاءات الجولاني، وأكدت على أن الإرتباط بين القاعدة والهيئة ظلّ قائمًا، وتهدف الهيئة إلى تكريس إمارة إسلامية في إدلب بزعامة الجولاني، تحت السيطرة المركزية لتنظيم القاعدة.[1]

ويدّعي **الجولاني** نصرة المسلمين المضطهدين في سوريا بمقاتلة الجيش العربي السوري، ولتنفيذ أعماله الإرهابية عمل على تجنيد عشوائي لعدة مجموعات محلية تعاني من البؤس والحرمان الإجتماعي، وأمام الإغراءات المالية التي يقدمها للمقاتلين، وتضليل الرأي العام بتنصله من القاعدة، فقد إستطاع أن يجند 10000 مقاتل بحسب التقديرات الأمريكية، متخذاً من محافظة إدلب مركزًا لتواجده العسكري والسياسي- حكومة الإنقاذ-، حيث[2] إستطاع أن يستغل الفراغ الأمني في إدلب الناتج عن الإتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن تخفيض التصعيد القتالي في المنطقة، وأسس لسلطة حاكمة في إدلب (إمارة ثيوقراطية)، نظمت قواتها القتالية في أربعة ميلشيات تحمل إسم (الخلفاء الراشدون)، ويتقاضى هؤلاء المقاتلين مبالغ تقدر بحوالي 45 دولار شهريا (تقديرات جانفي 2020).[3]

سياسيًا، قامت هيئة تحرير الشام بتشكيل حكومة الإنقاذ في 7 أكتوبر 2017 في محافظة إدلب برآسة **محمد الشيخ**، حيث جاءت الحكومة كنتيجة لإنعقاد المؤتمر التأسيسي العام الذي إنبثقت منه هيئة تأسيسية

---

[1].- Center for Strategic and International Studies, " **Backgrounder: Hay'at Tahrir al-Sham"**, 4/10/2018. https://bit.ly/3n7aqOc (accessed on 9/8/2020)

[2] -Fouad Gehad Marei and Samanvya Singh Hooda, " Hayat Tahrir al-Sham (HTS) ", **In:** Jonathan K. Zartman (Ed.), **Conflict in the Modern Middle East: An Encyclopedia of Civil War, Revolutions and Regime Change**, Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2020, p 120.

[3]- Aymenn Jawad Al-Tamimi, " Idlib and Its Environs Narrowing Prospects for a Rebel Holdout", **Policy Notes**, No 75, The Washington Institute for Near East Policy, February 2020, pp 4-5.

لتشكيل الحكومة المؤقتة للهيئة، إلى جانب تبني التنظيم لراية حكومة الإنقاذ الذي تتوسطه عبارة: "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، إبتداءًا من 28 أكتوبر 2018.[1]

وأمام التواجد السياسي والعسكري للهيئة في منطقة إدلب، فقد لجأت تركيا إلى تشكيل جبهة التحرير الوطني NLF أوائل 2018، التي تضم فصائل وجماعات إرهابية مدعومة من تركيا مثل فيلق الشام ومقاتلي الجيش السوري الحر سابقا، ودخلت في صراع مع هيئة تحرير الشام للنفوذ في إدلب، وفي أكتوبر 2018 دمجت تركيا NFL في ميليشيا الجيش الوطني السوري تحت قيادة الحكومة المؤقتة السورية (حكومة الإحتلال التركي)، حيث رصدت تقارير معهد دراسات الحرب الدولية وجود 22000 مقاتل في الميليشيا التركية (الجيش الوطني السوري).[2]

خلال الفترة الحالية، تعاني هيئة تحرير الشام من تصدعات وانشقاقات داخلية، مرتبطة بشح الموارد المالية وتعثر الدعم الإقليمي، بسبب فرض النظام السوري السيادة على أغلب المحافظات السورية، مما ساهم في قطع الإمدادات إلى محافظة إدلب، ولذلك حدثت عدة صراعات بين قوات النظام السوري والهيئة، سيما في الآونة الأخيرة (أحداث الفوعة وكفرية)[3]، وأمام الضغط الروسي– الإيراني لإجبار الهيئة على مغادرة إدلب، فإن أغلب السيناريوهات تتجه إلى إخراج الإرهابيين من إدلب بالقوة العسكرية، عبر تكرار نموذج تحرير حلب.

[1]- Syrian Observatory for Human Rights, " **Rescue Government appoints its second president since its establishment"**, 11/12/2018.
https://bit.ly/2GdCA9x (accessed on 9/8/2020)
[2]-Zulfiqar Ali, " **Syria: Who's in control of Idlib?** ", BBC News, 18/2/2020.
https://bbc.in/30nIcEZ (accessed on 10/8/2020)
[3] -Center for Strategic and International Studies, " Backgrounder: Hay'at Tahrir al-Sham", op. cit, p 4.

المطلب الثاني: المستوى الإقليمي.

الفرع الأول: القوى المتحالفة مع النظام السياسي السوري.

أولا: دور حزب الله اللبناني:*

يعتبر حزب الله تنظيم سياسي وعسكري يتمتع بقاعدة إجتماعية ونفوذ كبير في لبنان بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، إذ يعد من أهم الفواعل السياسية والعسكرية في المنطقة، حيث إرتقت بصفة حزب الله من مجرد تنظيم إلى مستوى دولة في جنوب لبنان، أي أن إمتلاك حزب الله لسلطة وسيادة إقليمية على مناطق تواجده، وإمتلاكه لأدوات الهيمنة الأيديولوجية والقسرية في لبنان، يجعلنا نتحدث عن أركان الدولة، مما يضفي صفة الدولة على الحزب، رغم بعض الإشكاليات القانونية المتعلقة بكينونة هذا التنظيم.[1]

منذ تأسيس حزب الله 1985، لعب دورًا محوريًا في الساحة اللبنانية، وخاصة بعد إتفاق الطائف 1989 ودخوله المعترك السياسي اللبناني، إذ إعتمد على مرجعية الثورة الإسلامية الإيرانية، وإلتقت مصالح **الخميني** و**حافظ الأسد**، لتثمر خلق حزب الله كنقطة إلتقاء المصالح الإيرانية– السورية، عبر تعزيز النفوذ الإيراني في المنطقة العربية، مقابل تكوين كيان عسكري يعزز قدرات سوريا في ردع التهديدات الإسرائيلية، أي أن الحزب تكوّن في إطار جبهة الممانعة (المقاومة)، ونتج عن الممانعة تأسيس حزب الله.[2]

لذلك، يتمتع حزب الله بعلاقة قوية بالنظام السوري، فما كان لحزب الله أن يصبح قوة سياسية وعسكرية مهيمنة لولا الدور السوري في إمداده بالدعم اللوجستي، فمن خلال سوريا يتم ربط حزب الله بإيران، كما أن حزب الله شارك إلى جانب القوات السورية في السيطرة على بيروت[3]، علاوة على دعم سوريا لحزب الله في حرب 2006، وهو ما شكل دافعًا لدخول الحزب الحرب السورية بجانب قوات النظام السوري إبتداءًا من ماي 2013، حين أطلق أول عملياته العسكرية في منطقة جبال القلمون شمال شرق دمشق[1].

دوما وفي نفس السياق، فإن **التدخل العسكري لحزب الله في سوريا خلال 2013 كان بناءًا على دعوة من الحكومة السورية، ولم يكن إلتزامًا دينيًا ومذهبيًا**، حيث ظل حزب الله فاعل عسكري مهم في المنطقة

---

*– حزب الله اللبناني: خرج الحزب من رحم حركة أمل، وبزغ للأحداث أثناء إحتلال إسرائيل لجنوب لبنان 1982، على أن التأسيس الرسمي للحزب كان في عام 1985، ويعتبر حزب الله كيان عسكري يمثل أحد أهم أقطاب المقاومة الإسلامية ضد الوجود الصهيوني، كما يعد حزب سياسي شارك في مختلف الإنتخابات اللبنانية منذ 1992 إلى اليوم، وتصنفه وزارة الخارجية الأمريكية ضمن لائحة المنظمات الإرهابية !.

[1]- Mohd Javed, " Role Of Hezbollah In The Syrian Conflict", **European Journal of Social Sciences Studies**, Vol 3, No1, 2019, p 17.

[2]– إبراهيم محمد منيب نوري عبد ربه، **الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا 2011–2015**، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016، ص ص 22–28.

[3]– نفس المرجع السابق، ص ص 30–31.

[1] -Gregory Waters, op. cit.

فالنشاط العسكري للحزب داخل سوريا يأتي في إطار الحسابات الجيوستراتيجية والأيديولوجية للحزب، دون خلفيات مذهبية، واستند تبرير حزب الله في مشاركته العسكرية، إلى أنه يشن حرب إستباقية ضد الجماعات المتطرفة والمتمردين لعرقلة توسعهم في الأراضي اللبنانية، وحماية الحدود السورية اللبنانية لتأمين معابر تسليح حزب الله، كما يتواجد الحزب في المناطق الجنوبية السورية على الحدود مع إسرائيل، تأكيدًا على إستعداده المستدام لمجابهة إسرائيل، وقد سمحت الإجراءات الوقائية للحزب بمنع إنتقال عدوى الحرب إلى لبنان، ومنع تقدم الجماعات التكفيرية (النصرة، داعش) إلى لبنان[1]، غير أن المندوبة الأمريكية في الأمم المتحدة **Susan Rice**، إتهمت حزب الله بالتآمر مع إيران لإجراءات جديدة تدعم تواصل آلة القمع التابعة للنظام، وتجاهلت المتمردين.[2]

في الواقع، يقدر عدد مقاتلي حزب الله في سوريا حوالي 5000 مقاتل، ويتلقى دورات تدريبية في إيران ويذهب **Dan De Luce** إلى الإعتقاد بوجود ما بين 6000 إلى 8000 مقاتل من حزب الله في الأراضي السورية، أما **Marc Johnson** فيرى أن العدد الكلي لمقاتلي حزب الله يقدر بحوالي 50000 مقاتل، من بينها 10000 مقاتل في سوريا؛ وينسق حزب الله مع فيلق القدس في جميع العمليات العسكرية[3]، في إطار مقاربة مماثلة للنظام الإيراني في آليات الإنتقال السياسي في سوريا، التي تتطلب ضرورة دعم إستمرار وجود نظام الأسد، ويظهر التأثير الإيراني واضحًا على إستراتيجيات حزب الله، من خلال الهندسة العسكرية لطبيعة النفوذ العسكري للحزب في سوريا، لذلك هيمن الحزب على الحدود الجنوبية (القنيطرة) قرب الجولان، مما شكل إستفزاز إيراني لإسرائيل، هذه الأخيرة تعتبر وجود حزب الله مع الحدود تهديدًا للأمن العبري، أكثر من تهديدات التنظيمات المتطرفة التي كانت تهيمن على المنطقة قبل تحريرها.[4]

مسألة أخرى، وهي أنه مع التدخل الروسي 2015، ظهرت وجهات إختلاف بين موسكو وطهران حول جدوى بقاء حزب الله في المعركة السورية، حيث تعتقد روسيا أنها تستطيع حسم الصراع بدون وجود حزب الله، بسبب الإعتقاد الروسي بأن حزب الله هو منظمة إرهابية لدى المجتمع الدولي (الغرب)، وبالتالي لا تريد روسيا أن يكون لها حليف عسكري مباشر يعتبره المجتمع الدولي إرهابًا، لكن في المقابل سمح التدخل

[1]- Armenak Tokmajyan, " Hezbollah's Military Intervention in Syria: Political choice or religious obligation? ", **Approaching Religion**, Vol 4, No 2, December 2014, pp 105-109.
[2]- Mohd Javed, op. cit, p 17.
[3]- Ibid, pp 18-19.
[4]- Shashank Joshi, " The Views of Non-State Actors", **In:** Aniseh Bassiri Tabrizi and Raffaello Pantucci(eds) , **Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict**, London : The Royal United Services Institute, 2016, pp 28-30.

الروسي بخدمة أهداف حزب الله وتخفيف الأعباء عن مقاتليه، حيث فقد الحزب بين 2013-2015 حوالي 1500 مقاتل.[1]

ثانيا: دور الحرس الثوري الإيراني.

يمثل الحرس الثوري الإيراني أحد أهم أركان القوات المسلحة الإيرانية، الذي تُعهد له مهمة الحفاظ على الأمن خارج التراب الإيراني، فهو جهاز أمني وجيش شعبي مهمته الدفاع عن مبادئ الثورة الإيرانية، وترسيخ قيم الثورة خارج إيران، وحماية النظام الثوري من تهديدات الإنقلابات العسكرية، ومنذ إنشائه في 1979 تحول الحرس الثوري إلى قوة قتالية خارجية ذات طابع مؤسسي توازي قوات الجيش النظامي الذي يعهد له حفظ الأمن الداخلي، ووفقًا لإحصائيات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، فالحرس الثوري يضم أكثر من 125000 جندي مكلفون بمهام خارجية.[2]

1- فيلق القدس: يعتبر فيلق القدس أهم جهاز إستخباراتي داخل الحرس الثوري، ومسؤول عن كل العمليات السرية والعلنية في الخارج، إذ يقدر عدد قواته بحوالي 15000 بحسب الإحصائيات التقديرية، لأن العدد الحقيقي مجهول، ويقود الفيلق **قاسم سليماني** منذ 1998 إلى غاية إغتياله في 2020، وتصفه المخابرات الأمريكية بأنه أقوى تنظيم عسكري في الشرق الأوسط، الذي نفذ عدة عمليات عسكرية خاصة في العراق وسوريا، هذه الأخيرة التي تعتبرها إيران حلقة وصل إستراتيجية مع حزب الله، فكان فيلق القدس فاعلاً أساسيًا في الحرب السورية منذ 2013، وبدعوة من الحكومة السورية.[3]

لذلك، ينسب الفضل إلى فيلق القدس بقيادة **قاسم سليماني**، كمساهم رئيسي في الدفاع عن بقاء نظام الأسد، بل أن سليماني تعهد بإعادة إعمار الدولة السورية في أعقاب نهاية الحرب، ولذلك إغتالته القوات الأمريكية في غارة جوية قرب مطار بغداد في 3 جانفي 2020، ووصفه **ترامب** بالإرهابي، لأنه قاتل الإرهاب والدواعش والمتمردين.[1]

يعتقد الباحث **John W. Parke** أن **قاسم سليماني** هو من أقنع **بوتين** بالتدخل العسكري في سبتمبر 2015، حيث إجتمع سليماني مع بوتين في موسكو خلال جويلية 2015، وقدّم مقاربة عسكرية لمنع سقوط النظام السوري، وأكد على مجموعة من الضمانات التي سيقدمها فيلق القدس لمساعدة الروس في

---

[1]- إبراهيم محمد منيب نوري عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 159.

[2]- Council on Foreign Relations, " **Iran's Revolutionary Guards**", 6/5/2019. https://on.cfr.org/3l2FDjv (accessed on 12/8/2020)

[3]-Udit Banerjea, " Revolutionary Intelligence: The Expanding Intelligence Role of the Iranian Revolutionary Guard Corps", **Journal of Strategic Security**, Vol 8, No 3, Fall 2015, pp 98-99.

[1]- Merve Akın, " The Killing of Qassem Soleimani: Regional Implications", **TRT World Research Centre**, İstanbul, January 2020, pp 5, 13, 14.

القضاء على المتمردين، واستندت المقاربة إلى خريطة عسكرية لسوريا تضع بشكل واقعي ميكانيزمات منع سقوط النظام السوري، غير أن تقرير Reuters أشار إلى أن زيارة سليماني لموسكو صائفة 2015، مثّلت خطوة لمخطط التدخل العسكري الروسي وصياغة تحالف عسكري إيراني– روسي لدعم النظام، ورغم أن الأجندة الروسية مختلفة عن الأجندة الإيرانية، إلا أنها كانت متداخلة في شأن التهديدات المشتركة [المتمردين والمتطرفين]، ولذلك كان قاسم سليماني هو مفتاح التنسيق العسكري بين روسيا وإيران، وليس حافزًا ودافعًا للتدخل الروسي، لأن التدخل الروسي كان مبنيًا على حسابات إستراتيجية وأدوار جديدة لروسيا في حين ركزت مقاربة فيلق القدس في التدخل على ضرورة الدفاع عن النظام السوري من أجل حماية المصلحة الإيرانية في سوريا، التي تعتبرها جسر رابط لحزب الله في لبنان بهدف قهر إسرائيل[1].

ميدانيًا، لعب فيلق القدس دورًا مهمًا في دعم النظام السوري، ففي البداية إقتصر دوره على تقديم الإستشارة العسكرية 2011–2013، ثم إنتقل إلى مواجهة فصائل الجيش السوري الحر والتنظيمات المتطرفة منذ معركة القصير 2013، وساهم بشكل كبير في بقاء النظام السوري وصموده، كما إستطاع السيطرة على عدة مناطق كانت تحت سيطرة المتمردين، كما حرصت قوات فيلق القدس على التموقع في مناطق قريبة من الحدود الإسرائيلية في الجولان، مما يضع المستوطنات الإسرائيلية في مرمى نيران الميليشيات الإيرانية، وهو ما أثار حفيظة إسرائيل التي لجأت إلى تكثيف الغارات الجوية على أماكن تموقع الميليشيات الإيرانية (خاصة في الآونة الأخيرة)، وأحيانًا تلجأ إلى المفاوضات مع روسيا للضغط على إيران لسحب قوات فيلق القدس من المناطق[1] الحدودية، خاصة اللواء 313 في درعا، الذي جنّد فيه شباب درعا إلى جانب الإيرانيين، حيث تحدّت إيران الإتفاقيات الدولية الرامية لكبح تواجدها في الجنوب السوري.[2]

2– لواء فاطميون: عبارة عن ميليشيا أفغانية يديرها الحرس الثوري الإيراني، وتمثل جزء من قوة متعددة الجنسيات التي يقودها الحرس الثوري، وتتكون في المقام الأول من الأفغان والسوريين، وصممت في الأصل على أساس أنها مفرزة صغيرة من المتطوعين واللاجئين والأفغان الذين حشدوا إلى سوريا للدفاع عن مرقد السيدة زينب، وجنّدت في صفوفها الشيعة مقابل أجور وإقامة قانونية[3]، ومنذ نشأتها في 2013، فقد حاربت

[1]-John W. Parker, " **Qassem Soleimani: Moscow's Syria Decision – Myth and Reality**", Institute for National Strategic Studies, National Defense University, Washington, D.C, 4/2/2020. https://bit.ly/2EOyYtS (accessed on 13/8/2020)

[1]– باسل حفار،" **مقتل سليماني.. الأسئلة الصعبة**"، مركز إدراك للدراسات والإستشارات، 16 /2020/1.

(تم تصفح الموقع في: 2020/8/14) https://bit.ly/3l4YnyS

[2]– أيمن الدسوقي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 45.

[3]- Tobias Schneider, " The Fatemiyoun Division: Afghan fighters in the Syrian civil war", **policy paper 2018**, Middle East Institute, Washington, D.C, October 2018, 12, 13.

داعش خاصة في دير الزور، إلى جانب قتالها للجيش السوري الحر خاصة في منطقة درعا، ويقدر عدد مقاتليها بإحتساب لواء زينبيون بحوالي 15000 مقاتل.[1]

3- لواء زينبيون: قام الحرس الثوري الإيراني بتجنيد الشيعة الباكستانيين، بتشكيل لواء زينبيون الذي بدأ بالظهور مع مطلع 2013، وشارك في معارك ضد المتمردين، ويقدر عدد أفراده بين 5000 إلى 10000 مقاتل ينتشرون في دمشق وحلب ودرعا.[2]

4- قوات الدفاع المحلي*: Local Defence Forces (LDF)

تعرف بقوات النظام المساعدة في حلب، فإلى جانب قوات الدفاع الوطني السورية، قام الحرس الثوري الإيراني بتشكيل قوات الدفاع المحليLDF خلال 2012، لتعمل على مكافحة التمرد ومساعدة الجيش العربي السوري، وتتكون LDF من مجموعة واسعة من الميليشيات المحلية مثل كتيبة النيرب وفوج الزهراء، ويبلغ عدد هذه القوات نحو 50000، وقد أوكلت لها مهام مساعدة الأسد على تحرير حلب، ومن أهم ألوية LDF لواء الباقر[3] الذي يعد ميليشيا قبلية عربية سورية وقوة قتالية مدعومة من إيران ومرتبطة بحزب الله، ويتلقى هذ اللواء دعم غير مباشر من روسيا.[4]

ثالثا: الدور العراقي.

إتسمت العلاقات السورية- العراقية بالتوتر، سيما بعد الغزو الأمريكي للعراق، حيث تزايد القلق السوري من الوجود العسكري الأمريكي في دولة مجاورة، وتزامنت تلك الأحداث مع تلويح واشنطن بأن دمشق ستكون المحطة الثانية لتغيير الأنظمة الممانعة، ولذلك ساهمت سوريا في دعم المقاومة العراقية ضد الغزو الأمريكي، ووصلت العلاقة بين سوريا والحكومة العراقية إلى الحضيض عام 2009، عندما إتهمت حكومة **نوري المالكي** النظام السوري بالمسؤولية الكاملة عن تفجيرات بغداد 2009؛ وعلى الرغم من هذا العقد من العداء بين الدولتين، فقد فرضت الأزمة السورية 2011 تغييرًا كبيرًا في توجهات السياسة الخارجية العراقية تجاه الأزمة السورية، وأظهرت طبيعة الأزمة تقاربًا جديدًا بين العراق وسوريا[1].

---

[1]- European Asylum Support Office (EASO) , " Syria Actors", op. cit, p 35.

[2]- أيمن الدسوقي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 43.

*- قوات الدفاع المحلي الإيرانية LDF وليست قوات الدفاع الوطني السورية NDF التي تمت الإشارة إليها سابقًا.

[3]- Aymenn Jawad Al-Tamimi, **" The Local Defence Forces: Regime Auxiliary Forces in Aleppo"**, 23/5/2016. https://bit.ly/3cUjEIP (accessed on 14/8/2020)

[4]- Jennifer Cafarella, **" Russia and Iran Prepare Offensive Targeting U.S.-Partner"**, Institute for the Study of War (ISW), 25/6/2018.
https://bit.ly/2Gjvikx (accessed on 14/8/2020)

[1]- Aaron Hesse, **" Shiite Foreign Militias in Syria Iran's role in the Syrian conflict and the ISIS fight"**, Syrian American Council (SAC), August 2015, p 3.
https://bit.ly/2G7dqtj (accessed on 14/8/2020)

إتخذ العراق منذ بداية الأزمة السورية 2011، موقفًا مؤيدًا للنظام السوري، وقد ظهر هذا التأثير من خلال التأييد الكامل لموقف النظام السوري من الأزمة، وفي ضوء ذلك، رفض العراق التدخل الخارجي أو تنحية **بشار الأسد**، كما ندّد بفرض عقوبات عربية وعارض تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية[1]، إذ تعتقد الحكومة العراقية أن صعود المتمردين في سوريا تحت تأثير القوى الخليجية، ستترتب عليها تداعيات على الصعيد العراقي وما ينجر عنه من زعزعة الحكومة العراقية وعودة القاعدة للقتال في العراق، ولهذا دعى **المالكي** إلى ضرورة الحوار بين المعارضة والنظام السوري، لأن الحل التفاوضي يوفر فرص لإنهاء الصراع[2]، وارتبطت توجهات الحكومة العراقية بالمعادلة الإقليمية المرتبطة بطبيعة التهديدات المشتركة للنظامين العراقي والسوري، لكن أقلمة الأزمة السورية أدى بإنتقال الحكومة العراقية من الموقف السياسي إلى الموقف العسكري، عبر الدعم المباشر للنظام السوري لتعزيز قدراته العسكرية، حيث فتحت المجال الجوي والطرق البرية لنقل الأسلحة من إيران إلى سوريا، فضلاً عن إنخراط عدة ميليشيات عراقية في الصراع.[3]

مع بداية 2012 بدأت الميليشيات العراقية بالتدفق إلى سوريا، بدعم عراقي– إيراني، حيث عملت إيران على دعم المجموعات العراقية كقوة قتالية ضد المعارضة لتأمين مؤسسات الدولة السورية ودعم بقاء نظام الأسد، حيث تكفلت إيران بالدعم المالي والتدريب والتسليح، وتوجيهها للقتال إلى جانب الجيش العربي السوري والميلشيات الإيرانية الأخرى المرابطة في التراب السوري، على أن هذه المجموعات بدأت عملياتها القتالية منذ معركة القصير صائفة 2013، ويمكننا إجمال أهم المليشيات العراقية في[1]: لواء أبو الفضل العباس، كتائب سيد الشهداء، حركة حزب الله النجباء، عصائب أهل الحق، منظمة بدر، لواء اليوم الموعود.

خلال 2014، مع إحتلال داعش لأراضي واسعة من العراق وسوريا، والإنهيار الجزئي لقوات الأمن والجيش العراقي، سيما بعد إحتلال الإرهاب للموصل، ونتيجة فتوى **آية الله علي السيستاني** الذي دعى المدنيين العراقيين إلى حمل السلاح[2] لقتال داعش نيابة عن الجيش العراقي، إندمجت كل الميليشيات السابقة الذكر في قوة شبه عسكرية في إطار تنظيم قوات الحشد الشعبي * Popular Mobilization Forces كمظلة لعدة ميلشيات عراقية لمكافحة تواجد داعش في الأراضي العراقية والسورية، وشملت متطوعين عراقيين شيعة

[1]– حسين مصطفى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2]- Aaron Hesse, op. cit, p 3.

[3]– حسين مصطفى أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

[1]- Bryan Price, " Syria: A Wicked Problem for All", **CTC Sentinel**, Vol 6, No 8, August 2013, pp 28-32.

[2]- Helle Malmvig and Jakob Dreyer, **" Immanent conflict without immanent war: Local actors and foreign powers are scrabbling for influence in Iraq and Syria"**, Dansk Institut For Internationale Studier (Diis), 4/2/2020.
https://bit.ly/33gxH8q (accessed on 15/8/2020)

*– تم إدماج قوات الحشد الشعبي في صفوف القوات المسلحة العراقية خلال نوفمبر 2016.

وسنة بموافقة من الحكومة العراقية، حيث وصل عدد المتطوعين 84000 مقاتل[1]، وتعتبر قوة شبه عسكرية عابرة للحدود، وتتحرك بكل حرية عبر الصحراء السورية– العراقية، إلى جانب إدارتها لمعابر الحدودية الإستراتيجية مثل معبر البوكمال بين العراق وسوريا.[2]

إبتداءًا من عام 2017، ساهمت قوات الحشد الشعبي بالتنسيق مع فيلق القدس في إنهاك قدرات داعش والإطاحة بالخلايا الإرهابية المتبقية في غرب دير الزور والمناطق الواقعة على طول نهر الفرات مع الحدود العراقية، إلى جانب السيطرة على معبر البوكمال الذي إحتلته داعش، حيث تم فتح المعبر بشكل رسمي في 30 سبتمبر 2019، إذ يمثل هذا المعبر المحرر ممر لنقل الإمدادات العسكرية الإيرانية إلى سوريا، ويعتبر شريان الإقتصاد السوري في ظل العقوبات الإقتصادية الغربية على النظام السوري، إلى جانب ما يمثله من رمز لدحر داعش وتعزيز العلاقات الإستراتيجية بين التحالف الثلاثي: سوريا، إيران والعراق[3].

بوجه عام، إتسم الموقف الرسمي للحكومة العراقية بالدعم المطلق للنظام السوري في حربه ضد المتمردين والجماعات المتطرفة، وشمل الدعم العراقي، فضلاً عن المناصرة الدبلوماسية والمساعدة الإقتصادية، الدعم العسكري واللوجستي بالتنسيق مع إيران، إذ جاء الدور العراقي في تأييد النظام السوري كنتيجة للتهديدات الأمنية المشتركة(داعش)، والمصالح الإقتصادية المتبادلة وطبيعة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط والمتجسدة في التحالف الثلاثي لإدارة المخاطر المحدقة بالمنطقة، إلى جانب ذلك، فقد تحالف الحشد الشعبي والبشمركة العراقية مع قوات سوريا الديمقراطية لمقاتلة داعش، وكان آخر تلك العمليات المشتركة في الباغوز خلال مارس 2019.

[1]- Michael Lipin and Rikar Hussein, **" Pro-Iran Shiite Militias in Iraq Expanding Despite Iraqi Leaders' Efforts to Curtail Them"**, Voice of America (VOA), 22/9/2019.
https://bit.ly/33jPEmv (accessed on 15/8/2020)

[2]- Helle Malmvig and Jakob Dreyer, op. cit.

[3]- Caroline Rose, **" A highway linking Iraq and Syria becomes an opportunity for Tehran"**, Atlantic Council, Washington, D.C, 28/10/2019.
https://bit.ly/3n7ymkh (accessed on 15/8/2020)

الفرع الثاني: القوى المناهضة للنظام السياسي السوري.

أولا: دور تركيا.

1- أهم الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا.

للأسف الشديد، فإن تركيا أهم فاعل إقليمي ساهم في تأجيج حدة الأزمة السورية منذ 2011، من خلال توظيف إستراتيجية عدوانية تجاه الدولة السورية، تجمع في طياتها بين الحرب بالوكالة أو التدخل العسكري المباشر وانتهاك السيادة السورية، في محاولة لتجديد الأزمة الثورية للإطاحة بالنظام السوري، عبر دعم الجماعات المسلحة المعارضة بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية والعقائدية، إذ ساهمت أنقرة في تمويل وتسليح مجموعة واسعة من المتمردين العلمانيين والمتطرفين والراديكاليين والجهاديين، ناهيك عن الدعم المطلق للإسلام السياسي-الإخوان-، واشترطت تركيا في دعمها لهذه المجموعات بالولاء التام لتركيا، عبر دعم الإطاحة بالنظام السوري من جهة، ومحاربة التنظيمات الكردية من جهة أخرى، في إطار إستراتيجية تحمل نهج هجين يجمع بين الجماعات المتمردة والمنظمات الإرهابية التي تطبق الأجندة التركية والحرب بالوكالة.

يميز الباحث **Engin Yüksel** بين نوعين من الجماعات المسلحة التي تدعمها تركيا، وهي:[1]

أ-الجماعات المسلحة العلمانية: تتمثل في الجيش السوري الحر الذي تشكل في وقت مبكر من الأزمة السورية، وتحتوي هذه الفئة على مجموعات ليس لديها أجندة دينية علنية، حيث ظل الجيش السوري الحر هو سلاح المتمردين المتحالفين مع تركيا والغرب، إذ كانت تركيا هي التي بادرت إلى تأسيس المجلس الوطني السوري، واستضافت المقر العسكري الأوّلي للمتمردين، واستمرت تركيا في توظيف الجيش الحر لإسقاط نظام الأسد إلى غاية 2016.

ب- الجماعات المسلحة الإسلامية: دعمت تركيا الجبهة الإسلامية 2013-2015، وفيلق الشام 2014 الذي جاء كإتحاد لـ 19 جماعة إسلامية، تضم جميع الأطياف: السلفيين والإخوان والراديكاليين والجهاديين إلى غاية ماي 2018، أين لجأت تركيا إلى توحيد هذه الجماعات التي تصفهم أنقرة بالجماعات الإسلامية القومية المعتدلة!، حيث وحّدت هذه الجماعات في إطار جبهة التحرير الوطني NLF في إدلب، كمنظمة متطرفة تحت الوصاية المباشرة للجيش التركي، وفي أكتوبر 2019 أدمجتها أنقرة في صفوف متمردي الجيش الوطني السوري، بإعتباره تنظيم يضم العناصر العرقية التركمانية والعرب السنة والمتطرفين، في

[1]- Engin Yüksel, op. cit, pp 1-3.

مسعى لتكريس السيطرة المركزية لأنقرة على المتمردين، بإتباع مقاربة " فرق تسد"، وبالإعتماد على تكتيكات المحاور المتضاربة والجمع بين التناقضات لتحقيق الهيمنة الإمبراطورية التركية على الدولة السورية[1].

في الآونة الأخيرة، تركز تركيا على توظيف متمردي الجيش الوطني السوري لمحاربة الميليشيات الكردية مع التقليل من العمليات القتالية ضد نظام الأسد، حيث جاءت هذه التغيرات بعد تشتت القوى الخليجية المعارضة للنظام (الأزمة الخليجية 2017)، ونفوذ القوى الكردية بعد سقوط داعش، ولذلك دأبت تركيا على إعادة إحياء المعارضة المسلحة بشكل فعال، كقوة قتالية قابلة للحياة، بوضع الجيش الوطني السوري تحت التصرف المباشر للقوات التركية الغازية، حيث شاركت في عدة عمليات غزو شمال سوريا، وتجسد ذلك في ترسيخ وجود الجيش الوطني السوري في المناطق التي تحتلها تركيا؛ إلى جانب ذلك فقد لجأت تركيا لتكوين مجموعات ذات طابع عرقي، وهي جماعة التركمان المسلحة (جمعية تركمان سوريا STA)، ومقرها في علي الراي بشمال شرق سوريا، وهي أخطر المجموعات المتمردة، نظرًا لإرتباطها العرقي المباشر بالأتراك[2].

2- أهم العمليات العسكرية التركية في سوريا.

أ- **إحتلال كانتون عفرين 20 جانفي 2018:** في إطار الحملة الممنهجة لإرهاب الدولة التركية، إستطاع الطيران الحربي التركي وبمساعدة ميليشيات الجيش السوري الحر وجماعات جهادية بجانب القوات التركية إحتلال منطقة عفرين السورية، وأسفرت العملية عن حملة تطهير عرقي ضد الكرد والأيزيديين، ونتج عنها مقتل المئات وتشريد 300000 كردي، في إطار حملة تتريك عفرين بمخطط جهنمي قائم على تغيير التركيبة الديمغرافية للمنطقة، عبر تهجير أكراد عفرين قسرًا، وإحلال سكان جدد موالين لأنقرة (التركمان توطين عائلات الجيش الحر..)[1]، فقد إرتكبت 12 جماعة متمردة تسيطر على عفرين جرائم حرب ضد السكان المحليين، تتراوح بين القتل والمعاملة القاسية والتعذيب ومصادرة أملاكهم، ووفق التقرير الصادر خلال فيفري 2019 عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، فإنه توجود مسوغات معقولة للبرهنة على إرتكاب الجماعات المسلحة الموالية لأنقرة لجرائم حرب في عفرين ضد الإثنية الكردية[2]، إلى جانب ذلك، فقد أحرقت القوات التركية المتاحف التاريخية الكردية، ودمرت رموز الهوية الكردية (تدمير تمثال كاوا الحداد 18 مارس 2018)، كما تعرض الأيزيديين لمضايقات طائفية، تمثلت في تدمير كنائسهم

[1]- Ibid, pp 3-6.
[2] - Ibid, pp 6-8.
[1]- David L. Phillips, **" Turkey's Crimes In Afrin"**, Kurdish Institute of Paris, 4/12/2018. https://bit.ly/2GnRMAO (accessed on 16/8/2020)
[2]- Sirwan Kajjo, **" Rights Groups: Abuses on the Rise in Syria's Afrin"**, Voice of America (VOA), 1/6/2019. https://bit.ly/2Go08IH (accessed on 16/8/2020)

ومعابدهم(معبد عين دارة)، وأُجبروا على إعتناق الإسلام، مع إلزام أبناء الأسر الأيزيدية على التعليم في المدارس الدينية الإسلامية، في إطار دور تركيا في إنشاء حزام ثيوقراطي– تركماني ضد القومية الكردية.[1]

ب– عملية نبع السلام 9 أكتوبر 2019.

مثّل يوم 9 أكتوبر 2019 لحظة تاريخية إنتظرها **أردوغان** بشغف، للمضي في إحتلال مناطق سورية جديدة، إذ جاء الإنسحاب المؤقت للقوات الأمريكية، لإعطاء الضوء الأخضر للغزو التركي للأراضي الخاضعة لنفوذ الإدارة الذاتية، والمتمثلة في أجزاء من بلدتي تل أبيض ورأس العين ووصل الغزو إلى بعض المدن الكردية مثل كوباني والقامشلي، وبررت أنقرة إعتداءاتها السافرة، بحجة أن العملية العسكرية جاءت لتحقيق هدفين، أولهما؛ القضاء على YPG بإعتبارها تابعة لحزب العمال الكردستاني الإرهابي (بحسب أردوغان)، وثانيهما؛ إنشاء منطقة آمنة بمساحة 1200 كلم^2 على طول الحدود التركية السورية، بحجة إعادة توطين 3.5 مليون لاجئ سوري في تركيا[2].

في الحقيقة، ما قامت به تركيا لم يكن حل لمعضلة اللاجئين السوريين في تركيا، بل ذهبت الإستراتيجية الإستعمارية لتركيا إلى إعادة هندسة ديمغرافية في شمال شرق سوريا، بحيث قامت بنقل مئات العائلات الكردية من كانتون عفرين إلى أجزاء من المناطق التي إحتلتها، إذ أن التشويه الديمغرافي جاء متناقضًا مع الخطاب الأردوغاني الإنساني المعلن حول خطة تحويل المنطقة الآمنة بين بلدتي رأس العين وتل أبيض إلى الملاذ الآمن للاجئين السوريين[3]؛ ورغم إنتهاء العملية في 22 أكتوبر 2019 على إثر الإتفاق الروسي– التركي في سوتشي، إلا أن تركيا إحتفظت بمناطق تصل إلى 30 كلم مع الحدود التركية– السورية(أجزاء من بلدتي رأس العين وتل أبيض)، وعلى إثر الخذلان الأمريكي لقسد، لجأت هذه الأخيرة إلى التصالح مع النظام السوري خلال أكتوبر 2019 الذي أثمر إتفاقية أمنية بين الطرفين، تمثلت في إرسال الأسد للجيش العربي السوري (حرس الحدود) إلى المناطق الكردية لردع القوات التركية.[1]

ج– العمليات العسكرية في محافظة إدلب.

لم تكتف تركيا بالسيطرة على مناطق في شمال شرق سوريا، بل إمتدت سيطرتها إلى محافظة إدلب التي تتواجد فيها عدة ميليشيات تركية، ووفقًا لوزارة الدفاع الأمريكية فإنه يوجد مالا يقل عن 50000 مقاتل

---

[1]- David L. Phillips, op. cit.

[2]- Bekir Turan, **" Turkey's Military Operation "Peace Spring" and its Aftermath"**, Antall József Knowledge Centre, Budapest, November 2019.
https://bit.ly/3niYQj8 (accessed on 17/8/2020)

[3]- Fehim Tastekin, **" Turkey's occupation of northern Syria includes population transfers"**, Al-Monitor, 7/5/2020.
https://bit.ly/30q8ExR (accessed on 17/8/2020)

[1]- Bekir Turan, op. cit.

متحالف مع تركيا في محافظة إدلب لوحدها، مثل جبهة التحرير الوطني NFL والحزب الإسلامي التركستاني TIP الذي يأتي مقاتلوه من دول أجنبية، في إطار مسعى تركي للهيمنة على المحافظة، التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام(عدو مشترك للنظام السوري وتركيا).[1]

من جهة أخرى، عملت تركيا على إنشاء مناطق عسكرية آمنة في إدلب، حيث تحتفظ تركيا بما لا يقل عن عشرة مراكز مراقبة في المحافظة، وأنشأت مناطق عسكرية إضافية في المناطق الشرقية والجنوبية من إدلب في الآونة الأخيرة، بشرط إحتفاظ الروس بالتفوق الجوي في إدلب، وهذا ما أدى إلى محدودية الخيارات العسكرية التركية تجاه إدلب التي لا تصل إلى مستوى تدخلاتها في المناطق الكردية، حيث تتخوف أنقرة من توتر علاقتها بموسكو، سيما بعد إلحاحها بضرورة إنسحاب الجيش العربي السوري من المناطق المحررة في إدلب مثل الطريق السريع الإستراتيجي M5، وإصرارها الدائم على ضرورة عودة الجيش العربي السوري إلى خطوط وقف إطلاق النار المتفق عليها مع روسيا *.[2]

ثانيا: دور المملكة العربية السعودية.

لقد أدت الديناميكيات الجديدة التي ظهرت بعد الثورات العربية إلى إستجابة سعودية مزدوجة تحمل في طياتها تناقضات السياسة الخارجية السعودية، فمن جهة تمسكت بمعارضتها الشديدة لثورة البحرين، بسبب قلقها من عدوى الثورات العربية إلى الممالك الخليجية، ومن جهة أخرى أيّدت العنف الثوري في سوريا وارتبطت التناقضات المزدوجة للسعودية بالبعد الثيوقراطي، وطبيعة التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط لكون المملكة حليف موثوق لدى الغرب وقطب فاعل في محور التطبيع مع إسرائيل، في مواجهة لمحور الممانعة الذي تقوده إيران وسوريا؛ ولذلك تشكلت عقبة مزدوجة لتوجهات السياسية الخارجية السعودية، التي يعتبر نظامها السياسي هش في منطقة غير مستقرة، سيما بعد الهلع الذي أصاب الأسرة الحاكمة جرّاء سقوط

---

[1] -Fehim Tastekin, , op. cit.

* – بالنسبة للأحداث الأخيرة المتمثلة في زيارة وزير الخارجية الروسي لافروف لدمشق 2020/09/07 والتي إنقطع عنها لمدة 8 سنوات، تدل على وجود صفقة تركية– روسية وسورية في الكواليس الدبلوماسية، للقضاء بشكل قطعي على تنظيم هيئة تحرير الشام في إدلب (حكومة الإنقاذ)، في ظل توقعات بتكلفة إجتماعية باهظة، فالعمليات العسكرية إن بدأت لن تكون محدودة، فربما نكون أمام تكرار سيناريو حرب تحرير حلب 2016، ليتم بذلك القضاء على آخر إمارة ثيوقراطية في سوريا –إمارة الجولاني– سيما أن أردوغان إقتنع بعدم جدوى آلياته القسرية والإخوانية في إسقاط نظام الأسد، ولذلك من غير المستبعد أن يتحالف مع النظام السوري لمواجهة تهديدات مشتركة وهي هيئة تحرير الشام من جهة، فضلاً عن معاقبة الميليشيات الكردية من جهة أخرى، لإنهاء الحلم الكردي في إقامة كونفدرالية روج آفا شمال وشرق سوريا؛ ويحدث هذا في ظل تعنت الجانب الكردي في التعاون مع الأسد رغم دور الجيش العربي السوري في دحر القوات التركية (التفاهم بيم قسد والأسد 14 أكتوبر 2019 بإرسال الجيش السوري إلى المناطق الكردية)، وأكثر من ذلك فإن قسد أطرت إتفاقيات جديدة مع السعودية و الو.م .أ مع مطلع 2020 لمنع النظام السوري من إستغلال موارده الطاقوية في الشمال، وهذا لن يسمح به نظام الأسد الذي قد يتخذ القوة ضد قسد SDF ، وهي الفرصة التاريخية التي ينتظرها أردوغان لإنهاء حلم عبدالله أوجلان PKK.

[2]- Fahim Masoud and Jim Duck, **" Turkey Threatens Major Military Operation in Idlib"**, 21/2/2020. https://bit.ly/36oURLC (accessed on 18/8/2020)

نظام حسني مبارك، وما نتج عنه من فقدان المحور السعودي– المصري للنفوذ الإقليمي، فلجأت المملكة لمنع محور الممانعة من النفوذ، عبر معاقبة النظام السوري دبلوماسيًا خلال المرحلة الأولى، وتجسد ذلك في مساهمتها في مبادرة الجامعة العربية، التي تُمثل خطة لعقاب النظام السوري عبر فرض عقوبات دبلوماسية وإقتصادية، وتعليق عضويتها في الجامعة العربية نوفمبر 2011، حيث إتهم **الملك عبد الله** النظام السوري بإستخدام العنف ضد الثوار، وحمّله مسؤولية إراقة الدماء، متجاهلا جرائم المتمردين[1].

إن مسؤولية دعم مبادرات تقزيم النظام السوري، إرتبطت بمدير المخابرات العامة السعودية **بندر بن سلطان آل سعود**، الذي عكف على هندسة الحشد الدولي لتدمير سوريا، بما في ذلك توفير الأسلحة وتدريب فصائل المتمردين لإسقاط الأسد خلال المرحلة الأولى، ليصل إلى دعم العناصر الجهادية سيما في 2013 خلال المرحلة الثانية، في إطار معاقبة النظام السوري دبلوماسيًا واقتصاديًا وقسريًا.[2]

فالجهود التي بذلتها السعودية للإطاحة بالأسد، هي إنعكاس لتضارب المحاور الإقليمية المهيمنة في الشرق الأوسط، إذ أن سقوط النظام السوري يؤدي إلى دحر النفوذ الإيراني في بلاد الشام وتعزيز النفوذ الإقليمي لمحور التطبيع، بطريقة تؤدي إلى تأسيس نظام سوري ممانع يرتبط ثيوقراطيًا بالنظام الملكي السعودي ويخضع للهيمنة البرغماتية الخليجية، وهذا يعني أن سقوط نظام الأسد هو نهاية نظام عدائي للنفوذ السعودي في بلاد الشام (توظيف الأبعاد المذهبية الطائفية في حشد التعبئة ضد النظام)؛ فقد أعربت السعودية في 2012 عن تقديم التسهيلات التمويلية للثوار، وتزامنت هذه الخطوات مع توظيف البعد الطائفي لأغراض سياسية، حيث دعا القادة الدينيون مثل **عائض القرني** إلى الجهاد في سوريا، بل وصل بهم الأمر إلى نشر فتاوى تبيح قتل آل الأسد، ولذلك تحالفت السعودية مع بعض القبائل السنية في العراق ولبنان لإرسال الأسلحة للثوار[1]، بدليل أن وزير الخارجية **سعود الفيصل** أكد في 24 فيفري 2012 على هامش إجتماع أصدقاء سوريا على ضرورة تسليح المعارضة السورية وخلق قنوات لنقل المعدات العسكرية، بعد أن قررت الرياض دفع رواتب الجيش السوري الحر لتشجيع الإنشقاقات في صفوف الجيش العربي السوري، في إطار جهود تنسيقية بين ضباط المخابرات السعودية والتركية مع رجال أعمال سوريين في أفريل 2012 للبحث عن آليات تمويل وشراء الأسلحة والذخيرة، عبر التنسيق مع مجموعات موالية في العراق ولبنان.[2]

---

[1]- Nazife Selcen Pinar Akgul, " From Stillness to Aggression: The Policy of Saudi Arabia towards Syria after the Arab Spring", **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol 6, No 9, September 2016, pp 39-41.

[2]- Ibid.

[1] - Moa Rydell, **" Syria: Iran's and Saudi Arabia's new playground? "**, Lund University, 2017, pp 27, 30, 31. https://bit.ly/33j4BFh (accessed on 19/8/2020)

[2]- Yehuda U. Blanga, " Saudi Arabia's Motives in the Syrian Civil War", **Middle East Policy Council**, Vol 24, No 4, Winter 2017.

خلال عام 2013، إعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة على الأموال السعودية لدعم المتمردين حيث سمح **أوباما** سرًّا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية بوضع ترتيبات تدريب المتمردين، وأطلق عليها برنامج **Timber Sycamore**، وبموجب هذا الاتفاق تساهم السعودية ماليًا، على أن تتولى المخابرات الأمريكية زمام تدريب المتمردين على الأسلحة الهجومية وصواريخ تدمير الدبابات.[1]

من جانب آخر، أظهرت تقارير تتحدث عن شراء السعودية لأسلحة من أوروبا الشرقية، موجهة إلى سوريا، حيث ذكر مسؤولون أمريكيون أن السعودية إقتنت أسلحة مضادة للدبابات من نوع M79 ورشاشات يوغسلافية من نوع M60[2] بعد توقيع السعودية لعدة إتفاقيات مع حكومات أوروبا الشرقية، حيث بلغت صفقة الأسلحة مع كل من البوسنة وبلغاريا وصربيا وكرواتيا والتشيك ورومانيا مايقارب 806 مليون أورو، وتم نقل هذه الأسلحة من زغرب إلى الأردن ثم سوريا[3]، وقد دافع رئيس الوزراء الصربي **Aleksander vucci** في أوت 2016 عن صادرات أسلحة بلاده إلى السعودية منذ 2012، ولذلك أشار مدير مفوضية اللاجئين في أوروبا **Vincent Cochetel** 2016 أن دول أوروبا الشرقية ترفض اللاجئين السوريين من الحرب، لكنها تعمل على عقد صفقات بيع أسلحة وترخيص قتل السوريين.[4]

دومًا وفي نفس السياق، فقد زوّدت السعودية المتمردين بأكثر الأسلحة فعالية ضد النظام، حيث سلمت 500 صاروخ مضاد للدبابات من صنع أمريكي TOW anti-tank missile الموجهة أساسا لتدمير الدبابات والمركبات العسكرية للجيش العربي السوري، وأكد المرصد السوري لحقوق الإنسان على إمتلاك المتمردين لصواريخ **تاو** الأمريكية، التي إستخدمها الجيش الحر في حماة أكتوبر 2015، وهذه الصواريخ تحدَّث عنها **Jeffrey White** – معهد دراسات الحرب–، حيث أكد أنها إستخدمت من طرف المتمردين لتدمير القدرات الهجومية للجيش النظامي السوري، إلى أن تم تدميرها خلال 2015 بفعل الضربات الجوية الروسية.[1]

لم تكتف السعودية بدعم الجيش السوري الحر، بل موّلت الجماعات المتطرفة مثل لواء التوحيد وجيش الإسلام، حيث تدفقت الأموال منذ الأيام الأولى من ظهور هذه الجماعات في إطار إعادة ترتيب الدولة

---

[1]- Mark Mazzetti and Matt Apuzzo, **" U.S. Relies Heavily on Saudi Money to Support Syrian Rebels"**, The New York Times, 23/1/2016.
https://nyti.ms/3iiEG4V (accessed on 20/8/2020)

[2]- Moa Rydell, op. cit, p 28.

[3]- Yehuda U. Blanga, op. cit.

[4]- Jelena Cosic, **" Serbia PM Defends Lucrative Saudi Arms Sales"**, 2/8/2016.
https://bit.ly/36q6EcU (accessed on 20/8/2020)

[1]- Jeremy Bender, **" Saudi Arabia just replenished Syrian rebels with one of the most effective weapons against the Assad regime"**, 10/10/2015.
https://bit.ly/34fvfOO (accessed on 20/8/2020)

السورية لتصبح قوة غير ممانعة، حيث أدى تصميم السعودية للإطاحة بالأسد إلى إرتكاب خطأ جسيم، وهو أن الدعم السري أنعش الجماعات الإرهابية التي إلتحقت بصفوف النصرة[1]، وأهمها:

1-جيش الإسلام: أنشأته السعودية خلال 2013 بتمويل قدره 100 مليون دولار، ويضم 50 جماعة متطرفة، تزعمه **زهران**- رجل دين سوري كان مقيم في السعودية، وشارك زهران في إجتماعات الإئتلاف السوري المدعوم من الغرب-، وكانت الإمدادات العسكرية تتدفق عبر الأراضي التركية والأردنية ، واستمرت هذه الجماعة في إدارتها للغوطة الشرقية إلى غاية ديسمبر 2015، أين التحقت عناصرها بجماعات إرهابية أخرى مثل النصرة وداعش[2].

2- جيش الفتح وجبهة أحرار الشام : بعد سقوط جيش الإسلام، أنشأت السعودية كل من جيش الفتح وجبهة أحرار الشام أوائل 2015، حيث نشرت وكالة المخابرات الألمانية BND مذكرة تقول أن المملكة العربية السعودية تبنت سياسة تدخل متهورة، ووصفت وزير الدفاع **محمد بن سلمان** أنه مقامر سياسي يعمل على زعزعة إستقرار العالم العربي من خلال حرب الوكالة في كل من اليمن وسوريا، وأكدت BND أن السعودية دعمت إنشاء جيش الفتح المتكون من فرع القاعدة في سوريا.[3]

وعليه، وظفت السعودية كل الآليات الدبلوماسية لإجبار النظام السوري على الرضوخ للمبادرة العربية الهادفة للقضاء على آخر معاقل رموز الممانعة، وإجبار النظام السوري على إنهاء النفوذ الإيراني في سوريا حيث أدت الجهود الدبلوماسية خلال المرحلة الأولى إلى تجميد عضوية سوريا في الجامعة العربية، ثم إنتقلت السعودية إلى الآليات الإقتصادية خلال المرحلة الثانية، بفرض مجموعة عقوبات مالية على النظام السوري مع إجبار جميع الدول العربية على القطيعة النهائية مع النظام السوري (بإستثناء الجزائر التي إعترفت بالنظام السوري ولم تعترف بالمتمردين)، وأمام فشل الآليات الدبلوماسية والإقتصادية لردع الأسد، وظّفت المملكة الآليات القسرية خلال المرحلة الثالثة، عبر دعم تسليح وتمويل الجيش السوري الحر في إطار صفقات تسليح مع دول أوروبا الشرقية بالتنسيق مع تركيا، إلى جانب برامج تسليح وتدريب المتمردين بالتنسيق مع وكالة الإستخبارات الأمريكية (برنامج Timber Sycamore)؛ لكن مع تطور الأزمة ووصول الأسلحة السعودية للجماعات الجهادية، أوقفت الولايات المتحدة مشروع تمويل الجيش الحر، فيما سارعت

[1]- Michael Stephens, " **Islamic State: Where does jihadist group get its support?** ", BBC News, 1/9/2014. https://bbc.in/3n6UlId (accessed on 20/8/2020)

[2]- Suleiman AlKhalidi, " **Top Syrian rebel leader killed in air strike in Damascus suburb**", Reuters, 26/12/2015. https://reut.rs/36uL7jj (accessed on 21/8/2020)

[3]- Patrick Cockburn, " **Prince Mohammed bin Salman: Naive, arrogant Saudi prince is playing with fire**", The Independent, 9/1/2016.
https://bit.ly/2GlUw1r (accessed on 21/8/2020)

المملكة إلى تأسيس فيالق جهادية متمثلة في جيش الإسلام 2013–2015، ثم جيش الفتح بعد 2015 وهي جماعات متطرفة تابعة لتنظيم القاعدة.

ثالثا: دور قطر.

تآمرت الممالك الخليجية للإطاحة بنظام الأسد، وحرّضت السوريين على التمرد على النظام، واستأجرت المسلحين للقيام بالمهمة في ساحة المعركة، فأضحت الأزمة السورية في المقام الأول نتيجة للتحريض الخليجي، خاصة من طرف قطر التي تمتلك وسائل الإعلام (شبكة الجزيرة)، بحيث إستطاعت التحكم في روايات الأحداث والتأثير على الرأي العام من خلال إستثمارات مالية ضخمة في القناة الإخبارية[1] المروجة للثورات العربية، فرغم أن القناة القطرية حظيت بالكثير من الإشادة في نقل الأخبار بجرأة خلال الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق، إلا أنها فقدت مصداقيتها مع الأزمة السورية، بحكم أن السلطات القطرية هي المسؤولة عن تقرير جدول أعمال القناة، ففي الوقت الذي تجاهلت فيه ثورة البحرين، فقد قامت في المقابل بتقديم معلومات مضللة حول الحرب السورية، سواء بفبركة مقاطع فيديو أو نشر أخبار كاذبة، حيث وصفت القناة بغير المهنية[2]؛ كما هيمنة قطر على عدة مراكز أبحاث غربية مثل معهد الفكر في واشنطن، معهد بروكنجز الدوحة، معهد الشرق الأوسط.. وهي مراكز غارقة في التمويل القطري، وبالتالي تعكس أجندتها.[3]

من جانب آخر، تحالفت قطر بشكل وثيق مع تركيا في دعم الجماعات المتمردة لإسقاط نظام الأسد وقادت قطر المبادرة العربية 2011 لأقلمة الأزمة السورية وعسكرتها، فعلى غرار المساهمة في تعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية، فقد قدمت كل الدعم المالي والسياسي لتعزيز المعارضة، ووفرت الملاذ الآمن للمعارضة السورية، بل أن قطر هي الدولة الوحيدة في العالم التي إستضافت سفارة دولة غير موجودة وهي سفارة المعارضة السورية، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد لسوريا منذ مارس 2013[1]، فظهرت الدوحة كقوة دافعة لأكثر الصراعات دموية في العالم العربي، بضخ الملايير لتسليح المتمردين، تمهيدًا لنفوذها في حقبة ما بعد الأسد، بالتسليح والدعم المالي للمعارضة تارة والمناورة الدبلوماسية تارة أخرى، لممارسة الضغط والتصعيد وتأطير الحرب، حيث ناشد الأمير **حمد بن خليفة** مع منتصف جانفي 2012 بتدخل الناتو للإطاحة بالنظام السوري، حتى أصبح هناك تصور جذري في أوساط عامة السوريين بأن قطر إستخدمت

[1]- As`ad AbuKhalil, **" How The Saudi-Qatari Rivalry Has Fueled The War In Syria"**, The Intercept, 29/6/2018.
https://bit.ly/3kX816O (accessed on 22/8/2020)

[2]- Mohammed Nuruzzaman, " Qatar and the Arab Spring: Down the Foreign Policy Slope", **Contemporary Arab Affairs**, Vol 8, No 2, 2015, pp 232-233.

[3]- As`ad AbuKhalil, op. cit.

[1]- Aybars Görgülü, " Qatar and Syria Crisis", **PODEM Report**, Center for Public Policy and Democracy Studies, Istanbul, March 2018, pp 9-12.

فساد ثروتها الناتجة عن الريع في تطوير شبكات الولاء بين المتمردين، مع التركيز على دعم المتمردين ذو التوجه الإخواني – أخونة المتمردين–، إذ سيسمح وصول الإخوان للحكم في سوريا إلى نفوذ عائلة **آل ثاني** القطرية في سوريا خلال حقبة ما بعد الأسد، لذلك سارعت قطر لدعم توحيد المعارضة، بتشكيل الإئتلاف الوطني السوري بالدوحة في 11 نوفمبر 2012[1] .

منذ تولي **الشيخ تميم بن حمد آل ثاني** العرش خلفًا لوالده في جوان 2013، فقد حافظ على الإتصال الوثيق بالغرب لدعم الإئتلاف السوري، ودعم مبادرات تعزيز مصالح القوى الإسلامية الإخوانية بممارسة نفوذها، من خلال تطوير نوع من المنصة الإقليمية الثيوقراطية المدفوع بنوع مفرط من الحماس الثوري لدعم المتمردين، عبر تجهيز المتمردين بالأسلحة والذخائر،[2] إذ إقتنت قطر أسلحة من دول أوروبا الشرقية وقامت بسحب بعض الأسلحة التي كانت قد أرسلتها إلى الثوار في ليبيا، وأرسلتها إلى تركيا لنقلها للمتمردين، حيث ذكر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام بأنه من أفريل 2012 إلى غاية مارس 2013، وصلت أكثر من 70 رحلة شحن عسكرية من قطر إلى تركيا، وأن جنرالات الجيش القطري هم من سلموا الأسلحة لغرفة العمليات في أنقرة، واعتمدت النخب القطرية على جماعة الإخوان المنفية لتحديد الفصائل المتمردة لدعمها وهكذا كان لواء التوحيد في ريف حلب أكبر متلقي للأسلحة القطرية، في إطار مسعى بناء قوة جهادية بالوكالة[3]؛ فبينما دعمت السعودية جيش الإسلام، فإن قطر دعمت أحرار الشام في الشمال السوري (خاصة في الغوطة الشرقية)، وهي جماعات تتعاون مع القاعدة، ولذلك حذّرت مجلة **نيويورك تايمز** بأن تمادي تمويل قطر للجماعات الإسلامية خاصة في الفترة 2012–2014، قد يؤدي إلى إنتشار التطرف بين القوى المتمردة المنقسمة مذهبيا (الإخوان، الأصوليين، العلمانيين)[1]، حيث ذكرت المجلة خلال 2016 أن قطر هرّبت صواريخ صينية الصنع من طراز FN6 المحمولة على الكتف، ونقلتها عبر الحدود مع تركيا وسلمتها لجبهة النصرة[2]، كما كانت الدوحة سباقة في الدعم الفني والعسكري لفيلق الرحمن المتطرف[3]؛ وبوصول الأسلحة القطرية لجبهة النصرة، بدأت الولايات المتحدة في إنشاء غرفتي عمليات للإشراف على تسليح

[1]- Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, **" How Qatar seized control of the Syrian revolution "**, Financial Times, 17/5/2013.
https://on.ft.com/2Se5p8a (accessed on 23/8/2020)
[2]- Mohammed Nuruzzaman, op. cit, pp 232-235.
[3]- Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, op. cit.
[1]- Hussein Ibish, " What's at Stake for the Gulf Arab States in Syria? ", **Issue Papers**, Arab Gulf States Institute in Washington, June 2016, p 16.
[2]- Mark Mazzetti and Matt Apuzzo, op. cit.
[3]- Hussein Ibish, op. cit, p 16

المعارضة في كل من تركيا والأردن، بهدف منع القطريين من دعم النصرة، إذ أن قطر ساهمت في صناعة ألوية المتطرفين، وخلقت تمزقًا في النسيج الإجتماعي السوري بفعل النفوذ المالي.[1]

يمكن القول أن النفوذ القطري في الأزمة السورية بلغ أوجه خلال الفترة الممتدة بين 2012-2014، فمع بداية 2014 تراجع الدعم القطري بسبب ملف الإخوان الذي شنج العلاقات السعودية القطرية بسبب الحصار الإقتصادي الخليجي على قطر منذ جوان 2017، مما قوّض جبهة المتمردين بسبب الإنقسامات المتزايدة داخل المعسكر المناوئ للنظام السوري[2]، فظهرت تحالفات جديدة في الشرق الأوسط (المحور السعودي – الإماراتي في مواجهة المحور القطري- التركي)، وهذه التحالفات أدت إلى ضعف آليات التنسيق مع المتمردين[3]، حيث فرضت الأزمة القطرية ضرورة تقليص الدعم العسكري للمتمردين، واكتفت بالتنسيق مع تركيا، فأصبحت قطر تواجه تحديات التغلب على الأزمة التي عانت منها منذ صائفة 2017، وهي تبحث عن تحالفات جديدة للتغلب على العزلة[4].

عمومًا، أتاحت الأزمة السورية لقطر فرصة إستعراض عضلاتها الدبلوماسية، بناءًا على الحصانة الخارجية(القواعد العسكرية الأمريكية في قطر)، ووظفت ثروتها الريعية في دعم المتمردين[5]، فبينما كانت تركيا تعمل على تشكيل المجلس الوطني السوري خلال أوت 2011، وبدأت في إحتضان جناحه العسكري (الجيش السوري الحر)، فإن قطر عملت بطريقة أو بأخرى على هيمنة جماعة الإخوان في المجلس، وتحت الضغط الأمريكي عملت على توسيع المجلس السوري إلى الائتلاف السوري خلال 2012 بالدوحة [6]، وحظي التورط القطري بدعم غربي كبير، ولم يكن معزولاً عن السياسات الغربية المتهورة لتدمير سوريا[1]، غير أن الأزمة القطرية عصفت بجهود قطر لتمويل وتسليح المتمردين، بسبب فرض الأقطار الخليجية لحصار بري وبحري وجوي على قطر منذ جوان 2017 بسبب مغازلتها للقوى الإخوانية، لكن الحصار لم يصل لدرجة الإجراءات القسرية العسكرية ضد الدوحة[2]؛ وفي كل الأحوال فإن قطر والسعودية ساهمتا في إحتقان المشهد الدامي في سوريا، من خلال دعم متمردي الجيش السوري الحر وتنظيم القاعدة في سوريا (جبهة النصرة).

[1]- Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, op. cit.
[2]- Yehuda U. Blanga, op. cit.
[3]- As`ad AbuKhalil, op. cit.
[4]- Aybars Görgülü, op. cit, pp 13-15.
[5]- Mohammed Nuruzzaman, op. cit, p 236.
[6]- Roula Khalaf and Abigail Fielding-Smith, op. cit.
[1]- As`ad AbuKhalil, op. cit.
[2]- Mohammed Nuruzzaman, op. cit, p 236.

رابعا: دور إسرائيل.

مما لاشك فيه أن العلاقة التي تحكم النظام السوري بإسرائيل هي علاقة صراع، بل معضلة أمنية مستديمة منذ تأسيس الكيان الصهيوني، لذلك مثّلت الأزمة السورية 2011 اللحظة التاريخية التي إنتظرتها إسرائيل بشغف، حيث تُعد إسرائيل المستفيد الأول من الحشد الكوني لتدمير الدولة السورية وشل قدراتها العسكرية بتفكيك الجيش العربي السوري، وخلق فتنة طائفية تؤدي إلى تأسيس دويلات طائفية متناحرة (علوية، سنية، درزية، كردية....)، أو إسقاط النظام السوري وإحلاله بنظام ديمقراطي أو طائفي غير ممانع وعميل لإسرائيل، لذلك فمن مصلحة إسرائيل أن لا تنتهي الحرب السورية، إذ ستؤدي الأزمة الداخلية إلى الإهتمام بالقضايا الأمنية الداخلية الشائكة بدل الإهتمام بمعضلة الصراع العربي الإسرائيلي؛ فسقوط نظام الأسد هو مكسب سياسي– عسكري لإسرائيل بدون تكاليف، كما تسمح الحرب السورية بتفكك الدولة والمجتمع السوري، مما يحصن إسرائيل من مخاطر دولة سورية قوية ممانعة، حيث تفرز الأزمة إمّا دويلات طائفية متناحرة، أو دولة منهارة بجوار دولة إسرائيلية قوية.

تتهم إسرائيل نظام الأسد برعاية ما تصفه بالجماعات الإرهابية مثل حماس وحزب الله، كما توفر ملاذ آمن للخلايا الإرهابية، وتستند الرؤية الإسرائيلية إلى المقاربة الأمريكية لسوريا، بإعتبارها عضوا في محور الشر، لذلك عملت إسرائيل على دعم إسقاط النظام السوري وتقليص النفوذ الإيراني ومنع تواجد حزب الله أي شيطنة النظام السوري لتقويض النفوذ الإيراني، تمهيدًا لمرحلة ما بعد الأسد (مرحلة التطبيع)، ولذلك صرح وزير الدفاع **إيهود باراك** في جوان 2011 بقوله: «إن مصير الأسد قد تم تحديده»، وأضاف في جانفي 2012 قائلا: «أيام الأسد معدودة»، وصرّح رئيس الأركان **بيني غانتس** في أفريل 2012: «النظام السوري سوف يسقط، وإسرائيل تستعد لإيواء اللاجئين العلويين».[1]

1– الإعتداءات الإسرائيلية السافرة على الأراضي السورية.

خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2020، أغارت إسرائيل أكثر من 230 مرة على سوريا دون تحقيق أهدافها، إذ ظلت سورية قوية متماسكة، ونجحت في إستعادة 80 % من ترابها الوطني، وحافظت على هياكل الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية[2]، وركزت غارات الطيران الحربي الإسرائيلي على مواقع

[1]- Ján Kapusňak, " Israeli Response To The Syrian Crisis and New Security Environment on The Israel-Syria Border", **In:** Peter Bátor and Róbert Ondrejcsák(eds). **Panorama of Global Security Environment**, Bratislava: Centre for European and North Atlantic Affairs, 2014, pp 209-212

[2]– عبد الباري عطوان،" **لماذا الإستهداف الأمريكي الإسرائيلي لسورية والعراق يتصاعد هذه الأيام؟**"، رأي اليوم، 2020/4/1.

(تم تصفح الموقع في: 2020/8/24) https://bit.ly/33iGS8h

الأسلحة الإيرانية وحزب الله، لذلك قدمت مؤسسة الدفاع الإسرائيلية أولوية تعطيل بناء آلة الحرب الإيرانية في سوريا لمنع إيران من إستخدام سوريا كمنطقة عبور إلى لبنان، ومنعها من تصدير الصواريخ المتطورة للمقاومة الإسلامية في فلسطين، إلى جانب ذلك فإن الغارات الإسرائيلية تهدف لضرب المساعي الإيرانية لبناء ممر يربط بين سوريا والعراق وإيران، لمنع نقل الأسلحة والميليشيات المدعومة من إيران إلى سوريا ولبنان وفلسطين، حيث تنظر إسرائيل لإيران على أنها تعمل على بناء شبكة إرهاب بالوكالة، ولذلك أظهرت إسرائيل عزمها على تفعيل القوة العسكرية ضد الميليشيات الإيرانية في سوريا، حيث صرّح **نتنياهو** في كلية الدفاع الإسرائيلية في 14 أوت 2019 قائلا: « في هذه اللحظة فإن الجيش الوحيد في العالم الذي يقاتل إيران هو الجيش الإسرائيلي».[1]

وقد مثّل عام 2019 ذروة الحرب الإسرائيلية ضد الوجود الإيراني في سوريا، ففي نوفمبر 2019 إستهدف مقر فيلق القدس في مطار دمشق، الذي ضم كبار المسؤولين ورموز الوجود الإيراني في سوريا، حيث جاءت هذه الإعتداءات الإسرائيلية في إطار تنامي تواجد فيلق القدس على الحدود الشمالية لإسرائيل (جنوب سوريا)، وهذه الميليشيات جريئة بما يكفي في إطلاق صواريخها على الأراضي الإسرائيلية، ولذلك عملت إسرائيل في الآونة الأخيرة على تكثيف الغارات الجوية على سوريا، بهدف منع تدفق الأسلحة الإيرانية إلى الجيش العربي السوري، أو دعم ترسانة حزب الله– تعتبر إسرائيل أن حزب الله جيش شبه نظامي له كيان سياسي يوازي قدرات دولة وطنية–، فهي إعتداءات تهدف في المقام الأول لكبح جماح الميليشيات الإيرانية في سوريا.[1]

2– التورط الإسرائيلي في دعم المتمردين.

نشرت **The Wall Street Journal** (جوان2017)، مقال بعنوان: "إسرائيل تقدم مساعدات سرية للمتمردين السوريين"، حيث أظهرت المجلة على صفحتها صور لمقاتلين سوريين قرب مرتفعات الجولان يتلقون مساعدات إسرائيلية؛ وذكرت المجلة أن إسرائيل كانت تزود المتمردين بشكل منتظم بالمال والوقود والإمدادات الغذائية والطبية على مدى ستة سنوات2011–2017، بهدف إنشاء منطقة عازلة مع حدودها (الجولان) التي تتواجد فيها قوات عميلة، وتؤكد المجلة على أن الجيش الإسرائيلي ظل على إتصال دائم مع المتمردين، حيث شملت المساعدة مدفوعات غير معلنة لقادة المتمردين، فضلاً عن رواتب المقاتلين والدعم

[1]- Yaakov Lappin, " Israel's Strategic Goal in Syria", **BESA Center Perspectives Paper**, No 1250, August 2019, pp 1-4.

[1] -Eyal Tsir Cohen and Kevin Huggard, " **What can we learn from the escalating Israeli raids in Syria?** ", Brookings Institution, 6/12/2019.
https://brook.gs/3ilKfzM (accessed on 25/8/2020)

بالذخيرة والأسلحة، إضافة لإنشاء إسرائيل لوحدات صحية في شمال إسرائيل لعلاج الإصابات في صفوف المتمردين، واستندت في تقريرها إلى تصريحات **معتصم الجولاني (أبو صهيب)** المتحدث باسم جماعة فرسان الجولان المتمردة، الذي أكد على أن إسرائيل وقفت إلى جانبهم في الحرب ضد النظام بطريقة بطولية– هذا ما يتفق مع تصريحات بشار الأسد خلال 2017 عندما إتهم إسرائيل بتزويد المتمردين في الجنوب السوري بالأموال والإمدادات العسكرية–، وبحسب معتصم الجولاني، فإن متمردي **فرسان الجولان** كانو يتقاضون ما يقارب 5000 دولار شهريًا من الحكومة الإسرائيلية، لمقاتلة الميليشيات الإيرانية والجيش العربي السوري في المناطق الحدودية مع إسرائيل، وأكد المحلل السياسي الإسرائيلي **Ehud Yaari** أن إسرائيل تقدم الدعم المالي والإنساني للجماعات المتمردة المنتشرة على منطقة تقدر بحوالي 125 كلم^2 مع الحدود الإسرائيلية، وهي تتعامل بإنتظام مع إسرائيل في إطار المصلحة المتبادلة، إذ تؤدي هذه الجماعات دور خلق منطقة آمنة وعازلة مقابل التمويل والتسليح، وصرّح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق **Moshe Ya'alon 2013-2016**، أن إسرائيل أنشأت وحدات عسكرية طبية مخصصة لإستقبال متمردي الجولان السوري.[1]

في نفس السياق، كشفت مجلة **Foreign Policy** في سبتمبر 2018 عن البرنامج السري الإسرائيلي لتمويل المتمردين السوريين، حيث ذكرت أن إسرائيل قامت بتقديم أسلحة وأموال لما يقل عن 12 جماعة متمردة، من أجل إبعاد الميليشيات الإيرانية من التمركز في الجنوب السوري، ووفقًا لهذا التقرير، فقد شملت عملية التسليح بنادق M16 الأمريكية وقاذفات هاون ومدافع وعربات نقل، ويتقاضى هؤلاء المتمردون 75 دولار شهريًا، على أن عملية التسليح والتمويل بدأت عمليا منذ 2013، فعلى غرار جماعة فرسان الجولان في القنيطرة، فقد دعمت إسرائيل لواء عمر بن الخطاب (مقره في بيت جن على حدود جبل الشيخ)، ووفقًا للمجلة فإن قادة المتمردين كانوا على تواصل مع القادة العسكريين في الجولان المحتل، غير أن الصراعات الداخلية بين هذه الفصائل وتحرير النظام السوري للجنوب، أدى إلى توقف إسرائيل عن مساعدة هذه الفصائل المنهارة، التي كان لها نفوذ كبير في درعا والقنيطرة، إذ تم حل هذه الميليشيات وتوقف الدعم الإسرائيلي حيث إكتفت إسرائيل بالقصف العشوائي لمواقع الجيش العربي السوري وفيلق القدس وحزب الله، لكن **فورين بوليسي** ترى أن الدعم الإجمالي الإسرائيلي للمتمردين كان ضئيلاً مقارنة بالدعم الخليجي والتركي.[1]

تأكيدًا لما سبق ذكره، صرّح قائد أركان الجيش الإسرائيلي **Gadi Eizenkot 2015-2019** بشكل علني خلال 2019، أن إسرائيل دعمت بشكل مباشر فصائل المتمردين السوريين المناوئة للأسد في مرتفعات

[1]- Rory Jones, **" Israel Gives Secret Aid to Syrian Rebels"**, The Wall Street Journal, 18/6/2017. https://on.wsj.com/2Ga287H (accessed on 25/8/2020)

[1]- Elizabeth Tsurkov, **" Inside Israel's Secret Program to Back Syrian Rebels"**, Foreign Policy, 6/9/2018. https://bit.ly/36pnubO (accessed on 25/8/2020)

الجولان، حيث شمل الدعم مساعدات إنسانية – مستشفيات ميدانية في شمال إسرائيل– وأسلحة خفيفة؛ غير أن الحكومة الإسرائيلية رفضت التعليق على هذه التقارير، في حين إكتفت وسائل الإعلام الرسمية بالقول أن إسرائيل تقدم المساعدات الإنسانية للمدنيين المتضررين من الحرب الأهلية.[1]

المطلب الثالث: المستوى الدولي.

الفرع الأول: القوى الداعمة للنظام السياسي السوري.

أولا: دور روسيا الإتحادية.

1- الدور الروسي قبل التدخل العسكري 2011-2015.

منذ بداية الأزمة السورية 2011، قرّرت روسيا الدفاع عن بقاء النظام السوري، بسبب الحسابات الإستراتيجية للروس والمتغيرات الجيوبولتيكية في الشرق الأوسط، وطبيعة العلاقات التاريخية الودية بين سوريا والإتحاد السوفيتي منذ وصول حزب البعث للحكم، فقد أثمرت تلك العلاقات نفوذًا جيوستراتيجيا للسوفييت في المنطقة، وتعزز ذلك بإنشاء القاعدة العسكرية البحرية في طرطوس 1971، إلى جانب التعاون الإقتصادي والعسكري.

ويمكننا أجمال أهم الأدوار الروسية خلال مرحلة ماقبل التدخل العسكري 2011-2015 فيما يلي:

أ- الجهود الدبلوماسية: تمثلت في تعطيل قرارات مجلس الأمن الدولي بإستخدام الفيتو * ضد تمرير قرارات تدين النظام السوري، إذ إستخدمت روسيا حق النقض أربع مرات منذ 4 أكتوبر 2011 إلى غاية 22 ماي 2014 ضد قرارات تتراوح بين فرض عقوبات إقتصادية أو التلويح بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد سوريا، أو إحالة الملف السوري على محكمة الجنايات الدولة بتهم الضلوع في جرائم الحرب.

ب- الوساطة السياسية: دعمت روسيا مسار جنيف منذ صائفة 2012، إلى جانب محاولتها دعم الحوار مع المعارضة في إطار مؤتمرات موسكو جانفي-أفريل 2015، والتي باءت بالفشل.

ج- الدعم اللوجستي: قدّمت روسيا دعمًا عسكريًا في شكل تموين بمعدات عسكرية، فضلاً عن تقديمها لإستشارات أمنية وتدريبات لضباط سوريين على مكافحة الإرهاب.

---

[1]- Daniel J. Levy, **" Israel Just Admitted Arming anti-Assad Syrian Rebels. Big Mistake"**, Haaretz, 3/2/2019. https://bit.ly/2GblRns (accessed on 25/8/2020)

*- إستخدمت روسيا حق الفيتو ضد 15 مشروع قرار في مجلس الأمن خاص بسوريا، أول فيتو كان في 4 أكتوبر 2011 يدين النظام السوري ويجيز إستخدام عقوبات ضد حكومة الرئيس بشار الأسد، وآخر فيتو إلى غاية كتابة هذه الأسطر، كان في 8 جويلية 2020 ضد مشروع إدخال المساعدات لسوريا من معبرين حدوديين مع تركيا.

كان حجر الزاوية في السياسة الروسية تجاه الأزمة السورية قبل التدخل العسكري 2015، هو منع الغرب من إعادة سيناريو تدخل قسري مشابه لما حدث في ليبيا، حيث حذر **سيرغي لافروف** التحالف الدولي من مغبة إستخدام الوسائل العسكرية ضد نظام الأسد، إذ تُفسر موسكو الأزمة السورية على أنها إستمرار للثورات الملونة التي إنتشرت في جورجيا وأكرانيا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بمظلة غربية.

2- الإنتقال من الدعم غير المباشر إلى المشاركة العسكرية المباشرة.

خلال خريف 2015 تدخلت روسيا عسكريًا في سوريا بناءًا على دعوة من الحكومة السورية، لمساندة شريك إستراتيجي ومنع التغيير القسري للنظام السوري، والدفاع عن كينونة الدولة السورية بعد تعرضها للإنهيار بسبب إنتعاش الجماعات الإرهابية التي تغذيها قوى خارجية، وقد أظهر هذا الإجراء مدى قدرة روسيا على التصرف بحزم لمنع فشل الدولة السورية، وأقلمة سياسات الأمن الشرق أوسطية، عبر كبح المساعي الخليجية- التركية لتدمير مؤسسات الدولة السورية، حيث سمح هذا التدخل بالمزاوجة بين الدفاع عن حليفها التقليدي، والبحث عن ثقل روسي في المنطقة الذي إفتقدته منذ إنهيار الإتحاد السوفيتي، ولم تحصل على هذا الثقل إلا خلال منتصف العقد الأول من القرن الحالي، مستفيدة من التجارب السوفيتية في الشرق الأوسط، في إطار نهج إستراتيجي غير أيديولوجي يراعي الخصائص والديناميات المحلية والإقليمية والدولية، إذ وازنت روسيا بين القوة العسكرية كورقة رابحة في علاقتها المضطربة مع الغرب منذ أزمة أوكرانيا 2014، من خلال الضغط السياسي على الغرب لمنع إسقاط نظام الأسد بالقوة، سيما بعد تلويح الغرب بالتدخل على غرار ما حدث في ليبيا 2011، فالضغط العسكري الروسي أجبر القوى المعارضة على الدخول في عمليات تسوية سياسية لإنهاء الأزمة، بدل التسوية القسرية لإسقاط النظام.[1]

إن التدخل العسكري الروسي في سوريا، جاء نتيجة إنهيار العلاقات الروسية مع الغرب، بعد التدخل العسكري في شرق أكرانيا، حيث حفزت الضغوطات الدبلوماسية الأمريكية والأوروبية ضد روسيا، نظام **بوتين** على اللجوء إلى التدخل في سوريا لإجبار الغرب على الإفراج عن العقوبات الغربية وإنهاء عزلتها الدبلوماسية، فالورقة السورية صفقة رابحة لإجبار الغرب على الرضوخ للمطالب الروسية، المتمثلة في التنازل عن العقوبات التي فرضتها على مستوى الأزمة الأكرانية، فيما تُقدم روسيا تنازلات على مستوى الأزمة السورية؛ إلى جانب ذلك فإن روسيا تعتبر تدخلها حرب وقائية ضد الإرهاب، حيث كانت قلقة من تزايد المتطوعين الشيشان الذين يقاتلون في الحرب السورية ضد النظام السوري، إذ أشارت الخارجية الروسية خلال

[1]- Ekaterina Stepanova, " Russia's Foreign and Security Policy in the Middle East: Entering the 2020s", Istituto Affari Internazionali, **IAI Papers**, No 20, June 2020, pp 3-5.

2015 إلى وجود 2500 روسي يقاتلون في صفوف داعش، ولهذا تخوفت النخب الروسية من تداعيات سقوط النظام السوري وانتقال داعش إلى الأراضي الروسية.[1]

في الواقع، أدى التدخل العسكري الروسي إلى تغيرات عميقة في مسار ونتائج الحرب السورية لصالح النظام السوري، وساهم في إعادة هيكلة العلاقات الروسية مع أطراف الحرب كإنعكاس للقوة الروسية في المنطقة وطبيعة المعادلات الإقليمية، من خلال إستراتيجية عسكرية- دبلوماسية أثبتت قدرة روسيا على عرقلة الهيمنة الأمريكية في المنطقة والتأثير على تحركات الناتو في الشرق الأوسط، فهي معادلة إستراتيجية قائمة على العلاقة بين الإنخراط الروسي في الصراع السوري والتنافس الروسي- الأمريكي في مناطق أخرى أي أن التدخل يحقق أهداف عسكرية قصيرة المدى وأهداف سياسية بعيدة المدى.[2]

في نفس السياق، فالتدخل العسكري الروسي هو محاولة لسد الفجوة السياسية والدبلوماسية، بناءًا على تقييم صانع القرار الروسي حول مدى قدرة موسكو على تحقيق الإستقرار السياسي في سوريا، لتقويض مساعي الغرب لإسقاط حكومة موالية، وللحيلولة دون إنهيار الدولة السورية، من خلال القدرة على إنشاء إستراتيجية عسكرية قابلة للتطبيق بتكلفة مقبولة، ولذلك إستندت المشاركة العسكرية إلى الترابط بين القوة الجوية الروسية والمناورة الأرضية، بالإعتماد على سلاح حزب الله والميليشيات الإيرانية والجيش العربي السوري لمواجهة عدو مشتت ومبهم الهوية [المتطرفين، المتمردين]، أي أن الخبرة السوفيتية- تجربة أفغانستان- حالت دون مشاركة كبيرة للقوات البرية الروسية في أرض المعركة، فاقتصرت على توفير الغطاء الجوي للحلفاء لتحقيق أهداف عسكرية بأقل تكلفة بشرية.[1]

3- مراحل العمليات العسكرية الروسية 2015-2019.

أ- المرحلة الأولى: مكافحة المتمردين 2015-2017: تميزت هذه المرحلة بتكثيف العمليات العسكرية الهجومية في المناطق الأساسية غرب سوريا لتحرير حلب، بزيادة العمليات الجوية على حساب وحدات المدفعية والقوات البرية*[2]، وركزت الضربات الجوية الروسية على إستهداف الجماعات المتمردة المدعومة من

---

[1]- Zeinab A. Ahmed, " Russian Role In Syria In The Light Of Its Strategy Towards The Middle East (2015-2018) ", **Eurasian Journal of Social Sciences**, Vol 6, No 3, 2018, pp 42-44.

[2]- Ibid, pp 38-39.

[1]- Seth G. Jones, **Moscow's War in Syria**, Washington, D.C: Center for Strategic and International Studies, 2020, p 1.

* يقدر عدد القوات الروسية المشاركة في الحرب السورية بين 4000 إلى 6000 جندي، وفقًا لتقديرات مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، للمزيد **راجع:**

Andrew S. Weiss," Collision Avoidance: Lessons From U.S. and Russian Operations in Syria", Carnegie Endowment for International Peace, March 2019.
https://bit.ly/34SAzrH (accessed on 27/8/2020)

[2]- Seth G. Jones, op. cit, p 1-2.

الغرب والجماعات الجهادية المدعومة من الدول الخليجية، خاصة المقاتلين المتحصنين في حلب وحماة وجنوب دمشق، حيث تم قمع المعارضة المسلحة التي تسببت في فقدان النظام السوري السيطرة حوالي 70% من الأراضي قبل خريف 2015.[1]

ب-المرحلة الثانية: مكافحة داعش 2017-2019: خلال هذه المرحلة، تفرغت القوات الروسية لمقاتلة داعش على الضفاف الغربية لنهر الفرات منذ 2017، حيث وفّرت الغطاء الجوي للجيش العربي السوري لمكافحة الإرهاب في غرب سوريا وجنوب غرب الفرات، فخلال جانفي 2017 تم إنهاك قدرات داعش التي فقدت معظم الأراضي مع الحدود العراقية- السورية، إلى جانب تمكُن الروس من إستعادة تدمر من داعش مارس 2017 (التعاون مع سلاح حزب الله وفيلق القدس)، وتحرير عدة بلدات في محافظة حلب الشرقية وضفاف الفرات، وصولاً إلى درعا والسويداء في الجنوب السوري التي كانت معاقل رئيسية لتنظيم الدولة الإسلامية، ولذلك كان خطاب **بوتين** في قاعدة حميميم واضحًا- ديسمبر 2017-: " في أقل من عام تمكنت القوات المسلحة الروسية جنبًا إلى جنب مع الجيش العربي السوري من دحر داعش"، غير أن إحصائيات وزارة الدفاع الروسية لعام 2018، أكدت على أنه مع تكثيف الحملة العسكرية الروسية ضد داعش خلال 2017، فإن القوات الروسية لم تستطع التمييز في حملتها العسكرية بين قواعد داعش والميليشيات المتمردة، علاوة على ذلك، فقد نجحت روسيا في خريف 2019 في تحرير البوكمال في الغرب وبذلك أصبح النظام السوري إلى غاية ديسمبر 2019 يسيطر على حوالي 73% من الأراضي السورية.[1]

4- الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب السورية.

لقد تمكنت روسيا من تدمير قدرات المتمردين وحررت معظم الأراضي السورية، بطريقة أدت إلى إجبار المنافسين على تغيير سياساتهم القسرية والقبول بالمفاوضات وفق الشروط الروسية، مما عزز نفوذها الدبلوماسي في إطار مفاوضات أستانا، في تحدي واضح لهيمنة المبادرات الدبلوماسية الأمريكية وإحتكارها لعملية جنيف، إذ أضحت روسيا هي الوسيط الرئيسي في إعادة بناء سوريا، حيث صرح **بوتين** خلال ديسمبر 2017: " تم إنجاز المهمة العسكرية والظروف جاهزة للتسوية السياسية"[2]، لذلك، نظّمت روسيا حملة دبلوماسية فعالة إستكملت حملتها العسكرية، وأثمر تكامل الجهود العسكرية – السياسية مكاسب ميدانية على

[1]- Domitilla Sagramoso**, " Who 'Defeated' ISIS? An Analysis of US and Russian Contributions, Russia Matters"**, 6/5/2020.
https://bit.ly/2ERBQq1 (accessed on 27/8/2020)
[1]- Ibid.
[2]- Zeinab A. Ahmed, op. cit, p 45.

الأرض، وتعاظم النفوذ الروسي على طاولة المفاوضات الدولية، إذ ربطت موسكو النفوذ الدبلوماسي بالمكاسب العسكرية.[1]

منذ إنطلاق محادثات أستانا 2017، فقد حاولت روسيا تبني مقاربة واقعية لتسوية الأزمة السورية، عبر محاولتها تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية والمحلية والدولية المتعارضة [المطالب التركية بضم الأراضي سورية جديدة، المطالب الكردية، المطالب الإسرائيلية لكبح سلاح حزب الله، المطالب الإيرانية]، إذ إعتُبرت الوسيط المؤتمن وفقًا لمنطق القوة العسكرية والنفوذ الدبلوماسي، فأضحت مسألة التسوية السلمية للأزمة السورية رهينة في يد الدبلوماسية الروسية[2]، فروسيا أصبحت قوة رائدة في تقرير إعادة إعمار سوريا، عبر جذب الحشد الدولي للمساهمة في إعادة الإعمار بعد الحرب، من خلال تعاظم الإستثمار الروسي في سوريا ناهيك عن إمتيازاتها الحصرية في التنقيب على النفط والغاز السوري، كتعويض من النظام السوري عن ثمن بقاء النظام ودحر الإرهاب.[3]

ثانيا: دور جمهورية الصين الشعبية.

1- الدعم الدبلوماسي للنظام السوري.

تميز موقف الصين تجاه الأزمة السورية بالبرغماتية التي تحكمها تقاطعات الأيديولوجيا بالمصالح، عبر محاولتها تغيير توازنات معادلة القوى في الشرق الأوسط، بالوقوف إلى جانب كل من روسيا وإيران لمواجهة النفوذ الأمريكي[1]، وتجنب أي تدخل عسكري غربي في سوريا، سيما بعد إستياء بكين من التدخل العسكري في ليبيا 2011، فحاولت أن تكون منصفة في تعاملها مع الحكومة السورية والمعارضة السياسية (قبل عسكرة الثورة)، إنطلاقا من موقفها الثابت بالدعوة لإيجاد حل سلمي للأزمة، في إطار الدبلوماسية الإنسانية الصينية التي تركز على إظهار نوع من الحياد تجاه أطراف النزاع، حيث إستضافت بكين عدة شخصيات من الحكومة السورية والمعارضة لإيجاد حل دبلوماسي غير قسري للأزمة السورية[2]من خلال موقفها التصالحي

[1] - Seth G. Jones, op. cit, p 2.

[2]- David Pollock, **" Iran In Syria: Causes, Consequences, and Cures"**, 30/7/2020. https://bit.ly/3cOx35a (accessed on 28/8/2020)

[3]- Raymond Hinnebusch, " The Battle over Syria's Reconstruction", **Global Policy**, Vol 11, No 1, February 2020, p 118.

[1]– سنية الحسيني،" سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات جديدة في المنطقة؟"، **المستقبل العربي**، المجلد 38، العدد 444، أكتوبر 2015، ص 41.

[2]- Tim Summers, **" Syria Crisis: A Diplomatic Challenge for China"**, Chatham House, 20/9/2013. https://bit.ly/3l8j5Oo (accessed on 28/8/2020)

ودعمها للمبادرات السياسية التي عقدت تحت مظلة المجتمع الدولي، خاصة ما عرف بالخطة السداسية لتسوية الأزمة، عبر الحوار الوطني الشامل ودعم وقف إطلاق النار.[1]

لم تنفصل الصين عن دعم سوريا عندما غرقت في الحرب المدمرة، وظلّ التواصل بين الحكومة الصينية والنظام السوري قائمًا على المستوى السياسي، ودعمت النظام على المستوى الدولي، ورفضت إدانة النظام على مستوى مجلس الأمن، حيث إستخدمت حق النقض * [2] لحمايته من الإعتداء الغربي، بسبب إلتزاماتها التاريخية تجاه نظام الأسد، حيث ينظر صانع القرار الصيني إلى أن مشاركة الصين الموسعة في دعم النظام السوري، يمثل فرصة ذهبية لتقديم أجندة معيارية تعزز النفوذ الصيني، وفرض نفسها كحكيم دبلوماسي رئيسي في معالجة الحرب الأهلية، عبر مخالفة النهج الغربي الكولونيالي، والتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، إذ دحضت الصين كل الإدعاءات الأمريكية بتجريم حكومة الأسد معتبرة التدخل الغربي هو شكل من أشكال الإمبريالية، وبذلك تكون الصين قد وُفقت في ترسيخ مكانتها بين الأنظمة المعادية للغرب، بتكريس الثقل المعياري الصيني في مواجهة الهيمنة الأمريكية في سوريا، إذ أن إهتمام الصين بدعم النظام السوري هو تحدي صريح لمعايير المنظمات الدولية التي يهيمن عليها الغرب حيث عزز التحالف الصيني مع الدول المضطهدة من فرص وطموحات بكين الجيوسياسية في مناطق النزاع.[1]

إذن، الموقف الصيني تجاه الأزمة السورية هو إنعكاس لمكانتها الصاعدة في المنظومة الدولية، إذ إمتلكت الصين المبرر الأيديولوجي الذي تؤمن به* لإضفاء الشرعية على موقفها المساند للأسد، في ظل التنافس الصيني– الغربي للنفوذ في سوريا، سيما أن واشنطن أصبحت تتصدى بشكل علني للسياسة الخارجية الصينية تجاه سوريا، والتي تطورت إعتمادًا على محددي المصلحة والأيديولوجيا؛ فما بين أهمية

---

[1]- M. Zreik, " China's involvement in the Syrian crisis and the implications of Its Neutral Stance In The War", **RUDN Journal of Political Science**, Vol 21, No 1, 2019, pp 56-59.

*– إستخدمت الصين حق الفيتو 6 مرات بين 2011–2018 لدعم النظام السوري، من أصل 13 فيتو منذ إنضمام الصين إلى مجلس الأمن، حيث حاولت الصين إحباط المساعي الغربية لتكرار السيناريو الليبي، فالفيتو الصيني نوع من الردع السياسي ضد التدخلات الغربية، ويتناغم مع طبيعة العلاقات القوية بين طهران ودمشق وبكين.

[2]- Abdullah Al-Ghadhawi, **" China's Policy in Syria"**, Chatham House, March 2020.
https://bit.ly/30ve4Yy (accessed on 29/8/2020)

[1]- Samuel Ramani, **" China's Syria Agenda"**, The Diplomat, 22/9/2016.
https://bit.ly/3d36mdj (accessed on 30/8/2020)

*– تشكل العقيدة الكونفوشيوسية مرتكزًا للفكر الصيني ومحددًا للهوية الوطنية القائمة على الإعتزاز بها، فالكونفوشيوسية تحث على التآخي والخير والسلام، وهذا ما يفسر سيادة القوة الناعمة بدل القوة الصلبة في السياسة الخارجية الصينية تجاه الأزمات الدولية، إلى جانب ذلك تعتمد الصين على مبادئ ماوتسي تونغ 1949 المتمثلة في: عدم التدخل، عدم الإعتداء، التعايش السلمي، للمزيد، **راجع:** سنية الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 49.

سوريا الإستراتيجية للصين، وما بين دعم الصين للدول المضطهدة؛ إستطاعت بكين أن ترسم سياستها تجاه سوريا بإنسجام تام بين تحقيق المصلحة الصينية والدفاع عن المبادئ التي تُؤمن بها، إلى جانب أن توجهات الخارجية الصينية تجاه سوريا جاءت متزامنة مع تصاعد مكانتها وقوتها عالميًا.[1]

2- الدوافع الأمنية الصينية لدعم النظام السوري.

تعتقد الحكومة الصينية أن الثورة السورية تحولت إلى نزاع مسلح بين الدولة ومسلحين متطرفين يدعمهم الغرب، ولذلك قاطعت الصين مؤتمرات أصدقاء سوريا، بتهم السعي لحل الأزمة السورية عسكريا بهيكلة أمريكية تدعم الحركات الإنفصالية، حيث ترى الصين أن إستقبال الإدارة الأمريكية لزعيم الأقلية البوذية الإنفصالية الدلاي لاما في 2011، هو تشجيع للجماعات الإنفصالية في الصين، أي أن التهديدات الأمريكية للصين إنتقلت إلى سوريا بدعم المتمردين والمتطرفين وما يفرزه من تداعيات على الصين، حيث تخشى الصين من صعود نظام موالي للغرب في سوريا، فتفقد الصين حليف إستراتيجي موثوق، بل تذهب إلى الإيمان بأن سقوط نظام الأسد عبر التدخل الخارجي هو تكريس للنزعة الإنفصالية التي قد تمتد إلى الصين[2]

إرتبطت دوافع دعم الصين للنظام السوري بسببين، وهما:

- التهديدات الأمنية المشتركة تدفع إلى بناء شراكة أمنية قوية، عبر التعاون في مجال مكافحة الإرهاب حيث أعربت الخارجية الصينية في 2017 على ضرورة تحقيق التآزر وتعزيز زخم مكافحة الإرهاب، من خلال المشاركة الصينية في دعم عمليات تحرير النظام للأراضي السورية من الإرهاب والمشاركة في الحوكمة وإعادة بناء الدولة.

- المخاوف الصينية من عودة الجهاديين (**الإيغور Uyghurs**)، الذي إنضم جزء كبير منهم إلى داعش خلال 2014، وهنا بدأ القلق الصيني، حيث نسّقت بكين مع دمشق عبر تبادل المعلومات الإستخباراتية عن المواطنين الصينيين في سوريا، والتي رصدت[1] وجود 5000 من مسلمي الإيغور يقاتلون في إطار الحزب الإسلامي التركستاني في محافظة إدلب، إذ ترى الصين أنه يتعين عليها القضاء على هذا الحزب في سوريا قبل أن تضطر للتعامل معه بعد العودة إلى إلى مقاطعة شينجيانغ الصينية.[2]

---

[1]- سنية الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 45-48.

[1]- Giorgio Cafiero, " **China plays the long game on Syria**", Middle East Institute, 10/2/2020. https://bit.ly/30rBqOC (accessed on 31/8/2020)

[2]- Dan Hemenway, " **Chinese strategic engagement with Assad's Syria**", Atlantic Council, 21/12/2018. https://bit.ly/3cSjFgk (accessed on 31/8/2020)

لذلك، أعلن كبار المسؤولين العسكريين الصينيين في 18 أوت 2016 عزمهم على توفير تدريب لضباط الجيش السوري وتقديم المساعدات الأمنية لحكومة الأسد، إذ جاء هذا الإعلان بعد زيارة الأدميرال الصيني **غوان يوفي** إلى دمشق، في إطار مباحثات ثنائية مع وزير الدفاع السوري **جاسم الفريج**، ومشاورات مع الضابط الأول في القاعدة البحرية الروسية في اللاذقية **سيرجي تشفاركون**[1]، لتمكين الصين من إجراء عمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب، حيث تمكنت القوات الخاصة الصينية (نمور الليل) Night Tigers من الإنتشار المكثف في طرطوس خلال عام 2017 لمحاربة الوجود المتزايد للمسلحين الإيغور في سوريا، في سياق نهج صيني جديد لزيادة توطيد العلاقات الأمنية مع النظام السوري[2].

3- الدعم الإقتصادي للنظام السوري بين البعد الإنساني والمصالح الإستراتيجية.

إتخذت الصين موقفًا مغايرًا للموقف الأمريكي الذي أنهك القدرات التنموية للدولة السورية، عبر سلسلة الإجراءات الزجرية لعقاب النظام السوري، من خلال فرض العقوبات الإقتصادية بشكل مستدام، لذلك إتسم الدور الصيني بالدعم الإنساني للشعب السوري بتقديم المساعدات الإقتصادية واستثمار الأموال الصينية في جهود إعادة إعمار سوريا بعد الحرب، في إطار الأساليب غير التدخلية في تعامل الحكومة الصينية مع القضية السورية، حيث تذهب الصين إلى الإعتقاد بأنها غير مستعدة للتخلي عن حليف إستراتيجي منذ منتصف خمسينات القرن الماضي، لأنه يضر بمصالحها الإقتصادية والتجارية في الشرق الأوسط، بإعتبار أن الموقع الجغرافي لسوريا على مفترق الطرق بين الشرق والغرب له قيمة كبيرة في إعادة إحياء طريق الحرير الصيني القديم، الذي يغطي أجزاء واسعة من العالم ويمر عبر سوريا؛ فالصين تعتقد أن الحرب السورية هي حجر عثرة في طريق الصين لتنفيذ طموحاتها الإقتصادية في إطار مبادرة " حزام واحد، طريق واحد"، التي أطلقها الرئيس الصيني **شي جين بينغ** من أجل أن تصبح الصين قطب إقتصادي وسياسي يتمتع بالنفوذ الناعم، خلافًا للقطب الأمريكي الذي يعتمد على الهيمنة القسرية.[1]

إن بكين تهدف إلى دمج سوريا في مبادرة طريق الحزام (BRI)، كمركز عبور رئيسي إلى جانب كل من إيران والعراق، عبر تعاونها مع نظام الأسد من خلال نهج هجين يجمع بين المساعدة المباشرة والدعم السياسي وإعادة الإعمار، لجذب الإستثمارات الصينية التي يعول عليها في تحقيق التنمية الإقتصادية في المناطق التي حررها النظام السوري، مما يقوض مشاريع العقوبات الإقتصادية الغربية، عبر إعطاء أولوية لتطوير العلاقات الإقتصادية بين سوريا والصين، على حساب العلاقات الأمنية التي تأتي في المرتبة الثانية

[1]- Samuel Ramani, op. cit.
[2]- Nicholas Lyall, **" China in Postwar Syria"**, The Diplomat, 11/3/2019.
https://bit.ly/3d39cit (accessed on 31/8/2020)
[1] -M. Zreik, op. cit , pp 56-62.

ولذلك منحت الحكومة السورية في سبتمبر 2017 أولوية للصين في جهود إعادة الإعمار، بإعتبارها جهود إنسانية جذابة بدون قيود سياسية، خلافًا للتمويل الغربي الذي يخضع لقيود سياسية[1]، حيث تصطدم المساعدات الصينية للنظام مع السياسة الأمريكية التي تسعى لخنق النظام السوري إقتصاديًا (قانون قيصر) وهذا الأخير ينص على ملاحقة الشركات التي تتعامل مع النظام السوري، وتندرج الشركات الصينية تحت هذا الحظر، وهو ما يضع الصين في خلاف مع الأجندة الأمريكية في سوريا، بإعتبار أن الصين وقّعت خلال عام 2017، على إتفاقية مساعدات إنسانية قصيرة المدى بقيمة 40 مليون دولار لمساعدة النظام السوري، بالتوازي مع تطلعاتها لدور إقتصادي (بعيد المدى) في جهود إعادة إعمار سوريا، كجزء لا يتجزأ من مشروعها الإستثماري الإقتصادي لطريق الحزام، ولذلك رحب النظام السوري بالمبادرة والمساعدات الصينية لتطوير البنية التحتية[2]، وهذا ما صرّح به **الأسد** في ديسمبر 2019 قائلا: " المساعدات الإنسانية الصينية والإستثمارات ودعم جهود إعادة الإعمار لا تقل أهمية عن الجهود العسكرية لمكافحة الإرهاب وإعادة الإستقرار إلى سوريا...ومع تحرير معظم المناطق بدأنا في نقاش مع الشركات الصينية التي لديها خبرة في إعادة الإعمار، والمفروض أن إعادة بناء الدول التي دمرتها الحرب كليًّا أو جزئيًا مربحة ولها عوائد مالية بعيدة المدى"[1*] كما أكدت الحكومة السورية على ضرورة تعزيز الوجود الصيني في الساحل السوري بتشجيع الشركات ورجال الأعمال الصينيين بالإستثمار والمشاركة في إعادة الإعمار، رغم محاولات واشنطن تشويه البصمة الإقتصادية الإنسانية المتزايدة للصين في سوريا.[2]

يمكن القول أن الصين، ظلّت متمسكة بمواقفها الثابتة المتجذرة في معتقداتها الكونفوشيوسية، تجاه الحرب السورية، عبر إيمانها بأن الصراع السوري يتطلب حلاً سياسيًا سلميًا يقرره الشعب السوري، واليوم تناشد المجتمع الدولي إلى دعم النظام السوري في إطار عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، ومع

---

[1]- Dan Hemenway, op. cit.

[2]- Abdullah Al-Ghadhawi, op. cit.

[*]– مبادرة الحزام والطريق أو مبادرة" حزام واحد طريق واحد" Belt and Road Initiative (BRI): أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ خلال 2013 بهدف إعادة إحياء طريق الحرير، وتتكون المبادرة من: الممر البري للتجارة (الحزام) والممر البحري للتجارة (الطريق)، ويسعى المشروع إلى تعزيز طرق التجارة في جميع أنحاء العام؛ ووفقًا للمبادرة فإن سوريا ولبنان تمثل طريقًا إلى البحر المتوسط بدلاً من قناة السويس، ولذلك تركز الصين على الإستثمار في موانئ شرق المتوسط، عبر مسعى صيني لإحياء ممرات التجارة الأوروبية–الآسيوية التاريخية التي تربط الصين بأوروبا وإفريقيا وأماكن أخرى، وبدون شك فإن دمج ميناء طرطوس وميناء اللاذقية في مسار طريق الحزام سيعزز مكانة الصين الإقتصادية في بلاد الشام؛ إلى جانب ذلك فالصين تتطلع خلال الفترة الحالية لشراء موانئ بالجوار السوري مثل موانئ: طربلس في لبنان ، حيفا الإسرائيلي، نابولي في إيطاليا وموانئ بيرايوس اليونانية. للمزيد **راجع:**

Tom O'Connor, **" Russia Not Alone in Syria's West, China and Iran Are Also Moving in Near Sea"**, 23/4/2019. https://bit.ly/3lbMZRN (accessed on 2/9/2020)

[1]- Giorgio Cafiero, op. cit.

[2] - M. Zreik, op. cit, p 62.

إستمرار التعنت الغربي في فرض المزيد من العقوبات الإقتصادية على سوريا، فإن الصين لا تزال وفية لمبادئها الإنسانية، إذ أثمرت الجهود الإستثمارية الصينية في التخفيف من وطأة العقوبات الإقتصادية، مما جعل الصين حليفًا إستراتيجيًا لسوريا في موازنة الضغط الغربي[1]، إذ تستعد الصين أن تُمثل الوجود الأجنبي الرائد في ساحة ما بعد الحرب، في إطار ديناميكيات غير مسبوقة للنفوذ الصيني في المنطقة، فمن المقرر أن تصبح سوريا (بلاد الشام)، نقطة إتصال حاسمة في الممر الإقتصادي التاريخي لمبادرة طريق الحزام وبديل لطريق السويس، ففي منتصف عام 2017 على هامش المعرض التجاري الأول حول مشاريع إعادة إعمار سوريا، تعهدت الصين بتقديم مساعدات بقيمة 2 مليار دولار لإنشاء مدن صناعية في سوريا، إلى جانب ذلك فقد إستثمرت الصين في قطاع الطاقة، وتطوير البنى التحتية (المستشفيات، أنظمة الإتصالات – شركة هواوي 2018–)، وفي جويلية 2018 على هامش منتدى التعاون الصيني–العربي، أعلنت الصين عن حزمة قروض ومساعدات بقيمة 23 مليار دولار للمنطقة العربية، يوجه القسم الأكبر منها للإستثمار في سوريا.[2]

الفرع الثاني: القوى المعارضة للنظام السياسي السوري.

أولا: الدور الأمريكي.

1- الضغوطات الدبلوماسية والإقتصادية الأمريكية لردع النظام السوري.

لقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها الدبلوماسي والإقتصادي والعسكري لتصعيد الأزمة السورية وإسقاط النظام السوري، بسبب الخلافات التاريخية والتناقضات الأيديولوجية وطبيعة التحالفات الإقليمية في المنطقة، إذ يعد النظام السوري وفق المقاربة الأمريكية أحد أقطاب محور الشر، نظرًا لتحالفه الإستراتيجي مع إيران ودعمه لسلاح حزب الله في لبنان والمقاومة الفلسطينية والعراقية، إلى جانب تهديداته للكيان الصهيوني وكان لهذه العوامل دور في ترسيخ توجه واشنطن العدائي تجاه الدولة السورية بفرض سياسية الأمر الواقع[1] لتقويض دور النظام السوري وإزالة التهديد الإيراني في المنطقة، على إعتبار أن سقوط نظام الأسد يترتب عليه فقدان النفوذ الإيراني في بلاد الشام وزوال التهديد الوحيد للدولة العبرية، مما يسمح للإدارة الأمريكية بتنصيب نظام عميل لسياسات واشنطن في المنطقة، حيث يعتقد صناع القرار في البيت الأبيض أن الأزمة السورية هي الفرصة التاريخية لإسقاط النظام السوري، فقد طالب **أوباما** في 18 أوت 2011 بضرورة إسقاط النظام ودعم آليات الإنتقال السياسي عبر العنف، إلى جانب ذلك، وظّفت الإدارة الأمريكية كل الجهود

[1]- Giorgio Cafiero, op. cit.
[2]- Nicholas Lyall, op. cit.
[1]- VP Haran, op. cit, p 9.

الدبلوماسية لدفع الأمم المتحدة لإتخاذ إجراءات قسرية ضد الحكومة السورية، وعبر التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين وشيوخ الخليج، إلا أن تلك الجهود اصطدمت بالفيتو المزدوج لكل من روسيا والصين.[1]

2- التورط الأمريكي في تسليح المتمردين.

لم تتوقف الضغوطات الأمريكية على الدولة السورية في المجال الدبلوماسي، بل شملت المجال العسكري بتنسيق كل الجهود لتسليح المتمردين عبر تعزيز الشراكة مع تركيا والممالك الخليجية، حيث كانت وكالة المخابرات الأمريكية مع مطلع 2012 جد نشطة في تسليح المتمردين (الجيش السوري الحر)، رغم التحذيرات التي أطلقها بعض المسؤولين العسكريين من المجازفة الأمريكية في تقديم المساعدات العسكرية للمتمردين، فقد حذر رئيس هيئة الأركان المشتركة **Martin Dempsey** من تسليح المعارضة في ظل عدم وضوح هويتها، لذلك، سرعان ما رصدت المعلومات الإستخباراتية الأمريكية أن الأموال والمعدات التي قدمت إلى المعارضة (المعتدلة بحسب الغرب)، وجدت طريقها إلى الجماعات الجهادية[2]، بإعتراف من الإدارة الأمريكية في أكتوبر 2012، التي أعربت عن مخاوفها من وصول الأسلحة الأمريكية الثقيلة إلى الجماعات المتطرفة مثل القاعدة، مما دفعها إلى التراجع عن تسليح المعارضة، مع التركيز على الدبلوماسية الإقتصادية بتشديد أقصى أنواع العقوبات الإقتصادية والمالية ضد نظام الأسد لإجباره على التنحي؛ غير أن تقارير وسائل الإعلام خلال تلك الفترة كانت تتحدث على أن المخابرات الأمريكية كانت تعمل في جنوب تركيا لتنسيق عمليات توصيل شحنات الأسلحة الأمريكية للجيش السوري الحر بالتعاون مع تركيا والسعودية وقطر بالموازاة مع تواجد عناصر المخابرات الأمريكية في العراق لتطويق عمليات نقل شحنات تموين الأسلحة الإيرانية عبر الأراضي العراقية إلى النظام السوري.[1]

3- إفتعال واشنطن للأزمة الكيميائية 2013.

وصلت المؤامرة الأمريكية ضد النظام ذروتها في 21 أوت 2013 بإفتعال واشنطن لأزمة الغوطة، حين إتهمت الحكومة السورية بإستخدام الأسلحة الكيميائية في الهجوم على منطقة الغوطة، حيث وصف **أوباما** تجاوز النظام السوري بالخط الأحمر، الذي يتطلب تدخلا عسكريا مباشرًا، غير أن واشنطن فشلت مجدّدًا في تمرير قرار بفرض التدخل العسكري في سوريا، بسبب الفيتو المزدوج للصين وروسيا[2]، وهذه الأخيرة إقترحت مبادرة في سبتمبر 2013 لتدمير كل الأسلحة الكيميائية السورية بهدف منع التدخل الأمريكي، إلا أن الولايات المتحدة تمسّكت بضرورة الردع الإقتصادي بعد فشل مجهودات الردع العسكري، كما أنها تعمّدت

[1]- Fehmi Ağca, op. cit, p 102.
[2]- VP Haran, op. cit, p 10.
[1]- Fehmi Ağca, op. cit, p 103.
[2]- Sajid Karim, op. cit, p 114.

طرح القضية السورية على جدول أعمال مجلس الأمن، بالرغم من معرفتها بالنقض الروسي– الصيني، حيث ترغب أمريكا في تقديم فكرة للمجتمع الدولي مفادها أن روسيا والصين تتحملان مسؤولية الفظائع المستمرة التي يرتكبها النظام السوري! أي تقديم صورة جنائية لهما في عيون المجتمع الدولي، لإيصال رسالة رمزية مفادها أن روسيا والصين لا تستطيعان قيادة النظام العالمي الراهن، وأن الولايات المتحدة هي القوة المثالية للدفاع عن حقوق الإنسان العالمية.[1]

4– التدخل العسكري في سوريا: سبتمبر 2014.

مع تزايد نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، غيّرت الإدارة الأمريكية من أولوياتها تجاه الأزمة السورية، فبعد فشلها في الإطاحة بالنظام السوري، قادت الولايات المتحدة تحالف من 77 دولة لمحاربة داعش؛ ورغم أن هدف التحالف هو محاربة الإرهاب، إلا أن الحكومة السورية لم توافق على الوجود الأمريكي على الأراضي السورية بموجب نظرية [2] الموافقة السلبية Passive Consent، على نقيض الدعوة الموجهة لإيران وروسيا – التدخل العسكري عن طريق الدعوة Military Intervention by Invitation– ورغم ذلك، فقد أكدت الحكومة السورية في جوان 2015 على التعاون مع الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومصادره، ولكن بالتنسيق مع الحكومة السورية؛ غير أن الذي حدث[3] هو العكس، حيث نسّقت القوات الأمريكية مع الميليشيات الكردية بدل الجيش العربي السوري، في إطار إستراتيجية التدخل غير المباشر التي تحول دون الحضور الميداني للقوات الأمريكية، بتوفير الغطاء الجوي لوحدات حماية الشعب الكردية كحليف محلي جديد [إنتقال واشنطن من أولويات إسقاط النظام السوري عبر دعم الجيش الحر إلى أولويات مكافحة داعش عبر التحالف مع الميليشيات الكردية]، وهذا ما شنج العلاقات الأمريكية التركية بسبب أن أنقرة تعتبر أن واشنطن تحالفت مع الجماعات الإرهابية –وحدات حماية الشعب الكردية– لمكافحة داعش، مما جعل أنقرة تغير من مواقفها، عبر تقاربها مع موسكو في إطار محادثات أستانا.[1]

خلال 2015 وصلت الدفعة الأولى من القوات البرية الأمريكية للتجنيد والتنظيم وتقديم المشورة العسكرية للميليشيات الكردية[2]، في إطار عملية العزم المتأصلة (برامج التدريب الأمريكية في سوريا والعراق)، حيث تضافرت الجهود المشتركة الأمريكية–الكردية في شمال شرق سوريا، أما في جنوب شرق سوريا فقد تحالفت

[1] - Muharrem Ekşi, op. cit, pp 113-115.

[2]- Marija Sulce, " The Syrian Conflict: Nearing the End? ", **The War Report 2018**, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, January 2019, p 3.

[3]- Karine Bannelier Christakis, op. cit, pp 766-767.

[1]- Muharrem Ekşi, op. cit, pp 112-114.

[2]- Oluwaseyi Emmanuel Ogunnowo, " International Law and Humanitarian Intervention in the Syrian Civil War: The Role of the United States", **SAGE Open**, April-June 2020, p 7.

مع ميليشيا مغاور الثورة،[1] وركزت الهيمنة الأمريكية على إنشاء مجال للنفوذ في شمال شرق سوريا واستخدمته لعرقلة طموح النظام السوري لإستعادة السيطرة على المزيد من الأراضي السورية، وحرمان النظام السوري من الوصول إلى موارد الطاقة التي تعتبر حاسمة في عملية إعادة الإعمار، فقد إستخدمت أمريكا العقوبات الإقتصادية والمشروعية السياسية والتدخلات المباشرة وغير المباشرة بالوكالة، للحفاظ على سوريا كدولة فاشلة، وكل ما من شأنه إستنزاف الموارد السورية، لذلك أعلن **ترامب** مؤخرًا عن عزمه إعادة نشر القوات الأمريكية في الحقول النفطية في دير الزور لمنع النظام السوري من إستغلالها.[2]

5- الإعتداءات الأمريكية على السيادة السورية.

بعد ستة سنوات من الحرب الأمريكية بالوكالة، قامت الولايات المتحدة بمهاجمة الحكومة السورية مباشرة في 7 أفريل 2017، حيث أثارت تلك الإعتداءات إستفزاز كل من إيران وروسيا والصين، الأمر الذي أدى إلى زيادة دعمهم العسكري للنظام السوري، خاصة أن الآلاف من جهاديي آسيا الوسطى يتمركزون بشكل أساسي في إدلب، وكان هؤلاء المتطرفون يتدربون ويقاتلون إلى جانب الجماعات المدعومة من واشنطن للإطاحة بالأسد، مثل الحزب الإسلامي التركستاني الذي تحاربه الصين[3]، وهذه الأخيرة أشارت إلى أن إستخدام أمريكا للقوة ضد النظام السوري لا يتوافق مع الإجراءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومبدأ المسؤولية الدولية، وأكدت أن الإطلاق العبثي لصواريخ "توماهوك" على المباني السيادية السورية هو إنتهاك للشرعية الدولية وخرق لمعايير القانون الدولي، وتحدّي صارخ لمواقف الصين.[1]

إستندت حجة واشطن في إعتدائها خلال أفريل 2017، على أنها تمثل رد فعل أخلاقي على إستخدام النظام لأسلحة محرمة دوليا، وقد كان رد الخارجية الروسية واضحًا: " إن صواريخ كروز الروسية تضرب الإرهاب، بينما تضرب صواريخ توماهوك الأمريكية الحكومة السورية التي تتصدر لقتال الإرهاب"، فيما أكد محافظ حمص **طلال البرازي** أن القاعدة الجوية التي إستهدفها الإرهاب الأمريكي كانت تقدم دعمًا جويًّا لعمليات الجيش العربي السوري ضد داعش في شرق تدمر، مؤكدًا على أن الهجوم الأمريكي هو شكل من أشكال دعم الجماعات الإرهابية وهو محاولة لإضعاف قدرات الجيش العربي السوري في مكافحة الإرهاب

[1]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, cit, p 32.
[2]- Raymond Hinnebusch, op. cit, pp 118-119.
[3]- Mercy A. Kuo, **" US Airstrikes in Syria: Impact on China, Israel and the Middle East"**, The Diplomat, 11/4/2017.
https://bit.ly/36rz9XC (accessed on 3/9/2020)
[1]- Oluwaseyi Emmanuel Ogunnowo, op. cit, pp 7-8.

ورغم الإدانة الروسية والإيرانية للعملية الأمريكية، فقد رحبت السعودية وإسرائيل بالإعتداءات الأمريكية، التي وصفتها بقرارات ترامب الشجاعة.[1]

6-الإنسحاب الأمريكي المؤقت 2019: التهويل الإعلامي وتضليل الرأي العام.

في 9 أكتوبر 2019 بدأت القوات الأمريكية بالإنسحاب المؤقت من الحدود الشمالية لسوريا مع تركيا فاسحةً المجال لهجوم عسكري مُعلن من طرف تركيا ضد قوات سوريا الديمقراطية، حيث أعطى **ترامب** الضوء الأخضر لبدأ عمليات الغزو التركي للأراضي السورية، واكتفت الإدارة الأمريكية بالقول أنها لن تدعم أو تشارك في العملية التركية، وأن القوات الأمريكية إنتهت مهمتها في سوريا بعد القضاء على دولة الخلافة الإسلامية[2]، في حين صرح وزير الدفاع الأمريكي **مارك إسبر** بأن الإستراتيجية الأمريكية في سوريا تهدف إلى أن لا تكون سوريا ملاذاً آمنًا للإرهابيين ومنع نفوذ إيران، وأشار إلى بقاء 600 جندي من أصل 2000 جندي بجوار حقول النفط في شمال شرق سوريا لتأمين الحقول النفطية،[3] لتتحطم بذلك الشراكة الأمريكية الكردية – مؤقتًا–، إذ شعر الأكراد بالخيانة الأمريكية، فسارعوا إلى عقد صفقة مع الأسد بهدف وقف التوغل التركي، فكان الإتفاق بين الإدارة الذاتية ودمشق هو بمثابة تخلي فعلي وضمني عن الحكم الذاتي، حيث تقول الناشطة الكردية **أرين شيخموس:** " التخلي عن الإدارة الذاتية أفضل بكثير من سيطرة المرتزقة والإرهابيين والأتراك على مدينة القامشلي"،[4] غير أن **ترامب** أمر بالإبقاء على بعض الجنود في شمال شرق سوريا لمنع القوات الحكومية السورية من إستغلال حقول النفط في المنطقة[1]، فيما صرح الجنرال **McKenzie Kenneth** خلال مارس 2020 بأن القوات الأمريكية لا تزال تواصل العمل مع قوات سوريا الديمقراطية في إطار المنطقة الأمنية الشرقية، مشيرًا بأن عملية العزم المتأصلة (برامج التدريب الأمريكية للقوات الكردية) تمّ تعليقها بسبب جائحة كورونا، وستستأنف بحسب الظروف الصحية[2]، علاوة على ذلك، لا تزال القوات الأمريكية تشارك بدوريات في شمال شرق سوريا، وتتواجد في المنطقة النفطية التنف (جنوب شرق سوريا)

[1]- Chiara Palazzo and Peter Foster, **" 'Assad bears full responsibility': how the world reacted to Donald Trump's missile strike on Syria"**, The Telegraph, 7/4/2017.
https://bit.ly/3cPbPUS (accessed on 4/9/2020)
[2]- European Asylum Support Office (EASO) , " Syria Security situation", op. cit, p 39.
[3]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, cit, pp 30, 33.
[4]- Ben Hubbard and Anton Troianovski, **" In Syria, Russia Is Pleased to Fill an American Void"**, The New York Times, 17/10/2019.
https://nyti.ms/3l7zfrh (accessed on 4/9/2020)
[1]- European Asylum Support Office (EASO) , "Syria Security situation", op. cit, p 42.
[2]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, cit, p 34.

لحماية حقول النفط*، فالولايات المتحدة لا تزال متمسكة بالشراكة مع الكرد لتأمين الموارد الطاقوية ونهبها بطرق غير مشروعة، كما أن واشنطن غير مهتمة بإعادة إعمار سوريا بعد الحرب، وبدلاً من ذلك وسّعت جملة الضغوطات الإقتصادية عبر عقوبات قانون قيصر جوان 2020[1]، الذي ينص على فرض عقوبات على الأفراد والمؤسسات والكيانات التي تتعامل مع النظام السوري، وحدّد القانون 39 فرد وكيان تشملهم العقوبات الإقتصادية[2].

7- التحالف الأمريكي – الخليجي مع الكرد 2020 – مؤامرات شرق الفرات –

مع مطلع 2020 جرت مباحثات في الحسكة بإشراف أمريكي، بهدف إرسال قوات خليجية تدعمها واشنطن لتعزيز سيطرة قسد في شمال شرق سوريا، وتهدف الخطة الأمريكية لتأمين التمويل الخليجي لقوات تعمل على محاربة تمدد الميليشيات الإيرانية في شرق الفرات، وأكدت المباحثات على تمويل وتدريب ميليشيا الصناديد والنخبة (تيار الغد) الذي يترأسه **أحمد الجربا**، ووفق التقرير، فإن شركة أمريكية أمنية خاصة هي من تتولى تدريب هذه القوات في منطقة الإدارة الذاتية الكردية، في إطار تفعيل دور العشائر في مواجهة النفوذ الإيراني.

إلى جانب ذلك، فإن 400 عنصر من القوات الخاصة التابعة لإحدى الدول الخليجية، أرسلت إلى حقل "العمر" النفطي لتأمين وصول 30 شاحنة تحمل معدات حفر وتنقيب بالتعاون مع قوات سوريا الديمقراطية حيث ترغب واشنطن في نهب تلك الحقول بذريعة تطوير البنية التحتية لإقليم الإدارة الكردية، ومنع النظام من الحصول على إيرادات النفط في تلك المنطقة، لذلك إتهمت المستشارة السياسية للرئيس السوري **بثينة شعبان** واشنطن بسرقة النفط السوري**، عبر إنشاء قاعدة جديدة في "تل دراك" بالحسكة للسيطرة على طريق

* القوات الأمريكية إنسحبت من بعض قواعدها العسكرية في شمال شرق سوريا، تزامنًا مع الغزو التركي لسوريا – عملية نبع السلام– أكتوبر 2019، وظلت القوات الأمريكية متواجدة في قواعدها الواقعة في حقول النفط ومحيطها شمال سوريا، لذلك أعلن البنتاغون في نوفمبر 2019 عن إرسال تعزيزات لحماية آبار نفط شرق سوريا، ففي 8 جانفي 2020 دخلت حوالي 180 شاحنة أمريكية معززة عسكريًا إلى الحسكة (معبر الوليد) مع حدود العراق، وفي 19 سبتمبر 2020 أعلن Bill Urban (U.S. Central Command) عن إرسال تعزيزات عسكرية إضافية الى قواعدها المنتشرة بين محافظة دير الزور و الحسكة، وفعلاً دخلت 300 شاحنة تنقل معدات عسكرية ولوجستية عبر معبر الوليد في 26 سبتمبر 2020.

[1]- Muriel Asseburg, " Reconstruction in Syria: Challenges and Policy Options for the EU and its Member States", German Institute for International and Security Affairs, **SWP Research Paper**, No 11, July 2020, pp 15-16.

[2]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, pp 31-32.

** سرقة النفط السوري: خلال صائفة 2020 أبرمت الإدارة الذاتية إتفاقية مع شركة أمريكية "ديلتا كرسنت إنرجي" للتنقيب عن النفط السوري بمباركة إسرائيلية، وجاء الإتفاق في إطار قانون قيصر التجويعي، بل أن هذا الإتفاق يمثل خيانة كردية للحكومة السورية، التي ساندتهم إبان تعرضهم للإضطهاد التركي، فإذا كانت أولويات الحكومة السورية هي تحرير إدلب، فهذا لا يعني تجاهلها لمؤامرات شرق الفرات، فالإدارة الذاتية الكردية أمام مخاطر تركيا التي لن تقبل بوجود كيان كردي ولو في المريخ، وبالتالي لا يستبعد عبد الباري عطوان أن تؤدي المؤامرة الكردية– الأمريكية إلى تنسيق تركي– سوري

البترول الذي يربط آبار النفط والغاز شمال الحسكة بريف المحافظة الشرقية والجنوبية وصولاً إلى دير الزور حيث تهدف الجهود الأمريكية الداعمة للإدارة الذاتية، إلى سحب البساط من تحت أنقرة التي تستضيف الإئتلاف المعارض[1]، الذي إنتهت صلاحياته السياسية في المنظور الأمريكي والخليجي.

ثانيا: الدور الفرنسي.

بذلت فرنسا كل الجهود الدبلوماسية للضغط على مستوى مجلس الأمن الدولي من أجل فرض عقوبات إقتصادية وعسكرية ضد النظام السوري، إذ أن القوة الإستعمارية السابقة في سوريا، كانت من أشد المتحمسين لتسليح المتمردين، عبر ضخ جهد خليجي وغربي واسع النطاق لبناء معارضة مسلحة فعالة وقابلة للحياة من شأنها الإسراع في إسقاط النظام السوري، وإعادة هيكلة العمليات السياسية في سوريا بطريقة تتناسب مع توجهات السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة، بل أن فرنسا حاولت في مبادراتها تكرار السيناريو الليبي، بتمويل وتسليح المعارضة، وتجسد ذلك في تحالفها مع المجلس الوطني السوري الذي تم تشكيله في[2] إسطنبول خلال 2011، كأول كيان سياسي للمعارضة السورية التي تُمثل الجيش السوري الحر في المحافل الدولية، في إطار السياسة الواقعية الفرنسية لتأمين مصالحها الجيوسياسية في سوريا، لذلك كانت المقاربة الفرنسية للأزمة السورية متطابقة تمامًا مع الإستراتيجية الأمريكية، وهذا ما صرح به وزير خارجية فرنسا **ألان جوبيه** في 24 فيفري 2012: "سياسة فرنسا موالية لتوجهات أوباما.. موقفنا نفسه لكن الظروف مختلفة"، أي أن فرنسا والولايات المتحدة تتفقان في القضايا المتعلقة بالديمقراطية حقوق الإنسان في سوريا ! لكنهما تختلفان في آليات تأمين المصالح القومية في المنطقة، بسبب تعقد الديناميكيات الجيوسياسية في تشكيل مخرجات السياسة الخارجية الفرنسية.[1]

إلى جانب ذلك، فقد كانت فرنسا أول بلد غربي يعترف بالإئتلاف السوري الذي تأسس في نوفمبر 2012، بل أن **فرانسوا هولاند** ذهب إلى إعتبار الإئتلاف السوري بمثابة الحكومة الديمقراطية التي سيدعمها

لمواجهة الحركات الإنفصالية الكردية المهددة لكل من العراق وإيران وتركيا وسوريا. للمزيد **راجع:** عبد الباري عطوان، "**ترامب يمنح النفط السوري رسميا للإدارة الذاتية الكردية**"، رأي اليوم، 2020/8/3.

(تم تصفح الموقع في: 2020/9/6) https://bit.ly/3cOUhIs

[1]– المرصد الإستراتيجي، **التقرير الإستراتيجي السوري** ، العدد 76، 2020/2/24، ص ص 5–6.

(تم تصفح الموقع في: 2020/9/6) https://bit.ly/33mqrru

[2]- Steven Erlanger and Rick Gladstone, **"France Grants Its Recognition to Syria Rebels"**, The New York Times, 13/11/2012.
https://nyti.ms/3cQft0w (accessed on 6/9/2020)

[1]- Bachar Youssef, **French role in the Syrian crisis Escalation of the conflict with Russia**, Reims: Université de Reims Champagne-Ardenne, 2017, pp 7, 8, 17, 18.

لإسقاط الحكومة التسلطية بقيادة الأسد!، ولم تكتف فرنسا بالإعتراف الدبلوماسي فقط، بل سعت إلى دعم مطالب الإئتلاف السوري برفع الحظر الأوروبي عن مبيعات الأسلحة لسوريا، ولذلك سعت فرنسا للضغط على الإتحاد الأوروبي برفع الحظر بما يسمح بوصول الأسلحة للمتمردين، حيث طرح **هولاند** في مارس 2013 دعوته لإنهاء حظر الأسلحة على سوريا، عبر السماح بإرسال أسلحة تقليدية للمعارضة (صواريخ أرض جو، صواريخ مضادة للدبابات)، وراهن هولاند على أن التمكين لخط إمدادي أوروبي من الأسلحة والدعم اللوجستي والإستشارات العسكرية ستغير ديناميكيات الحرب، وتعُجل في عملية إسقاط النظام، إلا أن الموقف الأوروبي كان ضد التوجه الفرنسي، حيث إكتفى الإتحاد الأوروبي بالسماح بوصول المساعدات الشبه عسكرية فقط، بسبب الخشية من أن تقع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الجهادية[1]، إذ أعربت كل من النمسا والسويد في ماي 2013، عن إستيائها من المجازفة الفرنسية في تسليح المتمردين التي ستؤدي إلى دعم الجماعات الإرهابية السورية، وأمام غياب الإجماع الأوروبي حول تسليح المعارضة السورية، تمسك الإتحاد الأوروبي بفرض مزيد من العقوبات الإقتصادية على النظام السوري لإجباره على الإذعان.[2]

رغم رفض الإتحاد الأوروبي تمرير مشروع تسليح المعارضة السورية، إلا أن فرنسا لجأت إلى سياسة الأمر الواقع، وهي العمل سرًّا في كواليس الدبلوماسية الفرنسية، التي كشفها **Xavier Panon** ، هذا الأخير أشار إلى أن **هولاند** كان له دور فعال في تسليح المتمردين منذ 2012 رغم الحظر الأوروبي، حيث شملت عمليات تسليح المعارضة، إرسال سترات واقية من الرصاص وأدوات إتصال ومدافع من طراز 20 ملم ورشاشات من طراز 12.7 ملم وصواريخ مضادة للدبابات، وأكد **كزافييه بانون** على أن الأسلحة تم إرسالها برعاية من المديرية العامة للأمن الخارجي (DGSE) التي سلمتها إلى اللواء **سليم إدريس** عبر شبكات سرية كما كشف **كزافييه** بأن هولاند شخصيًا صرّح له خلال 2014 عن عمليات التسليح السرية، وجادل هولاند بأن باريس مقتنعة بأن الأسلحة الفرنسية ستصل إلى الجيش السوري الحر الذي وصفه بالمعارضة العلمانية المعتدلة.[1]

---

[1]- Justyna Pawlak and Adrian Croft, **" EU failure will allow UK, France to arm Syrian rebels"**, Reuters, 27/5/2013.
https://reut.rs/33tkrxv (accessed on 7/9/2020)

[2]- Steven Erlanger, **" Seeking to Aid Rebels in Syria, France Urges End to Arms Embargo"**, The New York Times, 14/3/2013.
https://nyti.ms/30tIxWH (accessed on 7/9/2020)

[1]- الوكالة العربية السورية للأنباء ،" **كاتب فرنسي يكشف عن تزويد فرنسا للإرهابيين في سورية بأسلحة وذخيرة**"، SANA، 2015/5/7.
(تم تصفح الموقع في: 2020/9/7) https://bit.ly/36tmCTh

إبتداءًا من 2015، بدأت تتناقض ملامح السياسية الخارجية الفرنسية في التعاطي مع الأزمة السورية بعد أن أدركت القيادة الفرنسية بأن سقوط نظام الأسد بات أمرًا مستحيلاً بفضل الدعم الروسي والإيراني ناهيك عن الإعتداءات الإرهابية في باريس 13 نوفمبر 2015، التي حفزت الإدارة الفرنسية على المشاركة في التحالف الدولي ضد داعش، حيث صرح **Jean-Marc Ayrault** في أفريل 2016: " كانت فرنسا متمسكة بالتطلعات المشروعة للشعب السوري، أما الآن فيجب الإنتقال للإهتمام بالإستقرار الدائم في دول الجوار(لبنان)"، ولذلك أصبح طموح باريس محدود، مما دفعها لمراجعة أولوياتها، في ظل ملف الإرهاب وطبيعة التهديدات الداخلية في فرنسا مع عودة[1] الدواعش من سوريا إلى أرض الوطن، حيث أشارت التقديرات إلى أنه منذ جانفي 2014 إنضم حوالي 1700 مواطن فرنسي إلى صفوف داعش، وهو هاجس أمني لحكومة **ماكرون** التي[2] أعطت أولوية لإطلاق زخم جماعي للقضاء على داعش والتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع السوري بطريقة تصون إستقرار دور الجوار، حيث أكد **ماكرون** في أفريل 2018 على عزم فرنسا مواصلة تواجدها في سوريا، عبر أربعة إستراتيجيات مترابطة ومتكاملة لحل النزاع السوري بشكل مستدام، وتُمثل مقاربة فرنسية جديدة تتعارض مع توجهات **هولاند** وهي: مكافحة الإرهاب، العمل على إيجاد حل سياسي للأزمة، العمل على إستقرار المنطقة، ضرورة إحالة رموز النظام السوري أمام المحاكم الجنائية الدولية !.[3]

خلال عام 2016 إعترفت السلطات الفرنسية بوجود عدد من قواتها المسلحة في الأراضي السورية، دون الكشف عن عددهم الدقيق، غير أن الأناضول تحدثت عن وجود 70 جندي، فيما ذكر المعهد الفرنسي للأبحاث الدولية عن وجود 200 جندي من القوات الخاصة الفرنسية خلال 2018[4]، ووصل العدد إلى 1000 جندي مع مطلع 2019؛ غير أن قرار **ترامب** بسحب قواته من سوريا أربك فرنسا التي دحضت إدعاء ترامب الإنتصار على داعش، حيث صرّحت وزيرة الدفاع الفرنسية **Florence Parly** قائلة: "إن الدولة الإسلامية لم يتم محوها من الخريطة، وأن فرنسا تراودها مخاوف تواجد قوات فرنسية بدون حماية أمريكية".[1]

ويمكننا إجمال أهم الأدوار الفرنسية خلال الفترة الممتدة بين 2017-2020 على النحو التالي:

---

[1]- Bachar Youssef, op. cit, pp 27, 28, 52.

[2]- Robert Zaretsky, **" France's Existential Loneliness in Syria"**, Foreign Policy, 21/12/2018. https://bit.ly/3jDfBDv (accessed on 8/9/2020)

[3]- France Diplomacy, **" War in Syria: Understanding France's position"**, Ministry of Europe and Foreign Affairs , June 2020. https://bit.ly/33ml3Vk (accessed on 8/9/2020)

[4]- Robert Zaretsky, op. cit.

[1]- Tom Wheeldon, **" As US withdraws troops from Syria, France and UK remain in the back seat"**, France 24, 23/2/2019. https://bit.ly/3jqRV54 (accessed on 8/9/2020)

– المشاركة في العدوان الثلاثي على سوريا 17 أفريل 2018، بحيث صرح **ماكرون** عقب الإعتداء أن هدف الضربة العسكرية هو تدمير قدرات النظام السوري على إنتاج الأسلحة الكيميائية، بل إعتبر أن العدوان رد إنساني على تجاوزات النظام السوري.[1]

– محاولة الإنخراط الفرنسي في جهود التسوية السياسية، بعد فشل جهود التسوية القسرية.

– العمل على توطيد العلاقة مع YPG و تسليح قوات سوريا الديمقراطية.

– التمسك بالعقوبات الإقتصادية لردع النظام السوري، في تقاطع تام مع قانون قيصر الأمريكي، فمنذ 2011 ساهمت فرنسا في تنفيذ عقوبات إقتصادية ضد سوريا، شملت قطاع النفط أساسًا إلى جانب 259 فرد و67 كيان متهم بمساندة النظام السوري.

– العمل على الصعيد الدبلوماسي على كبح النفوذ الإيراني في سوريا، مع الحفاظ على المصالح الفرنسية في لبنان التي يهددها وجود سلاح حزب الله.[2]

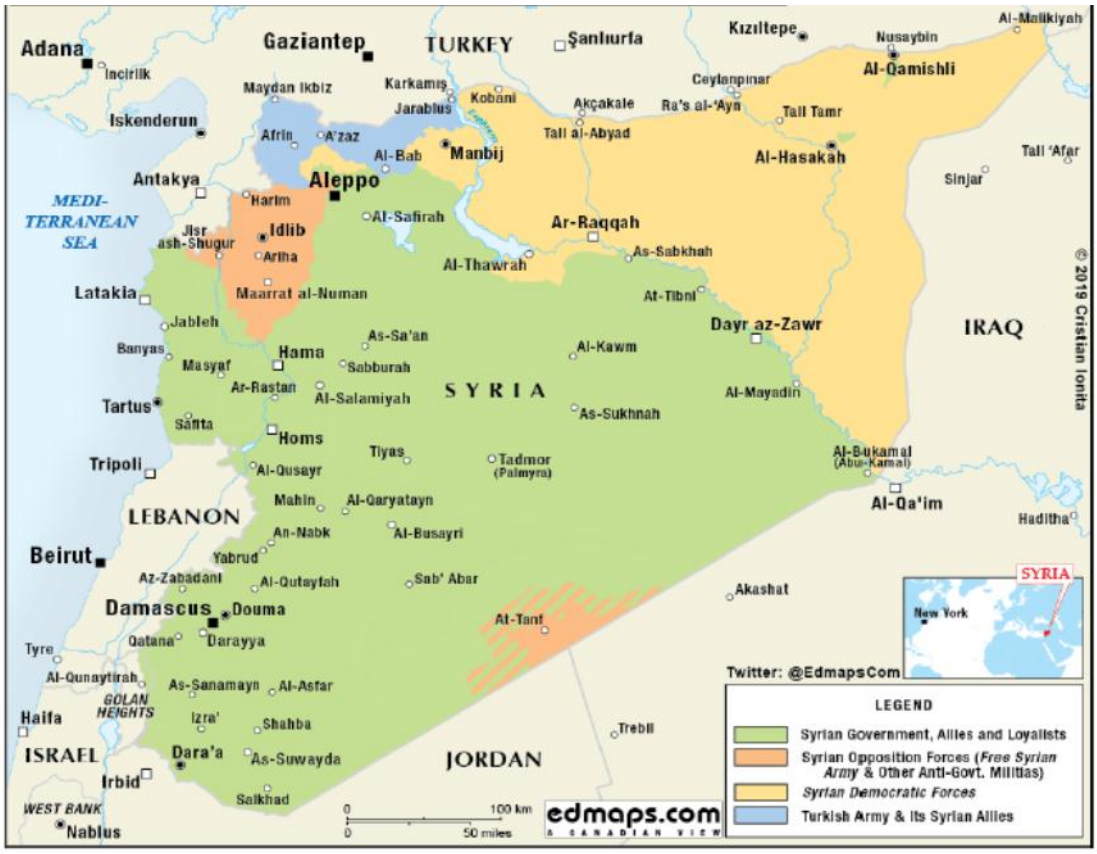

شكل رقم(6): خريطة السيطرة والنفوذ العسكري في سوريا(جويلية 2019).

source: European Asylum Support Office (EASO) , "Syria Security situation", op. cit, p 14.

[1]- Michael Crowley and Andrew Restuccia, **" US, Britain and France launch airstrikes on Syria"**, 17/4/2018. https://politi.co/2Sm3JJW (accessed on 8/9/2020)

[2]- Margaux Nijkerk, "France's Role in Syrian Reconstruction, and the Implications for Israel", **Strategic Assessment**, Vol 21, No 4, January 2019, pp 56, 60, 61.

إستنتاجات الفصل الثالث.

من خلال رصدنا لأزمة الدولة السورية بين السياقات الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية، نستنتج مايلي:

– إرتبطت الأزمة السورية بعدة أسباب داخلية، تتمثل أهمها في حالة الإحباط من المشاركة السياسية، منذ تأسيس الجمهورية السورية الثانية، رغم أن الدولة البعثية وضعت حدًّا لتسييس الهويات الإثنو–طائفية، حيث أسس الأسد لنظام سلطوي مستقر طبق على كل المناطق، بما فيها تلك التي يشكل فيها العلويين الأغلبية فلم يدرك الشعب السوري بأنه ضحية مؤامرة دولية، لاتهتم بتغيير النظام ولا بالديمقراطية، لذلك ساهمت وسائل الإعلام في الترويج لأوهام الثورة بطريقة جعلت المواطن السوري أسير الأكاذيب وضحية البروباغندا.

– تضافرت جملة من العوامل الخارجية في الأزمة السورية، لتوجيهها وفق لعبة التوازنات والمصالح الدولية حيث تراكمت المساعي الدولية لتدمير سوريا منذ2001 وتجسدت في مختلف الضغوط الدبلوماسية والعقوبات الغربية على النظام السوري، كما إرتبطت الأزمة السورية بالصراع الدولي على الموارد الطاقوية السورية.

– سلكت الأحداث السورية المسار السلمي خلال الفترة الممتدة من 18 مارس 2011 إلى غاية 6 جوان 2011، أين تم عسكرة الثورة بظهور قوى متمردة تحارب السلطة وتشكك في شرعية الدولة ذاتها وحدودها الجغرافية، إذ تصاعد العنف عبر تشكيل ألوية المتمردين لمحاربة الحكومة، متمثلاً في تأسيس الجيش السوري الحر في جويلية 2011، برعاية تركية– خليجية ودعم غربي، وبحلول خريف 2011، إستولى المتمردون على عدة مدن سورية، وظهرت عدة جماعات متطرفة تقاتل إلى جانب الجيش الحر، ومع صائفة 2012، شهدت سوريا زيادة في العنف وانتعشت الجماعات الإرهابية، مثل جبهة النصرة، إلى أن ظهر تنظيم داعش خلال 2013 الذي سيطر على مساحات شاسعة من الأراضي السورية، مما دفع بالولايات المتحدة إلى التدخل العسكري خريف 2014، وتبعه التدخل الروسي في سوريا خلال خريف 2015 بناءًا على دعوة من الحكومة السورية، حيث تبنت روسيا إستراتيجية تدريجية، فبعد دعم النظام سياسيًا، إتجهت إلى الدعم العسكري المباشر لمقاتلة المتمردين والإرهاب، وتُوج التدخل الروسي بإستعادة النظام السوري لمدينة حلب مع نهاية 2016، حيث مثّل هذا الإنتصار تحولاً شاملاً في مسار الصراع لصالح النظام السوري.

– تعرضت سوريا لعدة إعتداءات سافرة على سيادتها، أهمها سقوط كانتون عفرين في يد الإستعمار التركي في 18 مارس 2018، والعدوان الثلاثي على سوريا خلال أفريل 2018، علاوة على سلسلة الإعتداءات الإسرائيلية على المواقع العسكرية السورية والإيرانية وحزب الله، سيما في الجنوب السوري.

– خلال صائفة 2018، حرّر النظام محافظتي درعا والقنيطرة في الجنوب، من خلال عملية مشتركة بين القوات السورية والروسية والميليشيات الإيرانية، فيما شكّل الوجود الإيراني في الجنوب هاجسًا أمنيًا لإسرائيل.

– تتمثل أهم الفواعل المحلية المؤيدة للنظام السياسي السوري في الجيش العربي السوري الذي مر بمرحلتين أولهما؛ فترة التصدع بين 2011 وأواخر 2015، وثانيهما؛ فترة إعادة البناء بعد 2015، كما تعد قوات الدفاع الوطني أهم تنظيم شبه عسكري محلي ساند الحكومة السورية إبتداءًا من 2013، علاوة على ذلك فقد دعم النظام السوري عدة ميليشيات محلية مثل قوات النمر وميليشيا جمعية البستان الخيرية.

– تشمل الفواعل المعارضة للنظام على المستوى المحلي، كل من الجيش السوري الحر منذ 2011 والذي تحول إلى الجيش الوطني السوري 2017 كميليشيا ذات قيادة مركزية في الجيش التركي، علاوة عن قوات سوريا الديمقراطية المتحالفة مع واشنطن، والتي تسيطر على مساحة 35000 كلم^2 في شمال شرق سوريا.

– تتجسد التنظيمات الإرهابية المعارضة للنظام السوري في كل من جبهة النصرة: 2012 –2016، وتنظيم داعش 2013–2019، إلى جانب هيئة تحرير الشام في إدلب، التي تأسست في جانفي 2017.

– تحالف مع النظام السوري على المستوى الإقليمي كل من حزب الله اللبناني والحرس الثوري الإيراني إبتداءًا من 2013، وبناءًا على دعوة من الحكومة السورية، ولم يكن التحالف إلتزامًا دينيًا ومذهبيًا.

– تتمثل أهم القوى المناهضة للنظام السوري على المستوى الإقليمي في كل من تركيا التي وظفت إستراتيجية عدوانية تجمع في طياتها بين الحرب بالوكالة والتدخل العسكري المباشر، والممالك الخليجية التي تآمرت للإطاحة بنظام الأسد، حيث أضحت الأزمة السورية نتيجة للتحريض الخليجي، خاصة قطر والسعودية، إلى جانب ذلك، فقد تورطت إسرائيل في تقديم مساعدات سرية لما يقل عن 12 جماعة بين 2011–2017.

– تعتبر كل من روسيا والصين أهم القوى الدولية المتحالفة مع النظام السوري، أما روسيا؛ فقد دعمت النظام السوري عبر الجهود الدبلوماسية والدعم اللوجستي 2011–2015، وبعد 2015 إنتقلت إلى المشاركة العسكرية المباشرة بناءًا على دعوة من الحكومة السورية لكبح المساعي الخليجية–التركية والغربية لتدمير سوريا، وأدى التدخل العسكري الروسي إلى تغيرات عميقة في مسار ونتائج الحرب السورية، حيث أصبح النظام السوري إلى غاية ديسمبر 2019 يسيطر على حوالي 73% من الأراضي السورية، أما الصين؛ فقد دعمت النظام السوري، خاصة على مستوى مجلس الأمن لتجنب أي تدخل عسكري غربي في سوريا.

– تعد كل من فرنسا والولايات المتحدة أهم القوى المعارضة للنظام السوري على المستوى الدولي، أما الولايات المتحدة؛ فإنها لم تكتف بالضغوطات الدبلوماسية والإعتداءات السافرة على السيادة السورية، بل سلطت أقصى أنواع العقوبات الإقتصادية ضد الشعب السوري في إطار قانون قيصر 2020، وتحالفت مع قوات سوريا الديمقراطية في إطار مؤامرات شرق الفرات لسرقة النفط السوري، في حين بذلت فرنسا؛ كل الجهود الدبلوماسية للضغط على مستوى مجلس الأمن الدولي في محاولة لتكرار السيناريو الليبي.

الفصل الرابع:

جهود ومتطلبات إعادة بناء الدولة السورية بعد أزمة 2011 والسيناريوهات المستقبلية

المبحث الأول: الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء الدولة السورية.

المطلب الأول: مسار جنيف 2012-2020.

الفرع الأول: أهم جولات محادثات جنيف.

مع تصاعد التوتر والعنف في سوريا، نشأت مبادرة أممية خلال فيفري 2012، جمعت بين الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الحرب السورية وإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية، تمثلت في تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة الوسيط المخضرم **كوفي أنان** بصفته مبعوث خاص للأمم المتحدة إلى سوريا، من أجل تعزيز الحل السياسي عبر القنوات الدبلوماسية، حيث إقترح في أواخر مارس 2012 مجموعة من المبادئ والميكانيزمات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحول سلمي للأزمة السورية، وعُرفت تلك المبادرة بالخطة السداسية، التي تضمنت[1] عملية سياسية شاملة تتناول المطالب الشرعية للشعب السوري، وركزت على النقاط التالية:[2]

- ضرورة إلتزام الحكومة والمعارضة السورية بالتعاون مع **أنان** في إطار عملية سياسية تشمل كل الأطياف السورية.
- وقف العنف المسلح وسحب الأسلحة الثقيلة من المدن.
- تطبيق هدنة مؤقتة للسماح بوصول المساعدات الإنسانية الدولية.
- الإفراج عن المعتقلين.
- حرية الصحافة.
- حرية التجمع والتظاهر السلمي.

وهكذا، طرح **أنان** هذه الخطة على مجلس الأمن الذي صادق عليها في 21 مارس 2012، وبمقتضى هذه المبادرة، نشرت الأمم المتحدة 300 مراقب في جمع أنحاء سوريا لوقف إطلاق النار، والتخفيف من حدة العنف الثوري، غير أن الإستخدام المفرط للعنف المسلح ضد النظام السوري، أدى لفشل خطة أنان، التي إنتهت بسحب مراقبي الأمم المتحدة من سوريا، مما مهد الطريق لمحادثات جنيف.[3]

---

[1]- Meagan Eisner, op. cit, p 53.
[2]- Raymond Hinnebusch and others, op. cit, p 8.
[3]- Meagan Eisner, op. cit, p 53.

1- الجولة الأولى من محادثات جنيف: 30 جوان 2012.

قدّمت " مجموعة العمل من أجل سوريا" مقاربة سياسية لمعالجة الأزمة السورية في إطار عملية جنيف التي إنعقد إجتماعها الأول بجنيف في 30 جوان 2012، وتتكون مجموعة العمل من أجل سوريا من (روسيا، تركيا، الصين، قطر ...)، إلى جانب مشاركة كل من الجامعة العربية والأمم المتحدة، وطرحت المجموعة جملة من المبادئ التوجيهية لعملية بناء الدولة السورية[1]، حيث دعت إلى إقامة مرحلة إنتقالية على أساس جدول زمني وبيئة أمنية سلمية، على أن تضم الحكومة الإنتقالية ممثلين عن السلطة والمعارضة وتتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة، وبحسب الوثيقة فإن الحكومة الإنتقالية تشمل حكومة الأسد والمعارضة والمجموعات الأخرى التي سيتم تشكيلها على أساس الموافقة المتبادلة، فهي لا تتضمن الدعوة لتنحية النظام السوري[2]، بل تؤكد على مرحلة إنتقالية توافقية عبر السماح لكل المجموعات الطائفية في المشاركة في الحكم والمنافسة الديمقراطية، مع ضرورة ترسيخ آليات الحوار الوطني بمشاركة كل مكونات المجتمع السوري وإصلاح النظام الدستوري والتعددية الحزبية والمساءلة، وتمكين المرأة خلال هذه المرحلة، إلى جانب التأكيد على أهمية التطبيق الكامل للخطة السداسية التي طرحها **كوفي أنان**.[3]

واقعيًا، فشل مؤتمر جنيف-1- بسبب عدم وضوح أهدافه ومبادئه التوجيهية، والخلاف بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة فسّرت نتائج جنيف بأنه يمهد الطريق لمرحلة سياسية بدون نظام الأسد، مركزة على ما تصفه بالفظائع الإنسانية للنظام السوري، في حين دافعت روسيا عن حق الأسد في مكافحة الإرهاب والمتمردين، وفسّرت جنيف بأنه لم يتضمن تنحية الأسد، بل مرحلة إنتقالية تشاركية بين الحكومة والمعارضة غير المسلحة[4]، ولذلك سعت الدول المنخرطة في جنيف إلى تحقيق نصر عسكري على الميدان لإجبار الطرف الآخر على القيام بتنازلات تفاوضية، وحالت تلك البدائل دون إيجاد حل سياسي على أساس منصة جنيف.[5]

2- الجولة الثانية من محادثات جنيف: 22 جانفي-15 فيفري 2014.

نتيجة لفشل جهود **أنان** في جنيف-1-، حاول الوسيط الدولي الجديد **الأخضر الإبراهيمي** جمع الفرقاء(الحكومة السورية والإئتلاف الوطني لقوى الثورة) في إطار عملية جنيف-2-، حيث دعى **الإبراهيمي** إلى إنتقال سياسي سلمي للسلطة وفقًا لمبادئ الجولة الأولى من المفاوضات، عبر البحث عن آليات الحكومة

[1]- Ibid, pp 53-54.
[2]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, p 21.
[3]- Muriel Asseburg and Heiko Wimmen, "Geneva II – A Chance to Contain the Syrian Civil War", German Institute for International and Security Affairs, **SWP Research Paper**, No 10, January 2014, p 3.
[4]- Meagan Eisner, op. cit, p 54.
[5]- Muriel Asseburg and Heiko Wimmen, op. cit, p 3.

الإنتقالية لإنهاء الصراع وإعادة تأسيس الدولة السورية الجديدة[1]، في إطار مقاربة التسوية السياسية التشاركية المستدامة لحل معضلة فشل الدولة السورية، حيث تزامن جنيف–2– مع صعود الجماعات الإرهابية التي إكتسحت أراضي سورية واسعة، إلى جانب هيمنة نسبية للمتمردين على عدة مناطق في غرب سوريا؛ ورغم ذلك وافق النظام السوري على الإنضمام لمسار جنيف والحوار مع المعارضة المسلحة، في مقابل تعنت موقف قوى الإئتلاف المعارض التي أعاقت إمكانية الوصول للحل السلمي.[2]

وحتى تتضح الرؤية، فقد تمسك الإئتلاف السوري بضرورة تنحية الأسد كشرط مسبق للمفاوضات حول آليات تأسيس هيئة حكم إنتقالية، في حين ركز وفد النظام السوري على أولوية مكافحة الإرهاب في أجندة المفاوضات، إلى جانب إتهام النظام السوري لواشنطن بإختراق مسار جنيف، على غرار دورها السافر في تسليح المعارضة، وهذا ما شجع المعارضة بخيار القتال بدل التفاوض(مستفيدة من من الدعم الغربي) لإجبار الأسد على الرضوخ لمطالب التنحية وعدم إشراكه في الهيئة الإنتقالية، أما روسيا فقد تمسكت بمقاربة مفادها أن الأسد رئيس شرعي للدولة السورية، وتنحيته ستخلق فراغ أمني يؤدي إلى إنتعاش الجماعات الجهادية[3].

ومن المتعارف عليه، أن المواقف المتناقضة بين أطراف المفاوضات، مرتبطة بتفسير بيان جنيف–1– حيث تعتقد الفواعل المؤيدة للنظام السوري أن بيان جنيف–1– لا يطالب الأسد صراحة بالتنحية، بل يطالب بتشكيل حكومة إنتقالية عن طريق توسيع الحكومة القائمة لتشمل أعضاء من المعارضة، مع التركيز على أولوية محاربة الإرهاب خلال هذه المرحلة، والذي يشمل نطاق واسع من المجموعات المعارضة، أما القوى المعارضة للنظام السوري، ففسّرت الحكومة الإنتقالية على أساس مرحلة بدون مشاركة رموز الحكومة السورية الحالية.[4]

مسألة أخرى، أدت لفشل جنيف–2–، تتمثل في غياب إيران، التي يصفها**Raymond Hinnebusch** بمعضلة الشمولية غير الكافية Insufficient Inclusivity، التي تعني أن الإختبار العملي للشمولية هو إستبعاد طرف معين له نفوذ في القضية الرئيسية مما يُعطل الإتفاقية، فإستبعاد إيران من جنيف كان كارثة بحسب **لافرورف**، حيث أن جهود الإبراهيمي في إشراك إيران، إصدمت بالمعارضة الغربية واختراق الولايات المتحدة لمسار جنيف، ولذلك أكد **رايموند** أن أطراف الحرب السورية إقتنعت بأن التفاوض سيكون له تكلفة

[1]- Raymond Hinnebusch and others, op. cit, pp 16-17.
[2]- Sukalpa Chakrabarti, " The New Cold War in Syria", **In:** Sujata Ashwarya and Mujib Alam(eds), **Contemporary West Asia: Perspectives on Change and Continuity**, London: Routledge,2019, p 185.
[3]- Raymond Hinnebusch and others, op. cit, pp 17-18.
[4]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, p 21.

أكثر من تكلفة إستمرار القتال، بسبب تعقد ديناميات الأزمة والحوافز الإقتصادية للمتمردين من القوى الإقليمية والدولية.[1]

3- الجولة الثالثة من محادثات جنيف: 29 جانفي-3 فيفري 2016.

شارك في مفاوضات جنيف-3- ممثلين عن الحكومة السورية، والهيئة العليا للمفاوضات التي إنبثقت من مؤتمر الرياض 2015، وتضم الهيئة كل من الإئتلاف الوطني لقوى الثورة السورية، وهيئة التنسيق الوطني وممثلي الفصائل المسلحة، وتمت هذه المفاوضات برعاية مبعوث الأمم المتحدة إلى سوريا **Staffan de Mistura**، الذي دفع المعارضة إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة السورية، بمشاركة إيرانية وما مَثّلته من إنتصار دبلوماسي للنظام السوري، إذ أن **دي مستورا** أدرك أن الحل السلمي للأزمة لا يكتمل إلا إذا لعبت إيران دورًا في مسار جنيف.[2]

إستندت قرارت جنيف-3- لخريطة طريق التسوية السياسية، التي أقرها مجلس الأمن الدولي في 18 ديسمبر 2015، والمتمثلة في قرار 2254 كجزء من عملية جنيف، والذي يعتبر الأرضية الأساسية لدعم عملية الإنتقال السياسي وترسيخ آليات إعادة بناء الدولة السورية[3]، ويدعو هذا القرار إلى تشكيل هيئة حكومة إنتقالية شاملة، ووضع خارطة طريق أممية بهدف صياغة دستور سوري جديد في غضون ستة أشهر، تليها إجراء إنتخابات ديمقراطية على أساس الدستور التوافقي في مدة أقصاها 18 شهر[4] إلى جانب تأكيد القرار الأممي على ضرورة السماح بوصول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة، واتخاذ إجراءات بناء الثقة من أجل إنجاح العملية السياسية ووقف إطلاق النار، وضرورة مكافحة الإرهاب (داعش وجبهة النصرة)، كما إعتمد قرار 2254 على مخرجات إجتماع فينا 30 أكتوبر 2015، الذي جمع بين أعضاء مجلس الأمن الدولي والمجموعة الدولية لدعم سوريا ISSG [5]، وهذه المجموعة تمثل 20 دولة من أصحاب المصلحة الرئيسية في الصراع السوري (الفواعل المؤيدة والمعارضة للنظام)، ومثّلت قراراتها تقاربًا حذر بين هذه الفواعل، في سياق خطة عمل مشتركة وشاملة للإنخراط في عملية تشكيل حكومة إنتقالية في سوريا خلال ستة أشهر.[6]

---

[1]- Raymond Hinnebusch and others, op. cit, p 19.

[2]- علاء عبد الحميد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 110.

[3]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, p 22.

[4]- Lars Hauch, " Mixing politics and force Syria's Constitutional Committee in review", **CRU Report**, Clingendael: the Netherlands Institute of International Relations, August 2020, p 6.

[5]- Meagan Eisner, op. cit, p 55.

[6]- Lars Hauch, op. cit, p 6.

ورغم ذلك، فقد فشل مؤتمر حنيف-3- ، بسبب الخلاف بين المعارضة والنظام حول مصير الأسد حيث تمسكت المعارضة بضرورة رحيل الأسد كشرط مسبق للحكومة الإنتقالية، في حين رفض النظام مناقشة موضوع تنحية الأسد، وتمسك بأولوية مكافحة الإرهاب وتشكيل حكومة موسعة بمشاركة رموز نظام الأسد والمعارضة المعتدلة، أما **دي مستورا** فقد دعى إلى التركيز على مستقبل عمليات إعادة بناء الدولة، عبر سلطة إنتقالية ودستور جديد يُفضي إلى إنتخابات حرة وفقًا لقرار مجلس الأمن 2254، في حين إتهم الوفد الروسي القوى الدولية والإقليمية المعارضة للنظام بالضغط على الهيئة العليا للمفاوضات لإفشال محادثات جنيف-3-، عبر التمسك بمطلب تنحية النظام السوري عن طريق القوة[1]، لذلك ترى **Meagan Eisner** أن المعارضة تشرذمت بسب مطالبها الغير واقعية (التوازنات العسكرية في ميدان الصراع)، إلى جانب عدم تمثيلها للمعارضة الكردية، كما أن تعنت المعارضة مرده عدم إستنفاذها لقدراتها العسكرية حتى تقبل بالخيار التفاوضي كمخرج لإنهاء الحرب[2].

4- الجولة الرابعة من محادثات جنيف: 23 فيفري- 3 مارس 2017.

جاء إجتماع جنبف -4- بعد جولتين من مسار أستانا، والظروف المواكبة لتغير موازين القوى لصالح النظام، وشارك في هذا الإجتماع الرابع كل من ممثلي الحكومة السورية والهيئة العليا للمفاوضات بمنصتي القاهرة وموسكو، وجرت هذه الجولة برعاية **ستيفان دي مستورا**.[3]

وتمكن هذا الإجتماع من تحقيق إتفاق طارئ تضمن حزمة من القضايا السياسية التي يمكن الإعتماد عليها لتنفيذ العملية السياسية الإنتقالية وفقا لقرار **مجلس الأمن 2254**، وتضمن الإتفاق جدول أعمال يتكون من **أربعة سلال** Four Baskets ثلاثة كانت معروفة سابقا، والسلة الرابعة إقترحها دي مستور، في محاولة لتأطير عمليات تطوير الحزمة السياسية الشاملة لعملية سياسية إنتقالية تفاوضية، تُجَسَدُ ميدانيًا من خلال المسار التفاوضي، وتتمثل هذه السلال فيما يلي:[4]

- السلة1: جميع القضايا المتعلقة بإنشاء حكومة ذات مصداقية وشاملة وغير طائفية.
- السلة2: جميع القضايا المتعلقة بوضع إطار زمني لمسورة دستور جديد خلال ستة أشهر.

[1]- Deutsche Welle, **"Syrian opposition walks out of Geneva peace talks"**, 20/4/2016. https://bit.ly/2Tup7gB (accessed on 10/9/2020)

[2]- Meagan Eisner, op. cit, p 55.

[3]- Edith M. Lederer, **"UN envoy sets date for next round of Syrian talks"**, 9/3/2017. https://bit.ly/3e6xWGP (accessed on 10/9/2020)

[4]-United Nations, " Briefing: Fourth Round of Syria Talks No Miracles, But Progress Achieved", **Department of Political Affairs**, 8/3/2017. https://bit.ly/3e3btdL (accessed on 11/9/2020)

– السلة3: جميع القضايا المتعلقة بضمان إجراء إنتخابات نزيهة تحت إشراف أممي وفقا للدستور الجديد في مدة أقصاها 18 شهر.

– السلة4: القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية وتدابير بناء الثقة – السلة 4 إقترحها دي مستورا – هذا الأخير صرح بأن محادثات جنيف–4– لم تحقق المعجزات لكنها حققت أكثر مما كان متوقع.

5– الجولة الخامسة من محادثات جنيف: 23 –31 مارس 2017.

ركزت محادثات جنيف–5– على مناقشة أربعة أجندة وهي: الحكم، الدستور، الإنتخابات، مكافحة الإرهاب؛ غير أن هذه الجولة فشلت بسبب الخلاف بين الحكومة السورية والمعارضة، حيث تمسكت الحكومة السورية بأولوية تطبيق البند الرابع (مكافحة الإرهاب)، في حين أصرت المعارضة على التمسك بأولوية الإنتقال السياسي بوصفه مظلة شاملة للأجندة الأخرى.[1]

6– الجولة السادسة من محادثات جنيف: 16–19 ماي2017.

تميزت مباحثات جنيف–6– بمناقشة القضايا التقنية (الجوانب الدستورية والقانونية) بدل التركيز على مناقشة قضايا الحكم الإنتقالي، ومكافحة الإرهاب بإعتباره مفهوم غامض وضبابي، وتم إقتراح إنشاء آلية تشاورية حول المسائل الفنية لتشكيل خبراء مناقشة تقنيات الدستور الجديد، فهو أول إجتماع تقني لإيجاد آليات وقواسم مشتركة يُعوَل عليها في عملية إعداد دستور جديد لسوريا.[2]

من الناحية العملية، لم تسفر المحادثات عن أي تقدم ملموس، بسبب تشتت صوت المعارضة المتمثلة في اللجنة العليا للمفاوضات HNC والمتكونة من ثلاثة مجموعات منقسمة وهي: الهيئة العليا، منصة القاهرة منصة موسكو؛ ناهيك عن إصرار المعارضة على مطلب تنحية الأسد كجزء من عمليات الإنتقال السياسي بدل الدخول في تسويات واقعية (الدستور)، فالتناقض بين مطالب هذه المجموعات المنفصلة أدى إلى فشل مجهودات **دي مستورا** في إيجاد حل للفرقاء[3]، حيث تحدث وفد المعارضة **(نصر الحريري)** عن ما أسماه بالدور التخريبي للميليشيات الإيرانية في سوريا! متجاهلاً للعدوان الأمريكي على سوريا (أفريل 2017)، في حين صرح وفد النظام **(بشار الجعفري)** بأن مذكرة وفد المعارضة تتناقض مع أهداف وجدوى المفاوضات وهو سبب تعطيل مناقشات قضايا الحكم الإنتقالي ومكافحة الإرهاب.[4]

---

[1]- Jamey Keaten, **"No deal in sight as fifth round of UN Syria talks concludes"**, 31/3/2017. https://yhoo.it/37PQf1U (accessed on 11 /9/2020)

[2]- Fatih Erel, **" Syria talks in Geneva end in failure"**, Anadolu Agency, 19/5/2017. https://bit.ly/2TuHXnN (accessed on 11 /9/2020)

[3]- Daily Times, **" Syrian peace talks fail following incremental progress"**, 20/5/2017. https://bit.ly/3e0wplP (accessed on 12/9/2020)'

[4]- Fatih Erel, op. cit.

7- الجولة السابعة من محادثات جنيف: 10-14 جويلية 2017.

ناقش مؤتمر جنيف-7- قضية مكافحة الإرهاب بإعتبارها مطلبًا ثابتًا للحكومة السورية، التي وصفها دي مستورا بأنها بذلت مجهودات جبارة للقضاء على داعش (إستعادة الرقة)، إلى جانب تركيز المباحثات على المسائل التقنية المتعلقة بالإصلاح السياسي والدستور والإنتخابات، فيما ظلّت المعارضة مركزة في أجندتها التفاوضية على مطلب الإنتقال السياسي بدون وجود الأسد[1]، حيث عجز وفد المعارضة عن تقديم موقف تفاوضي موحد ضد الموقف الثابت للحكومة السورية (**بشار الجعفري** تمسك بمكافحة الإرهاب ومناقشة الدستور)، حيث ترى المعارضة أن الأسد هو العقبة الرئيسية في طريق أي صفقة محتملة للإنتقال السياسي إذ صرح **نصر الحريري** بأن الإنتقال السياسي هو الطريق الوحيد لمكافحة الإرهاب؛ وفي ظل هذا التناقض دعى **دي مستورا** المعارضة إلى تشكيل وفد تفاوضي موحد قبل مناقشة القضايا الإنتقالية.[2]

8- الجولة الثامنة من محادثات جنيف: 28 نوفمبر-14 ديسمبر 2017.

خلال الجولة الثامنة من المفاوضات، إتهم دي مستورا الحكومة السورية بإفشال محادثات السلام، عبر التركيز على قضية مكافحة الإرهاب كشرط أساسي لمناقشة بقية القضايا التي حددتها الأمم المتحدة: الحكم، الدستور، الانتخابات، فيما أثنى على المعارضة التي إنخرطت في مناقشة قضايا الحكم والإنتخابات، حيث أكد **دي مستورا** أنه لا يمكن إعادة بناء الدولة بدون عملية سياسية وانتخابات تدعمها الأمم المتحدة[3]، ودعى موسكو للضغط على دمشق لإقناع الحكومة السورية بتنظيم إنتخابات رئاسية لكسب السلام، لكن **بشار الجعفري** إتهم المعارضة بتنفيذ أجندة بيان الرياض-2- الذي طالب بفترة إنتقالية بدون مشاركة النظام السوري، مؤكدًا على أن بيان الرياض لَغَّمَ مسار جنيف، وموضحًا أن الحكومة السورية تفاعلت بجدية مع أجندة جنيف من خلال مقاربة سياسية تتلاءم مع السلال الأربعة، ومبادئ قرار 2254، وأكد **الجعفري** أن الحكومة السورية لن ترضخ للإبتزاز الإرهابي، وفي ظل هذه الإختلافات إنهارت محادثات جنيف-8-.[4]

9- الجولة التاسعة من المحادثات في فيينا: 25-26 جانفي 2018.

إتسمت محادثات فيينا برفض ممثل الحكومة السورية بشار الجفري مقترح لخمسة دول (الولايات المتحدة بريطانيا، فرنسا، السعودية، الأردن) بشأن تعزيز دور رئيس الوزراء على حساب سلطة رئيس الجمهورية

[1]-Tom Miles, **" U.N. ends round of Syria talks with focus on fight against terrorism"**, Reuters, 15/7/2017. https://reut.rs/2HwB6rO (accessed on 12/9/2020)

[2] -i24 News, **" UN Syria envoy hails small gains in latest peace talks"**, 15/7/2017. https://bit.ly/3kEMaRO (accessed on 12/9/2020)

[3]-UN News, **" 'Golden opportunity' missed for progress on intra-Syrian talks, says UN envoy"**, 14/12/2017. https://bit.ly/35Egwh4 (accessed on 12/9/2020)

[4]-Patrick Wintour, **" 'Golden opportunity' lost as Syrian peace talks collapse"**, The Guardian, 14/12/2017. https://bit.ly/37MqNKL (accessed on 13/9/2020)

ودعت مقترحات هذه الدول إلى تهيئة الظروف الملائمة لإجراء إنتخابات رئاسية برلمانية مبكرة، وفق مجموعة من المبادئ التوجيهية التي وضعها وزير الخارجية الأمريكي **Rex Tillerson** في خطاب ألقاه في Stanford University، والذي صمّم مقاربة جديدة للمشاركة الدولية في إعادة بناء سوريا بعد إنحسار داعش ولذلك وصف **الجعفري** هذا المقترح " بالكوميديا السوداء"، معتبرًا أن هذه الدول التي تسعى لإعادة بناء سوريا، هي نفسها التي شاركت في إراقة دماء الشعب السوري.[1]

ويمكننا إجمال أهم قرارات إجتماع فيينا في النقاط التالية[2]:

– ضرورة تطبيق **قرار 2254 (الحكم الإنتقالي، الدستور، الإنتخابات، مكافحة الإرهاب)**، كحل وحيد ومستدام للأزمة السورية، في إطار عملية سياسية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

– ضرورة إعتماد القرارات التوجيهية لجنيف–1–

– ضرورة تشكيل لجنة دستورية تضم ممثلين عن المعارضة والحكومة والمجتمع المدني والمستقلين والجندر وزعماء العشائر، مع توخي الحذر في ضمان التمثيل المناسب للمكونات العرقية والطائفية في تشكيل اللجنة الدستوري، وعبر التنسيق مع نتائج مؤتمر الحوار الوطني المزمع عقدة في سوتشي.

– ضرورة توفير بيئة آمنة كهدف نهائي للعملية الدستورية، لتمكين الشعب السوري من تقرير مستقبله السياسي بحرية، عبر إنتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة طبقًا لبنود قرار 2254.

يمكن القول تعليقًا على ماسبق، أن مسارعة الدول الخمسة إلى تقديم هذه المقترحات، جاءت كمحاولة أمريكية للتشويش على نتائج مؤتمر **سوتشي** المزمع عقده بعد يومين من لقاء فيينا، لأن القوى الغربية تنظر إلى مبادرة السلام الروسية بريبة، حيث تخشى من المسعى الروسي لخلق عملية سلام منفصلة، من شأنها أن تقوض النفوذ الغربي وتقلل من جهود الأمم المتحدة، لأن روسيا – بحسب الرؤية الغربية– تضع حلول ملائمة للأسد وإيران، ولذلك ركزت التوصيات التي إقترحتها الدول الخمسة على مناقشة قضايا الحكم الإنتقالي والإشارة لمكافحة الإرهاب كقضية ثانوية، وهي لغة المعارضة خلال مسار جنيف، علاوة على ذلك

[1]- Patrick Wintour, **" UN envoy to attend Syria peace talks despite boycott"**, The Guardian, 28/1/2018. https://bit.ly/3kvip5Q (accessed on 13/9/2020)

[2]- UN Special Envoy for Syria, **" Statement of Special Envoy for Syria Staffan de Mistura"**, 28/1/2018. https://bit.ly/3jI7pRD (accessed on 13/9/2020)

فقد رفض بشار الجعفري وثيقة الدول الخمسة، وتمسك بالنتائج التي سيفرزها حوار سوتشي الذي سيحضره 1500 شخص يمثلون كافة شرائح المجتمع السوري.[1]

الفرع الثاني: مبادرة اللجنة الدستورية.

1- مراحل تشكيل اللجنة الدستورية.

أ- المرحلة الأولى: إرهاصات طرح المبادرة: 30 جانفي 2018.

طرحت فكرة تشكيل اللجنة الدستورية من قبل روسيا في 30 جانفي 2018، في إطار كونغرس الحوار الوطني السوري في **سوتشي** The Syrian National Dialogue Congress حيث تم إصدار بيان مشترك، أكد بأنه يُمثل جميع شرائح المجتمع السوري، وطلب البيان من الأمم المتحدة مساعدة اللجنة الدستورية ودعم عملياتها طبقًا للقرار الأممي 2254، فرحبت الأمم المتحدة بالمبادرة بإعتبارها فرصة لإحياء عملية جنيف كما حظيت المبادرة بتشجيع كل من الدول الأوروبية والقوى الفاعلة في الأزمة السورية لدعم اللجنة الدستورية، رغم عدم مشاركة هيئة التفاوض السورية في الحوار، حيث إصطدمت المبادرة بمعارضة من قبل الهيئة بخصوص طبيعتها وإجراءاتها، إلى أن تمّ حل الخلاف عقب الإعلان عن عملية تشاركية لتمثيل أعضاء اللجنة المكونة من 150 عضو، حيث تقوم روسيا وإيران بإختيار 50 مندوب للحكومة السورية وتختار تركيا 50 مندوب للمعارضة، فيما تتولى الأمم المتحدة إختيار 50 مندوب من المجتمع المدني السوري، ورغم هذه الإجراءات فإن المعارضة توجست من المشاركة فيما تصفه بالعملية الأحادية الجانب والتي من شأنها أن تساعد الحكومة السورية على إكتساب الشرعية دوليًا دون تقاسم السلطة مع المعارضة في حين إعتبرت الأمم المتحدة أن من ثمرة اللجنة الدستورية هو أن تصبح جنيف وليس سوتشي هي المدينة المضيفة للهيئة الدستورية، على إعتبار أن مفاوضات اللجنة الدستورية جاءت في إطار قرار 2254 المحدد لمسار جنيف، حيث ركزت اللجنة على البند المتعلق بالدستور فقط، دون التطرق لموضوع الإرهاب.[2]

ب - المرحلة الثانية: الخلافات حول الإجراءات: جويلية 2018- سبتمبر 2019.

بعد خمسة أشهر من المناقشات حول تشكيل اللجنة الدستورية، خرجت الحكومة السورية خلال جويلية 2018 بإقتراح 50 ممثل، وفي منتصف أكتوبر 2018 تم تأكيد قائمة المعارضة المتضمنة 50 ممثل، لكن قائمة المجتمع المدني ظلّت شائكة، إلى أن توصلت الأمم المتحدة لتشكيل القائمة المتضمنة لكتلتين تراعي

[1]-Francois Murphy, **"Syrian opposition says will boycott Russia-brokered peace talks in Sochi"**, Reuters, 27/1/2018.
https://reut.rs/3jze8NE (accessed on 14/9/2020)
[2]- Lars Hauch, op. cit, pp 9-11.

موازنة المصالح المختلفة، حيث تضمنت 21 عضو ذات ميول للمعارضة و 29 عضو ذات ميول للحكومة.[1]

ج- المرحلة الثالثة: ميلاد اللجنة الدستورية 23 سبتمبر 2019.

في 23 سبتمبر 2019 أعلن الأمين العام للأمم المتحدة **António Guterres** عن المرحلة النهائية لتشكيل اللجنة الدستورية، أوما يصطلح عليه بالإختصاصات والقواعد الإجرائية الأساسية، أو الوثيقة المحددة[2] لعمل اللجنة المتكونة من هيئتين:

- الهيئة الموسعة: تضم 150 عضو تمثل الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، مهمتها الإتفاق على جدول الأعمال، لكي تدرسها المجموعة المصغرة.

- الهيئة المصغرة: تضم 45 عضو يمثلون الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، وتتولى الهيئة الصغرى مسؤولية إعداد وصياغة وتقديم المقترحات للهيئة الموسعة، التي يجب أن تصادق على تلك الإقتراحات.

وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة الدستورية منحت خيارين بين مراجعة دستور 2012 أو صياغة دستور جديد في إطار عملية تشاركية بين اللجنة العليا للمفاوضات والحكومة السورية والمجتمع المدني على أساس التوافق في الإقتراحات وجدول الأعمال، وفيما يتعلق بإتخاذ القرار، فإن عمل اللجنة يحكمها معيار الإجماع أو التصويت بالأغلبية 75% من الأصوات، أي 113 عضو في الهيئة الموسعة و34 عضو في الهيئة المصغرة على الأقل.[3]

2- تحليل أعضاء اللجنة الدستورية.

لقد تباينت وجهات نظر الفواعل المحلية والإقليمية والدولية على تفاصيل تشكيل اللجنة، وانتهى هذا الجدل في أواخر سبتمبر 2019، بصيغة تعكس إلى حد كبير التوازنات الإقليمية والدولية، وتعكس التقسيمات الشكلية للمجتمع (الجنس، الدين، الطائفة، المنطقة، الإثنية)، حيث أن الدول الفاعلة في تشكيل اللجنة الدستورية حاولت التركيز على النواحي الشكلية، ويمكن تحليل أعضاء اللجنة الدستورية على النحو التالي:[4]

- التوزيع حسب الجنس: الذكور 72%، الإناث 28%.

- التوزيع الديني: المسلمين 88%، المسيحيين 12%.

---

[1]- Ibid, p 12.

[2]- Ibid.

[3]- Zaki Mehchy, " **Discussion about the Syrian Constitutional Committee with Lawyer Kamal Salman**", Chatham House, November 2019.
https://bit.ly/3jwJVyx (accessed on 14/9/2020)

[4]- مركز جسور للدراسات السياسية، "مسار اللجنة الدستورية السورية"، **تقرير**، ديسمبر 2019، ص ص 3-8.

– التوزيع الطائفي: السنة 68%، العلويين 12%، الدروز 5%.

– التوزيع المناطقي: محافظة دمشق في مقدمة المحافظات من حيث عدد الأعضاء ، تليها محافظة الحسكة .

– التوزيع العرقي: حصل المكون العربي على 90% من الأعضاء، فيما حصل المكون الكردي على 5% والمكون التركماني على 2%، وحصلت المكونات الآشورية والأرمينية والشركسية والسريانية على حوالي 0.6 % لكل منها.

3– تحليل القواعد الإجرائية: تُمكننا الوثيقة القانونية التي قدمها **بيدرسون** في 30 سبتمبر 2019 من تحليل القواعد الإجرائية لعمل اللجنة الدستورية، على النحو التالي:

– الولاية: وفقًا للمادة الأولى فإنه يحق للهيئة الدستورية أن تراجع دستور2012، بما في ذلك التجارب الدستورية الأخرى أو تقوم بصياغة دستور جديد.

– الرئاسة: تنص المادة الرابعة على أن رئاسة اللجنة هي عملية تشاركية بين النظام والمعارضة، وعملها محصور بالتوافق في رئاسة الهيئتين الموسعة والمصغرة.

– التسيير: أتاحت المادة الخامسة للمبعوث الأممي الخاص أن يقوم بتسيير عمل اللجنة بمساعدة الرئيسين للتوصل إلى توافق لتقريب وجهات النظر بين الأعضاء.

– بناء الثقة: أكدت المادة السادسة من الوثيقة على بناء الثقة عبر ضمان أمن وسلامة أعضاء اللجنة.

– أحكام إضافية: أتاحت المادة السابعة من الوثيقة الأممية أمام اللجنة الدستورية مرونة إضافية لتعديل القواعد الإجرائية التي تقرها الأمم المتحدة، لكنها أغفلت الإطار الزمني لعمل اللجنة الدستورية.[1]

من خلال تحليل القواعد الإجرائية وأعضاء الهيئة الدستورية، نلاحظ تجاهل المبادرة لتمثيل الإدارة الذاتية الكردية، حيث رفضت المعارضة والحكومة تمثيلها، فالحكومة تُحمل الأكراد مسؤولية شراكتهم مع أمريكا على حساب الحكومة السورية، ووصفت قراراتهم بالغير وطنية، وتحت الضغط التركي تمّ إستبعاد الإدارة الذاتية الكردية من مشاركتها في تمثيل اللجنة الدستورية، إذ أن غياب الأحزاب الكردية سيؤثر على نجاح هذا العقد الإجتماعي المنشود من وجهة نظر بنيوية، وينتج عقد إجتماعي غير ديمقراطي.[2]

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 8– 9.

[2]- Zaki Mehchy, op. cit.

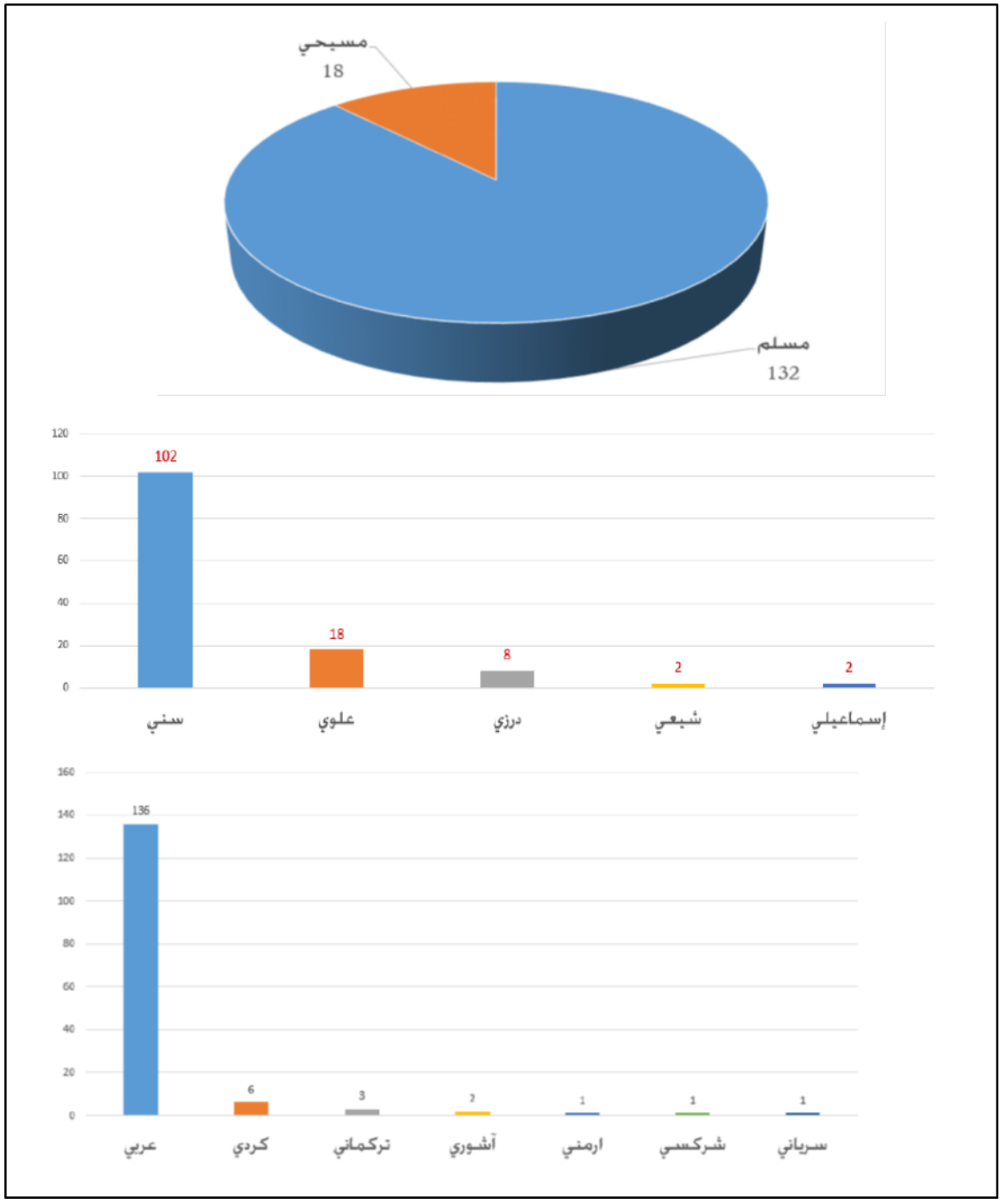

شكل رقم (7): الإنتماء الديني والطائفي والعرقي لأعضاء اللجنة الدستورية السورية (150عضو).

المرجع: مركز جسور للدراسات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 8.

4- أهم إجتماعات اللجنة الدستورية في جنيف: 2019-2020.

أ- الجولة الأولى من إجتماعات اللجنة الدستورية: 30 أكتوبر 2019.

نجح الوسيط الأممي **بيدرسون** في عقد أول إجتماعات اللجنة الدستورية في جلسة تصالحية جمعت بين الحكومة والمعارضة وممثلي المجتمع المدني، لمناقشة تفاصيل العملية الدستورية، فكانت الجولة الأولى بمثابة بوابة لإعادة بناء الدولة السورية من خلال مشروع لصياغة دستور جديد، بما يضمن بيئة آمنة ومحايدة لإجراء إستفتاء على مشروع الدستور وانتخابات نيابية ورئاسية على أساس الدستور الجديد، حيث طالب بيدرسون خلال الجولة الأولى من المحادثات بضرورة إجراء إصلاح شامل وعصري للدستور السوري، بطريقة تلبي تطلعات الشعب السوري في دولة مدنية ديمقراطية، مع ضرورة إلتزام أجندة اللجنة الدستورية بقرار 2254 ومخرجات مؤتمر الحوار السوري 2018 بمبادئه العامة- 12 مبدأ-، التي تمثل نموذجًا إرشاديًا لعملية التفاوض بين الحكومة والمعارضة حول الدستور.[1]

خلال الجولة الأولى، قامت الهيئة المصغرة بتقديم إقتراحات ومجموعة من الأفكار التي ناقشها إجتماع الهيئة الموسعة، وتم تجميعها في ثلاثة محاور:

- ركزت ورقة النظام السوري على مكافحة الإرهاب، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع وتكاتف ووحدة الشعب السوري، وإستنكار العقوبات الإقتصادية الغربية على سوريا، إلى جانب التمسك بمطلب إصلاح دستور 2012 ونقل عمل اللجنة إلى دمشق بدل جنيف.

- تضمنت ورقة المعارضة مبادئ دستورية منها: ضمان الحرية ، العدالة الإجتماعية، إستقلال القضاء.

- مطالب المجتمع المدني إنقسمت بين مؤيد ومعارض لورقتي النظام والمعارضة.[2]

ب- الجولة الثانية من إجتماعات اللجنة الدستورية: 25-29 نوفمبر 2019.

إستمرت الجولة الثانية من النقاشات حول الدستور السوري مدة أسبوع، دون التمكن من التوصل إلى توافق بشأن جدول الأعمال، مما أدى إلى عدم حضور الهيئة المصغرة المتكونة من 45 عضو نظرًا لعدم الإتفاق على الأجندة، بإعتراف **بيدرسون** الذي أكد عدم قدرة ممثلي الحكومة والمعارضة على الإتفاق حول أجندة المحادثات، فيما وصفه بالطريق الطويل لإعادة بناء الدولة السورية، الذي يبدأ بالتقارب السياسي بين الفرقاء ثم دستور وانتخابات حرة.[3]

---

[1]-Abdul-Ilah Fahd, " **Analysis: Challenges of Syrian Constitutional Committee**", Anadolu Agency, 12/11/2019. https://bit.ly/34xlkp2 (accessed on 16/9/2020)

[2]- مركز جسور للدراسات السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[3]- Andrew Heavens, " **Syria constitutional talks end without consensus on agenda: U.N. envoy**", Reuters, 29/11/2019.

ج- الجولة الثالثة: 24- 30 أوت 2020.

فشلت الجولة الثالثة من نقاشات اللجنة الدستورية في جنيف، بسبب الخلافات حول جدول الأعمال والقضايا ذات الأولوية في الأجندة التفاوضية لكل من الحكومة السورية والمعارضة، وخلص **بيدرسون** إلى القول بأنه لم نصل لمرحلة كتابة الدستور، فيما شدّد على أهمية الضمانات التي تقدمها روسيا وتركيا وإيران في إطار مسار أستانا.[1]

المطلب الثاني: مسار أستانا 2017-2020.

الفرع الأول: أهم جولات مفاوضات أستانا.

مع نهاية 2016 حرّر النظام السوري مساحات واسعة من الأراضي التي إحتلتها المعارضة المسلحة، وتمّ إضفاء الطابع الرسمي على الحقائق الجديدة في إطار عملية أستانا، التي تعكس الجهود الدبلوماسية لكل من روسيا وإيران وتركيا لتحفيز عمليات إعادة بناء الدولة، عبر التركيز على البعد الأمني في البداية، إلى أن تم تنشيط هذه الجهود سياسيا، عبر تفعيل اللجنة الدستورية كجزء من مسار جنيف الذي تم طرحه في إطار المبادرة الروسية (سوتشي)، إذ حاولت مبادرة أستانا التقدم في تدابير بناء الثقة ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والإفراج عن المعتقلين وتحسين مستويات المساعدة الإنسانية في القطر السوري، ناهيك عن الدور الأهم في إنشاء منطقة خفض التصعيد خلال 2017 كمقدمة لإنهاء الحرب، فأستانا عالجت الأسباب الجذرية للأزمة وليس الأعراض، لأن المشكل المطروح هو إنهيار الدولة بعد سنوات الأزمة، والمرتبط بالبعد الأمني في المقام الأول، وبالتالي توفر منصة أستانا فرصة لمعالجة أولوية القضايا الأمنية كمدخل لإعادة بناء الدولة.[2]

وفي هذا الإطار، خلقت موسكو مقاربة جديدة، إعتمدت على التكتيك الرئيسي للكرملين في عملية إنهاء فشل الدولة السورية، بإستخدام وقف إطلاق النار ومناطق خفض التصعيد، عبر الضمانات التي تقدمها موسكو إلى جانب كل من أنقرة وطهران، حيث ترافق المسار الدبلوماسي الروسي جنبًا إلى جنب مع حملتها العسكرية للدفاع عن بقاء النظام السوري خلال مرحلة ما بعد الحرب، كما أن ترسيخ الدور الروسي في العملية السياسية أدى لتقويض الدور الأمريكي في إطار عملية جنيف، بوضع روسيا كصانع قرار حاسم في تسوية الأزمة السورية عبر توطيدها لعلاقاتها مع جميع الجهات الفاعلة في الأزمة السورية، وفي إطار مقاربة شاملة غير أيديولوجية (التناقض مع التجربة السوفيتية)، وبالحوار مع جميع القوى والفواعل المؤيدة والمعارضة للنظام السوري على

https://reut.rs/37L7i58 (accessed on 16/9/2020)

[1]- Raúl Redondo, " **The rapprochement between the warring parties in Syria has yet to materialise despite contacts in Switzerland**", 30/8/2020.
https://bit.ly/2TrZqgN (accessed on 17/9/2020)

[2]- Charles Lister, "Syria Still Matters: Charting a Strategic Approach to Syria Policy", **Policy Paper**, Middle East Institute, September 2020, pp 14-17.

الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، حيث دعت روسيا المعارضة المعتدلة غير الإرهابية إلى المشاركة في العملية السياسية في إطار أستانا، الذي يُعد مسارًا واقعيًا، خلق نمطًا من محادثات سلام حقيقية، وشكّل منصة دولية موازية للمسار الدبلوماسي الذي هيمنة عليه الولايات المتحدة في جنيف، إذ أظهرت جهود أستانا البصمة الدبلوماسية الروسية في إنهاء الحرب السورية عبر الحوار ووقف إطلاق النار، والدفاع عن حق النظام السوري في تحرير الأراضي من الإرهاب.[1]

أستانا -1-: 23-24 جانفي 2017.

في نهاية عام 2016 إتفقت روسيا وتركيا على قرار وقف إطلاق النار بأنقرة، واقترحت روسيا توسيع المحادثات الأمنية في إطار منصة أستانا، حيث أعرب الرئيس الكازخستاني **نزار بابيف** عن إستعداده لتوفير منصة دولية لدعم هذه المحادثات، في إطار الإتفاق على إنشاء آلية لتطبيق وقف إطلاق النار في سوريا وبموجب هذه الآلية تتعهد كل من إيران وروسيا وتركيا بتوفير الضمانات الواقعية لمراقبة الإمتثال الكامل لتطبيق هذا القرار.

وفي 23 جانفي 2017 عُقد أول إجتماعات أستانا، فلأول مرة منذ بداية الحرب السورية الممتدة على مدار ستة سنوات، يجتمع ممثلو الحكومة السورية والمعارضة المسلحة على طاولة واحدة، في إطار عملية تفاوضية شاركت فيها 15 جماعة معارضة، **بإستثناء التنظيمات الإرهابية التي حددها القرار الأممي 2254**، وشاركت في هذه المحادثات كل من روسيا وتركيا وإيران كدول ضامنة لتنفيذ أحكام الإتفاقيات، مع مشاركة رمزية للولايات المتحدة من خلال سفيرها في كازخستان.[2]

إذن، الجهود المضنية لتأسيس هيئة دولية ذات مصداقية لترسيخ وتثبيت قرار وقف إطلاق النار، تم تفعيلها من خلال الضمانات التي قدمتها الدول الثلاثة سواء الداعمة أوالمعارضة للنظام السوري، في إطار منصة أستانا، كمنبر دولي لإستخدام نفوذها في حث أطراف الصراع على الهدنة، إذ يُعول على تركيا بالضغط على المعارضة المسلحة بالإلتزام بمخرجات أستانا، كما يُعول على روسيا في التنسيق مع الحكومة السورية للإمتثال لأحكام إتفاقيات أستانا؛ ولذلك صرح **دي مستورا** أن الهيئة الثلاثية الضامنة لتثبيت وقف إطلاق النار إذا نجحت، فإنها ستعمل على تقدم المفاوضات السياسية في جنيف، إلا أن المشكل الذي طُرح في الجولة الأولى من أستانا هو رفض المعارضة أي دور لإيران في حل الأزمة السورية.[3]

---

[1]-Anna Borshchevskaya, The Russian Way of War in Syria, **In:** FPRI, **Russia's War in Syria: Assessing Russian Military Capabilities and Lessons Learned**, Philadelphia: Foreign Policy Research Institute,2020, pp 27-30.

[2]-Leonid Gusev, " The Astana Process: Problems and Prospects", **The Market for Ideas**, No25, 2020.

[3]-Patrick Wintour, **" Sponsors of Syria talks in Astana strike deal to protect fragile ceasefire**", The Guardian, 24/1/2017.
https://bit.ly/3oy6cQi (accessed on 18/9/2020)

أستانا-2-: 15-16 فيفري 2017.

لم تسفر الجولة الثانية على أية نتائج ملموسة، بسبب الإتهامات المتبادلة بين المعارضة والحكومة السورية حول إنتهاك قرار وقف إطلاق النار، فيما دعى **دي مستورا** إلى التركيز على مزيد من الآليات الحازمة لوقف الأعمال القتالية لتسهيل المحادثات السياسية في جنيف، ويذهب **Vasily Kuznetsov** (معهد الدراسات الشرقية في روسيا) إلى القول بأن مناقشة المشاكل العسكرية المعقدة ميدانيا، تساهم في تحقيق تقدم نسبي في العملية التفاوضية، خلافًا لمناقشة المسائل السياسية في جنيف، كمسألتي الإنتخابات والدستور التي لن تثمر واقعيًا بسبب إنعدام الثقة بين الأطراف، مضيفًا أنه لا يمكن تحقيق تسوية سياسية في مفاوضات جنيف دون تحقيق تسوية أمنية على مستوى مفاوضات أستانا.[1]

أستانا-3-: 14-15 مارس 2017.

أصدرت الترويكا الضامنة لعملية أستانا بيان أكدت فيه إلتزامها بتوطيد وتعزيز إتفاق تثبيت وقف إطلاق النار، وتقرر في هذه الجولة الإنضمام الرسمي لإيران إلى الإتفاقية التركية – الروسية 30 ديسمبر 2016، إذ أصبحت إيران دولة ضامنة لوقف القتال[2]، غير أن هذه الجولة تميزت بإتهام الوفد الروسي للمعارضة بنسف عمليتي أستانا وجنيف وعرقلة فرص الحوار، وتمسكها بالخيار العسكري لحل الأزمة السورية، ولذلك طالب الكرملين برسم خرائط توضح المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المعتدلة ومناطق سيطرة الجماعات الإرهابية (داعش، النصرة، هيئة تحرير الشام)، في حين إتهم **بشار الجعفري** تركيا بمحاولة إفشال المحادثات بصفتها دولة ضامنة، أما المعارضة فقد علقت مشاركتها في الجولة الثالثة.[3]

أستانا-4-: 3-4 ماي 2017.

تعتبر هذه الجولة أهم محطة في مسار أستانا، إذ خرجت الدول الضامنة بالتوقيع على **إتفاق المناطق الآمنة الأربعة، والمعروفة بمناطق خفض التصعيد، وتشمل هذه المناطق: محافظة إدلب، شمال حمص، الغوطة الشرقية، جنوب سوريا**؛ حيث يُعد إنشاء المناطق الآمنة تعزيزًا لفرص وقف العنف والتأسيس لمناخ سلمي مواتي للعملية السياسية، ونصت الإتفاقية على النقاط التالية: [4]

---

[1]- Daniel Schearf, " **Astana Talks on Syria to Continue Despite Setbacks**", Voice of America (VOA), 18/2/2017. https://bit.ly/3oD72Ly (accessed on 18/9/2020)

[2]- Zhanna Shayakhmetova, "**Astana Process guarantor states reaffirm commitment to strengthening Syrian ceasefire**", 16/3/2017.
https://bit.ly/35LNxIf (accessed on 18/9/2020)

[3]- Agencia EFE, " **Astana-3 talks end without deal to consolidate Syria cease-fire**", 15/3/2017.
https://bit.ly/2HGeZPk (accessed on 18/9/2020)

[4]- Keith Weir, " **Russia, Iran, Turkey set up Syria de-escalation zones for at least six months: memorandum**", Reuters, 6/5/2017.
https://reut.rs/3mBdS2f (accessed on 19/9/2020)

– تهدف إنشاء مناطق خفض التصعيد إلى وضع حد للحرب السورية.

– منع إستخدام الأسلحة بجميع أنواعها، بما في ذلك حظر الطيران الحربي السوري والروسي في المناطق الآمنة، وطيران التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق.

– تأمين قوات الدول الضامنة للحواجز ومراكز المراقبة لإدارة المناطق الآمنة التي تغطي ثمانية محافظات من أصل 14 محافظة على إمتداد الشريط الغربي من البلاد إلى درعا جنوبا، حيث أن المناطق الآمنة هي 4 مناطق لكنها تشمل 8 محافظات من أصل 14 محافظة، مع إستثناء الرقة ودير الزور معقل داعش.

– ضرورة تكاثف الجهود لمكافحة تنظيم داعش والنصرة، وجميع الكيانات والمؤسسات والجماعات المرتبطة بالإرهاب.

– يتخذ الضامنون الإجراءات اللازمة لإستكمال إعداد الخرائط بحلول جوان 2017 لفصل المعارضة المسلحة عن الجماعات الإرهابية.[1]

أستانا–5–: 4–5 جويلية 2017.

لم تحسم الجولة الخامسة في وضع التفاصيل المتعلقة بالمناطق الآمنة التي تم الإتفاق عليها سابقًا، فيما تعهدت روسيا بتشكيل عناصر من الشرطة العسكرية الروسية مُزودة بأسلحة خفيفة للقيام بدوريات في المناطق الآمنة، بسبب رفض المعارضة السورية للمراقبين العسكريين الإيرانيين في المناطق الآمنة، فيما رحبت بالمشاركة الأمريكية في تأمين العملية جنوب سوريا!، ورغم أن عملية أستانا منفصلة عن عملية جنيف، فإن الحضور الدائم للمبعوث الأممي دي مستورا يدل على محاولة ربط المنصة الكازاخية بمنصة جنيف لتوسيع جهود إعادة بناء سوريا.[2]

أستانا–6–: 14–15 سبتمبر 2017.

توصل المفاوضون إلى الإتفاق النهائي على تثبيت منطقة خفض التصعيد في إدلب، بحظر أي نشاط عسكري في المنطقة طبقًا لإتفاقية 4 ماي 2017، حيث وافقت الترويكا على نشر قواتها على طول حدود منطقة خفض التصعيد في إدلب، لمراقبة مدى إلتزام الأطراف بخفض التوتر في إدلب طبقًا للخرائط المتفق عليها في أنقرة 8 سبتمبر 2017، لمنع وقوع إشتباكات بين أطراف الصراع[3]، وتشكيل لجنة إيرانية– روسية– تركية لتنسيق عمليات قوات المراقبة، وأكدت الدول الضامنة أن إنشاء منطقة خفض التصعيد لا تمس بسيادة سوريا

[1]-Arab Center for Research and Policy Studies, "The Astana Agreement: Russia Pre-empts No-Fly Zones", **Assessment Report**, May 2017, pp 1-2.

[2]-Catherine Putz, **" 5th Round of Astana Syria Peace Talks End Without Agreement"**, The Diplomat, 7/7/2017. https://bit.ly/3mCVq9P (accessed on 19/9/2020)

[3]- Assel Satubaldina, **"Final de-escalation zone established as Syrian talks end in Astana"**, 16/9/2017. https://bit.ly/31UfiNz (accessed on 20/9/2020)

كما تم الإتفاق على إرسال كل دولة 500 مراقب (دوريات مشتركة في منطقة إدلب)، على أن تشارك روسيا بعناصر من الشرطة العسكرية لفض الإشتباكات بين النظام والمعارضة، ومنع أي خرق للهدنة في منطقة خفض التصعيد الرابعة[1] في إدلب، كآخر محافظة خارج سيطرة الحكومة ومعقل الجماعات الإرهابية مثل هيئة تحرير الشام، وجماعة أحرار الشام، هذه الأخيرة تدعمها تركيا.[2]

أستانا-7-: 30-31 أكتوبر 2017.

مع تطور الأحداث في سوريا، بإستعادة النظام السوري للرقة عاصمة داعش، أصحبت أولوية أستانا هي المصالحة الوطنية، حيث بادرت روسيا خلال هذه الجولة إلى الدعوة لعقد مؤتمر وطني سوري (كونغرس الشعب السوري)، والمزمع عقده في منتجع سوتشي، كمقترح روسي لتفعيل عملية جنيف [الترابط بين العمليتين في إطار مؤتمر سوتشي]، حيث سيسمح المؤتمر بمناقشة القضايا السياسية المتعلقة بإعادة بناء سوريا، سيما مناقشة الدستور المقترح[3] في محاولة روسية للوساطة، إذ تمّ دعوة حوالي 1500 مشارك يمثلون جماعات المعارضة والمجالس المحلية ومختلف تنظيمات المجتمع المدني السوري، ونشرت الخارجية الروسية قائمة المدعويين، التي تضمنت 30 تيار سياسي يمثل منصتي موسكو والقاهرة والمعارضة المسلحة، ومثّل هذا الإقتراح خطوة روسية لإثبات شرعيتها كوسيط دولي مؤتمن في التوصل لإرساء المصالحة الوطنية السورية، وتقويض النفوذ الأمريكي في عملية جنيف.[4]

أستانا-8-: 21-22 ديسمبر 2017.

خلال هذه الجولة إتفقت الدول الضامنة لعملية أستانا، على عقد مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي (قواعد مشتركة لمضمون وشكل الحوار الوطني)، إضافة إلى التوافق حول إنشاء لجان متخصصة لمتابعة ملفات المعتقلين وإزالة الألغام من المواقع التاريخية (تدمر)، وتميز المؤتمر بإستخدام تركيا لحق النقض ضد مشروع مشاركة حزب الإتحاد الديمقراطي في الحوار الوطني، حيث تعتبره أنقرة جماعة كردية إرهابية.[5]

---

[1]- Deutsche Welle, **"Russia, Iran and Turkey agree to new safe zone in war-torn Syria"**, 15/9/2017. https://bit.ly/3e6M3vP (accessed on 20/9/2020)

[2]- BBC News, **"Syria war: Turkey, Russia, Iran agree Idlib 'ceasefire' zone"**, 15/9/2017. https://bbc.in/34CT4Bn (accessed on 20/9/2020)

[3]- Vladimir Soldatkin, **"Russia's Sochi to host Syrian peoples congress on Nov. 18"**, Reuters, 31/10/2017. https://reut.rs/2TygVMj (accessed on 20/9/2020)

[4]- Bradley Hanlon and Bryan Amoroso, **"Russia Seizes Syria Diplomacy Reins"**, Institute for the Study of War(ISW), 31/10/2017. https://bit.ly/2Tvi5bw (accessed on 20/9/2020)

[5]- Selen Temizer, **" Syrian National Dialogue Congress set for Jan. 29-30"**, Anadolu Agency, 22/12/2017. https://bit.ly/2HMEgaG (accessed on 21/9/2020)

مؤتمر الحوار الوطني السوري 29-30 جانفي 2018.

أسفر مؤتمر الحوار الوطني السوري على المصادقة على البيان الختامي، المتكون من ثلاثة وثائق متضمنة 12 بند، وقائمة المترشحين لتشكيل اللجنة الدستورية، واتفق الموقعون على بنود بيان الحوار السوري على ضرورة صياغة دستور جديد يساهم في إعادة بناء سوريا طبقًا للإجراءات الأممية، وأكد البيان الختامي على أن الحوار الوطني، جمع ممثلين عن كافة شرائح المجتمع السوري بقواه السياسية والمدنية والإثنية والطائفية، بقصد إنهاء سبعة سنوات من الحرب وإعادة بناء سوريا، وفقًا للمبادئ التالية:

- الإحترام الكامل لسيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها، بما في ذلك حقها في إستعادة الجولان المحتل.
- المساواة في السيادة: عدم التدخل في الشؤون الداخلية لسوريا.
- يُقرر الشعب السوري مستقبله السياسي بالوسائل الديمقراطية، وبحقه الحصري في إختيار نظامه السياسي دون ضغط خارجي.
- سوريا دولة ديمقراطية قائمة على التعددية السياسية والمواطنة الكاملة.
- الإلتزام بوحدة الجيش السوري.
- ضرورة مكافحة الإرهاب والتطرف.[1]

ضمن نفس السياق، تميز المؤتمر بحضور 1500 مدعو وقادة المعارضة مثل: **قدري جميل** ممثل عن منصة موسكو، و**أحمد الجربا** ممثل عن تيار الغد السوري، و**هيثم مناع** ممثل عن هيئة التنسيق الوطنية، فيما تم تغييب الجماعات الكردية عن الإجتماع رغم سيطرتها على حوالي ربع مساحة سوريا، كما تميز المؤتمر بغياب الولايات المتحدة وفرنسا، حيث أعرب وزير الخارجية الفرنسي **Jean-Yves Le Drian** عن رفضه لسوتشي، مؤكدًا أن حل الأزمة السورية يرتبط بعملية جنيف وليس منصة أستانا، وأشار إلى أن الدستور الجديد قد لا يتمتع بالمصداقية ويرسخ إلى حد كبير نفوذ النظام السوري.[2]

يمكن القول أن الوثيقة الختامية لمؤتمر الحوار الوطني هو أقصى جهد دبلوماسي لإعادة بناء الدولة المنهارة، وأهم نتائجها هو إطلاق عملية الإصلاح الدستوري تمهيدًا للإعلان النهائي عن دستور جديد للبلاد

[1]- Ministry of Foreign Affairs (Turkey), " **Final Statement of the Congress of the Syrian national dialogue**", 30/1/2018.
https://bit.ly/2JfREom (accessed on 21/9/2020)
[2]- Patrick Wintour, " **Russia's Syrian peace conference teeters on farce**", The Guardian, 30/1/2018.
https://bit.ly/35HV3E3 (accessed on 22/9/2020)

فالكونغرس السوري في سوتشي، إكتسب شرعية من قبل المجتمع الدولي عبر المشاركة الأممية من خلال الوسيط **دي مستورا**، الذي أكد بأن سوتشي أطلق عملية سياسية ناجحة بفضل إستراتيجية الحوار الوطني.[1]

أستانا-9-: 14-15 ماي 2018.

إقتصرت قرارات الجولة التاسعة من عملية أستانا على ضرورة مواصلة الجهود الدبلوماسية لتعزيز آليات بناء الثقة بين الأطراف، مع الإلتزام بتوصيات مؤتمر الحوار الوطني، حيث تراجعت الجهود الدبلوماسية للترويكا وهذا ما صرح به **ألكسندر لافرينتيف:** " يجب إبقاء أستانا عملية قابلة للحياة، وإعطائها أبعاد أخرى غير أمنية مثل مناقشة البعد الإجتماعي للأجندة، إستنادًا لتوصيات سوتشي"[2]، كما تميز الإجتماع بتحفظ تركيا على عمليات الإجلاء القسري للمعارضة من حمص والغوطة الشرقية، فيما إتهم بشار الجعفري أنقرة بدعم المتمردين وألح على ضرورة مواصلة الجهود العسكرية لتحرير سوريا من الإرهاب والإحتلال التركي.[3]

أستانا-10- بسوتشي: 30-31 جويلية 2018.

تم التركيز في جدول الأعمال على القضايا الإنسانية مثل إعادة توطين اللاجئين، والتركيز على القضايا السياسية المتعلقة بتهيئة الظروف لتسهيل عمل اللجنة الدستورية في جنيف، كما أكدت الترويكا على الإلتزام بالحوار الوطني وفقًا لمخرجات كونغرس الحوار الوطني والقرار الأممي 2254، واتسمت هذه الجولة بالتركيز الروسي على مناقشة الجوانب غير العسكرية المرتبطة بمقومات النهوض من أزمة فشل الدولة السورية، مما دفعت العقيد **Mikhail Mizintsev**(المركز الروسي للدفاع) إلى القول: "إن الكرملين سيسعى في إطار أستانا لإعادة بناء الدولة السورية، عبر عملية مماثلة للدور السوفيتي في بناء دول أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية"[4].

من ناحية أخرى، طالب بشار الجعفري الحكومات الغربية برفع العقوبات الإقتصادية حتى تتمكن سوريا من البدء في إعادة البناء، معتبرًا أن العقوبات الغربية تُمثل أهم عقبات إعادة بناء الدولة التي مزقتها الحرب.[5]

---

[1]- Vitaly Naumkin, **" Syrian National Dialogue Congress as a Unique Event of Russian Peacekeeping"**, 30/1/2018.
https://bit.ly/35FJBJ6 (accessed on 22/9/2020)

[2]- Latin American Herald Tribune, **" Astana-9 Round on Syria Ends without Progress"**, 15/5/2018.
https://bit.ly/3edPlh2 (accessed on 22/9/2020)

[3]- Raissa Kasolowsky, **"Russia to host Syria peace talks in July"**, Reuters, 15/5/2018.
https://reut.rs/34BUkoi (accessed on 22/9/2020)

[4]- Matt Drake, **"Russia, Iran and Turkey to meet to discuss Syrian war de-escalation and re-homing refugees"**, 1/8/2018.
https://bit.ly/3e7fPAA (accessed on 23/9/2020)

[5]- Tom O'Connor, **"Syria Asks for Help Getting Its Citizens Back. Will U.S. and Russia Work Together? "**, Newsweek,31/7/2018.
https://bit.ly/2HMHH17 (accessed on 23/9/2020)

أستانا-11-: 28-29 نوفمبر 2018.

أكدت الدول الضامنة على تكثيف الجهود لمنع الإشتباك في إدلب، وطالبت الترويكا بتوسيع جهود تشكيل اللجنة الدستورية في جنيف، مع التشديد على مواصلة تنسيق الجهود لمكافحة الإرهاب[1]؛ وبينما صرح دي مستورا بأنه لم يحرز أي تقدم ملموس في المحادثات، فإن المتحدثة بإسم الخارجية الأمريكية**Heather Nauert** وصفت عملية أستانا بأنها وصلت إلى طريق مسدود، مُتهمةً لإيران وروسيا بإستخدام منصة أستانا لإخفاء رفض الأسد الإنخراط الجاد في عملية جنيف.[2]

أستانا*-12- نور سلطان: 25-26 أفريل 2019

فشلت الجولة 12 في الإتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية، هذه الأخيرة أصبحت موضوع رئيسي لمستقبل إعادة بناء الدولة السورية، حيث دعم المبعوث الأممي الجديد **بيدرسون** الدول الضامنة بهدف تسريع عملية إعداد اللجنة الدستورية، وأشار بيدرسون إلى أن منصة أستانا تتمتع بإمكانيات قوية يجب على المجتمع الدولي إستثمارها لحل الصراع، وتميزت هذه الجولة بإتهام وفد النظام السوري لتركيا بدعم الإرهاب في إدلب، وطالب المجتمع الدولي بزيادة تعاونه مع النظام السوري لتنفيذ مشاريع إعادة إعمار الدولة.[3]

أستانا-13-: 1-2 أوت 2019.

تم الإتفاق خلال هذه المحطة على تشكيل اللجنة الدستورية ودراسة ميكانيزمات إعادة بناء الدولة السورية حيث دعت موسكو القوى الأوروبية لتعزيز فرص مساهماتها في إعادة بناء سوريا، حيث يقول **Ege Seckin** محلل في IHS Markit أن: "عملية أستانا كانت أكثر تواضعًا من جنيف، عبر التركيز على الصفقات العسكرية التكتيكية بدلاً من العظمة السياسية ".[4]

---

[1]- Selen Temizer, **" 11th round of Syria peace talks ends in Astana",** Anadolu Agency, 29/11/2018. https://bit.ly/34CRL5G (accessed on 23/9/2020)

[2]- Richard Balmforth and James Dalgleish, **" U.N. says Astana meeting on Syria a missed opportunity, no progress"**, Reuters, 29/11/2018. https://reut.rs/35FNptS (accessed on 23/9/2020)

* إبتداءًا من 20 مارس 2019، تمّ تغيير إسم العاصمة الكازاخية إلى نور سلطان بدل أستانا ، تيمنا بنور سلطان نزار باييف، الرئيس الذي حكم كازخستان منذ إستقلالها 1991 إلى غاية 2019.

[3]- Agencia EFE, **" Negotiations on Syria conclude without agreement on constitutional committee"**, 26/4/2019. https://bit.ly/3e7i0UM (accessed on 23/9/2020)

[4]- Simon Speakman Cordall, **" Astana talks achieve mixed results although crucial issues broached"**, 3/8/2019. https://bit.ly/3mD6GmB (accessed on 24/9/2020)

الفرع الثاني: تقييم عملية أستانا.

إن عملية أستانا التي ظهرت بوادرها في إقتراح وقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا أواخر 2016 ، وتبلورت مع مطلع 2017، هي إستياء روسي من عملية جنيف المثالية القائمة على الطرق التقليدية في الوساطة الدبلوماسية في حل الأزمات، خلافًا لعملية أستانا القائمة على التفاوض الواقعي بين أطراف الصراع، مما أعطاها زخمًا أفضل ومفعول قوي، يعتمد على إلتزام الدول الضامنة بالضغط على فواعل الصراع لإنهاء الأزمة حيث ضمنت كل من روسيا وإيران في النظام السوري، فيما ضمنت تركيا في المعارضة المسلحة؛ وبالمقارنة مع منصة جنيف، نجد أن عملية أستانا إتسمت بالمشاركة الواسعة من الجهات الفاعلة التي تتمتع بنفوذ حقيقي في ساحة المعركة، خلافًا لعملية جنيف التي إستبعدت بعض الفواعل التي لها تأثير في ساحة المعركة؛ أما النقطة السلبية في كل من مسار أستانا وجنيف هو إستبعاد الإدارة الذاتية الكردية من المفاوضات بسبب الضغط التركي، رغم سيطرة هذه الجماعات على أجزاء كبيرة من شمال شرق سوريا.[1]

من ناحية أخرى، فإن عملية أستانا هي إستراتيجية الكرملين القائمة على المهارات الدبلوماسية في بناء تحالف إقليمي عبر محادثات السلام، من خلال جلب تركيا وإيران إلى طاولة المفاوضات، في إطار نموذج واقعي أفرز عدد من النتائج الميدانية المتعلقة بخفض المستويات الإجمالية للعنف المسلح على المدى القصير ومع ذلك لم تستطع أستانا أن تحل محل جنيف، حيث أن مؤتمر الحوار الوطني في **سوتشي** جانفي 2018، هو محاولة لتضييق الفجوة بين عملية جنيف وعملية أستانا، إذ سمح إجتماع سوتشي بدفع العملية السياسية في إطار جنيف إلى المسار الواقعي بدل المسار المثالي السابق، وتوجت المساعي الروسية في سوتشي بتشكيل اللجنة الدستورية التي تقود العملية السياسية في إطار جنيف، بعد أن كانت في وقت سابق عملية مثالية تطبق الأجندة الأمريكية.[2]

من الناحية الميدانية، فقد حاولت عملية أستانا تحقيق أقصى حد من التقدم في مكافحة الإرهاب ووقف إطلاق النار، مما سمح بترسيخ الحلول السياسية خلال المرحلة الثانية بقيادة الأمم المتحدة، حيث تعاملت روسيا في إطار أستانا مع مجموعة متنوعة من الفواعل والقضايا الأمنية الشائكة، فسمحت العملية التفاوضية بوقف إطلاق النار كأهم هاجس أعاق التقدم في مفاوضات جنيف، كما أثبتت أستانا أهمية التفاعل بين القوة العسكرية

[1]- Magnus Lundgren, "**Mediation in Syria, 2016-2019: A tale of two processes**", September 2019, p 9. https://bit.ly/3kECAye (accessed on 24/9/2020)

[2]-Andrey Kortunov, "The Astana Model: Methods and Ambitions of Russian Political Action", **In:** Karim Mezran and Arturo Varvelli(eds), **The MENA Region: A Great Power Competition**, Milan: The Italian Institute for International Political Studies, 2019, pp 56-57.

والتفاوض في عمليات الإنتقال من الصراع إلى السلام؛ ورغم هذه المزايا فإن منصة أستانا فشلت في إيقاف العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا، إضافة إلى القضايا الأخرى المرتبطة بالميليشيات الكردية.[1]

عمومًا، عملية أستانا هي نهج تدريجي في البحث عن الحلول الواقعية للأزمة السورية، عبر التنسيق الإيجابي بين القوى الفاعلة على دعم عمليات إعادة بناء الدولة وتحقيق تسوية توافقية بين النظام السياسي والمعارضة، في إطار مقاربة تتمثل في ضرورة عزل الإرهاب عن المعارضة السورية، إذ تبحث روسيا عن الترتيبات الأمنية المرغوبة في سوريا بطريقة تؤدي لتحقيق الأمن الجماعي الشامل وما يرافقه من نظام إقليمي سلمي، يعمل على موازنة المصالح المتباينة بطريقة مستدامة وعبر أولوية الحلول الأمنية الواقعية بدل الحلول السياسية التي تأتي في المرحلة الثانية، ورغم ذلك فإن أستانا إصدمت بعد عراقيل أهمها:

– الفشل في إدارة الصراع بين الميليشيات الإيرانية وإسرائيل في جنوب سوريا، رغم الضمانات الروسية التي قدمتها للطرفين لإنهاء الإشتباكات.

– الإحتلال التركي لمناطق في شمال سوريا، بدعوى بناء منطقة آمنة على طول الحدود السورية التركية.

– القضية الكردية التي ستخضع للتصفية من قبل الحلفاء الظرفيين، حيث تزايد القلق الكردي من توقع خيانة أخرى لقضيتهم بعد تورطهم في التحالف مع الولايات المتحدة على حساب النظام السوري.[2]

إذن، القيود التي فرضتها عملية جنيف على آليات الإنتقال السياسي، حالت دون التعامل الواقعي مع تحديات الأزمة السورية، حيث يعتبر **Magnus Lundgren** أن جهود الوساطة الروسية في إطار أستانا هو تطبيق لوصفه مطورة لظروف ما بعد الحرب الباردة، عبر المعالجة القياسية لوضع الإتحاد السوفيتي ما بعد الحرب الباردة، فهي خطوة روسية لمقاربة آليات إعادة بناء روسيا بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، وإسقاط تلك الآليات على الواقع السوري، عبر مبادرة أستانا التي تعكس الخبرة الروسية في الإنسجام مع الحقائق والمتطلبات الضرورية لإرساء مقومات إعادة بناء الدولة السورية، من خلال إعطاء الأولوية للبعد الأمني والتركيز على مشاركة فواعل الأزمة بغض النظر عن موقفهم المتحالف أو المعارض للنظام السوري، فهي خطة أمنية شاملة للنهوض من حالة الحرب إلى مرحلة إعادة بناء المؤسسات المنهارة عبر نهج تشاركي– تصالحي.[3]

[1]- Ekaterina Stepanova, " Russia's Syria Policy: The Hard Path of Military Disengagement", **PONARS Eurasia**, No 511, February 2018, pp 1-3.

[2]- Andrey Kortunov, op. cit, pp 58-63.

[3]- Magnus Lundgren, op. cit, pp 13-15.

المبحث الثاني: متطلبات إعادة بناء الدولة السورية.

المطلب الأول: المتطلبات السياسية لإعادة بناء الدولة السورية.

تقتضي عملية إعادة بناء الدولة السورية، إعتماد مقاربات إبتكارية وفكر تجديدي يحدد هوية وطبيعة الدولة وفق إستراتيجية شاملة تتجاوز المقاربة التدخلية في إعادة بناء الدولة، بالعمل على خلق تغييرات جذرية لمعالجة تداعيات فشل الدولة السورية نتيجة الإرهاب، حيث تسمح هذه المقاربات بمعالجة الشرخ الإجتماعي وتحقيق الإستقرار السياسي المستدام؛ إذ يتعين تكريس المقاربات المحلية واستبعاد المقاربات الجاهزة والمفروضة من الخارج، عبر إستراتيجية مرحلية وبدينامية ومرونة عالية، تأخذ بعين الإعتبار الحقائق السياسية والمجتمعية، في مسعى لترشيد الحوكمة المؤسساتية وتأطير عمليات مأسسة الدولة، مع ضرورة الترابط بين السياسات الكلية والجزئية في مسار إعادة بناء دولة المؤسسات.[1]

وعلى هذا الأساس، أصبح النظام السوري أمام تحديات إعادة بناء الدولة السورية على كافة الأصعدة، مما يستلزم ضرورة توفر إستراتيجية شاملة لإعادة البناء تأخذ على عاتقها النهوض من أزمة فشل الدولة، عبر إتخاذ إستراتيجية حية ذات معايير وطنية خالصة، تجعل من قضية إستقرار سوريا داخليًا وخارجيًا أمرًا ضروريًا وهدفًا قوميًا، حيث تنطلق هذه الإستراتيجية من هدف أساسي، يتمثل في وضع أهداف الدولة ومصلحة الوطن فوق كل إعتبار، إذ لا بد من معالجات سياسية واقعية بمضامين محلية، تُمكن الحكومة السورية برموزها الحالية أو بغيرها من الإسترشاد بها، في إطار جملة من الوسائل والآليات المرحلية والتدريجية التي يمكن الإعتماد عليها في عمليات إعادة بناء الدولة السورية.[2]

الفرع الأول: متطلبات المرحلة الأولية: من الحوار الوطني إلى الدستور الديمقراطي.

أولا: الحوار السوري– السوري والمصالحة الوطنية.

مما لاشك فيه أنه توجد علاقة عضوية بين عمليات إعادة بناء الدولة وعقد المصالحة الوطنية الشاملة، إذ أن غياب المصالحة يحول دون التمكن من تفعيل الإصلاحات الدستورية والضوابط الحوكمية المرجوة، مما ينجر عنه إعادة الوضع السوري إلى مرحلة الأزمة (الفشل)، إذ يُعول على النظام السوري الذي ساهم في إنقاذ الدولة من هيمنة أمراء الحرب والجماعات المتطرفة، بالمبادرة وتحمل مسؤولية تأمين مستلزمات الحوار الوطني

---

[1]– أحمد صالح وزياد أيوب عربش، "**الإطار الإستراتيجي لإعادة البناء في سوريا**".
(تم تصفح الموقع في: 2020/9/26) https://bit.ly/3oE9scN

[2]– أحمد فاضل جاسم داود، "العراق ما بعد الحرب وإستراتجيات إعادة البناء: دراسة تحليلية في الواقع والآفاق المستقبلية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 56، جامعة بغداد، ديسمبر 2018، ص ص 238، 239.

عبر تقنين آليات المصالحة الوطنية ومأسستها، بسن قوانين وأطر مؤسساتية للتكفل بالحوار الشامل بين مؤيدي ومعارضي النظام في الداخل السوري (دمشق) وليس جنيف أو أستانا، على أن يقبل نظام الأسد بتشكيل لجان مشتركة تضم المعارضة بشقيها المسلحة والسياسية، إضافة للحكومة السورية وممثلين عن المجتمع المدني السوري، لإرساء آليات مصالحة وطنية حقيقية، تستجيب بشكل بنّاء لمحفزات الإندماج الوطني، مع إستثناء التنظيمات الجهادية كداعش والنصرة وهيئة تحرير الشام بإعتبارها كيانات إرهابية.[1]

لهذا، يجب التشديد على أهمية دور النظام السياسي في التخطيط لأول مرحلة من مراحل إعادة البناء، وهي الحوار والمصالحة الوطنية، كأساس لتجاوز تراكمات الماضي، والإتفاق المجتمعي على المستوى المحلي، إذ أن المشاورات السياسية بين كل الأطياف المجتمعية ستساهم في إرساء معالم دستور ديمقراطي تشاركي يعبر عن توجهات مختلف أطياف الشعب، مما يسمح بالمرور إلى مرحلة الإكتفاء المؤسساتي الذاتي المعزز لمنظومة الحوكمة، في إطار عملية الإنتقال إلى مرحلة تقوية مؤسسات الدولة، حيث أن المؤسسات الوليدة عن طريق الحوار السوري– السوري ستُعبر بالضرورة عن المطالب الحقيقية للشعب السوري، وتعكس تراثه الحضاري– القيمي، لأن الإعتماد على نموذج غربي جاهز لإعادة البناء (الحوار في جنيف) سيولد مؤسسات هشة، تعبر عن أجندة القوى الإقليمية والدولية، ولا تعكس تطلعات المواطن السوري.[2]

إلى جانب ذلك، يجب أن تكون المصالحة الوطنية السورية، متفاعلة مع تحديات مرحلة مابعد الحرب بطريق تؤدي لفتح الباب أمام الحلول التفاوضية المفضية للسلم الأهلي والإستقرار السياسي، وتجاوز العملية السياسية الأجنبية القائمة على أساس التقاسم الوظيفي الإثنو– طائفي؛ إذ أن معايير الحوار والمصالحة الوطنية يجب أن تكون وفق نهج علمي مدروس وفي إطار من العدالة، وبمنأى عن روح الإنتقام، فهي أساس لعقد الشراكة بين أطياف المجتمع السوري، في مسعى لإعادة توزيع السلطة عبر ميثاق وطني جامع وتشاركي، يمهد الطريق لمواصلة تدابير تعزيز البناء المؤسساتي، وإدارة التناقضات الداخلية وفق آليات الحوار السلمي بدل العنف الأهلي، لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمة، صوب صياغة مشروع مجتمعي مشترك يقوم على الإعتراف بتعدد المصالح، مما يؤدي إلى القضاء النهائي على عوائق وقيود الماضي والحاضر، ويحافظ على إستمرار فلسفة المصالحة الوطنية لإحداث القطيعة مع أزمة الدولة السورية.

ويمكننا إجمال أهمية المصالحة والحوار الوطني في مسار إعادة بناء الدولة السورية فيما يلي:[3]

---

[1]– باسليوس زينو، "إعادة بناء الهوية الوطنية السورية ومواجهة الطائفية"، **برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا**، بيروت: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا، 2018، ص ص 18، 19، 31، 33.

[2]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[3]– أحمد فاضل جاسم داود، مرجع سبق ذكره، ص 243.

– تعتبر المصالحة جهدًا مشتركًا بين الحكومة والمعارضة لتذليل صعوبات إعادة بناء الدولة السورية، وتجاوز إرث الماضي، إذ لا بد على النظام السوري المبادرة لمأسسة الحوار.

– آلية مهمة للتقريب بين الفرقاء وتبديد المخاوف والشكوك.

– تعزيز الأجندة الوطنية، بالإتفاق حول نهج سياسي مشترك من أجل التقليل من الإستقطاب الإقليمي والدولي.

– التوصل إلى إجماع وتوافق حول متطلبات المرحلة الأولية (الدستور والإنتخابات).

– توحيد الخطاب السياسي، وتحقيق إستقرار المؤسسات السياسية القائمة.

ثانيا: مفاوضات التسوية السياسية للأزمة: تعد أداة دبلوماسية تستند إلى آليات تجنب الحرب من خلال التفاوض، الذي يقدم فيه كل طرف من أطراف الصراع بعض التنازلات للطرف الآخر، فالتسوية السياسية هي تفاوض عقلاني يؤدي إلى تجنب اللجوء إلى الصراع مستقبلا[1]، فخلال المفاوضات يجب تضمين كل المصالح بشكل فعال، بما فيها المصالح النسوية، بتعزيز مشاركة النخبة النسوية في صناعة إتفاقيات السلام وعدم تهميشها في المفاوضات الشاملة، وتضمين مصالح المرأة[2]، على إعتبار أن إتفاقيات التسوية التفاوضية لا تهدف لإنهاء الأزمة فقط، بل تضع أسس لعملية إعادة بناء دولة ديمقراطية، بالتفاوض على الخيارات المتعلقة بالقضايا الحاسمة مثل طبيعة النظام السياسي المستقبلي وهياكل تقاسم السلطة وآليات تحويل القوى المتمردة إلى أحزاب سياسية فعالة؛ فشمولية العملية التفاوضية ومواقع الفواعل وأصحاب المصلحة، تشكل دفعًا قويًا لبناء الثقة المتبادلة وإنجاح مسار المؤسسات السياسية الناشئة، وإضفاء طابع الشرعية على تلك المؤسسات، فمن الضروري أن ينخرط أصحاب المصلحة الرئيسيون بين مؤيد أو معارض للنظام، في عملية التفاوض المتعددة المستويات، بهدف وضع ترتيبات التسوية السلمية المستدامة بأجندة وطنية، حيث أن مناقشة القضايا الشائكة في سياق سوري– سوري سيقدم حوافز وفرص لجميع الأطراف المنخرطة في المفاوضات، مما يحقق مكاسب إستراتيجية لجميع الأطراف، بدون اللجوء لتكاليف الأعمال العسكرية، حيث تسمح المفاوضات المحلية بالإعتراف بالفصائل السورية المسلحة (غير الإرهابية) كجهات فاعلة سياسيا، لكن يجب العمل على تحويل الجماعات المسلحة من النشاط العسكري إلى النشاط السياسي– الحزبي المعارض–، وتضمين جميع الفصائل المعارضة بإستثناء (داعش، النصرة، هيئة تحرير الشام)، بشرط الإلتزام بالأجندة الوطنية، لأن نجاح مفاوضات التسوية السلمية مرتبط بإيقاف التحريض الدولي للفصائل المسلحة ضد الدولة السورية، وإنهاء الميليشيات

[1]– محمد خالد الشاكر،" المرحلة الإنتقالية وإشكاليات بناء الدولة السورية: من الإعلان الدستوري إلى الدستور"، **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، مارس 2017، ص 2.

[2]– كلير كاستيلو، "بناء دولة تعمل من أجل النساء: إدماج النوع الإجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع"، **ورقة عمل**، العدد 107، مدريد: مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي ، مارس 2011، ص 7.

المسلحة في كل المناطق السورية، فأمام النظام السوري فرصة التفاوض مع المعارضة المعتدلة، وتقديم تنازلات لمطالب المعارضة، وإشراكها في المشاريع السياسية المقترحة، بشرط مراعاة خصوصيات وتوجهات الدولة السورية الممانعة.[1]

ثالثا: بناء جسور العلاقة بين القيادة السورية والمواطن– بناء الشرعية والثقة–: تعتبر أهم خطوات إعادة بناء الدولة (محليا)، مع ضرورة تمسك النظام السوري بقيادة البلاد، إلى غاية تثبيت دعائم الدولة وما يرافقها من عمليات سياسية واستقرار شامل، وإنتخاب قيادة جديدة لإستكمال مسار إعادة البناء، وفقًا للمرتكزات المحلية التي سيحددها الشعب السوري، لأن القيادة السياسية يجب أن تعبر عن طموحاته وآماله، إذ يجب على النظام السوري توظيف كل قدراته للخروج بالدولة من مرحلة الأزمة (إنتعاش الجماعات الإرهابية وفشل الدولة) إلى مرحلة الأمن ثم التنمية؛ كما يجب على الحكومة السورية أن تثق بأن الشعب سيساندها ويدعم نجاحها، ولابد عليها خلال هذه المرحلة، أن تبدأ في بناء شبكة سياسية واسعة توزع القوى والمنافع على نحو يكسب ثقة المواطن، مع ضرورة إلتزام النظام بالحياد والتوفيق بين الجماعات المختلفة دون إنحياز لأي جماعة، سواء المؤيدون أوالمعارضون للنظام[2]، وطمس كل ما يرمز للسياسة الطائفية في العملية السياسية، وذلك للوصول إلى أرضية مشتركة تساعد النظام السوري على تحقيق نوع من التوافق المجتمعي حول أهمية إستمراره الظرفي، بطريقة تؤدي إلى بناء الشرعية بحزمة من الإصلاحات القائمة على بناء قاعدة شعبية من المؤيدين من مختلف شرائح المجتمع السوري نحو إعادة بناء دولة معاصرة قائمة على المساءلة والتعددية، مع ضرورة إستمرار سياسة الممانعة، لأن سوريا هي الدولة العربية الوحيدة التي ظلّت وفيّة وداعمة لسلاح المقاومة، وأبت التطبيع مع إسرائيل، ورفضت الهيمنة التركية والخليجية على سوريا.

رابعا: المواطنة الكاملة ومأسسة السلطة.

إن المواطنة الكاملة هي حجر الزاوية في إعادة بناء الدولة، وتمثل المدخل إلى إرساء نظام حكم ديمقراطي تعددي، من خلال الحفاظ على التنوعات والخصوصيات، والحيلولة دون التصادم بين الطوائف والإثنيات، لأن المواطنة هي المقاربة المعيارية التي تساهم في إدارة التنوع الإثني والطائفي[3].

---

[1]- Lotte ten Hoove and Álvaro Pinto Scholtbach, "Democracy and Political Party Assistance in Post-Conflict Societies", **Netherlands Institute for Multiparty Democracy**, The Hague: NIMD Knowledge Centre, August 2008, pp 9-10.

[2]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 158.

[3]– منير مباركية، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 101.

لذلك، يتعين ضرورة تضافر جهود أعيان العشائر والحكومة السورية، لإشاعة معايير التنوع والتعدد والإختلاف في إطار الوحدة الوطنية، من خلال توفر عامل الثقة لدى كل المنضمين للعملية السياسية سواء من الحكومة أو المعارضة لتأسيس دولة غير طائفية، تقف موقفًا حياديًا تجاه الدين والمذهب عن طريق فصل الدين عن الدولة، من أجل بناء دولة ديمقراطية عادلة، تضمن إستحقاقات المواطنة دون تمييز طائفي أو مناطقي ويستلزم ذلك جهد سياسي واجتماعي عالي المستوى لتنمية الشعور بالمواطنة لدى مختلف شرائح المجتمع مهما كانت إنتماءاتهم، إذ أن الجهود الجبارة المضنية من جانب الحكومة ستُسقط الولاءات الضيقة، وترفع من شأن الإنتماء المواطناتي في مجتمع متنوع ومتعدد ثقافيًا.[1]

من ناحية أخرى، يجب أن يستند العقد الإجتماعي الجديد (الدستور) لمبدأ المواطنة، في إطار عملية مأسسة السلطة عبر عملية نمذجة القيود والضوابط التي تنظم التفاعل المواطناتي، وتحدد حقوق وواجبات المواطن العادي أو المسؤول، وهنا تظهر ضرورة الفصل بين الولاية والشخص الذي يتولاها، بإعتبار المواطنة جزء من المأسسة، ويتضمن هذا المشهد عملية تقنين وتأطير العلاقة بين المجتمع والدولة، ومنع التداخل بين الإختصاصات في الدولة، عبر تحديد نطاق الواجبات والمسؤوليات لكل طرف، وحماية الحقوق والحريات في إطار سيادة القانون، حيث تسمح المأسسة بضمان حقوق وواجبات الجميع حكامًا أو محكومين في إطار دستوري، بطريقة تفضي لإقامة مؤسسات مستقرة ومستدامة، تعمل على توطيد العلاقة بين المجتمع والدولة، مما يسمح بقدرة الدولة على التغلغل في النسيج الإجتماعي.[2]

ضمن نفس السياق، تقتضي عملية المأسسة إستيعاب الأفراد بمختلف إنتماءاتهم العرقية والطائفية في مؤسسات الدولة، بطريقة تؤدي إلى ترجمة التعايش والتلاحم والإندماج في الإطار السياسي، على أن عملية إرساء الهوية الوطنية تقتضي الإستيعاب المؤسسي عن طريق مأسسة السلطة في إطار دستوري أي دولة المؤسسات وليس دولة الأشخاص[3]، عبر تجرد النخب الحاكمة والقوى المعارضة من كل الولاءات الطائفية ويجب أن تشمل الإجراءات حظر الأحزاب الدينية، والإلتزام بالقواعد الديمقراطية في إطار علماني، كعامل حاسم لتوحيد الخطاب الوطني وتحقيق نوع من التضافر بين الكتل السياسية، للإنتقال إلى دولة وطنية علمانية تحفظ كرامة وحقوق المواطن بعيدًا عن كل مرجعية طائفية أو إثنية.[4]

---

[1]– سناء كاظم، "الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 36، 2008، ص 134.

[2]– وليد سالم محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 316، 317.

[3]– نفس المرجع السابق، ص 9.

[4]– أحمد فاضل جاسم داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 239–240.

خامسا: التشبث بالوحدة الوطنية لمواجهة مخاطر الفيدرالية الإثنو – طائفية.

لقد تم إقتراح عدة نماذج للحكم خلال مرحلة إعادة بناء الدولة السورية، ومن أهمها الفيدرالية الإثنو–طائفية التي تسعى لإقامة حكم هجين يجمع بين الحكم الفيدرالي في المنطقة الكردية في إطار فيدرالية روج – آفا والحكم المركزي في باقي المناطق السورية، ولم يقتصر الأمر على الإقليم الكردي، بل إمتد المخطط ليشمل الجنوب السوري، حيث تحدثت صحيفة **يديعوت أحرونوت** عام 2017 عن خطة أعدها وزير السكن الإسرائيلي الجنرال **يواف غلانط** لعملية إنتقال سياسي في سوريا، تتمثل إنشاء منطقة حكم ذاتي في الجنوب السوري لمواجهة تنامي النفوذ الإيراني والإعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، في إطار "وثيقة حوران"، وتحدث مركز **يروشليم** لدراسة المجتمع والدولة في الفترة نفسها، عن وثيقة وقّعت عليها شخصيات سورية للإعلان عن جنوب سوريا كإقليم مستقل ضمن الإتحاد الفيدرالي السوري المستقبلي، حيث أكد وزير الخارجية الإسرائيلي السابق **دوري غولد** (رئيس المركز) أن المشروع يهدف لإقامة إقليم يضم درعا وجبل الدروز والقنيطرة كأفضل خيار لإعادة بناء الدولة السورية، معتبرًا أنه يمثل مصلحة لإسرائيل، وعلى إثر هذا الإقتراح الإسرائيلي تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لإجراء محادثات مع عشائر وشخصيات في الجنوب لإستكمال الإجراءات الإسرائيلية "وثيقة مشروع الحكم الذاتي لإقليم جنوب سوريا" ، وحسب الوثيقة، فهي تدعو لإقامة برلمان إقليمي وحكومة إقليمية ومجلس أعلى للقضاء لإدارة شؤون المنطقة الجنوبية.[1]

من الناحية الإمبريقية، نجد أن الطرح الفيدرالي لا يتلاءم مع الواقع السوري، لأن الدولة السورية إعتمدت شكل الدولة البسيطة ونظام الإدارة المحلية منذ الإستقلال، وجرى بناء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وما يرتبط بها من بنى وهياكل على أساس الدولة البسيطة، فمن المستحيل الإنتقال إلى شكل الدولة المركبة بهذه المؤسسات، فالفيدرالية قد تعزز مخاطر الصراع الإثنو– طائفي وتؤمّن متطلبات مؤسساتية جاهزة لتحقيق مزيد من المطالب الإنفصالية في مناطق أخرى (مطالب الدروز في الجنوب، المطالب الكردية في الشمال..)، مما يجعل السلطات المركزية مضطرة لإتخاذ التدابير القسرية لقهر النزعة الإنفصالية، ففي مساحة صغيرة للدولة السورية، تتوزع الثروات الطبيعية بصفة عامة والنفط والغاز خصوصًا، في بعض المحافظات دون غيرها، الأمر الذي سيؤدي إلى إستئثار بعض السوريين بتلك الثروات الطبيعية دون غيرهم، لوقوعها في إقليم فيدرالي معين.[2]

من هذا المنطلق، فإن خبراء القانون الدستوري يطرحون بدائل عن الفيدرالية، حسب مايلي:

---

[1]– المرصد الإستراتيجي، **التقرير الإستراتيجي السوري**، العدد 82، 2020/10/23، ص 23.
https://bit.ly/3eaPYbe

[2]– أحمد محمد طوزان، "الفيدرالية في سورية: التهديدات والفرص"، **دراسات سياسية**، مركز دمشق للدراسات والأبحاث، 2017، ص ص 28–30.

أ- التفويض: آلية تجعل السلطة لا مركزية، لكن دون إقتسام السيادة، ويتجسد جوهر هذه الآلية في أن ينشئ المستوى المركزي كالبرلمان الوطني مؤسسات لا مركزية مثل الجماعات الإقليمية، على أن تقرر السلطة المركزية طبيعة صلاحياتها، وتمتعها بحق إبطال قرارات تلك المؤسسات الإقليمية بموجب صك يصدر عن السلطة التشريعية المركزية.

ب- الإقليمية: يمكن الإقتداء بالتجربة الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث طوّرت بنى إقليمية تضم مناطق بعيدة جغرافيًا عن المركز مثل الجزر الإيطالية، وتتمتع تلك الأقاليم بصلاحيات واسعة بغرض تحسين آليات الحوكمة، في حين تتمتع باقي المناطق الإيطالية بصلاحيات أدنى.

ج- الحكم الثقافي الإقليمي: تحقيق درجة معينة من الحكم الذاتي للجماعات المتمايزة إجتماعيًا دون اللجوء إلى النهج الفيدرالي، كإتاحة الفرصة للجماعات الكردية لتنظيم شؤون الأحوال الشخصية (اللغة، الدين) مع مراعاة ثوابت الوحدة الوطنية.

وقصارى القول، أن الشكل الفيدرالي ليس نمطًا آمنًا للدولة السورية الموحدة سياسيًا واجتماعيًا، إذ لا يجب العودة مرة أخرى للدويلات الإثنو- طائفية التي أنشأتها فرنسا خلال عهد الإنتداب، والتي رفضها الشعب السوري[1]، إذ لابد من بسط الدولة السورية لسيادتها على كل المناطق بما فيها إقليم الإدارة الذاتية الكردية، مع مراعاة الحقوق السياسية الكردية في إطار الدولة السورية الموحدة، واحترام خصوصيات المجتمع الكردي ووضع حد لكل المطالب الإنفصالية، سيما في الجنوب السوري الذي تُحركه أيادي إسرائيلية، مستغلة لتعفن الأوضاع في المنطقة بسبب تداعيات قانون قيصر الإبتزازي، بل إرهاب الدولة الأمريكية في تجويع الشعب السوري، عبر الحصار الإقتصادي لإجبار الأسد على التطبيع.

سادسا: الدستور الديمقراطي المحلي.

إن الإعلان الدستوري هو الوثيقة الأساسية الناظمة لمراحل إعادة بناء الدولة السورية، وذلك عبر التوافق على المبادئ القانونية التي تتضمن القواعد التي تتأسس عليها الدولة بعد تعديل دستور 2012 أو إلغائه، إذ يجب أن يكون الدستور مهمة وطنية، تقتضي الإجماع على المحددات التالية: [2]

- شكل النظام السياسي: إختيار نظام الحكم سواء الرئاسي أو البرلماني أو هجين (شبه رئاسي).
- شكل النظام الإنتخابي: تحديد آليات تداول السلطة.
- إستدامة العملية السياسية: مأسسة العلاقة المدنية- العسكرية بالتوازي مع مسارات الإنتقال السياسي.

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 31-34.

[2]- محمد خالد الشاكر، مرجع سبق ذكره، ص 3.

وتستلزم عملية صياغة الدستور، تضافر جهود مختلف التيارات السياسية والإجتماعية السائدة، ومن أبرز أشكال صياغتها: اللجنة الدستورية السورية– السورية، التي يتم تشكيلها من كل الشرائح الإجتماعية بدون إقصاء، مع ضرورة تشكيلها على أساس توافقي من خلال المساواة في التمثيل بين كل الأطراف والأطياف والتيارات السورية، فقد تتشكل اللجنة على أساس التمثيل النسبي المناطقي بتمثيل كل فصيل عن محافظة سورية معينة نسبة لإجمالي عدد سكان تلك المحافظة، مع تجنب التمثيل الطائفي، وتضم اللجنة الدستورية لجنتين، أما الأولى؛ فهي لجنة صياغة الدستور المتشكلة من فقهاء القانون الدستوري، والثانية؛ فتتمثل في اللجنة الإستشارية التي تقدم المقترحات لهيئة الصياغة[1] قبل عرضه على الإستفتاء الشعبي العام، فاللجنة الدستورية تنحصر مهمتها في إعداد دستور جديد للبلاد، ولا يمتد عملها خارج ذلك الإطار، إذ لا بد على اللجنة خلال مرحلة الإعلان الدستوري أن تحسم في العملية الدستورية التي تتولاها قيادة سورية لإقامة حكم ذو مصداقية يشمل جميع المسائل المتعلقة بإقامة حكم ديمقراطي غير طائفي، والتوفيق بين مسألتين هامتين وهما: شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي، دون إستبعاد أطراف الصراع بإستثناء الجماعات الإرهابية، إذ أن صياغة الدستور هي آلية قانونية تقنية، لكنها تحتاج إلى الحد الأدنى من التوافق والسلم وبناء الثقة، ومشاركة كل أطراف الصراع من أجل عقد إجتماعي جديد قائم على دولة المؤسسات.[2]

وعلى هذا الأساس، يجب أن تمر عملية وضع دستور جديد لسوريا، بالمراحل التالية:[3]

– التشكيل التوافقي لمسودة الدستور من طرف اللجنة الدستورية.

– الموافقة التشريعية: بعد إعداد المسودة الأولية، يجب عرضها على مجلس الشعب من أجل مراجعتها والمصادقة عليها أو إقتراح تعديلات معينة على مواد وطبيعة الدستور أو رفضه.

– المراجعة القانونية الدستورية: عرض المواد الدستورية على المحكمة الدستورية من أجل التأكد من سلامة المسودة الدستورية عن الناحية القانونية.

– الإستفتاء الشعبي: يُحدد الشعب السوري مدى ملاءمة تلك المسودة الدستورية لتطلعاته وطموحاته بالموافقة على الدستور أو رفضه وإعادة النظر في المسودة من طرف اللجنة الدستورية.

بصفة عامة، يتوجب الإتفاق على القواسم المشتركة بين مختلف الأطياف الإجتماعية بالقدر الذي يحقق الإجماع على الدستور الديمقراطي المنشود، ويشجع الفاعلين على المساهمة في معالم **دستور محلي وليس دستور غربي جاهز**، بمشاركة جميع مكونات الهوية الوطنية في صياغة دستور الدولة شكلاً ومضمونًا، وتعد

[1]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 173، 174.

[2]– محمد خالد الشاكر، مرجع سبق ذكره، ص ص 4، 9، 11.

[3]– أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 174.

هذه الخطوة هي المفتاح الأول للدخول في معالجة الإنقسامات المجتمعية، عن طريق الشراكة بين كل الأطياف المجتمعية دون تمييز، فأساس العملية الدستورية هو ضمان مصالح وحقوق المواطن، بغض النظر عن البعد الإثني أو الطائفي أو الجهوي، الأمر الذي سيؤدي لتكريس المساواة في المواطنة وحكم القانون[1].

سابعا: البناء الديمقراطي التعددي: إن البناء الديمقراطي لا يعني إستيراد المنتج الديمقراطي، أو فرض نماذج غربية على الدولة السورية، بل هو خيار إستراتيجي يجب أن يتلاءم مع الواقع السوري، بطريقة تفضي لمأسسة الممارسات السياسية، عبر نقل الديمقراطية من مجرد إعتبارها آلية جاهزة للتطبيق ضمن المواصفات والحدود الشكلية، إلى ديمقراطية مؤصلة ومتناغمة مع مستوى تطور مؤسسات الدولة السورية، ومتكاملة مع خصوصيات المجتمع السوري، على إعتبار أن البناء الديمقراطي التعددي ليس مجرد ترتيبات سياسية شكلية بل هو إلتزام بالمبادئ التالية: التداول السلمي على السلطة، الفصل بين السلطات، التعددية السياسية والمشاركة السياسية.

ثامنا: الإنتخابات: وهي العملية التي سيحكم من خلالها المواطن السوري شرعية نظام الحكم، عبر الإختيار الشعبي الحر للشخص المؤهل لممارسة السيادة والحكم نيابة عنه، ولنزاهة العملية الإنتخابية لابد من عدة إجراءات موضوعية وحيادية لمتابعة العملية الإنتخابية دون حدوث تجاوزات، من خلال رقابة المجتمع المدني على جميع مراحل العملية التي تبدأ بمتابعة سير عملية الإقتراع وصولاً للفرز وإعلان النتائج النهائية، بطريقة تضمن الشفافية وتساهم في تعزيز الشرعية السياسية.

الفرع الثاني: متطلبات ما بعد الإصلاح الدستوري: إرساء العدالة الإنتقالية المحلية وحوكمة عمليات إعادة بناء الدولة.

أولا: العدالة الإنتقالية المحلية.

يتعين على النظام السوري خلال مرحلة ما بعد الإنتخابات التعددية، سواء إستمرار النظام الحالي أو تغييره أن يعمل على تشكيل هيئة مستقلة عليا للكشف عن الحقائق والتسوية النهائية للأزمة السورية، والمعبر عنها بالعدالة الإنتقالية، لمحاسبة كل من تسبب في الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال فترة الحرب السورية والتي تتضمن وضع إجراءات واقعية للحيلولة دون إنتهاك حقوق الإنسان مستقبلاً، ليس بالنوايا الحسنة بل بميكانيزمات ومؤسسات وضمانات دستورية لإتخاذ التدابير القضائية القسرية ضد كل من تسبب في العنف كإعتراف بحقوق الضحايا والمساهمة في توطيد بناء الثقة وسيادة القانون، على أن تشمل العدالة الإنتقالية خلال

[1]– كاظم الشبيب، **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011، ص ص 310، 312.

هذه الفترة، عمليات إصلاح ودمقرطة مؤسسات الدولة السورية، والتوفيق بين الحقائق ومتطلبات العدالة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال توفر إرادة سياسية قوية من قبل السلطة والمنظمات الجمعوية لمأسسة تلك الإجراءات من أجل تحقيق العدل، وطي صفحة الماضي لإرساء السلم الأهلي وتعزيز شرعية الدولة السورية.

وتشمل العدالة الإنتقالية كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بمحاولات المجتمع السوري لتفهم تركته من تجاوزات الأزمة، بغية كفالة المساءلة والعدالة والمصالحة، وهذه الآليات قد تكون قضائية أو غير قضائية على حد سواء، مثل التعويض وتقصي الحقائق والإصلاح المؤسساتي[1]، إذ تسهل العدالة الإنتقالية إنتقال المجتمع السوري من حالة الحرب إلى حالة التوافق والسلم، أي أنها إستجابة ورد فعل للإنتهاكات الممنهجة الواسعة النطاق لحقوق الإنسان خلال الأزمة، وهي مطلب إجتماعي ونوع من المساءلة لإعادة ثقة المواطن في العقد الإجتماعي الجديد[2]، لتعترف جميع أطراف الأزمة السورية بأخطائها وتتفق على تسوية مخلفات الأزمة قانونيًا وسياسيًا، عبر محاكمة جميع الممارسات الخاطئة خلال مرحلة الأزمة، **مع مراعاة الطابع المحلي لتلك الإجراءات، والإجماع على إرساء العدالة الإنتقالية كمدخل للحفاظ على الوحدة السورية دون تدخل الأطراف الخارجية**، هذه الأخيرة تسعى لتأسيس محاكم جنائية دولية بهدف تأجيج حدة الإنقسامات الداخلية وتفكيك الدولة والمجتمع السوري بذريعة محاكمة مجرمي الحرب، وهي خطط تم تطبيقها في عدة دول وباءت بالفشل، لأن قراراتها تعكس الأجندة الأجنبية لأغراض سياسية.[3]

آليات العدالة الإنتقالية .

1- لجان الحقيقة والمصالحة: يجب أن تكون هذه اللجان هيئات وطنية رسمية محدثة، بمقتضى قانون يصدر في نطاق الصلاحيات القانونية للحكومة السورية المستقبلية، بحيث تكون الهيئات وسيطة بين الدولة والمجتمع، وتستمد صلاحياتها من التوافق بين المعارضة والنظام، فهي هيئات قضائية وغير برلمانية، تهدف لإعادة الإعتبار للكرامة الإنسانية المتأصلة وحفظ الذاكرة الجماعية، من خلال التحري والكشف عن الحقائق والأضرار الفردية والجماعية، وكل ما من شأنه إطلاق حوارات وطنية بناءة وتقديم توصيات بناءًا على مرجعية حقوق الإنسان، وتشمل مهامها توثيق إنتهاكات الحرب في إطار السجل التاريخي للدولة، حفاظًا على ذاكرة الأفراد والجماعات، إذ تساهم إجراءات لجنة الحقيقة في رفع المنسوب المعياري لديناميات الإنتقال الديمقراطي

[1]- دينا هاتف مكي، "العدالة الإنتقالية في ظل التغيير في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 52، جامعة بغداد، جويلية 2016، ص ص 187-189.

[2]- عبد الإله القباقبي، **المساءلة الجنائية في العدالة الإنتقالية**، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018، ص 9.

[3]- محمد المجمعي، "خصائص النظام السوري في مرحلة ما بعد الصراع"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد 1، العدد 4، برلين، المركز الديمقراطي العربي، سبتمبر 2017، ص ص 49-50.

وتوطيد السلم الأهلي وحكم القانون،[1] من خلال بلورة أجندة سياسية وقانونية تعمل على الحوكمة الجنائية، على إعتبار أن هيئة الحقيقة هي سلطة معنوية تُعيد الإعتبار للذاكرة الجماعية، وتشكل جسرًا يؤسس للحماية من التجاوزات والخروقات مستقبلاً، عبر الدفاع عن مصالح المتضررين ومساءلة المسؤولين خلال الأزمة السورية ولن يتأتى تفعيل هذه الآليات إلا من خلال **ضرورة الإجماع على أن ما حصل خلال 2011 ليس ثورة، بل حرب لتدمير سوريا**، على أن تتعهد المعارضة بعدم تكرار ماحدث، في مقابل إلتزام النظام السوري بوضع معايير واقعية لتمييز الضحايا من الجناة.

2-المحاكمات: تتمثل في الإجراءات القضائية على أساس المحاسبة والقصاص لمنتهكي حقوق الإنسان أمام المحاكم الوطنية.

3-التعويض وجبر الضرر: التعويض نتيجة الإعتراف بوقوع ضرر، إذ يجب تعويض الأفراد والجماعات المتضررة، مثل التعويض المالي أو الدعم الإجتماعي، أما التعويض المعنوي فيتمثل في تخليد ذكرى الضحايا من خلال النصب التذكارية لضحايا العنف الجماعي، إذ أن تخليد الذكرى من بين الوسائل المهمة في الحفاظ على الذاكرة السياسية للمجتمع، وإبقاء مأساة الحرب السورية راسخة في أذهان الأجيال القادمة.[2]

4-الإصلاح المؤسساتي: إعادة هيكلة المؤسسات السياسية المكتفية ذاتيًا، التي تمثل جوهر عملية إعادة بناء الدولة، من خلال تشكيل الأطر القانونية لنظام الحكم وسلطات الدولة والحكومات المحلية، لترسيخ الثقة بين القيادة السياسية والمواطن، وإرساء معالم الوحدة الوطنية في إطار دولة المؤسسات، مع ضرورة حياد القيادة تجاه كل أطياف المجتمع، عبر التمسك بهوية وطنية جامعة، تتوحد حولها كل فئات المجتمع دون المساس بخصوصيات الهويات الإثنية أو الدينية، أي بناء مؤسسات سياسية وطنية تراعي طبيعة التنوع الإجتماعي مع عدم تسييس الهويات التقليدية.[3]

وعليه، تعتبر هذه الآليات مدخلاً هامًا لمعالجة إرث إنتهاكات حقوق الإنسان خلال الحرب، وتطبيقها عمليا سيخلق دولة سورية أكثر عدالة وديمقراطية، بشرط تضمين العدالة الجنائية والإجتماعية على تدابير تتوخى هدفًا مزدوجًا، وهو المحاسبة على جرائم الماضي والوقاية من تكرار هذه الجرائم مستقبلاً، فمحاسبة الجناة سيضع حدا للإفلات من العقاب بغض النظر عن تموقعه في خارطة الأزمة، وهذا ما يساهم في إضفاء ثقة المواطن بمؤسسات الدولة ودعم الشرعية القانونية ودمقرطة المؤسسات السياسية.[4]

---

[1]- أحمد شوقي بنيوب، "العدالة الإنتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب"، **المستقبل العربي**، العدد 413، جويلية 2013، ص 131-149.

[2]- دنيا هاتف مكي، مرجع سبق ذكره، ص ص 190، 196.

[3]- أحمد سيد حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 164، 176، 177.

[4]- عبد الإله القباقبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-13.

ثانيا: حوكمة عمليات إعادة بناء الدولة السورية.

1- دور الحكومة: ينبغي على الحكومة السورية العمل على مناهضة الأيديولوجيا التي تروج للكراهية الإثنية أو الطائفية أو المناطقية، عبر سياسات عامة تتسم بمسؤولية الدولة على حماية النسيج الإجتماعي السوري وصيانة مؤسسات الدولة الوطنية، بإتباع تدابير شاملة متعددة الأبعاد للتصدي لإنتشار العنف والتطرف.

2- دور القطاع الخاص: يمكن تشجيع القطاع الخاص على زيادة حضوره في المجال الإقتصادي، حيث أن عدة أنواع من الأنشطة والخدمات لا يمكن للدولة وحدها أن تضطلع بها، مثل المشاركة في إدارة المؤسسات الصحية، أو سد نقص التمويل، كدعم البنى التحتية الأساسية، والمساهمة في برامج التنمية الشاملة، في إطار مقاربة تكاملية تجعل توزيع الأدوار بين فواعل الحوكمة مرنًا وقابلاً للتنفيذ في مجال دعم سياسات التنمية[1]، فيكون القطاع الخاص بمثابة مواطن صالح يعمل على الإهتمام والرعاية الكاملة بالفئات الإجتماعية المختلفة، حيث تعمل الشركات الإقتصادية على التخفيف من الآفات الإجتماعية، إنطلاقًا من مسؤولياتها الإنسانية الهادفة إلى تعزيز رفاه المجتمع وتحسين جودة المعايير المعيشية للمواطنين دون تمييز من خلال توفير الخدمات التي تعجز الدولة عن تحقيقها.[2]

3- دور المجتمع المدني: إن إستدامة عمليات إعادة بناء الدولة، مرهونة بمدى مشاركة المجتمع المدني في جهود المصالحة الوطنية وتفعيل أطر المشاركة السياسية، فالعمل الجمعوي يمثل جسرًا رابطًا بين المواطن والقيادة السياسية، عبر المساهمة في النقاشات العامة حول كيفية مواجهة تحديات مرحلة إعادة البناء وميكانيزمات تعزيز الحقوق المدنية والحريات الأساسية خلال هذه المرحلة، حيث يتوجب على المجتمع المدني مراقبة أعمال الحكومة عبر تحسين الشمولية والمشاركة السياسية غير الطائفية، بطريقة تفضي إلى خلق نوع من الإستدامة في مسار إستقرار العلاقة بين الدولة والمجتمع، فهناك ترابط بين عملية إعادة بناء المؤسسات المنهارة وترسيخ القيم الديمقراطية، وإدارة هذه العلاقة الترابطية مرهونة بالدور الفعال – غير الطائفي– للمجتمع المدني بإعتباره نسيج إجتماعي ثري يتكون من تيارات ووحدات قائمة على أساس وظيفي، إذ لا يمكن تعزيز عمليات الإنتقال الديمقراطي بدون إرتفاع منسوب مستوى المشاركة الجمعوية في إضفاء الطابع المؤسساتي على العملية السياسية وعلى مبدأ المشاركة السياسية تحديدًا، ليكون آلية وسطية تساهم في شمولية حوكمة عمليات إعادة بناء الدولة.[3]

---

[1]– عبد الحليم فضل الله، "توزيع المهام بين القطاعين العام والخاص ودوره في تحقيق الأهداف الإجتماعية"، **في:** طلال أبو غزالة وآخرون، **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**، بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، 2013، ص 206.

[2]– طلال أبو غزالة، "الأعمال والمجتمع"، **في:** طلال أبو غزالة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3]- Masabo Francois, " Role of Civil Society Organizations in Conflict and Post-Conflict Situations in Rwanda", **Journal of African Conflicts and Peace Studies**, Vol 3, No 2, June 2017, pp 18-35.

ومن المتعارف عليه، أن المجتمع المدني يمتلك من القوة والإمكانيات ما يؤهله لقول الحقيقة وجعل الحكومة مسؤولة وشفافة، عبر العمل على تحسين الأوضاع الإجتماعية خلال مرحلة ما بعد الأزمة، حيث يتمتع المجتمع المدني بالقدرة على التمكين للعدل وتحسين آليات المساءلة، بالضغط على الحكومة لإتخاذ خطوات أكثر ديمقراطية، وكبح الإنقاسامات الطائفية والجهوية، لذلك يتوجب على المجتمع المدني التنسيق بين المعارضة المعتدلة والحكومة للتوصل لحل سياسي دائم، وإحداث تغييرات في مواقف وذهنيات أطراف العملية السياسية عبر تقديم إقتراحات مستدامة قابلة للتطبيق ببعدها المحلي، على أنه يمكن أن يعتمد المجتمع المدني السوري على نقبل الخبرة الجمعوية في مجال إعادة بناء الدولة من أقطار أخرى، سيما التجارب الآسيوية، لكن بمراعاة خصوصيات المجتمع السوري.[1]

إلى جانب ذلك، فإن المجتمع المدني له دور في التمكين من تعبئة الموارد المحلية، بإعتباره منظمات محايدة وغير مرتبطة بالأجندة السياسية، تؤهله لتقديم مساهمات لا تقدر بثمن في إطارعملية إعادة بناء الدولة، مثل المساهمة في ترسيخ ثقافة وممارسات المصالحة الوطنية، ودعم آليات تأطير الفكر السلمي ومنع عودة العنف فهو منصة إنسانية وسيطة لرفع أصوات المضطهدين، من خلال الضغط على الحكومة للإستماع إلى المطالب الحقيقية للمواطن.[2]

4- تمكين المرأة: إن عملية إعادة بناء الدولة تتضمن إعادة توزيع عميق للقوى، وتأسيس صيغ جديدة للحكم السياسي، فهو فرصة لإعادة تشكيل نماذج القوة والأنظمة الفعالة لتشمل المرأة، عبر إنخراطها في العملية السياسية، إذ يجب تضمين المصالح النسوية في عملية صياغة الدستور أو مرحلة ما بعد الإصلاح الدستوري طبقًا لقرار مجلس الأمن الدولي 1325 الذي يدعو لإنخراط المرأة في جميع جهود صيانة وتعزيز السلام والأمن، وزيادة دورها[3] في عملية صنع القرار، بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، عن طريق منح النظم الإنتخابية تمثيل نسوي، بإعتماد كوتات جندرية للأحزاب السياسية، وزيادة نسبة تمثيل المرأة في العملية السياسية على مستوى التمثيل في المؤسسات السياسية، إذ أن تطبيق نظام الكوتا النسائية سيكون له آثار إيجابية في على صعيد إتخاذ القرارات السياسية الفاعلة، خاصة أن التجارب الأوروبية أثبتت أن حضور المرأة في المؤسسات الحكومية ساهم في زيادة الإنفاق الحكومي على دعم الرعاية الإجتماعية[4].

---

[1]-Hilal Ahmad Wani, " The Role of Civil Society in Conflict Prevention in Jammu and Kashmir", **International Journal of Business and Social Scienc**e, Vol 2, No 4, March 2011, pp 166-167.

[2]-Ibid, p 167.

[3]- كلير كاستيلو، مرجع سبق ذكره، ص ص 7، 8.

[4] - Li-Ju Chen, " Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies? " , **The European Journal of Comparative Economics**, Vol 7, No 1, June 2010, P 14.

المطلب الثاني: المتطلبات الأمنية لإعادة بناء الدولة السورية.

الفرع الأول: إصلاح القطاع الأمني السوري.

أولا: أهداف إصلاح القطاع الأمني السوري.

إن الهدف من إصلاح قطاع الأمن في سوريا، يتجاوز المقاربة التدخلية الخارجية التي تنطوي عليها مقاربات المانحين الدوليين في سياق إعادة بناء الدول الهشة، إذ حاولنا مراعاة توظيف تلك المعايير التي تستند إليها مقاربات إصلاح الأمن مع حقيقة وواقع المرحلة الحالية وطبيعة الدولة والمجتمع السوري، حيث أن إصلاح القطاع الأمني الذي تعرض للخلل الوظيفي بسبب تداعيات الأزمة التي دمرت مؤسسات الدولة السورية، يفرض ضرورة معالجة هذا الخلل من خلال المعايير التي تنطوي عليها مقاربات إصلاح الأمن في بعدها المحلي فقط لأن الأجندة الخارجية في الإصلاح تنطوي على أخطار متعددة الجوانب، وقد تنتقل بالدولة السورية من دولة هشة إلى دولة خاضعة للإحتلال في إطار مشروطية إصلاح قطاع الأمن.

وعلى هذا الأساس، يجب أن تساهم عمليات إصلاح القطاع الأمني في إعادة بناء المؤسسات الأمنية وإصلاح الخلل الوظيفي، من أجل تحسين أداء الدولة في الإستجابة الفعالة للمتطلبات الأمنية للمواطن، بطريقة تُمكن الدولة من الوفاء بإلتزاماتها ومواجهة التهديدات المختلفة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والإنتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، حيث توفر تلك المؤسسات الأمنية الجديدة أرضية ملائمة لتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة وتقوية مؤسسات الدولة، وكل ما من شأنه أن يوفر شروطًا لفرض السيطرة الحكومية على البلاد بتفعيل دور القوات المسلحة السورية، بإعتبارها الجهة الأمنية الوحيدة المخولة قانونيًا لفرض الشرعية واستتباب الأمن، وتقويض الملذات الآمنة للإرهاب وتجار الأسلحة وكل أنواع السوك الإجرامي، على أن يقتصر دور القوى الخارجية بالمشاركة في العملية الأمنية عبر التعاون الأمني مع الحكومة، أي مساعدة البلدان الصديقة لسوريا في دعم تعميم الإصلاح الأمني عبر توفير **منصة لوجستية** فعالة تسمح بإنشاء هياكل وآليات أمنية كفيلة بتلبية الإحتياجات الأمنية للمواطن، على أن تتلاءم تلك المؤسسات الأمنية مع معايير الديمقراطية وسيادة القانون وطبيعة المجتمع السوري.[1]

وتبعًا لماسبق ذكره، يمكن القول أن **إصلاح القطاع الأمني هو عملية وطنية سورية**، تهدف إلى إعادة إحتكار الدولة لإستخدام القوة، عبر إعادة تأهيل مؤسسات الدفاع والأمن والعدالة بفعالية وكفاءة، بطريقة تضمن توفير الخدمات الأمنية والإستجابة للحاجيات الأمنية للفرد، بمعالجة الخلل الوظيفي للهياكل الأمنية وتحسين الأمن من خلال مؤسسات أمنية يمكن محاسبتها، ويشترط في إعادة الهيكلة الأمنية ضرورة إشراك كل الجهات

[1]-Louise Andersen, "Security Reform In Fragile States", **DIIS Working Paper**, No 15, 2006, pp 1, 2, 6.

المحلية في معالجة المؤسسات الفاقدة للثقة، والتحول من القطاع الهش إلى القطاع الفعال، في إطار آليات الرقابة الفعالة للمسؤولين على القطاع الأمني، مما يساهم في تعزيز قدرة الدولة على الوقاية من التهديدات وضمان أمن الدولة وأمن المواطن(الأمن الإنساني)، على إعتبار أن الإصلاح الأمني من الناحية العملية هو رؤية وطنية للأمن قائمة على مراعاة إحتياجات جميع شرائح المجتمع، بهدف إصلاح المؤسسات التي قد ينظر إليها على أنها سيئة التصميم أو تعسفية، إذ أن إعادة هيكلة أنظمة جديدة لإدارة الأمن مرتبط بمدى إستجابتها بشكل أفضل للتهديدات التي يتعرض لها المجتمع، مع الأخذ بعين الإعتبار الموارد المتاحة لتفعيل تلك الإجراءات، سيما الموارد التقنية التي تساهم في تعزيز التماسك الإستراتيجي للمؤسسة الأمنية.[1]

ثانيا: شروط إصلاح القطاع الأمني السوري.

يتطلب الإصلاح الأمني تطوير إستراتيجية محلية تشمل السياسات التي تتفاعل مع التطورات الميدانية والتي يجب أن تعكس التفاعل بين الجماعات التي إنخرطت في الحرب السورية، عبر منهج إصلاحي أكثر سلاسة يتجاوز المنطق الغربي، تأخذ بعين الإعتبار القضايا الأوسع للجوانب الأمنية العميقة للدولة، إذ أن التدخلات الخارجية خلال الأزمة وما ترتب عليها من صراعات داخلية، أدت إلى عدم قدرة القوات المسلحة السورية على ممارسة السيطرة على إقليمها، فلا يمكن للجهات المانحة أن تجدد شرعية التدخلات الأجنبية لتوجيه قواعد إصلاح الأمن عبر سياسة " مقاس واحد يناسب الجميع"[2]، فهذا نهج يتجاهل الواقع المحلي السوري ويقوض السيادة ومتطلبات إستدامة المؤسسات الأمنية، لأن الأمن مجال حسّاس للدولة وعملية معقدة تقتضي إرادة محلية من الحكومة السورية للتعامل مع عمليات إعادة إدماج الجهات المسلحة غير النظامية، بما في ذلك الجماعات المتمردة، بإستثناء الجماعات الإرهابية التي حددها قرار مجلس الأمن 2254.

لقد أعطت نهاية الحرب السورية زخمًا جديدًا للضغوط نحو حكم أكثر مصداقية، وما يتطلبه من مؤسسات أمنية مسؤولة عن حماية الدولة والمجتمع، حيث ينظر إلى الإصلاح الأمني على أنه عملية محورية في إعادة بناء الدولة السورية لإستعادة القدرة الوطنية القابلة للحياة في مجال الأمن، عبر التحول من أمن الدولة إلى أمن المجتمع، مع ضرورة توخي الحذر من الشروط المرتبطة بالمساعدة الخارجية في إطار برامج المساعدة الأمنية شأنه شأن ما تم طرحه من مقاربات إعادة الهيكلة الإقتصادية في ثمانينيات القرن المنصرم، الذي ألغى دور الدولة في إطار منطق المشروطية الغربية، لذلك يجب أن ترتكز فلسفة إصلاح القطاع الأمني على الإفتراضات

[1]-Augustin Loada and Ornella Moderan, " Civil Society Involvement in Security Sector Reform and Governance", **In:** Ornella Moderan(Ed.), **Toolkit for Security Sector Reform and Governance in West Africa**, Geneva: DCAF, 2015, p 12.

[2]-Paul Jackson, "SSR and Post-Conflict Reconstruction: The Armed Wing of State Building? ", **In:** Mark Sedra(Ed.), **The Future of Security Sector Reform**, Ontario: The Centre for International Governance Innovation, 2010, PP 118-120.

المعيارية حول السيطرة المدنية على القوات المسلحة، وممارسة ترتيبات مؤسساتية للجهات الفاعلة لإصلاح الأمن مدفوعة بديناميات داخلية فقط، مع إعطاء الأولوية لعمليات بناء الثقة بين أفراد قطاع الأمن، ثم ترسيخ إستراتيجيات قانونية وسياسية تجمع بين الديمقراطية والعدالة الجنائية والحوكمة، مما يؤدي إلى الإصلاح الأمني المستدام، عبر تضافر جهود السوريين لتطوير نهج أمني جديد يقلل من المخاطر ويمنع فشل الدولة مجددًا، مثل التركيز على مناهج تطوير القوات المسلحة لمواجهة الجماعات الإرهابية والشبكات المحلية والأجنبية المسؤولة عن تنشيط الخلايا الإرهابية.[1]

لذلك، تعتبر مقاربة إصلاح القطاع الأمني بمثابة نهج شامل يهدف إلى تعزيز الرقابة المدنية الدستورية لأجهزة الأمن، وتحسين إدارة الأمن بفعالية و وفق معايير المساءلة وحقوق الإنسان، مع ضرورة إرتقاء المانحين الدوليين إلى مستوى المشاركة المبدئية في دعم إصلاح الأجهزة الأمنية بدون مشروطية، من خلال المساعدة في بناء القدرات التقنية لمعالجة الفجوة الأمنية، أي إعطاء أولوية البعد الأمني على حساب البعد السياسي، عبر المساهمة في تدريب وتجهيز القوات الأمنية، والتعاون مع الحكومة السورية في مجال مكافحة الإرهاب.[2]

وفي نفس الإطار، فإن دور القوى الخارجية في تحسين قدرات الشرطة والجيش على معالجة التهديدات الأمنية الداخلية في سياق مساعدة القطاع الأمني Security Sector Assistance (SSA) الذي يشمل دعم تنفيذ القانون، يجب أن يرتبط بالحد الأدنى من القدرة الشمولية المجتمعية لتحسين فعاليات المساعدة الأمنية، من خلال تأطير إستراتيجية المساعدة الخارجية للإستجابة بفعالية لتحديات الهشاشة، مثل المساعدة في تدريب كوادر وضباط الجيش والدعم اللوجستي للمؤسسة العسكرية.[3]

ومع ذلك، فالدعم الفني الشكلي للمؤسسات الأمنية من الجهات الخارجية بدون مشاركة الفواعل المحلية سيؤدي إلى خلق أجهزة أمنية مبهمة المعالم، وتفضي إلى إنتشال مؤسسات أمنية مشوهة، فقد تكون متطورة لكنها لن تتمكن من النجاح لأنها مؤسسات غير تاريخية، إذ أن مسعى الإصلاح التقني المتمثل في تقوية أداء أجهزة الشرطة والجيش بهدف تحسين أمن الفرد، غير كافية بحكم البعد التقني في الإصلاح قد يكون ضيّقا، مما يفرض ضرورة مبادرة السلطات المحلية على إصلاح قطاع الأمن بطريقة تخدم المواطن بدلاً من النخب السياسية، حيث تسمح إعادة الهيكلة الجذرية للمؤسسات الأمنية في بناء ثقة المواطن في المؤسسات الأمنية وتجاوز النظرة الضيقة للمواطن لجهاز الأمن كتهديد للأمن الفردي، على إعتبار أن التدخلات الخارجية في

[1]- Dylan Hendrickson and Andrzej Karkoszka, "The challenges of security sector reform", **In:** SIPRI Yearbook 2002, **Armaments, Disarmament and International Security**, Oxford : Oxford University Press, 2002, pp 175-183.

[2] - Sarah Detzner, "Modern post-conflict security sector reform in Africa: patterns of success and failure", **African Security Review**, Vol 26, No 2, 2017, pp 118-120.

[3] - Rachel Kleinfeld, "Fragility and Security Sector Reform", **FSG Policy Brief**, No 3, September 2016, pp 1-5.

الأزمة السورية كرّست تلك النظرة، وشوّهت المؤسسات الأمنية، وهذا مايفرض ضرورة بناء نظام أمني جديد لسوريا يجمع بين النخب السياسية والمعارضة بما فيها قوات سوريا الديمقراطية وتحت رقابة المجتمع المدني مع مشاركة أصحاب المصلحة الإقليمين والدوليين في الدعم الوجستي لتطوير القطاع الأمني، من أجل إستدامة المؤسسات الأمنية وعدم تعرضها للفشل.[1]

علاوة على ذلك، ترتبط تطبيق سياسات إصلاح القطاع الأمني بالتركيز على الأجندة الرسمية المحلية المرتبطة بالمصلحة الوطنية، وتحقيق أهداف السيطرة الديمقراطية على قطاع الأمن بدون مشروطية خارجية على أن يقتصر التعاون العسكري مع القوى الخارجية على مجال إتفاقيات مكافحة الإرهاب والدعم المادي واللوجستي للجيش، وإضفاء الطابع المهني على إدارات المؤسسات الأمنية، أي أن الإصلاح الأمني يكون على مستوى الدولة، مع ضرورة مواءمة تلك العمليات للمجتمع السوري.[2]

تدفعنا هذه المعطيات المرتبطة بالإصلاح الأمني، إلى الإعتقاد بأن الإصلاح الأمني يتمحور حول نهج الأمن التشاركي كشراكة إستراتيجية شاملة بين الجهات الأمنية على مستوى المجتمع وصناع القرار وأصحاب المصلحة، لمنع عودة العنف والمساهمة في تحقيق العدالة الجنائية وسيادة القانون، حيث تتضافر مجموعة معقدة من التدابير المطلوبة لتحقيق الأمن التصاعدي – عمليات الإصلاح الأمني من الأسفل إلى الأعلى– المخالف للنهج التقليدي للإصلاح الغربي، لضمان مستويات عالية من الجودة الأمنية وتلبية الإحتياجات الأمنية المجتمعية (الملكية المحلية، الشراكة الأمنية المجتمعية)، وتشمل هذه التدابير مبادرات الوساطة بين المسلحين وهيئات الحكم المحلي، للقضاء على الهاجس الأمني الذي عانى منه المجتمع السوري بسبب فشل الدولة في إرساء الأمن تحت وطأة المتمردين والجماعات الإرهابية، فمبادرات المجتمع المحلي تساهم في تعزيز هياكل أمنية مجتمعية مستدامة، خلافًا لنهج المانحين التدخلي، الذي قد يؤسس لمؤسسات أمنية أكثر هشاشة– الإصلاح القسري– حيث يهدف إصلاح قطاع الأمن بالدرجة الأولى إلى تعزيز قدرات أصحاب المصلحة المحليين، ودمج معايير الأمن الإنساني في الإصلاح، مع إنشاء آليات تمكن قادة المجتمع للقيام بدور وكلاء للتحول الأمني، من خلال دعم الإجراءات التشاركية في توفير خدمات الأمن والعدالة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية.[3]

[1]- Paul Jackson, "SSR and Post-Conflict Reconstruction: The Armed Wing of State Building? ", op. cit, pp 120-125.

[2] - Pénélope Larzillière, "Production of norms and securitization in development policies: from"HumanSecurity"to"SecuritySector Reform" ", American University of Beirut, **Working Paper Series**, No 13, December 2012, pp 16, 17.

[3]- Peter Homel and Nicolas Masson, "Partnerships for human security in fragile contexts: where community safety and security sector reform intersect", **Australian Journal of International Affairs**, 2016, pp 1, 3, 11, 13.

ورغم أن نهج المانحين يفترض أن غاية الإصلاح الأمني هي المساهمة في إعادة بناء مؤسسات أمنية خاضعة للمساءلة، لكن في الممارسة العملية يتم تهميش هده المعايير لصالح التدريب والتجهيز الفني، فتخلق فجوة بين مبادرات إصلاح القطاع الأمني والعدالة الإنتقالية، وما يمثله من فرصة ضائعة لتعزيز الإصلاح الأمني على المدى الطويل، لذلك يجب أن تعمل النخب السورية على تعزيز كل من الأمن القومي والأمن المجتمعي جنبًا إلى جنب في سياسات الإصلاح الأمني، عبر أولوية بناء الثقة والمصالحة بين قوات الأمن والمجتمع، لأن الإصلاح الأمني ليس عملية تقنية فحسب، بل عملية سياسية– مجتمعية تعتمد على توجيه أنظمة الأمن القائمة في سياق محلي، لتجاوز العدسة المتمحورة حول معايير الإصلاحات التقنية الشكلية للمؤسسات الأمنية، نحو الإهتمام بالمسائل الواسعة للحوكمة وإضفاء الطابع المؤسسي على إستراتيجيات أنسنة إصلاح القطاع الأمني، في ظل آليات الرقابة المجتمعية الديمقراطية، وهو الدور المُسند لكل من السلطات التشريعية والقضائية وهيئات المجتمع المدني، أي الإنتقال من بناء القدرات التقنية للمؤسسات الأمنية إلى توظيف مجموعة من الآليات المحلية المساهمة في إستجابة تلك المؤسسات الأمنية للإحتياجات الأمنية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال وجود إرادة سياسية من الحكومة لتشجيع العملية الأمنية التشاركية بملكية محلية ومعالجة تلك المعضلات الأمنية في إطار الإصلاح الأمني التصاعدي.[1]

ثالثا: أولويات إصلاح القطاع الأمني في سوريا.

يمكننا إجمال هذه الأولويات في النقاط التالية:

– إنهاء نفوذ الكيانات المسلحة غير النظامية وإعادة إدمجها، عبر حل سياسي يراعي السيادة الوطنية، ويسمح بعودة ديناميكيات مؤسسات الدولة.

– ما ينطبق على كل بلدان الصراعات الداخلية، ينطبق على سوريا، مما يفرض مرحلة أولية لإعادة التأهيل الوطني للذاكرة الجمعية للمكونات المتضررة من الأزمة السورية.

– تتطلب إعادة تأهيل القطاع الأمني مقاربة غير مجزئة، تعتمد على التوافق المعقول حول مكونات النظام الإجتماعي، بتفعيل المنظومة الوقائية الأمنية الداخلية والخارجية وفقًا للخصوصيات السورية.

[1]- Dustin Sharp, " ‘Security Sector Reform for Human Security: The Role of International Law and Transitional Justice in Shaping More Effective Policy and Practice’"**, In:** Matthew Saul and James A. Sweeney(eds), **International Law and Post-Conflict Reconstruction Policy**, UK : Routledge, 2014, pp 1-7.

– تقتضي خطوات التأهيل الأمني ضرورة توفر أطر قانونية لخطوات الإنتقال المتزن والمثمر، لبناء مؤسسات الأمن والدفاع الوطني تحت سلطة فعلية ودستور قوي، يراعي مقتضيات المصلحة الوطنية، بإصلاح القطاع الأمني وحل كل الميليشيات، من خلال التعرف على أماكنها وعددها، قدراتها والجهات التي تمولها.[1]

رابعا: إصلاح المؤسسات الأمنية السورية.

إن توطيد العلاقات المدنية– العسكرية بحاجة ماسة إلى ترسيخ المشاركة التشريعية القوية في قضايا الدفاع بتوفير بيئة سياسية شفافة وتعاونية مع القوات المسلحة السورية، والتنسيق الأمني بين الجيش والشرطة في القضاء على جذور العنف واستعادة القانون والنظام.

وتدفع الضرورة الملحة لإصلاح القوات المسلحة إلى التنسيق بين المؤسسات الأمنية للإستجابة الفعالة والمتماسكة للتهديدات الأمنية، لتلبية الإحتياجات الأمنية المحلية، من خلال إنشاء وحدات أمنية جديدة وإعطاء روح جديدة لقطاع السجون–المؤسسة العقابية–، في إطار تصميم أجهزة أمنية ذات برامج قطرية مستدامة، قائمة على آليات الرقابة الرشيدة من طرف الوزارات المسؤولة، مع الحرص على مراعاة مسألة التوازن بين التخطيط الإستراتيجي الواقعي للسياسات الأمنية والمتطلبات التي تفرضها قواعد الملكية المحلية للمؤسسات الأمنية بتضافر الآليات الرسمية وغير الرسمية في عملية الإصلاح، مثل إستشارة ممثلي المجتمع المدني في عمليات الإصلاح الأمني، عبر نهج إصلاحي يرتبط بالمفاهيم المحلية للأمن، أي بناء شبكات أمنية محلية شاملة تستوعب خصوصيات العنف المجتمعي، بتوظيف آليات محلية تتجاوز النماذج الفنية والشكلية للمؤسسات الغربية الجاهزة، مما يسمح بمعالجة الفجوة بين مبادئ وآليات الإصلاح الأمني وطبيعة الأزمة السورية.[2]

علاوة على ذلك، يجب إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى تطوير وتعزيز المؤسسات الأمنية على أساس الملكية الوطنية، لتحقيق القيمة الوقائية والإستجابة المستدامة للتحديات الأمنية، في إطار إصلاح أمني يجسد رؤية الأمن الوطني على مستوى العقيدة الأمنية القومية المرتبطة بالمصالح الوطنية وطبيعة تهديدات وتحديات المرحلة الحالية، من خلال مبادرة تجمع بين معالجة التهديدات الداخلية والخارجية، عبر مجموعة من العمليات والشروط الكفيلة بتحسين العقد الإجتماعي بين الدولة والمجتمع، مع ضرورة مراعاة تدابير إصلاح سياسات الأمن الوطني وفقًا للمبادئ التوجيهية للدولة السورية بقيمها ومصالحها وأهدافها الإستراتيجية، فهي خطط لا ترتكز على قطاع الأمن فحسب، بل تحدد النطاق الكامل لمتطلبات سياسة أمنية محلية، بنهج متماسك يشمل

[1]– محمود إبراهيم، "**أوليات إصلاح القطاع الأمني في سورية**"، 2018/8/22.

(تم تصفح الموقع في: 2020/10/12) https://bit.ly/39R50Tg

[2]- Paul Jackson, " SSR and Post-Conflict Reconstruction: The Armed Wing of State Building? ", op. cit , pp 126-133.

كل المؤسسات الحكومية المسؤولة عن قطاع الأمن، من أجل معالجة مختلف أنماط التهديدات الأمنية التي تتراوح بين أمن الدولة والأمن المجتمعي، بطريقة تؤدي لتطوير القدرات الأمنية للدولة والتي تمتد لمعالجة القضايا الشاملة المتعلقة بحقوق الإنسان وإدارة المخاطر البيئية، في إطار مبدأ الإستدامة، الذي يستدعي مراعاة أولوية الملكية الوطنية للمؤسسات الأمنية، والموازنة بين مختلف الإحتياجات الأمنية للمجتمع السوري، لأن المساعدات الفنية الأجنبية لتطوير الأجهزة الأمنية غير كافية، مما يستدعي صياغة إستراتيجية محلية لإعادة هيكلة الأمن بالتنسيق مع الأمم المتحدة، التي يتعين عليها ضمان الدعم المتسق للمساعدات الأمنية بطريقة شفافة ودون شروط سياسية لتطوير خطط الأمن القومي.[1]

وفي السياق ذاته، فإن إعادة بناء القدرات الهيكلية للمؤسسات الأمنية لتحسين الكفاءة والفعالية، تتضمن صيانة وبناء القوات الأمنية بتخصيص كل الموارد المتاحة للحد من الفساد وتحسين القدرة الإدارية، وتعد هذه الأخيرة شرطًا بالغ الأهمية لإستدامة إصلاح القطاع الأمني، لأن الإدارة تمثل مركز لصنع السياسات الأمنية على إعتبار أن الهيئات الإدارية الأمنية– الوزارات الوصية– هي الجهة المخولة قانونيًا للإشراف على القوات الأمنية وتخضع ممارساتها للإشراف الإداري[2].

وعلى هذا الأساس، فإن عمليات الإصلاح القطاع الأمني السوري، ترتبط بالفئات التالية:

1– الفواعل الأمنية الأساسية: تتمثل هذه الفواعل في: القوات المسلحة، الشرطة، الحرس الجمهوري، خفر السواحل، حرس الحدود، الجمارك، وحدات الأمن الإحتياطية[3].

أ– الجيش العربي السوري: ضرورة عصرنة القوات المسلحة وتحسين قدراتها العسكرية لردع العدوان الخارجي من خلال التنسيق مع الدول الصديقة والحلفاء الإستراتيجيين في مجال التموين والتدريب وتقديم الإستشارات العسكرية، ويظل الجيش منسق مع قوى الأمن الداخلي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، فيما تحال بقية المسؤوليات الأمنية الداخلية لقوى الأمن الداخلي.

ب– قوى الأمن الداخلية–الشرطة–: يجب أن تشمل عملية إصلاح قطاع الأمن الداخلي السوري عدة فروع أمنية، وهي: مكتب الأمن الوطني، شعبة الأمن السياسي، إدارة الأمن الجنائي، إدارة المرور، إدارة السجون جهاز أمن الدولة؛ إذ يتعين على الشرطة السورية أن تتمتع بالمهنية والمهارة لإستكمال قطاع الدفاع عبر الأمن الداخلي، بإعتبارها الوجه اليومي لإنفاذ القانون على المجتمع السوري، بتفعيل دور الوحدات الأمنية في

[1] - Jared Rigg, "Preventing and resolving conflict: SSR and national security policies, strategies, and plans", **In:** Adedeji Ebo and Heiner Hanggi(eds), **The United Nations and Security Sector Reform: Policy and Practice**, Zürich: LIT Verlag , 2020, pp 139-152.

[2]- Madeline England and Alix Boucher, **Security sector Reform: Literature Review on Best Practices and Lessons Learned**, Washington, DC: The Henry L. Stimson Center, 2010, p 95.

[3]- Louise Andersen, op. cit, p 7.

الإستجابة السريعة للتهديدات المزمنة والحفاظ على النظام العام، وحماية الأرواح والأعراض والممتلكات وصون الأمن الإجتماعي ومنع وقوع كل الجرائم، من خلال توفير كل المعدات والإمكانيات اللازمة لإعادة تأهيلها، على نحو يؤدي إلى تحقيق تموضع وثقل إجتماعي لجهاز الشرطة، يتجاوز التصورات الضيقة التي تنظر إلى الشرطة كأداة تهديد، نحو مؤسسة أكثر قدرة على آداء واجباتها بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان مما يؤهلها لسد الفجوة الأمنية واكتساب الشرعية المجتمعية.[1]

2- وزارة الداخلية السورية: تلعب وزارة الداخلية دور حاسم في تنفيذ الإستراتيجية الأمنية الشاملة، فإصلاح جهاز الداخلية يرتبط بتطوير الإجراءات القانونية وآليات توجيه ومراقبة العاملين في قطاع الأمن وسلوكاتهم الأمنية، فإذا كانت القوات الأمنية مسؤولة عن أعمالها أمام وزارة الداخلية في إطار حكم القانون، فيجب على الإصلاح المؤسساتي في وزارة الداخلية، أن يكون مصحوبًا بإعادة هيكلة التسلسلات الهرمية على مستوى القطاع الأمني، إذ تحتاج الوزارة المسؤولة عن قطاع الأمن إلى الخضوع للمراجعة الوظيفية الشاملة من طرف الجهاز التنفيذي، لأن كل الوزارات ترتبط بالتبعية للسلطة التنفيذية، وهذه الأخيرة تستند إليها عملية المراجعة الشاملة للإستراتيجية الأمنية في سياق محلي.[2]

3- وزارة الدفاع: إن نجاح الجهاز التنفيذي في تطوير القوات الأمنية مرهون بتفعيل إستراتيجيات فعالة من قبل مسؤولي قطاع الدفاع لإعادة الهيكلة والتطوير المهني والإحترافي لأفراد الأمن، فوزارة الدفاع تعد المسؤولة المباشرة عن توطيد العلاقات المدنية-العسكرية، وتستلزم إعادة الهيكلة المؤسساتية على مستوى الوزارة ضرورة الإستثمار في الموارد اللازمة لتنمية القدرات الأمنية وتعزيز إحترافية القوات الأمنية، إلى جانب بناء قدرات موظفي وزارة الدفاع، والقدرة هنا تعني أن المسؤولين يجب أن يتمتعوا بالمؤهلات والموارد الضرورية لأداء واجباتهم بفعالية ونزاهة مع التحلي بروح المسؤولية، من خلال التدريب الإداري للمسؤولين الذين يتعاملون مباشرة مع قوات الأمن، وكذلك كبار المسؤولين في وزارة الدفاع، مما يساهم في وضع سياسات وإجراءات شفافة ومنصفة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال فحص مسؤولي وزارة الدفاع بالطريقة نفسها التي يخضع لها الجنود بطريقة تضفي نوع من المرونة في الإصلاح، وتساهم في صنع القرارات الأمنية الرشيدة بكفاءة وفعالية، مما يحقق التسلسل الهرمي بين الوزارات المسؤولة عن الأمن.[3]

4- السلطة التشريعية: يتعين ضرورة إختيار لجان برلمانية للإشراف الإداري على السياسة الأمنية، وقد تتوسع هذه اللجان لتشمل الهيئات الرقابية المستقلة، مثل لجان مكافحة الفساد ولجان التنسيق في الشكاوى الأمنية

[1]- Madeline England and Alix Boucher, op. cit, p 100.
[2]- Ibid, pp 96-98.
[3]- Ibid, pp 98, 99, 114.

العامة، ويمكن تعزيز الإجراءات التشريعية من خلال هيئة برلمانية مختصة في إعداد التقارير الأمنية عن الإنتهاكات الأمنية من طرف المؤسسات المسؤولة عن الأمن– مجلس مراجعة التقارير الأمنية–.[1]

5– مؤسسات العدالة: التي تترأسها وزارة العدل وما يتفرع عنها من مؤسسات قضائية، بالإضافة إلى إدارة المؤسسة العقابية، وينبغي مراعاة أهمية مشاركة أنظمة العدالة التقليدية في عملية الإصلاح.

6– المجموعات الشبه عسكرية: سواء الموالية للحكومة أو المتمردون– بإستثناء الجماعات الإرهابية–، فإن عملية الإصلاح الأمني تقتضي ضرورة تفكيك تلك القوات غير النظامية وإدماجها في صفوف الجيش العربي السوري، في إطار برامج التسريح وإعادة الإدماج، فالعملية يجب أن تكون مدفوعة من جهات فاعلة محلية وتسترشد برؤية وطنية للإصلاح، من خلال مبدأ الملكية الوطنية كمدخل للإصلاح الأمني، إذ لا يمكن فرض مبادئ توجيهية أجنبية، فالمسؤولية الأولى تقع على عاتق الحكومة السورية وأصحاب المصلحة المحليين، لأن الجاذبية التقنية الأجنبية لإصلاح القطاع الأمني لا تنفع، إذ لابد من تطوير المؤسسات الأمنية برؤى وطنية قائمة على مبدأ تقييم الإحتياجات الأمنية وتطوير آليات تلبية تلك الإحتياجات محليًا، بحكم أن الهاجس المطروح هو أن الدولة السورية كمؤسسات فقدت إحتكارها للعنف، مما تسبب في خلل وظيفي ناتج عن تورط مجموعة من القوى الدولية والإقليمية في دعم الإرهاب وفشل الدولة، والحل هو إعادة بناء هذا الإحتكار، بتفكيك كل الميليشيات التي تنافس الدولة في إحتكار العنف وفقًا للمقترب الفيبري للدولة، وعبر نهج يتجاوز مقاربة المانحين لإصلاح المؤسسات الهشة، إلى المفهوم الحميد للعقد الإجتماعي الداعم للدولة كأداة لتوفير الأمن، مع التشديد على ضرورة إستخدام المزيد من القوة العسكرية ضد الجماعات الإرهابية وعدم التفاوض معها، خاصة داعش والقاعدة.[2]

إنطلاقًا مما سبق، يتبين لنا أنه لا يمكن فصل عمليات تحسين قدرات القوات الأمنية عن الوزارات المشرفة على هذه القوات الأمنية بشكل واقعي، وأخص بالذكر وزارتا الدفاع والداخلية، حيث يتعين تحقيق التوازن بين مقتضيات التطوير والإصلاح وطبيعة التحديات الأمنية التي تواجه القوات المسلحة السورية، مثل إستحداث مكتب الإحصاء الوطني تحت إشراف مجلس الشعب السوري، لمراجعة قطاع الأمن الذي يسمح بمواجهة التهديدات اللاتماثلية، كجزء من إستراتيجية الترابط بين عمليات الإصلاح والتطورات الميدانية، أو عبر النهج الذي يبدأ بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمتمردين وصولاً إلى مرحلة أنسنة المؤسسات الأمنية الخاضعة

[1]- Ibid, p 96.
[2]- Louise Andersen, op. cit, pp 7-11.

للرقابة الديمقراطية، عبر دعم الترابط الثلاثي الأبعاد بين السيادة والأمن: القدرة، الآليات، الشرعية؛ على أننا نتمسك بأهمية تفعيل دور الحكومة السورية في تطبيق تلك الأجندة بدون تدخل خارجي.[1]

إذن، يجب تجاوز المفاهيم المعيارية للإصلاح الأمني (نهج المانحين) ومراعاة الواقع المحلي السوري، من أجل القضاء على الإختلال الوظيفي للمؤسسات الأمنية، وفقًا لمقاربة الملكية الوطنية التي تعتمد على تسخير كل الموارد المحلية المادية وغير المادية لتعزيز الأمن العام، في إطار تأسيس هياكل أمنية جديدة ذات جذور عميقة في الدولة والمجتمع السوري، تعمل على ملء الفراغ الأمني الذي خلّفته الأزمة، إذ يجب أن تكون المؤسسات الأمنية ملكًا للشعب السوري، بإعتبار أن الهياكل الأمنية المحلية ذات الجذور الإجتماعية العميقة لن تندثر[2]؛ على أنه يمكن الإعتماد على المشاركة الأجنبية غير المباشرة، في الدعم اللوجيستي والإستشارة الأمنية أو التدريب، من خلال الممثلين الرئيسيين الذين يقدمون ويدعمون برنامج الإصلاح الأمني، وأخص بالذكر:

– المنظمات الدولية: الأمم المتحدة.

– المنظمات الإقليمية: مثل الإتحاد الأوروبي الذي يفترض أن يعمل على تمويل عمليات الإصلاح الأمني بدون مشروطية.

– بعض الفواعل الإقليمية والدولية التي ناصرت الدولة السورية، مثل إيران، روسيا والصين.[3]

خامسا: خطوات ومراحل إصلاح القطاع الأمني السوري.

1– نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج Disarmament, demobilisation and reintegration

من الناحية المفاهيمية، يشير نزع السلاح إلى مجموعة من الآليات الهادفة لتقليص وحظر وإزالة سلاح المقاتلين بطريقة كريمة، بغض النظر عن الجانب الذي قاتلوا فيه أو الجهة التي مولتهم، ويكون نزع السلاح عبر الجمع والتوثيق والمراقبة للتخلص من الأسلحة الصغيرة والذخيرة والمتفجرات من أيدي المقاتلين أو السكان المدنيين وتسليمها للسلطات المعنية، ووضعها تحت إشراف جهاز إدارة الأسلحة، أما التسريح فهو العملية التي بموجبها يصبح المقاتلون السابقون مدنيون، بينما يشير إعادة الإدماج إلى تلك العملية المرحلية التي تبدأ بإعادة الإلحاق كمرحلة مؤقتة تتضمن توفير مساعدات للمقاتلين السابقين لمساعدتهم على تغطية الإحتياجات الأساسية، وتنتهي بإعادة الإدماج الإقتصادي للمقاتلين السابقين وقبولهم إجتماعيًا.[4]

---

[1]- Paul Jackson, "SSR and Post-Conflict Reconstruction: The Armed Wing of State Building? ", op. cit, pp 123, 126, 130.

[2]- Louise Andersen, op. cit, pp 11, 17, 18.

[3] -Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, **"Security Sector Reform in Post-Confl ict Peacebuilding"**, May 2009.
https://bit.ly/2JPddN8 (accessed on 17/10/2020)

[4]- Luc Chounet-Cambas, "Disarmament in Syria, United Nations", **ESCWA**, The National Agenda for the Future of Syria Programme, Beirut, 2018, pp 11-12.

ومن الناحية العملية، تساهم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR في توفير الأمن على نطاق واسع، من خلال جمع وتأمين الأسلحة الخفيفة والثقيلة وتفكيك الميليشيات المسلحة، لتعزيز الأمن القومي والقضاء على العنف عبر الوطني المرتبط بتصدير الميليشيات الأجنبية، حيث يمكن للحكومة السورية أن تعمل على إعادة توطين المقاتلين الأجانب وإدماجهم في المجتمع السوري، وأخص بالذكر الميليشيات غير الإرهابية كعمل إنساني قائم على التكفل بالمقاتلين وعائلاتهم، إلى جانب ذلك تحتاج الدولة السورية التي دمرتها الحرب إلى معالجة قضية قوات المتمردين التي سيتم تسريحها، وما يرتبط بها من آليات لمكافحة الأسلحة الخفيفة وتجارتها التي تسيطر عليها المرتزقة وبعض الشركات الأمنية الخاصة، حيث تستلزم عملية نزع السلاح ضرورة إنشاء آليات وبرامج لإدارتها، مثل برامج التخزين الآمن أو برامج التدمير الشامل لتلك الأسلحة، كما يتوجب على المقاتلين السابقين التخلي عن أسلحتهم طواعية بحل تنظيماتهم سلميًا، في إطار عملية التحول من الوضع القتالي العنفي إلى الوضع المدني السلمي، على أن تتعهد الحكومة بتقديم حوافر مادية للمقاتلين السابقين عبر حزمة من التعويضات المالية والمساعدات الإنتقالية، أو ما يصطلح عليه في الأدبيات الأمنية بـ " إعادة الإلحاق"، على إعتبار أن إعادة الإدماج عملية سياسية وسوسيو– إقتصادية طويلة المدى، تقتضي تصميم إطار زمني لتسهيل إستيعاب المقاتلين السابقين، بطريقة تسمح لأسرهم بالتكيف مع الحياة المدنية، وتصحب هذه العملية عادة بإعادة تأهيل المتضررين من الحرب وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، ويمكن تشجيع المتمردين على الإندماج في الجيش العربي السوري، وهذا ما يُؤسس لبيئة آمنة ومستقرة تساهم في تعزيز إجراءات بناء الثقة بطريقة تفضي إلى هيكلة القوات المسلحة السورية بطريقة مستدامة.[1]

وتحتاج عملية نزع السلاح إلى الجاذبية الإجتماعية والتنسيق بين الحكومة السورية وقادة الفصائل المسلحة للتوصل إلى قناعة وطنية سورية قائمة على مبدأ الثقة في أهمية نفوذ وتكفل الدولة بعملية نزع السلاح كشرط للأمن المستدام، ولنجاح إستراتيجية نزع السلاح وإعادة الإدماج لا بد من توفر مجموعة من الشروط، وهي:

أ– الإطار المجتمعي: رفع مستوى الوعي الشعبي بأهمية تصميم وتنفيذ برامج نزع السلاح وإعادة الإدماج لتوفير الأمن، عبر تنسيق الجهود الوطنية لتحقيق أكبر قدر من الإتساق لمعالجة مسألة تكامل برامج نزع السلاح.[2]

ب– الإستجابة المحلية: ضرورة إقتناع جميع أطياف المجتمع السوري بأن نزع السلاح سيسمح بإنهاء الحرب و إستئناف الحياة المدنية السلمية.

---

[1]- W. Andy Knight, Disarmament, "Demobilization, and Reintegration and Post-Conflict Peacebuilding in Africa: An Overview", **African Security**, 2008, pp 27-30.

[2]- Michael Brzoska, "Embedding DDR Programmes in Security Sector Reconstruction", **In:** Alan Bryden and Heiner Hänggi(eds), **Security Governance in Post-conflict Peacebuilding**, Geneva: DCAF, 2005, pp 110, 111.

ج- الإطار القانوني: إرساء منظومة قانونية تعمل على دمج برامج إعادة التأهيل ونزع السلاح مع ملف العدالة الإنتقالية والإصلاحات المؤسساتية.

د- التأطير التدريجي: تأطير عمليات نزع السلاح وإعادة الإدماج عبر عملية تدريجية، ومن خلال مبادئ توجيهية تستند إلى أولويات التوافق المجتمعي، وتدابير بناء الثقة بين الحكومة والجماعات المسلحة لوضع ترتيبات أمنية محلية وغير طائفية تضم كل شرائح المجتمع السوري، في إطار الممازجة بين التأطير السياسي والإجتماعي في عملية نزع السلاح وإعادة الإدماج، من أجل مساعدة السوريين على العيش معا مرة أخرى بعيدًا عن الإنقسامات الإثنو- طائفية.[1]

عمومًا، يرتبط نجاح البرامج المتعلقة بنزع السلاح في المستقبل، بضرورة تفكيك كل الجماعات المسلحة من أجل إضفاء الشرعية على المؤسسات الأمنية السورية، إلى جانب إدماج كل القوات غير النظامية التي تحالفت مع النظام السوري أو المعارضة المسلحة غير الجهادية في صفوف الجيش العربي السوري، في إطار بناء أمني سلس يوطد الأمن المستدام، من خلال مجموعة من الترتيبات الأمنية التي تبدأ بوقف إطلاق النار ثم نزع السلاح وصولا إلى التفكيك النهائي للميليشيات المسلحة؛ وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكومة السورية قدمت نهجًا متسقًا لوقف إطلاق النار خلال فيفري 2016، عبر برنامج "مركز تنسيق المصالحة بين أطراف الصراع" CCROS، والذي تم توسيعه في إطار منصة أستانا، كمحاولة واقعية لوقف إطلاق النار والشروع في عملية نزع السلاح، لكن الدعم الأجنبي للمعارضة المسلحة حال دون تفعيل نهج الحكومة السورية في نزع سلاح المتمردين.[2]

2- مكافحة إنتشار الأسلحة الصغيرة.

لقد أدى الخلل الوظيفي للمؤسسات الأمنية السورية بسبب تداعيات الحرب، إلى تدفق الأسلحة غير المشروعة مما ساهم في إنعدام الأمن، وهذا ما شكّل زخمًا قويًا لسماسرة الأسلحة، التي عملت على تغذية دورة العنف وما شكله من تداعيات وخيمة على الأمن القومي والأمن الإنساني في سوريا، وأدى إلى زعزعة إستقرار دول الجوار، فالتعامل مع إنتشار الأسلحة يقتضي نهجًا متعدد المستويات يشمل الحكومة والفواعل الإقليمية والدولية، عبر آليات مترابطة تعمل على تعزيز تدابير مكافحة هذه الظاهرة، في إطار تنسيق البرامج الإقليمية والدولية مع الحكومة السورية لإستتباب الأمن، إذ لا يمكن الحديث عن معايير الإصلاح الأمني والحوكمة دون القضاء على ظاهرة إنتشار الأسلحة الصغيرة، بل إزالة هياكلها ومقوماتها ومصادرها بشكل قطعي، من خلال

[1]- Luc Chounet-Cambas, op. cit, pp 28-37.
[2]- Ibid, pp 9-10.

الموازنة بين السياق المحلي والبرامج الأممية على وجه الخصوص، لتحسين إجراءات الرقابة الحكومية على تدفق الأسلحة.[1]

لذلك، يجب إتخاذ تدابير للحد من تدفق الأسلحة بين المتمردين والجماعات الإرهابية، ومكافحة التجارة غير المشروعة للأسلحة الخفيفة التي قد تساهم في تغذية الصراع مجددًا، وتقع المسؤولية الأولية للقضاء على هذه الظاهرة على عاتق الحكومة السورية، من خلال إتخاذ السلطات الوصية لتدابير قانونية وعملية، بالتنسيق مع القوى الإقليمية لتحديد هويات الأفراد الضالعين في التجارة مع سماسرة الأسلحة، من خلال مراقبة مصادر الطلب(العصابات الإجرامية الممونة) والمتلقي (الميليشيات المسلحة)، لأن جمع وتدمير الأسلحة عملية ضرورية لكنها غير غير كافية، فلا بد من مواءمة التشريعات الوطنية مع الإجراءات العملية المتعلقة بمكافحة إنتشار الأسلحة، عبر إنشاء لجنة وطنية معنية بالمسألة، تعمل على تقنين حظر حيازة وملكية الأسلحة والمعاقبة عليها قانونيًا، إلى جانب ذلك يفترض بالحكومات المصدرة للأسلحة أن تتحلى بالبعد الإنساني في تصدير مبيعات أسلحتها، عبر الرقابة على تلك المبيعات للحيلولة دون تحويلها إلى السوق الموازية للسماسرة، من خلال التأكد من التراخيص الحكومية، فقد أثبتت الأزمة السورية ضلوع عدة حكومات غربية في تموين الجماعات المسلحة لتدمير الدولة السورية، ناهيك على أن بعض الميليشيات المسلحة تورطت في مقايضة أموال تجارة المخدرات بالأسلحة مع بعض الشركات الأمنية الخاصة التي تدعمها بعض الدول الغربية المدافعة عن حقوق الإنسان.

3- برامج إزالة الألغام الأرضية: بنبغي على المجتمع الدولي أن يعمل على دعم الحكومة السورية في بناء قدرات وطنية في مجال إجراءات إزالة الألغام الأرضية، من خلال المساعدة المالية والتقنية لتحديد مواقع حقول الألغام، في إطار نهج تشاركي مستدام لحظر إستعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، إلى جانب تضافر الجهود الدولية لمساعدة الضحايا وتمكينهم من إستعادة حياتهم العادية، عبر آليات تنسيق على المستوى الدولي والداخلي، ولتفعيل تلك الإجراءات لابد من معرفة السياقات المحلية وتبادل المعلومات بشأن مواقع حقول الألغام، من خلال الدور التنسيقي للأمم المتحدة في تفعيل مجموعة من الأطر المعيارية والقانونية المترابطة، التي تساهم في الإشراف الفعال على الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام، عبر الإعتماد على المعلومات الدقيقة التي يقدمها الخبراء لمعالجة هذه الفجوة الأمنية[2]، كما يتوجب على الجماعات

[1]- Adedeji Ebo, "Combating Small Arms Proliferation and Misuse after Conflict", **In**: Alan Bryden and Heiner Hänggi(eds), op. cit, pp 137, 154, 155.

[2]- Alan Bryden, "Optimising Mine Action Policies and Practice", **In:** Alan Bryden and Heiner Hänggi(eds), op. cit, pp 179, 180.

المسلحة أن تكشف عن المعلومات المتعلقة بمخزونات وحقول الألغام كمدخل لتعزيز تدابير بناء الثقة بين الحكومة والجماعات المسلحة.[1]

بناءًا على ماسبق، يمكن القول أن إصلاح القطاع الأمني السوري، يجب أن يتضمن مايلي:

– جمع وتدمير الذخيرة والمتفجرات بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

– مصادرة كل الأسلحة الصغيرة والثقيلة من كانتونات الإدارة الذاتية شمال شرق سوريا.

– إدماج قوات سوريا الديمقراطية في صفوف الأمن السوري وتفكيك الشبكة المسلحة نهائيًا.

– فصل كل ضابط أو عون أمن ثبت ضلوعه في إنتهاك لحقوق لإنسان.[2]

– التدقيق في آليات الإدماج لضمان تمتع الجيش بمستويات عالية من النزاهة والكفاءة المهنية، من خلال عدة متطلبات مثل تعزيز بناء الثقة الجماهيرية في الأجهزة الأمنية التي تمثل كل شرائح المجتمع السوري وكل أطراف الأزمة.[3]

– تفكيك ميليشيات الجيش الوطني السوري– الجيش السوري الحر سابقا– الذي يعمل تحت وصاية الإحتلال التركي.

– تفكيك التظيمات الإرهابية وملاحقتها قانونيًا وقسريًا، مثل داعش والنصرة –هيئة تحرير الشام– والجماعات الجهادية المدعومة من تركيا في إدلب.

– ضرورة إستمرار التنسيق الأمني بين النظام السوري وحزب الله لمواجهة الخطر الصهيوني المشترك، سيما أن بقاء حزب الله على الحدود مع إسرائيل يشكل هاجسًا أمنيًا لإسرائيل، ودعمًا إستراتيجيًا لجبهة الصمود والممانعة.

– ضرورة إحتكار الحكومة السورية لوحدها حق الإستخدام الحصري للقسر، وملاحقة ميليشيات المتمردين وتفكيكها بطريقة سلمية أو إستخدام المنطق المكيافلي في التعامل مع الوضع، تكريسًا للدولة الفيبرية.

سادسا: الأمن البشري كمدخل لإصلاح القطاع الأمني السوري.

تشمل تدابير تحسين السياسات الأمنية ضرورة مراعاة أبعاد الأمن البشري، المتمثلة في توفير الأمن الشخصي عبر مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب، والأمن المجتمعي بالقضاء على التوترات الإثنية والطائفية بالإضافة إلى تحقيق الأمن السياسي عبر خلق ضوابط وتوزنات البناء الديمقراطي المحلي، والأمن الغذائي من خلال وضع إستراتيجية شاملة لتحقيق الإكتفاء الذاتي، وتشمل حزمة التدابير، تحقيق الأمن البيئي المتعلق بضرورة إتخاذ إجراءات فعالة ضد إستنزاف الموارد وخلق آليات فعالة لمواجهة التهديدات الإيكولوجية، مع إعادة

[1] -Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, op. cit, p 3.

[2]- Luc Chounet-Cambas, op. cit, pp 16-17.

[3]- Ibid, p 20.

تأهيل البنية التحتية والمحافظة على التراث الثقافي والهوية الوطنية السورية، في إطار خطة عمل ملموسة للحكومة قائمة على ضبط التوازنات بين مختلف جوانب الأمن، من أجل تصميم برامج أمنية مستدامة تراعي أبعاد الأمن البشري، بالموازاة مع تعزيز الرقابة الديمقراطية من طرف الشعب على المؤسسة العسكرية والأمنية وإضفاء الطابع الإنساني على السياسات الأمنية في إطار الترابط بين أمن المواطن وأمن الدولة.[1]

لذلك، يعتبر الأمن القومي شرط أساسي للأمن الإنساني، فإذا كان أمن الدولة هش والأراضي قابعة تحت سيطرة القوات الأجنبية، فمن غير المرجح أن تتوفر القدرة على ضمان الأمن الإنساني بكفاءة، لأن توطيد أبعاد الأمن يرتبط بسيطرة الحكومة على كل التراب الوطني، فالأزمة السورية أدت إلى تقويض سيطرة الحكومة على أراضيها وشعبها، بل أن السلطات السورية حُرمت من إستغلال مواردها وإمكانياتها في ظل عقوبات إقتصادية غربية قاسية ضد الشعب السوري، فقبل الحديث عن الأمن الإنساني وأنسنة الإصلاحات الأمنية، يجدر بالدول التي تروج للإصلاح الأمني المنمط أن ترفع تلك العقوبات وأن تغادر القوات الغازية الأراضي السورية حتى يتسنى للحكومة السورية الشروع الجدي في سياسات الإصلاح الأمني، فالقضية هي مسألة الوجود الفعلي للدولة قبل الإصلاح، فإذا كان أمن الدولة مهدد فمن المستحيل الحديث عن إصلاح مؤسسات الدولة وتطويرها بشكل مستدام، أوالحديث عن أنسنة السياسات الأمنية.[2]

سابعا: المواءمة بين منظومات الأمن الوطني السوري والأمن الإقليمي.

تستدعي المعالجة الإحترافية للإخفاقات الأمنية، ضرورة صياغة رؤية أمنية إقليمية متكاملة تشمل جميع الأطراف المشاركة في الحرب السورية، على أساس منطلقات سلمية، تعمل على الإنتقال من حالة الإخفاق العسكري في معالجة الأزمة السورية إلى التعاون الأمني لإعادة بناء الدولة السورية، في إطار بناء أمني سلس يتلاءم مع عمق الأزمة وأثرها الإقليمي، من خلال معالجة التشوه الذي طرأ على صعود الهويات الفرعية المهددة للإستقرار الإقليمي، حيث تسمح تلك الإستراتيجية الأمنية الإقليمية بمجابهة النعرات الإنفصالية والتعامل مع التهديدات الأمنية المشتركة بين الدول من منظور الإعتماد الأمني المتبادل للقضاء على الميليشيات الإنفصالية، والجماعات الإجرامية العابرة للحدود والتنظيمات الجهادية، فالإعتماد الأمني المتبادل على مستوى دول الجوار السوري، سيساعد على إنشاء مجتمع أمني إقليمي ومؤسسات أمنية إقليمية في شكل غرف عمليات مشتركة تعمل على تعزيز القدرات الأمنية لتلك الدول في التصدي للتهديدات الأمنية المشتركة بأقل التكاليف

[1]- Bidzina Lebanidze, "Human Security and Security Sector Reform in Georgia: A Critical Reflection", **In:** Maksym Khylko and Oleksandr Tytarchuk (eds), **Human Security and Security Sector Reform in Eastern Europe**, Ukraine, Kyiv: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2017, pp 31-35.

[2]- Ion Manole, "Political Security as one of the Main Conditions for Human Security in Moldova", **In:** Maksym Khylko and Oleksandr Tytarchuk (eds), op. cit, pp 37-39.

على إعتبار أن التعاون الأمني الإقليمي يصون الأمن القومي السوري، عكس التحالف العسكري الذي قد تنجر عليه عواقب وخيمة على صعيد الأمن الإنساني، فمثلاً يمكن تعزيز التعاون الإستخباراتي بين سوريا والترويكا: –روسيا، إيران وتركيا– لمواجهة المد الإنفصالي الكردي أوالقضاء على الملذات الآمنة للإرهاب، لكن هذه المبادرة تستلزم ضرورة تخلي تركيا عن دعم الحركات الإرهابية، وهو أمر صعب يتتطلب تغيير سياسي جذري وشامل على مستوى الجمهورية التركية.[1]

ثامنا: نحو إعادة هيكلة القطاع الأمني السوري في ضوء توصيات اللجنة الدستورية.

من خلال قراءة توصيات اللجنة الدستورية، تظهر أهمية إتخاذ كافة الإجراءات لتفعيل دولة القانون التي تخضع الأجهزة الأمنية للمساءلة والشفافية وإحترام حقوق الإنسان، وهذه الإجراءات لا ينبغي أن تكون موضع خلاف بين أطياف الشعب السوري، فعملية الإصلاح الأمني أمر جوهري، مما يفرض ضرورة تضمين الدستور المستقبلي على تعديل البنية القانونية لجهاز الأمن وتحديد مهامه، من خلال التنصيص دستوريًا على آليات المراقبة لأداء الأجهزة الأمنية ومحاسبتها في حالة الإنتهاكات، وتفعيل دور المحكمة الدستورية في إطار إعادة هيكلة السلطة القضائية، إلى جانب تقنين حياد الجيش عن ممارسة السياسة، مع ضرورة إعادة بناء القوات المسلحة بشكل مهني وإحترافي، عبر الدورات التدريبية التوعوية حول معايير حقوق الإنسان في القطاع الأمني.[2]

الفرع الثاني: الحوكمة الأمنية الرشيدة كمدخل لأنسنة القطاع الأمني السوري.

تشير الحوكمة الأمنية إلى جميع الآليات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في صنع وإدارة وتنفيذ ومراقبة القرارات التي تحكم قطاع الأمن، على أساس مبادئ الحوكمة الديمقراطية الجيدة، وما تقتضيه من حكم القانون وتوازن بين السلطات، في إطار المشاركة على عدة أصعدة[3] في التأثير على الهياكل والمؤسسات الأمنية، على المستوى المحلي والوطني، من أجل تحقيق الجودة الأمنية، التي تقتضي مراقبة المرفق الأمني العام عبر نهج تشاركي يضم كل الجهات المحلية الفاعلة[4] لدرأ المخاطر الأمنية، وعبر معالجة موضوعية لطبيعة الخلل الوظيفي في المؤسسات الأمنية، عن طريق صيانة الأجهزة الأمنية وإخضاعها للسيطرة الديمقراطية، من منطلق

---

[1]– المرصد الإستراتيجي السوري، " **تحديات الإصلاح الأمني في سورية**"، 2017/12/20، ص ص 12– 16.

(تم تصفح الموقع في: 2020/10/22) https://bit.ly/3gsy5Wo

[2]– نائل جرجس،" **نحو إعادة هيكلة القطاع الأمني السوري على ضوء توصيات الإصلاح الدستوري**"، 2018/10/4.

(تم تصفح الموقع في: 2020/10/22) https://bit.ly/3m2fG3R

[3]- Augustin Loada and Ornella Moderan, op. cit, p 10.

[4] -Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, "A Security Sector Governance Approach to Women, Peace and Security", **Policy Brief**, 2019, p 1.

حوكماتي يتضمن الترابط المعياري بين الديمقراطية والأمن، والتوازن بين الحريات السياسية والإحتياجات الأمنية في إطار ضوابط الأمن القومي والسيادة الوطنية، حيث تعمل منظومة الحوكمة الأمنية على ضبط العلاقة بين الأمن الوطني والأمن الإنساني، بالموازاة بين الإصلاحات التنظيمية للقطاع الأمني والتعاون بين فواعل الحوكمة بشقيها الرسمي والمجتمعي، وفي سياق قطري تقوده النخب السياسية والمجتمع المدني المحلي.[1]

والحوكمة الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب هي المشاركة بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية في إعادة هيكلة المرفق الأمني العام، على نحو يساهم في توفير جودة الخدمات الأمنية للمواطن في إطار سيادة القانون، مما يعزز من فرص التصالح بين الشعب والأجهزة الأمنية، وتوفير مناخ أمني سلمي يوازن بين مقتضيات أمن الدولة ومتطلبات الأمن الإنساني، أي الترابط بين قدسية الدولة وكرامة المواطن كمدخل لتضييق الفجوة الأمنية وأنسنة قطاع الأمن.

أولا: معايير الحوكمة الأمنية الرشيدة.

1-**السيطرة المدنية على جميع مؤسسات القطاع الأمني:** تقع المسؤولية النهائية في إتخاذ القرار الإستراتيجي في القطاع الأمني على القيادة السياسية المدنية، التي يجب أن تُلزم القوات المسلحة والشرطة بتحقيق السلم الأهلي وتوفير الجودة الأمنية.

2-المساءلة: يجب أن تخضع المؤسسات الأمنية للمساءلة عن الإجراءات التي تتخذها، وإخضاعها للرقابة القضائية ورقابة السلطة التشريعية من خلال المساءلة البرلمانية لمسؤولي الأمن عن مدى آدائهم لمهامهم بالإضافة إلى الدور الرقابي للسلطات المستقلة المخولة قانونيًا.

3- الشفافية: ينبغي إتاحة كل الوسائل الممكنة لتمكين المواطن من الوصول للمعلومات الأمنية بحرية، مع ضرورة سن القوانين الناظمة للمعلومات المتاحة والمعلومات الأمنية الحساسة التي قد تُسيء للأمن القومي.

4- سيادة القانون: عدم إساءة إستخدام أجهزة الأمن لتقييد الحريات بشكل تعسفي، وإخضاع أفراد ومسؤولي القطاع الأمني للقوانين المطبقة على الجميع بدون تحيز أو مولاة.

5- المشاركة الشعبية: من خلال المجتمع المدني، عبر المشاركة في تحديد الأولويات الأمنية في صنع السياسة الأمنية ومراقبة تنفيذ تلك السياسات.

6- السيادة المدنية: يجب أن تكون القوات المسلحة تحت تصرف الهيئات الدستورية، التي تُخضع مسؤولي القطاع الأمني للسلطات المدنية المنتخبة ديمقراطيًا، مع الولاء المطلق للدولة.[2]

[1] -Steffen Eckhard, **The Challenges and Lessons Learned in Supporting Security Sector Reform**, Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), 2016, pp 27-28.

[2]- Augustin Loada and Ornella Moderan, op. cit, pp 11-12.

ثانيا: محددات الحوكمة الأمنية الرشيدة.

1- تأطير الظروف: صياغة إستراتيجية من منظور أمني محلي يراعي جذور الأزمة السورية، وأسباب العنف ومتطلبات ما بعد الأزمة، عبر تضافر الجهود لدعم الأجهزة الأمنية في التصدي لتدفق الميليشيات والأسلحة.

2- تعزيز الملكية المحلية: هندسة مؤسسات أمنية محلية ذات مصداقية، توفر الأمن عبر نهج تشاركي بين المجتمع والدولة لسد الفجوة الأمنية.

3- التسلسل: تسلسل جهود إعادة بناء المؤسسات الأمنية على أساس الإستدامة على المدى الطويل.[1]

ثالثا: فواعل الحوكمة الأمنية الرشيدة.

إن تنظيم الآليات والهياكل المسؤولة عن توفير الأمن بمفهومه الواسع، تقع بالدرجة الأولى على عاتق القوات المسلحة والشرطة السورية، بإعتبارها المسؤولة المباشرة عن تنفيذ السياسات الأمنية في إطار واجباتها الأساسية في حماية أمن الدولة وأمن الأفراد، ونظرًا لضعف المؤسسات الأمنية بعد الأزمة السورية، وما رافقها من تعدد للجهات الأمنية الفاعلة، فإن الحكومة السورية واجهت مجموعة معقدة من التحديات الأمنية، النابعة من الفقدان النسبي للإستخدام المشروع للقوة؛ وفي ظل هذا الوضع يتوجب تضافر العمل المشترك بين القوات المسلحة والشرطة إلى جانب المجموعات الشبه عسكرية والمعارضة والمجتمع المدني، في مسعى تفعيل الحوكمة الأمنية حيث تسمح العلاقة التفاعلية بين هذه الأطراف على المستوى المحلي، في خلق عملية تنسيقية لتعزيز القدرة المحلية للدولة السورية في مواجهة مختلف التهديدات الأمنية، وفق مقترب الأمن التشاركي الذي يساهم في توطيد إحتكار الدولة للإستخدام المشروع للقوة داخل أراضيها وليس منافستها في هذا الحق الحصري، في إطار حوكمة عمليات إعادة بناء المؤسسات الأمنية السيادية، بتضمين آليات المساءلة والرقابة والمحاسبة، إلى جانب ملف العدالة الإنتقالية، فالحوكمة الأمنية تكون على مستوى الفواعل وعبر مجموعة آليات وعلى مستوى المساعي والمبادرات الأمنية التآزرية.[2]

من جهة أخرى، تقتضي الحوكمة الأمنية أهمية التخطيط الإستراتيجي للسياسة الأمنية العامة بطريقة تكاملية ومن منظور شامل، يأخذ بعين الإعتبار ضرورة مراعاة التوازن بين الإستجابة للإحتياجات الأمنية ومتطلبات التنمية، حتى لا يتم هدر الموارد المالية في الإنفاق المطلق على الميزانية المخصصة للقطاع العسكري ، بطريقة تؤدي إلى تقويض قدرة الدولة على توفير الإحتياجات التنموية، من منطلق أن فشل هذه القطاعات الإستراتيجية الإقتصادية سيُنعش ظروف عودة الأزمة مجددًا وزيادة المخاطر الأمنية.[3]

---

[1]- Alan Bryden and Timothy Donais, "Shaping a Security Governance Agenda in Post-Conflict Peacebuilding", **DCAF Policy Paper**, No 11, November 2005, pp 4-6.

[2]- Ibid, pp 7-9.

[3]- Augustin Loada and Ornella Moderan, op. cit, p 27.

وعلى هذا الأساس، تتمثل فواعل الحوكمة الأمنية الرشيدة فيما يلي:

1- الحكومة السورية: إن بناء القدرات الوظيفية للأجهزة الأمنية المتمثلة في القوات المسلحة والشرطة والمؤسسات السيادية المكلفة بصنع وإدارة ومراقبة السياسات الأمنية، تتطلب توفير كل المعدات ومتطلبات الإصلاحات الأمنية الكفيلة بضمان حصر الإستخدام المشروع للقوة في يد الحكومة السورية دون سواها، للحد من المخاطر الأمنية المعقدة، مع ضرورة مواكبة تلك الإجراءات مع إستراتيجيات تفعيل السيطرة المدنية على قطاع الأمن عبر آليات الرقابة، وينبغي على المسؤولين في القطاع الأمني الحرص على تنفيذ مجموعة من التدابير، وهي[1]:

- وضع تشريعات ومبادئ توجيهية للحوكمة الضامنة لتحقيق الأمن القومي، بالمواءمة مع متطلبات الأمن الإنساني.

- ضرورة تفاوض الحكومة مع الدول الصديقة من أجل توفير الدعم اللوجستي الكفيل بالإصلاح الأمني بناءًا على إرادة ورؤية الحكومة وتوجهاتها، وبدون مشروطية خارجية.

- ضرورة تنسيق الحكومة مع الأمم المتحدة لبناء القدرات الوظيفية الأمنية، مثل: تجهيز القوات المسلحة، برامج دعم و تدريب الشرطة – نموذج الشرطة المجتمعية الذي طبقته عدة أقطار في مرحلة مابعد الصراع-.

- عقد صفقات تمويلية مع المنظمات غير الحكومية المحايدة، والتنسيق التقني مع المانحين لسد الثغرات الأمنية.

صحيح أن الحكومة السورية بإمكانها الإعتماد على المساعدة التقنية الخارجية في إجراءات إصلاح وترميم المؤسسات الأمنية وفق معايير الحوكمة، **لكن هذا لا يعني إستيراد نموذج أمني جاهز**، أو الرضوخ للمعايير الدولية التي قد تتضمن دعوات تحريضية لتفكيك المنظومة الأمنية، على غرار تجربة المانحين في إصلاح قطاع الأمن في أقطار أخرى، لذلك يتعين على الحكومة السورية معالجة طبيعة الخلل الأمني من جذوره الإجتماعية وفي السياق المحلي، وعدم الإكتفاء بالإصلاحات المؤسساتية الشكلية التي يقدمها نهج المانحين فالأولوية هي معالجة نقاط الإخفاق الأمني التي قد ترتبط ببعض التجاوزات المسجلة من طرف بعض المسؤولين خلال الأزمة، عبر وضع آليات قانونية فعالة لردع المنتهكين، مع ضرورة تجفيف منابع العنف والتطرف والإرهاب، على إعتبار أن الحوكمة الجذرية تستدعي [2] مراجعة شاملة للإصلاح الأمني وفق أولويات المرحلة من أجل تحقيق حوكمة أمنية متعددة الأبعاد، قائمة على نهج هجين من الميكانيزمات الفعالة الكفيلة بعدم تكرار

[1] -Steffen Eckhard, op. cit, pp 22, 25, 38, 41.

[2]- Eleanor Pavey and Chris Smith, "Post-Conflict Reconstruction and Security Sector Reform in Sri Lanka", **In:** Hans Born and Albrecht Schnabel(eds), **Security Sector Reform in Challenging Environments**, Münster: LIT Verlag, 2009, pp 206-207.

الأزمة السورية مستقبلاً، فالأمن ليس مسألة ترميم المؤسسات ودعمها لوجيستيا، بقدر ما هو عملية تشاركية محلية بين الحكومة والفواعل غير الرسمية لمناهضة الخطاب الراديكالي التطرفي الذي وفّر أرضية خصبة للعنف الإثنو – طائفي.[1]

لذلك، تساهم الحوكمة الأمنية التي تراعي مبدأ السيادة الوطنية في تقوية المؤسسات الأمنية، من خلال الرقابة الفعالة على عمليات صنع وتنفيذ السياسة الأمنية على مستوى المؤسسات السياسية والأجهزة الأمنية وعبر التفاعل بين كل الجهات المحلية، وبالموازاة مع التنسيق الأمني مع الفواعل الإقليمية والدولية التي لها مصلحة في دعم ومناصرة الدولة السورية، من خلال مبادرات [2] دعم وتموين قدرات المؤسسات الأمنية كمدخل لتحقيق الحوكمة الأمنية المستدامة وإعادة تأسيس مؤسسات أمنية مملوكة محليًا، في إطار سلسلة إجراءات تتضمن إصلاح واسع للهياكل الأمنية، التي تعكس طبيعة الدولة والمجتمع السوري، وتستند للتقييمات الشاملة للمتطلبات الأمنية، وفقًا لأهداف الحكومة السورية وأولوياتها.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن تحقيق التقدم في الحوكمة الأمنية يعتمد على دور النخب السياسية المسؤولة عن إعادة الشرعية للأجهزة الأمنية ومناهضة العنف والتطرف، عبر جملة من الإستراتيجيات الكفيلة بالتحول من الإصلاح الأمني على المدى القصير إلى الحوكمة الأمنية المستدامة على المدى الطويل، **وهذا يقتضي تضافر جهود كل الجهات المحلية في فهم هدف النخب السياسية والعمل معها، وليس ضدها**، على أن تقتصر دور القوى الخارجية على التمويل والدعم التقني لبناء القدرات المؤسساتية الأمنية، دون التدخل في الشؤون الداخلية أو فرض المشروطية السياسية.[3]

2- المعارضة المسلحة السورية.

يتعين على الحكومة السورية العمل على إدماج المعارضة المسلحة المحلية ومختلف المجموعات الغير جهادية المناهضة للحكومة في الأجهزة الأمنية السورية، بطريقة تكرس تمركز القوة المسلحة في يد الدولة، حيث تسمح عملية إنخراط هذه الجهات المسلحة في توسيع المشاركة الأمنية خلال مرحلة ما بعد الحرب، عن طريق إستراتيجيات تنسيقية لنزع السلاح، عبر تفويض السلطات السورية بالسحب الفوري والنهائي لجميع القوات غير النظامية وتفكيك جميع الميليشيات المسلحة، مع ضرورة وضع ترتيبات تمويلية للمقاتلين السابقين وأسرهم.[4]

---

[1]- Augustin Loada and Ornella Moderan, op. cit, p 25.

[2]-Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, Security Sector Reform in Post-Conflict Peacebuilding, op. cit, pp 3, 7.

[3]- Craig Valters and Others, "Security progress in post-conflict contexts Between liberal peacebuilding and elite interests", **Report**, Overseas Development Institute, ODI, London, 2015, pp 28-29.

[4]- Alan Bryden and Timothy Donais, op. cit, pp 11, 15.

3- المجتمع المدني السوري.

يلعب المجتمع المدني دور فعال في مراقبة عمل المؤسسات الأمنية، وله دور رائد في بناء القدرات الرئيسية للمؤسسات الأمنية وتقديم المساعدات الأمنية وخلق الإنسجام بين الدولة والمجتمع، إذ تحظى هياكل المجتمع المدني بتأييد الرأي العام، لأنها تنشأ بشكل جوهري بدعم المواطنين من كل الأطياف الإجتماعية، وتتميز المبادرات الأمنية للمجتمع المدني بالفعالية، لكونها تنطلق من القاعدة إلى القمة، بطريقة تعكس إهتمامات المجموعات المحلية وتُعبر عن ثقافة وقيم المجتمع المحلي، خلافًا للمنظمات الدولية الغير حكومية التي تفتقر إلى الجاذبية الإجتماعية والمداخل المحلية الكفيلة بمعرفة التحديات والأولويات الأمنية وهموم المجتمع؛ وينشأ الخطر عندما تعتمد منظمات المجتمع المدني المحلي في تمويل أنشطتها على المنظمات الغير حكومية الأجنبية أو الجهات المانحة، مما يفرز تنافسًا جمعويًا على التمويل الأجنبي، وتتحول هذه المنظمات من المشاركة في حوكمة الأمن المحلي إلى تطبيق الأجندة الأجنبية التدخلية.[1]

ويقدم المجتمع المدني أدوار لا تقدر بثمن في تعزيز الحوكمة الأمنية، حيث يمثل حلقة وصل قيمة في سلسلة الحوكمة، التي تبدأ من مشاركته في صياغة مقترحات الأمن القومي والتخطيط للقرارات والأجندة الأمنية، مرورًا بمراقبة تلك الأجندة ومدى تحقيقها للخدمات الأمنية بفعالية، وصولاً لتقييم أداء المؤسسات الأمنية، ففي مرحلة صياغة السياسة الأمنية يقترح المجتمع المدني على صناع القرار مختلف الإحتياجات الأمنية التي يتطلبها المجتمع، وأثناء تنفيذ الإصلاحات الأمنية يعمل المجتمع المدني على المشاركة في تحسين فعالية وجودة الخدمات الأمنية عبر تقديم بعض الخدمات التي قد تعجز الدولة عن تقديمها، لتوفير الوقت وتقليل الضغط على الدولة، وليس تنحية دور الدولة. [2]

ويمكن رصد أهم مساهمات المجتمع المدني في الحوكمة الأمنية، فيما يلي:

- خلق التآزر وبناء الجسور بين الدولة والمجتمع، بتقصي الحقائق الأمنية ومراقبة المرفق الأمني، من أجل إعطاء روح جديدة للأجهزة الأمنية وتعزيز شرعيتها عبر المصالحة بين أفراد الأمن والمواطن، والقضاء على جاذبية العنف الإجتماعي.

- تحقيق إجماع وطني حول ضرورة تصميم هياكل أمنية تعزز تسهيل الملكية المحلية لتلك المؤسسات بشفافية ومساءلة.[3]

- تلبية المتطلبات المعيارية للأمن المقننة في الدستور.

---

[1]- Marina Caparini, "Enabling Civil Society in Security Sector Reconstruction", **In:** Alan Bryden and Heiner Hänggi(eds) , op. cit, pp 86-87.

[2]- Augustin Loada and Ornella Moderan, op. cit, pp 21-24.

[3]- Alan Bryden and Timothy Donais, op. cit, pp 11, 12.

– إضفاء طابع الشرعية والإستدامة على وجود المؤسسات الأمنية الوطنية.

– الضغط على الحكومة من أجل توسيع مفهوم الأمن من الرؤية العسكرية المختصرة في أمن الدولة إلى الرؤية الشاملة للأمن كمسؤولية إنسانية، حيث يوفر المجتمع المدني أرضية مناسبة لتحقيق مضامين الأمن الإنساني.

– التقليل من التهديدات الأمنية والوقاية من العنف والتطرف، عبر توفير آليات توعوية تُمكن المجتمع المدني من شرح مختلف العوامل الإقتصادية والإجتماعية لإنتشار الأفكار المتطرفة، من خلال وسائل التواصل الإجتماعي أو الوسائل التقليدية مثل محطات الإذاعة المجتمعية، مما يساعد السلطات على تطوير إجراءات وقائية مستدامة لمعالجة الشرخ الأمني.

– تحسين أداء المؤسسات الأمنية: من خلال دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لأفراد الأمن، وتنظيم ورشات حوارية مفتوحة بين السكان ومسؤولي القطاع الأمني، لتضييق الهوة بين المجتمع والمؤسسات الأمنية والقضاء على حواجز بناء الثقة، وإنهاء قضايا الخطأ الإدراكي المتبادل بين المواطن وأفراد الأمن.

– رفع الوعي الأمني في المؤسسات التعليمية، ومناهضة الفكر التطرفي عبر تثقيف المجتمع بطريقة مؤهلة تراعي طرق التفكير الشائعة، لتأهيل المواطنين على مقاومة عمليات التجنيد في صفوف الجماعات الإرهابية.[1]

رابعا: تعزيز المنظور الجندري في حوكمة قطاع الأمن السوري.

يمثل تعميم المنظور الجندري في الحوكمة الأمنية، أداة فعالة لضمان عمليات أمنية تشاركية وأجهزة أمنية مملوكة محليًا، قائمة على المساواة بين الجنسين في التمثيل، تعمل على تلبية الإحتياجات الأمنية للرجال والنساء على قدم المساواة، حيث تسمح هذه الإجراءات بتعزيز آليات الرقابة والمساءلة وتقليص الفجوة الأمنية القائمة على النوع الإجتماعي، إذ يجب أن تكون الجوانب الجندرية عنصرًا هامًا في مراجعة القطاع الأمني السوري، عبر هندسة مؤسسات أمنية غير تمييزية تستوعب بشكل فعال الإحتياجات الأمنية المتنوعة، عن طريق التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات النسوية على وجه خاص، في الإجراءات التشريعية والسياسات التنفيذية للقطاع الأمني، ومراجعة مختلف البروتوكولات المتعلقة بآليات التوظيف في القطاع الأمني على أساس النوع الإجتماعي، من أجل توسيع مشاركة المرأة في القطاع الأمني.[2]

[1]- Augustin Loada and Ornella Moderan, op. cit, pp 25-30.

[2]- Hans Born, "Security Sector Reform in Challenging Environments: Insights from Comparative Analysis"**, In:** Hans Born and Albrecht Schnabel (Eds), op. cit, pp 262-263.

بصفة عامة، يمكن القول أن مأسسة النوع الإجتماعي في القطاع الأمني، سيسمح بتطوير المرفق الأمني عبر عدسة جندرية، تتجاوز التمثيل الإثنو– طائفي في الأجهزة الأمنية، نحو التمثيل القائم على أساس المساواة في النوع الإجتماعي، من خلال مراعاة مجموعة من الشروط، وهي[1]:

– تعزيز قدرات القطاع الأمني على الإستجابة للعنف القائم على النوع الإجتماعي.

– تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في التمثيل الأمني.

– توسيع مشاركة المجتمع المدني النسوي في عمليات الحوكمة الأمنية من خلال الشبكات النسوية.

– إنشاء قطاع أمني محترف في خدمة كل الأطياف والشرائح الإجتماعية.

– تفعيل دور المرأة في تصميم السياسات الأمنية وتنفيذها ومراقبتها.

– التوازن الجندري في المؤسسات الأمنية(وحدات الشرطة النسائية).

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لمسار إعادة بناء الدولة السورية.

المطلب الأول: إستمرار ترتيبات الوضع القائم على المدى القريب والمتوسط (سيناريو خطي).

رغم الجهود العسكرية والدبلوماسية التي بذلها النظام السوري لمنع إنهيار الدولة السورية، فإن الطريق نحو إعادة بناء دولة المؤسسات سيظل بعيد المنال، بسبب حجم الدمار الذي لحق بالدولة والمجتمع السوري، جرّاء تداعيات الحرب الكونية التي شنتها مجموعة من القوى الإقليمية والدولية عبر وكلائها المحليين لتدمير الدولة السورية بكل مؤسساتها، وامتدت تداعيات الأزمة إلى إحداث شرخ في النسيج الإجتماعي السوري، مما يجعلنا نعتقد بأنه من السابق لأوانه الحديث عن إعادة بناء دولة المؤسسات في ظل الوضع الحالي، سيما مع إستمرار المعضلة الأمنية ووجود القوات الأجنبية في الأراضي السورية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب، وهذا مايجعلنا نعتقد أن الحكومة السورية ستواصل الصمود لمواجهة هذه التحديات واستعادة السيادة السورية بالكامل، وسيستمر **الأسد** في إدارة الدولة السورية على المدى القريب والمتوسط رغم أنه سيواجه أزمات خانقة، قد تعمل على زعزعة الإستقرار السياسي والأمني دون الوصول إلى مستوى التنحية.

ويفترض هذا السيناريو، أن بقاء الأسد على المدى القريب والمتوسط مرهون بمدى قدرته على المضي قدمًا في إتجاه توحيد الصف السوري داخليًا، من خلال الإعتماد على الدعم الروسي– الإيراني والصيني، مما يجعل مسألة الحكومة التشاركية مع المعارضة قضية مؤجلة، ويستند هذا الرأي للتبرير الذي عبّر عنه الأسد مؤخرًا عبر مقابلة تلفزيونية مع Russia's Zvezda في 4 أكتوبر 2020، حيث أكد الأسد أن دمشق لن تناقش مستقبلاً

[1]- Geneva Centre for Security Sector Governance, **Gender and Security Sector Reform: Examples from the Ground**, Geneva: DCAF, 2011, pp 2, 6.

قضايا الإستقرار السياسي في مفاوضات جنيف، مثنيًا على الجهود الروسية والإيرانية في تحقيق تقدم ولو جزئي في العملية السياسية، معتبرًا أن محادثات جنيف تشمل ممثلي الحكومة السورية وأطراف غير سورية (المعارضة) تختارهم تركيا وتدعمهم أمريكا وحلفائها، وهذه القوى لا يهمها العمل المثمر للهيئة الدستورية، مُصرًّا على أن **المطالب التي تقدمها المعارضة قد تؤدي إلى إضعاف وانهيار الدولة، لأنها تسعى لفرض دستور أمريكي جاهز يؤدي إلى الفوضى الشاملة بدل توحيد الصف السوري وإعادة بناء الدولة السورية التي أنهكتها الحرب**، موضحًا أن **المحادثات التي ترعاها القوى الغربية لن تسفر على أية نتائج ملموسة** على المدى القريب، إلا عندما تفهم جميع أطراف المحادثات ما يريده الشعب السوري بكل فئاته وانطلاقًا من قناعاته المختلفة، وأشار إلى أن الجولات التفاوضية القادمة ستنتهي بالفشل بسبب التدخل الأجنبي، في ظل معارضة لا تُمثل الشعب السوري بل تُطبق الأجندة الأجنبية، **ودعا المعارضة بالتحلي ولو بالقليل من الروح الوطنية والمسؤولية، فكيف يمكن للهيئة الدستورية التي فشلت في الإتفاق على جدول الأعمال ومواعيد الإجتماعات أن تتفق على دستور ما بعد الحرب؟**.[1]

ووفقًا لهذا السيناريو، فإن **سوريا ما قبل 2011، لن تعود إلى الظهور مجددًا، رغم أن الأسد سيبقى في سدة الحكم بعد إنتخابات 2021، وسيضطر إلى تشكيل حكومة إدارة الأزمات المستقبلية، فيما ستواجه الدولة حركات تمرد واسعة تحت التحريض الأجنبي، وربما عودة خلايا داعش للظهور أمام مشهد فقدان الدولة لسيادتها على عدة مناطق سواء الأراضي القابعة تحت الإحتلال التركي أو إقليم الإداة الذاتية الكردية الذي يخضع للوصايا الأمريكية، أو محافظة إدلب التي تسيطر عليها القاعدة والجماعات الإرهابية التي تدعمها أنقرة**، فيما ستكون عملية إعادة بناء الدولة صعبة ومكلفة، فمع إختلاط الإرهاب بالمعارضة المسلحة فإن إعادة الإدماج ستكون مستحيلة، فمن غير المرجح أن يتمكن الأسد من تحرير كل الأراضي السورية، لكن بقاؤه واستمراره مرهون بالدعم الإيراني والروسي.[2]

بحسب بعض الدراسات المستقبلية، فإن النظام السوري سيعمل على نزع سلاح حوالي 800 ألف مقاتل، لكن عملية إعادة الإدماج ستكون صعبة وربما قد تستغرق عقود، ومن المرجح أن تواجه المؤسسة العسكرية تخفيضات في الميزانية في المدى القريب، بسبب شح الموارد المالية، مما يتعين على النظام ضرورة تحويل الجزء الأكبر منها لتمويل برامج إعادة الإعمار، فيما ستكون القوات المسلحة جريئة في القبول بالتدابير

[1]- Russian News Agency, "**Assad says Damascus will not discuss issues of stability in Syria in Geneva**", 4/10/2020.
https://bit.ly/31XeF5P (accessed on 12/11/2020)

[2]-Thomas Juneau, "Iran's costly intervention in Syria: A pyrrhic victory", **Mediterranean Politics**, 2018, pp 8, 12.

التضامنية لتصميم عمليات إعادة الإستقرار والإنضباط[1]، حيث يعتقد **Charles lister** أن بقاء الأسد سيؤدي إلى عزل سوريا عن الإقتصاد العالمي، فيما وصفه بنهج كوريا الشمالية بإعتبارها دولة منبوذة عالميًا، وسيتسم هذا المشهد بالتضامن الشعبي مع الحكومة السورية لمواجهة الضغوطات الخارجية.[2]

وعليه، يقوم هذا السيناريو على تصور بقاء النظام السوري ما بعد الحرب في ظل عدم الإستقرار الداخلي بسبب الخلافات الداخلية، واستمرار هذه الخلافات سيعيق عملية إعادة بناء الدولة في ظل عدم قدرة السلطات على إعادة إعمار ما دمرته الحرب بسبب القيود الدولية على مساعدات إعمار الدولة، ناهيك عن معضلة إعادة تأهيل المجتمع، خاصة في المحافظات التي تحررت من الإرهاب، مما يؤدي إلى عدم قدرة الحكومة على تجسيد برامج وطنية شاملة وجامعة تقضي على الإنتماءات التقليدية المؤدلجة من طرف القوى الأجنبية، وهذا ما يقلل من إمكانية تعزيز الهوية الوطنية وفرض رؤية سياسية مشتركة بين الفرقاء السوريين حول ميكانيزمات إعادة بناء الدولة السورية الجديدة، أو إعادتها إلى سابق عهدها[3].

بالإعتماد على متغيرات وفواعل الأزمة السورية، يمكننا رصد تصورات السيناريو الخطي على النحو التالي:

أولا: سيناريو فشل مفاوضات التسوية السياسية للأزمة السورية: في ظل الظروف الحالية، فمن غير المرجح أن تحقق اللجنة الدستورية نتائج ملموسة، أمام التناقض بين النظام والمعارضة في تفسير طبيعة الإنتقال السياسي الذي حدده القرار الأممي 2254 (2015)، **وحتى إن تمت صياغة الدستور الجديد، فإن النظام والمجتمع السوري لن يحترم بنوده دستور أجنبي**، كما أن العملية الدستورية قد لا تكون لها القدرة على مواجهة سياسة الإستقطاب الخارجي، بطريقة تحول دون بناء الجسور بين المعارضة والحكومة، وتشكيل زخم لإعادة تأهيل الحكومة السورية، ورغم الجوانب الشكلية المهمة في اللجنة الدستورية (التمثيل النسوي 29%، مراعاة التنوع الإجتماعي في توزيع أعضاء اللجنة)، **فمن غير المحتمل أن تحقق العملية السياسية دستور توافقي بسبب الأجندة الخارجية وإقصاء الأحزاب الكردية من العملية الدستورية.**[4]

في حقيقة الأمر، يتصور هذا السيناريو أن الوضع الراهن للعملية التفاوضية الروتينية هو إستمرار للوضع القادم، **فلا توجد محاولة دبلوماسية هادفة لإنهاء الصراع، في ظل معارضة مشوهة ومبهمة الهوية، حيث ستواصل بعض القوى الإقليمية والدولية دعم وتمويل المجهود الحربي للمتمردين بشكل غير مباشر**، بطريقة

[1] - Florence Gaub, "The Syrian Military: The Day After", **In:** M. Akgün and S.Tiryaki (eds), **Future of Syria**, Istanbul: Global Political Trends Center, 2017, p 51.

[2]- Charles lister, **"Is Assad About to Fall? "** , 6/11/2020. https://politi.co/2VV4PhA (accessed on 13/11/2020)

[3]– أحمد فاضل جاسم داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 253، 254.

[4]- Lars Hauch, op. cit, p 23.

تجعل الجهات الفاعلة على الأرض (المعارضة المسلحة) تتمسك بخيار العنف لتحقيق مطالبها السياسية، **ومع إستمرار حالة الحرب فإن جهود إعادة بناء الدولة ستبقى ذات دلالات رمزية.**[1]

ومن الواضح أن الوساطة الدولية لهيكلة دولة ما بعد الحرب Structuring The Post-War State لن تتمكن من إيجاد حل للتوترات القائمة، أو خلق إستقرار سياسي مستدام، بسبب إرتفاع درجة التحريض بين الجماعات الإثنية والطائفية، خاصة الدعم التركي للمعارضة المسلحة أو ماتسميه أنقرة بالجيش الوطني السوري، والدعم الأمريكي للميليشيات الكردية، ورغم أن **هذه القوى الإقليمية لن تخاطر بأمنها القومي لدعم نموذج الفيدرالية السورية، لكنها ستحافظ على تعميق الخلافات الداخلية بطريقة تؤسس لإستدامة الهاجس الأمني الداخلي** فمن غير المتوقع ضمان أدنى مستويات إعادة بناء الدولة المتمثل في وقف إطلاق النار، وهذا ماعجزت عنه منصة أستانا، فيما سيستمر إخفاق المجتمع الدولي في إيجاد مخرج تفاوضي توافقي بين أطراف الصراع، لأن التخفيف من وطأة الصراع يقتضي مبادرة واشنطن وأنقرة وموسكو للضغط على الحكومة والمعارضة لتقديم تنازلات والتزامات متبادلة لتسهيل عملية إعادة بناء الثقة قبل بناء الدولة، وهذا لن يحدث.[2]

وهكذا، يظهر الخلاف الدولي بشأن مستقبل إعادة بناء الدولة السورية على صعيدين، فمن ناحية يظل تصور الإنتقال السياسي على أساس التسوية السياسية التي حددها القرار الأممي 2254، مفهوم غامض وقابل للتأويل، حيث تفسره واشنطن على أنه يتضمن تنحية حكومة الأسد، فيما تفسره موسكو على أنه حكومة تشاركية بين حكومة الأسد والمعارضة، ومن ناحية أخرى تراهن واشنطن على نجاح عملية جنيف (إختراق أمريكي للعملية السياسية)، فيما تتمسك موسكو بمنصة أستانا، رغم أن هذه الأخيرة تبدو شكليًا بأنها تثمين لجهود جنيف وتكملة للمسار السياسي (اللجنة الدستورية بإعتبارها عملاً مشتركًا بين مساري جنيف وأستانا) وقد يكون لها صدى نسبى على المدى المتوسط، ومع ذلك فإن منصة أستانا لها منطقها الخاص وزخمها، وفي ظل مسار أستانا فمن غير المرجح أن يتم دمج المعارضة في ترتيبات الحكم الجديد على المدى القصير والمتوسط، مما يجعل المعارضة تعتمد على دعم واشنطن في إطار عملية جنيف، فيما ستتمسك الحكومة السورية بعملية أستانا بإعتبارها نهج أكثر واقعية للتعامل مع الحقائق الموجودة على الأرض، بل أن أستانا ينظر إليها على أنها تثمين دبلوماسي لإنتصارات النظام على المعارضة المدعومة من واشنطن، وهذا يعني أن **الأسد لن يضطر إلى القبول بسلام مذل** أو تقديم تنازلات للمعارضة، التي تتهمها الحكومة بأنها تنظيمات إرهابية، وهو ما يضع مستقبل المفاوضات أمام الطريق المسدود.[3]

[1] -Eckart Woertz and Eduard Soler, "Syria's Economy: War Damage and Possible Peacekeeping and Reconstruction", **In:** M. Akgün and S.Tiryaki (eds), op. cit, p 83.

[2]- Meagan Eisner, op. cit, pp 58-60.

[3]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, pp 46, 47.

ومع ذلك، يأمل المراقبون أن تجري إنتخابات 2021 تحت رعاية أممية وما قد يساهم في إتاحة الفرصة للإنتقال السياسي السلس بمشاركة المعارضة السورية، لكن هذه العملية الإنتقالية ربما ستكون بعد عقود من هذا التاريخ، إذ **من غير المعقول مشاركة جماعات إرهابية تدعمهم تركيا في الحكومة السورية، لأن الواقع الذي تسيره الحقائق والمعطيات الميدانية يشير إلى إستمرار نظام الأسد في الحكم بعد 2021**، وستتمسك روسيا بإجراء هذه الإنتخابات مهما كان الثمن، بهدف حشد الدول لإعادة علاقتها الدبلوماسية مع سوريا، على أمل الحصول على إستثمارات تمويل برامج إعادة إعمار سوريا بعد الحرب.[1]

عمومًا، يستند سيناريو إنهيار مفاوضات التسوية السياسية للأزمة السورية إلى مجموعة من المعطيات والحقائق، وهي:

– الجهود التفاوضية في إطار مسار جنيف كانت إجرائية دون تقديم مقاربات تفاوضية قابلة للتطبيق الميداني خلافًا لعملية أستانا التي لها بعض الأثر النسبي الميداني في وقف إطلاق النار، عبر إشراك كل الفواعل بإستثناء الجماعات الإرهابية.

– الأجندة التفاوضية تخضع لمعايير القوى الأجنبية، وهذه الأخيرة لها تفضيلات دبلوماسية متناقضة حول مستقبل الدولة السورية.

– من الصعب جدًا إشراك المعارضة في الحكم على المدى القريب والمتوسط، حيث تضم المعارضة كتل سياسية مشتة ومبهة الهوية، وفي كثير من الأحيان سقطت في الإقتتال الداخلي، ناهيك عن إرتباط بعضها بالجماعات الإرهابية (النصرة)، فالمطالب التي تقدمها المعارضة في كثير من الأحيان تؤدي إلى تصاعد خطوط الصدع الطائفية، في ظل سيادة خطاب ديني متطرف لدى بعض جماعات المعارضة.

– المعارضة تحظى بدعم مادي دبلوماسي من بعض الدول الأجنبية، سيما واشنطن وأنقرة والممالك الخليجية مما يكرس ولاءها للجهات الأجنبية بدل المجتمع السوري.

– من غير المرجح أن تحظى عملية جنيف بالمصداقية والشرعية بسبب إنحراف العملية السياسية عن مسارها الحيادي.

– الوساطة الدولية في المفاوضات ستؤدي إلى إنهيار المفاوضات، بسبب "الأهداف الملتوية" للمفاوضات " Devious Objectives بمعنى أن المفاوضات لا تسعى إلى إنهاء الأزمة، بل إجراء سياسي لكسب الوقت لتفعيل إستراتيجية عسكرية ترعاها نفس القوى التي تتوسط للسلام.

[1]- Michael Singh and Dana Stroul, op. cit, p 28.

– القرار الأممي 2254 يتم تفسيره بشكل متناقض بين أطراف الصراع، وهو ثمرة أخطاء الأمم المتحدة في تقديم قرارات غير واضحة ومتعددة التأويلات، فهو خطأ إستراتيجي سيؤدي إلى عقبات هيكلية على المدى القريب (لم تستطع الأمم المتحدة توضيح فكرة الإنتقال السياسي المتعلق بقرار 2254).

– المفاوضات حول مكافحة الإرهاب، إمتدت إلى الجهات الفاعلة في المفاوضات، فمن الصعب التوصل إلى الإتفاق على وقف إطلاق النار الدائم بين الحكومة والمعارضة، في ظل عدم القدرة على التميز بين المعارضة المسلحة والإرهاب.

– **الجهود الأممية لإنهاء الأزمة السورية، هي محاولة لتطبيق وصفة طبية جاهزة لظروف ما بعد الحرب في أقطار أخرى وفق المعالجة القياسية، وهذه المقاربة لا تتلاءم مع حقائق الحرب السورية**، وهذا لا يعني أن أستانا قد لا تتوصل إلى حل سياسي على المدى المتوسط، بسبب إنسجامها مع الحقائق السياسية والأمنية في سوريا، لكنها غير كافية.[1]

وتجدر الملاحظة، إلى أنه رغم مرور ثلاث سنوات على تأسيس اللجنة الدستورية فلم يتحقق أي شيء ملموس، حيث لا يزال إنعدام الثقة بين الحكومة المعارضة قائمًا، وفشلت اللجنة حتى في الاتفاق على جدول الأعمال ومواعيد الإجتماعات، فكيف ستصل هذه اللجنة إلى الإتفاق على تفاصيل مسودة الدستور الجديد؟ **فالطريق لإعادة بناء سوريا سيظل صعبًا وطويلاً بسبب عمق الأزمة وامتداداتها الدولية والإقليمية**، فاللجنة الدستورية التي راهنت بأنها ستكون الجسر الرئيسي نحو سوريا الجديدة، ستحقق أهدافها على المدى البعيد فقط فبعد سيطرة القوات المسلحة السورية على أغلب الأراضي السورية، فمن غير الوارد أن تقدم الحكومة تنازلات للمعارضة في إطار المفاوضات الدستورية، ناهيك على أن ممثلي فصائل المعارضة داخل اللجنة الدستورية ينتمون إلى فصائل مختلفة ترعاها دول أجنبية وتدعمها، لذلك يعتبر أي تنازل للمعارضة عن مطالب تنحية الأسد في المحادثات الدستورية ضربة قاصمة لأصواتهم في المعسكر الدولي المساند للمعارضة، وهذا ما يحول دون الإتفاق على دستور تشاركي.[2]

ولحد الآن لم تتضح طبيعة أعمال اللجنة الدستورية، هل هي تعمل على إصلاح دستور 2012 ؟ هل تعمل على إعادة كتابة دستور جديد لسوريا بمواصفات وبصمات أمريكية؟، ففي الوقت الذي تتمسك الحكومة بتعديل دستور 2012، فإن المعارضة تتمسك بدستور مغاير وربما جاهز، وهذا التناقض سيؤدي إلى تعليق أشغال اللجنة الدستورية والإعلان عن الفشل النهائي في التوصل إلى مسودة دستورية للدولة السورية الجديدة، وتبعًا

[1]- Magnus Lundgren, op. cit, pp 11-15.
[2]- Wang Jin, **"Challenges before final peace in Syria"**, CGTN, 12/12/2019. https://bit.ly/3ngdOGh (accessed on 18/11/2020)

لذلك سيتم إجراء انتخابات 2021 في ظل دستور 2012 مع إستمرار النظام السياسي القائم، وسيتم تأجيل الحكومة التشاركية إلى حين نضج المعارضة وتوفر الشروط المحلية الملائمة للإنتقال الديمقراطي.

ثانيا: سيناريو فشل برامج إعادة إعمار الدولة السورية.

تشير التقديرات إلى أن إعادة إعمار سوريا ستكلف ما بين 250 إلى 400 مليار دولار أو حتى تريليون دولار، وبحسب الرؤية الأممية فإن عملية إعادة الإعمار ستتضمن أولويات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإزالة الألغام الارضية، إضافة إلى إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب السورية، وهذا مايجعل الأموال اللازمة لتهيئة الظروف المواتية لإعادة بناء المؤسسات السياسية والأمنية وإعادة هيكلة الإقتصاد السوري تتجاوز الإمكانيات الموجودة، إذ لا تمتلك دمشق الموارد اللازمة لمتابعة عمليات إعادة الإعمار، ومن غير المرجح على المدى القريب أن تتوفر الأموال المطلوبة لإعادة الإعمار الشامل، بسبب صمود القيادة السورية ورفضها للتطبيع مع الإدارة الأمريكية، هذه الأخيرة ساهمت في إستدامة التدهور الإقتصادي والأمني بسبب نظام العقوبات الغربية المعقد على سوريا، خاصة بعد دخول قانون قيصر حيز التنفيذ إبتداءًا من جوان 2020، مما أدى إلى إنهيار غير مسبوق في قيمة العملة السورية التي إنخفضت من 50 ليرة مقابل دولار واحد قبل 2011 إلى حوالي 2500 ليرة مقابل دولار واحد في 2020، فهذه المؤشرات الإقتصادية قد تمثل هاجس تعجيزي للحكومة السورية لتوفير الموارد اللازمة للمتطلبات المتزايدة للسكان، فكيف لها أن تعمل على تمويل برامج إعادة الإعمار؟.[1]

في هذا الإطار قدّر المبعوث الأممي السابق إلى سوريا **دي مستورا** خلال 2017، أن الحد الأدنى لإعادة إعمار سوريا، سيكلف الخزينة السورية 250 مليار دولار، فيما قدّر مجموعة من خبراء الأمم المتحدة خلال أوت 2018 أن التكلفة الإجمالية تقدر بحوالي 388 مليار دولار، والملفت للإنتباه أن الولايات المتحدة لم تكتف بالإحجام عن المشاركة في تمويل إعادة الإعمار، بل خلقت قيود إقتصادية، حالت دون تمكين الجهات الفاعلة الأخرى مثل روسيا والصين من تقديم مساعدات مالية ولو متواضعة لدعم الإقتصاد السوري، وفي ظل هذه العراقيل الأمريكية، فمن غير المرجح أن يتشكل تنسيق دولي لتعبئة الموارد المالية الكافية لإعادة الإعمار على المدى القريب على الأقل، لأن العملية تستدعي تضافر جهود المجتمع الدولي لتلبية المتطلبات الإجتماعية العاجلة، ثم الشروع في إعادة الإعمار[2].

ومع دخول الأزمة السورية عامها التاسع، قُتل نصف مليون سوري أثناء الحرب في أكبر حالة طوارئ إنسانية في العالم، ودُمّرت البنية التحتية وعُطلت كل الخدمات الإجتماعية (الصحة،التعليم ..)، لذلك أكد البنك الدولي

[1]- Muriel Asseburg, op. cit, pp 1, 17, 19, 20.
[2]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, p 46.

أن معالجة هذه الأضرار المادية والإنسانية في إطار برامج إعادة الإعمار إن بدأت فعليًا، فإنها قد تستغرق عقدًا كاملاً على الأقل.[1]

ثالثا: سيناريو إستمرار الأزمة الاقتصادية والتهديدات غير العسكرية.

يذهب **Alexander Aksenyonok** إلى الإعتقاد بأن الأزمة الإقتصادية الحالية في سوريا، ستؤدي إلى زعزعة الإستقرار الإجتماعي والسياسي، وزيادة مطردة في الأعمال الإرهابية، فمع المشاكل المالية التي مرت بها سوريا منذ الإستفزاز الأمريكي الأول خلال مارس 2019، عندما واجهت الدولة مشاكل في إمدادات المنتجات النفطية وتسبب في أزمة وقود لم تشهدها الدولة في عز أزمة 2011، ومع تعميق العقوبات المالية الأمريكية على كل الشركات الوطنية والأجنبية التي تسعى إلى التخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية في سوريا، فمن المستبعد أن تتمكن الحكومة السورية من فرض الإستقرار الشامل، فيما سيبقى الهاجس الأكبر للحكومة هو آليات التصدي لجائحة كورونا منذ أن أعلنت الحكومة عن تسجيل أول إصابة في 22 مارس 2020، ويمكن أن تؤدي الجائحة إلى السيناريو الأسوء، بسبب نقص الإمكانيات الطبية وهشاشة نظام الرعاية الصحية الذي دمرته الحرب، علاوة على سرعة إنتشار COVID-19 سيما في مخيمات اللاجئين، ويبدو أن الحكومة السورية ستواجه صعوبات لمجابهة المخاطر الصحية المحدقة وتطوير نظام صحي مستدام في ظل العقوبات الغربية القاسية[2] فبحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR فإن النظام الصحي السوري على المدى المتوسط، غير مُهيئ بشكل جيد لمواجهة جائحة كورونا، بسبب حجم الدمار الهائل الذي لحق بالمؤسسات الإستشفائية ونقص المعدات والأدوية والأطباء.[3]

في ظل هذه الظروف، من الصعب جدًّا أن يتعافى الإقتصاد السوري بشكل يخلق فرص توفير الدخل الكافي وتحقيق الأمن الغذائي، إن لم نقل أمرًا مستحيلاً على المدى القريب، ومن غير المحتمل أن تتمكن الدولة من زيادة إيراداتها وتوفير الخدمات الأساسية للسكان على المدى المتوسط، بسبب الإختلال الوظيفي للمؤسسات السورية وتشوهات إقتصاد الحرب الذي كرّسته العقوبات الأمريكية.[4]

علاوة على ذلك، سلّطت مجموعة من المنظمات الدولية الضوء على وما وصفته بسيناريوهات الأزمة الإقتصادية الحادة، عبر رصد الإتجاهات المستقبلية لدور الأزمة الاقتصادية في زعزعة الإستقرار، حيث أفاد برنامج الغذاء العالمي في تقريره خلال أفريل 2020، أن أسعار المواد الغذائية الأساسية في سوريا، إرتفعت

[1]- Magnus Lundgren, op. cit, p 1.
[2]- Alexander Aksenyonok, **"War, the Economy and Politics in Syria: Broken Links"**, 17/04/2020. https://bit.ly/37208Je (accessed on 20/11/2020)
[3]- Muriel Asseburg, op. cit, p 21.
[4]-Ibid, p 22.

بنسبة 100% بسبب إنهيار الليرة السورية التي وصلت إلى عتبة 3000 ليرة مقابل دولار واحد في الآونة الأخيرة، وهذا ما سيؤدي إلى سلسلة من الإضطرابات المزعزعة للإستقرار بسبب الظروف الإجتماعية القاسية التي يعيشها الشعب السوري[1]، ويبدوا أن المظاهرات التي شهدتها محافظة السويداء في الجنوب السوري خلال نوفمبر 2020، تمثل بداية منعرج خطير لإعادة إحياء ميكانيزمات الأزمة السورية، بسبب تداعيات قانون قيصر الذي وظفته الإدارة الأمريكية كسلاح إقتصادي يهدف لإعادة هندسة الأزمة وإجبار النظام السوري على الإذعان والتطبيع مع واشنطن، فقد إستطاعت واشنطن إحياء التوترات الداخلية من جديد، وهذه المرة عولت على الطائفة الدرزية، ورغم أن هذه الأخيرة ظلّت بعيدة عن الصراع طيلة تسعة سنوات من الأزمة، إلا أن تداعيات قانون قيصر التجويعي أجبرت هذه الطائفة إلى الخروج إلى الشارع، والمؤلم أن المظاهرات الدرزية لم ترفع المطالب الحقيقية والمشروعة للشعب والمتعلقة بالأزمة الإقتصادية المفروضة من الخارج، بل إتسمت بطابع تحريضي، حيث هتف المتظاهرون بخطابات معادية تمامًا للجيش العربي السوري، فيما حمل البعض منهم أعلام الثورة السورية وعبّرو عن تضامنهم مع حكومة الإنقاذ المتطرفة في إدلب(هيئة تحرير الشام)، فهذه المظاهرات ليست عفوية، فقد تنذر بعودة المعضلة الأمنية في الجنوب السوري، وبدعم خارجي (إسرائيل) ليواجه النظام السوري مأزق مطالب الطائفة الدرزية الغير إقتصادية، فبعد أن حقق النظام نصر عسكري هام على داعش ومتمردي الجيش السوري الحر، يبدو أن القادم أسوأ، وهو مواجهة المطالب الإنفصالية للدروز.[2]

رابعا: سيناريو تحرير إدلب: لقد أضحى من الصعب جدًا على الحكومة السورية إنتظار المزيد من الوقت لتحرير إدلب كآخر محافظة تقبع تحت نفوذ الإرهاب، حيث **يتوقع المراقبون على المدى القريب، إطلاق النظام السوري لعملية عسكرية واسعة النطاق بقيادة الجيش العربي السوري وبدعم من سلاح الجو الروسي والميليشيات الإيرانية لتحرير إدلب، فإذا بدأت العملية العسكرية فستكون مكلفة للغاية على مستوى الخسائر المادية والبشرية،** على إعتبار أن الجماعات الموالية للقاعدة ستتحصن في المناطق الآهلة بالسكان، وربما سنشهد تكرار سيناريو تحرير حلب، فالكرملين أصبح لا يستطيع مقاومة الضغط الذي تمارسه حكومة الأسد من أجل تحرير إدلب، وبغض النظر عن الموقف التركي من الميليشيات الإرهابية التي تدعمها في إدلب بحجة مكافحة هيئة تحرير الشام، فإنّ أنقرة ستكون أمام خيارين: إما أن تتعاون مع دمشق وموسكو للقضاء على الجماعات الإرهابية في إدلب عبر تنسيق العملية في إطار منصة أستانا، أو أن تتوتر العلاقات الروسية–التركية، فإذا إختارت تركيا الخيار التعاوني مع الحكومة السورية للقضاء على هيئة تحرير الشام، فيتوجب عليها السحب الفوري لكل الميليشيات الإرهابية الأخرى التي تدعمها، بطريقة تؤدي إلى تحرير إدلب دون تدميرها

[1]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, p 47.
[2]- Charles lister, Is Assad About to Fall? , op. cit.

بشكل كامل، كما يتوقع أن يولد هذا السيناريو أزمة جديدة في العلاقة بين روسيا والغرب، وربما ستقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية لسوريا، وقد تكون محدودة، وكالعادة سيكون سبب الضربة العسكرية هو إتهام النظام السوري بإستخدام الأسلحة المحرمة دوليا ضد المدنيين.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن محافظة إدلب تحولت إلى مركز للجهاد العالمي المرتبط بالظواهري (تنظيم القاعدة) حيث تسيطر على المحافظة السورية كل من هيئة تحرير الشام (20 ألف إرهابي)، حراس الدين (7000 إرهابي) وحزب الإسلام التركستاني The Turkistan Islamic Party (TIP)، ناهيك على أن المحافظة ملاذ آمن لعدة جماعات إرهابية تدعمهم تركيا، وتخضع إدلب من الناحية الشكلية لإدارة حكومة الإنقاذ الإرهابية، وتسيطر على حوالي ثلاثة ملايين سوري، وفي الوقت الحالي تعمل الجماعات الإرهابية في إدلب على تجهيز الأنفاق للتحصن من عمليات محتملة من طرف النظام السوري.[2]

خامسا: سيناريو تفاقم معضلة اللاجئين: لقد خلقت الأزمة السورية عددًا من التحديات الأمنية والإقتصادية التي حالت دون العودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين في الخارج، حيث تتحدث الإحصائيات الرسمية عن وجود 5.6 مليون لاجئ في الدول الأجنبية، أغلبهم يتمركز في تركيا ولبنان (يمثل اللاجئين السوريين ربع سكان لبنان) ناهيك عن الدول الأوروبية (خاصة ألمانيا)، إذ أن عودة نصف مليون لاجئ سوري إلى ديارهم سيبقى مرهون بمدى إستتباب الأمن الشامل وتوفر برامج إعادة إعمار الدولة، سيما أن التقارير الأممية تشير إلى أن الخطة قد تتطلب غلاف مالي لايقل عن 26 مليار دولار، وهو رقم ضخم مقارنة بالقدرات المالية للحكومة السورية والوضع الإقتصادي المزري الذي تعيشه البلاد تحت وطأة العقوبات الإقتصادية الغربية، والهاجس لا يقتصر بتوفر الموارد المالية الكفيلة بعودة اللاجئين فحسب، بل يرتبط بمسألة مشروطية عودة اللاجئين من منظور الدولة المحتضنة، والتي تتعارض مع توجهات الحكومة السورية ووحدة وسيادة سوريا، بدليل أن أردوغان قدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة خطة لعودة اللاجئين بعنوان: "مناطق إستيطان جديدة لعودة اللاجئين السوريين " حيث تقوم المبادرة على شرعنة الإحتلال التركي لسوريا بحجة إعادة توطين اللاجئين في تلك المناطق المحتلة وهو أمر يتعارض كليًا مع السيادة السورية، وهو ما لن تقبله الحكومة السورية القائمة.[3]

من جهة أخرى، تعتقد كل من الحكومة السورية والحكومة الروسية أن تسهيل عودة اللاجئين للمشاركة في إعادة بناء الدولة السورية، سيبقى مرهون بالقضاء على الإرهاب ورفع العقوبات الإقتصادية، فخلال مباحثات

[1]- Michel Duclos, **"Four Dreadful Scenarios for Tomorrow's Syria and What We Can Do To Avoid Them"**, 14/2/2019.
https://bit.ly/3m3hv0z (accessed on 22/11/2020)
[2]- Michael Singh and Dana Stroul, op. cit, pp 22, 27.
[3]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, pp 44-45.

بوتين – الأسد (9 نوفمبر 2020)، أكد الرئيس السوري أن العقبة الرئيسية التي ستحول دون عودة اللاجئين هي العقوبات الإقتصادية الغربية التي تسببت في تفاقم أزمة اللاجئين، فيما أشار **بوتين** إلى أن القضاء على الإرهاب سيساهم في العودة إلى الحياة المدنية مما يمهد الطريق لإطلاق مرحلة إعادة الإعمار التي ستبدأ بعودة نصف مليون لاجئ سوري إلى ديارهم للمساعدة على إعادة بناء دولتهم، لكن العملية ستكون طويلة وتدريجية على إعتبار أن صفقة إعادة بناء الدولة في إطار قرار 2254 تتضمن عودة اللاجئين عبر دعم المجتمع الدولي للدولة السورية، وهذا يتناقض كليًا مع الممارسة العملية للدول الغربية في تشديد الضغوطات الإقتصادية على الدولة السورية[1].

سادسا: الأدوار المستقبلية للقوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الأزمة السورية.

تمتلك القوى الإقليمية والدولية الفاعلة في الأزمة السورية أجندة مستقبلية متناقضة، حول رؤيتها لمتطلبات النظام السياسي في سوريا خلال المرحلة القادمة، وهذا التناقض سيقوض التنسيق الخارجي لتوفير التمويل الكافي لإعادة الإعمار المبكرة والشاملة للدولة السورية، وبالأحرى، فإن الفواعل الخارجية ستتعامل مع إعادة الإعمار على أنه إستمرار للحرب بوسائل أخرى بحكم الأمر الواقع [2]، إذ لا يتوقع من الدول الداعمة للنظام أن تغامر في دعم إعادة بناء دولة تمثلها المعارضة، وفي نفس الوقت لا يتوقع من الدول المناهضة للنظام أن تدعم حكومة الأسد، ووفقًا لهذا التصور فإن أموال إعادة الإعمار ستتم تجزئتها طبقًا لخريطة السيطرة والنفوذ الإقليمية والدولية في سوريا، بحيث ستواصل كل من روسيا وإيران والصين دعم الحكومة السورية لمواجهة تحديات المرحلة القادمة، بينما ستكتفي واشنطن بدعم مذل للإدارة الذاتية الكردية–الصفقات المشبوهة بين قسد وواشنطن في إطار سرقة النفط السوري– ، وستقتصر على الدعم اللوجستي – الأسلحة الخفيفة – ويتوقع أن تشمل تلك المساعدات إعانات مالية مشروطة للميليشيات الكردية لإعادة إعمار مناطق النفوذ الكردية، أو بعبارة أخرى إعادة إحتلال مناطق النفط السوري، في حين ستلجأ تركيا إلى شرعنة إحتلالها للمناطق الحدودية في الشمال السوري، من خلال المساهمة في تمويل ما تصفه بالمناطق الآمنة للاجئين السوريين، وسيؤدي هذا إلى تجزئة أموال إعادة الإعمار وتعزيز حدة الإنقسامات الداخلية دون تضافر الجهود الدولية لمساعدة السوريين على إعادة بناء وطنهم.[3]

1– الدور المستقبلي لروسيا: لاشك أن روسيا ترغب في قيادة الجهود الدولية لإعادة بناء سوريا بالتنسيق مع جميع القوى الفاعلة، بما في ذلك الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والصين وإيران، ومع ذلك فإن العديد من

[1]- Albert Aji, **"Russia's Putin says time for Syrian refugees to return home"**, 9/11/2020. https://bit.ly/3qDNhop (accessed on 24/11/2020)
[2]- Muriel Asseburg, op. cit, p 16.
[3]- Alexander Aksenyonok, op. cit.

الأطراف المدرجة في قائمة الشركاء المؤهلين لإعادة الإعمار تتسم إستراتيجياتهم تجاه مستقبل سوريا بالتناقض مما سيقطع الطريق مستقبلا أمام إستراتيجيات تمويل إعادة الإعمار، وهذا ما سيدفع روسيا إلى تفعيل دورها المستقبلي في سوريا، من خلال محاولة التوفيق بين تكاليف إعادة الإعمار والفوائد الإستراتيجية التي ستساهم في توطيد مكانتها في سوريا ضمن ترتيبات ما بعد الحرب، فلن يكون من المنطقي على الإطلاق أن تحجم روسيا عن تمويل النظام السوري أو أن تغادر بشكل كامل الأراضي السورية، بعد أن قدمت الكثير من التضحيات والدماء والأموال لتحقيق الإستقرار في سوريا، سيما أن لها مصالح إستراتيجية في سوريا لا يمكن أن تتخلى عنها[1]، حيث يتوقع المراقبون أن تبادر روسيا بإشراك الشركات الكبيرة والمتوسطة الحجم وبدعم مالي حكومي في دعم برامج إعادة الإعمار، وستكون هذه الشركات تحت رعاية اللجنة الروسية– السورية الدائمة للتعاون التجاري والإقتصادي، وستغطي المتطلبات الأولية لمشاريع تطوير قطاع الطاقة، إلا أنها ستصطدم بقانون قيصر الذي ينص على ملاحقة كل الشركات التي ترغب في الإستثمار في إعادة الإعمار، مما قد يقوض من فرص نجاح هذه الشركات الروسية على المدى القريب،[2] وحتى إن أخفقت روسيا في إعادة الإعمار، فستلجأ إلى تقليص وجودها العسكري، والإكتفاء بمنطقة عسكرية في شمال غرب سوريا (اللاذقية، طرطوس) لحماية مصالحها وتقديم الدعم العسكري للنظام السوري في مواجهة الإرهاب، ويمكن أن تتحمل روسيا مسؤولية الإشراف على مرحلة سياسية جديدة تؤدي إلى حكومة منتخبة معترف بها دوليًا وفقًا للقرار الأممي 2254، وهذا لن تقبله واشنطن لأنها تعتقد بأن موسكو ستدعم إستمرار حكومة الأسد، مما يجعل مسألة التنسيق الدولي لإعادة بناء سوريا أمرًا مستحيلاً.[3]

من زاوية أخرى، يمكن لروسيا مستقبلاً أن تعمل كوسيط في تنفيذ برامج إعادة بناء الدولة السورية، عبر إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية السورية، ودعم النظام السوري على فرض سيادته على كامل التراب السوري خاصة المناطق النفطية الخاضعة لهيمنة الإدارة الذاتية الكردية، هذه الأخيرة أبرمت عدة صفقات مشبوهة مع شركات أجنبية لنهب الثروات النفطية، لذلك قد تضطر روسيا إلى إيقاف الإستفزاز الكردي، وربما ستتحالف مع تركيا والحكومة السورية ضد قوات سوريا الديمقراطية لقهر النفوذ الكردي، وإعادة سيطرة الحكومة على الحقول النفطية في شمال شرق سوريا.[4]

---

[1]- Karsten Riise, **"A Scenario in Syria"**, RIAC, 4/4/2019.
https://bit.ly/370KWf7 (accessed on 25/11/2020)
[2]- Igor Matveev, **"The Caesar Act: A New Challenge for Syria? "**, RIAC, 10/8/2020.
https://bit.ly/3qQ4yLd (accessed on 25/11/2020)
[3]- Karsten Riise, op. cit.
[4]- Igor Matveev, op. cit.

من الناحية العسكرية، تتمسك الحكومة السورية بخيار إستمرار الوجود العسكري الروسي في سوريا خلال المرحلة القادمة، وهذا ما أكده تصريح الأسد في أكتوبر 2020، حيث أشار إلى أن سوريا بحاجة ماسة للوجود العسكري الروسي من أجل تحقيق توازن القوى في المنطقة، وأكد الأسد أن قاعدة حميميم الجوية ومنشأة طرطوس البحرية ضروريتان لمواجهة الوجود العسكري الغربي في سوريا، حيث ستسمح تلك القواعد بمواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، واستند تبرير الأسد لشرعية الوجود الروسي لحجة مفادها، أن الجيش العربي السوري قبل التدخل الروسي واجه وضعًا خطيرًا في ظل معارضة مسلحة تمولها وتجهزها واشنطن وقطر والسعودية وتركيا، وهذه الدول إحتلت مدن وبلدات رئيسية في سوريا، وبفضل التدخل الروسي تم قهر نفوذ هذه الدول في سوريا، كما أظهرت وثيقة حكومية روسية نشرت في أوت 2020 أن السلطات السورية وافقت على منح روسيا مناطق ساحلية جديدة لتوسيع قاعدتها الجوية في حميميم[1].

ومن الناحية الدبلوماسية، هناك عدة أسباب تجعلنا نعتقد بأن موازنة المصالح المتباينة المحلية والإقليمية والدولية، سيكون أمرًا صعبًا لروسيا في إطار منصة أستانا، وقد تضطر موسكو للإنحياز المطلق للحكومة السورية، فيما سيواجه الكرملين صعوبة في تحويل النجاح العسكري للنظام السوري إلى إستقرار سياسي مستدام إلى جانب ذلك، ستسعى روسيا في إطار عملية أستانا إلى خلق نظام أمن إقليمي يرتبط بإستقرار سوريا، عبر جملة من الترتيبات الأمنية الإقليمية المنشودة، وهذا يشير إلى أن روسيا ستحاول خلق نسخة شرق أوسطية من الأمن الأوروبي الجماعي في إطار عملية هلسنكي خلال سبعينيات القرن المنصرم، ومحاكاة تجربة منظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE، إلا أن هذا الترتيب الأمني الإقليمي سيبقى أمر مستبعد، بسبب التناقضات الأيديولوجية وتعارض مصالح الدول الشرق أوسطية، ولذلك ستضطر موسكو إلى المحافظة على وجودها في المنطقة، من خلال تأمين نفوذها في سوريا بدون مخاطر سياسية مفرطة أو تكاليف باهظة الثمن، وسيكون من غير المجدي لروسيا أن تبحث عن حل مستدام للدولة السورية على المدى الطويل، لكنها ستبدي المزيد من المرونة في التعامل مع مستقبل سوريا على المدى القريب، عبر إعطاء أولوية للمقاربة الأمنية على حساب المقاربة السياسة لإعادة بناء الدولة السورية في إطار مسار أستانا.[2]

2- الدور المستقبلي لإيران: يتعين علينا التعامل مع مسألة مستقبل الوجود الإيراني في سوريا من خلال منظور علمي غير طائفي، لأن إيران تعاملت وستتعامل مع الأزمة السورية وفق متغيري المصلحة والأيديولوجية [العداء لإسرائيل]، فالتدخل الإيراني لم يكن بناءًا على مرجعية طائفية مطلقًا، بل نهج قائم على مرجعية المصلحة

[1] -Suleiman Al-Khalidi, **"Syria's Assad says Russian bases in his country keep balance of power in region"**, Reuters, 5/10/2020.
https://reut.rs/37MXOox (accessed on 26/11/2020)
[2]- Andrey Kortunov, op. cit, pp 59, 62, 63.

الوطنية الإيرانية في تعزيز بقاء النظام السوري (كنظام ممانع)، حيث تُعد سوريا جسرًا رابطًا مع محور المقاومة [حزب الله وحماس]، وأتساءل عن جدوى التحريض ضد ما يصطلح عليه بتصدير المذهب الشيعي، وأجيب بسؤال آخر: لماذا لم تدعم إيران أذربيجان الشيعية في حربها ضد أرمينيا المسيحية؟ لماذا ناصرت إيران أرمينيا دبلوماسيا؟ والجواب هو أن الدين لا مكانة له في العلاقات الدولية، فهناك شيء إسمه المصلحة الوطنية المتحكمة في العلاقات الدولية، وهذا ما يدفعنا للإعتقاد بأن إيران لن تسمح مطلقًا في تفكيك الدولة السورية التي تعتبرها بوابة إستراتيجية لتحقيق نفوذها الإقليمي وحماية مصالحها الوطنية.

مما لا شك فيه أن إيران إلى جانب روسيا، ستبقى الفاعل الخارجي الأكثر نفوذًا في سوريا ما بعد الحرب وستلعب دورًا مهمًا في عملية السلام النهائية، فرغم أن الدور الإيراني كان باهظ التكلفة، إلا أن القيادة الإيرانية تتمسك بالمكاسب على المدى الطويل، من خلال دعم بقاء الأسد ومساعدته على إستعادة السيادة السورية على كل المحافظات السورية، إذ يتوقع أن تنسق إيران مع روسيا لفرض سلطة النظام على إقليم الإدارة الذاتية، حيث تخشى إيران من الحكم الذاتي الكردي الذي قد يجشع الأقلية الكردية في إيران على المطالب الإنفصالية، إلى جانب ذلك، من المحتمل أن تحافظ إيران على وجودها في جنوب سوريا، لحماية مصالحها في مرحلة ما بعد الحرب، لأن وجود هذه الميليشيات مستوحاة من نموذج حزب الله في لبنان الذي يتمتع بالنفوذ الناعم ويحظى بمناصرة جماهيرية في أوقات الأزمات –حرب 2006–، وسيعمل النظام السوري على حماية المصالح الإيرانية في سوريا، لأن الأسد يدرك جيدًا بأنه لولا الدور الروسي والإيراني لانهارت الدولة السورية.[1]

وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية (2020)، فإن إيران ستسعى للحفاظ على وجودها في جنوب سوري، بهدف دعم سلاح حزب الله في لبنان وتهديد الشمال الإسرائيلي، وأشار البنتاغون إلى أن الميليشيات الإيرانية تمتلك قدرات لضرب إسرائيل من الأراضي السورية، وحذر من أن القواعد العسكرية الأمريكية في سوريا، ستكون عرضة لهجمات الميليشيات الإيرانية، سيما بعد الغارة الجوية الأمريكية خلال جانفي 2020 التي أسفرت عن مقتل فيلق القدس **قاسم سليماني**[2]، كما حذر مسؤول أمني أوروبي (جويلية 2020)، بأن إيران تفكر بعدد من الردود المستقبلية بعد أن أظهرت ضبط النفس في أعقاب مقتل سليماني، ولذلك يخشى المراقبون من أن إستمرار الإستفزاز الإسرائيلي ضد الميليشيات الإيرانية جنوب سوريا، سيؤدي إلى إستخدام إيران لمنظومة الصواريخ الدقيقة ضد المواقع الإسرائيلية والعمل على خلق مواجهات شاملة تهدد بإشعال المنطقة[3]، فمن المحتمل أن تشهد

---

[1]- Thomas Juneau, op. cit, pp 4, 10, 11, 14.

[2]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, pp 43, 44.

[3]– المرصد الإستراتيجي، **التقرير الإستراتيجي السوري**، العدد 79، 2020/7/22.، ص ص 13–14.

(تم تصفح الموقع في: 2020/11/28) https://bit.ly/2K3oDfX

مرتفعات الجولان مواجهات مسلحة مباشرة بين القوات الإسرائيلية والميليشيات الإيرانية، وقد تعمل إسرائيل على تكثيف الغارات الجوية على سوريا، فيما سيستأنف حزب الله العمليات العسكرية ضد إسرائيل إنطلاقًا من جنوب لبنان، إذ لا يستبعد على المدى القريب قيام حزب الله بشن هجوم عسكري ضخم ضد إسرائيل، وقد تضطر الإدارة الأمريكية إلى شن عمل عسكري مباشر ضد الميليشيات الإيرانية أو حتى إيران في عقر دارها لمناصرة إسرائيل.[1]

3- الدور المستقبلي للصين.

على غرار التعاون في القطاع الأمني، فالصين ترغب على المدى القريب في المساهمة في مشاريع إعادة إعمار سوريا، حيث تتوفر لديها السيولة المالية المطلوبة مقارنة بروسيا وإيران، ففي الآونة الأخيرة تقدمت عدة شركات صينية لطلب الإستثمار في إعادة الإعمار كضامن لمشروع الحزام الصيني الذي يدعمه الأسد بقوة غير أن العقوبات الإقتصادية الأمريكية ستحرم النظام السوري الجزء الأكبر من المساعدات التي كان يتوقع الحصول عليها من بكين، فمن غير المرجح أن تجد الصين المناخ المواتي لتعزيز إستثماراتها في البلد الذي مزقته الحرب، ومن غير المحتمل أن تُخاطر الصين بكل شركاتها في سوريا، خشية تعرضها لعقوبات[2] قانون قيصر، مما يفضي إلى تأجيل مشاركة الصين في جهود إعادة الإعمار على المدى القصير، حيث أن الحكومة الصينية كانت حذرة إلى حد ما في تمويل الحكومة السورية، واقتصرت في وقت سابق على المساعدات الإنسانية وفي نطاق متواضع بالمقارنة مع إمكانيات وحجم الصين، ففي 4 مارس 2020 قدمت بكين للحكومة السورية منحة 14 مليون دولار.[3]

وفي ذات السياق، تشترط الحكومة الصينية في إعادة إعمار سوريا ضرورة بقاء نظام الأسد بإعتباره النظام الشرعي للدولة السورية، وتتمسك الصين بفرضية مفادها أن إستمرار نظام الأسد سيساهم في التثمين الإستراتيجي لطموحات الصين في المنطقة، في إطار إعادة إحياء إستراتيجية "البحار الخمسة" التي طرحها الأسد قبل الأزمة، وتشير هذه الإستراتيجية إلى أن سوريا بموقعها الجغرافي الإستراتيجي ستكون حلقة رئيسية لربط البحر الأسود وبحر قزوين والبحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربي، لتحقيق المسعى الصيني في تكامل مثلث الفضاء الجيوبولتيكي في غرب آسيا، من أجل عالم متعدد الأقطاب، جنبًا إلى جنب مع مبادرة

[1]- Michel Duclos, op. cit.

[2]- المرصد الإستراتيجي، **التقرير الإستراتيجي السوري**، العدد 79، مرجع سبق ذكره، ص ص 5، 8.

[3]- Igor Matveev, op. cit.

الطريق والحزام BRI، غير أن الإرهاب الهجين الذي شنته مجموعة من القوى ضد الدولة السورية لقرابة العقد حالت دون إمكانية تفعيل تلك الإستراتيجية الطموحة.[1]

ورغم العقوبات الغربية، فإن الصين تراهن على مشاركة خمسة دول في إعادة إعمار مادمرته الحرب، حيث ستعمل كل من الصين وباكستان، إيران والعراق، وروسيا على تآزر إمكانياتها الإقتصادية وتنسيق تلك الإمكانيات في إطار مبادرة الحزام (إنشاء ممر عبر أوراسيا لربط الساحل المتوسطي لسوريا بساحل الصين في المحيط الهادي)، وهذا من شأنه أن يحفز عمليات التكامل في غرب آسيا ويساعد الدولة السورية على التعافي من حجم الخراب الذي خلفته الحرب، سيما أن العراق وإيران وروسيا من أهم حلفاء النظام، إضافة إلى الصين بإعتبارها الشريك الإستثماري الرئيسي لدمشق، أما باكستان فقد تحسنت علاقاتها مؤخرًا مع سوريا، حيث أرسلت خلال الفترة الأخيرة مساعدات طبية ضخمة إلى دمشق، ولذلك فالتآزر بين هذه الدول الخمسة وتفعيل إستراتيجية البحار الخمسة التي طرحها الأسد ومواءمتها مع مبادرة الحزام، سيؤدي إلى إعادة إعمار الدولة السورية، لكن خلال المدى البعيد.[2]

وتؤكد كل المؤشرات الواقعية، على أن الصين ماضية في دعمها للحكومة السورية ولو بالقليل، ففي 4 مارس 2020 وقّع كل من رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي عماد صابوني والسفير الصين في دمشق **Feng Biao** على إتفاقية التعاون الصيني لدعم المشاركة الإنسانية في سوريا، وبموجب هذه الإتفاقية تبرعت الصين بمبلغ قدره 100 مليون يوان صيني (14 مليون دولار) كهبة للحكومة السورية لتغطية الإحتياجات الإنسانية العاجلة وهو الجزء الخامس من المساعدة المالية منذ 2019 التي بلغت 60 مليون دولار موجهة للرعاية الصحية والتعليم، كما أن المفاوضات الصينية حول إعادة بناء البنية التحتية السورية في إطار مبادرة الحزام لا تزال مستمرة منذ ديسمبر 2019، حيث يتوقع مشاركة المزيد من الشركات الصينية في جهود إعادة الإعمار، بشرط بقاء النظام السوري وتحقيق الإستقرار الأمني[3].

بوجه عام، يتوقع المراقبون زيادة البصمة الصينية في سوريا في النواحي التالية:

– من الناحية السياسية: يمكن أن تدعم الصين العملية السياسية في إطار مسار أستانا، حيث يتوقع أن تدخل الصين كدولة ضامنة رابعة في عملية أستانا.

[1]- Andrew Korybko, "China's Belt & Road Initiative can help Syria rebuild after the war", CGTN, 13/11/2020. https://bit.ly/33VaFnh (accessed on 30/11/2020)
[2]- Ibid.
[3] - Ibid.

– من الناحية الإقتصادية: تستعد الصين للمساهمة في إعادة إعمار البلاد وتأسيس موطئ قدم لها في قلب بلاد الشام، عبر دمج سوريا في إطار مبادرة الحزام والطريق وإعادة إحياء طريق الحرير التاريخي[1].

– من الناحية الأمنية: إذا سمحت الظروف بترسيخ الصين لمكانتها الإقتصادية في سوريا، فإنها ستعمل على خلق إستراتيجية أمنية جديدة في سوريا، عبر إيجاد قواعد عسكرية في سوريا لضمان أمن وسلامة شركاتها ومحاربة أفول الإرهاب، على إعتبار أنه خلال ذروة الأزمة السورية بلغ عدد متطرفي الإيغور في سوريا ما بين 3000 إلى 5000 إرهابي.[2]

4– الدور المستقبلي لتركيا.

يتوقع الخبراء أن تتراجع تركيا عن سياستها الإستعمارية لسوريا نحو سياسة تصالحية، بسبب الخسائر الباهظة التي تكبدتها القوات التركية في سوريا والمبالغ المالية الضخمة التي تدفعها الحكومة التركية لميليشيات الجيش الوطني السوري (الجيش الحر سابقا)، وبعض التنظيمات الإرهابية خاصة في إدلب، وبحسب هذا السيناريو، فإن الوجود الإستيطاني التركي في سوريا، قد لا يجد ما يبرره مستقبلاً، سيما إن قرر النظام السوري معاقبة قسد التي تآمرت ضد السيادة السورية عبر مطالبها الإنفصالية لتفكيك الدولة السورية، فالسيناريوهات القادمة ستكون مؤلمة لقسد التي ناصرها النظام السوري أيام الغزو التركي 2019، فرغم الموقف البطولي للحكومة السورية، إلا أن الإدارة الكردية خانت لوعودها وقبلت بالولاء لواشنطن، عبر تورطها في عقد عدة صفقات مشبوهة مع الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة، في إطار إتفاقيات سرقة النفط السوري.

في هذا الإطار، يتوقع **Fehim Tastekin** مصالحة محتملة بين أنقرة ودمشق بوساطة روسية، ويمكن لهذه المصلحة أن تغير مسار الأزمة السورية، بناءًا على مجموعة من المعطيات الواقعية، المتمثلة في الجهود الروسية المكثفة لتنسيق عمليات المصالحة، التي جسدها الحوار المباشر الرفيع المستوى بين رئيس المخابرات التركية **هاكان فيدان** ونظيره السوري اللواء **علي مملوك** في موسكو 13 جانفي 2020، حيث تهدف الوساطة الروسية لدفع أنقرة لوقف دعمها للمتمردين والمساهمة في إعادة إعمار سوريا، إذ يتوقع أن تعيد أنقرة مد الجسور مع دمشق وإعادة إحياء إتفاقية أضنة (1998) التي تنص على التعاون ضد الإرهاب ومواجهة حزب الإتحاد الديمقراطي الكردي، أي ضبط العلاقات السورية– التركية وإرجاعها إلى سابق عهدها، والحد من فرص الصدام المسلح بين تركيا وسوريا، لكن هذا التصالح سيكون مرهونًا بمدى الإلتزام التركي بوقف تسليح المتمردين في

[1]- Adham Sahloul, **"China's Syria Policy Could Increase Beijing's Middle East Footprint"**, Center for Global Policy, 22/01/2020.
https://bit.ly/37OoK7j (accessed on 1/12/2020)

[2]-Lukasz Kobierski, **"China's financial support for Syria"**, Warsaw Institute, 14/03/2020.
https://bit.ly/39WexZb (accessed on 1/12/2020)

سوريا، مع ضرورة إنسحاب كل القوات التركية من شمال سوريا، في مقابل سيطرة دمشق على الميليشيات الكردية، وبموجب هذا السيناريو، يتوقع التوافق على آلية للقضاء على قسد، وفي هذه الحالة قد يضطر الأسد لإتخاذ قرارات صعبة ضد الميليشيات الكردية مقابل إنسحاب تركيا من المناطق التي إحتلتها، على أن الأسد سيحاول أن يعمل على ضم قوات سوريا الديمقراطية في صفوف القوات المسلحة السورية.[1]

لكن في المقابل، يعتقد بعض الباحثين أن تركيا ستواصل تنفيذ أجندتها الإستعمارية بذريعة إنشاء المناطق الآمنة لوقف المد الكردي، وتجنيد الآلاف من السوريين تحت راية ميليشيا الجيش الوطني السوري، ويتوقع أن ترتكب هذه الميليشيات جرائم حرب في حق سكان المناطق الكردية القابعة تحت الإحتلال التركي[2]، وفي ظل هذا السيناريو، فإن الأكراد سيحاولون مجددًا التوصل إلى إتفاق جديد مع الحكومة السورية لوضع حد للغزو التركي، فيما يتوقع حدوث مواجهات مسلحة مباشرة بين القوات السورية والقوات التركية، إلى جانب توترات جديدة بين روسيا وتركيا، فإذا تحقق هذا السيناريو، فإن قوات سوريا الديمقراطية سيتم إدماجها في صفوف القوات المسلحة السورية، وستضطر تركيا إلى سحب كل قواتها من سوريا.[3]

5- الدور المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية.

يتوقع أن تعمل الولايات المتحدة على زيادة القيود الإقتصادية والضغوط الدبلوماسية على النظام السوري وتكثيف تواجدها العسكري في سوريا، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

- الإستمرار في زعزعة إستقرار سوريا.
- منع النظام السوري من تحرير المناطق الكردية.
- الإستمرار في الهيمنة على الموارد الطاقوية - مؤامرات شرق الفرات: سرقة النفط السوري-
- دعم وتسليح الميليشيات الكردية لمواجهة الحكومة السورية.
- الإستمرار في السياسات الإقتصادية الإرهابية (قانون قيصر) لتجويع الشعب السوري وإثارة المزيد من الأزمات الداخلية، التي قد تشكل فرصة مواتية للولايات المتحدة في تحريض الشعب ضد الحكومة، في ظل الأزمة الإقتصادية الخانقة التي تشهدها البلاد منذ جوان 2020.

تذهب دراسة صادرة عن الكونغرس، أن الإدارة الأمركية ستعمل خلال المدى القصير على نشر المزيد من التعزيزات العسكرية للإستثمار في سوريا (حسب الكونغرس)، حيث يتمثل الدور المستقبلي لهذه القوات في حشد المكاسب ضد الوجود الإيراني في سوريا، وحماية إسرائيل من هجمات محتملة من الميليشيات الإيرانية، وبحسب

[1]- Fehim Tastekin, "**Syrian crisis dictates peace between Damascus and Ankara**", Al-Monitor, 26/1/2020. https://bit.ly/3gvlvFP (accessed on 2/12/2020)
[2]- Lars Hauch, op. cit, p 26.
[3]- Michel Duclos, op. cit.

هذه الدراسة، فإن أعضاء الكونغرس أعربوا عن قلقهم مما وصفوه بالتخلي عن الحلفاء الكرد في 2019، فقد صرح السيناتور **Menendez** خلال أكتوبر 2019 أن الميليشيات الكردية هي بمثابة قوات برية أمريكية، لا يمكن أن تتخلى عنها واشنطن مستقبلاً، سيما أنها تحتجز 10 آلاف إرهابي من داعش من أجل ما وصفه بالسلام الأمريكي، لكن وزير الدفاع الأمريكي **إسبير** صرح بأنه سيدعم قوات سوريا الديمقراطية بالسلاح، ولكن لن يساعدها في إقامة فيدرالية كردية مستقلة[1].

وعليه، من غير المرجح أن تبادر الولايات المتحدة إلى رفع العقوبات الإقتصادية على سوريا، بسبب تمسك واشنطن بضرورة تشكيل حكومة إنتقالية مبهمة، كشرط لرفع تلك العقوبات، متجاهلة أن الظروف الحالية غير مواتية لتنفيذ هذه الخطوات التي قد تكون محفوفة بالمخاطر بسبب هشاشة الوضع الأمني، وكون أغلب قوى المعارضة تمثل مصالح الجماعات الإرهابية، إذ لا يعقل أن تتشكل حكومة إنتقالية قائمة على الشراكة بين الجماعات الإرهابية؟، وحتى إن تم تشكيل هذه الحكومة، فمن غير المنطقي أن تدعم واشنطن حكومة قد تمثلها جماعات كانت منخرطة مع داعش أو القاعدة، ففي كل الإحتمالات واشنطن لا ترغب في إستقرار سوريا.

المطلب الثاني: التسوية النهائية للأزمة وإعادة بناء الدولة السورية على المدى البعيد(سيناريو إصلاحي).

يستند سيناريو نجاح عمليات إعادة بناء الدولة السورية ما بعد الأزمة، إلى جملة من العوامل التالية:

– **العوامل المحلية:** تتمثل في مدى توفر الرغبة الحقيقية لدى النخب السورية المتصدرة للعملية السياسية للنهوض بالواقع السوري السياسي والأمني والسوسيو– إقتصادي، وهذا لا يتم إلا بتضافر الجهود الوطنية الرسمية والشعبية، والتنسيق بين المعارضة والحكومة، للنهوض من تداعيات الأزمة نحو حوكمة عمليات إعادة بناء الدولة، لتصحيح تجاوزات الأزمة، والإستثمار في الإنتصارات التي حققتها القوات المسلحة السورية في القضاء على الجماعات الإرهابية.

– **العوامل الإقليمية:** يتعين على الحكومة التوافقية المنتخبة ديمقراطيًا، أن تعمل على تنسيق إستراتيجياتها المحلية ضمن التوازنات الإقليمية، وبالشكل الذي يكون لها دور وتأثير سياسي وأمني للدولة السورية في منطقتها الإقليمية، بطريقة تحول دون تحول سوريا مجددًا إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية بين القوى الإقليمية.

– **العوامل الدولية:** يتوقف مستقبل إعادة بناء سوريا، بمدى وجود توافقات دولية على المساهمة في دعم الإستقرار في سوريا ما بعد الحرب.[2]

[1]- Carla E. Humud and Christopher M. Blanchard, op. cit, p 42.

[2]– أحمد فاضل جاسم داود، مرجع سبق ذكره، ص ص 251–253.

يفترض هذا المشهد قدرة الحكومة السورية ونخبها السياسية على تجاوز حالة عدم الإستقرار الداخلي، عبر المعالجة الجذرية لأسباب الأزمة، من خلال الأخذ بطروحات إعادة بناء الدولة وفق الخصوصيات المحلية المخالفة لنهج المانحين الدوليين، وبموجب هذا السيناريو، فستتمكن الحكومة التشاركية المحلية من معالجة أغلب الكوابح التي تعتري تقدم العملية السياسية، وتأهيل كل المحافظات السورية لمواكبة المرحلة الإصلاحية سيما تلك التي عانت من ويلات داعش، في إطار الإلتزام بإستراتيجيات متعددة الأبعاد للنهوض الشامل من الأزمة، حيث ستشهد الدولة السورية دستور توافقي عبر نموذج الدول البسيطة وليس الفيدرالية، وخلال هذه المرحلة سيتم حصر السلاح في يد الدولة السورية بإعتبارها الجهة الوحيدة التي يحق لها الإستخدام الحصري للقوة، كما ستدعم الحكومة المصالحة الوطنية السورية، وستتمكن من القضاء على جذور التحريض الإثنو-طائفي، ومن أهم مظاهر هذا المشهد على المستوى الأمني؛ هو تمكُن الدولة من إيجاد حلول ناجحة وسريعة للمشاكل الأمنية، عبر الإعتماد على مقاربات أمنية جديدة واستراتيجية عسكرية متقدمة لإعادة تأهيل القوات المسلحة – تطويرها وتزويدها بمنظومات أسلحة متطورة ومجهزة بأحدث التقنيات–، أما على المستوى السياسي؛ فسيكون العامل المشترك بين كل القوى السياسية هو الرغبة في تطوير البناء الديمقراطي نحو الأفضل، وصولاً إلى الترسيخ الديمقراطي وحوكمة عمليات إعادة بناء الدولة.[1]

إن هذا السيناريو يرتبط بأهمية نتائج مؤتمر الحوار السوري– السوري، الذي سيعكس آمال المجتمع السوري لإنهاء الأزمة نحو التأسيس لدولة المواطنة الجامعة، وعبر التوافقات المحلية الشاملة، التي تراعي تمثيل مصالح كل مكونات المجتمع السوري بأطيافه الدينية والإثنو–طائفية، وفئاته المختلفة سواء الحكومة الحالية أوالمعارضة المعتدلة والقوى الكردية بشقيها السياسي والعسكري، مع مشاركة معززة للمجتمع المدني، وإعطاء دور فعال للمرأة خلال هذه المرحلة، حيث ستوظف كل الآليات الممكنة، من أجل الوصول إلى حل سياسي منصف يقبله الجميع، كأساس لبناء الثقة وتقليص الفجوة بين الدولة والمجتمع السوري.

ونظرًا لوجود هذا الإجماع المحلي المتزايد حول حتمية التسوية السياسية المستقبلية، فإن مسار الحوار السوري– السوري ، سيُتوج بعقد معاهدة سلام سورية شاملة، تتخللها عملية إرساء معالم الدستور الديمقراطي التوافقي للدولة السورية الجديدة، وتنتهي بإجراء إنتخابات تعددية تسمح بتعزيز التلاحم الإجتماعي وإعادة بناء دولة موحدة تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها؛ ولن يتأتى ذلك إلا بتفعيل المقاربة التشاركية، التي تعتمد على إنخراط كل المجتمع السوري في المشاركة السياسية وبناء التوافقات الداخلية، كما ستتميز هذه المرحلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين (بإستثناء الجماعات الإرهابية)، وربما ستظهر رغبة قوية من

[1]– نفس المرجع السابق، ص ص 255–256.

أصحاب المصلحة الإقليميين في تعزيز بناء الثقة بين السوريين، إلى جانب وجود توافقات دولية حول المسائل المعقدة لبناء سوريا مابعد الحرب، عبر رؤية مشتركة لمستقبل النظام السياسي السوري، وبنهج سلمي، على أن تكون تلك العملية السياسية بقيادة سورية محلية،[1] قائمة على تصميم مقاربات محلية لإجتثاث جذور الإنقاسامات المجتمعية الضيقة مستقبلاً، وستسمح هذه المرحلة بعقد توافقات بين النظام والمعارضة على نزع سلاح كل الميليشيات ودمجها في القوات المسلحة السورية، لكن هذه الإجراءات تتطلب إجراء فحص لمعايير نزاهة المعارضة، كما ستتميز هذه المرحلة بتعزيز الرقابة المدنية على الجيش وزيادة بناء الثقة[2] والتماسك الإجتماعي في إطار خارطة طريق لتحقيق الإستقرار الشامل، وعبر دور المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية في إظهار نوع من التكاتف والتضامن مع الدولة السورية، مثل إنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار سوريا ودول الجوار المتضررة من الحرب السورية، وسيتم توجيه تلك الأموال لخدمة السكان السوريين وإعادة تشييد البنية التحتية، وستتمكن الحكومة السورية بفضل تلك المساعدات من الحل الجذري والنهائي للأزمة الإقتصادية السورية كمدخل للتغيير السياسي السلس.[3]

ويتوقع هذا السيناريو مشاركة الإتحاد الأوروبي على المدى البعيد، في تمويل برامج إعادة إعمار سوريا كمدخل للإستقرار الشامل، من خلال إستئنافه للعلاقات الدبلوماسية مع سوريا وإنهاء العقوبات الإقتصادية ويمكن أن يولد النهج الأوروبي الواقعي زخمًا سياسيًا إيجابيًا، من خلال التعامل مع الحقائق التي يحتاجها السوريون (التمويل) لتحقيق الإستقرار الإقتصادي وسيادة القانون وصولاً إلى تدابير العدالة والمصالحة الوطنية فسيدرك الإتحاد الأوروبي بأن دعمه للمتمردين السوريين، ساهم في زعزعة الإستقرار الإقليمي والدولي، وخلق أزمة إنسانية عالمية (اللاجئين السوريين في أوروبا)، وبموجب هذا السيناريو، فمن غير المحتمل أن يسمح الإتحاد الأوروبي بتكرار أزمة اللاجئين، وسيعمل على التصدي لهذه المعضلة عبر إستراتيجات وقائية، تتمثل في دعم النظام السوري ماليًا للإستثمار في إعادة البنى التحتية المتضررة، بطريقة تجعلها جذابة لعودة اللاجئين من أوروبا، كرهان واقعي بناءًا على التحديات الأمنية التي خلّفها تواجد اللاجئين في أوروبا، وسترفع الدول الأوروبية المشروطية السياسية في إجراءات دعم الإغاثة الإنسانية للمساهمة في برامج إعادة بناء الدولة، وربما ستعمل أوروبا على إستئناف التعاون التقني مع الوزارات السورية، وتذهب إلى ما هو أبعد من تدابير إعادة

[1] -Mensur Akgün and Sylvia Tiryaki,"State-Building: Political, Structural and Legal Issues", **In:** M.Akgün, S.Tiryaki (eds), op. cit, pp 25-28.
[2] -Florence Gaub, op. cit, pp 53-54.
[3] - Eckart Woertz and Eduard Soler, op. cit, pp 84-85.

التأهيل والمصالحة، عبر الشراكة مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين(الصين)، وسنشهد تعيين مبعوث أوروبي رفيع المستوى لإعادة بناء سوريا.[1]

تستند فكرة هذا السيناريو إلى نتائج المحادثات الصينية– الأوروبية بشأن مستقبل سوريا، المنعقدة في 19 مارس 2019، التي جمعت بين وزير الخارجية الصيني **وانغ يي** والممثلة العليا للإتحاد الأوروبي **فيديريكا موغيريني**، حيث أكدت المحادثات على مجموعة من الخيارات الإستراتيجية لإعادة بناء سوريا بعد الحرب، في إطار مبادرة التعددية القطبية لمواجهة الهيمنة الأمريكية، والمعبر عنها The 2030 Agenda for Sustainable Development وبموجب هذه المبادرة، يتوقع إنهاء العولمة التسلطية(هيمنة القطب الأمريكي) والشروع في العولمة التعددية (التعددية القطبية)، وتسمح هذه الأخيرة بتعزيز ودعم الجهود الدولية لإعادة بناء سوريا على المدى البعيد، فمن الواضح أن النظام الدولي الراهن (العولمة التسلطية)، فرضت قيود شاملة على برامج إعمار سوريا (الهيمنة الأمريكية عبر فرض عقوبات قيصر)، إذ يتوقع أن تنتهي مفاعيل تلك العقوبات في ظل التعددية القطبية (الإتحاد الأوروبي والصين) كقوى يعول عليها في تمويل إعادة إعمار سوريا مستقبلاً، ولا شك أن الشراكة الإستراتيجية بين الصين والإتحاد الأوروبي ستساعد سوريا على إعادتها لمكانتها الدولية، والخروج من معضلة الفشل الذي كرّسته أمريكا، ووفقًا لهذا الإفتراض، فسيقتنع الإتحاد الأوروبي بأن سوريا ليست بحاجة لتمويل وتسليح أمراء الحرب بقدر ما هي بحاجة لتمويل مؤسسات الدولة ودعم المصالحة الوطنية لخلق الإستقرار المحلي والإقليمي والدولي، سيما أن الصين تدرك أهمية الضغط على الإتحاد الأوروبي لمساعدة سوريا على تجاوز محنتها، خاصة أنها تمثل منطقة إستراتيجية لمفترق الطرق للطاقة والتجارة (شبكة البحار الأربعة: بحر قزوين، البحر الأسود، البحر المتوسط والخليج)، فالصين بحاجة إلى وضع حد للتدمير الممنهج للدولة السورية والدفع بإتجاه عملية سياسية شاملة برعاية صينية– أوروبية لإعادة الإعمار، فوفقًا للبنك الدولي فإن إعادة الإعمار ستكلف 400 مليار دولار، وهذا المبلغ قد يفوق قدرات سوريا وحليفتيها إيران وروسيا، لكن الأمر ممكن في ظل دعم الإتحاد الأوروبي والصين، عبر برنامج عملي لإعادة البناء وخلق فرص جديدة لإستعادة الحياة الطبيعية إلى سوريا وكل ما من شأنه تعزيز مكافحة الإرهاب وعودة اللاجئين وإنهاء الكارثة الإنسانية، في إطار خطة أجندة 2030، التي تسمح ببناء تحالف صيني – أوروبي لدعم مبادرة الحزام، وإعادة تأهيل الدولة السورية بإعتبارها حلقة مهمة في مشروع الحزام الصيني.[2]

[1]- Muriel Asseburg, op. cit, pp 26, 31.

[2]- Bobby Naderi, **"China and EU: Walking the 'strategic' talk in Syria"**, CGTN, 21/3/2019. https://bit.ly/3m2Wp2e (accessed on 9/12/2020)

إذن، التمويل الأوروبي لسوريا يجب أن يحظى بالأولوية على الشروط السياسية المتعلقة بالدستور الديمقراطي والإنتخابات التعددية، وليس العكس، إذ لا يعقل أن تنجح العملية السياسية في ظل هشاشة الوضع الأمني والإنهيار الإقتصادي، فأمام الإتحاد الأوروبي فرصة إنسانية تاريخية لمساعدة السوريين في بناء دولتهم دون قيد أو شرط، حيث سيسمح التمويل الأوروبي بمعالجة تحديات الأزمة الحالية، وضمان نجاح العملية السياسية على المدى الطويل، فلا تزال هناك العديد من المخاطر السياسية والأمنية التي تتحكم في المعادلة السورية، والوضع الحالي للأحداث يشير إلى أن الأسد سيكون الشخصية الرئيسية التي يتعين على الإتحاد الأوروبي التفاوض معه لإعادة الإعمار والقضاء على المعاناة الإنسانية، تمهيدًا للحل السياسي المستدام وتسليم السلطة إلى أهلها طبقا لمعايير (الديمقراطية والحوكمة)، فلا يمكن تأسيس حكومة وفق المعايير المثالية في ظل ظل الإستياء الشعبي من الوضع الأمني والإقتصادي الهش، فالحل السياسي المثالي سيكون على المدى البعيد إذ يتعين على بروكسل أن تتخذ خطوات إستراتيجية للحل الواقعي، لمعالجة المعضلات الإقتصادية خلال المرحلة الآنية، على أمل الوصول لمرحلة حوكمة عمليات إعادة بناء الدولة السورية على المدى البعيد .[1]

من الناحية الواقعية، من المرجح أن تتم عملية إعادة بناء الدولة السورية بمساعدات غير غربية، من خلال الدول الصديقة لسوريا (روسيا، الصين، إيران)، لأن دمشق غير حريصة على الدعم الغربي لإعادة بناء سوريا وتتطلع إلى المساعدات غير الغربية لخلق الإستقرار السياسي، فقد أشارت وزيرة الدولة السورية لشؤون الإستثمار **وفيقة حسني**، بأن دمشق ستعطي الأولوية للدول الصديقة في عملية إعادة بناء سوريا، مؤكدة على أن الدول الغربية ساهمت في تدمير الدولة السورية، فكيف يكون لها دور مستقبلي في إعادة البناء؟، وفي هذا الصدد تعول الحكومة السورية على الدور الصيني الحاسم في مستقبل سوريا، من خلال المساعدات المالية للحكومة السورية والمساعدات الإغاثية الإنسانية للشعب السوري، إلى جانب دور إيران وروسيا، هذه الأخيرة تعمل حاليًا على تطوير المشاريع الطاقوية وبناء المنشآت الصناعية التي ستحفز عمليات الإعمار المستقبلي، خاصة أن موسكو ودمشق وقعتا في 2018 على إتفاقية لتأمين حقوق حصرية للتنقيب على النفط والغاز في سوريا مقابل مساعدات إعادة الإعمار.[2]

وفي ختام هذا المطلب، يمكن القول أن السيناريو الإصلاحي هو مشهد لعملية سياسية يملكها السوريون ويقودها النظام السوري، من أجل الوصول إلى تسوية سياسية شاملة تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري

[1]- Yusuf Erim, "**EU funding to Syria obligatory for democratic constitution, free and fair elections**", 16/3/2019.
https://bit.ly/2Ljjn8x (accessed on 9/12/2020)
[2]- Abhishek G Bhaya, "**Analysis: Will war-ravaged Syria be rebuilt with non-Western aid?** ", 7/2/2019.
https://bit.ly/2W0EG0E (accessed on 10/12/2020)

وتسمح بتعزيز إجراءات بناء الثقة وإرساء معالم حوكمة ذات مصداقية، عبر دستور ديمقراطي وحكومة تشاركية تمثل كل الشرائح السورية: **حكومة الأسد، المعارضة المعتدلة، قوات سوريا الديمقراطية، مع مشاركة المجتمع المدني المحلي**، في إطار مسعى حوكماتي فعال يضمن الإستقرار ويعزز الآليات الوقائية من عودة التحريض الإثنو– طائفي أو التهديدات الإرهابية، وستتوج هذه المرحلة بإجراءات المساءلة والعدالة الإنتقالية لمحاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب (أمراء الحرب: داعش والنصرة أنموذجا)، لكن الوصول إلى هذه المرحلة يتطلب من المجتمع السوري الحفاظ على النسيج الإجتماعي، عبر **التلاحم بين المجتمع السوري قيادة وشعبا**، لتعزيز الجهود المحلية للتعافي المبكر من الأزمة، و**القدرة على الصمود بالإعتماد على الذات**، كما يجب على الغرب أن يتوقف عن تدمير الدولة السورية، ودعم الشعب السوري الذي تضرر من قساوة العنف ومساعدته على الصمود، فالذي يحتاجه الشعب السوري حاليا هو الإستقرار الإقتصادي والأمن، أما التحول الديمقراطي فسيؤجل إلى غاية توفر شروط تحقيقه.

المطلب الثالث: بلقنة الدولة السورية (سيناريو راديكالي).

يعتقد **تشارلز ليستر** أن سوريا ستأخذ منعطف غير مسبوق نحو الأسوأ، حيث ستصطدم بأزمة منهكة وعميقة تمزق النسيج الإجتماعي السوري، وفي هذا السيناريو تتلاشى وحدة الموالين للنظام السوري، تاركة في أعقابها دولة أكثر إنهيارًا وهشاشة، وأرض خصبة لنمو الجماعات المتطرفة وعدم الإستقرار الإقليمي، وحسب **ليستر** فإن الأزمات الداخلية المتوقعة في سوريا ستؤدي إلى تهديد بقاء **الأسد** في السلطة أكثر من التهديد الذي شكلته المعارضة في ذروتها (قبل 2015)، وفي هذا السيناريو سيظهر الأسد على أنه قائد منبوذ لدى السوريين، ويتسبب الغضب الشعبي العارم في أن تلجأ بعض القوى الفاعلة في النهاية إلى إسقاط نظام الأسد، وستعود داعش للظهور مجددا، خاصة في الصحراء السورية الوسطى، كما ستوسع تركيا إحتلالها للأراضي السورية، فيما ستجد إسرائيل فرصة ملائمة لتحقيق أهدافها التوسعية.[1]

في هذا الإطار، يعتقد **Steven Simon** أن العقوبات الإقتصادية الأمريكية ستؤدي إلى إنهيار الدولة السورية ويتم تقسيم سوريا بين أمراء الحرب المحليين والدول الأجنبية، غير مكترثين للمعاناة الإنسانية التي ستلحق بالسوريين الخاضعين لسيطرتهم، وسيوفر الفضاء الجديد المترتب عن سقوط الأسد، شروط إنهيار الدولة وتوطين الإرهاب، من خلال تشكُّل تحالفات جديدة بين القاعدة وداعش، ووقوع الدولة تحت وطأة المتطرفين وتغلغل العنف العبر وطني، ويتزايد تدفق اللاجئين السوريين على دول الجوار، ووفقًا لهذا التصور، فإن

[1]- Charles Lister, **"Is Assad About to Fall? "**, op. cit.

إنتفاء السلطة والفوضى ستُفضي إلى تقسيم سوريا، بين القوى الخارجية وإنشاء ملاذات آمنة للجهاديين المحليين في أجزاء أخرى من سوريا، وستشهد الدولة السورية أسوء كارثة إنسانية منذ تأسيسها.[1]

وفي ظل هذا السيناريو، ستتسبب الأزمة السورية في المزيد من الخسائر المادية والبشرية الفادحة، وتؤدي إلى إنهيار النظام والجيش العربي السوري، وينشأ نظام حكم معقد وهجين، يُشكل النظام السياسي المستقبلي لسوريا، ويتسم هذا النظام الهجين بنفوذ عدة قوى خارجية تساهم في تفكيك الدولة السورية إلى دويلات إثنو– طائفية،[2] فبحسب هذه الدراسة الإسرائيلية، فإن النظام العلوي سوف يتمتع بالسيطرة على الشريط الساحلي السوري، وتنشأ كانتونات سنية– كردية في شمال سوريا من قبل الأكراد وتندمج في إطار دولة سنية على الحدود التركية وأجزاء من الجنوب، وتظهر في شرق سوريا دويلات جهادية، ويتميز الحكم الهش في هذه الدويلات بالفوضى والحرب الطائفية بين الدويلات للسيطرة على الموارد والنفوذ، ومع إستمرار العنف بين هذه الدويلات، يسود نظام سياسي هجين في سوريا، يجسد نموذج للحوكمة الفوضوية التي ينفذها أكثر من وكيل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتكون مؤسسات الحكم ثيوقراطية، من خلال نموذجين للحكم وهما حكم السنة؛ وهو حكم الأغلبية الذي سيتشكل من الأكراد والعرب، أما النموذج الثاني؛ فهو حكم العلويين وهو حكم الأقلية بقيادة إيران، وترى هذه التصورات الإسرائيلية أن العلاقة بين هذه الدويلات الثيوقراطية هي علاقة عداء، وستؤدي إلى عقود من الحروب وسفك الدماء.[3]

إن هذا السيناريو في حقيقة الأمر، يستند إلى الوثائق التاريخية لمشروع إسرائيل الكبرى، التي نظَّر لها مؤسس الحركة الصهيونية والأب الروحي للدولة اليهودية **ثيودور هرتزل**، حيث يعتقد هذا الأخير أن الدولة الصهيونية ستمتد من النيل إلى نهر الفرات، وهي تشمل ضمنيًا أجزاء من الدولة السورية، ووفقًا لهذا التصور فإن جنوب وغرب سوريا ستصبح مستوطنة إسرائيلية عقب تفكك الدولة السورية، ليتم ضمها بشكل نهائي إلى الكيان الإسرائيلي، حيث يتمثل الهدف الأسمى لمشروع إسرائيل الكبرى في إضعاف الدول العربية وفي مقدمتها سوريا، عبر سلسلة من الحروب الداخلية المدمرة من أجل تصدع الدولة وبلقنتها.

وفي هذا الإطار، طرح **Oded Yinon**–منظر حزب الليكود الإسرائيلي– ""مشروع إسرائيل الكبرى" وبلقنة سوريا" "Greater Israel" Project and Balkanization of Syria في إطار خطة ينون The Yinon Plan وهي وثيقة تم نشرها في مجلة **كيفونيم** الإسرائيلية 1982 بعنوان:" إستراتيجية لإسرائيل في الثمانينات"

[1]- Steven Simon,"Course Correction: Preventing State Collapse in Syria", **Quincy Paper** , No 3, August 2020, pp 3, 12.

[2]- Carmit Valensi and Udi Dekel, "Syria – From a State to a Hybrid System: Implications for Israel", **Memorandum**, No 171, January 2018, pp 7, 8.

[3]- Ibid, pp 9, 15, 16, 17.

وتنص هذه الوثيقة على مجموعة من المبادئ التوجيهية لضمان التفوق والنفوذ الإسرائيلي في المنطقة العربية على المدى البعيد، حيث تتضمن سيناريوهات تتعلق بإعادة تشكيل جيوبولتيكا المنطقة العربية، من خلال بلقنة الدول العربية المجاورة وفي مقدمتها سوريا، وحسب خطة **ينون**، فإن الدولة السورية ستخضع لعملية إضعاف عبر الحرب الداخلية وبالإعتماد على المكون الإثني والطائفي،[1] وتحدثت هذه الوثيقة عن خطة إسرائيل للتفكيك الممنهج للدولة السورية، والتي ستمثل أعظم فرصة تاريخية لإسرائيل، حيث توقع **ينون** نشوب عدة حروب دينية وطائفية ومذهبية وإثنية في سوريا، وركز على سيناريوهات الحرب الطائفية بين السنة والشيعة التي ستؤدي في وقت لاحق إلى خلق دويلات طائفية، موضحًا بأنه ستظهر دويلة علوية على طول الساحل السوري، ودويلة سنية في حلب وأخرى في دمشق معادية للدولة السنية الأولى، كما ستتأسس دويلة درزية في الجولان السوري، حيث طالب الدبلوماسي الإسرائيلي **ينون** بضرورة تدمير سوريا في سلسلة من الحروب الداخلية بين الكانتونات الطائفية والإثنية، في إطار تصور مشهد إنهيار شامل لمؤسسات الدولة السورية في إطار الإنتقال من دولة وطنية إلى مجتمعات بدون دولة بعد الحرب، وفي هذا الصدد أشار **نتنياهو** في 2008 بأن التقسيم الإثنو– طائفي لسوريا هو المدخل الملائم إلى إرساء البلقنة الحميدة والكانتونات الحميدة في سوريا، وتشكل المجتمع ما بعد السوري، عبر تفكيك سوريا إلى مجتمعات طائفية متناحرة بدون سلطة مركزية، مما سيعزز من الفرص الإسرائيلية في الإستفادة من سيناريوهات إنتفاء الدولة السورية، إلى جانب ذلك، صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي السابق **موشيه يعلون** قائلا: "إن سوريا ستواجه عدم الإستقرار المزمن لعقود طويلة من الحرب، بين عدد من الدويلات: **العلويستان، كردستان، دروزستان..**" مؤكدًا بأن خلق هذه الدويلات هي الحل الوحيد والمستدام لسوريا مابعد الحرب، كما أشارت وثائق **ويكيليكس** والرسائل الإلكترونية المسربة من **هيلاري كلنتون**، إلى أن إدارة **أوباما** دبرت مايصطلح عليه إعلاميا بالثورة السورية، حيث أمرت الخارجية الأمريكية عدة دول بشن حربها ضد سوريا لإسقاط **الأسد** كخيار لتفكيك الوحدة السورية ومساعدة إسرائيل في تطبيق مشروعها التوسعي بعد إنهيار سوريا.[2]

من جهة أخرى، تحدث **Vladimir Mikheev** على أن الإدارة الامريكية طرحت فكرة تشكيل دولة سنية بعد تقسيم سوريا، بإقتراح من الدبلوماسي الأمريكي **John R. Bolton**، الذي يرى أن أفضل بديل للدولة الإسلامية في شمال شرق سوريا وغرب العراق هي دولة سنية مستقلة، وفي إعتقاده، فإن هذه الدولة ستكون

[1]- Michel Chossudovsky, " **"Greater Israel": The Zionist Plan for the Middle East**", Centre for Research on Globalization, 3/12/2020.
https://bit.ly/3ngoF2Z (accessed on 11/12/2020)

[2]- Ayse Tekdal Fildis, " "Greater Israel" Project and Balkanization of Syria", **Balkan and Near Eastern Journal of Social Sciences**, Vol 3, 2017, pp 73-77.

مدعومة من تركيا لإسقاط الدولة الشيعية المجاورة، مما يؤسس لنظام حكم فيدرالي خلال المرحلة الإنتقالية التي تضم ثلاثة مناطق سورية: المناطق الشمالية الكردية، والمناطق الجنوبية وعاصمتها دمشق التي تستوعب العلوييين والدروز، ويخصص مركز الفيدرالية للدولة السنية، وتتمتع بقية الدول ببرلمانات إقليمية.[1]

وضمن نفس السيناريو، يتوقع **Michael E. O'Hanlon** مستقبل فوضوي لسوريا ما بعد سقوط الأسد الذي سيترتب عنه نفوذ داعش وتنظيم القاعدة، ويضع حلاً مستقبليًا لهذه الفوضى، من خلال طرح مقاربة تفكيكية للدولة السورية في إطار الإتحاد الكونفدرالي، حيث يتوقع أن تظهر ملامح صفقة تفاوضية دولية وإقليمية لوضع ترتيبات النموذج الكونفدرالي، الذي سيتم إضفاء الطابع الرسمي عليه من قبل قوات حفظ السلام الأممية، وربما سيتم نقل السلطة السورية إلى دولة أخرى، ويذهب **أوهانلون** إلى الإعتقاد بأن النهج الكونفدرالي سيضع حلاً حاسماً للأزمة السورية في جميع أبعادها عبر عبر حلول إقليمية، موضحًا بأن إنشاء عدد من الدول التي تتمتع بالسيادة في إطار الإتحاد الكونفدرالي، سيسمح بحماية الأقليات وضمان المناطق الآمنة لمساعدة اللاجئين السوريين على الإقامة في المناطق التي ينتمون إليها عرقيًا وطائفيًا، وبموجب الكونفدرالية المستقبلية، سيتمتع العلويون بدولة مدعومة من طهران، والسنة بدولة مدعومة من واشنطن، فيما ستنشأ دولتين في المنطقة الكردية، وستعمل تركيا على نشر قوات حفظ السلام في المنطقة الواقعة بين الدولتين الكرديتين، تمهيدًا لإقامة دولة كردية مستقلة داخل سوريا!، مؤكدًا على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعم الكونفدرالية السورية، بل هي الدولة المؤهلة لحسم مستقبل سوريا، لكن **أوهانلون** يتوقع أن تخضع الكونفدرالية السورية لمراجعة دستورية بين 10 إلى 20 سنة، لترسيخ الحكم الكونفدرالي المستقبلي لسوريا ما بعد الأسد.[2]

وفي ختام هذا المطلب، يمكن القول أن معظم سيناريوهات بلقنة الدولة السورية تستند إلى الإرث الإستعماري الفرنسي، الذي قسم سوريا خلال عشرينيات القرن الماضي إلى أربعة دول طائفية وهي: الدولة العلوية، دولة حلب، دولة الدروز، دولة دمشق، فيما تشير بعض التوقعات الراديكالية إلى تقسيم سوريا إلى: دولة علوية في دمشق ومعظم المناطق الساحلية بدعم من إيران وروسيا، ودولة سنية في الشمال الغربي بدعم من تركيا والممالك الخليجية، ودولة كردية في الشمال الشرقي، ودولة درزية في الجنوب تضم درعا والقنيطرة والسويداء فيما تتحدث بعض التنبؤات الراديكالية عن الإتحاد الكونفدرالي بين الدويلات الطائفية السورية أو ضم سوريا

[1]- Vladimir Mikheev, **"Two options for Syria: Federalization or balkanization? "**, 27/2/2016. https://bit.ly/3m2eSvK (accessed on 11/12/2020)

[2]- Michael E. O'Hanlon, **"Deconstructing Syria A confederal approach"**, Brookings Institution, 16/9/2016. https://brook.gs/3n9pb2I (accessed on 11/12/2020)

إلى دولة أخرى، وفي حالة بلقنة سوريا سنشهد دويلات هشة تحمل بذور فنائها في مهدها، وستؤدي إلى إنفجار منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

إستنتاجات الفصل الرابع.

في نهاية هذا الفصل نتوصل إلى النتائج التالية:

– مع تصاعد حدّة الأزمة السورية، نشأت مبادرة أممية جمعت بين الجهود الإقليمية والدولية لإنهاء الأزمة وإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية، من خلال مسار جنيف منذ جوان 2012، الذي طرح جملة من المبادئ التوجيهية للتسوية السياسية، تمثلت في الدعوة لإقامة مرحلة إنتقالية على أساس جدول زمني، على أن تضم الهيئة الإنتقالية ممثلين عن السلطة والمعارضة ومجموعات أخرى، وشددت الوثيقة التأسيسية لجنيف على ضرورة إرساء الحوار الوطني وإصلاح الدستور وإقرار التعددية، واعتمدت جميع محادثات جنيف على قرارات إجتماع جنيف–1– والقرار الأممي 2254 (الحكم الإنتقالي، الدستور، الإنتخابات، مكافحة الإرهاب).

– ظلّت مبادئ جنيف مثالية وغامضة، وفشلت كل الجولات التفاوضية بسبب الإستقطاب الإقليمي والدولي ولذلك سعت الدول المنخرطة في جنيف إلى تحقيق نصر عسكري على الميدان لإجبار الطرف الآخر على تقديم تنازلات تفاوضية، وحالت تلك البدائل دون إيجاد حل سياسي على أساس منصة جنيف.

– تشكلت اللجنة الدستورية في سبتمبر 2019، وتتكون من هيئتين: الهيئة الموسعة تضم 150 عضو والهيئة المصغرة التي تضم 45 عضو، واستندت أجندة اللجنة الدستورية إلى قرار 2254 ومخرجات سوتشي 2018، ومُنحت اللجنة الخيار بين مراجعة دستور 2012 أو صياغة دستور جديد، إلا أن الجولات الثلاثة من إجتماعات اللجنة الدستورية فشلت بسبب الخلاف بين ممثلي الحكومة والمعارضة التي تطبق الأجندة التركية.

– إن عملية أستانا 2017 هي إستياء روسي من عملية جنيف المثالية، حيث إتسمت العملية بالتفاوض الواقعي، مما أعطاها زخمًا أفضل يعتمد على إلتزام الدول الضامنة بالضغط على فواعل الصراع لإنهاء الأزمة وبالمقارنة مع منصة جنيف، نجد أن عملية أستانا تعاملت مع مجموعة متنوعة من الفواعل والقضايا الأمنية الشائكة، وأفرزت تقدم نسبي على الصعيد الأمني، أما النقطة السلبية في كل من مسار أستانا وجنيف هو إستبعاد الإدارة الذاتية الكردية، والفشل في إيقاف الإحتلال التركي لشمال سوريا.

– تقتضي عملية إعادة بناء الدولة السورية، إعتماد مقاربات إبتكارية محلية تتجاوز المقاربة التدخلية الجاهزة في إعادة بناء الدولة، من أجل خلق تغييرات جذرية لمعالجة تداعيات فشل الدولة السورية نتيجة الإرهاب، حيث تسمح هذه المقاربات بتحقيق الإستقرار المستدام، عبر إستراتيجية مرحلية ومرونة عالية، تأخذ بعين الإعتبار الواقع السوري، في مسعى لترشيد حوكمة عمليات إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية.

– إن إعادة بناء الدولة السورية تستدعي ضرورة تبني إستراتيجية شاملة ذات معايير سورية خالصة، تجعل من قضية إستقرار الدولة السورية هدفها الأسمى وتضع مصلحة الوطن فوق كل إعتبار، إذ لا بد من معالجات

سياسية واقعية بمضامين محلية، من خلال جملة من الوسائل والآليات المرحلية، أما المرحلة الأولى؛ فتتضمن: الحوار السوري– السوري والمصالحة الوطنية، توطيد العلاقة بين القيادة السورية والمواطن، الدستور التوافقي والإنتخابات التعددية، أما المرحلة الثانية؛ فتتضمن إرساء العدالة الإنتقالية وحوكمة عمليات إعادة بناء الدولة.

– إن إصلاح القطاع الأمني السوري الذي تعرض للخلل الوظيفي بسبب تداعيات الأزمة، يفرض ضرورة معالجة هذا الخلل من خلال المعايير المحلية، لأن الأجندة الخارجية تنطوي على مخاطر تُحول الدولة السورية إلى دولة خاضعة للإحتلال بفعل المشروطية، فالإصلاح الأمني يجب أن يُوفر أرضية ملائمة لتقوية المؤسسات الأمنية للدولة كجهة وحيدة يحق لها الإستخدام الشرعي للقوة، بطريقة تساهم في مواجهة التهديدات الأمنية والإستجابة للمتطلبات الأمنية وتحقيق الجودة الأمنية، على أن يقتصر الدور الخارجي على الدعم اللوجستي.

– تتمثل أولويات إصلاح القطاع الأمني السوري في إنهاء نفوذ الكيانات المسلحة غير النظامية ومصادرة كل الأسلحة خاصة من إقليم الإدارة الكردية، مع إدماج قسد في صفوف الجيش العربي السوري، بمراعاة التدقيق في آليات الإدماج لضمان تمتع الجيش بالكفاءة، كما يجب تفكيك ميليشيات الجيش الوطني السوري الذي يعمل تحت وصاية الإحتلال التركي، مع ضرورة القضاء على كل التنظيمات الإرهابية مثل داعش وهيئة تحرير الشام.

– تستند معايير الحوكمة الأمنية الرشيدة إلى: السيطرة المدنية، المساءلة، الشفافية، سيادة القانون، المشاركة الشعبية؛ أما فواعل الحوكمة الأمنية فتشمل كل من الحكومة السورية والمعارضة المعتدلة والمجتمع المدني.

– يتصور السيناريو الخطي صعوبة إعادة بناء الدولة السورية في ظل إستمرار ترتيبات الوضع الحالي، ووفقًا لهذا السيناريو، فإن سوريا ما قبل 2011 لن تعود إلى الظهور مجددًا، رغم أن الأسد سيستعيد أغلب الأراضي السورية عسكريًا، فيما سيواجه حركات تمرد واسعة تحت التحريض الأجنبي، وربما عودة خلايا داعش للظهور وفي ظل هذا السيناريو ستستمر التهديدات غير العسكرية.

– يفترض السيناريو الإصلاحي قدرة النخب السورية على تجاوز الأزمة، عبر الأخذ بطروحات إعادة بناء الدولة وفق الخصوصيات المحلية، وبموجب هذا السيناريو، سيُتوج مسار الحوار السوري– السوري بعقد معاهدة سلام سورية شاملة، يتخللها إرساء معالم الدستور الديمقراطي التوافقي، وتنتهي بإجراء إنتخابات تعددية تسمح بتعزيز التلاحم الإجتماعي والقضاء على جذور التحريض الإثنو– طائفي في ظل دولة موحدة تتمتع بالسيادة الكاملة.

– يستند السيناريو الراديكالي إلى فرضية بلقنة الدولة السورية بعد سقوط الأسد، حيث ستأخذ سوريا منعطفًا غير مسبوق نحو الأسوأ، وستصطدم بأزمة منهكة وعميقة، حيث ستتلاشى وحدة الموالين للنظام السوري تاركةً في أعقابها دولة منهارة كليًا، وفي ظل هذا السيناريو ستشهد سوريا عدة حروب داخلية تؤدي إلى خلق دويلات إثنو– طائفية، أو إنضمام سوريا إلى دولة أخرى في إطار ترتيبات الإتحاد الكونفدرالي.

الخاتمة

حاولت هذه الدراسة من خلال فصولها الأربعة تحليل إشكالية إعادة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي مابعد الثورات العربية، مع التركيز على حالة سوريا، وذلك عبر محاولة الإجابة عن مدى إمكانية إعادة بناء مؤسسات الدولة السورية المنهارة في ظل التحديات الداخلية والتهديدات الإقليمية والدولية التي فرضتها تداعيات الأزمة السورية بعد 2011، وقد سمح ذلك بتأكيد صحة الفرضية الرئيسية التي إنطلقت منها الدراسة والتي تربط عملية إعادة بناء الدولة السورية في مرحلة ما بعد أزمة 2011، بضرورة إعتماد مقاربات إبتكارية محلية شاملة، تتضمن مجموعة من المعايير والآليات والإستراتيجيات المرحلية المؤصلة والمتناغمة مع واقع الدولة السورية وخصوصيات المجتمع السوري، من أجل الإنتقال من حالة الأزمة إلى حالة الإستقرار المستدام ومن هذا المنطلق توصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج يمكن ذكرها فيما يلي:

– إرتبط المفهوم الحديث للدولة الوطنية ككيان سياسي، بمساهمات **مكيافيلي** خلال القرن السادس عشر في كتابه "الأمير"، الذي إعتبر أول محاولة تنظيرية لفكرة الدولة المستمدة من السلطة المطلقة، حيث قدّم تحليلاً واقعيًا وتاريخيًا لفكرة الدولة بمفردات سياسية وعلمية، ركزت على أنماط السلطة ومعايير القوة ومبادئ فصل الدين عن الدولة، وتبرير كل الوسائل التي تستخدمها الدولة أجل تحقيق المصلحة الوطنية، وقد شكلت تصورات **مكيافيلي** دعمًا فكريًا قويًا لميلاد الدولة الوطنية التي تم تكريسها واقعيًا، في أعقاب معاهدة وستفاليا التي أنهت الصراعات الدينية في أوروبا بعد إنهيار نموذج الدولة الثيوقراطية.

– ساهمت حركات الإصلاح الديني في أوروبا في دعم تطور فكرة الدولة الوطنية، وقد ترسخت هذه الأفكار بفضل مجهودات **جون كالفن** الذي أحدث ثورة بروتستانتية دحضت التقاليد الكاثوليكية، وأطّرت لعمليات ترسيخ النزعة الوطنية في مفهوم الدولة الحديثة، خاصة مع بزوغ أفكار الإصلاحي **مارتن لوثر** الذي عمل على تعميق المبادئ الكالفينية، من خلال دعوته لإقامة دولة وطنية من غير نفوذ كهنوتي، وقد سمحت حركات الإصلاح الديني في فترة لاحقة بالتأسيس النظري للدولة الوطنية في إطار فلسفة العقد الإجتماعي حيث ظهرت نزعة تؤسس لفكرة الدولة ذات السلطة المطلقة المستمدة من العقد الإجتماعي، بفضل جهود **توماس هوبز** الذي طرح مقاربة الدولة التعاقدية، وتطورت هذه المقاربة من خلال أفكار **جون لوك** الذي نظَّر لعقد جمعي جديد للإنتقال من طور الطبيعة إلى طور الدولة في ظل نظام الحكم المدني، وتمتنت أدبيات الدولة بفضل إسهامات **روسو** الذي دعى إلى ضرورة تبني نظام الحكم المقيد الذي يمثل الإرادة العامة للأفراد ويعبر عن سمو السيادة الشعبية، إلى أن جاءت الثورة الفرنسية 1789 لتُرسي معالم الفكر السياسي التعاقدي وجسدته في ممارسات واقعية، بتأسيس الكيان السياسي للمجتمع (الدولة– الأمة).

– ظهر مصطلح إعادة بناء الدولة بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ركز التصور على آليات إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدر تهديد الأمن والإستقرار العالمي، وشملت هذه المقاربة عدّة قضايا مرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي لمجموعة من الدول الفاشلة التي تشكل مصدرًا لتفشي أزمات العالم، والتي خلقت وراءها حزامًا من الدول الهشة، التي أدى إنهيارها لحدوث كوارث إنسانية جسيمة.

– إن مفهوم إعادة بناء الدولة الفاشلة مفهوم غامض تعترضه القيود والإفتراضات التحيزية، مما أدى إلى خلق مفاهيم معيارية محددة أيديولوجيًا وسياسياً، وتفتقر إلى تعريف علمي حيادي، في ظل مرونة المفهوم وازدواجية المعايير والآليات المستخدمة في المقاربة لأبعاد إعادة البناء، ويقصد بإعادة بناء الدولة تلك العملية المتمثلة في إعادة تأسيس وتقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم معين، بشكل يُمَكن هذه الأبنية من القدرة على تحقيق الإستقرار الداخلي، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة تتمتع بالحق في إحتكار الإستخدام المشروع للقوة، عبر نهجين في العملية، أما النهج الأول؛ فهو عملية البناء من أعلى إلى أسفل بالتركيز على النخب السياسية، فيما يتمثل النهج الثاني؛ في البناء من أسفل إلى أعلى بالتركيز على المجتمع المدني، لذلك يجب إشتمال هذه العملية على أبعاد سياسية وأمنية، مع ضرورة القبول الداخلي للعملية من أجل شرعنة المؤسسات الجديدة.

– يعتبر **فوكوياما** أهم من طرح إشكالية إعادة بناء الدولة في سياق مقاربته للمظاهر والمراحل الثلاثة لإعادة بناء الدولة، حيث تتعلق المرحلة الأولى؛ بإعادة الإعمار، أما المرحلة الثانية؛ فتتمثل في إنشاء مؤسسات الدولة ذات الإكتفاء الذاتي التي توفر الأمن والتنمية، وتشتمل المرحلة الثالثة؛ على تعزيز مؤسسات الدولة الهشة، عبر تقوية وظائفها وتزويدها بالخبرة المؤسساتية من خلال مسار الحوكمة.

– الثورة عبارة عن تغييرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الإجتماعية والسياسية، وتحدث عندما يتم تغيير الحكم القائم بنظامه الإجتماعي والسياسي والقانوني، وقد تتم هذه التغييرات بسرعة أو ببطيء، فهي لحظة تأسيسية تضع الأسس لنمط جديد من القيم والعلاقات بين المجتمع والسلطة، وشكل هذه اللحظة هي إنعكاس للعهد الجديد عبر مجموعة من المبادئ العليا التي تُلهم المجتمع، ولكنها لن تصبح أمرًا واقعيًا، إلا من خلال بناء المجتمع ثقافيا وسياسيًا، والإستجابة للعقد الإجتماعي الجديد الذي تُمثله الثورة، ويستدعي ذلك عملاً منظمًا من أجل البلورة الواقعية للمبادئ التي خططتها لحظة الثورة، لأن الثورة في نهاية المطاف هي إنهاء لوضع قائم بشكل واعي وإرادي، واستبداله بوضع أفضل.

– إرتكزت الدولة العثمانية على مبادئ التمرد والقوة العسكرية، حيث نشأت نشأة معقدة ومرتبكة على مر أكثر من ستة قرون، فهي منظومة تعتمد على تقديس السلطان، وتمكنت السلطنة من إخضاع رعاياها بغطاء

الخلافة الإسلامية، ولعل الإرتباك في الإمبراطورية وتعاقب سلاطينها بالوراثة أدى إلى عدم مأسسة السلطة وتطورت نحو مفهوم شبه دولة لمجتمع مضطهد بإسم الخلافة، وهذا ما أدى إلى تبلور النزعة الوطنية العربية، في إطار التحول من الرابطة العثمانية إلى أيديولوجية الدولة الوطنية، لكن الحركات الوطنية العربية لم تأخذ شكلاً موحدًا منذ نشأتها، فقد تطورت في كل فترة بما يتناسب مع الظروف التاريخية التي عاصرتها.

– تعود التكوينات الجنينية للدولة الوطنية في المشرق العربي إلى مجموعة من المراسلات والإتفاقيات السرية، فقد عبرت مراسلات **حسين– مكماهون** عن مشروع الدولة العربية الذي تفاوض من أجله **الشريف حسين** مع المسؤولين البريطانيين، وكان تعبيرًا عن آمال عرب المشرق في الوحدة والإستقلال، إلا إن إتفاقية **سايكس– بيكو** كانت أول ضربة لهذه الآمال، وهو رفض وحدة الأقطار العربية والإصرار على تجزئتها.

– تميزت الدولة القطرية في المنطقة المغاربية في كونها تعبير عن الإرادة الشعبية الجماعية في التخلص من المشروع التحديثي الكولونيالي الهادف لطمس هوية الشعوب المغاربية، وهذا ما أدى إلى بروز جيل جديد من الحركات الوطنية المغاربية، التي إستطاعت أن تقضي على إستراتيجيات المشروع الإستيطاني الأوروبي في المنطقة المغاربية، وذلك عبر النضال المشترك بين المغاربة في إطار الحركات التحررية، وبشعارات ذات طابع وحدوي مغاربي من الناحية الشكلية، وذات توجه وهدف قطري من الناحية الواقعية.

– عند ولادة الدولة القطرية العربية تنازعتها على الأقل ثلاثة هويات متنافسة، إن لم تكن متناقضة، وهي الهوية الوطنية والهوية التقليدية والهوية العربية والإسلامية، وكان من شأن كل إختيار– ضمني أو صريح– أن يحدث مشكلات داخلية أو إقليمية.

– ورثت دولة ما بعد الإستعمار في العالم العربي، قدرة طائشة في فرض إرادتها على المواطنين من خلال القهر، مقابل قدرة محدودة في تحقيق التنمية، فأضحى التمايز الداخلي سمة أساسية لجهاز الدولة العربية التي إمتدت عبر عدة عقود، ومصحوبة بتضخم حجم الجهاز البيروقراطي، حيث عمدت الأنظمة الإستبدادية التي جاءت للحكم باسم الشرعية الثورية وعبر الإنقلابات العسكرية، منذ خمسينات القرن المنصرم، لتعمل على مقايضة الحريات السياسية بتحقيق أهداف تنموية وترسيخ العدالة الإجتماعية، وأنتج ذلك إجتماع الفشل التنموي مع العجز المؤسساتي.

– شكلت آليات العولمة تحديًا أساسيًا لمسار بناء الدولة القطرية في العالم العربي، وتمثلت تلك التحديات في المعضلات السوسيو– إقتصادية والسياسية، ناهيك عن التهديدات الأمنية الجديدة التي واجهتها الدول العربية، بسبب التغيرات الهيكلية والنسقية في العلاقات الدولية، مع تراجع دور الدولة كفاعل رئيسي في ظل العولمة، فحالة " اللانظام العالمي الجديد"، جعلت العالم العربي خاضع لمنطق إعادة توزيع المخاطر.

– شهدت المنطقة العربية مع نهاية عام 2010 موجة ثورية غير مسبوقة، إمتدت من الخليج إلى المحيط وشارك فيها ملايين المواطنين العرب، وارتبطت بأجندة إقليمية ودولية، غيّرت المسعى الثوري من المسار السلمي إلى هاجس أمني مجتمعي، خلّف تداعيات مؤلمة على كل الأصعدة، مما أثار الكثير من الشكوك حول مصداقية وواقعية الشعارات التي أطّرتها رموز الثورة، إذ أدت هذه الشعارات والمطالب إلى إحداث تحولات جذرية في النسق السياسي العربي، عبر إسقاط مجموعة من الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية، وفشل كلي لدول أخرى، لتكرس هذه الثورات فراغ أمني مرعب عقب إنهيار مؤسسات الدولة.

– تطور الأحداث الميدانية للثورات العربية، لم تكن نتيجة تطورات قطرية يستقل بتدبيرها ويتحكم في مسارها الفاعل المحلي بإستقلال عن النظام الدولي، بل أن هذه الثورات نسجت خيوطها وتحكمت في طبيعتها القوى الغربية، لتكريس الفوضى الخلاقة، حيث أن المخاض العسير للثورات العربية وتعثر عمليات إعادة بناء الدولة في فترة ما بعد الثورات، طرح العديد من الإشكاليات حول طبيعة الثورات العربية، فبقدر ما كانت البدايات الثورية مفعمة بالآمال والوعود الزائفة، بقدر ما شكلته من إحساس مجتمعي بالإحباط، وتشتت القوى الثورية وانتكاس التجارب الإنتقالية، إذ أن هذه الثورات لم تمتثل في جميع جوانبها للنماذج الثورية التاريخية الناجحة، في ظل شعارات ثورية مبهمة "الشعب يريد إسقاط النظام "، وعبر طرق إحتجاجية غير سلمية، أدّت إلى إتساع الصراع الهوياتي والتجاذبات السياسية، وعسكرة الثورة.

– إن فوضى الثورات العربية المعولمة هي فتوى سياسية أمريكية لمذبحة مفتوحة، واتجاه تدميري ممنهج لكل الأنساق القائمة، في إطار حالة غير مسبوقة من الفوضى السياسية العارمة في المنطقة العربية منذ 2011 حيث إختلطت فيه المفاهيم السياسية بالممارسات الأيديولوجية، وثار الجدل بين ما هو فعل بنَاء للديمقراطية أو هدَام لها، في ظل مخاض ثوري عسير وشاق، ترابط مع النزعة المركزية الغربية في عولمة العنف.

– إرتبطت الأزمة السورية في بداية إندلاع شرارتها، بحالة التذمر والإحباط من المشاركة السياسية، منذ تأسيس الجمهورية السورية الثانية، إذ كان هناك عجز ديمقراطي وسيادة نمط الحزب الواحد في الحياة السياسية، وهو الوضع الذي خلق تراكمات مجتمعية طيلة عدة عقود، دون أن يدرك الشعب السوري بأنه ضحية مؤامرة دولية لزعزعة كيان الدولة السورية، وهندسة الحرب السورية.

– تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية التي أزَّمت تطور الأحداث الميدانية في سوريا، كنتيجة للحسابات الجيوسياسية للقوى الدولية والإقليمية لإعادة رسم تحالفات المنطقة العربية وتوازناتها، وتوجيه الأزمة السورية وفق لعبة التوازنات والمصالح الدولية، في إطار حرب كونية على الدولة السورية، لا علاقة لها بالربيع الديمقراطي، بل هو تكملة للصراع العربي الإسرائيلي.

– سلكت الأحداث السورية المسار السلمي خلال الفترة الممتدة من 18 مارس 2011 إلى غاية 6 جوان 2011، أين تمّ عسكرة الثورة عقب الهجوم المسلح على مفرزة الأمن العسكري بجسر الشغور، فكانت تلك المذبحة إيذانًا بصعود مرحلة العنف والحرب والإبادة بشكل لم تشهده سوريا منذ نشأتها، حيث ظهرت قوى متمردة تحارب السلطة وتشكك في شرعية الدولة ذاتها وحدودها الجغرافية، وقوى أخرى تشكك في هوية الكيان السياسي، إذ تصاعد العنف عبر تشكيل ألوية المتمردين لمحاربة القوات الحكومية، وبدأت التصدعات تضرب في صفوف الجيش العربي السوري، وتم تشكيل المتمردين للجيش السوري الحر في جويلية 2011 بدعم تركي، وبحلول خريف 2011، إستولى المتمردون على عدة مدن سورية، واستمر القتال ليشمل كافة المحافظات السورية، فسقطت سوريا ضحية لعبة التوازنات الإقليمية، كما إنتعشت الجماعات المتطرفة مثل جبهة النصرة وداعش التي حرضت السوريين على الجهاد ضد النظام السوري.

– ساهم التدخل العسكري الروسي في سوريا إبتداءًا من خريف 2015 في دعم بقاء نظام الأسد، ووقف إنهيار الجيش، وتحرير المناطق التي إحتلتها المتمردون والجماعات المتطرفة، فقد كان لإستعادة النظام السوري لمدينة حلب ديسمبر 2016 تحولاً شاملاً في الصراع الذي بدأ يميل لكفة النظام السوري.

– خلال مسار الأزمة السورية، تعرضت سوريا للإعتداء الأمريكي في 7 أفريل 2017 والعدوان الثلاثي في 14 أفريل 2018، إلى جانب إحتلال الجيش التركي لعدة مناطق في الشمال في إطار عملية "غصن الزيتون"، التي أدت إلى سقوط كانتون عفرين في يد الإستعمار التركي إبتداءًا من 18 مارس2018.

– مع حلول صائفة 2018 تمكن النظام من تحرير الجنوب السوري، من خلال جهود عسكرية مشتركة بين القوات السورية والروسية والميليشيات الإيرانية، وأسفرت هذه العمليات العسكرية عن مسار صفقات إستسلام المتمردين في القنيطرة ودرعا، بحيث سمحت العملية بعودة المؤسسات السياسية إلى الجنوب السوري، فيما تمّ دمج معظم المتمردين في الجهاز العسكري السوري، لتنتهي العمليات العسكرية في 31 جويلية 2018.

– تتجسد أهم الفواعل المؤيدة للنظام السياسي السوري على المستوى المحلي في كل من الجيش العربي السوري وقوات الدفاع الوطني، ويمكن تقسيم مراحل تطور الجيش العربي السوري بين عامي 2011 وأواخر 2019 إلى فترتين، أولهما؛ فترة التصدع والإنهيار التي بدأت من 2011 واستمرت حتى أواخر 2015 وثانيهما؛ فترة إعادة البناء بعد 2015.

– تعددت الفواعل المعارضة للنظام السوري على المستوى المحلي، حيث تتمثل في كل من ميليشيات الجيش السوري الحر، وقوات سوريا الديمقراطية، وعدة جماعات إرهابية مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية وهيئة تحرير الشام، ويعتبر الجيش السوري الحر أهم الجماعات المتمردة، التي ظهرت خلال صائفة 2011

برعاية تركية وتسليح غربي وتمويل خليجي، ومع أواخر 2012 إندمجت عدة تنظيمات إرهابية في الجيش الحر، مما دفع بالولايات المتحدة إلى مراجعة سياساتها تجاه الجيش الحر، بعد أن إختلطت الكتائب العلمانية بالجماعات الإرهابية، فيما لجأت تركيا لترميم الجيش الحر، وأعادت إحيائه في إطار تنظيم الجيش الوطني السوري منذ 2017، كميليشيا سورية ذات قيادة مركزية في الجيش التركي، كما تحظى قوات سوريا الديمقراطية بدعم واشنطن، وتسيطر على مساحة تصل إلى 35000 كلم^2 في شمال شرق سوريا.

– يعتبر حزب الله اللبناني وفيلق القدس الإيراني أهم القوى المتحالفة مع النظام السياسي السوري على المستوى الإقليمي، فقد جاء التدخل العسكري لهذه القوى إبتداءًا من 2013، بناءًا على دعوة من الحكومة السورية، ولم يكن إلتزامًا دينيًا ومذهبيًا، وأدى الفيلق دورًا مهمًا في دعم النظام السوري ضد الجيش السوري الحر والتنظيمات المتطرفة منذ معركة القصير 2013، كما حرصت قوات فيلق القدس على التموقع في المناطق الحدودية مع إسرائيل، مما وضع المستوطنات الإسرائيلية في مرمى نيران الميليشيات الإيرانية، وهو ما أثار حفيظة إسرائيل التي لجأت إلى تكثيف الغارات الجوية على الجنوب السوري.

– تعد تركيا وقطر والسعودية وإسرائيل أهم القوى المناهضة للنظام السياسي السوري على الصعيد الإقليمي فتركيا ساهمت في تأجيج حدة الأزمة السورية منذ 2011، من خلال توظيف إستراتيجية عدوانية تجاه الدولة السورية، تجمع في طياتها بين الحرب بالوكالة أو التدخل العسكري المباشر، في محاولة لتجديد الأزمة الثورية للإطاحة بالنظام السوري، عبر دعم الجماعات المسلحة المعارضة بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية والعقائدية، إذ ساهمت أنقرة في تسليح مجموعة واسعة من المتمردين العلمانيين والمتطرفين والراديكاليين، كما تآمرت الممالك الخليجية للإطاحة بنظام الأسد، وحرضت السوريين على التمرد على النظام، واستأجرت المسلحين للقيام بالمهمة في ساحة المعركة، فأضحت الأزمة السورية نتيجة للتحريض الخليجي، خاصة السعودية التي ساهمت في دعم مبادرات تقزيم النظام السوري وهندسة الحشد الدولي لتدمير سوريا، بما في ذلك توفير الأسلحة وتدريب فصائل المتمردين والعناصر الجهادية مثل جيش الإسلام، بل أن الولايات المتحدة إعتمدت بشدة على الأموال السعودية لدعم المتمردين في إطار برنامج Timber Sycamore أما قطر التي تهيمن على وسائل الإعلام (شبكة الجزيرة)، فقد إستطاعت التحكم في روايات الأحداث والتأثير على الرأي العام، وتحالفت بشكل وثيق مع تركيا في دعم الجماعات المتمردة، كما قادت المبادرة العربية 2011 لأقلمة الأزمة السورية وعسكرتها، ناهيك عن تورط قطر في سحب بعض الأسلحة التي قدمتها إلى المعارضة الليبية، وأرسلتها إلى المتمردين السوريين بالتنسيق مع تركيا، أما إسرائيل فهي المستفيد الأول من الحرب السورية، فقد ساهمت في تقديم مساعدات سرية لما يقل عن 12 جماعة متمردة على مدى ستة

سنوات2011-2017، وشملت المساعدة تمويل المتمردين، فضلاً عن الدعم بالذخيرة والأسلحة، إضافة لإنشاء إسرائيل لوحدات صحية في شمال إسرائيل لعلاج الإصابات في صفوف المتمردين.

– تتمثل الفواعل المؤيدة للنظام السوري على المستوى الدولي في كل من روسيا والصين، فمنذ بداية الأزمة السورية، قررت روسيا الدفاع عن بقاء النظام السوري، عبر مرحلتين، فخلال المرحلة الأولى 2011-2015 إقتصر الدور الروسي على الجهود الدبلوماسية بإستخدام حق الفيتو والدعم اللوجستي للجيش السوري، ومنذ خريف 2015 بدأت مرحلة المشاركة العسكرية المباشرة بناءًا على دعوة من الحكومة السورية، حيث أدى التدخل العسكري الروسي إلى تغيرات عميقة في مسار ونتائج الحرب السورية لصالح النظام السوري، الذي أصبح يسيطر على حوالي 73% من الأراضي السورية.

– تعد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، من أبرز القوى المعارضة للنظام السياسي السوري على المستوى الدولي، فقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ثقلها الدبلوماسي والإقتصادي والعسكري لتصعيد الأزمة السورية وإسقاط النظام السوري، ووظفت الإدارة الأمريكية كل الجهود لدفع الأمم المتحدة لإتخاذ إجراءات قسرية ضد الحكومة السورية، إلا أن تلك الجهود إصطدمت بالفيتو المزدوج لكل من روسيا والصين، ولم تتوقف الضغوطات الأمريكية على المجال الدبلوماسي، بل شملت المجال العسكري بتنسيق كل الجهود لتسليح المتمردين، عبر تعزيز الشراكة مع تركيا والممالك الخليجية، فضلاً عن الإعتداءات الأمريكية السافرة على السيادة السورية، كما تحالفت مع قسد في إطار مؤامرات شرق الفرات لسرقة النفط السوري، إلى جانب القيود الإقتصادية على سوريا في إطار قانون قيصر منذ جوان 2020، أما فرنسا فقد بذلت كل الجهود الدبلوماسية على مستوى مجلس الأمن الدولي من أجل فرض عقوبات إقتصادية وعسكرية ضد النظام السوري، وكانت من أشد المتحمسين لتسليح المتمردين، وإعادة تكرار السيناريو الليبي.

– إرتبطت الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء الدولة السورية، بمسار جنيف منذ جوان 2012، كمبادرة أممية لإنهاء الحرب السورية وإعادة بناء مؤسسات الدولة السورية، حيث طرحت على إثرها المجموعة الدولية جملة من المبادئ التوجيهية، التي ركزت على ضرورة إقامة مرحلة إنتقالية على أساس جدول زمني وبيئة أمنية سلمية، على أن تضم الحكومة الإنتقالية ممثلين عن السلطة والمعارضة وتتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة، وبحسب الوثيقة التأسيسية لجنيف، فإن الحكومة الإنتقالية تشمل حكومة الأسد والمعارضة والمجموعات الأخرى التي سيتم تشكيلها على أساس الموافقة المتبادلة، فهي لا تتضمن الدعوة لتنحية النظام السوري، بل تؤكد على مرحلة إنتقالية توافقية تسمح لكل المجموعات السورية في المشاركة في الحكم

الديمقراطي، مع ضرورة ترسيخ آليات الحوار الوطني بمشاركة كل مكونات المجتمع السوري وإصلاح النظام الدستوري والتعددية والمساءلة، إلى جانب التأكيد على أهمية تطبيق الخطة السداسية التي طرحها أنان.

– فشل مسار جنيف بسبب عدم وضوح أهدافه ومبادئه التوجيهية، والخلاف بين روسيا والولايات المتحدة فهذه الأخيرة فسّرت نتائج جنيف بأنه يمهد الطريق لمرحلة سياسية بدون نظام الأسد، في حين دافعت روسيا عن حق الأسد في مكافحة الإرهاب والمتمردين، وفسّرت جنيف بأنه لم يتضمن تنحية الأسد، بل مرحلة إنتقالية تشاركية بين الحكومة والمعارضة غير المسلحة، كما إستندت مختلف جولات جنيف إلى القرار الأممي 2254 (الحكم الإنتقالي، الدستور، الإنتخابات، مكافحة الإرهاب) كحل وحيد ومستدام للأزمة السورية، إلا أن قضية الحكم الإنتقالي ظلت مبهمة وغامضة، مما أدى إلى فشل منصة جنيف.

– تم تشكيل اللجنة الدستورية في 23 سبتمبر 2019 من خلال طرح الوثيقة النهائية المحددة لعمل اللجنة المتكونة من الهيئة الموسعة التي تضم 150 عضو تمثل الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني، والهيئة المصغرة التي تضم 45 عضو، ومنحت اللجنة الدستورية خيارين: بين مراجعة دستور 2012 أو صياغة دستور جديد، في إطار عملية تشاركية على أساس التوافق في الإقتراحات، واستندت أجندة اللجنة إلى قرار 2254 ومخرجات مؤتمر الحوار السوري 2018 بمبادئه العامة– 12 مبدأ– التي تمثل نموذجًا إرشاديًا لعملية التفاوض بين الحكومة والمعارضة حول الدستور، إلا أن الجولات الثلاثة من نقاشات اللجنة الدستورية في جنيف فشلت، بسبب تمسك المعارضة بمطلب إسقاط الأسد، مقابل تمسك النظام بإصلاح دستور 2012.

– إن عملية أستانا التي تبلورت مع مطلع 2017، هي إستياء روسي من عملية جنيف المثالية القائمة على الطرق الدبلوماسية التقليدية في حل الأزمات، خلافًا لعملية أستانا القائمة على التفاوض الواقعي بين أطراف الصراع، مما أعطاها زخمًا أفضل ومفعول قوي يعتمد على إلتزام الدول الضامنة بالضغط على فواعل الصراع لإنهاء الأزمة، حيث ضمنت كل من روسيا وإيران في النظام، فيما ضمنت تركيا في المعارضة المسلحة وبالمقارنة مع منصة جنيف نجد أن عملية أستانا إتسمت بالمشاركة الواسعة من الجهات التي تتمتع بنفوذ حقيقي في ساحة المعركة، أما النقطة السلبية في كل من مسار أستانا وجنيف هو الفشل في إيقاف الإحتلال التركي واستبعاد الإدارة الكردية من المفاوضات، رغم سيطرة هذه الجماعات على أجزاء كبيرة من شمال شرق سوريا ومع ذلك، لم تستطع أستانا أن تحل محل جنيف، حيث أن مؤتمر سوتشي هو محاولة لتضييق الفجوة بين عملية جنيف وعملية أستانا، إذ سمح إجتماع سوتشي بدفع العملية السياسية في إطار جنيف إلى المسار الواقعي وتُوجت المساعي الروسية في سوتشي بتشكيل اللجنة الدستورية التي تقود العملية السياسية في إطار جنيف، بعد أن كانت في وقت سابق عملية مثالية تطبق الأجندة الأمريكية.

– تقتضي عملية إعادة بناء الدولة السورية، إعتماد مقاربات إبتكارية وفكر تجديدي يحدد هوية وطبيعة الدولة وفق إستراتيجية شاملة تتجاوز المقاربة التدخلية في إعادة بناء الدولة، بالعمل على خلق تغييرات جذرية لمعالجة تداعيات فشل الدولة السورية نتيجة الإرهاب، حيث تسمح هذه المقاربات بمعالجة الهاجس الأمني وتحقيق الإستقرار السياسي المستدام، إذ يتعين تكريس المقاربات المحلية واستبعاد المقاربات الجاهزة والمفروضة من الخارج، عبر إستراتيجية مرحلية وبدينامية ومرونة عالية.

– تتجسد أهم المتطلبات السياسية لإعادة بناء الدولة السورية في مجموعة من المعالجات السياسية الواقعية والمرحلية بمضامين محلية، ففي المرحلة الأولى؛ يتعين إعطاء أولوية لمسائل مصيرية مثل: الحوار السوري– السوري والمصالحة الوطنية، وبناء جسور العلاقة بين القيادة السورية في ظل التشبث بالوحدة الوطنية لمواجهة مخاطر الفيدرالية الإثنو– طائفية، وصولاً إلى عملية صياغة الدستور السوري الجديد، ويستلزم ذلك ضرورة تضافر جهود مختلف التيارات السياسية والإجتماعية على أساس توافقي، ومن خلال المساواة في التمثيل بين كل الأطياف السورية، والتوفيق بين مسألتين هامتين وهما: شكل الدولة وطبيعة النظام السياسي، دون إستبعاد أطراف الصراع بإستثناء الجماعات الإرهابية، وخلال المرحلة الثانية؛ – مرحلة ما بعد الإصلاح الدستوري والإنتخابات– يتعين على النظام السوري أن يعمل على تشكيل هيئة مستقلة عليا للكشف عن الحقائق والتسوية النهائية للأزمة السورية، والمعبر عنها بالعدالة الإنتقالية، لمحاسبة كل من تسبب في الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال الأزمة، وصولاً إلى حوكمة عمليات إعادة بناء الدولة السورية.

– إن إصلاح القطاع الأمني السوري الذي تعرض للخلل الوظيفي بسبب تداعيات الأزمة، يفرض ضرورة معالجة هذا الخلل من خلال المعايير التي تنطوي عليها مقاربات إصلاح الأمن في بعدها المحلي فقط، لأن الأجندة الخارجية في الإصلاح تنطوي على أخطار متعددة الجوانب، وقد تنتقل بالدولة السورية من دولة هشة إلى دولة خاضعة للإحتلال في إطار مشروطية إصلاح قطاع الأمن، لذلك يتمثل الهدف الأساسي من إعادة بناء المؤسسات الأمنية في تحسين أداء الدولة في مواجهة التهديدات المختلفة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وتوفير أرضية ملائمة لتعزيز حقوق الإنسان والحوكمة وتقوية مؤسسات الدولة، وكل ما من شأنه أن يوفر شروطًا لفرض السيطرة الحكومية على البلاد، على أن يقتصر دور القوى الخارجية على الدعم اللوجستي فقط.

– تتمثل أولويات إصلاح القطاع الأمني في سوريا في إنهاء نفوذ الكيانات المسلحة غير النظامية وإعادة إدمجها، عبر حل سياسي يراعي السيادة الوطنية، وتقتضي خطوات التأهيل الأمني ضرورة توفر أطر قانونية لإستراتيجيات الإنتقال المتزن والمثمر، لبناء مؤسسات الأمن تحت سلطة فعلية ودستور قوي، يراعي مقتضيات المصلحة الوطنية، مع أهمية توطيد العلاقات المدنية– العسكرية، بتوفير بيئة سياسية شفافة وتعاونية مع القوات

المسلحة السورية، والتنسيق الأمني بين الجيش الشرطة في القضاء على جذور العنف واستعادة القانون والنظام علاوة على ضرورة مصادرة كل الأسلحة الصغيرة والثقيلة من كانتونات الإدارة الذاتية شمال شرق سوريا، وإدماج قوات سوريا الديمقراطية في صفوف الأمن السوري، إلى جانب تفكيك ميليشيات الجيش الوطني السوري– الجيش السوري الحر سابقًا– ، مع مراعاة مسألة التدقيق في آليات الإدماج لضمان تمتع الجيش بمستويات عالية من النزاهة والكفاءة المهنية، فضلاً عن الضرورة القصوى لملاحقة كل التظيمات الإرهابية قانونيًا وقسريًا، مثل داعش والنصرة –هيئة تحرير الشام– ومختلف الجماعات الجهادية المدعومة من تركيا.

– تتطلب الحوكمة الأمنية الرشيدة للقطاع الأمني السوري، مجموعة من المعايير وهي: السيطرة المدنية المساءلة، الشفافية، سيادة القانون، المشاركة؛ وتشمل فواعل الحوكمة الأمنية الرشيدة كل من الحكومة والمعارضة والمجتمع المدني السوري، مع مراعاة أهمية تعزيز المنظور الجندري في الحوكمة الأمنية كأداة فعالة لضمان عمليات أمنية تشاركية وأجهزة أمنية مملوكة محليًا، لتقليص الفجوة الأمنية القائمةعلى النوع الإجتماعي.

– يتصور السيناريو الخطي إستمرار ترتيبات الوضع القائم، حيث سيظل الطريق نحو إعادة بناء دولة المؤسسات بعيد المنال، بسبب حجم الدمار الذي لحق بالدولة والمجتمع السوري، جراء تداعيات الحرب الكونية التي شنتها مجموعة من القوى الإقليمية والدولية عبر وكلائها المحليين لتدمير الدولة السورية، لذلك، من السابق لأوانه الحديث عن إعادة بناء دولة المؤسسات في ظل الوضع الحالي، سيما مع إستمرار المعضلة الأمنية وبحسب هذا السيناريو، فإن سوريا ما قبل 2011 لن تعود إلى الظهور مجددًا، رغم أن الأسد سيستعيد معظم الأراضي السورية عسكريًا وبدعم إيراني– روسي، وربما سيضطر إلى تشكيل حكومة إدارة الأزمات المستقبلية فيما ستواجه الدولة حركات تمرد واسعة تحت التحريض الأجنبي، وربما عودة داعش للظهور أمام مشهد فقدان الدولة لسيادتها على إقليم الإداة الذاتية الكردية التي تخضع للوصايا الأمريكية، ووفقًا لهذا السيناريو، فمن غير المرجح أن تحقق اللجنة الدستورية نتائج ملموسة، وحتى إن تمت صياغة الدستور الجديد، فإن المجتمع السوري لن يحترم بنود دستور أجنبي، كما أن العملية الدستورية قد لا تكون لها القدرة على مواجهة حدة الإستقطاب الخارجي، فمن المحتمل أن لا تحقق العملية السياسية دستور توافقي، بسبب الأجندة الخارجية وإقصاء الأحزاب الكردية، وفي ظل هذا السيناريو، فإن جهود إعادة بناء الدولة السورية ستبقى ذات دلالات رمزية.

– يستند مشهد التسوية النهائية للأزمة وإعادة بناء الدولة السورية إلى قدرة الحكومة السورية ونخبها على تجاوز حالة عدم الإستقرار الداخلي، عبر المعالجة الجذرية لأسباب الأزمة، من خلال الأخذ بطروحات إعادة بناء الدولة وفق الخصوصيات المحلية المخالفة لنهج المانحين الدوليين، وبموجب هذا السيناريو، فستتمكن الحكومة التشاركية المحلية من معالجة أغلب الكوابح التي تعتري تقدم العملية السياسية، فضلاً عن تأهيل كل المحافظات

السورية لمواكبة المرحلة الإصلاحية، سيما تلك التي عانت من ويلات داعش، حيث ستشهد الدولة السورية دستور توافقي سوري– سوري، في إطار نموذج الدول البسيطة وليس الفيدرالية، وخلال هذه المرحلة سيتم حصر السلاح في يد الحكومة السورية بإعتبارها الجهة الوحيدة التي يحق لها الإستخدام الحصري للقوة، كما ستدعم الحكومة المصالحة الوطنية، ويتم القضاء على جذور التحريض الإثنو– طائفي، فضلاً عن تمكن الدولة من إيجاد حلول ناجحة للمعضلة الأمنية، عبر الإعتماد على مقاربات أمنية متقدمة لإعادة تأهيل القوات المسلحة وفي ظل هذا الوضع، ستنتصر الإرادة السورية في ترسيخ البناء الديمقراطي وحوكمة عمليات إعادة بناء الدولة.

– يفترض السيناريو الراديكالي بلقنة الدولة السورية بعد سقوط الأسد، حيث ستأخذ سوريا منعطف غير مسبوق نحو الأسوأ، وستصطدم بأزمة منهكة وعميقة تمزق النسيج الإجتماعي السوري، ووفقًا لهذا السيناريو ستتلاشى وحدة الموالين للنظام السوري، تاركة في أعقابها دولة أكثر إنهيارًا وهشاشة، وأرض خصبة لنمو الجماعات المتطرفة وعدم الإستقرار الإقليمي، وستخضع الدولة السورية لعملية التفكيك الممنهج، والتي ستمثل أعظم فرصة تاريخية لإسرائيل، وفي ظل هذا المشهد، ستنشب عدة حروب دينية وطائفية ومذهبية وإثنية في سوريا، وستؤدي في وقت لاحق إلى خلق دويلات طائفية، تتمثل في دويلة علوية على طول الساحل السوري، ودويلة سنية في حلب وأخرى في دمشق معادية للدولة السنية الأولى، كما ستتأسس دويلة درزية في الجولان السوري، في إطار ما يصفه صناع القرار في الدولة العبرية بالبلقنة الحميدة لسوريا وتَشكُل المجتمع ما بعد السوري.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية.

أ-الكتب

1- أبو حنيفة، الوليد. **الأزمة السورية: الجذور، الأسباب، الفواعل والأدوار**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2020.

2- أبوسيف، عاطف. **المجتمع المدني والدولة**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

3- أبو عمرة، رنا. **أمريكا والدولة الفاشلة**. القاهرة: دار ميريت، ط1، 2014.

4- أبو غزالة، طلال وآخرون. **دور القطاع الخاص في مسار التنمية المستدامة وترشيد الحكم في الأقطار العربية**. بيروت: المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ط1، .2013

5- إبن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب**. المجلد 4، بيروت: دار صادر، ب س ط.

6- ـــــ، ـــــ. **لسان العرب**. المجلد 11، بيروت: دار صادر، ب س ط.

7- إبن خلدون، **المقدمة**. بيروت: دار إحياء التراث العربي. ط4، ب س ط.

8- إبراهيم، سعد الدين. **المجتمع والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1988

9- إبراش، إبراهيم. **البعد القومي للقضية الفلسطينية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987.

10- أحمد، محمد وقيع الله. **مدخل إلى الفلسفة السياسية: رؤية إسلامية**. دمشق: دار الفكر، 2010.

11- أحمد، سامر خير. **العرب ومستقبل الصين**. عمان: دار البيروني للنشر والتوزيع، ط 2، 2012.

12- أحمين، عبد الحكيم. **الهويات الإفتراضية في المجتمعات العربية**. الرباط: دار الأمان، 2017.

13- إينالجيك، خليل. **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار**. ترجمة محمد الأرناؤوط، بيروت: دار المد الإسلامي، 2002.

14- الأيوبي، نزيه. **تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط**. ترجمة أمجد حسين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

15- الأنصاري، أحمد بوعشرين. **مفهوم الدولة المدنية في الفكر الغربي والإسلامي: دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

16- الأسدي، تمارا كاظم والشبوط، محمد غسان. **عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.

17- الأسود، شعبان الطهر. **علم الإجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002.

18- الأتاسي، نشوان. **تطور المجتمع السوري 1831-2011**. بيروت: أطلس للنشر والترجمة، ط1، 2015.

19- البديري، خضير. **التاريخ المعاصر لإيران وتركيا**. بيروت: شركة العارف للمطبوعات، ط2، 2015.

20- البياتي، منير حميد. **النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية**. الرياض: دار النفائس للنشر والتوزيع، ط4، 2013.

21- البرعي، أحمد حسن. **الثورة الصناعية وآثارها الإجتماعية والقانونية**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1982.

22- الجابري، محمد عابد. **إشكالية الفكر العربي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، 1990.

23- ـــــ، ـــــ. **مسألة الهوية العروية والإسلام والغرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، 2012.

24- ـــــ، ـــــ. **فكر إبن خلدون العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط6، 1994.

25- الجاسور، ناظم عبد الواحد. **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007.

26- الجوهري، محمد. **موسوعة علم الإجتماع**. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المجلد 1، ط2، 2007.

27- الجموسي، جوهر. **الإفتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

28- الداقوتي، إبراهيم. **صورة الأتراك لدى العرب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

29- الدسوقي، أيمن وآخرون. **المؤسسة العسكرية السورية عام 2019**. اسطنبول: مركز عمران للدراسات الإستراتيجية 228 .

30- الهلالي، محمد ولزرق، عزيز. **الدولة**. الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، ط1، 2011.

31- الهندي، هاني. **الحركة القومية العربية في القرن العشرين: دراسة سياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2015.

32- الهرماسي، محمد عبد الباقي. **المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 1999.

33- الوردانى، أيمن أحمد. **حق الشعب في إسترداد السيادة**. القاهرة: مكتبة مدبولى، ط 1، 2008.

34- الزين، حسن محمد. **الربيع العربي آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير**. بيروت: دار القلم الجديد، ط1، 2013.

35- الزغير، خلود. **سورية الدولة والهوية: قراءة حول مفاهيم الأمة القومية والدولة الوطنية في الوعي السياسي السوري: 1946-1963**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2020.

36- الحداد، مهند وليد والحداد، خالد وليد. **مدخل لدراسة علم القانون: نظرية الدولة- نظرية القانون- نظرية الحق**. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

37- الحمداني، قحطان أحمد. **المدخل إلى العلوم السياسية**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

38- الحسين، أشرف عثمان محمد وآخرون. **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**. الجزء الثاني، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017.

39- الحسني، عبد الكريم. **الصهيونية الغرب والمقدس والسياسة**. القاهرة: شمس للنشر والدراسات، ط1، 2010.

40- ـــــ، ـــــ. **القومية والديمقراطية والثورة**. القاهرة: شمس للنشر والإعلام، 2012.

41- الطيب، حسن أبشر. **الدولة العصرية دولة مؤسسات**. القاهرة: الدار الثقافية للنشر، .2000

42- الطعان، عبد الرضا حسين وآخرون. **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر**. الجزء الأول، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ب س ط.

43- ـــــ، ـــــ. **موسوعة الفكر السياسي عبر العصور**. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

44- إلياس، فراس محمد. **تحليل السياسة الخارجية التركية وفق منظور المدرسة العثمانية الجديدة**. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2016.

45- الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**. الجزء الأول، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1970.

46- الكيلاني، شمس الدين. **مدخل في الحياة السياسية السورية من تأسيس الكيان إلى الثورة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2017.

47- ـــــ، ـــــ. **مفكرون عرب معاصرون قراءة في تجربة بناء الدولة وحقوق الإنسان**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

48- ـــــ، ـــــ. **تحولات في مواقف النخب السورية من لبنان 1920-2011**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط1، 2012.

49- اللهيبي، أديب صالح. **العلاقات السورية السوفيتية 1946-1967: دراسة تاريخية**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، 2012.

50- الليمون، عوض. **الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري**. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2016.

51- المالح، هيثم. **روسيا والثورة السورية**. عمان: دار عمان للنشر والتوزيع، ط1، .2016

52- المديني، توفيق. **إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية**. دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 2006.

53- الموسوي، رحيم أبو رغيف. **الدليل الفلسفي الشامل**. الجزء الأول، بيروت: دار المحجة البيضاء، ط1، 2013.

54- المحمداوي، علي عبود. **الفلسفة السياسية**. الجزائر: منشورات الإختلاف، ط1، 2015.

55- المحمداوي، علي عبود وآخرون. **موسوعة الأبحاث الفلسفية للرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة: الفلسفة الغربية المعاصرة**. الجزء الثاني، الرياض: منشورات ضفاف، ط1، 2013.

56- الميسري، عبد الوهاب محمد. **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد**. الجزء الأول، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1999.

57- المنياوي، أحمد. **جمهورية أفلاطون**. دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2010.

58- المعيني، خالد. **كي لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية**. بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2014.

59- المشاعلي، محمد برهام. **الموسوعة السياسية والإقتصادية مصطلحات وشخصيات**. القاهرة: دار الأحمدي للنشر، ط1، 2007.

60- النابلسي، شاكر. **سجون بلا قضبان: يحدث في العالم العربي**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2007.

61- الناهي، هيثم غالب. **الدولة وخفايا مأسستها في المنطقة العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2016.

62- النجار، أحمد السيد وآخرون. **الفساد وإعاقة التغيير والتطور في العالم العربي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2015.

63- ـــــ، ـــــ. **دولة الرفاهية الإجتماعية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006.

64- النعمان، سالم عبيد. **نصف قرن من تأريخ وطن**. بغداد: دار المدى للثقافة و النشر، 2012.

65- النشار، مصطفى. **الحرية والديمقراطية والمواطنة: قراءة في فلسفة أرسطو السياسية**. القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر، 2008.

66- ـــــ، ـــــ. **تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، ط1، 1999.

67- السبعاوي، فهد عباس. **العلاقات السورية الأمريكية**. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، 2013.

68- السرياني، محمد محمود. **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها و تطورها و مشكلاتها**. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2001.

69- العدول، جاسم محمد وآخرون. **تاريخ الوطن العربي المعاصر**. العراق: جامعة الموصل، 1986.

70- العماري، أحمد. **نظرية الإستعداد في المواجهة الحضارية للإستعمار**. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1997.

71- العسوفي، عمر يوسف. **الحراك الشعبي العربي: الربيع العربي دراسة تحليلية**. عمان: دار المأمون للنشر والتوزيع، 2015.

72- العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط9، 2011.

73- الصلابي، علي محمد. **السلطان عبد الحميد الثاني وفكرة الجامعة الإسلامية وأسباب زوال الخلافة العثمانية**. بيروت: المكتبة العصرية، .2010

74- القباقبي، عبد الإله. **المساءلة الجنائية في العدالة الإنتقالية**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.

75- القوزي، محمد علي. **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، 1999.

76- الرحيم، عبد الحسين مهدي. **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**. طرابلس: الجامعة المفتوحة كلية الآداب والتربية، 1995.

77- الشاهد، شاهر إسماعيل. **دراسات في الدولة والسلطة المواطنة**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2017.

78- الشبيب، كاظم. **المسألة الطائفية: تعدد الهويات في الدولة الواحدة**. بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2011.

79- الشيخ، رأفت. **تاريخ العرب المعاصر**. القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، 1996.

80- الشمري، عبد الصمد سعدون. **النظرية السياسية الحديثة: مدخل إلى النظريات الأساسية في نشأة الدولة وتطورها**. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، 2012.

81- الشرجبي، عادل مجاهد(محررا). **أزمة الدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، ط1، 2011.

82- الترهوني، فريحة عوض. **المؤامرة الكبرى فوضى الربيع العربي وحقيقة الحرب على ليبيا**. القاهرة: نيولينك للنشر، ط1، 2014.

83- الخطابي، عبد العزيز رمضان علي. **تغيير الحكومات بالقوة دراسة في القانون الدستوري والقانون الدولي العام**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2013.

84- الخطيب، نعمان أحمد. **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط7، 2011.

85- الخمليشي، أحمد وآخرون. **الدين والدولة في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

86- أمهال، إبراهيم وآخرون. **الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة**. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الجزء الأول، ط1، 2016.

87- أسبيقه، محمد عبد القادر. **دراسات إجتماعية معاصرة**. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط1، 2013.

88- إسبيتان، سمير ذياب. **تاريخ النكبة والقضية الفلسطينية**. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

89- بوجعبوط، المصطفى وآخرون. **الحركات الإحتجاجية في الوطن العربي: دراسة في متغيرات الإستقرار واللاإستقرار للأنظمة السياسية**. برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، ط1، 2019.

90- بوديار، حسين. **الوجيز في القانون الدستوري**. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

91- بولانتزاس، نيكولاس. **السلطة السياسية والطبقات الإجتماعية**. ترجمة عادل غنيم، بيروت: دار إبن خلدون، ط2، 1983.

92- ـــــ، ـــــ. **نظرية الدولة**. ترجمة ميشيل كيلو، بيروت: التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2010.

93- بوسعيد، خطار. **عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1933-1939**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.

94- بيليس، جون وسميث، ستيف. **عولمة السياسة العالمية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.

95- بينيت، طوني وغروسبيرغ، لورانس. **مفاتيح إصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة و المجتمع**. ترجمة سعيد الغانمي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.

96- بلقزيز، عبد الإله. **الدولة والدين في الإجتماع العربي الإسلامي**. بيروت: منتدى المعارف، ط1، 2015.

97- ـــــ، ـــــ. **الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والإنقسام في الإجتماع العربي المعاصر**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2008.

98- بنيوب، أحمد شوقي وآخرون. **الطائفية والتسامح والعدالة الإنتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

99- بن سعادة، أحمد. **أرابيسك أمريكاني دور الولايات المتحدة الأمريكية في صناعة ثورات الشارع العربي**. ترجمة وئام خلف الجراد، دمشق: إتحاد الكتاب العرب، ب س ط.

100- بعلبكي، أحمد وآخرون. **الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصرة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

101- ـــــ، ـــــ. **جدليات الإندماج الإجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

102- برينسيبه، لورنس. **الثورة العلمية مقدمة قصيرة جدا**. ترجمة محمد عبد الرحمن إسماعيل، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014.

103- بركات، سليم. **الوحدة السورية المصرية**. دمشق: مطبعة الإتحاد، 1996.

104- بشارة، عزمي. **المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

105- ـــــ، ـــــ. **سورية درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

106- ـــــ، ـــــ. **في الثورة والقابلية للثورة**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط 1، 2012.

107- ـــــ، ـــــ. **ثورة مصر**. الجزء الأول، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

108- جبرون، أمحمد وآخرون. **ما العدالة؟ معالجات في السياق العربي**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

109- جميل، قدري. **الأزمة السورية الجذور والآفاق**. بيروت: دار الفارابي، ط1، .2019

110- داهش، محمد علي. **المغرب العربي المعاصر: الإستمرارية والتغيير**. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 2014.

111- داهش، محمد علي. **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط2، 2014.

112- دولا كامباني، كريستيان. **الفلسفة السياسية اليوم: أفكار- مجادلات – رهانات**. ترجمة نبيل سعد، مصر: عين للدراسات والبحوث الإنسانية و الإجتماعية، ط 1، 2003.

113- ديب، كمال. **أزمة في سورية إنفجار الداخل وعودة الصراع الدولي 2011-2013**. بيروت: دار النهار ، ط1، 2013.

114- ـــــ، ـــــ. **الحرب السورية: تاريخ سورية المعاصر (1970-2015)**. بيروت: دار النهار، ط1، 2015.

115- ـــــ، ـــــ. **تاريخ سورية المعاصر**. بيروت: دار النهار للنشر، ط2، 2012.

116- ديلو، ستيفن. **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**. ترجمة ربيع وهبه، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط1، 2003.

117- ديفيد سون، كريستوفر. **ما بعد الشيوخ: الإنهيار المقبل للممالك الخليجية**. بيروت: مركز أوال للدراسات والتوثيق، ط1، 2014.

118- دي تانسي، ستيفن. **علم السياسة الأسس**. ترجمة رشا جمال، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012.

119- دن، جون. **جون لوك: مقدمة قصيرة جدا**. ترجمة فايقة جرجس حنا، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2016.

120- هواش، محمد. **تكون جمهورية سورية والإنتداب**. طرابلس: منشورات السائح، ط1، 2005.

121- هوبز، توماس. **اللفياثان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**. ترجمة ديانا حرب وبشري صعب، الإمارات: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، 2011.

122- هندريكس، سكوت إتش. **مارتن لوثر مقدمة قصيرة جدا**. ترجمة كوثر محمود محمد، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2014.

123- هنتنجتون، صمويل. **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**. ترجمة سمية عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1993.

124- ولديب، سيدي محمد. **الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية**. الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

125- زواقري، الطاهر. **أسباب عزل السلطة في القانون الدستوري والمقارن**. عمان: دار الحامدي، 2013.

126- زوزو، عبد الحميد. **تاريخ الإستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009.

127- زين العابدين، بشير. **الجيش والسياسة في سورية 1918- 2000**. لندن: دار الجابية، ط1، 2008.

128- زكي، خالد. **الصحافة والتمهيد للثورات**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

129- زتيلي، خديجة وآخرون. **الفلسفة السياسية المعاصرة: قضايا وإشكاليات**. بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2014.

130- حافظ، أحمد غانم. **الإمبراطورية الرومانية من النشأة إلى الإنهيار**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2007.

131- حجازي، أكرم. **دراسات في السلفية الجهادية**. القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر، 2013.

132- حجازي، فهد. **لبنان من دويلات فينيقيا إلى فيدرالية الطوائف**. الجزء الثالث، بيروت: دار الفارابي، 2013.

133- حسو، أحمد وآخرون. **الخلاص أم الخراب: سوريا على مفترق الطرق**. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2014.

134- حسين، أحمد سيد. **دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة: روسيا في عهد بوتين**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

135- حرب، علي. **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي: من المنظومة إلى الشبكة**. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2012.

136- طقوش، محمد سهيل. **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الإنقلاب على الخلافة**. بيروت: دار النفائس للنشر و التوزيع، 2008.

137- يسين، السيد. **الكونية والأصولية وما بعد الحداثة: أسئلة القرن الحادي والعشرين**. الجزء الأول، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 1996.

138- كوهان، أ س. **مقدمة في نظريات الثورة**. ترجمة فاروق عبد القادر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1979.

139- كون، توماس. **بنية الثورات العلمية** . ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2007.

140- كوران، يوسف. **التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية**. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2010.

141- كوثراني، وجيه. **إشكالية الدولة والطائفة والمنهج في كتابات تاريخية لبنانية**. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

142- كيلة، سلامة. **الثورة السورية واقعها صيرورتها وآفاقها**. بيروت: أطلس للنشر والإنتاج الثقافي، ط1، 2013.

143- كنعان، طاهر حمدي ورحاحلة، حازم تيسير. **الدولة وإقتصاد السوق: قراءة في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

144- لبيب، حسن. **تاريخ المسألة الشرقية**. القاهرة: مطبعة الهلال.

145- لوبون، غوستاف. **روح الثورات والثورة الفرنسية**. ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.

146- لينين، فلاديمير. **الدولة والثورة**. ترجمة دار التقدم، موسكو: دار التقدم، ط2، 1970.

147- لكريني، إدريس وآخرون. **أطوار التاريخ الإنتقالي مآل الثورات العربية**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

148- ماكيافلي، نيقولا. **فن الحرب**. ترجمة صالح صابر زغلول، دمشق: دار الكتاب العربي، ط1، 2015.

149- ماكيفر، روبرت. **تكوين الدولة**. ترجمة حسن صعب، بيروت: دار العلم للملايين، ط2، 1984.

150- ماضي، عبد الفتاح. **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة**. القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، .2005

151- مباركية، منير. **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

152- مهنا، محمد نصر. **في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999.

153- محمد، إسماعيل حمدي. **الإعلام ودوره في الوفاء بحاجات الشباب في مجتمع متغير**. عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، ط1، 2017.

154- محمد، وليد سالم. **مأسسة السلطة وبناء الدولة – الأمة: دراسة حالة العراق**. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2014.

155- محمد منيب نوري عبد ربه، إبراهيم. **الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا 2011-2015**. القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2016.

156- محمود، عصام السيد. **الطريق الثالث: دراسة نقدية لمفهوم المدني والديني في المصطلح السياسي المعاصر**. الرياض: مركز الفكر المعاصر، ط1، 2016

157- ميهوبي، فخر الدين. **إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي: دراسة في تطور دولة ما بعد الإستعمار**. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.

158- ميلود، ولد الصديق وآخرون. **مكافحة الإرهاب بين مشكلة المفهوم وإختلاف المعايير عند التطبيق**. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2017.

159- مفتي، محمد أحمد علي. **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2014.

160- مصطفى، نادية محمد. **خبرة العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**. الجزء الأول، ميشيغان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996.

161- مصطفوي، محمد. **نظريات الحكم والدولة: دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي**. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط2، 2002.

162- مقتدر، رشيد. **الإسلاميون دراسات في السياسة والعسكر**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، 2013.

163- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان. **محاكمة الربيع العربي: حالة حقوق الإنسان في العالم العربي 2014**. القاهرة: قضايا الإصلاح، 2015.

164- متري، طارق وآخرون. **التطورات السياسية في البلدان العربية منذ عام 2011**. بيروت: شرق الكتاب، ط1، 2016.

165- نوفل، أحمد سعيد وآخرون. **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2014.

166- نيوف، صلاح علي. **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي**. الجزء الأول، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، ب س ط.

167- ساسي، سمير. **المواطنة بين الديني والسياسي في فكر برهان غليون**. لندن: الكتب أل تي دي، ط1، 2017.

168- سباين، جورج. **تطور الفكر السياسي**. الجزء الأول، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة: دار المعارف، 1954.

169- ـــــ، ـــــ. **تطور الفكر السياسي**. الجزء الثاني، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة: دار المعارف، 1954.

170- ـــــ، ـــــ. **تطور الفكر السياسي**. الجزء الثالث، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة: دار المعارف، 1954.

171- سكارتش، ليزا. **إستراتيجيات بناء السلام: هل يمكن بناء السلام؟.** القاهرة: دار الثقافة، 2008.

172- سكيربك، غنار وغيلجي، نلز. **تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين.** ترجمة حيدر حاج إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، أفريل 2012.

173- سميث، جيوفري نويل(محررا). **غرامشي وقضايا المجتمع المدني.** دمشق: دار كنعان للدراسات والنشر، ط1، 1991.

174- سروش، محمد. **الدين والدولة في الفكر الإسلامي.** بيروت: دار الرسول الأكرم، ط1، 2004.

175- سرحال، أحمد. **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية.** بيروت: دار الفكر العربي، ط1، 1990.

176- ـــــ، ـــــ. **القانون الدستوري والنظم السياسية: الإطار – المصادر.** بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

177- عايدة، نجار. **صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1900-1948.** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

178- عارف، نصر محمد. **نظريات التنمية السياسية المعاصرة.** القاهرة: دار القارئ العربي للنشر والتوزيع والإعلان، 1981.

179- عبد الهادي، نبيل. **مقدمة في علم الإجتماع التربوي.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، 2009.

180- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. **معجم مصطلحات عصر العولمة.** مصر: الثقافية للنشر و التوزيع ، 2003.

181- عبد الكريم، علاء عبد الحميد. **دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية.** أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2018.

182- عبد اللطيف، كمال. **العرب في زمن المراجعات الكبرى: محاولات في تعقل تحولات الراهن العربي.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016.

183- عبد السعيد، محمد فايز. **قضايا علم السياسة العام.** بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، مارس 1986.

184- عبد القادر، نزار. **الربيع العربي والبركان السوري : نحو سايكس بيكو جديد.** بيروت : مطبعة شمس، ط1، 2012.

185- عبد الرزاق، أحمد محمد جاد. **فلسفة المشروع الحضاري بين الإحياء الإسلامي والتحديث الغربي**. فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء الأول، 1995.

186- عودة، جاسر. **الدولة المدنية نحو تجاوز الإستبداد وتحقيق مقاصد الشريعة**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2015.

187- عودة، جهاد. **تقدير الأزمة الإستراتيجية في العالم العربي**. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ط1، 2014.

188- عوض، جيهان عبد السلام. **أمريكا والربيع العربي خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، .2019

189- عياض، عائشة وآخرون. **إشكالية الدولة والإسلام السياسي قبل وبعد ثورات الربيع العربي: دول المغرب العربي نموذجا**. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ط1، 2018.

190- علوان، أركان إبراهيم. **العلاقات السورية التركية المحددات والقضايا**. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019.

191- علي، سعد الله. **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2003.

192- علي، عمار وآخرون. **التحركات الإحتجاجية الشبابية في الوطن العربي: الآثار والآفاق**. بيروت: مؤسسة الإنتشار العربي، ط1، 2012.

193- عماد، عبد الغني. **الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

194- عمارة، محمد. **بين العلمانية والسلطة الدينية**. القاهرة: دار الشروق، ط1، 1988.

195- عمر، شؤرش حسن. **خصائص النظام الفيدرالي في العراق: دراسة تحليلية مقارنة**. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، ط2، 2018.

196- عفان، محمد. **الوهابية والإخوان: الصراع حول مفهوم الدولة وشرعية السلطة**. بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2016.

197- عصيب، هشام. **الديمقراطية من منظور ماركسي**. دمشق: منشورات الوعي الجديد، ط1، 2010.

198- فان دام، نيقولاوس. **تدمير وطن الحرب الأهلية في سوريا**. ترجمة لمى بوادي وآخرون، بيروت: جنى تامر للدراسات والنشر، ط1، 2018.

199- فوكوياما، فرانسيس. **بناء الدولة النظام العالي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**. ترجمة مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، ط1، 2007.

200- فولغين، ف. **فلسفة الأنوار**. ترجمة هنري عبود، بيروت: دار الطليعة ودار العقلانيين العرب، 2006.

201- فرحات، محمد فايز. **الإحتلال وإعادة بناء الدولة دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان و العراق**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2015.

202- صفوة، نجدة. **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية 1917-1918**. بيروت: دار الساقي، ط1، 1998.

203- راد، فيروز ورضائي، أمير. **تطوير الثقافة: دراسة إجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية عند علي شريعتي**. ترجمة أحمد الموسوي، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط2، 2016.

204- رايسنر، يوهانس. **الحركات الإسلامية في سورية من الأربعينيات وحتى نهاية العهد الشيشكلي**. ترجمة محمد إبراهيم الأتاسي، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2015.

205- روسو، جان جاك. **العقد الإجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية**. ترجمة عادل زعيتر، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط2، 1995.

206- رشاد، غسان محمد. **أوراق شامية من تاريخ سورية المعاصر 1946 -1966**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 2007.

207- شافعي، بدر حسن. **تسوية الصراعات في إفريقيا: نموذج الإيكواس**. القاهرة: دار النشر للجامعات، ط1، 2009.

208- شحرور، محمد. **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة والمجتمع**. دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ب س ط.

209- شكدام، كاثرين. **بناء الأمة وسياسة بناء الدولة المثال الفرنسي ومحدداته**. ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.

210- شمس الدين، إبراهيم. **ماكيافلي أمير فلسفة السياسة**. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1994.

211- شفيعي فر، محمد. **الأسس الفكرية للثورة الإسلامية الإيرانية**. ترجمة محمد حسن زراقط، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط2، 2014.

212- شفيق، منير. **الدولة والثورة رد على ماركس، إنجلز، لينين ومقاربات مع الرؤية الإسلامية**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، 2001.

213- توتشار، جان. **تاريخ الأفكار السياسية من اليونان إلى العصر الوسيط**. ترجمة مناجي الدراوشة، دمشق: دار التكوين للتأليف والترجمة والنشر، ط1، 2010.

214- تركماني، عبد الله. **نشأة الدولة السورية الحديثة وتحولاتها**. الدوحة: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 2016.

215- تشومسكي، نعوم. **الدولة الفاشلة إساءة إستعمال القوة والتعدي على الديمقراطية**. ترجمة سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

216- خاطر، نصري ذياب. **تاريخ أوروبا الحديث**. عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011.

217- خليل، حامد. **مشكلة الهوية في الفكر العربي المعاصر**. دمشق: إتحاد الكتاب العرب، 1998.

218- خليل، نبيل. **ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة**. بيروت: دار الفارابي ، ط1، 2008.

219- غليون، برهان وآخرون. **الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999.

220- غليون، برهان. **المحنة العربية الدولة ضد الأمة**. بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2015.

221- ـــــ، ـــــ. **بيان من أجل الديمقراطية**. المغرب: المركز الثقافي العربي، ط5، 2006.

222- غريفيثس، مارتن وأوكالاهان، تيري. **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ب- الدوريات والمجلات العلمية.

1- أبو العينين، محمود. "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد نهاية الحرب البادرة". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 140، أفريل 2000.

2- أزروال، يوسف." الإنتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل". **مجلة آفاق علمية**، المجلد11، العدد3، 2019.

3- أحمد، هيثم إبراهيم. "ملخص عن بعض جوانب الدولة". جامعة القدس، 2002.

4- أحمد، حسين مصطفى." الصراع في سوريا والقوى الإقليمية والدولية". **مجلة الأستاذ**، المجلد 2، العدد 221، 2017.

5- أحمد، عامر كامل." العلاقات السورية اللبنانية بعد الإنسحاب السوري من لبنان". **دراسات دولية**، العدد 35، 2008.

6- ـــــ، ـــــ." التدخل الروسي في الأزمة السورية". **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2016.

7- البدوي، إبراهيم والمقدسي، سمير. " تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي". **المستقبل العربي**، العدد 384، فيفري 2011.

8- البكوش، الطيب. "الترابط بين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان". **المجلة العربية لحقوق الإنسان**، العدد 10، جوان 2003.

9- الجبوري، هيثم محيي والجبوري، زينب حسن. "أثر حركة الإصلاح العثماني في تطور الحركة الفكرية في الوطن العربي في العهد العثماني المتأخر". **مجلة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد23، العدد3، 2015.

10- الجبوري، معتز عبد القادر محمد." الأدوار الدولية للقوى الكبرى تجاه الأزمة السورية". **مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 10، 2015.

11- الجبوري، صباح محمد." دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي: دول الربيع العربي أنموذجا". **مجلة تكريت للعلوم السياسة**، العدد11، 2017.

12- الجبوري، خلف رمضان." ثورات الربيع العربي وأثرها على عناصر الدولة". **مجلة الرافدين للحقوق**، المجلد 18، العدد 63، 2018.

13- الجعبري، طارق عدد الفتاح. "قراءة في الرسائل الجانبية لمراسلات حسين – مكماهون"، **مجلة دراسات بيت المقدس**. المجلد1، العدد 18، 2018.

14- الحسيني، سنية." سياسة الصين تجاه الأزمة السورية: هل تعكس تحولات جديدة في المنطقة؟". **المستقبل العربي**، المجلد 38، العدد 444، أكتوبر 2015.

15- الكيلاني، محمد جمال." تصور الدولة المثالية بين أفلاطون وشيشرون". **أوراق كلاسيكية**، العدد11، 2012.

16- المجالي، إياد وغربي، هيبة." التقرير السياسي للقوة الناعمة لإيران في الشرق الأوسط". **مجلة مدارات إيرانية**، العدد 4، جوان .2019

17- المجمعي، محمد . "خصائص النظام السوري في مرحلة ما بعد الصراع". **مجلة العلوم السياسية والقانون**، المجلد 1، العدد 4، برلين، المركز الديمقراطي العربي، سبتمبر 2017.

18- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات." التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية". **تحليل السياسات**، أفريل 2012.

19- ـــــــ." الخاص والعام في الإنتفاضة الشعبية السورية الراهنة". **تحليل السياسات**، أفريل 2011.

20- ـــــــ. " خلاف الأسد- مخلوف: أسبابه وتداعياته واحتمالات تطوره". **سلسلة تقييم حالة**، ماي 2020.

21- الناهي، أحمد عبد الله ورشيد، صدام عبد الستار. "إشكالية الهوية في المجتمعات العربية: قراءات في مسألة الإنتماءات الفرعية". **قضايا سياسية**، العدد42، جامعة النهرين، 2015.

22- النجفي، سالم توفيق." الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه". **بحوث إقتصادية عربية**، العدد 38، ربيع 2008.

23- السعبري، بهاء عدنان." العنف بعد ثورات الربيع العربي: رؤية تحليلية". **مجلة الكوفة**، العدد 40، 2019.

24- العلاف، إبراهيم خليل. "الدولة في الفكر الغربي الحديث: رؤية تاريخية". **دراسات إقليمية**، العدد 5، جامعة الموصل، 2008.

25- العفيفي، فتحي." الإستعصاء الليبرالي في الخليج العربي". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد12، خريف 2006.

26- ـــــ، ـــــ." الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة". **المستقبل العربي**، العدد 390، أوت 2011.

27- العرامي، أحمد. "دور بريطانيا في الصراع الهاشمي السعودي في الحجاز 1908-1945". **مجلة الأندلس**، المجلد 11، العدد 7، جويلية 2015.

28- العرباوي، عزيز." مطلب الحرية والثورة العربية المعاصرة". **مؤمنون بلا حدود**، جانفي 2016.

29- الصواني، يوسف محمد." التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن". **المستقبل العربي**، العدد 416، أكتوبر 2013.

30- القاسم، باسم جلال." الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الأزمة السورية 2011-2018". **دراسات علمية محكمة**، العدد 12، سبتمبر 2019.

31- الشاهين، محمد عمر. "أسس الدولة الإسلامية في المدينة المنورة". **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**، العدد2، المجلد 4، 2009.

32- الشوريجي، منار. "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 161 ، جوان/ جويلية 2005.

33- الشيخ، محمد عبد الحفيظ." أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية: ليبيا وسوريا نموذجا". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 44/43، صيف/خريف .2014

34- الخزار، فهد مزبان." أبعاد الموقف الجيوستراتيجي الإيراني من الثورات الشعبية في الدول العربية: ثورتي تونس ومصر أنموذجا". **مجلة أبحاث البصرة**، المجلد 38، العدد 1، 2013.

35- الخزعلي، فاضل جاسم." سورية ولبنان من إنقلاب 8 مارس في سورية وحتى فشل الوحدة الثلاثية". **مجلة كلية التربية الأساسية**، المجلد 25، العدد 103، 2019.

36- أمزيان، محمد. "مفهوم الدولة الوطنية وإشكاليات التحديث السياسي: مدخل إلى فهم التحولات السياسية في العالم العربي". **مجلة إتجاهات سياسية**، برلين، المركز الديمقراطي العربي، العدد7، أفريل 2019.

37- أفاية، محمد نور الدين. "الرهانات النظرية للدولة: السلطة و الشرعية في كتابات عبد الإله بلقزيز". **المستقبل العربي**، العدد 465، نوفمبر 2017.

38- الأمارة، لمى مضر. " الموقف الروسي من الأزمة السورية وإنعكاساته الخارجية". **المستقبل العربي**، العدد 448، جوان .2016

39- بهلولي، فيصل. "التجارة الخارجية بين إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية". **مجلة الباحث**، العدد 11، 2012.

40- بلفلاح، يونس." أزمة التنمية الإنسانية الشاملة في العالم العربي: دراسة في تأثير الإستبداد السياسي والريع الإقتصادي في المسار التنموي". **دراسات**، العدد 2، أوت 2017.

41- بلقزيز، عبد الإله." أزمة الشرعية في النظام السياسي العربي". **المستقبل العربي**، العدد 378، أوت 2010.

42- بن جيلالي، محمد أمين. "بناء الدولة المفهوم والنظرية أسئلة الراهن". **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، أكتوبر .2016

43- بنيوب، أحمد شوقي. "العدالة الإنتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب". **المستقبل العربي**، العدد 413، جويلية 2013.

44- بن يزة، يوسف." دور البنى الإجتماعية في كبح مساعي الدمقرطة في المنطقة العربية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد7، العدد1، جانفي 2018.

45- بني سلامة، محمد تركي. "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية". **المنارة**، المجلد 13، العدد 5، 2007.

46- جبرون، أمحمد." إستعادة النظام بدول الربيع العربي بين الديمقراطية والسلطوية: مراجعة نقدية لواقعة الربيع العربي". **مؤمنون بلا حدود**، جوان 2018.

47- جواد، نزار كريم." الثورة السورية عام 1952 وتطور الحركة الوطنية السورية". **مجلة الفتح**، العدد 31، 2007.

48- داود، أحمد فاضل جاسم. "العراق ما بعد الحرب وإستراتجيات إعادة البناء: دراسة تحليلية في الواقع والآفاق المستقبلية". **مجلة العلوم السياسية**، العدد 56، جامعة بغداد، ديسمبر 2018.

49- دحمان، عبد الحق." الممالك النفطية وثورات الربيع العربي: دراسة في الإقتصاد السياسي للعنة الموارد". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 46/45، شتاء/ ربيع 2015.

50- هادي، رياض عزيز. "مفهوم الدولة ونشوئها عند ابن خلدون". **مجلة العلوم السياسية**، العدد37، جامعة بغداد، 2008.

51- هياجئة، عدنان. " رؤى إقليمية ودولية للخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات". **الشرق الأوسط**، العدد 22، جانفي 2012.

52- هلال، علي الدين." حال الأمة العربية 2015-2016: العرب وعام جديد من المخاطر". **المستقبل العربي**، العدد 447، ماي 2016.

53- حجيل، محمد عبد الكريم." إنقلاب حسين الزعيم في سورية: دراسة في الأسباب والنتائج". **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 1، العدد 17، 2013.

54- حيدر، مؤيد توفيق. "مشاريع التسوية الدولية لإستقلال فلسطين في المدة 1914-1947". **مجلة دراسات في التاريخ والآثار**، العدد 19، جامعة بغداد، 2010.

55- حسين، مصطفى جاسم." التغيير والإصلاح العالم العربي". **دراسات دولية**، العدد 58، 2014.

57- طارق، حسن. "الدولة الوطنية بعد الثورات". **سياسات عربية**، العدد 9، جويلية .2014

58- طوزان، أحمد محمد. "الفيدرالية في سورية: التهديدات والفرص". **دراسات سياسية**، مركز دمشق للدراسات والأبحاث، .2017

59- كاستيلو، كلير. "بناء دولة تعمل من أجل النساء: إدماج النوع الإجتماعي في عملية بناء الدولة خلال مرحلة ما بعد الصراع". **ورقة عمل**، العدد 107، مدريد: مؤسسة العلاقات الدولية والحوار الخارجي ، مارس 2011.

60- كاظم، سناء. "الطائفية وتداعياتها على بناء الدولة العراقية". **مجلة العلوم السياسية**، العدد 36، 2008.

61- لبوخ، محمد. "عملية بناء الدولة: دراسة في المفهوم والغايات والمرتكزات". **الحوار المتوسطي**، العدد 6، جامعة سيدي بلعباس، مارس 2014.

62- ماضي، عبد الفتاح." العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات أساسية". **سياسات عربية**، العدد 36، جانفي 2019.

63- مجموعة باحثين." الأزمة السورية في ضوء المبادرة الروسية وإحتمال الضربات الأمريكية في 2013" . **الشرق الأوسط**، العدد31، 2014.

64- موسى، أمال. "المفكر برهان غليون شعور الشعب". **المغرب الموحد**، العدد 11، مارس .2011

65- مكي، دينا هاتف. "العدالة الإنتقالية في ظل التغيير في المنطقة العربية". **مجلة العلوم السياسية**، العدد 52، جامعة بغداد، جويلية 2016.

66- منعم، سوزان." الإنتفاضات العربية: مقاربات سوسيولوجية ومقاربات جغرافية". **إضافات**، العدد 32/31، صيف/ خريف 2015.

67- مشكور، سامي شهيد. "أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الإجتماعي: هوبز ولوك وروسو وأثرها في الفكر المعاصر". **أداب الكوفة**، المجلد1، العدد 12، 2012.

68- مشري، مرسي." الثورات العربية والإصلاحات السياسية في العالم العربي ما بين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 12، جانفي 2018.

69- ناصوري، أحمد. "النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية". **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية**، المجلد 24، العدد 2، 2008.

70- نعمة، أديب. " الدولة الغنائمية والربيع العربي". **إضافات**، العدد 31/ 32، صيف/ خريف 2015.

71- نعمة، يونس عباس. "حركة الإصلاح الديني في فرنسا (1515-1560) ". **مجلة بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد4، العدد1، جوان 2014.

72- ساتيك، نيروز غانم وحسين، أحمد قاسم." التغيرات في بنية النظام الدولي وإنعكاساته على الثورات العربية". **سياسات عربية**، العدد 3، جويلية 2013.

73- ساتيك، فيروز." الثورة السورية الوطنية وتنامي القومية العربية". **مجلة عمران**، العدد 6، خريف 2013.

74- سليمان، حسين سيد. "ظاهرة الإستعمار في إفريقيا والعالم العربي". **دراسات إفريقية**، العدد2، المركز الإسلامي الإفريقي بالخرطوم، أفريل 1986.

75- عباس، محمد. "الدولة العربية الحديثة وإشكالياتها الكبرى". **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، نوفمبر 2016.

76- عبد الهادي، مجدي." النزاعات في الوطن العربي بين الجذور الهيكلية والعجز المؤسسي". **المستقبل العربي**، العدد 471، ماي 2018.

77- عبد الله، عبد الجبار أحمد." دور شبكات التواصل الإجتماعي في ثورات الربيع العربي". **مجلة العلوم السياسية**، العدد 44، جانفي 2012.

78- عبد الرحمن، حسام عيسى. "أزمة الدولة الوطنية العربية". قسم الدراسات الدينية، **مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، جوان 2019.

79- ـــــ، ـــــ." تحولات الإسلام السياسي في سورية بين تسييس الدين وعسكرة السياسة". **مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث**، جانفي .2018

80- عبد الشافي، عصام. "الثورات العربية: الأسباب الدوافع والمآلات". **مجلة البيان**، العدد 9، الرياض، 2012.

81- عبود، حسين وحيد ورخيص، ثامر محمد ." مفهوم الدولة في القانون الدستوري"، **مجلة الكوفة**، العدد12،2011.

82- عدالة، جعفر. "تطور سياسات دول الإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي". **مجلة العلوم الإجتماعية**، العدد 19، جامعة سطيف، ديسمبر 2014.

83- عطره، وئام شاكر غني. "الإستراتيجية الغربية لتنفيذ تصريح بلفور عام 1917". **مجلة التراث العلمي العربي**، العدد 36، 2018.

84- علوش، إبراهيم." في ولادة الوحدة المصرية –السورية وقتلها". **تنوير**، العدد 46، مارس 2018.

85- علي، وائل عمران. "بناء القدرات المجتمعية كآلية للتدخل الإستراتيجي الداعم لتحقيق العدالة الإجتماعية و الحوكمة المجتمعية مع إشارة خاصة إلى الحالة المصرية". **المجلة العربية للإدارة**، المجلد 38، العدد 3، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر 2018.

86- عفان، محمد. "الدولة العربية الحديثة السياقات والتشوهات". **دراسات سياسية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، جوان 2016.

87- فريجة، أحمد وفريجة، لدمية. "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب البادرة"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جانفي 2016.

88- قبلان، مروان." الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية". **سياسات عربية**، العدد 18، جانفي .2016

89- قرم، جورج. " العرب من دينامية الفشل إلى التدمير الذاتي". **المستقبل العربي**، العدد 471، ماي 2018.

90- رماش، يوسف. " الحركات العربية طبيعتها أسبابها و تأثيراتها على النفوذ الروسي في المنطقة". **المجلة الجزائرية للعلوم الإجتماعية والإنسانية**، المجلد 4، العدد 7، ديسمبر 2016.

91- شحاتة، دينا ووحيد، مريم." محركات التغيير في العالم العربي". **السياسة الدولية**، العدد 184، أفريل 2011.

92- شكر، نغم نذير." التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر". **دراسات دولية**، العدد48، 2011.

93- شنيب، علي أحمد إبراهيم." الدور الروسي تجاه الأزمة السورية". **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، المجلد 10، العدد 3، 2019.

94- تمغارت، إسمهان." تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار والشراكة". **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 9، جوان 2013.

95- خوان، محمد عبد الحمزة. "النظام السياسي العراقي ومتطلبات بناء الدولة المدنية". **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، جامعة القادسية، المجلد8، العدد1، جوان2017.

96- خميس، خلود محمد. " الأزمة السورية وإستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية". **دراسات دولية**، العدد 60، 2015.

97- خفاجي، ريهام أحمد. " الهوية المتخيلة للدولة العربية وتحديات الإنتماءات الفرعية". **المستقبل العربي**، العدد 466، 2017.

98- خشب، جلال و وشينان، آمال. "الدولة والمجتمع المدني: حدود التأثير والعلاقة". **إدراك للدراسات والإستشارات**، جامعة مرمرة، إسطنبول، جويلية 2016.

ج- الملتقيات والندوات.

1- الحمش، منير." المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير". **ملتقى دولي حول الشرق الأوسط الكبير**، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 12 أفريل 2004.

2- محافظة، علي. "إنعكاسات إتفاقية سايكس –بيكو على الخريطة الجيوسياسية في المشرق العربي". **ملتقى دولي بعنوان: مائة عام على سايكس بيكو: خرائط جديدة ترسم**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 26 ماي2016.

د- التقارير.

1- أحمد، صافيناز محمد." معضلة مزدوجة الأزمة السورية بين تعثر التسوية ومحاربة الإرهاب". **مركز دمشق للدراسات للأبحاث والدراسات**، جانفي 2018.

2- الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي. "بناء القدرات الوطنية و المحلية في مجال إدارة التنمية المستدامة". **مذكرة الأمانة العامة**، الدورة 13 للجنة الإدارة العامة، أفريل 2014.

3- الدسوقي، أيمن وحتاحت سنان . " دور العمل الخيري في الحرب السورية". **تقرير** ، فلورنسا: مركز روبرت شومان للدراسات العليا، الجامعة الأوروبية، أوت 2020.

5- الشاكر، محمد خالد." المرحلة الإنتقالية وإشكاليات بناء الدولة السورية: من الإعلان الدستوري إلى الدستور". **مركز حرمون للدراسات المعاصرة**، مارس 2017.

6- الخطيب، لينا وآخرون. " سياسة الغرب تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة". برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **تشاتام هاوس**، مارس 2017.

7- زينو، باسليوس. "إعادة بناء الهوية الوطنية السورية ومواجهة الطائفية". **برنامج الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا**، بيروت: اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا، 2018.

8- منظمة العمل الدولية." الدولة الهشة والعمل اللائق في آسيا والمحيط الهادي والدول العربية". **تقرير مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي للدولة العربية**، بيروت: مركز أريسكوا ، .2016

9- مركز جسور للدراسات السياسية. "مسار اللجنة الدستورية السورية". **تقرير**، ديسمبر 2019.

10- نصر، ربيع ومحشي، زكي." الأزمة السورية الجذور والآثار الإقتصادية والإجتماعية". **تقرير جانفي 2013**، المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

هـ- مواقع الإنترنيت.

1- إبراهيم، محمود . "**أوليات إصلاح القطاع الأمني في سورية**". 2018/8/22.
(تم تصفح الموقع في: 2020/10/12) https://bit.ly/39R50Tg

2- الإستانبولي، غسان." **العدوان الثلاثي على سوريا: أسباب ونتائج**". الميادين، 2018/4/23.

(تم تصفح الموقع في: 2020/7/19) https://bit.ly/33YvTBN

3- الوكالة العربية السورية للأنباء ." **كاتب فرنسي يكشف عن تزويد فرنسا للإرهابيين في سورية بأسلحة وذخيرة**". SANA، 2015/5/7.

(تم تصفح الموقع في: 2020/9/7) https://bit.ly/36tmCTh

4- الحاج، سعيد." **سوريا جدلية التوافق والتنافس الأمريكي الروسي**". المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016/2/26.

(تم تصفح الموقع في: 2020/7/15) https://bit.ly/2DPsOsU

5- المرصد الإستراتيجي. **التقرير الإستراتيجي السوري**. العدد 76، 2020/2/24.

(تم تصفح الموقع في: 2020/9/6) https://bit.ly/33mqrru

6- ـــــــــ. **التقرير الإستراتيجي السوري**. العدد 79، 2020/7/22.

(تم تصفح الموقع في: 2020/11/28) https://bit.ly/2K3oDfX

7- ـــــــــ. **التقرير الإستراتيجي السوري**. العدد 82، 2020/10/23.

(تم تصفح الموقع في: 2020/10/27) https://bit.ly/3eaPYbe

8- ـــــــــ. " **تحديات الإصلاح الأمني في سورية**". 2017/12/20.

(تم تصفح الموقع في: 2020/10/22) https://bit.ly/3gsy5Wo

9- الفقي، مصطفى. "**الربيع العربي والفوضى الخلاقة**".

(تم تصفح الموقع في: 2018/12/10) https://bit.ly/3d7hoOz

10- جرجس، نائل." **نحو إعادة هيكلة القطاع الأمني السوري على ضوء توصيات الإصلاح الدستوري**". 2018/10/4.

(تم تصفح الموقع في: 2020/10/22) https://bit.ly/3m2fG3R

11- دراج، عمرو." **الربيع العربي: الواقع والأفاق- رؤية إستشرافية-**". المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، 27 /11/ 2015.

(تم تصفح الموقع في: 2019/12/28) https://bit.ly/3bsUK0E

12- حمدوش، رياض." تطور مفهوم بناء السلام: دراسة في النظرية والمقاربات".

(تم تصفح الموقع في: 2018/9/11) https://bit.ly/2F7FcFv

13- حمدي، سمير . " آليات الثورة المضادة تونس ومصر مثالا". 2014/5/12.

(تم تصفح الموقع في: 2018/12/20) https://bit.ly/2SAfsVq

14- حفار، باسل." **مقتل سليماني.. الأسئلة الصعبة**". مركز إدراك للدراسات والإستشارات، 16 /2020/1.

(تم تصفح الموقع في: 2020/8/14) https://bit.ly/3l4YnyS

15- مركز كارنيغي للشرق الأوسط . "**إعلان دمشق**".

(تم تصفح الموقع في: 2020/6/18) https://bit.ly/3g16s4V

16- ساعد، حورية. "**البعد الامني في الشراكة الأورو متوسطية**" .

(تم تصفح الموقع في: 2019/11/19) https://bit.ly/3nqGEE8

17- سنو، عبد الرؤوف. " **الوحدة المصرية السورية 1958-1961: لماذا لم تصحح تلك المحاولة الواحدة؟**". 2004/09/25.

(تم تصفح الموقع في: 2020/6/3) https://bit.ly/312WMCO

18- سعد، رفعت فكري. "**جون كالفن رائد الإصلاح الديني في أوروبا**". الأهرام، العدد 45062، 2010/4/22.

(تم تصفح الموقع في: 2018/6/14) https://bit.ly/30ENHzb

19- عطوان، عبد الباري." **الأسد يكشف لأول مرة عن أسرار جديدة عن الأسباب الحقيقية للأزمة السورية**". رأي اليوم، 2019/10/11.

(تم تصفح الموقع في: 2020/6/29) https://bit.ly/31Rs5iS

20- ـــــ، ـــــ." **لماذا الإستهداف الأمريكي الإسرائيلي لسورية والعراق يتصاعد هذه الأيام؟**". رأي اليوم، 2020/4/1.

(تم تصفح الموقع في: 2020/8/24) https://bit.ly/33iGS8h

21- ـــــ، ـــــ. "**ترامب يمنح النفط السوري رسميا للإدارة الذاتية الكردية**". رأي اليوم، 2020/8/3.

(تم تصفح الموقع في: 2020/9/6) https://bit.ly/3cOUhIs

22- عكنان، أسامة." **دور الإنترنت في الثورات العربية**". المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2019.

(تم تصفح الموقع في: 2019/12/17) https://bit.ly/2Xcs8Ur

23- فرج، حسان ." **رسائل العدوان الثلاثي على سوريا**". المؤتمر الوطني الديمقراطي السوري، 2018/4/16.

(تم تصفح الموقع في: 2020/7/19) https://bit.ly/33Y9y7c

24- صالح، أحمد وعربش، زياد أيوب. "**الإطار الإستراتيجي لإعادة البناء في سوريا**".

(تم تصفح الموقع في: 2020/9/26) https://bit.ly/3oE9scN

25- قاسمية، خيرية. "**مواضيع في التاريخ العربي الحديث منذ نهاية الحكم العثماني حتى بداية القرن الحادي والعشرين**". شبكة المعرفة الريفية.

(تم تصفح الموقع في: 2019/7/2) https://bit.ly/34DbIb6

26- شحادة، إمطانس وروحانا، نديم. "**رؤية إسرائيلية للثورات العربية**". مؤسسة مدى الكرمل، حيفا: المركز العربي للدراسات الإجتماعية والتطبيقية، ديسمبر 2014.

(تم تصفح الموقع في: 2020/5/3) https://bit.ly/3bG9g5c

27- غليان، عليان." **العدوان الثلاثي على سوريا: مكاسب صافية لمحور المقاومة وروسيا**". رأي اليوم، 2018/4/16.

(تم تصفح الموقع في: 2020/7/18) https://bit.ly/33YCNXC

ثانيا: باللغة الإنجليزية.

أ- الكتب (Books).

1- Ajawin, Amanuel (Ed.). **History of the Middle East**. New Jersey: Fairleigh Dickinson University, 2012.

2- Akgün, M. and Tiryaki, S. (eds). **Future of Syria**. Istanbul: Global Political Trends Center, 2017.

3- Arce, Moisés and Rice, Roberta (eds) .**Protest and Democracy**. Canada: University of Calgary Press, 2019.

4- Ashwarya, Sujata and Alam , Mujib (eds). **Contemporary West Asia: Perspectives on Change and Continuity**. London: Routledge,2019.

5- Bátor, Peter and Ondrejcsák, Róbert(eds). **Panorama of Global Security Environment**. Bratislava: Centre for European and North Atlantic Affairs, 2014.

6- Bevir, Mark. **Encyclopedia of Political Theory** . Thousand Oaks, California : SAGE Publications, 2010.

7- Birdsall, Nancy (ed) .**Short of the Goal : U.S Policy and Porly Performing States**. Washington D C: Center for Global Development, 2006.

8- Born, Hans and Schnabel , Albrecht (eds). **Security Sector Reform in Challenging Environments**. Münster: LIT Verlag, 2009.

9- Bosanquet, Bernard. **The Philosophical Theory of the State** . Canada: Botched Books, 2001.

10- Brenner, Neil. **New State Spaces Urban Governance and the Rescaling of Statehood**. New York: Oxford University Press,2004 .

11- Bryden, Alan and Hänggi, Heiner (eds). **Security Governance in Post-conflict Peacebuilding**. Geneva: DCAF, 2005.
12- Bush, George W. **The National Security Strategy of the United States of America** . Washington DC: White House, September 2002.
13- Callinicos, Alex. **The Revolutionary Ideas of Karl Marx**. London: Bookmarks Publications Ltd, 1995.
14- Caplan, Richard. **International Governance of War-Torn Territories: Rule and Reconstruction**. New York: Oxford University Press, 2005.
15- Choueiri, Youssef M.(ed.). **A Companion to the History of the Middle East**, Malden: Blackwell Publishing Ltd, 2005.
16- Christiano, Thomas and Christman, John. **Contemporary Debates in Political Philosophy**. UK: Blackwell Publishing, 2009.
17- Corrêa de Oliveira, Plinio. **Revolution and Counter-Revolution**. Hanover: the American TFP, 2002.
18- Davis, John. **The Arab Spring and Arab Thaw: Unfinished Revolutions and the Quest for Democracy**. Washington: Routledge, second edition, 2016.
19- Deleuze, Gilles. **Two Regimes of Madness**. New York: Semiotext, 2007.
20- Dessì, Andrea. **Regional (Dis)order in the Middle East Historical Legacies and Current Shifts**. Rome: Istituto Affari Internazionali, 2017.
21- Ebo, Adedeji and Hanggi, Heiner (eds). **The United Nations and Security Sector Reform: Policy and Practice**. Zürich: LIT Verlag , 2020.
22- Eckhard, Steffen.**The Challenges and Lessons Learned in Supporting Security Sector Reform**. Berlin: Friedrich-Ebert-Stiftung (FES), 2016.
23- Eckstein, Harry. **Internal War: Problems and Approaches**. New York: Free Press of Glencoe, 1964.
24- Emmanuel, Steven and McDonald, William. **Kierkegaard's Concepts: Objectivity to Sacrifice**. United Kingdom: Ashgate Publishing Limited, 2015.
25- England, Madeline and Boucher, Alix. **Security sector Reform: Literature Review on Best Practices and Lessons Learned**. Washington, DC: The Henry L. Stimson Center, 2010.
26- Fawcett, Louise (Ed.). **International Relations of the Middle East**. Oxford: Oxford University Press, 2013.
27- Foran, John. **Taking Power: On the Origins of Third World Revolutions**. Cambridge: cambridge University Press, 2005.
28- Ford, Robert S. **The Syrian Civil War: A New Stage, but Is It the Final One ?**. Washington, D.C. : The Middle East Institute, 2019.
29- FPRI. **Russia's War in Syria: Assessing Russian Military Capabilities and Lessons Learned**. Philadelphia: Foreign Policy Research Institute, 2020.
30- Fukuyama, Francis. **Nation-Building: Beyond Afghanistan and Iraq**. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2006.
31- ———, ——— . **State-Building: Governance and World Order in The Twenty-First Century**. London: Profile Books LTD, 2004.
32- Funes, Maria J (Ed.). **Regarding Tilly Conflict, Power, and Collective Action**. Lanham: University Press of America, 2016.

33- Geneva Centre for Security Sector Governance. **Gender and Security Sector Reform: Examples from the Ground**. Geneva: DCAF, 2011.
25- Gerd, Junne and Verkoren, Willemijn (eds). **Post Conflict Development: Meeting New Challenges**. London: Lynne Rienner Pub, 2005.
34- Grinin, Leonid and Korotayev, Andrey. **Islamism and the Arab Spring: A World System Perspective**. Switzerland AG: Springer, 2019.
35- Grotenhuis, René. **Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States**. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2016.
36- Haas, Mark and Lesch, David (eds) .**The Arab Spring: The Hope and Reality of the Uprisings**. Boulder: Westview Press, 2017.
37- Halliday, Fred. **The Middle East in International Relations: Power, Politics and Ideology**. Cambridge: cambridge University Press, 2005.
38- Harpviken, Kristian Berg (eds) .**Troubled Regions and Failing States The Clustering and Contagion of Armed Conflict**. United Kingdom: Emerald Group Publishing Limited, 2010.
39- Hemer, Oscar and Thomas Tufte (eds). **Media and Glocal Change. Rethinking Communication for Development.** 2005.
40- Henri, Clement and Ji-Hyang, Jang. **The Arab Spring: Will It Lead to Democratic Transitions?** .New York: Palgrave Macmillan,The Asan Institute for Policy Studies, 2012.
41- Hinnebusch, Raymond and others. **UN Mediation in the Syrian Crisis: From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi**. New York: International Peace Institute, 2016.
42- Hudson, Michael C.(ed.). **The Crisis of the Arab State**. Massachusetts: Harvard Kennedy School , Belfer Center For Science And International Affairs ,2015.
43- Huntington, Samuel. **Political Order in Changing Societies**. London: Yale University Press, 1968.
44- Jackson, Robert . **Classical and Modern thought on international relations**. New York : Palgrave Macmillan, 2005.
45- ———, ——— . **The Global Covenant: Human Conduct in a World of States**. Oxford: Oxford University Press,2000 .
46- Jessop, Bob. **The Capitalist State: Marxist Theories and Methods** . Oxford : British Library, 1982.
47- Johnson, Chalmers . **Revolutionary Change**. California: Stanford University Press, 2nd edition, 1982.
48- Jones, Seth G. **Moscow's War in Syria**. Washington, D.C: Center for Strategic and International Studies, 2020.
49- Kaldor, Mary and Rangelov, Iavor (Eds) .**The Handbook of Global Security Policy** . Malden, Massachusetts: Wiley-Blackwell, June 2014.
50- Khylko, Maksym and Tytarchuk, Oleksandr (eds). **Human Security and Security Sector Reform in Eastern Europe**. Ukraine, Kyiv: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2017.
51- Koontz, Kayla. **Borders Beyond Borders: The Many (Many) Kurdish Political Parties of Syria**. Washington, D.C: Middle East Institute, 2019.
52- Korb, Lawrence and Boorstin, Robert O. **Integrated Power: A National Security Strategy for the 21st Century**. Washington: Center for American Progress, 2005.
53- Krieg, Andreas. **Socio-Political Order and Security in the Arab World: From Regime Security to Public Security**. London: Palgrave Macmillan, 2017.

54- Lewis, Charlton T. and Short, Charles . **A new Latin dictionary: Founded on the translation of Freund's Latin-German lexicon**. Oxford: The Clarendon Press.
55- Lister, Charles. **The Free Syrian Army:A decentralized insurgent brand**. Washington D.C : Brookings Institution, 2016.
56- Lund, Aron. **Divided they stand: An Overview of Syria's Political Opposition Factions**. Sweden: Foundation for European Progressive Studies, 2012.
57- ————, ————. **Syrien brinner**. Stockholm: Silc förlag, 2014.
58- Machiavelli, Niccolò. **The Prince** . Second Edition, Translated By Harvey C. Mansfield's, Chicago: The University of Chicago Press, 1985.
59- Manor, James. **Aid That Works Successful Development in Fragile States**. Washington DC: The International Bank for Reconstruction and Development, 2007.
60- Mathai, John. **Ancient and Medieval Political Thought**. India: The University of Calicut, 2011.
61- Mezran, Karim and Varvelli , Arturo (eds). **The MENA Region: A Great Power Competition**. Milan: The Italian Institute for International Political Studies, 2019.
62- Merrill, Susan. **Guide to Rebuilding Public Sector Services in Stability Operations: A Role for the Military**. United States: Strategic Studies Institute (SSI) publications, 2009.
63- Miller, Benjamin. **States, Nations, and the Great Powers: The Sources Of Regional War And Peace**. New York: Cambridge University Press, 2007.
64- Mitchell, Lincoln A. **The Color Revolutions**. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2012.
65- Moderan, Ornella (Ed.). **Toolkit for Security Sector Reform and Governance in West Africa**. Geneva: DCAF, 2015.
66- Nasr, Seyyed Hossein. **Islamic Spirituality: Foundations**. London: Routledge, 2013.
67- Paris, Ronald and Sisk, Timothy D. **The Dilemmas of State-building: Confronting the contradictions of post war peace operations**. New York: Routledge, 2009.
68- Pouligny, Béatrice and Chesterman, Simon (eds). **After mass crime: Rebuilding states and communities**. New York: United Nations University Press,2007.
69- Rackham, Harris. **Aristotle Politics** . London: University Lecturer Cambridge , 1959.
70- Robinson, James Harvey. **Readings In European History** . Boston: Athenaeum Press, 1906.
71- Rotberg, Robert I. **Haiti's Turmoil: Politics and Policy Under Aristide and Clinton**. Massachusetts: World Peace Foundation, 2003.
72- ————, ———— . **State failure and state weakness in a time of terror**. Washington D.C: Brookings Institution Press, 2003.
73- Rotberg, Robert I.(eds). **When States Fail Causes and Consequences**. New Jersey: Princeton University Press, 2004.
74- Saul, Matthew and Sweeney, James A. (eds). **International Law and Post-Conflict Reconstruction Policy**. UK : Routledge, 2014.
75- Sedra, Mark (Ed.). **The Future of Security Sector Reform**. Ontario: The Centre for International Governance Innovation.
76- SIPRI Yearbook 2002. **Armaments, Disarmament and International Security**. Oxford : Oxford University Press, 2002.
77- Skocpol, Theda. **States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China**. New York: Cambridge University Press, 1979.

78-Steinberg, Guido. **Leading the Counter-Revolution Saudi Arabia and the Arab Spring**. Berlin: German Institute for International and Security Affairs, 2014.
79- Stivachtis, Yannis A.(Ed.). **Conflict and Diplomacy in the Middle East: External Actors and Regional Rivalries**. Bristol: E-International Relations, 2018.
80- Tabrizi, Aniseh Bassiri and Pantucci, Raffaello (eds). **Understanding Iran's Role in the Syrian Conflict**. London : The Royal United Services Institute, 2016.
81- Taylor, Hebden. **The Christian Philosophy of Law, Politics, and the State** . New Jersey: Craig Press, 1969.
82- Tignor, Robert L. **Modernization and British Colonial Rule in Egypt 1882-1914**. New Jersey: Princeton University Press, 1966.
83- Tilly, Charles. **From Mobilization to Revolution**. Boston: Addison-Wesley,1978.
84- Todd, Allan. **Revolutions 1789-1917**. United Kingdom: Cambridge University Press, 2003.
85- Tondini, Matteo. **Statebuilding and Justice Reform: Post-Conflict Reconstruction in Afghanistan**. United Kingdom: Routledge, 2010.
86- Turok, Ben. **Readings in the ANC Tradition: History and ideology**. Auckland Park: Jacana Media, 2012.
87- United States Agency for International Development (USAID) .**Introduction to Organizational Capacity Development.** Washington, DC: Pact's Learning Series Publications, 2010.
88- United States Institute of Peace. **Guiding Principles for Stabilization and Reconstruction**. Washington D.C: USIP, 2009.
89- Youssef, Bachar. **French role in the Syrian crisis Escalation of the conflict with Russia**. Reims: Université de Reims Champagne-Ardenne, 2017.
90- Zartman, Jonathan K.(Ed.). **Conflict in the Modern Middle East: An Encyclopedia of Civil War, Revolutions and Regime Change**. Santa Barbara, CA: ABC-CLIO, 2020.

ب- المجلات و الدوريات العلمية (Periodicals and Scientific Magazines).

1- Abdul, Ahmed. " Terrorism in Egypt :Analysis of the Narrative of Post-Arab Spring Terrorism". **International Journal of Science and Society,** Vol 2 , No 1 , March 2020.
2- Ağca, Fehmi. " The Effect of Syria Crisis on the Transformation and Integration of the Middle East". **Bilge Strategy**, Vol 5, No 8, 2013.
3- Ahmed, Zeinab A. " Russian Role In Syria In The Light Of Its Strategy Towards The Middle East (2015-2018) ". **Eurasian Journal of Social Sciences**, Vol 6, No 3, 2018.
4- Akgul, Nazife Selcen Pinar. " From Stillness to Aggression: The Policy of Saudi Arabia towards Syria after the Arab Spring". **International Journal of Humanities and Social Science**, Vol 6, No 9; September 2016.
5- Akgün, Mensur and others. " State-Building: Political, Structural and Legal Issues". **Dialogue Workshop**, European Institute of the Mediterranean , April 2017.
6- Alkouri, Ahmad Mohd. "Arab National Identity Crisis: Political Strategies and The National Unity Conflict in Munis Arrazzaz's Alive In The Dead Sea". **Arab World English Journal**, Vol 5, No 1, 2014.
7- Al-Tamimi, Aymenn Jawad. " Idlib and Its Environs Narrowing Prospects for a Rebel Holdout". **Policy Notes**, No 75,The Washington Institute for Near East Policy, February 2020.
8- Andersen , Louise. "Security Reform In Fragile States". **DIIS Working Paper**, No 15, 2006.

9- Asseburg, Muriel and Wimmen , Heiko. "Geneva II – A Chance to Contain the Syrian Civil War". German Institute for International and Security Affairs, **SWP Research Paper**, No 10, January 2014.
10- Asseburg, Muriel. " Reconstruction in Syria: Challenges and Policy Options for the EU and its Member States", German Institute for International and Security Affairs. **SWP Research Paper**, No 11, July 2020.
11- Australian National University. "The Twin Processes of Nation Building and State Building". **SSGM: State, Society and Governance in Melanesia**, No 1, 2007.
12- Aziz, Lara. " The Syrian Kurds in the US foreign policy: long-term strategy or tactical ploy? ". **CECRI, Analysis Note**, No 66, January 2020.
13- Bali, Ash U. " Justice Under Occupation: Rule of Law and the Ethics of Nation-Building in Iraq". **Yale Journal of International Law**, Vol 30, 2005.
14- Banerjea, Udit. " Revolutionary Intelligence: The Expanding Intelligence Role of the Iranian Revolutionary Guard Corps". **Journal of Strategic Security**, Vol 8, No 3, Fall 2015.
15- Bannelier, Karine. " Military Interventions against ISIL in Iraq, Syria and Libya, and the Legal Basis of Consent". **Leiden Journal of International Law**, Vol 29, 2016.
16- Barfi, Barak. " Ascent of the PYD and the SDF". The Washington Institute for Near East Policy, **Research Notes**, No 32, April 2016.
17- Barnett, Michael and Others. "Peacebuilding: What Is in a Name? " . **Global Governance**, No 13, 2007.
18- Blanga, Yehuda U. " Saudi Arabia's Motives in the Syrian Civil War". **Middle East Policy Council**, Vol 24, No 4, Winter 2017.
19- Bogdandy, Armin von and Others. "State-Building, Nation-Building, and Constitutional Politics in Post-Conflict Situations: Conceptual Clarifications and an Appraisal of Different Approaches". **Max Planck Yearbook of United Nations Law**, Netherlands, Vol 5, 2005.
20- Bowker, James and Tabler, Andrew. " The Narrowing Field of Syria's Opposition". **Beyond Islamists & Autocrats**, Washington Institute for Near East Policy, 2017.
21- Bresheeth, Haim. "The Arab Spring: A View from Israel". **Middle East Journal of Culture and Communication**, No 5, 2012 .
22- Brook, Rosa Ehrenreich. " Failed States, or the State as Failure? " . **The University of Chicago Law Review**, Vol 72, No 4, Fall 2005.
23- Bryden, Alan and Donais, Timothy. "Shaping a Security Governance Agenda in Post-Conflict Peacebuilding". **DCAF Policy Paper**, No 11, November 2005.
24- Juneau, Thomas. "Iran's costly intervention in Syria: A pyrrhic victory". **Mediterranean Politics**, 2018.
25- Call, Charles T. " Beyond the 'failed state': Toward conceptual alternatives". **European Journal of International Relations**, Vol 17, No 2, June 2011.
26- Call, Charles T. and Cousens, Elizabeth M. " Ending Wars and Building Peace: International Responses to War-Torn Societies". **International Studies Perspectives**, Vol 9, No 1, February 2008.
27- Carneiro, Robert. "A Theory of the Origin of the State" . **Studies in Social Theory** , N03, California : The Institute for Humane Studies ,1977.
28- Celso, Anthony. " Zarqawi's Legacy: Al Qaeda's ISIS "Renegade" " .**Mediterranean Quarterly**, Vol 26, No 2, June 2015.

29- Chengte, Pralhad V. "The Concept of Revolution". **International Journal of Political Science**, Vol2, No 4, 2016.
30- Chen, Li-Ju. " Do Gender Quotas Influence Women's Representation and Policies? " . **The European Journal of Comparative Economics**, Vol 7, No 1, June 2010.
31- Cojanu, Valentin and Popescuand, Alina Irina. " Analysis of Failed States: Some Problems of Definition and Measurement" . **The Romanian Economic Journal** , Year 10, No 25, November 2007.
32- Cowger, Alfred . "Rights and Obligations of Successor States: An Alternative Theory " . **Case Western Reserve Journal of International Law**, Vol 17, 1985.
33- Cristea, Loana. " Niccolò Machiavelli and the State" . **South-East European Journal of Political Science**, No 4, The Lumina University Of South-East Europe ,Romania, 2013.
34- Cucuta, Radu Alexandru. "Theories of Revolution: The Generational Deadlock". **Challenges of the Knowledge Society**, Vol 3, 2013.
35- Danner, Leno Francisco and Danner, Fernando. "Modernity and colonialism: on the historical-sociological blindness of the theories of modernity". **SOFIA, VITÓRIA**,Vol 6, No 1, January 2017.
36- Detzner, Sarah. "Modern post-conflict security sector reform in Africa: patterns of success and failure". **African Security Review**, Vol 26, No 2, 2017.
37- Diani, Mario. "The concept of social movement". **The Sociological Review**, Vol 16, 1999.
38- Đidić, Ajdin." Turkey's Erratic Foreign Policy in the Middle East, 2011-2017 ". **EJTS European Journal of Transformation Studies**, Vol 7, No1, 2019.
39- Dunne, Michele. " Fear and Learning in the Arab Uprisings". **Journal of Democracy**, Vol 31, No 1, January 2020.
40- Eisner, Meagan. " The Syrian Crisis: Failed Mediation and Implications for Conflict Resolution". **New Visions for Public Affairs**, Vol 11, Spring 2019.
41- Eizenstat, Stuart E. and Weinstein, Jeremy M. "Rebuilding Weak States". **Foreign Affairs**, Vol 84, No 1, January /February 2005.
42- EKŞİ, Muharrem. " The Syria Crisis as a Proxy War and the Return of the Realist Great power politics". **Hibrit Savaşları Özel Sayısı**, Vol 1, No 2, October 2017.
43- Elhusseini, Fadi. " Post Arab Spring Thoughts:The Middle East between External and Internal Mechanisms (Political Economic & Social Forces) " . **HEMISPHERES,** Vol 29, No 2, 2014.
44- El-Said, Hamed and Harrigan, Jane. " Globalization, International Finance, and Political Islam in the Arab World". **Middle East Journal**, Vol 60, No 3, Summer 2006.
45- Enor, FN and Chime, J. "Reflections on Revolution in Theory and Practice". **Pyrex Journal of History and Culture**, Vol 1, No 2, November 2015.
46- Fawcett, Louise. " States and sovereignty in the Middle East: myths and realities". **International Affairs**, Vol 93 , No 4 ,2017.
47- Fildis, Ayse Tekdal. " "Greater Israel" Project and Balkanization of Syria". **Balkan and Near Eastern Journal of Social Sciences**, Vol 3, 2017.
48- Francois, Masabo. " Role of Civil Society Organizations in Conflict and Post-Conflict Situations in Rwanda". **Journal of African Conflicts and Peace Studies**, Vol 3, No 2, June 2017.

49- Fukuyama, Francis. " The Imperative of State-Building", **Journal of Democracy**. Vol 15, No 2, April 2004.
50- Fürtig, Henner. " Iran and the Arab Spring: Between Expectations and Disillusion" . **GIGA Working Papers**, No 3, German Institute of Global and Area Studies, November 2013.
51- Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces. "A Security Sector Governance Approach to Women, Peace and Security". **Policy Brief**, 2019.
52- Geping, NIU. "An Exploration of the Concept of the Modern Nation State: The Case of China". **Core Ethics**, Vol 4, 2008.
53- Girdner, Eddie. "The Greater Middle East Initiative Regime change Neoliberalism and US Global Hegemony". **The Turkish Yearbook of International Relations**, Vol 36, 2005.
54- Goldstone, Jack A. "Rethinking Revolutions: Integrating Origins, Processes, and Outcomes". **Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East**, Vol 29, No1, 2009.
55- ————, ———— . "Toward a Fourth Generation of Revolutionary Theory". **Annual Review of Political Science** , Vol 4, 2001.
56- Grugel, Jean and Riggirozzi, Pia. "Post-neoliberalism in Latin America: Rebuilding and Reclaiming the State after Crisis". **Development and Change**, Vol 43 , No 1, 2012.
57- Gusev, Leonid. " The Astana Process: Problems and Prospects". **The Market for Ideas**, No25, October 2020.
58- Halliday, Fred. " The Sixth Great Power: On the Study of Revolution and International Relations". **Review of International Studies**, Vol 16, No 3, 1990.
59- Hameiri, Shahar. "Failed states or a failed paradigm? State capacity and the limits of institutionalism". **Journal of International Relations and Development**, Vol 10, No 2, 2007.
60- Hamre, John J and Sullivan, Gordon R. " Toward postconflict reconstruction". **The Washington Quarterly**, Vol 25, No 4, Autumn 2002.
61- Hassan, Daud. "The Rise of the Territorial State and The Treaty Of Westphalia". **Yearbook of New Zealand Jurisprudence** , Vol 9, 2006.
62- Hebert, Adam J. " In Case You Missed it: Airpower Killed ISIS" **Air Force Magazine**, Vol 101, No 3, March 2018.
63- Hindess, Barry. "Locke's State of Nature". **History of the Human Sciences** , Vol 20, No 3, 2007.
64- Hinnebusch, Raymond. " The Battle over Syria's Reconstruction". **Global Policy**, Vol 11, No 1, February 2020.
65- Höckel, Kathrin. "Beyond Beirut: Why reconstruction in Lebanon did not contribute to state making and stability". **Occasional Paper** , No 4, Crisis States Research Centre, London School of Economics, July 2007.
66- Holler, Manfred J. "Niccolò Machiavelli on Power". **RMM journal Frankfurt School Verlag**, January 2009.
67- Homel, Peter and Masson, Nicolas. "Partnerships for human security in fragile contexts: where community safety and security sector reform intersect". **Australian Journal of International Affairs**, 2016.
68- Ibish, Hussein." What's at Stake for the Gulf Arab States in Syria? ". **Issue Papers**, Arab Gulf States Institute in Washington, June 2016.
69- Imhonopi, David and others. "Collective Behaviour and Social Movements: a Conceptual Review". **Research on Humanities and Social Sciences**, Vol 3, No 10, 2013.

70- Izumikawa, Yasuhiro. " Strategic Innovation or Strategic Nonsense?Assessing the Bush Administration's National Security Strategy". **The Japanese Journal of American Studies**, No 15, 2004 .
71- Jabareen, Yosef. " Conceptualizing "Post-Conflict Reconstruction" and "Ongoing Conflict Reconstruction" of Failed States". **International Journal of Politics Culture and Society**, Vol 26, No 2, June 2013.
72- Javed, Mohd. " Role Of Hezbollah In The Syrian Conflict". **European Journal of Social Sciences Studies**, Vol 3, No1, 2019.
73- Karim, Sajid. " Syrian crisis: Geopolitics and implications". **BIISS Journal**, Vol37, No 2, April 2016.
74- Kleinfeld, Rachel. "Fragility and Security Sector Reform". **FSG Policy Brief**, No 3, September 2016.
75- Knight, W. Andy. Disarmament, "Demobilization, and Reintegration and Post-Conflict Peacebuilding in Africa: An Overview". **African Security**, 2008.
76- Korany, Bahgat. " Crisis and New Agenda of the Arab States". **IEMed. Mediterranean Yearbook**, 2015.
77- Krasner, Stephen. "Sharing Sovereignty: New Institutions for Collapsed and Failing States". **International Security** Vol 29, No2, 2004.
78- Lake, David. " The Practice and Theory of US Statebuilding". **Journal of Intervention and Statebuilding**, Vol 4, No3, September 2010.
79- Lappinm, Yaakov. " Israel's Strategic Goal in Syria". **BESA Center Perspectives Paper**, No 1250, August 2019.
80- Larzillière, Pénélope. "Production of norms and securitization in development policies: from"HumanSecurity"to"SecuritySector Reform" ". American University of Beirut, **Working Paper Series**, No 13, December 2012.
81- Lawson, George. "Within and Beyond the 'Fourth Generation' of Revolutionary Theory". **Sociological Theory**, Vol 34, No2, 2016.
82- Levy, David and Egan, Daniel . "A Neo-Gramscian Approach to Corporate Political Strategy: Conflict and Accommodation in the Climate Change Negotiations" . **Journal of Management Studies** , No 40, June 2003.
83- Lister, Charles. "Syria Still Matters: Charting a Strategic Approach to Syria Policy". **Policy Paper**, Middle East Institute, September 2020.
84- Lund, Aron. "From Cold War to Civil War: 75 Years of Russian-Syrian Relations". **UI Paper**, The Swedish Institute of International Affairs, July 2019.
85- ———— , ———— ." The Non-State Militant Landscape in Syria". **CTC Sentinel**, Vol 6, No 8, August 2016.
86- Markland, Jared and Lalwaney, Krittika. " The Syrian National Council: a victorious opposition? ". **IMES Capstone Paper Series**, The George Washington University, Institute for Middle East Studies, May 2012.
87- Maull, Hanns Walter. "Containing Entropy, Rebuilding the State: Challenges to International Order in the Age of Globalisation". **International Politics and Society/Internationale Politik und Gesellschaft**, Vol 2, 2002.
88- Michèle, Flournoy and Pan, Michael. "Dealing with demons: Justice and reconciliation". **The Washington Quarterly**, Vol 25, No 4, Autumn 2002.

89- Natsios, Andrew S. "The Nine Principles of Reconstruction and Development". **Parameters**, Vol 35, No3, Autumn 2005.
90- Nay, Olivier. "Fragile and failed States: Critical Perspectives on Conceptual Hybrids". **international Political Science Review**, Vol 34, No 3, 2013.
91- Nijkerk, Margaux. "France's Role in Syrian Reconstruction, and the Implications for Israel". **Strategic Assessment**, Vol 21, No 4, January 2019.
92- Nuruzzaman, Mohammed. " Qatar and the Arab Spring: Down the Foreign Policy Slope". **Contemporary Arab Affairs**, Vol 8, No 2, 2015.
93- Ogunnowo, Oluwaseyi Emmanuel. " International Law and Humanitarian Intervention in the Syrian Civil War :The Role of the United States". **SAGE Open**, April-June 2020.
94- Olin, Erik. "Seminar on Theories of the State", Department of Sociology University of Wisconsin. **Sociology 924**, Fall Semester 2002.
95- Orman, Turkan Firinci. "An Analysis of the Notion of a Failed State". **International Journal of Social Science Studies**, Vol 4, No 1, January 2016.
96- Ottaway, Marina and Stefan Mair. " States at Risk and Failed States Putting Security First". **Democracy & Rule of Law** , Carnegie Endowment for International Peace, German Institute for International and Security Affairs, September 2004.
97- Ottaway, Marina. " Rebuilding State Institutions in Collapsed States". **Development and Change**, Vol 33, No 5, UK, Institute of Social Studies, 2002.
98- Ozkan, Mehmet and Korkut, Hasan. " Turkish Foreign Policy towards the Arab Revolutions". **Epiphany**, Vol 6, No1, 2013.
99- Price, Bryan. " Syria: A Wicked Problem for All". **CTC Sentinel**, Vol 6, No 8, August 2013.
100- Rabinovich, Itamar. "Israel and the Changing Middle East". **Middle East Memo**, No 34, January 2015.
101- Raederm, Linda C. " Augustine And The Case For Limited Government" . **Humanitas**, vol 16, No 2, 2003.
102- Riemer, Andrea K. "The concepts of state building, nation building and society building" **AARMS**, Vol. 4, No. 3, 2005.
103- Robertson, Archibald H. "National Liberation Movements and the Question of Socialism". **Quarterly Journal of the Marxist-Leninist League**, No 28, 1984.
104- Rodrik, Dani, Globalisation. " Social Conflict and Economic Growth". **The World Economy**, Vol 21, No 2, 1998.
105- Rózsa, Erzsébet N. " Geo-Strategic Consequences of the Arab Spring". **Papers IEMed**, No 19, European Institute of the Mediterranean, June 2013.
106- Schneider, Tobias. " The Fatemiyoun Division: Afghan fighters in the Syrian civil war". **policy paper 2018**, Middle East Institute, Washington, D.C, October 2018.
107- Schoeman, A. "The dilemma of the failed state thesis in post-9/11 world affairs". **Koers**, Vol 73, No 4,2008.
108- Scott, Feil." Building Better Foundations: Security in Post-Conflict Reconstruction ". **The Washington Quarterly**, Vol 25, No 4, Autumn 2002.
109- Shay, Shaul and Karmon, Ely. " Jabhat Fateh al-Sham Did Jabhat al-Nusra Split from Al-Qaeda? ". **IPS Publication**, Institute for Policy and Strategy Herzliya, August 2016.

110- Simon, Steven."Course Correction: Preventing State Collapse in Syria". **Quincy Paper** , No 3, August 2020.
111- Solomon, Christopher. " The Syrian Desert Hawks: flying no more". **CRU Policy Brief**, Clingendael: the Netherlands Institute of International Relations, February 2020.
112- Spirova, Maria. "Corruption and Democracy The "Color Revolutions". **Taiwan Journal of Democracy**, Vol 4, No2, December 2008.
113- Steinberg, Guido. " Ahrar al-Sham: The "Syrian Taliban" Al-Nusra Ally Seeks Partnership with West". **SWP Comments**, No 27, May 2016.
114- ———, ——— . " The New "Lions of Syria" Salafist and Jihadist Groups Dominate Insurgency". **SWP Comments**, No 19, April 2014.
115- Stepanova, Ekaterina. " Russia's Foreign and Security Policy in the Middle East: Entering the 2020s". Istituto Affari Internazionali, **IAI Papers**, No 20, June 2020.
116- ———, ——— . " Russia's Syria Policy: The Hard Path of Military Disengagement". **PONARS Eurasia**, No 511, February 2018.
117- Takamizawa, Eiko. "Revitalization Movements Theory and Japanese Mission". **Torch Trinity Journal**, Vol 7, 2004.
118- Tiruneh, Gizachew. "Social Revolutions: Their Causes,Patterns, and Phases". **SAGE Open**, July-September 2014.
119- Tokmajyan, Armenak. " Hezbollah's Military Intervention in Syria: Political choice or religious obligation? ". **Approaching Religion**, Vol 4, No 2, December 2014.
120- ———, ——— . " How Southern Syria Has Been Transformed Into a Regional Powder Keg". **Working Paper,** Carnegie Endowment for International Peace, July 2020.
121- Utz, Raphael. " Nations, Nation-Building, and Cultural Intervention: A Social Science Perspective ". **Max Planck Yearbook of United Nations Law**, Netherlands, Vol9, 2005.
122- Valensi, Carmit and Dekel, Udi. "Syria – From a State to a Hybrid System: Implications for Israel". **Memorandum**, No 171, January 2018.
123- van Veen, Erwin and Leeuwen, Jan . " Turkey in northwestern Syria: Rebuilding empire at the margins". **CRU Policy Brief**, Clingendael: the Netherlands Institute of International Relations, June 2019.
124- Wamy, Kumaras. " Who am I? The identity crisis in the Middle East **". Middle East Revieu of International Affairs**, Vol 10, No 1, March 2006.
125- Wani, Hilal Ahmad. " The Role of Civil Society in Conflict Prevention in Jammu and Kashmir". **International Journal of Business and Social Scienc**e, Vol 2, No 4, March 2011.
126- Waśko-Owsiejczuk, Ewelina. " The American Military Strategy to Combat the 'IslamicState' in Iraq and Syria". **Polish Political Science Yearbook**, Vol 45, 2016.
127- Wolczuk, Kataryna and Žeruolis, Darius. "Rebuilding Ukraine An Assessment of EU Assistance", Royal Institute of International Affairs. **Ukraine Forum**, August 2018.
128- Xhelili, Laureta. " The Challenges of State-building: A study of the state-building process in Kosovo". **M2 - Bachelor Degree**, Department of Political Science, Lund University, Sweden, 2012.
129- Zambelis, Chris. " Institutionalized 'Warlordism': Syria's National Defense Force". **Terrorism Monitor**, Vol 15, No 6, March 2017.
130- Zreik, M. " China's involvement in the Syrian crisis and the implications of Its Neutral Stance In The War". **RUDN Journal of Political Science**, Vol 21, No 1, 2019.

ج- الملتقيات والندوات. (Seminars and Forums)

1- Azani, Nadia Sarah and Others. " The Interest and Strategy of the Syrian Kurds in the Post-Syrian Uprising 2011". **International Conference on Strategic and Global Studies (ICSGS)**, Central Jakarta, Indonesia, 24-26 October 2018.
2- Balfour, Rosa. " Democracy and Security in the Mediterranean: Recent Policy Developments". **Conference on Democracy and Security in the Barcelona Process**, Rome, 7-8 May 2004.
3- Gourevitch, Alex. "The Myth of the Failed State". **Paper prepared for a conference of the International Studies Association,** New York , Columbia University,2005.
4- Potter, Donald W. "State Responsibility, Sovereignty, and Failed States". **Refereed paper presented to the Australasian Political Studies Association Conference**, University of Adelaide, Australia, 29 September-1 October 2004.
5- Shay, Shaul and Karmon, Ely. " Jabhat al-Nusra at Crossroads". **The 16th Annual Herzliya Conference**, Institute for Policy and Strategy IPS Herzliya, 14-16 June 2016.
6- Woodward, Susan L. "Fragile States: Exploring the Concept". **Paper presented at the States and Security Learning Group at the Peace and Social Justice Meeting of the Ford Foundation**, Rio de Janeiro, Brazil, November 2004.

د- التقارير (Reports).

1- Akın, Merve. " The Killing of Qassem Soleimani: Regional Implications". **TRT World Research Centre**, İstanbul, January 2020.
2- Arab Center for Research and Policy Studies. "The Astana Agreement: Russia Pre-empts No-Fly Zones". **Assessment Report**, May 2017.
3- Böttcher, Annabelle. " Humanitarian Aid and the Battle of Aleppo". **The Center for Middle Eastern Studies**, University of Southern Denmark, January 2017.
4- Brahimi, Lakhdar. "State-Building in Crisis and Post-Conflict Countries". **Report**, United Nations, June 2007.
5- Cafarella, Jennifer and Wallace, Brandon. " ISIS's Second Comeback: Assessing the Next ISIS Insurgency". **ISW report**, Washington, DC, Institute for the Study of War, June 2019.
6- Cerulli, Rossella. " Russian Influence in the Middle East". **American Security Project, ASP Report**, September 2019.
7- Chounet-Cambas, Luc. "Disarmament in Syria, United Nations". ESCWA, **The National Agenda for the Future of Syria Programme**, Beirut, 2018.
8- European Asylum Support Office (EASO) ." Syria Actors". **Report** , December 2019.
9- ——————."Syria Security situation". **Report** , November 2019.
10- European Parliament. "Rebuilding the Iraqi State: Stabilisation Governance and Reconciliation ". **EU reports**, Directorate-General for External Policies, February 2018.
11- Fritz, Verena and Menocal, Alina Rocha. " Understanding State-Building from a Political Economy Perspective: An Analytical and Conceptual Paper on Processes, Embedded Tensions and Lessons for International Engagement". **Report for DFID's Effective and Fragile States Teams**, Overseas Development Institute, London, September 2007.
12- Görgülü, Aybars. " Qatar and Syria Crisis". **PODEM Report**, Center for Public Policy and Democracy Studies, Istanbul, March 2018.

13- Haran, V.P. "Roots of the Syrian Crisis". **IPCS Special Report 181**, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, March 2016.
14- Hauch, Lars. " Mixing politics and force Syria's Constitutional Committee in review". **CRU Report**, Clingendael: the Netherlands Institute of International Relations, August 2020.
15- Hodek, Jakub and Panadero, Miguel. **Iran Strategic Report** . Center for Global & Strategic Studies, July 2019.
16- Holliday, Joseph. " The Syrian Army: Doctrinal Order of Battle". **Report**, Washington: Institute for the Study of War, February 2013.
17- Hoove, Lotte ten and Scholtbach , Álvaro Pinto. "Democracy and Political Party Assistance in Post-Conflict Societies". **Netherlands Institute for Multiparty Democracy**, The Hague: NIMD Knowledge Centre, August 2008.
18- Humud, Carla E. and Blanchard, Christopher M. " Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response". **CRS Report**, Congressional Research Service, July 2020.
19- International Crisis Group. " Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition". **Report N°146**, Brussels, October 2013.
20- Katzman, Kenneth. "Iran's Foreign and Defense Policies". **Report No 44017**, Congressional Research Service, April 2020.
21- McLoughlin, Claire."Topic Guide on Fragile States". **Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC)** ,UK Department for International Development, University of Birmingham, August 2009.
22- Menocal, Alina Rocha and Othieno. Timothy ,"The World Bank in Fragile Situations: An Issues Paper". **Report**, World Bank Group, Amsterdam, July 2008.
23- Pouligny, Béatrice. "Rebuilding Societies: Strategies for Resilience and Recovery in Times of Conflict". **Working Group Report of the Middle East Strategy Task Force** , Atlantic Council, United States Institute of Peace, Washington, DC , April 2016.
24- Sandikli, Atilla and Salihi, Emin. "Iran the Shia crescent and the Arab Spring". **Report No 35**, Wise Men Center For Strategic Studie, Istanbul, August 2011.
25- Sary, Ghadi. " Kurdish Self-governance in Syria: Survival and Ambition". **Chatham House**, London: Royal Institute of International Affairs , September 2016.
26- Scott, Zoe." Literature Review on State-Building". Governance and Social Development Resource Centre, **Report**, Department for International Development, University of Birmingham, May 2007.
27- Sever, Ayşegül. " Regionalism Revisited in the Post-Arab Spring Middle East". **Report**, LSE IDEAS Strategic Update, April 2019.
28-Singh, Michael and Stroul, Dana. **Syria Study Group, Final Report**. United States Institute of Peace, September 2019.
29- Slim, Hugo and Trombetta, Lorenzo. " Syria Crisis Common Context Analysis". **Report 2014**, United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, New York, 2014.
30- Sulce, Marija. " The Syrian Conflict: Nearing the End? ". **The War Report 2018**, Geneva Academy of International Humanitarian Law and Human Rights, January 2019.
31- The Carter Center. " a review of isis in syria 2016 – 2019". **Report**, The Carter Center Syria Project, March 2019.

32- Tsakarissianos, Giorgos. " Social mobility and VET ". **Fourth report on vocational education and training research in Europe**, Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities , 2008.
33- UNDP. "Capacity Development: Empowering People and Institutions". **Annual Report 2008**, New York: United Nations Development Programme, 2008.
34- ————. "Rebuilding state structures: methods and approaches". **Regional Bureau for Europe and the CIS**, New York, 2001.
35- Valters, Craig and Others. "Security progress in post-conflict contexts Between liberal peacebuilding and elite interests". **Report**, Overseas Development Institute, ODI, London, 2015.
36- Willem, Theo Osterveld and Willem, Bloem. " The Rise and Fall of ISIS: From Evitability to Inevitability". **Annual Report 2016/2017**, The Hague Centre for Strategic Studies, 2017.
37- World Bank. "End Poverty". **Annual report 2017**, Washington DC, 2017.
38- Wyler, Liana Sun." Weak and Failing States: Evolving Security Threats and U.S. Policy". **CRS Report for Congress**, August 2008.
39- Yüksel, Engin. " Strategies of Turkish proxy warfare in northern Syria". **CRU Report**, Clingendael: the Netherlands Institute of International Relations, November 2019.

هـ- مواقع الأنترنيت (Website).

1- AbuKhalil, As`ad. **" How The Saudi-Qatari Rivalry Has Fueled The War In Syria"**. The Intercept, 29/6/2018.
https://bit.ly/3kX816O (accessed on 22/8/2020)
2- Agencia EFE. **" Astana-3 talks end without deal to consolidate Syria cease-fire"**. 15/3/2017.
https://bit.ly/2HGeZPk (accessed on 18/9/2020)
3- ————. **" Negotiations on Syria conclude without agreement on constitutional committee"**. 26/4/2019.
https://bit.ly/3e7i0UM (accessed on 23/9/2020)
4- Ahmed, Nafeez. **"Western firms primed to cash in on Syria's oil and gas 'frontier'"**. 1/12/2015.
https://bit.ly/31LYdEO (accessed on 1/7/2020)
5- Aji, Albert. **"Russia's Putin says time for Syrian refugees to return home"**. 9/11/2020.
https://bit.ly/3qDNhop (accessed on 24/11/2020)
6- Aksenyonok, Alexander. **"War, the Economy and Politics in Syria: Broken Links"**. 17/04/2020.
https://bit.ly/37208Je (accessed on 20/11/2020)
7- Al-Ghadhawi, Abdullah. **" China's Policy in Syria"**. Chatham House, March 2020.
https://bit.ly/30ve4Yy (accessed on 29/8/2020)
8- Ali, Zulfiqar. **" Syria: Who's in control of Idlib? "**. BBC News, 18/2/2020.
https://bbc.in/30nIcEZ (accessed on 10/8/2020)
9- Al-Khalidi, Suleiman. **"Syria's Assad says Russian bases in his country keep balance of power in region"**. Reuters, 5/10/2020.
https://reut.rs/37MXOox (accessed on 26/11/2020)
10- ————, ———— . **" Top Syrian rebel leader killed in air strike in Damascus suburb"**. Reuters, 26/12/2015.

https://reut.rs/36uL7jj (accessed on 21/8/2020)
11- Al-Tamimi, Aymenn Jawad. **" The Local Defence Forces: Regime Auxiliary Forces in Aleppo"**. 23/5/2016.
https://bit.ly/3cUjEIP (accessed on 14/8/2020)
12- Balmforth, Richard and Dalgleish, James. **" U.N. says Astana meeting on Syria a missed opportunity, no progress"**. Reuters, 29/11/2018.
https://reut.rs/35FNptS (accessed on 23/9/2020)
13- BBC News. **" Guide to the Syrian opposition"**. 17/10/2013.
https://bbc.in/30hUPl3 (accessed on 27/7/2020)
14- ————. **" Mid-East unrest: Syrian protests in Damascus and Aleppo"**. 15/3/2011.
https://bbc.in/3anwDS7 (accessed on 3/7/2020)
15- ————. **"Syria war: Turkey, Russia, Iran agree Idlib 'ceasefire' zone"**. 15/9/2017.
https://bbc.in/34CT4Bn (accessed on 20/9/2020)
16- ————." **Turkey-Syria offensive: Kurds reach deal with Syrian army"**. 14/10/2019.
https://bbc.in/33fnxVn (accessed on 2/8/2020)
17- ————. **" What is 'Islamic State'? "** . 2/12/2015.
https://bbc.in/3fUXkPd (accessed on 14/7/2020)
18- Beck, Colin J. **"Revolutions Against the State"** May 2017.
https://bit.ly/2F5zSCm (accessed on 16/1/2019)
19- Bender, Jeremy. **" Saudi Arabia just replenished Syrian rebels with one of the most effective weapons against the Assad regime"**. 10/10/2015.
https://bit.ly/34fvfOO (accessed on 20/8/2020)
20- Bhaya, Abhishek G. **"Analysis: Will war-ravaged Syria be rebuilt with non-Western aid? "**. 7/2/2019.
https://bit.ly/2W0EG0E (accessed on 10/12/2020)
21- Brinkerhoff, Derick. **" Rebuilding governance in failed states and post-conflict societies: core concepts and cross-cutting themes"**. 2005.
https://bit.ly/2GLF8vj (accessed on 9/11/2018)
22- Cafarella, Jennifer. **" Russia and Iran Prepare Offensive Targeting U.S.-Partner"**. Institute for the Study of War (ISW), 25/6/2018.
https://bit.ly/2Gjvikx (accessed on 14/8/2020)
23- Cafiero, Giorgio. **" China plays the long game on Syria"**. Middle East Institute, 10/2/2020.
https://bit.ly/30rBqOC (accessed on 31/8/2020)
24- CBS News. **"How schoolboys began the Syrian revolution? "** . 26/4/2011.
https://cbsn.ws/2PQDMAM (accessed on 3/7/2020)
25- Center for Strategic and International Studies **" .Backgrounder: Hay'at Tahrir al-Sham"**. 4/10/2018.
https://bit.ly/3n7aqOc (accessed on 9/8/2020)
26- Chossudovsky, Michel. **" "Greater Israel": The Zionist Plan for the Middle East"**. Centre for Research on Globalization, 3/12/2020.
https://bit.ly/3ngoF2Z (accessed on 11/12/2020)
27- Clarke, Hilary. **" ISIS defeated in Raqqa as 'major military operations' declared over"**. CNN, 18/10/2017.
https://cnn.it/3iicBef (accessed on 6/8/2020)

28- Cockburn, Patrick. **" Prince Mohammed bin Salman: Naive, arrogant Saudi prince is playing with fire"**. The Independent, 9/1/2016.
https://bit.ly/2GlUw1r (accessed on 21/8/2020)
29- Cohen, Eyal Tsir and Huggard, Kevin.**" What can we learn from the escalating Israeli raids in Syria? "**. Brookings Institution, 6/12/2019.
https://brook.gs/3ilKfzM (accessed on 25/8/2020)
30- Cordall, Simon Speakman. **" Astana talks achieve mixed results although crucial issues broached"**. 3/8/2019.
https://bit.ly/3mD6GmB (accessed on 24/9/2020)
31- Cosic, Jelena. **" Serbia PM Defends Lucrative Saudi Arms Sales"**.2/8/2016.
https://bit.ly/36q6EcU (accessed on 20/8/2020)
32- Council on Foreign Relations. **" Iran's Revolutionary Guards"**. 6/5/2019.
https://on.cfr.org/3l2FDjv (accessed on 12/8/2020)
33- Crowley, Michael and Restuccia, Andrew. **" US, Britain and France launch airstrikes on Syria"**. 17/4/2018.
https://politi.co/2Sm3JJW (accessed on 8/9/2020)
34- CSRC**. "Crisis, Fragile and Failed States Definitions used by the CSRC"**. The Crisis States Research Network, London School of Economics LSE, London, March 2006.
https://bit.ly/2SAsnql (accessed on 23/10/2018)
35- Daily Times. **" Syrian peace talks fail following incremental progress"**. 20/5/2017.
https://bit.ly/3e0wplP (accessed on 12/9/2020)
36- Damouny, Suheil and Benammar, Emily. **" Syria opposition parties: explained"**. ABC News, 28/8/2013.
https://ab.co/3l2sy9R (accessed on 27/7/2020)
37- Deutsche Welle. **"Russia, Iran and Turkey agree to new safe zone in war-torn Syria"**. 15/9/2017.
https://bit.ly/3e6M3vP (accessed on 20/9/2020)
38- ————. **"Syrian opposition walks out of Geneva peace talks"**. 20/4/2016.
https://bit.ly/2Tup7gB (accessed on 10/9/2020)
39- Dinnen, Sinclair. **" Nation-Building – Concepts Paper"**.
https://bit.ly/36D8TJV (accessed on 5/9/2018)
40- Drake, Matt. **"Russia, Iran and Turkey to meet to discuss Syrian war de-escalation and re-homing refugees"**. 1/8/2018.
https://bit.ly/3e7fPAA (accessed on 23/9/2020)
41- Duclos, Michel. **"Four Dreadful Scenarios for Tomorrow's Syria and What We Can Do To Avoid Them"**. 14/2/2019.
https://bit.ly/3m3hv0z (accessed on 22/11/2020)
42- Edre, U Olalia. **"The Status in International law of National Liberation movements and Their use of Armed Force".**
https://bit.ly/3lkt6Ip (accessed on 18/12/2018)
43- Egorov, Oleg and Narmania, David. **" Anti-government extremist organizations in Syria A brief overview of the main groups and their leaders"**. Russian International Affairs Council (RIAC), 2016.
https://bit.ly/33dXkqr (accessed on 4/8/2020)

44- Erel, Fatih. **" Syria talks in Geneva end in failure"**. Anadolu Agency, 19/5/2017.
https://bit.ly/2TuHXnN (accessed on 11 /9/2020)
45- Erim, Yusuf. **"EU funding to Syria obligatory for democratic constitution, free and fair elections"**. 16/3/2019.
https://bit.ly/2Ljjn8x (accessed on 9/12/2020)
46- Erlanger, Steven and Gladstone, Rick. **"France Grants Its Recognition to Syria Rebels"**. The New York Times, 13/11/2012.
https://nyti.ms/3cQft0w (accessed on 6/9/2020)
47- Erlanger, Steven. **" Seeking to Aid Rebels in Syria, France Urges End to Arms Embargo"**. The New York Times, 14/3/2013.
https://nyti.ms/30tIxWH (accessed on 7/9/2020)
48- Fahd, Abdul-Ilah. **" Analysis: Challenges of Syrian Constitutional Committee"**. Anadolu Agency, 12/11/2019.
https://bit.ly/34xlkp2 (accessed on 16/9/2020)
49- Fenton, Jonathan. **" Harvey ANALYSIS - Why UAE seeks to crush Libya's democratic transition".** Anadolu Agency, 30/3/2020.
https://bit.ly/3bGLy8W (accessed on 9/5/2020)
50- France Diplomacy. **" War in Syria: Understanding France's position"**. Ministry of Europe and Foreign Affairs , June 2020.
https://bit.ly/33ml3Vk (accessed on 8/9/2020)
51- Gadir, Ali Abdel. **"Globalization and Inequality in the Arab Region".** September 2003.
https://bit.ly/30H9Qx5 (accessed on 6/8/2019)
52- Gall, Carlotta. **" Syrian Rebels See Chance for New Life With Turkish Troops"**. The New York Times, 9/10/2019.
https://nyti.ms/3n345Di (accessed on 31/7/2020)
53- Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces. **"Security Sector Reform in Post-Confl ict Peacebuilding"**. May 2009.
https://bit.ly/2JPddN8 (accessed on 17/10/2020)
54- Graham , Teskey. **"Beyond capacity – addressing authority and legitimacy in fragile states"**. May 2012.
https://bit.ly/2SwhzJA (accessed on 9/11/2018)
55- Hallinan, Conn. **" Turkey's Latest Quagmire: Intervention in Libya".** Foreign Policy In Focus**,** 5/2/2020.
https://bit.ly/2z5i5bo (accessed on 1/3/2020)
56- Hamada, Amal and Sökmen, Melike. **" Investigating The Libyan Conflict and Peace-Building Process: Past Causes and Future Prospects"**.
https://bit.ly/364kKOD (accessed on 11/1/2020)
57- Hanlon, Bradley and Amoroso, Bryan. **"Russia Seizes Syria Diplomacy Reins"**. Institute for the Study of War(ISW), 31/10/2017.
https://bit.ly/2Tvi5bw (accessed on 20/9/2020)
58- Heavens, Andrew. **" Syria constitutional talks end without consensus on agenda: U.N. envoy".** Reuters, 29/11/2019.
https://reut.rs/37L7i58 (accessed on 16/9/2020)

59- Helfont, Samuel. **"Post-Colonial States and the Struggle for Identity in the Middle East since World War Two "**.Foreign Policy Research Institute, October 2015.
https://bit.ly/3no7HjD (accessed on 4/8/2019)
60- Hemenway, Dan. **" Chinese strategic engagement with Assad's Syria"**. Atlantic Council, 21/12/2018.
https://bit.ly/3cSjFgk (accessed on 31/8/2020)
61- Hesse, Aaron. **" Shiite Foreign Militias in Syria Iran's role in the Syrian conflict and the ISIS fight"**. Syrian American Council (SAC), August 2015.
https://bit.ly/2G7dqtj (accessed on 14/8/2020)
62- Hetland, Atle. **"Nation-building and identity"**. The Nation, 15/8/2013.
https://bit.ly/33yYIUL (accessed on 5/9/2018)
63- Hubbard, Ben and Troianovski, Anton . **" In Syria, Russia Is Pleased to Fill an American Void"**. The New York Times, 17/10/2019.
https://nyti.ms/3l7zfrh (accessed on 4/9/2020)
64- i24 News. **" UN Syria envoy hails small gains in latest peace talks"**. 15/7/2017.
https://bit.ly/3kEMaRO (accessed on 12/9/2020)
65-Jackson, Paul. **"SSR and Post-Conflict Reconstruction: Armed Wing of State-Building?** ".19/1/2015.
https://bit.ly/2SAsO3X (accessed on 2/11/2018)
66- Jin, Wang. **"Challenges before final peace in Syria"**. CGTN, 12/12/2019.
https://bit.ly/3ngdOGh (accessed on 18/11/2020)
67- Jones, Rory. **" Israel Gives Secret Aid to Syrian Rebels"**. The Wall Street Journal, 18/6/2017.
https://on.wsj.com/2Ga287H (accessed on 25/8/2020)
68- Kajjo, Sirwan. **" Rights Groups: Abuses on the Rise in Syria's Afrin"**. Voice of America (VOA), 1/6/2019.
https://bit.ly/2Go08IH (accessed on 16/8/2020)
69- Kasolowsky, Raissa. **"Russia to host Syria peace talks in July"**. Reuters, 15/5/2018.
https://reut.rs/34BUkoi (accessed on 22/9/2020)
70- Keaten, Jamey. **"No deal in sight as fifth round of UN Syria talks concludes"**. 31/3/2017.
https://yhoo.it/37PQf1U (accessed on 11 /9/2020)
71- Kerber, Briana. **" ISIS AS Insulation: The History of the Islamic State and the Bounds of Group Bonds"**. January 2020.
https://bit.ly/30lU2iU (accessed on 5/8/2020)
72- Khalaf, Roula and Fielding-Smith, Abigail. **" How Qatar seized control of the Syrian revolution "**. Financial Times, 17/5/2013.
https://on.ft.com/2Se5p8a (accessed on 23/8/2020)
73- Khayati, Mustapha. **"Marxisms: Ideologies and Revolution"**. 2014.
https://bit.ly/3nocAJl (accessed on 6/12/2018)
74- Kobierski, Lukasz. **"China's financial support for Syria"**. Warsaw Institute, 14/03/2020.
https://bit.ly/39WexZb (accessed on 1/12/2020)
75- Korybko, Andrew. "China's Belt & Road Initiative can help Syria rebuild after the war". CGTN, 13/11/2020.
https://bit.ly/33VaFnh (accessed on 30/11/2020)

76- Kuo, Mercy A. **" US Airstrikes in Syria: Impact on China, Israel and the Middle East"**. The Diplomat, 11/4/2017.
https://bit.ly/36rz9XC (accessed on 3/9/2020)
77- Kupferschmidt, Kai.**" Prestigious journal pulls paper about chemical attack in Syria after backlash"**. 14/10/2019.
https://bit.ly/31QhW69 (accessed on 17/7/2020)
78- Latin American Herald Tribune. **" Astana-9 Round on Syria Ends without Progress"**. 15/5/2018.
https://bit.ly/3edPlh2 (accessed on 22/9/2020)
79- Laub, Zachary and Robinson, Kali. **" Yemen in Crisis, Council on Foreign Relations"**. Council on Foreign Relations, 27/4/2020.
https://on.cfr.org/2ZaIyzc (accessed on 7/5/2020)
80- Lederer, Edith M. **"UN envoy sets date for next round of Syrian talks"**. 9/3/2017.
https://bit.ly/3e6xWGP (accessed on 10/9/2020)
81- Lemke, Thomas. **"An indigestible meal? Foucault, governmentality and state theory"** . 2007.
https://bit.ly/2Gp0NKl (accessed on 18/7/2018)
82- Letsch, Constanze. **" Kurdish forces take control of Syrian town of Kobani"**. The Guardian, 26/1/2015.
https://bit.ly/3cMmy2s (accessed on 6/8/2020)
83- Levy, Daniel J. **" Israel Just Admitted Arming anti-Assad Syrian Rebels. Big Mistake"**. Haaretz, 3/2/2019.
https://bit.ly/2GblRns (accessed on 25/8/2020)
84- Levy, Gideon. **" Israel Must Congratulate Egypt"**. Haaretz, 13/2/2011.
https://bit.ly/2Tdnmop (accessed on 2/3/2020)
85- Lindholm, Cecil R. **"The First and the Fourth Generation of Revolutionary Theories: A Common Ground for a Clinical Theory"**. Occasional Papers Series, Department of Political Science, Åbo Akademi University, 2013.
https://bit.ly/3nrVbiP (accessed on 13/1/2019)
86- Lipin, Michael and Hussein, Rikar. **" Pro-Iran Shiite Militias in Iraq Expanding Despite Iraqi Leaders' Efforts to Curtail Them"**. Voice of America (VOA), 22/9/2019.
https://bit.ly/33jPEmv (accessed on 15/8/2020)
87- lister, Charles. **"Is Assad About to Fall? "** . 6/11/2020.
https://politi.co/2VV4PhA (accessed on 13/11/2020)
88- Lister, Tim. **" Islamic Front in Syria deals another blow to rebel alliance"**. CNN, 12/12/2013.
https://cnn.it/3cIij7Q (accessed on 2/8/2020)
89- Lund, Aron. **" Pushing Back Against the Islamic State of Iraq and the Levant: The Islamic Front"**. 8/1/2014.
https://bit.ly/30kh75H (accessed on 3/8/2020)
90- Lundgren, Magnus. **"Mediation in Syria, 2016-2019: A tale of two processes"**. September 2019.
https://bit.ly/3kECAye (accessed on 24/9/2020)
91- Lyall, Nicholas. **" China in Postwar Syria"**. The Diplomat, 11/3/2019.

https://bit.ly/3d39cit (accessed on 31/8/2020)
92- Lynch, Marc. **" Obama's 'Arab Spring'? "** . Foreign Policy , 6/1/2011.
https://bit.ly/3bD4DJk (accessed on 10/12/2019)
93- MacDonald, Alex. **" A Guide to the Kurds in Iraq and Syria"**. 7/3/2017
https://bit.ly/30lijpv (accessed on 29/7/2020)
94- Malmvig, Helle and Dreyer, Jakob. **" Immanent conflict without immanent war: Local actors and foreign powers are scrabbling for influence in Iraq and Syria"**. Dansk Institut For Internationale Studier (Diis), 4/2/2020.
https://bit.ly/33gxH8q (accessed on 15/8/2020)
95- Marks, Julie. **" Why Is There a Civil War in Syria? "** . 18/9/2018.
https://bit.ly/3gWDIeP (accessed on 3/7/2020)
96- Masoud, Fahim and Duck, Jim. **" Turkey Threatens Major Military Operation in Idlib"**. 21/2/2020.
https://bit.ly/36oURLC (accessed on 18/8/2020)
97- Matveev, Igor. **"The Caesar Act: A New Challenge for Syria? "**. RIAC, 10/8/2020.
https://bit.ly/3qQ4yLd (accessed on 25/11/2020)
98- Mazzetti, Mark and Apuzzo, Matt. **" U.S. Relies Heavily on Saudi Money to Support Syrian Rebels"**. The New York Times, 23/1/2016.
https://nyti.ms/3iiEG4V (accessed on 20/8/2020)
99-McDonald, Brody. **"Arab Identity, Nationalism and Fragmentation: Uprisings in the Contemporary Middle East"**.
https://bit.ly/34Bwisq (accessed on 27/8/2019)
100- McKernan, Bethan. **" Clashing UAE and Saudi interests are keeping the Yemen conflict alive"**. The Guardian, 26/3/2020.
https://bit.ly/2AzIgaN (accessed on 7/5/2020)
101- Mehchy, Zaki. **" Discussion about the Syrian Constitutional Committee with Lawyer Kamal Salman"**. Chatham House, November 2019.
https://bit.ly/3jwJVyx (accessed on 14/9/2020)
102- Mikheev, Vladimir. **"Two options for Syria: Federalization or balkanization? "**. 27/2/2016.
https://bit.ly/3m2eSvK (accessed on 11/12/2020)
103- Miles, Tom. **" U.N. ends round of Syria talks with focus on fight against terrorism"**. Reuters, 15/7/2017.
https://reut.rs/2HwB6rO (accessed on 12/9/2020)
104- Ministry of Foreign Affairs (Turkey). **" Final Statement of the Congress of the Syrian national dialogue"**. 30/1/2018.
https://bit.ly/2JfREom (accessed on 21/9/2020)
105- Murphy, Francois. **"Syrian opposition says will boycott Russia-brokered peace talks in Sochi"**. Reuters, 27/1/2018.
https://reut.rs/3jze8NE (accessed on 14/9/2020)
106- Naderi, Bobby. **"China and EU: Walking the 'strategic' talk in Syria"**. CGTN, 21/3/2019.
https://bit.ly/3m2Wp2e (accessed on 9/12/2020)

107- Naumkin, Vitaly. **" Syrian National Dialogue Congress as a Unique Event of Russian Peacekeeping"**. 30/1/2018.
https://bit.ly/35FJBJ6 (accessed on 22/9/2020)
108-Nicholls, Arden Andrew. **"The Revolutionary Climate: Applying Theories of Revolution to Assess Political Stability in Contemporary Brazil"**. 24/4/2014.
https://bit.ly/3niCNca (accessed on 10/1/2019)
109- O'Connor, Tom. **" Russia Not Alone in Syria's West, China and Iran Are Also Moving in Near Sea"**. 23/4/2019.
https://bit.ly/3lbMZRN (accessed on 2/9/2020)
110- ————, ———— . **"Syria Asks for Help Getting Its Citizens Back. Will U.S. and Russia Work Together? "**. Newsweek, 31/7/2018.
https://bit.ly/2HMHH17 (accessed on 23/9/2020)
111- O'Hanlon, Michael E. **"Deconstructing Syria A confederal approach"**. Brookings Institution, 16/9/2016.
https://brook.gs/3n9pb2I (accessed on 11/12/2020)
112- Palazzo, Chiara and Foster, Peter. **" 'Assad bears full responsibility': how the world reacted to Donald Trump's missile strike on Syria"**. The Telegraph, 7/4/2017.
https://bit.ly/3cPbPUS (accessed on 4/9/2020)
113- Parker, John W. **" Qassem Soleimani: Moscow's Syria Decision – Myth and Reality"**. Institute for National Strategic Studies, National Defense University, Washington, D.C, 4/2/2020.
https://bit.ly/2EOyYtS (accessed on 13/8/2020)
114- Pawlak, Justyna and Croft, Adrian. **" EU failure will allow UK, France to arm Syrian rebels"**. Reuters, 27/5/2013.
https://reut.rs/33tkrxv (accessed on 7/9/2020)
115- Phillips, David L. **" Turkey's Crimes In Afrin"**. Kurdish Institute of Paris, 4/12/2018.
https://bit.ly/2GnRMAO (accessed on 16/8/2020)
116- Pierini, Marc. **" Can the "Geneva II" Conference Bring Peace to Syria".** Carnegie Endowment for International Peace, 20/12/2013 .
https://bit.ly/3iEQEq2 (accessed on 12/7/2020)
117- Pollock, David. **" Iran In Syria: Causes, Consequences, and Cures"**. 30/7/2020.
https://bit.ly/3cOx35a (accessed on 28/8/2020)
118- Prague Student Summit (PSS) ."**Current Crisis in Syria"**.1/1/2016 .
https://bit.ly/311HX3q (accessed on 21/6/2020)
119- Putin, Vladimir. **" A Plea for Caution From Russia".** The New York Times, 11/9/2013.
https://nyti.ms/2CtlmDk (accessed on 12/7/2020)
120- Putz, Catherine. **" 5th Round of Astana Syria Peace Talks End Without Agreement"**. The Diplomat, 7/7/2017.
https://bit.ly/3mCVq9P (accessed on 19/9/2020)
121- Rada, Peter. **" Rebuilding of Failed States"**. 31/08/2007.
https://bit.ly/2FaBGdu (accessed on 2/11/2018)
122- Ramani, Samuel. **" China's Syria Agenda"**. The Diplomat, 22/9/2016.
https://bit.ly/3d36mdj (accessed on 30/8/2020)

123- Redondo, Raúl. " **The rapprochement between the warring parties in Syria has yet to materialise despite contacts in Switzerland**". 30/8/2020.
https://bit.ly/2TrZqgN (accessed on 17/9/2020)
124- Riise, Karsten. **"A Scenario in Syria"**. RIAC, 4/4/2019.
https://bit.ly/370KWf7 (accessed on 25/11/2020)
125- Rodgers, Lucy and others. **"Syria: The story of the conflict".** BBC News, 11/3/2016
https://bbc.in/31UrQnw (accessed on 6/7/2020)
126- Rojava Information Center. " **Factions in Turkish-backed "Free Syrian Army"** ". 17/3/2019.
https://bit.ly/3iaCyw8 (accessed on 1/8/2020)
127- Rose, Caroline. " **A highway linking Iraq and Syria becomes an opportunity for Tehran**". Atlantic Council, Washington, D.C, 28/10/2019.
https://bit.ly/3n7ymkh (accessed on 15/8/2020)
128- Russian News Agency. **"Assad says Damascus will not discuss issues of stability in Syria in Geneva"**. 4/10/2020.
https://bit.ly/31XeF5P (accessed on 12/11/2020)
129- Rydell, Moa. **" Syria: Iran's and Saudi Arabia's new playground? "**. Lund University, 2017.
https://bit.ly/33j4BFh (accessed on 19/8/2020)
130- Sagramoso, Domitilla. **" Who 'Defeated' ISIS? An Analysis of US and Russian Contributions, Russia Matters"**. 6/5/2020.
https://bit.ly/2ERBQq1 (accessed on 27/8/2020)
131- Sahloul, Adham. **"China's Syria Policy Could Increase Beijing's Middle East Footprint"**. Center for Global Policy, 22/01/2020.
https://bit.ly/37OoK7j (accessed on 1/12/2020)
132- Satubaldina, Assel. **"Final de-escalation zone established as Syrian talks end in Astana"**.16/9/2017.
https://bit.ly/31UfiNz (accessed on 20/9/2020)
133- Schearf, Daniel. " **Astana Talks on Syria to Continue Despite Setbacks**". Voice of America (VOA), 18/2/2017.
https://bit.ly/3oD72Ly (accessed on 18/9/2020)
134- Schoenborn, Trent. **"An Analysis of Syrian NDF Media: 2014 – 2018"**. International Review, 19/7/2018.
https://bit.ly/33dOfxW (accessed on 23/7/2020)
135- Schultz, Eduard. **"Typology of Revolution: History of creation and Modern State".** 2014.
https://bit.ly/2HYBZZL (accessed on 5/12/2018)
136- Science & Global Security. " **From the Editors**". September 2019.
https://bit.ly/3kKoxYr (accessed on 17/7/2020)
137- Seldin, Jeff. " **Islamic State Still Showing Signs of Life in Syria's Baghuz**". VOA, 2/4/2019.
https://bit.ly/3johljS (accessed on 6/8/2020)
138- Sengupta, Kim. " **Turkey and Saudi Arabia alarm the West by backing Islamist extremists the Americans had bombed in Syria**". The Independent, 13/5/2015.

https://bit.ly/3jkMpkj (accessed on 3/8/2020)
139- Shayakhmetova, Zhanna. **"Astana Process guarantor states reaffirm commitment to strengthening Syrian ceasefire"**. 16/3/2017.
https://bit.ly/35LNxIf (accessed on 18/9/2020)
140- Smith, Allan. **" Fifteen stunning moments from Trump's announcement of al-Baghdadi's death"**. NBC News, 27/10/2019.
https://nbcnews.to/3n373aV (accessed on 8/8/2020)
141- Soldatkin, Vladimir. **"Russia's Sochi to host Syrian peoples congress on Nov. 18"**. Reuters, 31/10/2017.
https://reut.rs/2TygVMj (accessed on 20/9/2020)
142- Stephens, Michael. **" Islamic State: Where does jihadist group get its support? "**. BBC News, 1/9/2014.
https://bbc.in/3n6UlId (accessed on 20/8/2020)
143- Syrian Observatory for Human Rights. **" Rescue Government appoints its second president since its establishment"**. 11/12/2018.
https://bit.ly/2GdCA9x (accessed on 9/8/2020)
144- Tastekin, Fehim. **"Syrian crisis dictates peace between Damascus and Ankara"**. Al-Monitor, 26/1/2020.
https://bit.ly/3gvlvFP (accessed on 2/12/2020)
145- ————, ———— . **" Turkey's occupation of northern Syria includes population transfers"**. Al-Monitor, 7/5/2020.
https://bit.ly/30q8ExR (accessed on 17/8/2020)
146- Temizer, Selen. **" Syrian National Dialogue Congress set for Jan. 29-30"**. Anadolu Agency, 22/12/2017.
https://bit.ly/2HMEgaG (accessed on 21/9/2020)
147- ————, ———— . **" 11th round of Syria peace talks ends in Astana".** Anadolu Agency, 29/11/2018.
https://bit.ly/34CRL5G (accessed on 23/9/2020)
148- The Save the Children Fund. **" Idlib: Children's Lives on the Line".** October 2018.
https://bit.ly/3gYoqpM (accessed on 18/7/2020)
149- The Syrian Observer. **" Who's who: National Coordination Commission for Democratic Change (NCC) "** . 2/11/2012.
https://bit.ly/34g84nE (accessed on 27/7/2020)
150- Tsurkov, Elizabeth. **" Inside Israel's Secret Program to Back Syrian Rebels"**. Foreign Policy, 6/9/2018.
https://bit.ly/36pnubO (accessed on 25/8/2020)
151- Turan, Bekir. **" Turkey's Military Operation "Peace Spring" and its Aftermath"**. Antall József Knowledge Centre, Budapest, November 2019.
https://bit.ly/3niYQj8 (accessed on 17/8/2020)
152- United Nations. " Briefing: Fourth Round of Syria Talks No Miracles, But Progress Achieved". **Department of Political Affairs**, 8/3/2017.
https://bit.ly/3e3btdL (accessed on 11/9/2020)

153- United States Geological Survey (USGS) ." **World Petroleum Resources Project Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province".** Eastern Mediterranean, March 2010.
https://on.doi.gov/33WVn2y (accessed on 1/7/2020)
154- UN News. " **'Golden opportunity' missed for progress on intra-Syrian talks, says UN envoy**". 14/12/2017.
https://bit.ly/35Egwh4 (accessed on 12/9/2020)
155- UN Special Envoy for Syria. " **Statement of Special Envoy for Syria Staffan de Mistura**". 28/1/2018.
https://bit.ly/3jI7pRD (accessed on 13/9/2020)
156- Van Slooten, Simone. "**The Strategic Alliance of Saudi Arabia and the UAE".** 2019.
https://bit.ly/3bF8KEu (accessed on 16/1/2020)
157- Waters, Gregory. **" The Lion and The Eagle: The Syrian Arab Army's Destruction and Rebirth**". Middle East Institute, 18/7/2019.
https://bit.ly/2HHJLqY (accessed on 21/7/2020)
158- Weiss, Andrew S**." Collision Avoidance: Lessons From U.S. and Russian Operations in Syria"** Carnegie Endowment for International Peace, March 2019.
https://bit.ly/34SAzrH (accessed on 27/8/2020)
159- Weir, Keith. " **Russia, Iran, Turkey set up Syria de-escalation zones for at least six months: memorandum**". Reuters, 6/5/2017.
https://reut.rs/3mBdS2f (accessed on 19/9/2020)
160- Wheeldon, Tom. " **As US withdraws troops from Syria, France and UK remain in the back seat**". France 24, 23/2/2019.
https://bit.ly/3jqRV54 (accessed on 8/9/2020)
161- Wintour, Patrick. " **'Golden opportunity' lost as Syrian peace talks collapse**". The Guardian, 14/12/2017.
https://bit.ly/37MqNKL (accessed on 13/9/2020)
162- ————, ———— . " **Russia's Syrian peace conference teeters on farce**". The Guardian, 30/1/2018.
https://bit.ly/35HV3E3 (accessed on 22/9/2020)
163- ————, ———— . " **Sponsors of Syria talks in Astana strike deal to protect fragile ceasefire**". The Guardian, 24/1/2017.
https://bit.ly/3oy6cQi (accessed on 18/9/2020)
164- ————, ———— . " **UN envoy to attend Syria peace talks despite boycott**". The Guardian, 28/1/2018.
https://bit.ly/3kvip5Q (accessed on 13/9/2020)
165- Zaretsky, Robert. **" France's Existential Loneliness in Syria"**. Foreign Policy, 21/12/2018.
https://bit.ly/3jDfBDv (accessed on 8/9/2020)

فهرس الجداول و الأشكال

أولا: فهرس الجداول

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
الجدول 01	مقارنة بين بناء الدولة وبناء الأمة.	65
الجدول 02	التعاريف الأكاديمية للثورة الإجتماعية.	116

ثانيا: فهرس الأشكال

الرقم	العنـــــوان	الصفحة
الشكل 01	مداخل بناء السلام.	68
الشكل 02	مفاهيم وخصائص إعادة بناء الدولة الفاشلة في مرحلة ما بعد الصراع.	89
الشكل 03	مقاربة سوروكين لأسباب العملية الثورية.	123
الشكل 04	المقاربة العلاجية للثورة.	131
الشكل 05	التركيبة الطائفية والعرقية للمجتمع السوري.	251
الشكل 06	خريطة السيطرة والنفوذ العسكري في سوريا(جويلية 2019).	339
الشكل 07	الإنتماء الديني والطائفي والعرقي لأعضاء اللجنة الدستورية السورية.	353

فهرس المحتويات

إهداء
شكر وعرفان
ملخص.....1
Abstract.....2
مقدمة 4-21
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة..... 23-134
المبحث الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للدولة الوطنية. 23
المطلب الأول: التطور التاريخي للدولة الوطنية..... 23
الفرع الأول: الإرهاصات التاريخية للدولة الوطنية..... 23
الفرع الثاني: التأسيس النظري والممارساتي للدولة الوطنية..... 29
المطلب الثاني: مفهوم الدولة الوطنية في الفكر الغربي 35
الفرع الأول: الدولة الوطنية في الفكر التعددي- الليبرالي..... 35
الفرع الثاني: الدولة الوطنية في الفكر الماركسي- الراديكالي..... 44
المطلب الثالث: مفهوم الدولة الوطنية في الفكر العربي –الإسلامي بين قيم التراث و الحداثة..... 49
الفرع الأول: الدولة في المرجعية التراثية 49
الفرع الثاني: الدولة الوطنية في الفكر النهضوي العربي و الإسلامي المعاصر 53
المبحث الثاني: ماهية إعادة بناء الدولة 57
المطلب الأول: مفهوم بناء الدولة 57
الفرع الأول: تعريف بناء الدولة..... 57
الفرع الثاني: تعريف بعض المفاهيم المشابهة لبناء الدولة 63
المطلب الثاني: مفهوم إعادة بناء الدولة الفاشلة..... 71

الفرع الأول: تعريف الدولة الفاشلة ومؤشراتها 71
الفرع الثاني: تعريف إعادة بناء الدولة وخصائصها 81
المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة: الأنماط والمقاربات النظرية 90
الفرع الأول: أنماط إعادة بناء الدولة 90
الفرع الثاني: المقاربات النظرية لعملية إعادة بناء الدولة 96
المبحث الثالث: الثورة: تعدد المفاهيم وتنوع المقاربات 104
المطلب الأول: المضامين المختلفة لمفهوم الثورة 104
الفرع الأول: تعريف الثورة 104
الفرع الثاني: التمييز بين الثورة والمفاهيم القريبة منها 110
المطلب الثاني: أنواع الثورة 114
الفرع الأول: الثورات: السياسية، الإجتماعية والبرجوازية، التحرر الوطني 114
الفرع الثاني: الثورات: العلمية، المضادة، الملونة 118
المطلب الثالث: التشخيص النظري للفكر الثوري: أربعة أجيال من النظرية الثورية..... 121
الفرع الأول: المقاربات الكلاسيكية: الجيل الأول و الثاني من النظرية الثورية 121
الفرع الثاني: المقاربات الحديثة : الجيل الثالث والرابع من النظرية الثورية 126
إستنتاجات الفصل الأول 133
الفصل الثاني: الدولة الوطنية العربية: النشأة التاريخية، أزمات دولة مابعد الإستعمار، الثورات العربية. 136-227
المبحث الأول: نشأة الدولة الوطنية العربية 136
المطلب الأول: البلاد العربية في عهد السلطنة العثمانية 136
الفرع الأول: الدولة العثمانية بين تعثر الإصلاح والإنهيار 136
الفرع الثاني: النزعة الوطنية العربية في ظل السلطنة العثمانية..... 140
المطلب الثاني: التكوينات الجنينية للدولة الوطنية العربية الحديثة 144
الفرع الأول: المراسلات و الإتفاقيات السرية المؤسسة للدولة الوطنية في المشرق العربي 144

الفرع الثاني: الإرهاصات التاريخية المؤثرة في تكوين الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية 149
المطلب الثالث: العالم العربي: من السيطرة الإستعمارية إلى الميلاد المتعثر للدول الوطنية العربية 153
الفرع الأول: التحديث الكولونيالي الأوروبي في المنطقة العربية 153
الفرع الثاني : الميلاد المتعثر للدولة الوطنية في العالم العربي 156
المبحث الثاني: أزمات دولة مابعد الإستعمار في العالم العربي 160
المطلب الأول: أزمة الهوية – المنظور السوسيولوجي-..... 160
الفرع الأول: الهوية التقليدية 160
الفرع الثاني: الهوية الإسلامية والهوية العربية 164
المطلب الثاني: أزمتا الشرعية والتنمية– المنظورين السياسي والإقتصادي– 168
الفرع الأول: أزمة الشرعية — المنظور السياسي – 168
الفرع الثاني: أزمة التنمية — المنظور الإقتصادي-..... 173
المطلب الثالث: العولمة وتعميق أزمات الدول العربية 177
الفرع الأول: الإنعكاسات السوسيو– إقتصادية للعولمة على المنطقة العربية 177
الفرع الثاني: الإنعكاسات السياسية والأمنية للعولمة على المنطقة العربية.....181
المبحث الثالث: الثورات العربية: الأسباب، المسار، التداعيات 188
المطلب الأول: أسباب الثورات العربية 188
الفرع الأول: الأسباب الداخلية 189
الفرع الثاني: الأسباب الخارجية 197
المطلب الثاني: مسار الثورات العربية: معضلة الإنتقال من الدولة التسلطية إلى الدولة الفاشلة 203
الفرع الأول:أزمة الثورات العربية خلال المسار الإنتقالي بين مطرقة الحرب الأهلية وسندان الثورة المضادة 203
الفرع الثاني: دور القوى الإقليمية والدولية في مسار الثورات العربية: الثورات العربية بوصفها حروب بالوكالة..209
المطلب الثالث: تداعيات الثورات العربية..... 219
الفرع الأول:التداعيات السياسية 219

الفرع الثاني: التداعيات الأمنية 222
إستنتاجات الفصل الثاني 226
الفصل الثالث: أزمة الدولة السورية 2011 بين السياقات الداخلية والتدخلات الإقليمية والدولية 228-341
المبحث الأول: النشأة التاريخية للدولة السورية. 228
المطلب الأول: من المملكة السورية إلى الإنتداب الفرنسي 228
الفرع الأول: النواة المؤسسة للكيان السوري: العهد الفيصلي: 1918- 1920..... 228
الفرع الثاني: عهد الإنتداب الفرنسي: 1920-1946..... 231
المطلب الثاني: من الجمهورية السورية الأولى إلى عهد الجمهورية العربية المتحدة. 236
الفرع الأول: الجمهورية السورية الأولى: 1946-1958. 236
الفرع الثاني: الجمهورية العربية المتحدة 1958-1961..... 241
المطلب الثالث: الجهورية السورية الثانية 1963- عهد حزب البعث العربي الإشتراكي- 242
الفرع الأول: إنقلابي 8 مارس 1963 و23 فيفري 1966. 242
الفرع الثاني: إنقلاب حافظ الأسد- الحركة التصحيحية - 16 نوفمبر 1970.....244
المبحث الثاني: أسباب ومراحل الأزمة السورية 2011..... 247
المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية 2011. 247
الفرع الأول: العوامل الداخلية. 247
الفرع الثاني: العوامل الخارجية. 255
المطلب الثاني: مراحل تطور الأزمة السورية2011-2020. 260
الفرع الأول: الأزمة السورية قبل التدخل العسكري الروسي 2011-2015. 260
الفرع الثاني: الأزمة السورية بعد التدخل العسكري الروسي 30 سبتمبر 2015. 270
المبحث الثالث: تحليل مستويات الأزمة السورية. 279
المطلب الأول: المستوى المحلي. 279
الفرع الأول: الفواعل المؤيدة للنظام السياسي السوري. 279

الفرع الثاني: الفواعل المعارضة للنظام السياسي السوري. 285
المطلب الثاني: المستوى الإقليمي..... 301
الفرع الأول:القوى المتحالفة مع النظام السياسي السوري. 301
الفرع الثاني: القوى المناهضة للنظام السياسي السوري. 308
المطلب الثالث: المستوى الدولي..... 321
الفرع الأول: القوى الداعمة للنظام السياسي السوري.....321
الفرع الثاني: القوى المعارضة للنظام السياسي السوري. 330
إستنتاجات الفصل الثالث 340
الفصل الرابع: جهود ومتطلبات إعادة بناء الدولة السورية بعد أزمة 2011 والسيناريوهات المستقبلية342-429
المبحث الأول: الجهود الإقليمية والدولية لإعادة بناء الدولة السورية.. 342
المطلب الأول: مسار جنيف 2012-2020..... 342
الفرع الأول: أهم جولات محادثات جنيف. 342
الفرع الثاني: مباردة اللجنة الدستورية. 350
المطلب الثاني: مسار أستانا 2017-2020..... 355
الفرع الأول: أهم جولات مفاوضات أستانا..... 355
الفرع الثاني: تقييم عملية أستانا..... 363
المبحث الثاني: متطلبات إعادة بناء الدولة السورية. 365
المطلب الأول: المتطلبات السياسية لإعادة بناء الدولة السورية..... 365
الفرع الأول: متطلبات المرحلة الأولية: من الحوار الوطني إلى الدستور الديمقراطي.....365
الفرع الثاني: متطلبات ما بعد الإصلاح الدستوري: العدالة الإنتقالية المحلية وحوكمة عمليات إعادة بناء الدولة.373
المطلب الثاني: المتطلبات الأمنية لإعادة بناء الدولة السورية. 378
الفرع الأول: إصلاح القطاع الأمني السوري..... 378
الفرع الثاني: الحوكمة الأمنية الرشيدة كمدخل لأنسنة القطاع الأمني السوري.. 393

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية لمسار إعادة بناء الدولة السورية.. 400
المطلب الأول: إستمرار ترتيبات الوضع القائم على المدى القريب والمتوسط (سيناريو خطي) 400
المطلب الثاني: التسوية النهائية للأزمة وإعادة بناء الدولة السورية على المدى البعيد (سيناريو إصلاحي)... 418
المطلب الثالث: بلقنة الدولة السورية (سيناريو راديكالي)..... 423
إستنتاجات الفصل الرابع. 428
الخاتمة..... 431-441
قائمة المصادر والمراجع 443-492
فهرس الجداول والأشكال 494
فهرس المحتويات..... 496-501